

جنود الثورة لله وبقية

تأليف

حياك ووديس

ترجمة وتعليق: أحمد فؤاد ياسين
جميع الترجمة: د. عبد الملك عودة



جذور الثورة الأفريقية

تأليف: چاك ووديس

ترجمة وفليب: أحمد فؤاد بليبع

إمبع الترجمة: د. عبد الملك عؤدة

الهيئة المصرية العامة للتأليف | كتيب

نقد

مؤلف هذا الكتاب سياسى انجليزى يسارى معروف . وقد اكتسب شهرة فى المقام الاول بكتبه الثلاثة : **جنور الثورة الأفريقية (١)** ، **أفريقيا صحوة الأسد (٢)** ، **أفريقيا على طريق المستقبل (٣)** - التى تعد الآن من المراجع الأساسية فى الدراسات الأفريقية . ويضاعف من أهمية هذه المراجع الثلاثة أنها تعبر عن وجهة نظر اليسار الأوروبى فى مشكلات القارة : تاريخها ، وصراعها ضد قوى التأخر والظلام ، وآفاق تطورها فى المستقبل ؛ وهى وجهة نظر متميزة ، قوامها العداء الأصيل للاستعمار ، والاحساس الصادق بأمانى القارة وتطلعاتها المشروعة .

وكان لى شرف نقل كتابين من هذه الكتب الثلاثة الى العربية : فالى جانب « **جنور الثورة الأفريقية** » ، سبق أن عهدت الى الدار القومية ، فى مطلع عام ١٩٦٦ ، بترجمة الكتاب الثالث : « **أفريقيا على طريق المستقبل** » . وقد صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب ، فى أكتوبر ١٩٦٦ ، ضمن سلسلة « **من الشرق والغرب** » . وحددت الدار القومية لصدور الكتاب يوم افتتاح « **ندوة أفريقيا** » بالقاهرة ، وهو ٩ أكتوبر ١٩٦٦ . اذ كانت هذه الندوة قد أعدت بالاتفاق بين مجلة **السلم والاشتراكية** فى براج ، ومجلة **العليلة** فى القاهرة ، وكان المقرر أن يرأس جاك ووديس وفد مجلة **السلم والاشتراكية** بالندوة . لذا رأت الدار القومية أن يكون تحديدا هذا اليوم لصدور الكتاب تحية منها للمؤلف . ولكن ظروف طرأت فى اللحظة الأخيرة حالت دون مجئ جاك ووديس الى القاهرة ، فرأس الوفد بدلا منه ادريس كوكس ، زميل جاك ووديس فى عضوية المكتب السياسى للحزب الشيوعى البريطانى .

(١) Africa, The Roots of Revolt.

(٢) Africa, The Lion Awakes.

(٣) Africa, The Way Ahead.

ويشغل جاك ووديس في الوقت الحاضر منصب رئيس القسم الأممي
بالحزب الشيوعي البريطاني ، وعضوية اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي
للحزب .

وقد ولد جاك ووديس في ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وانضم الى الحزب
الشيوعي البريطاني في عام ١٩٣٧ . وعمل فترة شبابه في البحرية
التجارية . وسمح له عمله في هذا المجال بزيارة عدد من بلاد آسيا
وأفريقيا ، حيث كان باستطاعته أن يلمس عن قرب ما يقترفه النظام
الاستعماري في حق هذه البلاد .

وكان جاك ووديس منذ بداية حياته العملية معنيا بالمسائل الدولية،
وبخاصة نضال شعوب آسيا وأفريقيا ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال
الوطني والتقدم الاجتماعي . وارتبط اسمه بكثير من التنظيمات البريطانية
المعادية للامبريالية ، واشترك في عدد كبير من الحملات التي نظمت ضد
الاستعمار ، ومن ذلك نشاطه المعروف في «عصبة الهند» (١) . وفي
السنوات الأخيرة برز نشاطه في « حركة تحرر المستعمرات » (٢) ، وفي
« الحملة البريطانية من أجل السلام في فيتنام » (٣) .

والى جانب ذلك طاف جاك ووديس بكثير من بلاد «العالم الثالث» ،
 واشترك في كثير من المؤتمرات الدولية، منها «مؤتمر القارات الثلاث» (٤)،
الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا في يناير ١٩٦٦ ، و «مؤتمر التضامن مع
حركات التحرير في المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا» (٥)،
الذي عقد بالخرطوم في يناير ١٩٦٩ .

ويقيم ووديس علاقات وثيقة مع الأحزاب والمنظمات السياسية
ونقابات العمال وحركات التحرير في أفريقيا ، وتربطه بكثير من زعمائها
صلوات نضالية وشخصية متينة ، وبخاصة بمن اضطرت ظروف بلاده ،
او عمله أو دراسته ، الى الإقامة في لندن بعض الوقت ، ويقر له هؤلاء

(١) India League .

(٢) Movement for Colonial Freedom .

(٣) British Campaign for Peace in Vietnam .

(٤) The Tri-Continental Conference .

(٥) Conference of Solidarity with the Liberation Movements of the Portuguese Colonies and Southern Africa .

الزعماء اسهامه الفكرى والسياسى ومشاركته الفعالة فى نضال الشعب
الأفريقى .

ولجاك ووديس الى جانب كتبه الرئيسية الثلاثة كتيب صغير صدر
مؤخرا تحت عنوان : « مقدمة فى الاستعمار الجديد » ، (١) يعد تطورا
للفصل الثانى - الاستعمار الجديد - من كتابه الثالث . وله أيضا عدد
كبير من الأبحاث والدراسات والمقالات فى القضايا الأفريقية ، وهى
تنشر تباعا فى المجلات اليسارية البريطانية والأجنبية . وتخطى مؤلفاته
بالانتشار الواسع فى بلاد القارات الثلاث ، والدليل على ذلك الطبعات
المتتالية من هذه المؤلفات ، واللغات الكثيرة التى تترجم اليها . فكتابه
الأول على سبيل المثال - « جنود الثورة الأفريقية » - نشر بتسع لغات
أخرى غير اللغة الانجليزية ، وستكون اللغة العربية فى القريب هى اللغة
العاشر .

وقد صدر كتاب « جنود الثورة الأفريقية » منذ عشر سنوات ،
ولكنه بحكم نوعية الموضوعات التى يتناولها ، وطبيعته الأكاديمية ،
احتفظ بقيمته العلمية كاملة ، ولم يفقد شيئا من جدته . فهو دراسة
تاريخية لمرحلة ما قبل استقلال القارة ، ولمقدمات والظروف
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى أدت الى انتفاضة الشعب
الأفريقى ذودا عن حريته وكرامته وحقوقه ، وتحقيقا لسيادته على أرضه ،
وتطلعا الى المستقبل بكل آفاقه الرجبة . ومع ذلك فقد رأيت أن اتصل
بالمؤلف ، وأن أطلب اليه تزويد الطبعة العربية من الكتاب بمقدمة
خاصة ، تقرب الصلة بينه وبين قراء العربية من ناحية ، وتغطى قدر
الامكان فترة السنوات العشر التى انقضت على صدور الكتاب من الناحية
الأخرى .

وقد حقق الاتصال أغراضه كاملة ، وفاقست استجابة المؤلف لطلبى
كل تقدير . اذ وافئنى بمقدمة طويلة صدرت بها الكتاب ، غطى فيها
المؤلف ، بقدر ما سمحت له الفترة الزمنية التى أتاحت له ، ويقدر
ما سمح له الحيز المعقول ، التطورات الأفريقية الهامة فى خلال تلك
الفترة . كما قدم تحليلا عالى القيمة لتلك الظاهرة التى جلت على القارة

الأفريقية ، ظاهرة الانقلابات العسكرية ، فشرح أسبابها ، وعرض نتائجها ، الإيجابية والسلبية على حد سواء . وبذا أضاف جاك ووديس جهدا علميا جديدا الى كتابه القيم .

ورأيت أيضا ألا أقف عند هذا الحد . فالكتاب زاخر بأسماء الشخصيات الأفريقية ، وبأسماء الأحزاب والمنظمات السياسية ونقابات العمال في أفريقيا ، ويشير الى كثير من الأحداث الأفريقية الهامة ، والى عدد كبير من القبائل والمدن والتقسيمات السياسية والجغرافية وغيرها . وتيسيرا على القارئ ، وتمكينا له من متابعة الكتاب ، أضفت ما رأيته ضروريا من حواش وتعليقات . وكان بعض هذه الحواش والتعليقات طويلا ، كما ازدحمت بها بعض صفحات الكتاب ، حتى كادت أن تغطي على المتن ، فافردت للحواش والتعليقات الطويلة ملحقا خاصا في نهاية الكتاب ، على حين تركت القصير منها ، والتي لا يخشى من طغيانها على المتن ، في مكانها بذيل الصفحات . وقد أورد المؤلف بدوره عددا كبيرا من الحواش ، وتعذر على أن أجد سبيلا للتمييز بين حواش المؤلف والحواش التي قمت بإضافتها غير أن أضيف في آخر كل حاشية من الحواش الأخيرة كلمة « المترجم » تميزا لها عن حواش المؤلف . وقد قسمت الملحق الى أبواب : فهناك باب للشخصيات الأفريقية ، وآخر للأحزاب السياسية ونقابات العمال ، وثالث للقبائل ، ورابع للأحداث الهامة ، وهكذا . وقد أشرت في ذيل صفحات المتن الى رقم الصفحة (من الملحق) التي توجد بها المادة المعنية .

وأرجو بذلك أن أكون قد أديت العمل على نحو يرضى عنه القارئ ، وإن يجد فيما أضفته مادة نافعة تثرى معلوماته عن قارتنا العظيمة .

أحمد فؤاد بليغ
أول يولييه ١٩٦٩

مقدمة لطبعة الجمهورية العربية المتحدة

من كتاب « جنود الثورة الأفريقية »

استجابة لطلب مترجم طبعة الجمهورية العربية المتحدة من كتابي :
« جنود الثورة الأفريقية » - قمت بإعداد هذه المقدمة للقراء في الجمهورية
العربية المتحدة والبلاد العربية الأخرى .

لقد انتهيت من إعداد هذا الكتاب في عام ١٩٥٩ ، ونشر في بريطانيا
في عام ١٩٦٠ . ومنذ ذلك الوقت نشر الكتاب بتسع لغات أخرى ، وستكون
اللغة العربية ، التي ستصدر بها طبعة الجمهورية العربية المتحدة ، هي اللغة
العاشرة . وإذا نظرنا إلى الوراء ، عبر السنوات العشر الماضية ، منذ أن صدر
الكتاب الأصلي باللغة الانجليزية ، لا يسعنا سوى أن نتأمل السرعة المذهلة التي جرت
بها الأحداث في أفريقيا في هذه السنوات الأخيرة . فعندما كنت أقوم بإعداد
كتاب « جنود الثورة الأفريقية » ، في بداية عام ١٩٦٠ ، وقت أن كان
عدد الدول الأفريقية المستقلة لا يزيد على إثنتي عشرة دولة ، كتبت أقول :
« بيد أن بربرية القرن العشرين ، بكل ما أدخله الغرب عليها من تهذيب ،
لا يمكن أن تحدد مجرى التاريخ . إن أفريقيا لا تعود إلى الوراء . إنها تمضي
دون هوادة إلى الأمام . والحقيقة أن أفريقيا قد بلغت مرحلة الثورة - مرحلة
الإطاحة بالاستعمار .

« فالزمام يقلت من أيديهم ، والشعب الأفريقي ينهض على
قلمية . إن شمس النظام الاستعماري في أفريقيا تؤذن بالمغيب . » (١)

ولم تكذ تمضي بضعة شهور على كتابة هذه الكلمات ، حتى اجتاح
القارة الأفريقية الثقل الكامل لموجة الثورة المعادية للاستعمار . فحصل بلد
بعد الآخر على الاستقلال الوطني : بعض البلاد حصل عليه بالكفاح المسلح ،
والبعض الآخر بمختلف أشكال العمل الجماهيري . وبحلول يناير ١٩٦٤
كانت هناك أربع وثلاثون دولة أفريقية مستقلة ، تضم قرابة مائتين وعشرين

(١) وردت هاتان الفقرتان في خاتمة الكتاب . انظر ، من ٤٢٢ ، ٤٢٣ - المترجم .

مليون نسمة . واليوم يوجد من مثل هذه الدول اثنتان وأربعون دولة . لقد اكتسح مد الاستقلال معظم القارة الأفريقية . ولم يعد باقياً هناك سوى الصومال «الفرنسي» في الشمال الشرقي ، وغينيا - بساو (١) ، وكيپ فرد (٢) ، وساوتومي (٣) ، وپرنسپ (٤) ، وكابنلما في الغرب (٥) ، وأنجولا وموزمبيق وزمبابوي وناميبيا Namibia (أفريقيا الجنوبية الغربية) وجمهورية جنوب إفريقيا في الثلث الجنوبي من أفريقيا ، وهذه مازال من المتعين عليها أن تحصل على استقلالها .

وعند تقويم التطورات التي جرت في أفريقيا عبر السنوات العشر الماضية ، يكون من الهام أن نعرف بكل من التقدم العام والصعاب الراهنة والصراعات الشاقة التي ما زالت تواجه الشعوب الأفريقية .

ويبدو لي أن هناك أربعة اعتبارات رئيسية ينبغي أن نضعها نصب أعيننا : أولاً ، أوجه التقدم التي حققتها الشعوب الأفريقية في الستينيات ، على الرغم من المشكلات المعقدة التي واجهتها ، والنكسات التي تعرضت لها ؛ ثانياً ، الهجمات المضادة الجديدة التي قامت بها الإمبريالية لمواجهة هذا التقدم التاريخي ، واستخدام كل الأساليب الجديدة للاستعمار الجديد ، بما فيها على نحو خاص سلاح الانقلابات العسكرية ؛ ثالثاً ، المشكلات التي عالجتها وأحاطت بها الدول والأحزاب والزعماء الأكثر تقدمية في جهودهم الرامية إلى التخلص مما تبقى من بلادهم في قبضة الإمبريالية (٦) ؛ رابعاً ، الأهمية

(١) Guinea-Bissau : والمقصود هنا غينيا المسماء بالبرتغالية . وبساو هي عاصمة البلاد ، وقد أسماها المؤلف هكذا تمييزاً لها عن دولة غينيا المعروفة ، وعن غينيا «الأسبانية» ، وكذلك جرياً على العادة في تسمية بعض البلاد الأفريقية ، التي يحمل أكثر من بلد منها اسماً واحداً ، منسوبة إلى عولصمها ، مثل الكنفو كينشاسا والكنفو برازافيل . انظر ، ص ٥٤٩ - المترجم .

(٢) Cape Verde : انظر ، ص ٥٤٩ - المترجم .

(٣) Sao Tomé : انظر ، ص ٥٥٠ - المترجم .

(٤) Principe : انظر ، ص ٥٥٠ - المترجم .

(٥) Cabinda : انظر ، ص ٥٥٠ - المترجم .

(٦) تناولت هذه النقاط في كتابي Africa, the Way Ahead (هذا هو الكتاب الثالث للمؤلف ، وقد قمت بترجمته إلى العربية تحت عنوان : «أفريقيا على طريق المستقبل» ، وأصدرته الدار القومية ضمن سلسلة «من الشرق والغرب» ، يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٦٦ وآمل أن أتمكن =

الخاصة للنضال المسلح الذى تشنه قوات التحرير بقيادة « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد » (١) ، و« الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » (٢) ، و« جبهة تحرير موزمبيق » (٣) ، و« المؤتمر الوطنى الأفريقى » لجنوب أفريقيا (٤) ، و« منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » (٥) بناميبيا ، و« الاتحاد الأفريقى لشعب زمبابوى » (٦) .

فى الخمسينيات حققت القارة الأفريقية تقدماً عظيماً فى كفاحها من أجل الاستقلال ، ومن أجل وضع حد للحكم الاستعماري المباشر ، وقد شن هذا الكفاح بصور مختلفة ، بالمظاهرات والمواكب الجماهيرية ، وحملات المقاطعة والإضراب ، ومقاومة الفلاحين للمخططات الزراعية الحكومية أو لاستيلاء المستوطنين البيض على الأرض ، والانتخابات وتكوين الأحزاب السياسية ، وإصدار الصحف ونشر البيانات . وفى عدد من تلك الحالات شن النضال المسلح قبل الحصول على الاستقلال ، وكانت أطول المعارك وأشدّها مرارة تلك التى دارت رحاها فى الجزائر (١٩٦٢ - ٥٤) ، وكينيا

= فى القريب من ترجمة الكتاب الثانى للمؤلف ، وعنوانه Africa, The Lion Awakes ، وبذا تكتمل المكتبة العربية هذه المراجع الثلاثة الهامة ، التى تعد فى الحقيقة مجلدات ثلاثة لعمل واحد بالغ الأهمية - المترجم .

(١) Party of Independence in Guinea and Cape Verde . ويعرف هذا الحزب بكلمة PAIGC التى تتكون من الحروف الأولى لاسم الحزب بالبرتغالية: Partido Africano da Independencia de Guine et Cape Verde . انظر ، ص ٤٢٧ - المترجم .

(٢) People's Movement for the Liberation of Angola . وتعرف هذه الحركة بكلمة MPLA التى تتكون من الحروف الأولى لاسمها بالبرتغالية: Movimento Popular de Libertacao de Angola . انظر ، ص ٤٢٩ - المترجم .

(٣) Mozambique Liberation Front . وتعرف بكلمة فريليمو FRELIMO التى تتكون من الحروف الأولى لاسمها بالبرتغالية: Frente Libertacao de Moçambique . انظر ، ص ٤٣٣ . وفيما يتعلق بزعيم الجبهة الراحل إدواردو موندلاني Eduardo Mondlane ، انظر ، ص ٤٧٣ - المترجم .

(٤) African National Congress of South Africa (ANC) . انظر ص ٤٣٥ - المترجم .

(٥) South West African People's Organisation in Namibia (SWAPO) . انظر ،

ص ٤٣٨ - المترجم .

(٦) Zimbabwe African People's Union (ZAPU) . انظر ، ص ٤٣٩ - المترجم .

(٥٢ - ١٩٥٧) ، ولكن النزاع المسلح نشأ أيضاً في الكمرون (١) ، وحدثت المصادمات في المغرب وتونس ، وسحقت ثورة في مدغشقر (مالا جاش الآن) في عام ١٩٤٧ بوحشية مروعة ، وفي مصر (في عام ١٩٥٢) كان الإجراء المسلح الذي قام به الضباط الوطنيون عملاً ضرورياً للإطاحة بالنظام الملكي الفاسد الذي كانت تسانده الإمبريالية .

وحتى في تلك البلاد الأفريقية التي لم يحدث فيها نضال مسلح - والحقيقة أن ذلك كان صحيحاً بالنسبة لمعظم بلاد القارة الأفريقية - شن النضال على الرغم من ذلك ، ولم يحصل بلد أفريقي واحد على استقلاله دون إراقة دماء ، ودون استشهاد عدد من أبنائه في سبيل قضية محاربة الاستعمار . ولم يحدث في أى مكان من القارة أن لجأ الإمبرياليون ، كما يحاولون أن يزعموا ، إلى « منح » الاستقلال تطوعاً لأى شعب من شعوبها . فأى تراجع من جانب الإمبرياليين إنما فرضته عليهم حركة الشعب الجماهيرية . كما أن حصول غانا على استقلالها في عام ١٩٥٧ ، وحصول غينيا على استقلالها في العام التالى ، كانا ذا تأثير هائل على أفريقيا بأسرها . فقد أنهى الاستعمار ، وفي تتابع سريع ، في كل من المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة ، تحقق الاستقلال في عدد من الدول . وقد سارت الكنفو على الطريق نفسه في عام ١٩٦٠ ، ولكنها لم تكد تحصل على استقلالها حتى راحت ضحية لأشكال جديدة من السيطرة ، مع وقوع الانقلاب ضد حكومة باتريس لومومبا ، وهو الانقلاب الذى قدم المثل للانقلابات اللاحقة ضد الحكومات التقدمية الأخرى في أفريقيا .

سنوات التقدم

بيد أن عام ١٩٦٠ كان على وجه الإجمال عام تقدم ، « عام أفريقيا » كما أصبح معروفاً . وسرعان ما كان يوجد في أفريقيا أكثر من ثلاثين دولة أفريقية مستقلة . أما أن الدول الغربية قد أرغمت على التراجع في وجه حركات التحرر الوطنى الصاعدة ، وأنها قد أقرت بالحاجة إلى مواءمة نفسها

(١) انظر ، ص ٥٨٥ - المترجم .

مع الواقع ، وإلى البحث عن أساس جديد تستطيع منه استعادة قبضتها الاقتصادية والإعداد لهجمات جديدة ، فيتضح من البيانات التي صدرت في ذلك الوقت عن المتحدثين البارزين فيها . من ذلك أن هارولد ماكميلان ، رئيس وزراء بريطانيا السابق ، قد ألقى بمدينة الكاب في ٣ فبراير ١٩٦٠ ، خطابه الشهير عن « رياح التغيير » ، والذي تحدث عنه فيه عن « قوة الوعي الوطني الأفريقي » الذي يعصف بالقارة الأفريقية بأسرها ، ويرغم الحكومة البريطانية على « قبوله كأمر واقع » .

وبالطريقة نفسها فإن الجنرال ديغول ، في خطاب له في ٩ ديسمبر ١٩٦٠ ، أمام الضباط الفرنسيين بمدينة بليدة Bled الجزائرية ، قبل عام من توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، قد ناشد ضباطه أن يتفهموا الوضع الجديد الذي جعل من المستحيل مواصلة السيطرة على الجزائر . وأعلن ديغول أن « ذلك هو الإطار الكامل للتحرر الذي يكتسح العالم من أقصاه إلى أقصاه ، والذي اكتسح قارتنا السوداء ، والذي اكتسح دون استثناء كل ما كان إمبراطورية في يوم من الأيام ، والذي لا يمكن إلا أن تكون له نتائجه في هذه المنطقة » .

وبحلول عام ١٩٦٤ كانت هناك أربع وثلاثون دولة أفريقية مستقلة ، وكانت هناك منظمة الوحدة الأفريقية بميثاقها الإيجابي ، وكان هناك أيضاً ما هو أكثر دلالة ، مجموعة من الدول المتقدمة — الجمهورية العربية المتحدة ، الجزائر ، غانا ، غينيا ، مالي ، الكونغو (برازافيل) ، زنبار — تنجانيقا (تنزانيا فيما بعد) — التي كانت عاكفة على تخليص نفسها من القبضة الإمبريالية ، وعلى إحداث تغييرات اجتماعية جذرية في أطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتقييد نمو القوى الرأسمالية المحلية ، وبذا تجعل من اليسير السير نحو الاشتراكية دون المرور بمرحلة التطور الكامل للرأسمالية.

وقد كان عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ بمثابة إنذار للإمبرياليين . ففي أغسطس ١٩٦٣ أطيح بحكومة فولبير يولو (١) العملية في الكونغو (برازافيل) بعمل

(١) Abbé Fulbert Youlou : انظر ، ص ٤٧٦ — المترجم .

جماهيرى من جانب الشعب ، ووصلت حكومة شعبية جديدة إلى السلطة .
وفي أكتوبر ١٩٦٣ ساعدت حركة شعبية واسعة النطاق على التعجيل بسقوط
حكومة داهومى الرجعية (على الرغم من أن العسكريين كان باستطاعتهم
التدخل فى النزاع وتولى السلطة) . وقد أحبطت حركة شعبية مماثلة ضد حكومة
جابون ، عندما تمكنت قوات المظلات الفرنسية من إعادة الحكومة المعزولة .
وفي يناير ١٩٦٤ أطاحت انتفاضة شعبية مسلحة بحكومة زنبار . وفي أكتوبر
١٩٦٤ أطيح بالنظام العسكرى لحكومة الفريق إبراهيم عبود ، فى إثر إضراب
وأعمال جماهيرية أخرى قام بها شعب السودان ، الذى وجد سنداً فى موقف
عدم التدخل الذى اتخذته القوات المسلحة السودانية ، وهو الموقف الذى كان
مرجعه انقسام الآراء بداخلها وتردد بعض وحداتها فى العمل .

وهكذا فى أقل من اثنى عشر شهراً تمت الإطاحة بخمس حكومات
غير شعبية . ولم يتمكن الإمبرياليون من التدخل العائى الصريح للإبقاء على
الوضع القائم إلا فى حالة واحدة ، حالة جابون ، التى كانت ذات طبيعة
انقلاب من أعلى ، أكثر منها حركة واسعة أصيلة من جانب الشعب .

بيد أن ذلك لم يكن كل ما فى الأمر . فقد كان هناك إضراب عام بالغ
الدلالة فى نيجيريا ، ضم حوالى مليون عامل ، أعقبته فى غضون بضعة شهور
أزمة سياسية تتعلق بالإضراب العام . كما أحرز جيش التحرير فى غينيا -
بساو ، بقيادة أميلكار كابرال (١) و « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا -
وكيب فرد » ، مكاسب هامة ، بتحريره ما يقرب من خمسى أراضى
البلاد وظفره باستحسان دولى . وفى أنجولا أعادت « الحركة الشعبية لتحرير
أنجولا » تنظيم قواتها وشنت هجوماً جديداً ، وبدأ النضال المسلح من جانب
حركة التحرير الوطنى . وفى موزمبيق أعلنت « جبهة تحرير موزمبيق » ،
فى سبتمبر ١٩٦٤ ، الكفاح المسلح فى البلاد ، ولم يكدهمضى أسبوع واحد حتى
أعلن حزب « سوابا » (٢) فى النيجر بدوره الكفاح المسلح ضد حكومة
النيجر . وفى الوقت نفسه كانت حرب العصابات تنتشر فى الكونغو (كينشاسا) .

(١) Amilcar Cabral : أنظر ، ص ٤٧٧ - المترجم .

(٢) Sawaba : أنظر مادة « همان ديورى » ص ٤٩٥ - المترجم .

الهجوم الإمبريالي المضاد

من أجل وقف هذا التقدم التاريخي بدأ الإمبرياليون هجومهم المضاد في أفريقيا . وكان محور مؤامراتهم هجوم قوات المظلات على ستانلي فيل بالكنغو (كينشاسا) ، في نوفمبر ١٩٦٤ . وفي ١٩ فبراير ١٩٦٥ كشفت تريبون دي فاسيون النقاب عن نوايا الإمبرياليين . كتبت تقول إن إنزال قوات المظلات في ستانلي فيل لم يكن سوى جزء من خطة حلف الأطلنطي الاستراتيجية في أفريقيا . فقد كان الهدف « تدخل أعظم ضخامة بكثير يتجاوز حدود الكونغو » . وقد أكدت الشهور التالية بما لا يدع مجالا للشك وجود مثل هذه النوايا . إذ حدثت عمليات اغتيال للزعماء التقدميين ؛ ومؤامرات للإطاحة بالحكومات الشعبية ؛ وإجراءات عسكرية لإرهاب الحكومات ؛ ومحاولات لبث الحيرة والارتباك والبلبلة والانقسام في صفوف الشعوب عن طريق دق طبول العداء للشيوعية ، وعن طريق المساعي العلنية الصريحة في بلدان معينة ضد أكثر الزعماء المعادين للإمبريالية المتطلعين للأمام اتساقاً وتصميماً وإصراراً .

في يناير ١٩٦٥ اغتيل بيير نجسنداندوموي ، رئيس وزراء بورندي - واتضح أن القاتل كان موظفاً سابقاً بسفارة الولايات المتحدة في تلك الدولة . وفي فبراير ١٩٦٥ اختطف ثلاثة من الزعماء الوطنيين بالكونغو (برازافيل) ، وعثر عليهم فيما بعد قتلى ، وقد شوهدت جثثهم تشويهاً فظيماً . وفي ٢٤ فبراير ١٩٦٥ ، اغتيل پيو بنتو (١) ، أحد الزعماء الوطنيين البارزين في كينيا ، أمام منزله برصاص القناصة . وراجت وقتها الإشاعات بأن أسماء زعماء تقدميين آخرين في كينيا ، ومن بينهم أوجنجا أودنجا (٢) وأتشيننج - أونيكو (٣) وبيلداد كاجيا (٤) ، كانت مدرجة في قائمة القناصة .

(١) Antonio Rudolfo José Pio Pinto : انظر ، ص ٤٧٩ - المترجم .

(٢) Ajuma Oginga Odinga : انظر ، ص ٤٨٠ - المترجم .

(٣) Richard Achineg-Onoko : انظر ، ص ٤٨٢ - المترجم .

(٤) ورد الاسم في النص يلداد كافيا Bildad Kaffia ، وصحة الاسم يلداد كاجيا

Bildad Kaggia . انظر ، ص ٤٨٤ - المترجم .

ولم تكذ تمضى بضعة أسابيع حتى أعلن الرئيس يوليوس نيريري عن اكتشاف مؤامرة ضد الحكومة ، وقيل إن موظفي السفارة الأمريكية كانوا ضالعين فيها . وفي الكونغو برازافيل تم تهريب الرئيس المخلوع يولو إلى خارج البلاد تمهيداً لمؤامرة جديدة لإعادته إلى السلطة . وفي ملاوى أجبر الرئيس دكتور هستنجزباندا جميع الوزراء التقدميين على ترك الحكومة ، أو أرغمهم على الفرار ، وسقطت البلاد من جديد تحت وطأة سيطرة بريطانية تكاد أن تكون علنية ، مع وجود ضباط بريطانيين يشرفون على الجيش وقوات الشرطة والمخابرات ، وموظفين بريطانيين يوجهون جميع الوزارات والإدارات الرئيسية في الدولة .

وفي خلال الفترة نفسها قامت الطائرات الأمريكية الملحقة بقوات تشومبي في الكونغو بمهاجمة أوغندا المجاورة ، وبانتهاك حدود السودان . وفي بيان شديد اللهجة موجه إلى حكومة الكونغو أدان دكتور أوبوتي ، رئيس وزراء أوغندا ، علانية الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك في الهجمات . وبعد ذلك بأسابيع قليلة كانت حكومة غينيا تشكو من قيام القوات البرتغالية بهجمات عبر حدودها قادمة من غينيا - بساو .

وقد أصبح الوضع على درجة كبيرة من الخطورة حتى أن الرئيس نكروما ، في خطاب له أمام برلمان غانا ، في ٢٢ مارس ١٩٦٥ ، أعلن أن حكومته «لديها دليل لا يدحض على أنه في حوزة دول معينة خطط قطعت شوطاً طويلاً من الإعداد تستهدف الإطاحة بالحكومة التقدمية في الكونغو (برازافيل) وبغيرها من الحكومات في الدول الأخرى» . كما قرر أيضاً أنه قد أجرى مؤخراً مناقشات مع رؤساء غينيا ومالي والجزائر اتفقوا في خلالها «على مواصلة التمسك باليقظة الشديدة ضد التغلغل المتزايد من جانب الإمبرياليين والاستعماريين الجدد في أفريقيا» ..

الانقلابات العسكرية

منذ أن صدر ذلك التحذير عن الرئيس نكروما وقعت بالقارة الأفريقية :

سلسلة من الانقلابات العسكرية ، وفي فبراير ١٩٦٦ عزل الرئيس نكروما نفسه بوساطة انقلاب عسكري على حين كان في خارج البلاد .

والعرض الموجز للانقلابات العسكرية والانفضاضات الرئيسية في أفريقيا منذ عام ١٩٦٣ يقدم لنا الصورة التالية :

عام ١٩٦٣

١٣ يناير : اغتيال أولمبيو (١) رئيس دولة توجو على أيدي العسكريين الذين تولوا السلطة بصورة مؤقتة إلى أن عهد بها إلى الرئيس جروتسكى (٢) .

١٢-١٥ أغسطس : الإطاحة بفولبير يولو ، رئيس الكونغو (برازافيل) ، على أيدي هبة شعبية تحت قيادة نقابات العمال ومقترنة بإضراب عام . وقد رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين . وجاءت إلى السلطة حكومة شعبية جديدة .

١٩-٢٨ أكتوبر : إضراب عام ومظاهرات ضد الرئيس ماجا (٣) ، رئيس دولة داهومي ، ووقوع انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل سوجلو أطاح بالحكومة المؤقتة . وأقام الكولونيل سوجلو حكومة جديدة يرأسها أبيثي (٤) وماجا وأهوماديجي (٥) .

٣ ديسمبر : فشل محاولة للقيام بانقلاب عسكري في النيجر للإطاحة بالرئيس ديوري (٦) .

(١) Sylvanus Olympio : انظر ، ص ٤٨٦ - المترجم .

(٢) Nicholas Grunitaky : انظر ، ص ٤٨٨ - المترجم .

(٣) Hubert Maga : انظر ، ص ٤٨٩ - المترجم .

(٤) Sourou-Migan Apithy : انظر ، ص ٤٩١ - المترجم .

(٥) Justin Ahomadegbé : انظر ، ص ٤٩٣ - المترجم .

(٦) Hamani Diori : انظر ، ص ٤٩٥ - المترجم .

عام ١٩٦٤

- ١٢ يناير : قيام هبة شعبية مسلحة في زنبار أطاحت بحكومتها.
- ٢٠-٢٤ يناير : وقوع تمرد عسكري في جيوش كل من تنجانيقا وكينيا وأوغندا ؛ وسرعان ما تمت السيطرة على الموقف في البلاد الثلاثة .
- ١٨ فبراير : وقوع انقلاب عسكري في جابون أطاح بالرئيس ليون مبا (١) الذي أعيد إلى السلطة عن طريق تدخل قوات المظلات الفرنسية .
- ٢٢ نوفمبر : الهجوم الإمبريالي على ستانلي فيل ، والهزيمة المؤقتة للقوى الشعبية .

عام ١٩٦٥

- ١٥ يناير : اغتيال رئيس وزراء بورندي .
- أول مارس : قمع القوى التقدمية في مالاوي .
- ١٨ يونية : عزل الرئيس بن بيلاعن طريق عمل عسكري بقيادة هواري بومدين ، الذي يشغل الآن منصب رئيس الدولة .
- نوفمبر : اكتشاف مؤامرة ضد الحكومة في غينيا .
- ٢٥ نوفمبر : وقوع انقلاب عسكري في الكونغو (كينشاسا) بقيادة الكولونيل موبوتو .
- ٢٩ نوفمبر : قيام الجيش في داهومي بإرغام كل من أبيشي رئيس الدولة ، وأهوماديجي ، رئيس « مجلس الوزراء » على الاستقالة .
- ٢٢ ديسمبر : تولى الكولونيل سوجلو السلطة في داهومي بصفة شخصية .

(١) Leon M'ba : انظر ، ص ٤٩٦ - المترجم .

عام ١٩٦٦

- أول يناير : وقوع انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل بوكاسا ،
رئيس هيئة أركان حرب جيش جمهورية أفريقيا
الوسطى ، أطاح بالرئيس دافيد داكو (١) .
- ٢-٤ يناير : في أعقاب المظاهرات التي قام بها العمال النقابيون
في واجادوجو (٢) عاصمة فولتا العليا ، ومع بداية
الإضراب العام في المدينة ، قام اللقنانت كولونيل
سانجولي لاميزانا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ،
بعزل الرئيس ياميوغو (٣) ، وتولى السلطة في البلاد .
- ١٥ يناير : ثورة الضباط الشبان في نيجيريا وقتل رئيس الوزراء
الاتحادي واثنين من رؤساء وزراء الأقاليم ، وتولى
الماجور الجنرال إبيرونسي السلطة .
- ٢٢ فبراير : قيام ميلتون أوبوتي ، رئيس وزراء أوغندا ، بعزل
رئيس الدولة (كاباكا بوجندا) .
- ١٤ إبريل : أرغم أوجنجا أودنجا ، نائب الرئيس في كينيا ،
على الاستقالة ، في حركة عامة ضد الزعماء اليساريين .
- ٢٣ مايو : نشوب قتال مسلح بين قوات حكومة أوغندا وقوات
ملك بوجندا ، وإرغام الملك على مغادرة البلاد .
- ٢٨ يونيه : وقوع تمرد في جيش الكونغو (برازافيل) سرعان
ما تمت السيطرة عليه .
- ٢٩ يولييه : وقوع انقلاب عسكري ثانٍ في نيجيريا ، واغتيال
الجنرال إبيرونسي ، وتشكيل حكومة عسكرية
جديدة برئاسة الكولونيل جيون .

(١) David Dacko : انظر ، ص ٤٩٨ - المترجم .

(٢) Ouagadougou : انظر ، ص ٥٥١ - المترجم .

(٣) Maurice Yaméogo : انظر ، ص ٤٩٩ - المترجم .

٢٩ نوفمبر : عزل إنتاري الخامس ملك بورندي ، وأعلنت
بورندي جمهورية برئاسة الكولونيل ميكومبيرو .

عام ١٩٦٧

١٣ يناير : عزل جرونتسكى ، رئيس دولة توجو ، بوساطة
انقلاب عسكري بقيادة اللفتنان كولونيل إيادéma ،
رئيس هيئة أركان حرب الجيش . وكان ذلك
الانقلاب في أعقاب ثورة فاشلة ، وقعت في نوفمبر
١٩٦٦ ، وتمكن الجيش من إخمادها .

٢٤ يناير : محاولة القيام بانقلاب عسكري في غانا بقيادة اللفتنان
أوسو- جيماس واللفتنان سوليماننا .

مارس : اكتشاف مؤامرة للإطاحة بحكومة أوغندا .
٢٢ مارس : إعلان البريجادير دافيد لانسانا لحالة الطوارئ
في سيراليون ، واعتقال رئيس الوزراء المنتخب
حديثا ، سياكا ستيفنز (١) .

٢٤ مارس : قيام مجموعة من ضباط الجيش في سيراليون بالإطاحة
بالبريجادير دافيد لانسانا . وحلت الأحزاب السياسية
وأصبحت تعتبر خارجة على القانون ، وأصبح
الكولونيل چاكسون سميث - رئيسا للدولة .

١٧ إبريل : قيام اللفتنان كولونيل إيادéma بحل حكومة توجو ،
وتوليّه منصب رئيس الدولة .

١٧ إبريل : قيام بعض صغار الضباط في غانا بمحاولة عسكرية
للاستيلاء على السلطة ، بقيادة اللفتنان آرثر
واللفتنان ييواح . وقد قتل المتمردون اللفتنان

(١) Siaka Probyn Stevens : انظر ، ص ٥٠١ - المترجم .

جنرال كوتوكا في أثناء القتال الذي دار في أعقاب
المحاولة .

١٦-٨ ديسمبر : حدوث إضرابات واسعة النطاق في داهومي استجابة
لنداء نقابات العمال .

١٧ ديسمبر : وقوع انقلاب عسكري في داهومي بقيادة الضباطين
كوانديتي وكيريكو ، وعزله للرئيس الجنرال سوجلو .

٢٢ ديسمبر : تقاسم الكولونيل ألي والضابط كوانديتي سلطة
رئاسة الدولة في داهومي .

عام ١٩٦٨

١٩ أبريل : قيام صغار الضباط في سيراليون بثورة أطاحت بحكومة
الكولونيل چاكسون - سميث العسكرية ، واستعيد
الحكم المدني بالبلاد ، وعاد سياكا سنيثتر إلى شغل
منصب رئيس الوزراء .

٣ أغسطس : استيلاء الجيش على السلطة في الكونغو (برازافيل)
في ظل انقلاب مساح بقيادة الكابتن نجواي (١) ،
ومطالبة الرئيس ماسمبا - ديا (٢) بتشكيل حكومة
جديدة بالتشاور مع الجيش .

٤ سبتمبر : قيام الجيش بعزل ماسمبا - ديا .

١٩ نوفمبر : وقوع انقلاب عسكري في مالي ، وعزل الرئيس
موديو كيتا (٣) وحكومته ، وتشكيل «اللجنة
العسكرية للتحرير الوطني» Military Committee
of National Liberation برئاسة اللفتنانت موسى
تراور ، وقيام حكومة مؤقتة برئاسة الكابتن دياكيتي .

(١) Marien Ngouabi : انظر ، ص ٥٠٣ - المترجم .

(٢) Alphonse Massamba-Debat : انظر ، ص ٥٠٤ - المترجم .

(٣) Modibo Keita : انظر ، ص ٥٠٦ - المترجم .

عام ١٩٦٩

٥ مارس : وقوع محاولة للقيام بانقلاب عسكري في غينيا الاستوائية بقيادة دكتور أتانازيو ندونجو وزير الخارجية .

١١ مارس : وقوع محاولة للقيام بانقلاب عسكري في غينيا ، كان من بين المشاركين فيها فوديا كيتا (١) الذي كان قد شغل فيما سبق منصب وزير الداخلية ووزير الدفاع ، والكولونيل كامان ديابي ، مساعد رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

من الصورة السابقة التي تكشف عن أكثر من أربعين انقلابا عسكريا أو محاولة للقيام بانقلابات عسكرية أو أزمة حكومية في خلال ست سنوات ، يتضح بصورة كافية أن الوضع السيامي في أفريقيا أبعد ما يكون عن الاستقرار. ولذا كان من المفهوم أن يتحدث بعض المعلقين عن أفريقيا «التي تسلك طريق أمريكا اللاتينية» - طريق الانقلابات العسكرية ، والحكومات العميلة ، والتغيرات المستمرة للأنظمة .

فما سبب هذا الوضع ؟ ولماذا تحولت الآمان البراقة العريضة ، التي علقها الكثيرون على أفريقيا في الستينيات ، إلى أزمت اليوم المتواترة ؟ ثمة عدد من العوامل ينبغي أن توضع في الاعتبار ، لأن ذلك ليس وضعا بسيطا ، وإنما وضعا زائرا بالتعقيدات والتغيرات التي تنشأ عن مساعي الإمبريالية ، والتراعات بين الدول الإمبريالية نفسها ، والمرحلة المبكرة لتطور الدول الأفريقية الجديدة ، والقسمات النوعية للتركيب الطبقي فيها ، والانحيازات والتحويلات الطباقية الجديدة التي ظهرت في فترة ما بعد الاستقلال ، والمشكلة الخاصة التي تعاني منها أفريقيا ، وهي مشكلة القبلية . ولكل هذه العوامل تأثيرها على الوضع في مختلف الدول الأفريقية ، وعلى طابع الجيوش والضباط ، وعلى الدور الذي تلعبه الانقلابات العسكرية المختلفة.

(١) Fodeba Keita : انظر ، ص - ١٠ المرجع .

أهداف الإمبريالية

تعد أهداف الإمبريالية أول عامل رئيسي ينبغي أخذه في الاعتبار . فكل من الدول القديمة صاحبة المستعمرات في أفريقيا — بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال — وكذلك الدول الحديثة المتنافسة على السلطة والنفوذ في أفريقيا — الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، ومنذ عهد قريب اليابان — كانت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تهدف إلى تحويل أفريقيا إلى مصدر لأرباح إضافية جديدة لنفسها ، وذلك في مساعيها للاستفادة من نفس انهيار النظام الاستعماري القديم في فرض قيود جديدة غير مباشرة إلى حد كبير على البلاد وعلى شعوبها ومواردها . وقد استثمرت هذه الدول مئات الملايين من الجنيهات ، وبخاصة في استخراج المعادن والصناعات المتعلقة بها ، وفي المصارف والتأمين ، وفي بعض مجالات الصناعات التحويلية — بيد أنه مع وجود ظروف مواتية للاستغلال ، فإن توزيعات أسهم استثنائية كانت تدفع لأصحاب الاستثمارات ، وهي التوزيعات التي كانت تترع من أفريقيا في شكل أرباح مصدرها الأجور المنخفضة التي يتقاضها العمال الأفريقيون .

وقد حققت الاحتكارات التجارية الغربية العملاقة ملايين إضافية من الجنيهات عن طريق شراء المنتجات الزراعية التي ينتجها الفلاحون الأفريقيون بأثمان منخفضة . وحقق رجال الصناعة الغربيون عدة ملايين أخرى عن طريق بيع السلع التامة الصنع للشعب الأفريقي بأثمان عالية نسبيًا ، وهي سلع تصنع عادة من المواد الخام والمواد نصف المصنعة التي تستجها القارة الأفريقية .

ويعد ذلك بشكل عام إطار العلاقة الاقتصادية التي يريد الإمبرياليون الإبقاء عليه ، على الرغم من أنه يتم أيضا تشجيع بعض التطور في الصناعة الخفيفة وفي الصناعات التحويلية وفي البنيان السفلي^(١) . ومن الواضح أن بعض الانقلابات العسكرية التي حدثت في أفريقيا تساعد الإمبرياليين على تحقيق

(١) Infra-structure : انظر ، ص ٥٩٧ — المترجم .

هذا الغرض ، بيد أن الدراسة المدققة توضح أنه بينما كان عدد من عمليات الاستيلاء العسكرى على السلطة ذا عون واضح ونوعى للإمبريالية ، لم تكن لكل الانقلابات هذا الطابع بهذه الدرجة المباشرة للغاية .

فئات الانقلابات العسكرية

ويمكن تقسيم الانقلابات العسكرية إلى عدة فئات :

أولاً : كانت هناك المحاولات الواضحة للإطاحة بالحكومات التقدمية ، وتلك كانت حالة الانقلاب العسكرى الذى وقع فى غانا فى عام ١٩٦٦ ، وفى مالى فى عام ١٩٦٨ . وبالمثل كانت المحاولات الفاشلة التى تمت أيضا ضد حكومات غينيا والجمهورية العربية المتحدة وتترانيا .

ثانياً : كانت هناك حالات استبعد فيها زعماء يساريون بوسائل سياسية أساسا ، وحل محلهم زعماء أكثر استعدادا للتعاون مع الإمبرياليين . وكانت تلك هى الحال ، على سبيل المثال ، مع الانقلابين السياسيين فى مالاوى (فى عام ١٩٦٥) ، وكينيا (فى عام ١٩٦٦) . وكانت الوسائل السياسية فى هذه الحالات تساندها بطبيعة الحال القوة العسكرية للدولة ، وإن كانت القوات المسلحة نفسها لم تتدخل أو تستول على السلطة .

ثالثاً : كانت هناك محاولات لقيت فيها عناصر أكثر محافظة ، فى عشية الاستقلال ، المؤازرة والتأييد من الإمبريالية من أجل الوصول إلى القمة . وكانت هذه هى حالة النيجر فى عام ١٩٥٨ ، والمحاولة التى بذلت فى زنبار عند نهاية عام ١٩٦٣ (وهى محاولة لم تعش طويلا ، وإنما انهارت فى غضون أسابيع قليلة عندما واجهت انتفاضة مسلحة) ، ثم بعد ذلك فى بوتسوانا (١) وليسوتو (٢) . (فى عام ١٩٦٥) ، عندما ساعدت الإمبريالية البريطانية القوى التقليدية والمحافظة على تسليم السلطة ، كما كان يجرى إعداد الأمر نفسه بالنسبة لسوازيلاند (٣) وهنا أيضا لم يكن يوجد استيلاء مباشر من جانب

(١) Botswana : انظر ، ص ٥٥١ - المترجم .

(٢) Lesotho : انظر ، ص ٥٥٢ - المترجم .

(٣) Swaziland : انظر ، ص ٥٥٢ - المترجم .

العسكريين على السلطة ، وإنما وضع كل ثقل الدولة على الرغم من ذلك تحت تصرف أولئك الذين يعملون لصالح الإمبريالية .

رابعاً : كانت هناك انقلابات عسكرية ، لا لسحق حكومة تقدمية ، وإنما لوقف الزحف نحو اليسار ، سواء بالتخلص من حكومة رجعية غير موثوق فيها كانت الجماهير على وشك التحرك ضدها ، أو بالحيولة دون وصول حكومة أكثر تقدمية إلى السلطة . وكانت هذه إلى حد كبير هي حالة الانقلابات العسكرية في داهومي ، وسيراليون ، وإلى حد ما في فواتا العليا .

خامساً : كانت هناك انقلابات عسكرية متعاقبة في الكونغو (كينشاسا) ، يمكن تفسيرها جزئياً بصراع الإمبريالية لكبح جماح الشعب ولتنصيب حكومة رجعية في السلطة ، بيد أن هذه الانقلابات محكومة أيضاً بالتزاعات الإمبريالية ، وبخاصة تلك التزاعات القائمة بين الولايات المتحدة والتجمع الأنجلو بلجيكي ، إذ أن هذا الأخير في الأصل كان يضع كل ثقته في تشومبي (١) ، على حين كانت الولايات المتحدة تضع ثقته في الكولونيل موبوتو (على الرغم من أن ذلك قد تعقد كثيراً بسبب مناورات وتحولات مختلف المجموعات الاحتكارية في داخل كل بلد إمبريالي على حدة) .

سادساً : كما رأينا بوضوح في حالة نيجيريا ، كان للتزاعات القبلية دورها ، وقد استفاد الإمبرياليون من هذه التزاعات بطبيعة الحال ، على الرغم من أن ثمة عوامل أخرى كان لها دورها هنا ، ومن بينها نضال الشعب ضد السيطرة الإقطاعية القادمة من الشمال ، وجهود المنظمات الأكثر تقدماً من الناحية السياسية من أجل السير بالبلاد قدماً إلى موقف معادي للإمبريالية أكثر وضوحاً وصراحة وحزماً .

وفي بعض الحالات لا بد أن توجد عناصر تجمع بين عدد من هذه السمات المميزة . وفي عدد قليل من البلاد ، مثل توجو وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى ، لا يكون مصدر التزاع وأساس الانقلاب العسكري واضحاً حين

(١) Moise Kapenda Tschombe : انظر ، ص ٥١١ - المترجم .

بصورة مباشرة للغاية ، وإنما قد يبلوان ناشئين عن الصراعات المحمومة بين المجموعات المتنافسة من الرأسماليين الأفريقيين ، مع إضافة عامل المنافسة في داخل صفوف الإمبرياليين ، كما في حالة توجو .

العلاقات الطبقية في أفريقيا

ويستحيل التوصل إلى فهم واقعي لهذه التطورات المختلفة دون أن نتناول بصورة أكثر دقة وقربا الأبنية الطبقية للمجتمعات الأفريقية ، وطابع العلاقات والتراعات التي نشأت منذ الاستقلال .

وفي معظم أجزاء أفريقيا ، وبخاصة في أفريقيا المدارية ، طال امد الحكم الاستعماري كثيرا ، وأمن في تشويه النمو الاقتصادي ، بحيث إن تكوين الطبقات الاجتماعية الحديثة :- الأجراء ، المستخدمين ، التجار ، الرأسماليين ، الزارعين الذين يستخدمون العمل الأجير ، أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتجولون من أجل السوق ، المثقفين ، المهنيين ، والإداريين - لم يبدأ في الواقع إلا في العقود القليلة الماضية ، وبحيث إن عملية تكوينها لا تزال ماضية في طريقها .

إن أغلبية السكان الأفريقيين في القارة الأفريقية ليست فلاحين تحكمهم العلاقات الإقطاعية ويعملون لدى كبار ملاك الأرض ، وإنما تتكون من أفراد يعملون في داخل إطار اقتصاد بسيط قائم على الاكتفاء الذاتي simple subsistence economy ، ولا يكونون في أغلب الأحوال مرتبطين بالاقتصاد النقدي إلا عندما يتركون مساحاتهم الصغيرة من الأرض لممارسة العمل الأجير في المناجم والسكك الحديدية والتشييد ، وفي المزارع الصغيرة والمزارع الرأسمالية الكبيرة المملوكة للأجانب .

إن طبقة العاملين بأجر تواصل النمو ، وربما يصل عدد أفرادها إلى عشرين مليونا من مجموع سكان القارة البالغ مائتين وخمسين مليونا . كما أن طبقة المثقفين والمهنيين والإداريين ، التي خلقت في أول الأمر في إطار محدود لتيسير مهمة الحكم الاستعماري ، قد أخذت يلبورها في النمو بدرجة كبيرة منذ الاستقلال . ويحدث التمايز الطبقي في الريف ، وبخاصة منذ الاستقلال ،

مع انبثاق طبقة من الزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، تستخدم العمل الأجير ، وتسرع في استخدام آلات وتقنية حديثة للغاية ، كما يشتغل كثير من هؤلاء الزارعين أيضا في التجارة والمضاربات . وفي المدن ينشئ الأفريقيون شركات للنقل ، ويقتحمون مجال الفنادق وغيرها من الأنشطة المحلية ، ويشترون الأرض ويبيعونها بعد تنسيتها ، ويفتحون المحلات والورش ، وهلم جرا . وفي كثير من بلاد القارة الأفريقية كانت أجهزة الحكومة ، بل البرلمان أيضا ، مدخلا إلى تحسين الوضع الاقتصادي الشخصي ، وكان الأفراد يستفيدون من مناصبهم الجديدة لإثراء أنفسهم ، ولولوج طريق الرشوة والفساد والاختلاس ومخاطبة الأقارب . وهكذا تطور ما وصفه قانون (١) ، في ازدياد مناسب ، بأنه «نوع من الفئة الصغيرة الجشعة النهممة الشرهة ، التي تحكمها عقلية البائع المتجول ، والتي لا يسعدها شيء قدر حصولها على توزيعات الأسهم التي سلمتها لها السلطة الاستعمارية السابقة» .

وفي النضال من أجل الاستقلال ، التقت معا جميع الطبقات التي وجدت نفسها مقهورة على أيدي النظام الاستعماري - العمال ، الفلاحون ، التجار ، صغار الموظفين ، المثقفون ، بل الرؤساء في بعض الأحيان - وبأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة ، عملت هذه الطبقات من أجل الاستقلال . وفي بعض الحالات وجدت هذه الوحدة تعبيرا عنها داخل إطار حزب وطني واحد ، مثل «حزب الميثاق الشعبي لغانا» (٢) ، و«الحزب الديمقراطي الغيني» (٣) ، و«الاتحاد الأفريقي الوطني لتجانيقا» (٤) ... الخ

الطبقات بعد الاستقلال

ومع ذلك بدأت مع إحراز الاستقلال مرحلة جديدة . فالطبقات المختلفة قد أبدت النضال من أجل الاستقلال مدفوعة في ذلك بأغراض مختلفة . وبالنسبة لقوى البورجوازية والبورجوازية الصغيرة الجديدة التي

-
- (١) Frantz Fanon : انظر ، ص ٥٤٣ - المترجم .
 (٢) Convention People's Party : انظر ، ص ٤٤١ - المترجم .
 (٣) Parti Démocratique de Guinée (PDG) : انظر ، ص ٤٤٣ - المترجم .
 (٤) Tanganyika African National Union (TANU) : انظر ، ص ٤٤٥ - المترجم .

انبثقت كحكومات وحكام لكثير من الدول الجديدة ، كان الهدف عادة هو الهدف المحدود ، هدف إثراء نفسها . ولم توجد سوى حالات قليلة كان على رأس الدول الجديدة فيها عناصر ديمقراطية ووطنية شاغلها الرئيسي رفاهية شعوبها لا رفاهية نفسها . وبالتالي ففي أشكال وصور متغيرة ، انبثق الصراع الطبقي بين مختلف القوى الاجتماعية في أفريقيا كعامل قوى في فترة ما بعد الاستقلال . فالعمال والفلاحون الذين توقعوا أن يجلب لهم الاستقلال حياة جديدة ، لا أن يكون مجرد علم وطني ونشيد وطني ، إلى جانب رئيس وزراء أفريقي ورئيس دولة أفريقي ، قد أصبح يسيطر عليهم الضجر والقلق . ذلك أن توقعاتهم لم تتحقق — على حين يرون حكامهم الجدد يركبون عربات فارهة ، ويرتدون ثيابا فاخرة ، ويدعون أنشطة جديدة في مجال الأعمال ، ويسافرون إلى الخارج كالأباطرة ، ويدخرون ثرواتهم في البنوك الأجنبية ، في وقت لا يجد فيه الآلاف عملا ، وقيمون في مساكن مزرية ، ويرتدون أسئالا بالية ، ولا يجدون كفايتهم من الطعام . وكل ذلك كان واضحا على سبيل المثال في الإضراب العام الواسع النطاق الذي هز نيجيريا في عام ١٩٦٤ ، وفي الإضراب العام بداهومي في ديسمبر ١٩٦٧ .

كذلك اشتدت حدة التراعات بين مختلف مجموعات اللواتر الحاكمة نفسها . ففي معظم الحالات لا تكون المجموعات البورجوازية الجديدة قد وصلت بعد إلى مرحلة يمكن اعتبارها فيها طبقة رأسمالية كاملة متجانسة . وبدلا من ذلك تكون في أغلب الأحوال عُصَباً أو زُمراً متنافسة ، ترتبط في بعض الأحيان ، وليس دائما ، بالولاء للقبيلة . وهذه المجموعات المتنازعة ينافس بعضها بعضا في سعيها وراء المكاسب التي يمكن أن تعود بها السيطرة السياسية .

وتعتمد هذه القوى الفاسدة على مساندة الإمبرياليين — والإمبرياليون على استعداد دائم بطبيعة الحال للاستفادة من مثل هؤلاء الوصوليين والمتسلقين التمساء . وفي بعض الأحيان تكون هناك دول إمبريالية مختلفة خلف المجموعات الحاكمة المختلفة . ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة عدم استقرار هذه الأنظمة ، وإلى تمهيد التربة أمام تنفيذ المخططات الانقلابية .

يد الامبريالية

إن يد الإمبريالية لا تكون دائما واضحة وضوحا مباشرا في هذه الانقلابات ، بيد أنه من الحلى أن إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإدارتي المخابرات البريطانية والفرنسية ، وكذلك مخابرات ألمانيا الغربية ، كانت جميعا تعمل في أفريقيا طيلة هذا الوقت. وعلى الرغم من ذلك يكون من الخطأ أن تقدم نوعاً من «نظرية التآمر» على أنه التفسير الوحيد للتكسات التي حدثت في القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة ، أو أن تقدم قوى المخابرات الأجنبية على أنها اليد الوحيدة خلف الانقلابات العسكرية .

لقد كانت هناك بالتأكيد مؤامرات نظمته إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإدارات المخابرات في غيرها من الدول الغربية ، وليس من الحكمة إطلاقا التهورين من شأن الأنشطة التي تقوم بها مثل هذه الهيئات ؛ وفي الوقت نفسه ينبغي أن يقر في أذهاننا أن هذه الوكالات لا يمكنها أن تعمل إلا في إطار ظروف معينة معطاة . إنها لا تستطيع الإطاحة بحكومة من الحكومات ، ما لم يكن لديها بديل تنصبه مكانها ؛ كما أن هؤلاء الذين يُرفعون إلى السلطة بهذه الطريقة ، حتى عندما يحكمون بالإرهاب والقهر المطلقين ، يكونون بحاجة إلى تأسيس أنفسهم على قوة اجتماعية نوعية . فوكالات المخابرات في الغرب كانت لسنوات طويلة منهمكة بنشاط في التآمر ضد البلاد الاشتراكية ، وإذا كانت لم تستطع أن تسجل أى نجاح لها هناك ، فمرجع ذلك إلى حد كبير أن فئات وطبقات معينة (أى كبار ملاك الأرض ، والرأسماليين ، جنبا إلى جنب مع قطاعات البورجوازية الصغيرة المتحالفة مع هذه اللوائس) لم تعد توجد كطبقات اجتماعية ، أو أنها قد تضاعلت إلى حد كبير ، وأصبحت تخضع لسيطرة حازمة من جانب جهاز الدولة الذى يقوده حزب ثورى .

ومع ذلك فى الدول الجديدة بالقارة الأفريقية ، توجد قوى داخلية يمكن أن يصل الاستعمار الجديد إلى تفاهم معها : كبار ملاك الأرض الإقطاعيون ، التواقون إلى المحافظة على وضعهم الاقتصادى السابق وعلى

مركزهم المميز في المجتمع ، أو إلى استعادة ما فقدوه منهما ؛ التجار والمضاربون ، الذين يخشون مقدم الاشتراكية ، ويريدون الاستمرار كوسطاء للاحتكارات الدولية الكبيرة ؛ قطاعات النخبة الحديدية ، المرتشية الفاسدة ، التي تتعجل الإثراء من ثمار الحكم ، قبل أن تصحو الملايين الجائعة وتطالب بإمكان لها تحت الشمس ؛ كل خدم الرأسمالية وأتباعها ، المهنيون والدبلوماسيون ، وروثاء الشرطة ، وجزالات القوات المسلحة ؛ كل أولئك الذين يقللون بطريقة تبعث على الغثيان أشد الطبقات طفيلية في الغرب . ومن خلال هذه الطبقات الاجتماعية تسعى الدول الامبريالية إلى مد نفوذها في الدول الأفريقية ، وبذا يصبح من الأهداف الجوهرية للاستعمار الحديد تغذية مثل هذه الفئة ، والعمل على صياغتها وتشكيلها .

الجيش في أفريقيا

يعد دور الجيش في القارة الأفريقية ذا أهمية خاصة. ففي ظل الاستعمار ، لم تكن هذه الجيوش مضمونة تماما للإمبرياليين . ومنذ وقت مبكر ، في عامي ١٨٩٥ ، ١٨٩٧ ، وقع تمردان في القوات الأفريقية بالكنغو ، كما حدثت في عام ١٨٩٧ ثورة في القوات السودانية بأوغندا . وبعد الحرب العالمية الأولى ، التي حارب فيها آلاف الجنود الأفريقيين في خارج ديارهم ، كثيرا ما كان الجنود العائلون مصلرا للسخط والتذمر بالنسبة للحكم الاستعماري . وبعد الحرب العالمية الثانية كان يمكن رؤية هذه الظاهرة بجلاء أكثر . ففي تقرير خاص عن الجنود الأفريقيين العائدين ، قدم إلى حاكم كينيا في إبريل ١٩٤٦ ، ترددت شكوى تقول : « إن الأمور لن تعود أبدا إلى ما كانت عليه » . ووصف هذا التقرير الاجتماعات الجماهيرية التي عقدها عشرة آلاف من الجنود السابقين للإعراب عن احتجاجهم على ظروف العمل . ولم تكن مثل هذه المظاهرات المعلنة عن عدم الرضا مقصورة على كينيا . ففي فبراير ١٩٤٤ تمرد أفراد القوات المسلحة الكونغولية في ثكنات لولوابورج Luluabourg . وفي فبراير ١٩٤٨ ، أطلق رجال الشرطة النار على الجنود السابقين الذين كانوا يتظاهرون في موكب كبير بمدينة أكرافا في غانا ،

فسقط عدد كبير منهم بين قتلى وجرحى ؛ وفي عام ١٩٥١ ، استولى الجنود النيجيريون السابقون على مدينة أوماهيا (١) ، وظلوا يحتلونها عدة أيام كمظهر من مظاهر الاحتجاج .

بيد أنه من الناحية الجوهرية مهما بلغت روح الثورة لدى بعض أفراد المستويات القاعدية في فترات الاضطراب ، فإن هذه الجيوش قد تشربت تماما بالروح الاستعمارية ، واعتادت أن يعهد إليها بسحق الثورات المعادية للاستعمار ، وأن تطلق النار على المضربين ، وأن تؤدي بشكل عام العمل القلر لسيادتها الإمبراطورين .

وفي الفترة التي أعقبت عام ١٩٤٥ ، وبخاصة في خلال السنوات العشر التالية ، اتخذت الدول الغربية خطوات خاصة لمحاولة التأثير في الجيوش الأفريقية ، ولاحتضان ورعاية القوات المسلحة ، وبخاصة الضباط الذين يمكن أن يتعاونوا مع الإمبريالية . وقد اتجهت أغلبية الدول الأفريقية المستقلة إلى إرسال ضباطها للتدريب في المدارس العسكرية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية ، وإلى الحصول على حاجتها من المدربين من هذه الدول . وقد أوضحت التقارير الخاصة بعام ١٩٦٤ أن ألفاً وخمسمائة أفريقي كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً في فرنسا ، وأن سبعمائة أفريقي كانوا يتلقون هذا التدريب في بريطانيا . وتفيد التقديرات أن سُدس ضباط جيش غانا قد دربوا في ساندهرست Sandhurst . كما درب عدد من الضباط الأفريقيين أيضاً في فورت ليفنورث Fort Leavenworth ، وكانساس Kansas ، بالولايات المتحدة . وبصرف النظر عن الجوانب العسكرية لهذا التدريب ، الذي يوجه بحيث يتلاءم مع الأهداف الاستراتيجية للدول الغربية فيما يتعلق بالصراعات المقبلة مع البلاد الاشتراكية ، وكذلك بقمع حركات التحرر الوطني ، فإن الضباط يتلقون في خلال مقرراتهم الدراسية تدريباً إيديولوجياً

(١) Umahia : مركز هام للتواصلات بالإقليم الشرق في نيجيريا الذي انفصل عن الاتحاد تحت اسم «بيافرا» . وقد انحلما الانفصاليون عاصمة لهم بعد سقوط إنوجوا عاصمة الإقليم في أيدي القوات الاتحادية ، ولكنها سقطت بدورها بعد معارك طاحنة - المتوخم .

معينا وصياغة إيديولوجية خاصة ، يجعلان منهم مادة أكثر استعدادا لاستخدامها لصالح مناورات الاستعمار الجديد التي تقوم بها الدول الغربية .
في ساندهرست وكمبرلي Camerley في بريطانيا ، وسان سور Saint Cyr في فرنسا ، وفورت براف Fort Bragg وغيرها من الأكاديميات العسكرية في الولايات المتحدة ، تتاح الفرصة للإمبرياليين لإقامة علاقات شخصية مع القادة العسكريين أو الزعماء المقبلين للدول الجديدة . وبهذه الطريقة يكون باستطاعتهم فرز الخراف من الماعز ، واختيار من هم أكثر ميلا للفساد ، ومن هم أكثر مرونة وألين عريكة . وليس من قبيل المصادفة أنه في معظم الحالات كانت المجموعات العسكرية الرجعية ، التي وصلت إلى السلطة في أفريقيا في السنوات الأخيرة ، تتكون أساسا من أفراد تلقوا تدريبهم في الأكاديميات العسكرية الغربية .

عقلىة ساندهرست

ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الكولونيل ا.ا. أفريقيا ، أحد قادة الانقلاب العسكرى فى غانا ضد نكروما ، ورئيس دولة غانا حاليا . فهو يكشف فى سيرته الذاتية كيف أنه فى ساندهرست قد أصبح مؤيدا مخلصا للإمبريالية ، وكيف أصبح مأخوذا تماما «بسحر» الكومنولث ، وكيف أسرته المعاملة المتوددة التى كان يلقاها فى خلال تدريبه فى بريطانيا. وبعد أن شرح كيف أنه قد أخذ تماما بحقيقة أنه كان يتلقى تدريبه جنبا إلى جنب مع «اللوردات، والأمراء» ، يقول : «لقد دربت فى المملكة المتحدة كجندى ، وأنا على استعداد دائما للقتال جنبا إلى جنب مع أصدقاءى فى المملكة المتحدة .. كيف يمكن أن نكون أصدقاء متمين للكومنولث ، ثم نتقاعس فى وقت يتعرض فيه الكومنولث للمحنة ، ويتعرض فيه هذا الاتحاد العظيم للخطر ؟» وهكذا يسعى الاستعمار الجديد إلى رجاله ، وهكذا يصوغهم ويشكلهم .

وعندما ينتهى تدريب هؤلاء الضباط يظلون فى بلادهم على صالة بالنفوذ الغربى من خلال الخبراء ومدربى الجيوش وغيرهم ممن يرسلون إلى الدول الأفريقية الجديدة كجزء من مخططات المعونة الفنية والاتفاقيات العسكرية والأحلاف إلخ .

وقد أوضحت الأرقام الخاصة بعام ١٩٦٤ أن ثلاثة آلاف ضابط ، في الخدمة وفي خارجها ، قد أحيوا على الاستيداع من الجيش الفرنسي أو تعاقدوا لتدريب القوات المسلحة بالدول الأفريقية ونقل الخبرة إليها . ومن بريطانيا جاء إلى أفريقيا حوالى ستمائة ضابط ، في الخدمة وفي خارجها ، للعمل في أغراض مماثلة . وتفيد تقديرات عام ١٩٦٦ أن عدد العسكريين الأمريكيين الذين يعملون في المساعدة العسكرية و « مجموعات المعونة » Aid Groups بأفريقيا ، يبلغ مائتين وخمسين عسكرياً . ومن المفهوم ، كما علق الخبير العسكرى و. جوتريدج ، أن « يكون اتجاه جيوش الدول الجديدة إلى الاحتفاظ بنكهتها الاستعمارية ، ونخبائها الأجانب ، وبالعلاقاتها بأوروبا ، أطول أمداً من اتجاه الإدارات التى تقوم بالخدمات المدنية العامة » .

وتمارس الدول الغربية نفوذها أيضا عن طريق وجود قواتها في بعض البلاد الأفريقية ، وإقامة الأحلاف العسكرية ، واستخدام القواعد .

ولا يمكن القول بأن الضباط الذين تلقوا تدريبهم في الغرب فاسدون جميعاً ؛ ولا بأنهم مستعلون جميعاً لأن يكونوا مخالفين قط للاستعمار الجديد ؛ بيد أنه يوجد من الضباط الأفريقيين ما يكفى لإشباع أغراض أولئك الذين يسعون كل الوقت إلى الإبقاء على الدول الأفريقية معلقة بأذيال الإمبريالية . والضباط في الدول الأفريقية ، من وجهة النظر الطبقيّة ، من أصل اجتماعى مختلط . فبعضهم من أبناء الرؤساء ، وبعضهم ينتمون إلى عائلات الزارعين والتجار الأغنياء ، بيد أن بعضاً منهم أيضاً يأتون من مراتب اجتماعية أكثر تواضعاً . ومع ذلك فى داخل أفريقيا الحديثة ، حيث يحدث التكوين الطبقي بسرعة كبيرة ، وحيث الصعود ، من درجة ما فى السلم الاجتماعى إلى الدرجة التى تعلوها ، ينجزه الرجال الأشد طموحاً فى زمن قصير للغاية ، لا يمكن للأصول الاجتماعية أن تكون لها دائماً أهمية النوايا .

وتعد الجيوش نفسها ، بالمعايير الغربية ، صغيرة الحجم بل درجة تدعو إلى الرثاء . وقد زاد حجم هذه الجيوش إلى حد ما منذ الاستقلال ، بيد أنها ما زالت عند مستوى متواضع للغاية . فزامبيا لديها حوالى ثلاثة آلاف جندي ،

ولدى كل من تترانيا وأوغندا حوالى ألفى جندى ، ولدى ساحل العاج حوالى أربعة آلاف جندى ، وغانا تسعة آلاف جندى. بل إن نيجيريا ، التى يزيد عدد سكانها على خمسين مليون نسمة ، يقل عدد أفراد قواتها المسلحة عن عشرة آلاف جندى. أما الدول الأفريقية التى لديها جيوش أكبر حجما فهى الجمهورية العربية المتحدة ؛ والجزائر (حيث قام الجيش على أساس قوات حرب العصابات التى تكونت فى خلال معارك التحرير) ؛ والكنغو (كينشاسا) التى كانت نواة جيشها « القوة العامة » (١) الرجعية ، التى تم تدريبها على أيدي الضباط البلجيكين ، وكان كل ضباطها بلجيكين ، والتى أصبحت فيما بعد أداة فى أيدي قتلة باتريس لومومبا ؛ وإثيوبيا التى يبلغ تعداد جيشها خمسة وثلاثين ألف جندى تم تدريبهم إلى حد كبير على أيدي الضباط الأمريكين . أضف إلى ذلك أن معظم الجيوش الأفريقية ضعيفة التسليح بلرجة كبيرة ، وليست مزودة سوى بقوات جوية محدودة للغاية.

الخطر قائم

إن هذه الجيوش ، ولو أنها ضعيفة ، تستطيع على الرغم من ذلك أن تلعب دورا رئيسيا فى الدول الأفريقية ، ما دامت هى فى أغلب الأحوال القوة الأكثر تنظيما - والوحيدة فى بعض الأحيان - القادرة على اتخاذ إجراء حاسم . وفى عدد كبير من الدول الأفريقية نجد أن الأحزاب الوطنية الكبيرة ، التى ساعدت فى حشد التأييد الجماهيرى من أجل النضال ضد الحكم الاستعماري ، قد أخذت منذ الاستقلال تركز إلى الراحة ، وتخفف من نشاطها ، وتكف عن العمل الجماهيرى المرهق المضنى . فزعماؤها أصبحوا أعضاء فى البرلمان ووزراء فى الحكومة ، ورؤساء للإدارات فى أجهزة الدولة ، وهلم جرا . كما تكف فروع هذه الأحزاب عن أداء وظائفها بفعالية وجدية . ويصل كل من هذه الأحزاب فى الحقيقة إلى حالة أشبه بالتوقف والجمود ، وهو يحتفظ عادة بطابعه كحركة لتوفير التأييد لزعمائه ، ولكن دون أية آلية فعالة للتنظيم أو للعمل السريع فى أوقات الأزمات .

(١) Force Publique : انظر ، ص ٥٩٨ - المترجم .

وفي مثل هذه الظروف يكون من السهل نسبيا على مجموعة صغيرة - ولكنها عاقدة العزم - من الضباط تسيير رجالها إلى بضع نقط رئيسية في العاصمة وتسلم السلطة من الزعماء السياسيين الذين يفتقرون إلى أية آلية أخرى للوقوف في وجههم ، كما يفتقرون إلى أى حزب سياسى منظم يمكن أن يدعى إلى تنظيم المقاومة ضد الانقلابيين .

وما يزيد الخطر المحقق بالدول الأفريقية هو ما يسعى إليه الإمبرياليون ، في تحالف مع حكومتى المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وبالتعاون مع البرتغال ، من استمرار سيطرتهم على كل الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية ، واستخدامه كقاعدة للتآمر ضد الدول المستقلة في الشمال . فإلى جانب الخطوات التى تتخذ لابتلاع مالاوى وليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند ، تمضى قدما التهديدات الموجهة إلى تنزانيا وزامبيا ، وهما الدولتان اللتان تتعرضان اليوم للخطر بشكل خاص .

الحاجة الى تنظيمات ثورية

إن عهد الانقلابات العسكرية في أفريقيا لم ينقض بعد بأية حال من الأحوال . فكما أوضحنا فيما سبق ، يعد الوضع السياسى والاقتصادى في معظم الدول الأفريقية بعيدا عن الاستقرار إلى حد كبير ، كما أن مساعى الإمبرياليين ، التى تصطدم بالسخط الذى يزداد تفشيا بين الجماهير ، يمكن أن تسفر عن مزيد من المواقف الدقيقة الحرجة في عدد من البلاد .

وفما يتعلق بالمجموعة الصغيرة من الدول الأفريقية الأكثر تقدما ، فلا يمكن الاطمئنان إلى أنها بلورها قد أفلتت من المخاطر تماما بعد . وبشكل عام يوجد عدد من الدول محدودة السكان ، وغير قوية من الناحية الاقتصادية ، وتواجه مشكلات اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد . وتبين هذه الدول في الممارسة حاجتها إلى تطوير تنظيمها السياسى القادر على مواجهة الظروف الجديدة . فالأحزاب الوطنية الجماهيرية الكبيرة ، التى كان باستطاعتها المساعدة في نيل الاستقلال ، لم تعد ملائمة للمرحلة الجديدة ، التى تتطلب أحزابا طليعية ذات إيديولوجية أكثر ثباتا وتحديدا وأعظم وضوحا ، وذات

اتفاق اشتراكية . وباختصار يتطلب الوضع الجديد خلق تنظيمات ثورية هـ
ومثل هذه التنظيمات يمكن أن تنبثق من الأحزاب السياسية القائمة التي لديها
بشكل عام أساس طبقي مختلط .

والتنظيم الثوري يمكن أيضا أن يساعد في خلق دولة ثورية أقوى وقوات
مسلحة ثورية أعظم قدرة ، تكون كل منها مكرسة جهودها لغرض الدفاع
عن الاستقلال الوطني ومقاومة الإمبريالية بكل صورها .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه في غينيا كان رد فعل «الحزب الديمقراطي
الغيني» للانقلاب العسكري ضد الرئيس نكروما هو اتخاذ قرار بإنشاء ميليشيا
العمال والفلاحين للدفاع عن البلاد وعن الدولة . كما أن بعض الضباط
في الجمهورية العربية المتحدة ، الذين كانوا في أثناء قتال عام ١٩٦٧ ؛
وبعده على قدر كبير من التردد ، وثبت عدم تمسحهم مع أهداف الحكومة
والشعب ، قد تم تطهيرهم من القوات المسلحة .

وإلى جانب التغييرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي مستحتاج
إليها الدول الأفريقية المتقدمة لاقتلاع جنود الإمبريالية تماما ، ستكون هذه
الدول بحاجة أيضا إلى التعاون فيما بينها ، وإلى التضامن مع القوى التقدمية
على نطاق العالم ،

حروب التحرير الوطني

وبصرف النظر عن الانقلابات العسكرية التي يقوم بها الضباط الموالون
للإمبريالية ، يتهدد البلاد الأفريقية أيضا خطر الهجوم المباشر من جانب
الإمبرياليين . ففي حالة الجمهورية العربية المتحدة شن علوان صريح من
جانب إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ ، ويتأكد الطابع العلواني لذلك
الإجراء مع صبيحة كل يوم باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية
التي استولت عليها بعد حرب يونيو ، وبرفضها قبول قرار مجلس الأمن
لصادر في نوفمبر ١٩٦٧ باعتباره أساسا لإزالة آثار العدوان ، ولاتخاذ
الخطوات نحو خلق السلم والعدل في الشرق الأوسط .

إن الإمبرياليين بينما يتشبثون بموقفهم التهديدى ضد الجمهورية العربية

المتحدة في شمال القارة الأفريقية ، ينغمسون انغماسا مباشرا أيضا في الهجوم على حركات التحرر الوطني الأفريقي في المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا . فهذا الجزء من أفريقيا يلعب دورا رئيسيا في الاستراتيجية الإمبريالية . إن الإمبرياليين يسعون إلى استمرار سيطرتهم على هذه المنطقة ، إذ إنها تشمل الجزء الأكثر تقدما من الناحية الصناعية في أفريقيا .

إن هذه المنطقة مصدر رئيسي للمعادن - النحاس ، واليورانيوم ، وخام الحديد ، والكروم ، والماس ، وأهم من ذلك كله الذهب . إنها مركز الاستثمارات الغربية الرئيسية ، وفي مقدمتها الاستثمارات البريطانية ، التي تبلغ ١,٣٠٠ مليون جنيه استرليني في جنوب أفريقيا ، ٣٠٠ مليون جنيه استرليني في روديسيا الجنوبية . وتوجد أيضا استثمارات أمريكية كبيرة ، واستثمارات فرنسية ، وكذلك استثمارات متزايدة من ألمانيا الغربية واليابان . ويوفر مجموع السكان الأوروبيين في هذه المنطقة ، الذين يبلغون زهاء أربعة ملايين ونصف مليون نسمة ، الأساس لقوة عسكرية محلية تكون بمثابة حرس مهمته المساعدة في إخضاع الشعوب .

يبدو أن الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية يقوم بدور آخر بالنسبة للأوروبيين . فهو يوفر قاعدة ، نقطة وثوب ، مركزا للتآمر والعلوان ، ليس فقط ضد حركات التحرير الست ، التي أشرنا إليها في بداية هذه المقدمة ، والتي تقاتل من أجل تحرير بلادها ، وإنما أيضا ضد الدول الأفريقية المستقلة التي يبلغ عددها الآن اثنتين وأربعين دولة .

ومن القسّمات الجوهرية في هذه المرحلة من النضال ذلك التحالف الذي قام بين حكومة فورستر بجنوب أفريقيا ونظام إيان سميث في روديسيا الجنوبية ، والنظام الفاشي الذي أقامته البرتغال في مستعمراتها الأفريقية (١) . ولهذا التحالف جوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وفي إطار هذا التحالف يلعب نظام «الأبارتهيد» (٢) في جنوب أفريقيا دورا رئيسيا . فقواته المسلحة

(١) انظر ، ص ٥٩٩ - المترجم .

(٢) Apartheid : أصل الكلمة من لغة البوير ، ودخلت الفكر العالمي كإحدى ، وتعبّر عن

سياسة العزل بين العناصر البشرية - المراجع .

وقوات الشرطة تعمل بالفعل على نطاق المنطقة كلها ، ولديه قواعده العسكرية والحوية في هذه الأقاليم . وهو من الناحية الاقتصادية يبتلع الأقاليم الأشد قربا منه - ناميبيا (أفريقيا الجنوبية الغربية) ، سوازيلاند ، ليسوتو ، بوتسوانا ، مالاوي - ويصهرها جميعا في وحدة اقتصادية واحدة .

ومع ذلك فإن الحلف غير المقدس الذي يجمع فورستر وسميث وكيثانو (دكتاتور البرتغال الجديد) لا يمكن أن يلوم طويلا دون المساندة التي يتلقاها من الدول الغربية الرئيسية ومن حلف الأطلسي .

إن هذه الدول الغربية ، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، هي التي توفر الاستثمارات ، والقروض ، والتجارة ، والمساعدات الدبلوماسية ، والتي توفر قبل كل شيء المعدات العسكرية اللازمة للإبقاء على هذه الأنظمة الاستبدادية في السلطة بأفريقيا .

وقد أدرك الشعب الأفريقي في هذه الأقاليم الستة ، لسنوات عدة ، أن طريقه الوحيد إلى التحرر هو حمل السلاح ضد القاهرين .

ولم يكن موقف حركات التحرير يتعارض مع التفاوض من حيث المبدأ . والحقيقة أنها ظلت وقتاً طويلاً تحاول ضمان الاستقلال بمختلف الوسائل السياسية . بيد أن الاستجابة الوحيدة لذلك من جانب الإمبرياليين والحكومات الأوروبية المخلية كانت زيادة أعمال القمع والقهر .

وهكذا في إقليم بعد آخر ، وبعد بضع سنوات من الإعداد السياسي والتدريب العسكري ، حمل الشعب السلاح - في عام ١٩٦١ بأنجولا ؛ في عام ١٩٦٢ بغيينا «البرتغالية» ؛ في عام ١٩٦٤ بموزمبيق ؛ في عام ١٩٦٦ بناميبيا . وفي عام ١٩٦٧ جاء فتح الجبهة المشتركة من المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ، والاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي ، في زيمبابوي (روديسيا الجنوبية) .

إن القوات الشعبية ، التي تجد المؤازرة والتأييد بين شعوبها ، وتجهز إلى حد كبير بأسلحة اشتراكية ، وبخاصة من الاتحاد السوفيتي (كما أكد

زعماء حركات التحرير في كلماتهم التي ألقوها في مؤتمر الخرطوم (١) ،
قد حققت تقدما ملحوظا إلى الأمام .

وقد تعين على البرتغال أن تدفع بمالا يقل عن مائة وخمسين ألف جندي إلى
ثلاث مستعمرات أفريقية ، وهي تنفق الآن مالا يقل عن ٤٨٪ من ميزانيتها
على الأغراض العسكرية . بيد أن ذلك لن يساعدها على تجنب التراجع
والهزيمة .

وقد تم تحرير مايزيد على ثلثي غينيا «البرتغالية» ، وأصبح وجود
القوات البرتغالية مقصورا على بضعة مدن وعدد من المعسكرات التي شرعت
في إخلائها . وفي أنجولا تم تحرير ثلث أراضيها ، وفي موزمبيق حرر أكبر
من خمس الأراضي .

وفي هذه المناطق الثلاث جميعا قامت إدارة الشعب في المساحات المحررة ،
وأنشئت المدارس ، وأقيمت الوحدات الطبية ، ويجري تنظيم الإنتاج
الزراعي .

ولم يبدأ القتال بعد في جنوب أفريقيا ، بيد أن أنشطة العصابات في
ناميبيا ، بما فيها شريط كابريفي (٢) ، والجبهة المشتركة التي افتتحها تحالف
«المؤتمر الوطني الأفريقي» في جنوب أفريقيا و«الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي»

(١) «المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا»
International Conference in Support of the Peoples of Portuguese Colonies and
Southern Africa : انظر ، ص ٥٨٧ - المترجم

(٢) Caprivi's Strip : نسبة إلى الكونت كابريري دي كابريرا دي مونتيكوكولي
(١٨٩٩-٣١) ، وهو جندي ورجل دولة ألماني ، شغل منصب وزير الخارجية في عهد
بسمارك ، في مارس ١٨٩٠ . وقد تمكن كابريري من أن يوقع مع بريطانيا في يولييه ١٨٩٠
اتفاقية تتعلق بمناطق نفوذ البلدين في أفريقيا . وتلا هذه الاتفاقية توقيع اتفاقيات فرعية مع
لورد سولزبرى وغيره ، ومن بينها اتفاقية عام ١٨٩٣ التي حصلت ألمانيا بمقتضاها على شريط
طويل ضيق بالحماية الألمانية السابقة ، «أفريقيا الجنوبية الغربية» ، يقع في اتجاه الشرق من نهر
الزمبيزي . وعرف هذا الشريط باسم «شريط كابريري» ، أو أصبح كابريري «Caprivi's Finger»
- المترجم .

في زمبابوى (روديسيا الجنوبية) ، قد سببت الذعر في پريتوريا (١) وسولزبرى (٢) ، وتعد نذراً لمزيد من الهجمات في المستقبل .

ولا ريب أن المعارك التى تبدأ الآن في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية وفى المستعمرات البرتغالية ، تجعل من هذه المنطقة مركزاً رئيسياً للنضال ضد الإمبريالية على نطاق العالم .

ومن أجل تأييد ومساندة صور النضال هذه ، عقد المؤتمر الدولى الهام بالخرطوم فى يناير ١٩٦٩ . وقد شهد هذا المؤتمر مندوبون من خمسين بلداً ، فمثلوا هناك تحالفاً من الحركات العظمى الثلاث فى عصرنا — الاشتراكية ، والتحرر الوطنى ، والحركة العمالية والتقدمية فى البلاد الإمبريالية . وهذا التحالف مدعواً الآن لزيادة التأييد الذى يقدمه للمقاتلين الأبطال من أجل التحرر فى أفريقيا .

ويتوقع الشعب الأفريقى أن يوجد الآن فى الغرب بشكل خاص اهتمام وفهم جديداً يترجمان إلى تضامن ناشط ومساعدة عملية .

ويحظى ما تم إنجازه إلى الآن بتقدير عالٍ . فوثائق المؤتمر نفسها « تحبى الأنشطة التى تقوم بها القوى التقدمية والثورية فى أوروبا الغربية والأمريكيتين وآسيا » تأييداً لحركات التحرر الوطنى فى أفريقيا .

وثمة حاجة إلى أشياء كثيرة : الأربطة والأحوية والملابس والأغطية للمستشفيات ، والأدوات الكتابية للأطفال فى المدارس . وهناك حاجة أيضاً

(١) Pretoria : العاصمة الإدارية لجمهورية جنوب أفريقيا ، وعاصمة إقليم ترانسفال . وتقع المدينة بجنوب وسط هذا الإقليم ، ويبلغ سكانها حوالى ثلث مليون نسمة . وقد أنشئت فى عام ١٨٥٣ ، ونسبت إلى إندرياس پريتوريوس أحد زعماء البوير الأوائل — المترجم .

(٢) Salisbury : عاصمة روديسيا الجنوبية . وقد بلغ عدد سكانها ١٠٠,١٦٣ نسمة ، طبقاً لتعداد عام ١٩٥٦ . وأنشئت المدينة فى عام ١٨٩٠ . وهى تقع فى الجزء الشمالى من البلاد ، وتعد مركزاً للمنطقة المنتجة للذهب . وهى تبعد ٢٩٢٠ كيلو متراً عن مدينة الكاب بجنوب أفريقيا ، ٥١٦ كيلو متراً عن ميناء بيرا Beira بموزمبيق — المترجم .

إلى العمل السياسى . عمل من أجل فضح حلف الأطلنطى . عمل من أجل وقف مساندة الحكومات الغربية للحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا . عمل ضد خيانة ويلسون لشعب زمبابوى . عمل لصالح الآلاف من المسجونين السياسيين .

وعلى الرغم مما تواجهه حركات التحرير الأفريقية من معارك مريرة ، لا يتطرق شك إلى انتصارها فى نهاية الأمر . بيد أن يوم ذلك النصر سيسهم فى تحديده ما تفعله شعوب العالم الآن لمساعدة هذا النضال .

جاك ووديس

٥ مايو ١٩٦٩

مقدمة^(١)

نشأت فكرة هذا الكتاب في خلال مناقشة أجريتها في عام ١٩٥٥ مع عبدالله ديابالو^(٢)، الذي كان في ذلك الوقت أحد القادة النقابيين في أفريقيا، والذي يشغل اليوم منصب الوزير المقيم لجمهورية غينيا في أكرا، ومنصب السكرتير العام « لمؤتمر انشعوب الأفريقية »^(٣).

وفي مجرى الحديث الذي دار بيننا أكد ديابالو أن الشعب الأفريقي لم يعد ينظر إلى ظروف العمل والمعيشة السائدة في أفريقيا على أنها المسألة الأساسية في القارة.

قال ديابالو : « إن الأمر الهام اليوم ، الشيء الجديد ذا الدلالة في أفريقيا ، ليس الظروف التي نمر بها ، وإنما ما نفعله لتغيير هذه الظروف . » ولم تكده تمضي خمس سنوات حتى اكتسبت ملاحظة ديابالو مزيدا من القوة ، فاليوم توجد بالفعل حوالى عشرين دولة أفريقية مستقلة ، وفي كل المناطق تسرع ، وتزداد اتساعا ، خطى الشعب الأفريقي من أجل الاستقلال والديمقراطية ، ومن أجل إنهاء الاستعمار .

فما الذي مهد السبيل لهذا التغيير العظيم ؟ ولماذا تنهض أفريقيا الآن على قدميها ؟ ولماذا أخذت أسوار الاستعمار تتقوض أمام زئيرها الجبار الهادر من أجل الحرية ؟

وبدافع الإحساس بضرورة تقديم جواب على هذه الأسئلة ، وتحت تأثير الملاحظات التي أبدأها ديابالو ، نشأت لدى لأول مرة فكرة وضع

(١) تالك مقدمة المؤلف الطبعة الإنجليزية الأصلية من الكتاب - المترجم .

(٢) Abdoulaye Diallo : انظر ، ص ٥١٦ - المترجم .

(٣) All-African People's Conference : انظر ، ص ٤٦٨ - المترجم .

كتاب يلقي ضوءا على نضال الشعب الأفريقي من أجل إزالة ما يعانيه من
بؤس وقهر. ومع ذلك سرعان ما بدا واضحا لي في خلال القيام بهذا العمل
أن الظروف نفسها ، التي كان الشعب الأفريقي يتطلع إلى تحرير نفسه منها ،
يتعين شرحها وتفسيرها ؛ وأن جنود الثورة العظيمة التي تعم القارة بأسرها
الآن لا يمكن فهمها إلا بدراسة ما اقترفته الإمبريالية في حق الشعب الأفريقي
عبر الأعوام الستين الماضية ، ودراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي
أثرت في الانتفاضة الشعبية .

وهكذا أصبح الكتاب الواحد كتابين - الأول هو « جنود الثورة
الأفريقية » ، ويعالج أسس وجنود الثورة في القارة الأفريقية ، والثاني
أقوم بإعداده الآن (١) ، ويتولى شرح المشكلات التي تواجه الحركات
الوطنية الأفريقية ، سواء في مرحلة نضالها فيما قبل الاستقلال أو في جهودها
لبناء بلادها الجديدة المستقلة .

وفي هذا العام ، عام ١٩٦٠ - عام المصير بالنسبة للقارة الأفريقية -
أصبحت ملايين الناس على نطاق العالم أكثر إدراكا من أى وقت مضى
للمصائب والشروط التي فرضها الاستعمار على الشعب الأفريقي . فهذا الشعب
تستثيره عن حق ممارسات التفرقة العنصرية التي تنتشر على نطاق واسع حيثما
يكون للمستوطنين الأوروبيين الغلبة في أفريقيا . وينبغي ألا نغفل قط عن
أن التفرقة العنصرية لها هدف أكثر أهمية إلى حد كبير من التفرقة نفسها ،
ألا وهو الاستغلال الاقتصادي .

إن جنود التفرقة العنصرية وثمارها هي الربح .

فالتفرقة العنصرية تخدم مصالح أولئك الذين يعيشون على الربح ، وذلك
لأنها تساعد في الإبقاء على نظام للعمل الرخيص بصورة استثنائية ، وهو
النظام الذي يعد الأساس لمعدلات ربح عالية بصورة استثنائية .

ويكمن خلف رفض السماح للأفريقي بدخول عربة القطار نفسها ، أو الفندق

(١) صدر هذا الكتاب بالفعل في عام ١٩٦١ تحت عنوان : Africa, The Lion Awakes, Lawrence and Wishart, London, 1961. - المترجم

نفسه ، أو المصعد نفسه ، أو المطعم نفسه ، الذى يدخله الأوربي ، يكمن نظام الاستعمار بأسره ، الذى يجرد الأفريقى من أرضه ومنتجاته ، ويرغمه على العيش فى حالة من الفقر والعوز ، ويحرمه من التعليم والتدريب المهنى ، ويحول بينه وبين الوصول إلى الأعمال الماهرة ، ويدفع له أجور الكفاف ، ويقذف به إلى الأحياء الفقيرة القذرة أو المعازل التى طحنها البؤس والفقر ، وينكر عليه حقه فى الضمان الاجتماعى ، ويحرمه من كل أشكال التعبير الديمقراطى ، بما فى ذلك حق الاقتراع والحقوق النقابية ، التى يمكن أن يستعين بها للتخلص من ظروفه الاجتماعية والاقتصادية المروعة . ولذا يكرس الكتاب جل اهتمامه لأشكال التمييز هذه ، إذا جاز لنا أن نسميها كذلك .

ولانى إذ أتبع المنهج المعتاد بالتركيز على «أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى» ، لا أشارك بأية صورة فى وجهة النظر القائلة بوجود أفريقيتين لا تجمع بينهما أية مصالح مشتركة . فأفريقيا قارة واحدة ، وقضية الشعب الجزائرى هم شعب غانا أو شعب كينيا ، بقدر ما تلقى قضية الشعب الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا التأييد من شعبى تونس ومراكش . إن الصحراء لم تعد تقبل من جانب الشعب الأفريقى كحد فاصل ، بل على العكس ، كما قال نكروما ، « اليوم تعد الصحراء الكبرى جسرا يوحد بيننا » .

ومع ذلك تركت التسمية المعتادة ، «أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى» ، بصماتها على كل الكتب والدراسات والتقارير المتاحة ، بحيث إن المرء عند دراسته للمشكلات الأفريقية يكون مدفوعا بدرجة كبيرة ، بسبب الاعتبارات الضرورية للوقت والعمل ، إلى اقتفاء أثر الدراسات السابقة ، وإجراء التقسيم التعسفى نفسه . ومن أجل أسباب التيسير هذه ، وليس تأييدا لأية نظرية سياسية حول «أفريقيا العربية» و «أفريقيا السوداء» ، اتبعت هذا المنهج فى الكتاب .

وقد كانت معظم الدراسات التى كتبت عن أفريقيا فى خلال القرن العشرين من عمل كتاب أوروبيين . ولا يعد ذلك إلى حد كبير دليلا صارخا على الاهتمام الذى أبداه الدارسون فى الغرب بالشئون الأفريقية — واد أن هذا

الاهتمام موجود بلا ريب - وإنما يعد بالأحرى فضحا لجرمة خنق الثقافة والتعليم في أفريقيا - وهي الجريمة التي كانت من ثمار الإمبريالية أينما حلت . والنتيجة المؤسفة هي أن الأغلبية الساحقة من هذه الدراسات - بل يمكن القول إن كلها تقريبا - تكتب من وجهة نظر غربية . وقد يقول كثيرون ، وهم صادقون فيما يقولون ، إن غرضهم كان القيام بدراسة منفصلة موضوعية للمسائل الأفريقية . وفي هذا الإطار لا يمكن أن تكون ثمار مثل هذه المعرفة الواسعة بأية حال مجردة من القيمة العلمية الكبيرة . وفي الوقت نفسه ، ضرب واضعو هذه الدراسات صفحا ، بقدر كبير من حسن النية عادة ، عن المدى الذي أغفلت به تحقيقاتهم « المنصفة » إغفالا تاما وجهات نظر الشعب الأفريقي نفسه ، كما عبرت عنها المنظمات السياسية والنقابية الأفريقية ، وعبر عنها الزعماء الأفريقيون . وهذا الاتجاه لحسن الحظ أقل وضوحاً اليوم .

وفي هذا الكتاب بذلت قصارى جهدي ، وكلما كان ذلك ممكنا ، لاستخدام آراء ومطالب وأفكار الشعب الأفريقي نفسه ، وآراء ومطالب وأفكار منظماته السياسية ، والمتحدثين باسمه ، وزعمائه الوطنيين وكتابه ومفكره . ذلك أن مواقف كل هؤلاء ، والاتهامات التي يوجهونها ، وسياستهم وبرامجهم ، هي التي تشكل نقطة البدء الواقعية الوحيدة لكل الدراسات المتعلقة بأفريقيا اليوم . وقد وضع هذا الكتاب تأييدا لتصريحاتهم ومواقفهم باسم مائتي مليون أفريقي .

جاك ووديس

لندن - يونية ١٩٦٠

الفصل الأول

«أَعِيدُوا لَنَا أَرْضَنَا!»

كان تاريخ العلاقات الأفريقية مع الغرب تاريخا للنهب - نهب أرض الأفريقي ، وقوة عمله ، وموارده المعدنية والزراعية . وعلى الرغم من أن الرق المباشر لم يعد قائما ، ظل العمل والموارد والأرض هي القضايا الديناميكية الثلاث التي كانت محورا للنضال من أجل مستقبل أفريقيا . وقد اتخذ هذا النضال ، وذلك صحيح ، شكل حرب سياسية من أجل الاستقلال الوطني ، ولكن القضاء على التحكم الأجنبي في العمل والموارد والأرض يشكل مضمون المساعي الأفريقية من أجل الاستقلال .

وعلى الرغم من التغييرات الهامة التي حدثت في أفريقيا في الأعوام العشرين الماضية ، ظل طابع المستعمرات هو السمة الرئيسية لاقتصادها ، فهو يقوم على زراعة المحصولات النقدية واستخراج المعادن من أجل تحقيق الأرباح للاحتكارات الأجنبية .

ولذا تعد الأرض وملكيتهما المحرك الرئيسي للحركة الوطنية الأفريقية . والحقيقة أن المؤتمر الوطني الأفريقي ، قد تشكل في جنوب أفريقيا في عام ١٩١٢ للاحتجاج على سياسة الاستيلاء على الأرض .

ولا ريب أن جومو كينيياتا عندما قال في عام ١٩٣٢ ، وكان عندئذ سكرتيرا عاما لرابطة الكيكويو المركزية^(١) ، « إن ما يريد الأفريقيون ليس تنازلات ، وإنما استعادة أرضهم » ، لم يكن يتحدث باسم كينيا وحدها ،

(١) Kikuyo Central Association : انظر ، مادة الكيكويو ص ٥٧٥ - المترجم .

ولنما باسم الأفريقيين على نطاق القارة بأسرها . ذلك أن الاغتصاب أو النهب الصريح للأرض الأفريقية — «نقل الملكية» هو التعبير المهيمن في الدوائر الرسمية — هو السبب الجذري لفقر الأفريقيين وعوزهم اليوم . وسواء منذ اندفاع الدول الإمبريالية العظمى نحو أفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر ، أو في خلال هذا الاندفاع ، كان اختطاف الأرض هو الهدف المحوري المشترك . فعن طريق الاستيلاء المباشر والغزو ، والضغط على الرؤساء ، والغش والخداع ، والتنكر للوعود والعهود ، وباستخدام كل وسيلة ميسورة ، تمكن ممثلو الدول الغربية من الاستيلاء على الأرض . وعلى الرغم من ادعاء هيلي بأن «فترة نقل الملكية قد وصلت إلى نهايتها بالنسبة لكل الأغراض العملية»^(١) ، استمرت هذه الممارسة بصورة مطردة في خلال السنوات العشرين الماضية — بل ما زالت تحدث إلى اليوم .

في اتحاد جنوب أفريقيا ، انتزع ٨٩٪ من الأرض من الأفريقيين ، أو احتجزها الأوروبيون لأنفسهم . وفي روديسيا الجنوبية كانت هذه النسبة ٤٩٪ ، وكان هناك الوضع نفسه في سوازيلاند . وعلى الرغم من أن هذه النسبة كانت أقل في المناطق الأخرى — ٩٪ في الكونغو البلجيكية^(٢) ، ٧٪ في كينيا ؛ ٥٪ في نياسالاند^(٣) وغانا وأفريقيا الجنوبية الغربية ؛ ٣٪ في روديسيا الشمالية^(٤، ٥) — فإنها ما زالت تعني أن مساحة الأرض بالنسبة للأوروبي في أفريقيا كانت أكبر بكثير من مثيلتها بالنسبة للأفريقي .

يبد أن الأمر الأكثر أهمية هو أن الأرض التي تركت في أيدي الأفريقيين كانت أقلها خصبا ، على حين كانت الأرض التي انتزعها الأوروبيون أكثر خصبا . قالت هيندن ، في حديثها عن روديسيا الشمالية ، إنه على الرغم

(١) لورد هيلي : An African Survey Revised, 1956 ، ص ٦٨٩ ، لندن ، ١٩٥٧ .

(٢) الكونغو كينشاسا الآن ، وقد حصلت على استقلالها عن بلجيكا في ٣٠ يونيو ١٩٦٠ — المترجم .

(٣) مالاوي الآن ، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا في ٥ يونيو ١٩٦٤ — المترجم .

(٤) زامبيا الآن ، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦٣ — المترجم .

(٥) نقلت هذه الأرقام عن الخريطة التي أوردها لورد هيلي في كتابه الذي أشير إليه

فيما سبق ، ص ٦٨ .

من ضخامة مساحة البلاد، « فقد أصبحت الأرض سلعة ثمينة ونادرة للغاية بالنسبة للأفريقيين » (١) . وتقول هيندن إنه برغم أن الأرقام المجردة لا تدعم هذا الاستدلال، فإنها تبرز أن « الاحصاءات الفجأة قليلة المغزى »، وذلك لأن الأفريقيين محصورون في « الأراضي القليلة الحصوبة »، المحرومة من تسهيلات الري الجيدة، مما يضطرهم إلى التراجع في المناطق القليلة التي توجد بها موارد المياه. وفوق كل ذلك، « تنتشر على نطاق واسع ذبابة التسي تسي التي تحول بصورة فعالة دون تربية الماشية في خمسة أثمان مساحة البلاد، والتي تصيب البشر أنفسهم بمرض النوم القاتل ... ». وتقول هيندن إنه قد ثبت أن هذه المصاعب الضخمة « تشكل ما يرقى إلى مرتبة الكارثة » بالنسبة للزراعة الناجحة .

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن المناطق الأفريقية الأخرى . فالأمر بالنسبة للأفريقيين لم يقف عند حد النهب، النهب البشع، للأرض، بل لقد انتزع الأوروبيون أفضل أراضيهم، ولم يتركوا لهم سوى الأراضي الجرداء، المحرومة من الماء، شبه القاحلة، أو التي تنتشر فيها المستنقعات والملاiria - الأراضي التي حتى إذا استثمرت فيها رءوس أموال ضخمة، واستخدمت فيها الآلات الحديثة والتقنية الحديثة على أوسع نطاق ممكن، تطلبت مع ذلك جهودا هائلة كي تتحول إلى أراضٍ خصبة صالحة للإقامة .

في كينيا على سبيل المثال حصل حوالي أربعة آلاف زارع أبيض على احتكار لمساحة قدرها ١٦,٥٠٠ ميل مربع في المرتفعات البيضاء (٢)، التي تفيد التقديرات أنها تضم مالا يقل عن ٣٠٪ من كل الأراضي الجيدة في كينيا . وكما أشار مستر ستونوس، عضو البرلمان البريطاني (٣)، فإننا حتى إذا أضفنا كل المشتغلين بالأعمال التجارية من الأوروبيين في كينيا، وكل الموظفين الأوروبيين فيها، إلى الأوروبيين المشتغلين بالزراعة فعلا،

(١) دكتورة ريتا هيندن : Plan for Africa ، ص ٦٩-٧٠ ، لندن ١٩٤٤ .

(٢) White Highlands : انظر ، ص ٥٥٣ - المترجم .

(٣) جون ستونوس : Prohibited Immigrant ، ص ١٣٢ ، لندن ، ١٩٦٠ .

كان معنى ذلك أن مجرد ١٪ من مجموع سكان كينيا - ٦٠,٠٠٠ نسمة من حوالى ستة ملايين نسمة - يمتلكون ٣٠٪ من أجود الأراضي. (١)

يقول كين براون (٢) ، وهو موظف كبير سابق فى هيئة تنمية الأراضي بروديسيا الجنوبية ، «إن معظم الأراضي التى يمتلكها الوطنيون» فى روديسيا الجنوبية أيضا «أراضٍ غير خصبة ، وهى عادة من الأنواع الأقل خصوبة المكونة من التربة الجرانيتية الرملية المعروفة فنياً بأراضي الدرجة الثالثة ؛ على حين تشمل أراضي الأوربيين كل مناطق التربة الخصبة فى المستعمرة . ويضيف مستر براون أنه مما يسبب الارتباك لأى أوربى فى أجزاء كثيرة من البلاد أن ينتقل من منطقة أوربية إلى «منطقة من مناطق الأهالى» .

« إن التغير فى نوع التربة يكاد أن يتطابق تماماً مع خط الحدود ، وهو تغير واضح بصورة تبعث على الفرع . » (٣)

ويقول براون إن «المناطق التى يسمح للوطنيين فيها بشراء الأراضي» ، والتى يفترض فى روديسيا الجنوبية أنها مناطق مناسبة لتنمية «طبقة وسطى من الزارعين» الأفريقيين ، تقع غالباً فى مناطق ذات تربة جراتينية رملية غير خصبة ، أوحى فى مناطق أقل خصوبة تربتها من حجر رملى ذى حبيبات ناعمة ، والبعض الآخر... يقع فى مناطق حارة تنتشر فيها الملاريا، ويعانى سكانها الأمراض الخطيرة والآلام (وبخاصة أنه لا توجد مستشفيات أو عيادات طبية فى أى مكان قريب). وبعض ثالث.... حققت عليه اللعنة لوقوعه فى مناطق صخرية شديدة الوعورة تستحيل الزراعة فى معظم أجزائها. » (٤)

(١) من المعروف أن هذه القضية لم تلق الاهتمام الواجب ، أو الحل العادل ، بعد الاستقلال من جانب حكومة كينيا . بل كانت مشكلة الأرض ، إلى عام ١٩٦٦ ، إحدى القضايا الرئيسية المتنازع عليها فى داخل الحزب الحاكم بالبلاد ، مما أدى إلى استقالة الجناح اليسارى بالحزب بزعامة أوجنجا أودنجا . انظر مادق الكانو ، وأورنجا ، ص ٤٤٨ ، ٤٨٠ - المترجم .

(٢) كين براون : Land in Southern Rhodesia ، ص ٥ ، مكتب أفريقيا ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

يقول مستر ليز (١) ، وهو يصف هذه السياسة القائمة على سلب أجود الأراضي من الأفريقيين في روديسيا الجنوبية وإعطائها للأوروبيين ، إنه نتيجة لتوصيات «لجنة المعازل» Reserves Commission تم تخفيض مساحة هذه المعازل بحلول عام ١٩٢٠ بأكثر من ستة ملايين أكر (٢) . ويؤكد مستر ليز علاوة على ذلك أنه بالنسبة للأراضي التي انتزعت من المعازل (٣) القائمة وأعطي للأوروبيين ، قد أعطى للأفريقيين بدلا منها «أراض تقع في مناطق منخفضة تبعد كثيرا عن خطوط السكك الحديدية ، وتلك سياسة عكست الرغبة في ألا تترك في المعازل أية أراض يمكن أن تحقق أرباحا - وبخاصة الثروة المعدنية - للمستوطنين الأوروبيين» .

فهل يمكن أن يوجد نهب أكثر وضوحاً ؟

لذا كان من المفهوم تماما أن تسود في أفريقيا مثل تلك المشاعر الحادة تجاه مسألة الأرض التي تعد نقطة سياسية بارزة في كل برامج الحركات الوطنية الأفريقية . يقول لورد هيلي ، وهو يتحدث عن مشاعر الاستياء الجارفة التي يكنها الأفريقيون للول الأوربية التي سلبتهم أراضيهم :

«إن هذه المشاعر عامة ، ولا تقتصر بأية حال على تلك الجماعات التي انتزعت أراضيها لهذا الغرض ومهما كانت هناك من أسباب أخرى

(١) كولن ليز : European Politics in Southern Rhodesia ، ص ٩-١٠ ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٢) الأكر يساوي حوالي أربعة آلاف متر مربع : أي أقل قليلا من الفدان - المترجم .

(٣) Reserves : المعازل هي المناطق التي خصصتها حكومات الاستعمار في أفريقيا لإقامة الأفريقيين ومزاولة نشاطهم الزراعي ، وكانوا يمنعون مغادرتها إلا بمقتضى تصاريح انتقال . وهي تسمى في بعض الدراسات العربية «المناطق المخصصة للأفريقيين» ، كما ترد تحت اسم «المعازل» في دراسات أخرى . وقد أثرت استخدام التعبير الأخير من قبيل التيسير . وقد أدى تكديس الأفريقيين في هذه المعازل إلى ارتفاع كثافة السكان فيها بدرجة خطيرة . فمعازل الكيكيويو والكافرنديو - مع أنها لا تكون إلا ٤٪ من مجموع مساحة كينيا - يتكدس فيها نصف مجموع السكان . ولذا اشتد إرهاب الأفريقيين للثروة واستنزافهم لخصوبتها ، وانحدر مستوى المعيشة والصحة فيها ، وفتكت أمراض سوء التغذية بالأطفال ، وبلغت الكثافة في بعض المعازل نحو ٤٠٠ نسمة في الميل المربع ، وارتفعت إلى أكثر من ألف نسمة في بعض الأجزاء ، وأصبح من المستحيل أن تستجيب لحاجات السكان - المترجم .

تدخل في اعتبار الأفريقيين عند تقديرهم لطابع الحكومة ، فإن انتقال مساحات كبيرة باستمرار من أراضي الأهالي إلى أيدي غير الأتاني ، ستؤدي دائما إلى إضفاء لون معين على أي حكم يصدر نتيجة لذلك. » (١)

ويصدق ذلك بشكل خاص على كينيا ، حيث تعد مسألة الأرض القضية المحورية . وقد بدأ الاغتصاب الواسع النطاق للأراضي في كينيا عند بداية القرن العشرين ، عند فجر العصر الإمبريالي . ففي عام ١٩٠١ لم يكن هناك سوى ثلاثة عشر مستوطنا أوريا - بيد أنه ما إن حل عام ١٩٠٤ حتى كانوا قد انتزعوا حوالي ٢٢٠,٠٠٠ أكر من أجود الأراضي . وتوالت عمليات الاغتصاب بعد ذلك سريعا . فاتحادات أصحاب رعوس الأموال ، والمضاربون ، والأرستقراطيون - كل هؤلاء خرجوا بنصيبهم من الغنيمة . إذ حصل سنديكات أفريقيا الشرقية East African Syndicate على ٣٢٠,٠٠٠ أكر ؛ وسنديكات مرتفعات أفريقيا الشرقية المحدود Uplands of East Africa Syndicate Limited على ٣٥٠,٠٠٠ أكر ؛ وامتيازات كروجان للغابات Grogan Forest Concessions على ٢٠٠,٠٠٠ أكر . وحصل لورد ديلاير ، الذي أصبح فيما بعد زعيما للمستوطنين البيض ، على ١٠٠,٠٠٠ أكر . وفيما بين عامي ١٩٠٥ ، ١٩١٤ انتزع من الأفريقيين في كينيا ما يقرب من ٤,٤٠٠,٠٠٠ أكر . وهكذا مضت الأمور إلى أن أصبح «حوالي نصف الأراضي الصالحة للزراعة في كينيا» ، استنادا إلى دكتور نورمان ليز ، في أيدي الأوربيين .

وفي عام ١٩٣٩ ، وبمقتضى قرار أصدره الحاكم العام بناء على مشورة مجلس البلاط ، أصبحت ملكية الأراضي في مرتفعات كينيا المشهورة ، وهي هضبة غنية على سفح جبل كينيا ، وتبلغ حوالي ١٦,٧٠٠ ميل مربع ، مقصورة على الأوربيين وحدهم . وهكذا تم تسليم المرتفعات البيضاء ، وهي من أغنى الأراضي في أفريقيا كلها ، إلى ألقى مستوطن أوربي هم وعائلاتهم ، وترك حوالي أربعة ملايين أفريقي ليعملوا في أراضي من الدرجة الثانية .

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ٦٨٦ .

ولذلك يكون مفهوماً تماماً ذلك العداء المرير الذى يكنه الأفريقيون لأولئك الذين سلبوهم أرضهم ، وكذلك محاولاتهم المستميتة للتشبث بأية قطعة أرض يستطيعون الحصول عليها . وفى كل جزء من أجزاء « تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية » Report of the East African Royal Commission (١) يلتقى المرء عن غير قصد بذلك الإحساس الذى لا يستطيع أى إنسان ، مهما كان غير مبالٍ ومتحجر العواطف ، أن يخفيه :

« إن هؤلاء الذين يشغلون الأرض ينخشون أن يفقدوها أو أن يحرموا منها دون تعويض سليم أو دون أية فرصة لشراء أية أرض أخرى بدلا منها . أما أولئك الذين لا يملكون أرضا فلن يكون باستطاعتهم على الإطلاق الحصول على شيء منها . » (٢)

وقد اضطرت اللجنة الملكية إلى التسليم بأن :

« مفهومى أراضى التاج والأراضى العامة » (٣) ، اللذين يتزلان بالحائرين للأرض بمقتضى الحق العرفى إلى مرتبة المركز القانونى لواضع اليد بمقتضى إرادة الدولة ، وبخاصة بقدر ما تجرى ممارسة سلطات الدولة من أجل توفير الأرض لغير الأفريقيين ، أو من أجل ما يعتبره الأفريقيون أهدافا لتحقيق الربح لغير الأفريقيين ، قد أوجدا لدى الأفريقى شعورا يعلم الضمان فى حيازته الأرضه ، على الرغم من البيانات السياسية والأجهزة الإدارية المعقدة التى تعد بهدف إعادة الطمأنينة اليه » (٤) (التشديد من عندنا - س. و.)

(١) East African Royal Commission 1953-5 Report: Cmd. 9475, H.M.S.O.

لندن ، ١٩٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٤٩ .

(٤) Crown Land and Public Land : فى عام ١٩٠١ أصدرت حكومة كينيا قانونا جديدا دفعت به الاستيطان الأوروبى خطوة إلى الأمام ، فأعلنت أن كل أرض يراد استعمارها ينبغى أن تدخل فى « أملاك التاج » . واعتبرت كل أرض عامة من « أراضى التاج » . وكانت النصوص المستخدمة عادة غامضة ، وعن طريق هذا الاصطلاح المطاط - « الأراضى العامة » - كان الاستيطان الأوروبى يمتد باستمرار إلى أراض جديدة - المترجم .

ولكن لماذا ينبغي أن تعاد الطمأنينة إلى الأفريقي عن طريق «البيانات السياسية والأجهزة الإدارية المعقدة» ؟ على العكس ، فخبيرته بأسرها تؤكد له أن لديه الحق كله في أن يخشى مثل تلك المحاولات الرامية إلى إعادة الطمأنينة إليه . ذلك أن كل خطوة جديدة لتجريدته من أرضه كانت تصحبها تأكيدات رسمية بأن كل شيء إنما يجري لمصالحته . وعندما كانت المعازل تقام كان يقال له بأن ذلك إنما يتم «لحماية الأراضي الأفريقية من أية اعتداءات أخرى من جانب الأوروبيين» . وعندما كانت الأراضي تنتزع من الأفريقيين ، ويجري تجنيبها باعتبارها «أراضي التاج» ، كان يقال له من جديد بأن ذلك إجراء لوقف الاستيلاء «غير المحكوم» على الأراضي من جانب الأوروبيين ؛ وبذا تستطيع الحكومة التحكم في عملية الاستيلاء . وقد لاحظ الأفريقيون أن كل إجراء «لحمايتهم» كان يعنى دائما انتزاع المزيد من أراضيهم .

مثال ذلك أن چوشوا نكومو (١)، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية (١) الذي خطر نشاطه، قد استرعى الأنظار إلى قانوني توزيع الأراضي في روديسيا الجنوبية Southern Rhodesian Land Appointment Acts الصادرين في عامي ١٩٣١، ١٩٤١، «الذين يزعم أنهما قد صلبا الحماية ما تبقى من أراضي تحت السيطرة الأفريقية»، ولكنها استخدما «من أجل تشتيت السكان الأفريقيين وإفقارهم، والاحتفاظ بالسلطة السياسية في أيدي المستوطنين» (٢) .

وفي خطاب ألقاه دكتور جورج ماكلونالد ، وهو شخصية شديدة الوقار ، في الجمعية العمومية لكنيسة اسكتلندا ، في ٢٥ مايو ١٩٥٩ ، قرر أنه بمقتضى قانون توزيع الأراضي ترك للأفريقيين ٦٣,٠٠٠ ميل مربع ، على حين حصل الأوروبيون على ٧٥,٠٠٠ ميل مربع . (يوجد ٢,٢٢٩٠,٠٠٠ أفريقي في روديسيا الجنوبية مقابل ١٧٨,٠٠٠ أوروبي.) وأضاف دكتور

(١) Joshua Nkomo : انظر ، ص - المترجم .

(٢) جوشوا نكومو : «The Crucible of Privilege : Southern Rhodesia» ،

في أفريكان ساوث ، يولي - سبتمبر ١٩٥٩ ، العام الثالث ، العدد الرابع ، ص ٥٩ .

ماكسونالد قائلا : « إلى الآن تم نقل ٨٠,٠٠٠ أفريقي عملا بموجب القانون ، وكان يتعين نقل ٩٠,٠٠٠ أفريقي قبل أن يستكمل التوزيع » . (١)

كذلك كان لقانون فلاحه الأراضي Land Husbandry Act ، الصادر في عام ١٩٥١ ، تأثير مفرج مماثل على الشعب الأفريقي . فبمقتضى هذا القانون انقص الحد الأقصى من الأراضي الصالحة للزراعة ، المسموح به لكل عائلة ، إلى ثمانية أكرات - ومن أقل الأراضي جودة . وإلى حين صدور هذا القانون كان لكل أفريقي الحق في أن يقيم في المعازل ، وأن يزرع الأرض هناك بإذن من الرئيس . والآن انتزع هذا الحق من خلال قانون فلاحه الأراضي . يقول براون (٢) : « إن الحكومة تتعجل وجود عدد أقل من الحائزين ذوى الحيازات الأكبر ، وسيؤدى ذلك ، إلى جانب الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، إلى دفع أعداد متزايدة من الأفريقيين بصورة تدريجية إلى خارج المعازل ، إلى المناطق الحضرية ومزارع الأوربيين طلبا للرزق » . ويقلر براون أن « أكثر من مليون أفريقي من الأهالي لن تكون لديهم من الناحية الفعلية أية حقوق للإقامة (وبالتأكيد أية ضمانات للملكية) في الأراضي التى ولدوا فوق تربتها ! » .

ويقول « المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية » إنه من الناحية الفعلية « قد أصبح أكثر من مليون أفريقى بلا أرض » (٣) . وتنفيذ التقارير أن سير ادجار هوايتهيد ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، قد قال (٤) إن من بين الأفريقيين البالغ عددهم حوالى مليون ونصف مليون نسمة لن يكون باستطاعة غير ٣٠٧,٠٠ نسمة منهم الحصول على أراض فى المناطق الأفريقية .

(١) إيست أفريكا آند روديسيا ، عدد ٢٨ مايو ١٩٥٩ ، ص ١٣١ .

(٢) كين براون : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣) بيان «يوم الحرية لروديسيا الجنوبية» الذى أصدره فى لندن ، فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٩ ، مكتب لندن «المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» .

(٤) من خطبة له فى بولاوايو Bulawayo ، نوفمبر ١٩٥٨ ، نقلا عن بيان «يوم الحرية لروديسيا الجنوبية» .

افكار الفلاحين هو الهدف

لا أنوى هنا المضي في أية تفاصيل تتعلق بعمليات الاستيلاء على الأراضي الأفريقية . فقد كتب الكثير بالفعل في هذا الموضوع ، بل إن المدافعين عن الإمبريالية لا يمكنهم أن ينكروا ما حدث ، ولو أنهم قد يحاولون تبريره . ومع ذلك يبدو من الضروري أن أتناول بالدراسة الأسباب التي أدت إلى نهب الأرض ، ولماذا كان هناك إصرار على هذا النهب ، بل توسيع له ، والنتائج التي ترتبت عليه بالنسبة للشعب الأفريقي .

وإنه لصحيح بطبيعة الحال أن السبب الرئيسي لعمليات النهب إنما هو سبب بسيط من أسباب التراكم البدائي - الاستيلاء على الأرض بسبب المعادن التي تحويها والمحصولات التي يمكن أن تزرع فيها . بيد أن ذلك لا يعلو أن يكون جانبا واحدا من الإجابة ، وذلك لأن دراسة استخدام الأوروبيين للأرض في روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية وكينيا ، على سبيل المثال، توضح أن نسبة صغيرة للغاية من الأراضي التي خصصت للأوروبيين هي التي استغلوها في الحقيقة ^(١)

فما سبب هذا الغموض الظاهر ؟ ولماذا كان باستطاعة تقرير پيم (١) ، عن روديسيا الشمالية ، في عام ١٩٣٨ ، أن يكتشف أن :

« ... مناطق ضخمة ، من تلك التي أجلى عنها الأهالي ، خالية من السكان من الناحية العملية مثال ذلك أن ثلث مقاطعة ندولا (٢) وخمس مكوشي Mkushi لا يقطن فيهما أحد من الناحية العملية، وكذلك مساحات واسعة من مناطق أخرى مثل بروكن هل (٣) . ومن بين ٢٣ مليون أكر

(١) Pim Report ، تقرير اللجنة التي تشكلت لتقصي الوضع المالي والاقتصادي لروديسيا الشمالية ، Col. No. 145 ، ١٩٣٨ .

(٢) Ndola : مدينة ومقاطعة في زامبيا ، بالقرب من حدود الكونغو كينشاسا . وتقع المدينة على الخط الحديدي القادم من لوساكا إلى داخل الكونغو مارا بلومومباشي عاصمة كاتانجا . ويوجد بالمدينة مصنع هام لتنقية الكوبالت . وطبقا لتعداد عام ١٩٥٣ بلغ عدد سكانها ١٢٠،٤٤٠ نسمة ، بينهم ١٢٠،٥ أوريبا - المارجم .

(٣) Broken Hill : اسم مقاطعة ومدينة بوسط زامبيا . اكتشف بها الزنك عام ١٩٠٤ -

تركت متاحة في حزام السكك الحديدية باعتبارها من أراضي التاج ،
لم تنقل سوى ملكية مليوني أكر فقط ، منها ٧٦,٠٠٠ أكر نقلت ملكيتها
لأغراض التعدين . وتبلغ مساحة الأراضي التي يتولى الأوريون زراعتها
حوالي ٧٠,٠٠٠ أكر ، وعدد المنتجين ٢٦٠ منتجا . »

وفي مقاطعة أبركورن (١) ، حيث تم تجنب خمسة ملايين ونصف
مليون أكر للمستوطنين الأجانب ، وجدت لجنة بيم أن مائة ألف أكر فقط
هي التي نقلت ملكيتها من الناحية الفعلية ، وأن الأوريين لا يزرعون غير
٥٠٠ أكر .

بل إن ٥٪ فقط من الأراضي التي يملكها الأوريون في روديسيا الشمالية ،
هي التي تزرع من الناحية الفعلية في الوقت الحاضر . وتتكرر القصة نفسها
في روديسيا الجنوبية : ففي عام ١٩٥٧ لم يكن يزرع غير ١,١٠٠,٠٠٠ أكر
من مجموع الأراضي التي يملكها المستوطنون البيض ، والتي تبلغ ٤٨ مليون
أكر (٢) . (تقدر المساحة الكلية الفعلية بحوالي ٥٢ مليون أكر ، بيد أن
حوالي أربعة ملايين منها قد خصصت كمناطق للصيد) . ومرة أخرى تكشف

= أقيم بها مصنع لتنقية في عام ١٩٢٨ . كما يستخرج الرصاص والفاناديوم من المنطقة ،
ير بها الخط الحديدي القادم من لفنجستون فلوساكا ، ومنها إلى بروكن هل فندولا فالكتفو
البلجيكي . وطبقا لتعداد عام ١٩٠٣ ، بلغ عدد سكانها ٢٢,١٨٠ نسمة ، منهم ٤,٠٥٠
أوريا - المترجم .

(١) Abercorn : اسم مقاطعة ومدينة على حدود زامبيا مع تنزانيا ، عند الشمال
الشرقي . تقع عند نهاية الخط البري القادم من لفنجستون في الجنوب مارا بلوساكا، ومنها
يمتد خط برى آخر قريبا من الحدود ، ومتجها جنوبا إلى أن يدخل مالاوي - المترجم .
(٢) يقول كين براون ما يلي : « ثمة نخة في الأراضي بالمناطق الأوربية ؛ وبإستطاعة
كثير من الزارعين الأوريين أن يحققوا ، وهم يحققون بالفعل ، حياة كريمة من آلاف
الأكرات التي يضعون أيديهم عليها ، وذلك بتحسين وتنمية القليل منها فقط . » (Land in
Southern Rhodesia ، ص ٢٤) . ويضيف إلى ذلك قائلا إنه في معظم المنازل « يمكن للأفريقيين ،
الذين يملك الواحد منهم ما بين ستة وثمانية أكرات من التربة الرملية ، أن يروا بأعينهم عبر خط
الحدود الذي يفصل مناطقهم عن مناطق الأوريين آلاف الأكرات التي لم تتم تنمية معظمها ،
أو غير المستخلصة من الناحية الفعلية في أغلب الأحوال . »

كينيا عن الظاهرة نفسها : لايزرع المستوطنون سوى ٦٪ من المرتفعات البيضاء التي تبلغ مساحتها ١٦,٧٠٠ ميل مربع .

إن سبب ذلك ، سبب الاستيلاء على الأراضي بالحملة في هذه الأجزاء الواسعة من أفريقيا ، كان مزدوجا : الحيلولة دون أن يصبح الفلاح الأفريقي منافسا للزراع الأوروبي أولأصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة من الأوروبيين ؛ وإفقار الفلاح الأفريقي إلى درجة يرغم معها معظم الشبان الأفريقيين على العمل لدى الأوروبيين ، في المناجم أو المزارع . وهكذا لم يصبح اثراء الأوروبيين هو وحده حجر الزاوية في السياسة الرسمية ، وإنما الافقار المتعمد للأفريقيين أيضا .

وقد مضى الأوروبيون إلى أبعاد شاذة كي يمنعوا المنافسة الأفريقية في الزراعة . بل تلبو الخطوات التي تتخذ أكثر شلوا عندما يتأمل المرء التقارير الرسمية عن «تأخر» الأفريقيين و«عدم كفايتهم» كزارعين . والحقيقة كما كشفت عنها تصريحات كثير من المعلقين هي أن المستوطنين الأوروبيين هم الذين تأكدت عدم كفايتهم كزارعين . وهم حتى عندما يمتلكون أفضل الأراضي وأجودها كان يتعين أن يتلقوا بصورة دائمة المعونات المالية من الحكومة ، وأن «يتمتعوا بحمايتها» في وجه المنافسة الأفريقية ، عن طريق إدخال مختلف أنواع القيود والتحديدات على الزراعة الأفريقية ، وتطبيق مختلف إجراءات التمييز لصالح الزارع الأوروبي.

وإذا مدت الخطوط الحديدية يعنى الأوروبيون عناية كبيرة بضمان إدراج الأراضي التي يملكونها ضمن المناطق التي منسبر هذه الخطوط قريبا منها ؛ وبالطريقة نفسها مدت خطوط جديدة وضعت مصالح الأوروبيين عند مدنها في الاعتبار . وكان الهدف نفسه يؤخذ في الحسبان فيما يتعلق بسهولة الوصول إلى الطرق والأسواق الرئيسية ... فالزارع الأوروبي كان يحصل على كل المزايا.

وقد أبرزت لجنة بيم ما أعلنته لجنة معازل روديسيا الشمالية من أن المعازل كانت «توضع في أماكن بعيدة عن خطوط السكك الحديدية» ، حتى على

الرغم من أنها كانت تترك أن ذلك « يمكن أن يعتبر متعارضا مع مبدأ الفرص الاقتصادية المتساوية لكل من الأوربيين والأهالي » . وبطبيعة الحال لم يقصد أبدا « بالفرص المتساوية » من الناحية الحدية شيئا أكثر من تزيين الواجهة .

وكانت الحال بالنسبة للأثمن شأنها شأن تسهيلات النقل ، فقد كان المستوطن الأوربي هو الذي يحتاج فيها دائما . فبمقتضى أمر الإشراف على محصول النرة في روديسيا الشمالية لعام ١٩٥٣ كان الزارع الأوربي يحصل على سبعة شلنات وتسعة بنسات مقابل شوال النرة ، على حين يحصل الزارع الأفريقي على ما بين خمسة شلنات وستة بنسات (١) كذلك ضيق هذا الأمر نفسه نصيب الأفريقي في السوق المحلية للنرة إلى الربع ، تاركا الثلاثة أرباع الباقية في أيدي بضعة مئات من الزراعين الأوربيين .

وفيما يتعلق بروديسيا الجنوبية جاء بنشرة حديثة صادرة عن المعهد الروديسي للشئون الأفريقية (٢) أنه بينما حصل المنتج الأوربي على أربعين شلنا مقابل شوال النرة من محصول عام ١٩٥٧ ، لم يحصل المنتج الأفريقي إلا على ٢٧ شلنا فقط .

ومع ذلك فعل الرغم من المزايا التي تم توفيرها للأوربيين ، كان باستطاعة هيندن أن تكتب عن روديسيا الشمالية في عام ١٩٤١ قائلة : « من المتفق عليه بشكل عام أن الزراعة الأوربية كان نصيبها الفشل » (٣) . وذلك برغم أن « كل المتطلبات القانونية لنجاحها قد وفرها الأوربيون بعناية من أجل رخائهم ورفاهيتهم » . (٤)

ويصدق الأمر نفسه على روديسيا الجنوبية . يقول براون (٥) : « لسنا

(١) تقرير بيم ، ص ٢٢٨ .

(٢) The Progress of Africans in Southern Rhodesia ، ص ٢ - ٢٣ ، المعهد

الروديسي للشئون الأفريقية Rhodesian Institute of African Affairs ، بولاوايو ، ١٩٥٩ .

(٣) هيندن : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٨ .

(٥) كين براون : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

بحاجة إلى كثير من الفحص والدراسة كي نرى أن الزراعة الأوربية في
رديسيا الجنوبية لابد أن تكون بين الزراعة الأقل كفاية في العالم .

ويمكن رواية قصة مماثلة عن كينيا . فقد أوضح س. آرونوفيتش ،
ك. آرونوفيتش ، (١) في تفصيل شديد ، مظاهر فشل الزراعة الأوربية
في كينيا فيما بين الحربين العالميتين ، على الرغم من المساعدات الحكومية
الضخمة . وهنا أيضا « كانت الفكرة السائدة لدى المستوطنين هي تجنب
المنافسة مع الأفريقيين » . (٢)

وهكذا بالنسبة لزراعة البن في كينيا ، شرح س. آرونوفيتش ، ك.
آرونوفيتش (٣) ، كيف فرضت القيود على زراعة الأفريقيين للبن ، جزئيا
عن طريق التكلفة الباهظة للحصول على ترخيص بزراعته ، وجزئيا عن
طريق تحديد المساحة المزروعة (٤) ، وبعد أن ألغى ذلك في عام ١٩٥٩ ،
جاءت القيود عن طريق قصر زراعة الأفريقيين للبن على مناطق معينة ،
وبخاصة بالنسبة للبن العربي العالى القيمة . وقد أكد أن خوف الأوربيين كان
يتمثل في أن « زيادة الإنتاج من جانب الأفريقيين لن تؤدي إلى تهديد أسواقهم
فقط ، بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى تناقص تدفق العمل من المعازل » .

ومسألة تدفق العمل هذه تنقلنا على الفور إلى قلب الجانب الأساسى
لسياسات الأوربيين فيما يتعلق بالأراضي في أفريقيا . ولنضع الأمر في إيجاز :
ان من الأهداف الهامة للسياسة الأوربية الخاصة بالأراضي في أفريقيا ضمان
العمل الرخيص للمناجم والمزارع الأوربية .

وعندما اكتشف الذهب والماس في جنوب أفريقيا ، عند نهاية القرن
التاسع عشر ، بدأت خطوط السكك الحديدية تشق القارة بأسرها ، وأخذ

(١) س. آرونوفيتش ، ك. آرونوفيتش : Crisis in Kenya ، الفصل السادس ،
لندن ، ١٩٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٦ .

(٤) فرضت قيود مماثلة على الأفريقيين الراغبين في زراعة السيزال والبيرثرم .

رأس المال الأوربي يتدفق في تيار عام يزداد قوة باستمرار ، وبخاصة إلى جنوب أفريقيا ، وفي أعقابه تدفق المستوطنون الأوربيون . وقد شرح لينين أن السبب لهذا التصدير الواسع النطاق لرأس المال إلى مناطق مثل أفريقيا هو أنه « في هذه البلاد المتأخرة تكون الأرباح عادة عالية ، لأن رأس المال نادر ، و ثمن الأرض ضئيل نسبيا ، والأجور منخفضة ، والمواد الأولية رخيصة » . (١) ولا يصدق ذلك على أى مكان في العالم بقدر ما يصدق على أفريقيا ، حيث ثمن الأرض كان ضئيلا إلى درجة لانتكاد تذكر . بيد أنه من أجل تحقيق هذه الأرباح العالية كانت الشركات الأوربية والزارعون الأوربيون في حاجة إلى العمل الأفريقي الرخيص . ومع ذلك لم يكن الحصول على هذا العمل ميسرا بل درجة كبيرة ، فالأفريقيون لم تغب عن ذاكرتهم أبدا تلك القرون الرهيبة ، قرون تجارة الرقيق التي ألحقت مثل هذا الدمار الذي لا يوصف بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الأفريقي . ولذا كانوا عازفين بطبيعة الحال عن العمل لدى الأوربيين ، وبخاصة على ضوء الأجور والظروف التي أدركوا أنها في انتظارهم .

وعلاوة على ذلك كان باستطاعة الأفريقيين أن يعيشوا دون حاجة إلى بيع قوة عملهم للأوربيين . ففيما يتعلق ببتشوانالاند على سبيل المثال يقول سكاپيرا :

« قبل مجيء الأوربيين كان كل سكان الإقليم من الأهالي يتمتعون بالاكتمال الذاتي من الناحية الاقتصادية ... فمن الناحية الأساسية كانت كل عائلة من البانتو (٢) تنتج طعامها الخاص عن طريق زراعة المحصولات وتربية الماشية ؛ كما كانت تقوم أيضا ببناء الأكواخ الخاصة بها ، وصناعة معظم ملابسها وأدواتها وأوعيتها المنزلية . وكان هناك حرفيون متخصصون يقومون بصنع ومقايضة أدوات وأوعية معينة ، وكذلك بعض البضائع

(١) ف . ا . لينين : Imperialism, the Highest Stage of Capitalism ، في

The Essentials of Lenin ، المجلد الأول ، ص ٦٨٨ ، لورنس أنلوشارت ، لندن ، ١٩٤٧ .

(٢) Bantu : انظر ، ص ٥٧٦ - المترجم .

الأخرى ، فيكملون بذلك دخلهم من الزراعة ... ومنذ مجيء الأوروبيين
انهار هذا الاكتفاء الذاتي القديم ... » (١) (التشديد من عندنا - ج.و.)

إن انهيار هذا الاكتفاء الذاتي ، وتدمير الزراعة الأفريقية القائمة على
الاستهلاك الذاتي Subsistence farming ، أصبحت هدفا محوريا للسياسة
الإمبريالية اقتنى منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا - وذلك لأن
الفلاح الأفريقي المستقر ، القادر على أن يعيش مستقلا عن مزارع الأوروبيين
ومناجمهم ، هو آخر ما يمكن أن تسمح به الإمبريالية . وقد صاغ إيزاقيل
مفاليه الأمر ببلاغة قائلا (٢) :

« إذا ما سمح عن وعى بوجود فلاح مستقر ، فكيف يمكن توفير
أعداد كبيرة للعمل في المناجم مقابل ثلاثة شلنات وستة بنسات في اليوم ؟
بيد أن ضمان العمل الأفريقي للمشروعات الأوروبية لم يكن بالمهمة
السهلة . وقد شن هجوم ثلاثي ، تتكون شعبه الثلاث من التحكم في الأرض ،
والسخرة Forced labour ، والضرائب .

« عندما تطلب الأمر لأول مرة ، في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية ،
أعدادا كبيرة من العاملين بأجر (٣) ، وبخاصة لاستغلال الاكتشافات المعدنية
الجديدة ، واجه المستخدمون مشكلة ندرة العمل واستخدم الضغط
الذي يبلغ حد الإكراه للحصول على العمل الذي لم يكن باستطاعة الأجور
وحدها أن تجذبه بأعداد كافية . وفي مختلف المناطق ، وفي مختلف الأوقات ،

(١) ي . سكايرا : Migrant Labour and Tribal Life ، ص ٦-٧ ، O.U.P. ، ١٩٤٧ .

(٢) ا . مفاليه « The Dilemma of the African Elite » ، في مجلة ذي تونيث - نشرى ،

عدد إبريل ١٩٥٩ ، ص ٣١٩ .

(٣) العامل بأجر Wage earner ، والمصطلح مأخوذ عن « قاموس المصطلحات الإحصائية
والديموجرافية » ترجمة عبد المنعم الشافعي ، حسن محمد حسين ، أحمد عبادة سرحان ،
خطاب محمد حسنين ، الجمعية الإحصائية للبلاد العربية ، الباب الأول . وقياسا على هذا التعبير
استخدمنا تعبير العمل بأجر Wage labour ، وذلك على الرغم من أن التعبيرين الشائعين
في الكتابات الاقتصادية اليسارية ، وبخاصة الماركسية ما ، هما العامل الأجير والعمل الأجير -
وإن كنت قد استخدمت هذين التعبيرين بدورها أحيانا - المريم .

تم اللجوء إلى وسائل متنوعة مثل الرق ، الاكراه القانونى المباشر ، الضغط عن طريق فرض الضرائب الشخصية ، الاقتطاع من أراضى الأهالي ، المساعدة التى يقدمها الموظفون الإداريون لمقاولة تجنيد الأنفار ، استخدام رؤساء القبائل لتجنيد أبناء قبائلهم للعمل ككادحين . (١) (التشديد من عندنا - ج. و .)

وسنقدم فى الفصول التالية من الكتاب بعض الدراسة لدور نظام الضرائب فى الأقاليم الأفريقية كوسيلة لدفع الأفريقيين للسعى من أجل العمل بأجر؛ مع الاهتمام أيضا باستخدام مختلف درجات الإجبار والضغط القانونيين للوصول إلى النتيجة نفسها . ومع ذلك ارتبطت كل هذه الإجراءات بسياسة الأرض والسياسة الزراعية اللتين كانت الحكومة تتبعهما فى معظم المناطق . وقد كانت هاتان السياستان تنحصران فى سلب الشعوب الأفريقية أجود أراضيها - وفى بعض الحالات معظم أراضيها - وفى الحيلولة بمختلف إجراءات التمييز والتقييد دون ظهور اقتصاد زراعى أفريقى متعش. وخططت الزراعة القديمة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، لا عن طريق عمليات الاستيلاء على الأراضى والسخره فقط ، وإنما أيضا عن طريق تطبيق نظام ضريبة الرعوس ، وهى الضريبة النقدية التى كانت ترغبم الأفريقيين على البحث عن النقود . بيد أن أية محاولة من جانب الأفريقيين للإفلات من الشرك ، وللحصول على النقود عن طريق التحول من الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى إلى زراعة المحصولات النقدية ، وبذا يتجنبون العمل بأجر لدى الأوربيين ، كانت تعوقها بدرجة كبيرة السياسة الحكومية القائمة على محاباة المستوطنين الأوربيين وتمييزهم عن الأفريقيين ، وعلى فرض القيود على هؤلاء الآخرين . ولم يكن باستطاعة الشعب الأفريقى أن يفلت إلى حد ما من هذا المصير سوى فى أفريقيا الغربية ، حيث لم يحدث استيطان أوربى واسع النطاق ، وكذلك فى أوغندا .

(١) « *Interracial Wage Structure in Africa* » ، فى مجلة *انترناشونال ليرريشيو* ،

عدد يوليه ١٩٥٨ ، ص ٣٩-٨ .

كتب هيلي يقول : (١)

« إن الأرض ما زالت توفر للأغلبية العظمى من الأفريقيين الوسيلة الوحيدة للبقاء . فإذا عجزت الأرض لأي سبب عن تحقيق ذلك للفلاح ، كان البديل الوحيد أمامه هو أن يلحق بصنفوف العمل المهاجر (٢) ، بعد رحلة شاقة يقطع فيها عادة مئات الأميال . »

ومع ذلك فإن هذا البيان مضلل . فالأمر ليس مسألة أرض « تعجز عن أن تقيم أود الفلاح » ؛ وإنما هو سياسة امبريالية متعمدة لإفقار الفلاحين حتى يكون هناك عرض مطرد من العمل المهاجر الرخيص اللازم للمزارع والمناجم وغيرها من المشروعات الأوروبية .

وقد صاحب الاستيلاء على أراضي الأفريقيين ، وتدمير الحرف الأفريقية التقليدية ، تدهور الحرف والصناعات القروية ، أو حتى انقضاء عليها بدرجة كبيرة ، وهي الحرف والصناعات التي عجزت عن منافسة البضائع الأجنبية المستوردة . ففي أجزاء كثيرة من أفريقيا أسفر استيراد المنسوجات عن « اختفاء كامل لصناعة النسيج المحلية » . (٣) ويقال إن حرفا أخرى قد تعرضت لتدهور مماثل (٤) . وفي نيجيريا ، استنادا إلى فوردى وسكوت (٥) ، « اضمحلت الطوائف التقليدية للمشتغلين بالمعادن ، تاركة أعضائها في حالة من الفقر ومعرضين للتحلل الاجتماعي » . وبالمثل في أفريقيا الفرنسية ، حيث « الفن الحرفي يتدهور بسرعة كبيرة للغاية واختفت منتجات معينة ، مثل الأوعية المنزلية ، يقوم بإنتاجها الحرفيون الأفريقيون ، فالتطاسات التي

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٦٨٥ .

(٢) Migrant labour : وذلك على خلاف العمل المستقر Stabilised labour ، كما سيرد بيانه . هذا ويحمل العمال المهاجرون كثيرا من سمات عمال الترحيل في الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك برغم الفارق في الهدف والظروف والاعتبارات الإنسانية - المترجم .
(٣) الأمم المتحدة : Social Study on Economic Conditions in Non-Self-Governing Territories ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٨ ص ١١٨ ، (NSG) .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) فوردى ، ر. سكوت : The Native Economies of Nigeria ، ص ٣٠ وما

بعدها ، لندن ، ١٩٥٤ .

تتخذ من نبات القرع حلت محلها الأوعية الخزفية ، والطاسات الخشبية استبدلت بها الأطباق (١) . ويقرر لا بوريه (٢) أن انهيار الحرف اليدوية الأفريقية كان بالغ العنف في بعض المناطق حتى أنه تعين أن تقام فيها مدارس مهنية خاصة من أجل المحافظة على هذه الحرف .

وقد أوجزت العملية التي مضت سريعا في أفريقيا في هذه الكلمات :

« لم يكن التوسع في التجارة الداخلية هو نقطة التحول ، وإنما إدراج الفلاحين الأهالي في عمليات التجارة العالمية . فقد أدخلت جماعات الأهالي في اتصال مع مراكز التجارة العالمية ، وأصبحت اقتصادياتها مرتبطة بالأسواق الحساسة للسلع في العالم البعيد ، وفي أقل من نصف قرن تمزق النظام المغلق لاقتصاد الأسرة أشلاء تحت ضغط الظروف » (٣) (التشديد من عندنا - ج.و.)

« اليوم ، تسلب الأرض من بعض الناس »

إن الاستيلاء على أراضي الأفريقيين ، كما ذكرنا فيما سبق ، لم يكن يحدث فقط وقت الاندفاع نحو أفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر . فطوال القرن العشرين ، وإلى يومنا هذا ، كانت الحكومات الاستعمارية في مختلف المناطق الأفريقية ، سواء عن طريق التشريع أو الإجراءات العنيفة ، تمضي قدما في سياستها القائمة على اقتطاع الأرض من الشعب الأفريقي . وحتى عندما كان التلاحون الأفريقيون المتعطشون إلى الأرض يضعون أيديهم على ما تم تصنيفه على أنه « أراضي التاج » ، ولكنه لم يخصص بعد للمستوطنين الأوروبيين ، كانوا يطردون منها بوحشية .

وتلك كانت الحال في أولينجورواني Olenguruone بكينيا ، قرب نهاية عام ١٩٤٩ ، عندما انتقضت في عتمة فجر مبكر شرذمة مسلحة من

(١) فرنسا: Assemblée de l'Union Française ، رقم ٢٨٠ (٢١ يولية ١٩٥٢) .

(٢) . لا بوريه : Paysans d'Afrique Occidentale ، ص ٢٨٨ ، باريس ١٩٤١ .

(٣) NSG ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

رجال الشرطة ، يقودها ضباط بريطانيون ، على ١١,٨٠٠ من الرجال والنساء والأطفال هم سكان أولينجورواني ، وألقت بهم خارج أكوأخهم ، ثم أضرمت النار في هذه الأكوأخ وسوتها بالأرض . ودمرت كميات كبيرة من المحصولات والمواد الغذائية ، واختنقت ١٦٠٠ رأس من الماشية وحوالى تسعة آلاف رأس من الماعز .

وبعد أن أعلنت حالة الطوارئ في كينيا في عام ١٩٥٢ ، عومل آلاف من الفلاحين الأفريقيين بطريقة مماثلة ؛ وحتى أولئك الذين يعيشون على أراضٍ يمتلكونها قانوناً تم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال باعتبارهم « ماوماو مشتبه فيهم » ، وأضرمت النار في أكوأخهم أو أزيلت بالجرارات حتى سويت بالأرض ، وصودرت مواشيهم ودواجنهم ، واغتصبت أراضيهم . ولقد تعرض زعماء « الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا » (الكانو) (١) بشكل خاص لهذه المعاملة .

وفي أكتوبر ١٩٥١ أرسلت «رابطة الطباخين والغسالين وخدم المنازل الأفريقيين بتنجانيقا» *The African Cooks, Washermen and House Servants Association in Tanganyika* التماساً إلى لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، وجهت فيه إلى جانب شكاوى أخرى مشيرة للمشاعر ، الأسئلة التالية :

- « لماذا تباع أراضينا نحن الأفريقيين ؟
- « لماذا نطرد من أراضينا الأصلية التي عاش فوقها أجدادنا ، ونوضع فوق التلال ، ويستولى الأغنياء على أراضينا ؟
- « لماذا تنبش قبور أجدادنا ؟

أما أن هذه الشكوى لم تشر إلى الماضي البعيد ، وإنما ارتبطت بشكل خاص بالخبرة الراهنة ، فيتضح من الشكوى التي بعث بها شعب الواميرو (٢) ،

(١) Kenya African National Union (KANU) : أنظر ، ص ٤٤٨ - المترجم .

(٢) Wameru : أنظر ، ص ٥٧٦ - المترجم .

في أغسطس ١٩٥١ ، احتجاجا على الطرد قسرا لثلاثة آلاف أفريقي من أراضيهم في ميرو لاند ، بمقاطعة أروشا (١) بتنجانيقا الشمالية . ويتضمن الأفريقيون المطرودون البالغ عددهم ثلاثة آلاف إلى شعب الواميرو الذي يعيش على سفوح جبل ميرو (٢) . وفي عام ١٩٥٥ اغتصب الإمبريالون الألمان قلرا كبيرا من أراضي هذا الشعب ، إذ كانت تنجانيقا إحدى المناطق التي انتزعتها الألمان في خلال «الاندفاع نحو أفريقيا» . وفي عام ١٩٢٣ ، بعد أن كان الألمان قد أرغموا على التنازل عن تنجانيقا في خلال الحرب العالمية الأولى ، عرضت الحكومة البريطانية الأراضي التي كانت ملكا للألمان للبيع . وتقدم شعب الواميرو مطالبا باستعادة أرضه عن طريق الشراء ؛ وفي عام ١٩٣٩ كان أبناء هذا الشعب قد أكملوا دفع الثمن ، وأصبحوا من جديد ملاكا لأرضهم . ومع ذلك لم يتجاوز عمر هذه الملكية عشر السنوات بكثير . ففي يونيو ١٩٤٦ شكلت حكومة تنجانيقا «لجنة أراضي أروشا - موشي» «Arusha-Moshi Land Commission» ، تحت رئاسة القاضي مارك ويلسون ، وذلك لوضع المقترحات الخاصة بإعادة توزيع الأراضي في مقاطعتي موشي (٣) وأروشا بتنجانيقا الشمالية . وكان هناك سبب لذلك كشفت عنه كلمات اللجنة نفسها : «إن الأراضي في مقاطعتي أروشا وموشي تعد بالمعنى اللفظي أمثمن من الذهب» (٤) .

(١) Arusha : إحدى مدن تنزانيا الرئيسية ، تقع في شمال البلاد بالقرب من حدود كينيا . وقد انعقد بهذه المدينة ، في الفترة ٢٦ - ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، مؤتمر الحزب الحاكم بالبلاد : «الاتحاد الأفريقي الوطني لتنجانيقا» (التانوي) (انظر ص ٤٤٥) . واتخذت اللجنة الوطنية التنفيذية للحزب قرارات هامة عرفت باسم «إعلان أروشا» تضمنت تبني الاشتراكية كتريق لتطور تنزانيا وحل مشكلات البلاد - المترجم .

(٢) أنظر مادة واميرو : ص ٥٧٦ - المترجم

(٣) Moshi : من مدن تنزانيا الرئيسية ، يبلغ تعداد سكانها ، طبقا لتقدير الخمسينيات ، حوالي تسعة آلاف نسمة ، تقع بالقرب من أروشا ، ولكنها أكثر منها اقترابا من كل حدود كينيا والمحيط الهندي - المترجم .

(٤) وجدير بالذكر أن هذه الأرض كانت هي المنطقة من تنجانيقا التي حاول وكلاء لورد ديلايري ضمها إلى كينيا في العشرينات - بسبب حقد على زراعة الأفريتيين الذين في مقاطعتي أروشا وموشي . وقد أسفر عجز المستوطنين عن تحقيق هذا الهدف عن مطالبهم =

ومع وجود حكم من هذا القبيل ، كان من المحتم أن يستقط شعب الواميرو مرة أخرى ضحية لاغتصاب أراضيهم على أيدي الإمبرياليين . وقد اضطلعت اللجنة ، في إطار السلطة المخولة لها ، بوضع « خطط وتوصيات شاملة لإعادة توزيع مثل هذه الأراضي ، وتقديم النصيح للحكومة بشأن إتاحة الأراضي ، أو أى إجراء آخر ، في المناطق المعنية لمزيد من المستوطنين غير الأهالي » . ولا ريب أن خصوبة تربة هذه الأراضي لم تكن هي وحدها التي أثارت شهية الإمبرياليين ، وإنما كانت هناك بالمثل مصالحتهم في إفقار الفلاحين الأفريقيين ، ودفعهم للعمل كعمال منخفضي الأجر في إقطاعات السيسل الأوربية الضخمة وغيرها من المزارع الرأسمالية الكبيرة والمزارع الصغيرة الأوربية .

واضطلعت اللجنة بالمهمة الصعبة القاسية التي شكلت من أجلها . وصدر قرارها بأن يتخلى شعب الواميرو عن أراضيهم . وفي ١٠ ديسمبر ١٩٥٠ بدأ الطرد قسرا . ووصل رجال الشرطة إلى سينجيزي Singisi مركز أراضي الميرو Meru ، وأضرموا النار في البيوت وقطعوا الأشجار . وفي ٢ يولييه ١٩٥٤ طردت العائلات التي تعيش في ليجانجا Leganga عنوة ، وبعد ذلك بعشرة أيام لقيت العائلات التي تعيش في دالوتي Daluti المصير نفسه . وفي ١٧ نوفمبر وصل عدد يربو على المائتين من رجال الشرطة والمرترقة إلى انجارى - نانيوكي Engare-Nanyuki ، وأضرموا النار في بيوت الأهالي ، وأحرقوا المحصولات ، وشتوا المواشي . وفي لامبالا ساخرة بمصير شعب الواميرو قدمت لهم الحكومة كبديل لما فقدوه ، أرضا في الكينجورى Kingori وفي منطقة أونجاتونجوشو Ongatongoshu ، وكانت هذه الأرض بالفعل خاصة بقبيلتهم ، ولكنها غير مستخدمة بسبب طبيعتها القحلة وتعرضها للذبابه التسي تسي ، مما جعلها غير مناسبة للزراعة أو الرعى . وفي أفريقيا الوسطى أيضا يستمر طرد الأفريقيين من الأرض . ففي عام ١٩٥٧ طرد حوالي ٥٠.٠٠٠ أفريقي في روديسيا الجنوبية من أراضي

= بتقييد زراعة الأفريقيين لبن - وهو مطلب أذعنت له حكومة تنجانيقا . (من أجل المزيد من التفاصيل ، انظر : راي موندل . بويل ، The Native Problem in Africa ، المجلد الأول ، ص ٣-٢٩٤ ، نيويورك ، ١٩٢٨ .)

خصصت للأوروبيين ، ولكنها ظلت دون استخدام إلى الآن . هذا إلى جانب عشرين ألف أفريقي آخرين طردوا من أراضيهم في وادي الزمبيزي (١) لإفساح الطريق أمام ارتفاع منسوب المياه في البحيرة خلف مشروع سد كاريبا (٢) . كما طرد ثلاثون ألفا غيرهم من أراضيهم بسبب هذا المشروع ، على الجانب الآخر من الحدود ، في روديسيا الشمالية .

وحتى في اتحاد جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من أنه قد تم انتزاع قرابة ٩٠٪ من أراضي الشعب الأفريقي، ما زالت عمليات الاستيلاء على الأراضي مستمرة. وفي تقرير حديث نشره جوثان مبيكي في مجلة **نيوايدج** (٣) يقدم وصفا حيا لمصير كثير من الفلاحين الأفريقيين في السيسكي Ciskei والترانسكي (٤) .

« في الترانسكي اليوم تسلب الأرض من بعض الناس ؛ كما تُسلب من آخرين مواشيهم وتنفذ حكومة الحزب القومي (٥) براءة شيطانية

(١) Zambesi : نهر طوله ٢٦٦٠ كم في جنوب ووسط أفريقيا وفي جنوبها الشرق . توجد منابعه في زامبيا ، ثم يجري شرقا مكونا الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية ، وبعد ذلك يدخل موزمبيق ، ويصب في مضيق موزمبيق بالمحيط الهندي . تعترضه شلالات فيكتوريا - المترجم .

(٢) Kariba : من المراكز الهامة لتوليد الكهرباء في أفريقيا سد كاريبا ومحطته الكهربائية ، التي انتهى العمل فيها عام ١٩٦٠ . وقد تكونت السد بحيرة طولها ٢٧٠ كيلو مترا ، ويتراوح عرضها بين ١٥ و ٦٠ كيلو مترا . ويبلغ الانتاج السنوي من الكهرباء ١,٢٠٠,٠٠٠ كيلو واط . وبأخت تكاليف السد والمحطة الكهربائية ١١٤ مليون جنيه استرليني ، أسهم فيها البنك الدولي بمبلغ ٢٨,٦ مليون جنيه استرليني . والسد يقع في روديسيا الجنوبية ، ولكنه أقيم على أساس تمويل كل من زامبيا وروديسيا الجنوبية بالطاقة الكهربائية ، ولا سيما الخدمة أغراض تعدين النحاس في حزام النحاس بزامبيا ، ومن هنا جاء تفضيله على مشروع كافوي ، لأنه كان سيوفر الكهرباء لزامبيا فقط . وقد حدثت مشكلات عدة بشأن مد زامبيا بالكهرباء من مشروع سد كاريبا بعد إعلان استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد - المترجم .

(٣) نيو إيدج ، عدد ٢٩ يناير ١٩٥٩ ، ص ٥ .

(٤) Tranakei : الاسم الذي يطلق على إقليم الكاب بانحد جنوب أفريقيا بين نهر كي Kei وناتال Natal ، فيما عدا إليوت Elliot وماكليان Maclean . وهو يغطي التنبولاند Tembuland وجريكالاند إيست Griqualand East وبونولاند Pondoland . وتبلغ مساحة هذا الإقليم ١٦,٣٢٩ ميلا مربعا، وعدد سكانه ١,٣ مليون نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٥١ ، من بينهم ١٨,٥٠٠ أوربي . ويشكل الإقليم أساسا معزلا للأهالي ، ولو أن به بعض المزارع الأوربية - المترجم .

(٥) Nationalist Government : والحزب القومي هو الحزب المتصرفي الأيضا الحاكم في جنوب أفريقيا - المترجم .

عملية نزع الملكية ، وترغم عددا متزايدا من الناس على النظر إلى المزارع (الأوربية) على أنها الوسيلة الوحيدة لكسب العيش . وقد صدر مؤخرا في الترانسكي أمر يقضى بأن الأهالي الذين لديهم مخصصات من الأراضي الصالحة للزراعة ، ولا يمتلكون ماشية ، ستسقط عنهم حقوقهم في مثل هذه المخصصات . ومن الناحية الأخرى فإن هؤلاء الذين يمتلكون ماشية ، وليست لديهم مخصصات من الأراضي الصالحة للزراعة ، سيحرمون من ميزة رعى مثل هذه الماشية في المراعى العامة . »

ومنذ وقت قريب ، في ٢٣ إبريل ١٩٥٩ ، أفادت جريدة ذي تيهس بأن ثلاثة آلاف أفريقي كانوا يرفضون « الإذعان لتحذير صادر من حكومة جنوب أفريقيا يقضى بأن يتركوا مزارعهم التي يشغلونها منذ عام ١٨٩٦ في مقاطعة مدلبرج Middleburg ، التي أعلنت الآن مقاطعة بيضاء تماما ، (١) .

« لا مجرد الركود ، وإنما للتدهور »

على نطاق القارة الأفريقية بأسرها يمكن للمرء أن يشهد النتائج الحتمية والمأسوية لهذه السياسة الأوربية القائمة على نهب الأراضي ، وخنق الزراعة الأفريقية . ففي كل إقليم أفريقي كانت مدة ستين عاما من الاستغلال الإمبريالي كافية لإغراق أغلبية الفلاحين الأفريقيين في هوة سحيقة القرار من البؤس والعوز .

إن سوق الأفريقيين كالمقطعان إلى أكثر الأراضي جدبا وفقرا كان يعنى نقصا رهيبا في الأرض لا يمكن للأرقام وحدها أن تغطيه بصورة ملائمة . وكان اكتظاظ المناطق بالماشية والسكان هو النتيجة التي لا مهرب منها ، واقترن ذلك بأكثر صنوف استغلال الأرض كثافة . ولم يعد بالإمكان استخدام أسلوب الزراعة الأفريقية التقليدية القديمة ، الزراعة المتنقلة (٢) ، وهو الأسلوب الذي كان يسمح للعشب أن يعود إلى الإنبات في الأرض لفترات طويلة (بضع سنوات في كل مرة) ، وبذا تستعيد الأرض خصوبتها . وبدلا من

(١) أسفر طرد الأفريقيين قسرا من أراضيهم في وندهورك Windhoek . ، في أفريقيا الجنوبية الغربية ، في ديسمبر ١٩٥٩ ، عن مقتل اثني عشر أفريقيا وإصابة أربعين آخرين .

(٢) Shift Cultivation : انظر : ص ٦٠٠ - المترجم .

ذلك اضطر الفلاح ، في محاولة يائسة لتوفير الغذاء الكافي ، إلى زراعة الأرض بصورة مستمرة ، المحصول تلو الآخر . ويؤدي هذا الأسلوب إلى إجهاد التربة وبهذا يقل ناتج الأرض ، وتزداد الأزمة عمقا بالنسبة للإنسان والتربة .

وتصف هيندن العملية في هذه الكلمات : (١)

« إن الأرض على نطاق معظم القارة الأفريقية ملك للجماعة . أما الحقوق الخاصة في أية قطعة صغيرة من الأرض فأمر غير شائع إلى حد بعيد جدا . وتبع الزراعة النظام «المتنقل» . فتقطع الأشجار وتحرق الأعشاب لزيادة خصوبة التربة ، وتزرع المحصولات على المساحة التي تم تطهيرها ، وبعد فترة قصيرة من الزراعة ، يهجر الفلاح «الزرعة» ، وينتقل إلى عملية التطهير التالية . وتنتقل مواقع القرى مع انتقال الزراعة . وهذا النظام يمكن أن يستمر بصورة غير محدودة ما دامت كثافة السكان خفيفة بدرجة معتدلة . وكل ما هو ضروري هو السماح بمرور فترة ملائمة تكفي لظهور جيل جديد من الأشجار والأعشاب ، فتقطع مرة أخرى وتبدأ الزراعة من جديد . ولكن ما إن يصبح السكان على درجة عالية من الكثافة بالنسبة للمنطقة المعنية ، حتى يتعذر السماح بنمو هذا الجيل الجديد من الأشجار والأعشاب ، وحتى تنحصر خصوبة التربة » .

وهذا على وجه التحديد هو ما حدث في أجزاء ضخمة من أفريقيا . فالسكان قد أصبحوا « على درجة عالية من الكثافة بالنسبة للمنطقة المعنية » ، ومرجع ذلك إلى حد كبير أن سياسة الحكومة قد قضت بتكديسهم في مساحات غير كافية .

وقد أوضح براون (٢) كيف مضت هذه العملية قدما في روديسيا الجنوبية . وهو يقول إنه غالبا ما تقدم حجج مفادها أنه إذا ما أعطى الأفريقيون أرضاً أكثر ، فلن يسفر ذلك إلا عن بوارها .

ويجيب براون على هذه الحجة قائلا ، « هذه مغالطة ، فالحقيقة صارخة لا تقبل الجدل ، وهي إنه عندما كان لدى الأفريقيين قبل مجيء الأوروبيين أرض وافرة كان التآكل أو الإجهاد الذي يحدثونه في التربة نافعا ؛ واختلقت التربة بخصوبتها وتركيبها » . (التشديد من عندنا - ج.و.)

(١) هيندن : المرجع السابق ، ص ٦٦ . (٢) كين براون : المرجع السابق ، ص ١٧ .

ويؤكد براون أن «مقلم الأوربيين هو الذى غير ذلك، وهو الذى سبب معظم ما طرا على التربة فى المعازل من تآكل واجهاد». ومن بين الأسباب التى قدمها براون لهذا التدهور تحديد مساحة الأرض المسموح بها للأفريقيين، والسياسة الزراعية التى انتجتها إدارة الزراعة الأهلية Native Agriculture Department. وبينما تلقى جهات كثيرة اللوم الرئيسى لانتشار تآكل التربة وإجهادها على نظام الزراعة المتنقلة الذى يمارسه الأفريقيون، يؤكد براون على النقيض من ذلك أنه «من وجهة نظر المحافظة على التربة، وبخاصة بالنسبة للتربة الرملية ذات الأشجار المتناثرة، كان النظام سليما على وجه التقريب».

يبد أن إدارة الزراعة الأهلية قد بذلت كل ما فى وسعها لتحويل الأفريقيين، فى داخل المعازل، من الزراعة المتنقلة (التي ترك الأرض وقفالها عدة سنوات بلا زراعة لإيراحتها إلى أن تستعيد خصوبتها) إلى الزراعة المستمرة. ويؤكد براون أنه من وجهة نظر المحافظة على التربة، يعد «نظام الزراعة المستمرة هذا خاطئا من الناحية الأساسية بالنسبة لأراضى الأهالى». ويقول إن مثل هذه النصيحة لم تقدم أبدا فى مناطق الزراعة الأوربية، بيد أنه فى المعازل لا يكون لدى الموظفين المسئولين عن تنمية الأراضى «شيء آخر يمكن أن ينصحوا به، وذلك بسبب النقص فى الأراضى».

إن رأى القائل بأن الأساليب الزراعية التى يستخدمها الأفريقيون، ورفضهم لتقبل الأساليب الغربية «الحديثة»، هى السبب الأول فى تدهور الاقتصاد الزراعى الأفريقى، لا يقوى على الصمود فى وجه أية دراسة جادة. والحقيقة أن دراساتى الأخيرة قد أكدت على ملائمة الأساليب الأفريقية للظروف الأفريقية، بشرط وجود عرض وافر من الأرض. وقد استرعت هذه الدراسات نفسها الأنظار إلى مخاطر الاستخدام الحالى من التمييز للأساليب الغربية، فعلى الرغم من أن هذه الظروف مجدية فى الظروف الأوربية، فإنها يمكن أن تسبب أضرارا بالغة فى ظروف أفريقيا الشديدة الاختلاف.

فى الكنفو البلجيكى وأوغندا، على سبيل المثال، ثبت أن النظام الأوربى، القائم على خلط الأرض من الحشائش، «يمكن أن يكون ضارا

فعلا في ظل الظروف المدارية ، إذ أنه إنه يفسد تركيب التربة ، ويعرض المواد العضوية للأكسدة السريعة. وبصفة عامة فإن أساليب الزراعة الكثيفة المطبقة في أوربا كان لها في حالات كثيرة نتائج مفعجة» (١) وفي نيجيريا تبين أن التجديدات الغربية «غير ملائمة عادة لبيئة أفريقيا المدارية» (٢). وفي أفريقيا الغربية الفرنسية (٣) أوضحت أحداث وقعت فيما بعد أن مقاومة الفلاحين المبكرة لطريقة الحرث باستخدام الثيران (وهي الطريقة التي بدأتها السلطات الفرنسية) كان لها ما يبررها ، وقد أسفرت هذه المقاومة عن صناعة محارث أخف وزنا ، وعن تقدير الأخطار التي تنجم عن الحرث الشديد العمق في ظل الظروف الأفريقية (٤) .

وقد أوضحت دراسات حديثة كثيرة للأساليب الزراعية الأفريقية التقليدية أن هذه الأساليب تجسد «قلرا كبيرا من المعرفة التجريبية» (٥) . ويقال إن هذه المعرفة تحيط بعدد كبير من المحصولات الأساسية وبأصناف متعددة ، لكل منها صفاته المتميزة ومتطلباته النوعية وفصوله المفضلة واستخداماته المختلفة .

«إن الزارع الأفريقي على درجة كبيرة من الخبرة في نباتات الإقليم الذي يعيش فيه ، وفي إيكولوجيا (٦) هذا الإقليم . وهو يعرف بالمثل أساليب متعددة لإعداد التربة وصيانتها ، كل منها يتطابق مع تكوينات إيكولوجية معينة من ناحية ، ومع توافق محصولية معينة وتناوبها (٧) من

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢) The Economic Development of Nigeria ، ص ١٩٢ وما بعدها ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

(٣) French West Africa : انظر ، ص ٥٥٦ - المترجم .

(٤) NSG ، المرجع السابق ، ص ٣-١٢٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ . (انظر أيضا ، پ . دي سكلبي : Shifting Cultivation in Africa ، لندن ، ١٩٥٦) .

(٦) Ecology ، علم البيئة - المترجم .

(٧) certain combinations of crops and their successions : والتوافق المحصولية

هي زراعة محصولين في قطعة الأرض تفيهما في وقت واحد ، وكان ذلك ولا يزال متبعا في =

ناحية أخرى . وذلك أمر بالغ الأهمية ، إذ أن الزراعة الأفريقية أكثر تعقيدا من الزراعة الأوروبية . (١) ،

والحقيقة أن الزراعة الأفريقية على درجة من التعقيد حملت البعض على القول بأن تعلمها يكاد أن يستغرة: الحياة بطولها ، «ولا يوجد أى توفيق حديث قدمته محطة الأبحاث الزراعية والمدرسة الزراعية ، واستطاع إلى الآن الاقتراب من استنباط أى نظام أفضل للزراعة ...» (١) .

وليس ثمة من يريد الزعم بأن الزراعة التقليدية الأفريقية قد قالت الكلمة الأخيرة في هذا الشأن . بيد أن آراء كثيرين من الخبراء تنفق مع رأى القائل بأن ما هو متطلب من الناحية التكنولوجية - وذلك بصرف النظر تماما عن مسألة ملكية الأرض وتوزيعها - هو «تركيب من التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التجريبية للفلاح» (١) . وكما قال ويلسون (٢) : «إن الزارع الأفريقي التقليدي لديه فهم عميق لبيئته ، ومن الأمور الحيوية ألا يتبدد هذا الفهم تحت تأثير العلم الغربي» .

وقد وصف س . آرونوفيتش ، ك . آرونوفيتش (٣) كيف أدت المشورة الأوروبية غير السليمة ، مقترنة بالنقص الحاد في الأرض بالنسبة للأفريقيين ، إلى التدهور المتزايد للتربة في كينيا ، وإليك بعض ما قاله :

«تجرى زراعة المنحدرات وسفوح التلال لتعويض النقص في المحصولات ،

معظم المناطق الأفريقية ، كما سيبيء بيانه (مثل زراعة الذرة والبقول بين نبات البطاطا ، إذ أن الذرة أو الفول مثلا سيقانه مستقيمة ومستقلة ، على حين أن البطاطا عروشها منتشرة) ؛ أما تتالي المحصولات ، أى تعاقبها ، فله في أفريقيا ، وكذلك في الجمهورية العربية المتحدة ، أنظمة خاصة . فعندنا مثلا يزرع البرسيم (حشة واحدة) ثم يعقبه القطن ، أو البرسيم ثم الذرة ، والذرة أو القطن ثم البرسيم ، وهكذا ، أى محصول نجيل يليه محصول بقولي ، ومحصول بقولي يليه محصول نجيل - المترجم .

(١) NSG ، ص ١٣٤ .

(٢) ف . ويلسون : *Peasant Farming in Tropical Africa* ، ص ١٩ .

Albert Howart Memorial Lecture ، ١٩٥٤ ، لندن ، ١٩٥٥ .

(٣) س . آرونوفيتش ، ك . آرونوفيتش : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

بيد أن ذلك لم يسفر إلا عن زيادة كحت المياه للتربة (١) ، الأمر الذي ينشر الدمار في الأراضي التي تقع أسفلها .

« إن النقص في الأراضي يعني مراعى أقل للماشية ، ويضيف التكالب على الرعى في المناطق المحدودة نصيبه من التلف والدمار . فلا تجد الأعشاب فرصة للنمو ؛ ويصيبها الجفاف تاركة التربة دون حماية من فعل الأمطار ، وما يترتب عليها من جرف المياه للتربة . وهذه النتائج التي تترتب على نقص الأرض خطيرة للغاية ، بل إن خطورتها تتفاقم نتيجة للضغط الذي تمارسه إدارة الزراعة الأهلية لحمل الأهالي على زراعة المحصولات النقدية (٢) ، مثل النرة والأقاقيا . إذ كان الفلاح الأفريقي يلقي التشجيع لزراعة النرة في مساحات مستقلة ، والعناية بنخلوها من الحشائش من أجل الحصول على محاصيل أعلى . وعن طريق هذا الأسلوب في الزراعة ، ودون وجود نظام صارم للدورة محصولية رشيدة ، سرعان ما تفقد التربة ثباتها وتأخذ في التآكل والإجهاد . وقد تحقق الآن أن الأساليب الأفريقية الخاصة سليمة إلى حد كبير . فهو يزرع النرة والبقول بين نبات البطاطا المعروف بعروشه المنتشرة الكثيفة النمو . وما إن تمصد محاصيل الحبوب من الأرض حتى تنتشر عروش البطاطا ، وتوفر حماية أفضل بكثير للتربة . »

وهكذا أسفر نقص الأرض واكتظاظها بالأفريقيين ، وما كان يقترن بذلك عادة من مشورة غير سليمة من جانب الموظفين البريطانيين ، عن تآكل التربة وإجهادها وتدهور خصوبتها ، وعن الخراب بالنسبة للفلاحين الأفريقيين . قال الكولونيل س.أ. يونسوني ، في عام ١٩٤٦ ، مخاطبا مجلس العموم البريطاني : « إن ثمانى عشرة مقاطعة في كينيا نفسها تحصل بالفعل على إعانة مجاعة » . (٣) كما أشار ينجلي فارمسون (٤) قائلا : « إن الجميع

(١) والمقصود بالتربة بطبيعة الحال الطبقة العليا التي تزرع من الأرض - المترجم .
(٢) إن الزراعة الإجبارية لمحصولات نقدية معينة ، مقترنة بفرض القيود على زراعة محاصيل أخرى ، تعد ممارسة عامة في الممتلكات الأوربية في أفريقيا . وفي كلتا الحالتين يرغم الأوربيون الفلاح الأفريقي على أن يفعل ما يريدونه ، وعلى أن يبيع بالأثمان التي يحدونها .
(٣) « هانسارد » ، عدد ٩ يولييه ١٩٤٦ .
(٤) ينجلي فارمسون : Last Chance in Africa ، لندن ، ١٩٤٦ .

علا نسبة ضئيلة ، يمشون الآن حوالى ستة أشهر كل عام فى حالة تقرب من
التصور بجوعاً «^١

وبعد ذلك بعدة سنوات جاء فى « تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية » : (١)
« طوال حملة تقصى الحقائق التى قمنا بها ، انطبع فى أذهاننا دليل متواتر
على أن مناطق خاصة تكتظ بمجموع كبيرة من السكان ، وعلى أن الإنتاج الزراعى
فى هذه المناطق كان يتقهقر بسرعة ، وأن المواد الطبيعية نفسها قد دمرت ، وأن
الأسر كانت عاجزة عن إيجاد أى سبيل إلى أراضٍ جديدة ، وأن الأرض
التي كان يتعين تركها بوراً لإراحتها كانت تنتهك ويعتدى عليها .
ويضيف تقرير اللجنة : (٢)

« ومن بين الانطباعات البالغة القوة التى خرجنا بها نتيجة لتحقيقاتنا
ذلك الفقر الأساسى الذى يسود فى أقاليم أفريقيا الشرقية .
ولم تكن السياسات الحكومية المتعلقة بالأراضى فى روديسيا الشمالية
تنطوى على قدر أقل من الفجيرة والآلام . فى طول هذه المنطقة وعرضها يمكن
للمرء أن يرى التربة المجهدة المتأكلة ، والقرى التى دمرت ، والفقر المروع .
فحتى منذ عشرين عاماً مضت وصفت لجنة پيم على النحو التالى الأحوال
فى أكبر معزل بإقليم فورت جاميسون (٣) ، ومساحته نصف مليون أكر ،
وتعداد سكانه ٥٤,٠٠٠ أفريقى : (٤)

« فى جزء مكثظ بالسكان ، مساحته حوالى ٤١ ميلاً مربعاً ، تبلغ كثافة
السكان ١١٩ نسمة للميل المربع . وتؤدى الزراعة المستمرة للأرض ، دون
توافر الفترات الطويلة اللازمة لتبوير الأرض وإراحتها ، إلى إتلاف النموّات
السطحية والحضرية . ويوجد التآكل السطحي على نطاق واسع ، كما بدأ

(١) EARC : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

(٣) Fort Jameson : إقليم بشمال شرق زامبيا ، بالقرب من حدود ملاوى ، وتحمل
عاصمة الإقليم الاسم نفسه . وتقع المدينة على الطريق الرئيسى الممتد من لثنجستون (فى جنوب
زامبيا) إلى بلانتاير Blantyre (عاصمة ملاوى) ماراً ببلوساكا عاصمة زامبيا - المترجم .

(٤) تقرير پيم ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

أيضا الناكل العميق وتعيش منطقة مجاورة مساحتها ثلاثة وثلاثون ميلا مربعا في ظروف مماثلة ، وتبلغ كثافة السكان فيها ١٥٦ نسمة للميل المربع .

وتوصف معازل أخرى بطريقة لا تقل هولا . فقد أصبحت هذه المعازل ، كما قالت هيندن عن حق ، « مراكز لا لمجرد الركود ، وإنما للتدهور » . (١) كتب هول (٢) يقول : « إنه من الصعب على أى إنسان لم تتح له فرصة زيارة هذه البلاد أن يعرف المدى الذى وصل إليه التخریب في بعض المناطق . فهناك لا يرى الشخص إلا سفوح التلال انشاحية المبقعة باللون الأحمر أو الأصفر أو الوردى ، حيث عُرِيت وظهر ما تحت التربة ، أو ظهرت الصخور ؛ ولا يرى إلا بعض النباتات المتناثرة في قيعان التلال ، وقد أضعفتها الحيوانات الجائعة التى ترعاها .

ويمكن اليوم رؤية مشاهد مماثلة في روديسيا الجنوبية ، حيث يتشر تآكل التربة وإجهادها وتدهور خصوبتها . فقد أعلن تقرير « هيئة الموارد الطبيعية » Natural Resources Board لعام ١٩٥٤ ، أنه « ليس من المبالغة أن نقول بأننا مقبلون الآن على كارثة . فلدينا من ناحية زيادة سريعة تحدث في عدد السكان الأفريقيين ، ومن ناحية أخرى تدهور سريع في الأرض نفسها التى يعتمدون عليها في كسب قوتهم » .

إن خراب الريف على نطاق مساحات هائلة في أفريقيا - الذى هو نفسه نتيجة طبيعية لسياسة الحكومة التى تؤدي إلى خلق نقص في الأرض : وإلى التزاحم السكانى بالنسبة للأفريقيين - قد أسفر عن حلزون يهبط بضرارة ، حلزون لا يمكن القضاء عليه إلا بالقضاء على النظام الاستعماري نفسه . وإذا يواجه الفلاح الأفريقي الفقر والعوز ، وتسوقه ضريبة الردوس ، فإنه يرغم على التخلي عن اقتصاده الريفي ، وعلى أن يصبح عاملا كادحا مهاجرا .

(١) هيندن : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢) سير ا . دانيل هول : The Improvement of Native Agriculture ، ص ٥٩ .

(Health Clark Lecture ، لندن ، ١٩٣٦ .)

ونتيجة لذلك فقدت قرى بكاملها الأغلبية الساحقة من ذكورها القادرين على العمل . ففى روديسيا الشمالية ، على سبيل المثال ، كان قد تم بحلول عام ١٩٤١ انتزاع ١١٠,٠٠٠ رجل قادر على العمل من العمل الزراعى ، من بينهم ٨٠٪ من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين . (١)

يقول أحد الذين جابوا مؤخرا فى روديسيا الشمالية : (٢)

« لقد دخلت قرى كثيرة فى روديسيا الشمالية ، تبعد مئات الأميال مدع عن حزام النحاس (٣) ، حيث لا يعيش سوى الرجال الطاعنين فى السن والنساء . إن جميع الرجال القادرين على العمل ... قد رحلوا للعمل فى المناجم . »

وهكذا عهد بإنتاج الغذاء بصورة أساسية إلى النساء والأطفال وكبار السن . بيد أن الزراعة التقليدية الأفريقية تنطوى على قدر كبير من العمل الشاق ، الذى يتضمن تسلق الأشجار وقطع الأغصان لحرقها وتوفير الرماد اللازم لمهد البنور ، وإقامة الحظائر للمحافظة على الحيوانات ، وما شابه . بيد أن النساء وكبار السن والأطفال يعجزون عن مواجهة مثل هذه الأعباء . ويتحول التدهور إلى كارثة ، وتنتشر المجاعة ، وبذا تزداد الأزمة الزراعية عمقا عاما بعد آخر .

ويقول نون (٤) ، على سبيل المثال :

« إن قرى نياسالاند مهددة بانهيار بنيانها الاقتصادى بأمره نتيجة لغياب نسبة تصل إلى ٧٠٪ من ذكورها البالغين . »

ثم يضيف قائلا إن « المراحل التالية لهذه الدورة هى رحيل الرجال نحو الجنوب ، ثم انهيار الزراعة المحلية الذى يرغب عدد أكبر من الذكور ، فى إحدى اللغات الأخرى للعجلة ، على مغادرة المحمية » . (٥)

(١) ليونارد بارنز : Soviet Light on the Colonies ، ص ١٦٢ ، لندن ، ١٩٤٤ .

(٢) الملحق التعليمى . لجريدة تيمس ، عدد ٦ مارس ١٩٥٩ ، ص ٣٨٨ .

(٣) Copper Belt : انظر ، ص ٥٥٣ - المترجم .

(٤) جون . نون : Labour Problems in Africa ، ص ٢٩ ، جامعة بنسلفانيا ، ١٩٤٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١١٢ .

ويوضح تقرير وزارة المستعمرات Colonial Office Report عن نياسالاند لعام ١٩٣٨، أن ١١٣,٥٠٠ ذكر ، أى ٢٧,٧٪ من جميع الذكور البالغين ، مرتبطون بأعمال في خارج المستعمرة. وفي عام ١٩٥٤ ارتفع هذا الرقم إلى ١٦٠,٠٠٠ ذكر — وبذا يمكن أن نتصور جيدا ما طرأ على الزراعة من المزيد من التدهور .

يقول دافيدسون (١) ، « إن مناطق بأسرها ، مثل نياسالاند ورواندا — أورندى (٢) ، أصبحت لا تزيد كثيرا على كونها مستودعات للعمل المهاجر ، وما يترتب على ذلك من عوز هذه المناطق وفقرها يبدو واضحا للجميع . ولا يوجد في أفريقيا ما يمكن أن يبعث على أسمى القلب والعين أكثر من المعازل الموجودة في الترنسفال ومقاطعة الكاب . »

ذلك هو الإطار في معظم المناطق التي تسيطر عليها الإمبريالية . ويصف تقرير للأمم المتحدة ، صدر في عام ١٩٥٣ (٣) ، وصفا مثيرا ملئ اقتراب الزراعة الأفريقية ، رغما عنها ، من حافة الكارثة ، نتيجة لعمليات نهب الأراضي ، وللضربات المخربة التي وجهها إليها نظام العمل المهاجر ، الذي ينقض عليها كخطف جبار ، يغرف بشراة من القوى البشرية ، ويجرد منها قوى بكاملها . يقول التقرير :

« حينما استترف العمل المهاجر من الاقتصاديات الزراعية المحلية بنسب كبيرة ، كان لذلك في أغلب الأحوال آثار وبيلة على الناتج وعلى الممارسات الزراعية ، تفضي إلى حلقة مفرغة ، يؤدي فيها تدفق العمل إلى

(١) دافيدسون : The African Awakening ، ص ١٠٣ ، لندن ، ١٩٥٥ . (ترجم هذا الكتاب إلى العربية ، تحت عنوان «صحوة أفريقيا» ، وذلك ضمن سلسلة الألف كتاب ، ورقم الكتاب في السلسلة ٧٦ . وقد قام بترجمته الأستاذ عبد القادر حنزة ، وراجع الترجمة الأستاذ أحمد قاسم جودة ، ونشرته مكتبة الأنجلو المصرية في ٦-١٩٥٧ - المترجم .)

(٢) Ruanda-Urundi : انظر ، ص ٥٥٤ - المترجم .

(٣) Aspects of Economic Development in Africa ، ٢٠ مارس ١٩٥٣ ، ص ٦٧ ،

وثيقة الأمم المتحدة رقم E/2377 .

إنخفاض الإنتاجية ، ويؤدي هبوط الإنتاجية إلى زيادة أخرى في الضغط على العمال للسعي نحو العمل بأجر . »

ويضيف التقرير قائلا إنه « في نهاية الأمر يجب الوصول إلى مرحلة لابد أن يتحطم عندها نظام العمل المهاجر ، القائم على احتفاظ الكادح بمكانه في جماعة تعيش على الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي » (للتشديد من عندنا - ج. و.) .

« الأرض لا تلد »

ربما لا نستطيع تقديم تصوير لما كان يعنيه ذلك بالنسبة للشعب الأفريقي أفضل من التصوير الخاص بمقاطعة كيسكاماهوك Keiskammahoek ، وهو التصوير الذي ورد بتفصيل كبير في « الاستقصاء الريفي لكيسكاماهوك » (١) . إن مقاطعة كيسكاماهوك ، وهي معزل للأهالي في منطقة سيسكي باتحاد جنوب أفريقيا مساحتها ٢٢٠ ميلا مربعا ، ووفقا لتعداد عام ١٩٤٦ كان عدد سكانه ١٨,٣٩١ نسمة ، منهم ١٧,٢٤٣ من الأفريقيين :

« وثمة مثل سائر بين أبناء الإكسوزا (٢) يقول : « إن النساء وإناث الحيوانات تلد ، لكن الأرض لا تلد » . وهذا المثل يحمل في جلاء كل المآزق الاقتصادية لمعازل الأهالي . إن الاكتظاظ السكاني ، وتزاحم المواشي في المراعى ، وتعرية الأرض من الشد والحضري ، وتآكل التربة وإجهادها ، والفقر والعوز - تلك هي السمات العامة المميزة التي نمت وتفاقت . وفي كيسكاماهوك يمكن للمرء أن يرى الأسباب .

(١) فيما بين عامي ١٩٤٧، ١٩٥١ ، أجرى استقصاء شامل عن المنطقة تحت رعاية « المجلس الوطني للبحوث الاجتماعية » National Council for Social Research ، وتحت إشراف الأستاذ لاندساي روب . ونشرت نتائج الاستقصاء تحت عنوان « الاستقصاء الريفي لكيسكاماهوك » Keiskammahoek Rural Survey . وكان عنوان المجلد الثاني من هذا الاستقصاء « اقتصاد معزل » « The Economy of a Reserve » ، وهذا المجلد الذي أخذنا عنه كثيرا من الاقتباسات في هذا الفصل كان من إعداد الأستاذ هوبارت هاوتون والأستاذة إديث م. والتون ، وقد نشر في عام ١٩٥٢ .

(٢) Xhosa : انظر ، ص ٥٧٧ - المترجم .

إن كيسكاماهوك منطقة زراعية ، بيد أن الاستقصاء يقول : « إن الأرض عاجزة عن أن تقيم أود سكانها الحاليين . ولا يوجد استخدام فعال بديل في المناطق المجاورة . وعلى الرغم من أن كيسكاماهوك تبعد كثيرا عن المراكز الصناعية الهامة في اتحاد جنوب أفريقيا ، تدفع الضرورة الاقتصادية أعدادا كبيرة من الناس ، رجالا ونساء على حد سواء ، إلى خارج المنطقة طلبا للرزق ، ويذهبون إلى أماكن مثل كيب تاون وجوهانسبرج وپورث إليزابيث وإيست لندن . » (١) (تبعد كيب تاون عن كيسكاماهوك ٨٤٥ ميلا بالسكك الحديدية ، وتبعد جوهانسبرج ٦٤٢ ميلا .)

« إن أغلبية الناس يخرجون للعمل لمدة سنة أو نحوها دفعة واحدة ، ثم يعودون إلى بيوتهم حيث تطول إقامتهم بقليل ما تسمح مدخراتهم ، وعندما تنفذ هذه المدخرات يخرجون للعمل من جديد . ومع ذلك يهاجر البعض إلى المدن ، ويتخلون منها مقرا دائما لهم ، ولا يعودون إلى المعازل مرة أخرى . » (٢)

وتتكون منطقة كيسكاماهوك من خمس عشرة قرية — بيد أنه لا يوجد بها أية خدمات أساسية : من المياه ، أو الإضاءة ، أو الرعاية الصحية . والطابع الاقتصادي الرئيسي للمنطقة هو أنه مجموعة من الزارعين الفلاحين الذين يحاولون العيش على ناتج مواشيهم وزراعتهم البدائية . بيد أنهم لا يستطيعون أن ينتجوا قلدا كافيا من الطعام يقيم أودهم ، ومن ثم يتعين عليهم شراء كميات كبيرة من الطعام تستوردها المنطقة . ويقول الاستقصاء إن ثمنها يُدفع « أساسا عن طريق تصدير عدد كبير من العمال » . (٣) والحقيقة أن أهالي هذه القرى يعتمدون على كسب العمال المهاجرين إلى درجة يكون من دواعي الدقة معها ، كما يقول الاستقصاء ، القول بأن اقتصاد المنطقة

(١) المرجع نفسه ، ص ٣-٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤-٥ .

يستند « أولا على حقيقة أنها مستودع للعمل اللازم لتناجم اتحاد جنوب
أفريقيا وصناعاته ، وثانيا على الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، والتي
يمارسها أولئك الذين يبقون في المنطقة » . (١)

وقد ألحق هذا التطور الدمار بالتوازن السكاني للمعزل . والحقيقة أن
الاستقصاء يفيد أنه إلى عام ١٩٣٦ كان يوجد نقص غير متناسب إلى حد
كبير في الرجال الذين في سن العمل . كما يبرز أنه في أقل من عشر سنوات
حدثت زيادة ملحوظة في هجرة العمال الشبان . ونتيجة ذلك أن الاتجاه
يسرع نحو قيام بنيان سكاني بالمنطقة يتكون أساسا من كبار السن والأطفال . (٢)
وفي وقت إجراء الاستقصاء كان الرجال الذين يتجاوزون العام الخامس
والستين من عمرهم ، والأطفال الذين يقلون عن العام الخامس عشر ،
يشكلون أكثر من نصف مجموع السكان ؛ وحسب المعدل الذي كانت
الاتجاهات تتطور وفقا له ، فإن هاتين الفئتين ، كبار السن والأطفال ،
« لا بد أن تشكلا ٦٠٪ من مجموع السكان خلال جيل آخر » . (٣)

ومع ذلك ففي ظل النظام القائم لا توجد أية إمكانية لوقف هذا الاتجاه .
وذلك لأن وتصدير العمل يواز حوالى نصف البضائع التي تستوردها
المنطقة . (٤)

وليس ثمة سبيل للفرار من هذا المأزق :

« ... لأنه إذا ترك الرجال والنساء المنطقة سعيا وراء الاستخدام ،
عجزوا عن تكريس العمل اللازم لزيادة الإنتاجية الطويلة الأمد لأراضيهم ؛
وإذا بقوا في قراهم لتحسين الإنتاج ، فقللوا الدخل الذي يحصلون عليه
من الاستخدام ذي العائد الأعلى في المدن . » (٥)

(١) المرجع نفسه ، ص ٤-٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٨٢ .

بيد أنه في الواقع لا يوجد اختيار بين البقاء أو الهجرة . فالفقر الحاد في المنطقة يرغب على الهجرة . ان حوالى ٧٠٪ من السكان كانوا يحصلون على دخل متوسط يقل عن شلن في الاسبوع ، وأكثر من نصف هؤلاء كان يتراوح دخلهم بين شلن واحد ولا شيء على الاطلاق . ولم يكن يحصل على أكثر من خمسة شلنات في الاسبوع غير ٤٪ من السكان . (١)

ومع ذلك فإن الهجرة بلورها تعطى اللولب (القلاووظ) لفة أخرى ، وتزيد من عمق الأزمة بدرجة أكبر . والحقيقة أن الهجرة ، كما يؤكد الاستقصاء، هي «نتيجة لفقر المنطقة وسبب له في آن واحد» — وذلك برغم أنه من الناحية الأساسية ، كما رأينا فيما سبق ، كانت السياسة نفسها، التي أدت إلى خلق المعازل ، تستهدف خلق فلاحين فقراء. إن فقر المنطقة ، الذي يدفع إلى الهجرة ومن ثم يتفاقم هو نفسه ، نتاج للإمبريالية التي نهبت أراضي الشعب الأفريقي ، ووجهت ضربة قاتلة إلى اقتصاده الزراعي .

لقد بلغ تدهور الزراعة الأفريقية حدا جعل من المستحيل على الأفريقيين مواصلة البقاء دون الهجرة . وذلك في الحقيقة هو المأزق الذي ساقهم النظام الراهن إليه .

« ان شعب هذه المنطقة . . . يعتمد بوضوح من أجل البقاء ، على كسب المهاجرين ، فالفقر هو الذي يرغب أبناءه على العمل . »

« بيد أن هذا الجلاء (٢) نفسه هو في حد ذاته سبب فعال لنوام الفقر في الداخل ، وذلك لأن غياب مثل هذا العدد من الشبان الذين هم في ربيع الحياة يحول دون التقدم الاقتصادي، ويفسر بصورة مؤكدة قدر لا يستهان به من انخفاض الانتاجية الزراعية بالمنطقة . وفي حالات كثيرة لا تنجح

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠١ .

(٢) Exodus ، والكلمة المقابلة في الكتاب المقدس هي الخروج . وكلمة الجلاء مأخوذة عن « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ، وكذلك عن « المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات » . ويقول المعجم إن الكلمة تطلق على ترك السكان بلادهم فوراً لنازلة نزلت بهم أو كارثة ألمت — المرجع .

الأرض ، وذلك للسبب البسيط وهو علم وجود من يقوم بالفلاحة: (١)
(التشديد من عندنا - ج . و .)

وتكشف نتائج تعداد عام ١٩٤٦ بصورة جزئية عن مدى ضخامة هذا الجلاء . فقد أوضحت هذه النتائج أن ٦٤,٤٪ من السكان ، أى حوالى ثلثهم ، لم يصل بعد إلى سن العمل (أقل من ١٨ عاماً) ، أو من المتقاعدين المستن (أكثر من ستين عاماً) . ويقدر التعداد أن مالا يقل عن ٥٣,٩٪ من الذكور الذين هم فى سن العمل كانوا يوجئون فى خارج المنطقة لإجراء التعداد. ومن المتعذر على من يفتر إلى دراية بالحياة فى أحد المعازل أن يقدر مدى فداحة العبء الذى يتعين على النساء تحمله نتيجة لهجرة أزواجهن .

فقبل أن تبدأ النساء حتى فى تنظيف البيت أو غسل الملابس أو إعداد الطعام ، يتعين عليهن عادة أن يقطعن مسافات طويلة لجلب الماء من الأنهار فى «الجرادل» ؛ كذلك لابد من جمع الأخشاب من الغابات وحملها وحملها ؛ ثم ينبغى دق الليرة وجرشها كى يتيسر إعدادها للطعام . وفوق كل ذلك يجب على النساء أن يسرن عدة أميال إلى المراكز التجارية ليحملن فى سلاهن عند العودة الكميات الصغيرة من الضرورات الغذائية التى تسمح دخولهن الهزيلة بشرائهن فى رحلة تسوق واحدة . وتتطلب أكوأخهن الضعيفة البناء رعاية دائمة ، فقش السقيفة يحتاج عادة إلى التجديد مرة أو مرتين فى السنة ؛ والجلران المصنوعة من الطين فى حاجة إلى أن يعاد «تلييسها» باستمرار ، وبخاصة فى موسم الأمطار ، وأرض الكوخ الطينية تتطلب التدبيق مرتين أو حتى أربع مرات فى الأسبوع ، وإعادة «توضيبها» تماماً مرتين أو ثلاث مرات فى السنة. (٢)

وقد أوضحت دراسة التوقيت الفعلى للأعمال التى تقوم بها ٣٥٥ امرأة وفتاة فى كيسكاماهوك أن ربع وقت عملهن ، الذى يبلغ فى المتوسط ٥٦ ساعة فى الأسبوع ، يضيع فى الأعمال غير الاقتصادية بلرجة تصل

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٢-١١٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٠-١٤١ .

إلى حد التبديد ، مثل جلب الماء والأخشاب ودق النرة وجرشها . وعندما توضع في الاعتبار كل الأعمال الأخرى التي تستنفد الوقت ، وإن كانت حتمية ، والتي تضطلع بها النساء القادرات على العمل ، لا يمكن إلا أن يتضح تماماً مدى الأضرار التي يلحقها غياب الرجال القادرين على العمل بأية محاولة لتحسين الزراعة .

وعلى الرغم من الجهد الهائل الذي يتعين على النساء أن يبذلنه في كل هذه الأعمال ، يستطعن مع ذلك أن يخصصن للعمل في الحقول ما بين ست وثمانى ساعات في اليوم - ولو أن ذلك لا يحدث كثيراً . ويترك الأطفال في رعاية بنات صغار السن . ويعهد للبنات الأقل من أربعة عشر عاماً بجلب الماء في صفائح صغيرة والأخشاب في حزمات صغيرة ، وهن يقمن بعدد من الرحلات يبلغ ضعف أو ثلاثة أضعاف المرات التي يقوم بها الشبان البالغون في الظروف العادية : وعلاوة على ذلك تساعد الحارات بعضهن بعضاً في عمليات تنقية الحشائش والفلاحة والحصاد .

بيد أن الصراع يذهب هباء ، فالمعوقات كبيرة للغاية ، وينحدر الاقتصاد الزراعى الأفريقى تبعاً إلى الهاوية . وفي ظل هذه الظروف تكون الأرض في المعزل عاجزة تماماً عن أن تعمل من عليها .

« واليوم فإنه حتى المحصول الجيد بصورة استثنائية لا ينتج من الطعام إلا ما يكفي نصف المتطلبات الغذائية للسكان الذين يعيشون في قراهم ؛ أما في سنوات القحط فيندر أن يكفي إنتاج الأرض جزءاً من عشرين جزءاً من هذه المتطلبات . وتوجد عائلات قليلة تستطيع أن تمضى في خلال الشتاء معتمدة على محصولاتها المخزونة . وفي المتوسط ينذر - عندما يكون الحصاد سيئاً - أن تصل قيمة ما يستهلكه الفرد في المواقع من المحصولات التي تزرع محلياً ، إلى جانب الناتج من تربية الماشية ، إلى جنيه استرليني واحد سنوياً ... ففي هذه المواقع وحدها يصل الفقر بالناس إلى حد أنه في سنوات الحفاف والمحصول الضعيف لا يزيد ما ينفق سنوياً على مشتريات الطعام ، بالنسبة للفرد ، على أربعة جنيهات استرلينية . » (١)

(١) المرجع نفسه ، ص ٧-١٧٨ .

وهكذا يردد الاستقصاء مرة بعد الأخرى الرأي القائل بأن فقر المنطقة ،
والحاجة الاقتصادية الصرفة إلى البقاء ، هما اللذان يؤديان إلى هجرة العمل .
« في ظل ظروف فقر على هذه الدرجة من الجلاء بين الأغلبية الساحقة
من الأسر ، يكون من المحتم بكل وضوح بالنسبة لعضو واحد على الأقل
من الأسرة أن يرتبط باستخدام مربح في خارج المنطقة بهدف مقابلة متطلبات
الأسرة الضرورية لمجرد البقاء » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

بيد أن ذلك ليس سوى مجرد حل جزئي - وبالنسبة لبعض الأسر
فقط . فالأجور في المدن التي يذهب العمال إليها منخفضة ، ولكن النفقات
على الطعام والملابس والسكن والمواصلات عالية . ومن ثم لا يكون باستطاعة
العمال أن يدخروا أى شيء لعائلاتهم التي تركوها خلفهم إلا بقدر هائل
من التضحية ونكران الذات ، بما في ذلك الاستغناء عن وجبة الظهر .
ويبلغ المقدار المتوسط للدفعات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم ،
أو يحضرونها معهم عند العودة ، عشرين جنيهاً استرلينياً للأسرة سنوياً .
بيد أن هذا الرقم المتوسط ينحني الكثير من الأحوال .

« ... ان بعض العائلات لا تتلقى شيئاً ، وبعضها الآخر ليس لديه أية
دخول نقدية من أى مصدر . وثالث العائلات لديها دخل نقدي كلى من جميع
المصادر يقل عن ١٣ جنيهاً استرلينياً ، في السنة ، وهو مبلغ يقل كثيراً جداً
عن متوسط النفقات على الطعام وحده . ان النفقات السنوية الكلية على الطعام
وكذلك على أى شيء آخر ، يمكن ان تنخفض حتى تصل الى ثلاثة جنيهات
استرلينية بالنسبة لعائلة بكاملها . » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)
إن كرم الشعب الأفريقي الذائع الصيت ، والتضامن الملحوظ بين أبنائه ،
وميلهم الطبيعي إلى مساعدة ونجدة بعضهم بعضاً ، ذلك هو الذي ينقذ مثل
تلك العائلات من الموت جوعاً . وثمة تقليد أفريقي عريق يقضى بأنه « مادام
يوجد طعام متاح ، لا يسمح بأن يتضور أى عضو في الجماعة جوعاً » .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٧٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ١٨٠ .

وذلك هو الذى يبعد شبح المجاعة الكاملة عن الكثير من العائلات ، ويعنى السلطات من مسئولية آلاف الوفيات كل عام نتيجة للمجاعة ، وإلا لوقعت هذه الوفيات بالفعل .

إن مصير الشعب الأفريقى فى كيسكاماهوك هو نفس مصير الفلاحين الأفريقيين على نطاق إتحاد جنوب أفريقيا كله ، فليست كيسكاماهوك بمنطقة شاذة عما عداها من مناطق الإتحاد .

« إن التحليل السريع للظروف الاقتصادية فى المناطق الباقية الاثنتين والعشرين فى السييسكى والپوندولاند (١) والثيمولاند (٢) والترانسكى ، يوحى بأن الصورة التى وضحت من الاستقصاء الاقتصادى لكيسكاماهوك ، صورة الاكتظاظ السكانى ، وتراحم الماشية على المراعى ، والفقر ، وهجرة الجماهير (٣) ، والزراعة المفتقرة إلى الكفاية ، ودمار المراعى والتربة ، صورة صحيحة ، فيما عدا فروق محدودة ، بالنسبة لمساحة هائلة قدرها ١٤,٠٠٠ ميل مربع يقطنها ما يزيد على مليون نسمة . » (٤) .

وتلك مساحة أكبر من مساحة هولندا ، والشعب الذى نكب ، بما فيه من يعملون بعيداً عن قراهم فى المدن والمناجم ، يصل عدد أفرادهم إلى حوالى مليون ونصف مليون نسمة ، أى سدس سكان إتحاد جنوب أفريقيا بأسرهم .

تحويل الأرض الى سلعة قبايع وتشتري

ولكن هذه الظروف لا ينفرد بها إتحاد جنوب أفريقيا وحده . فدمار الزراعة الأفريقية فى الإتحاد تفوقه النكبة التى أدركت الفلاحين الأفريقيين فى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، وفى يناسالاند وكنيا وتنجانيقا وبتشوانالاند وسوازيلاند والكنغو البلجيكي والأقاليم البرتغالية ، وكذلك فى أجزاء من أفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية .

(١) Pondoland : أى أراضى قبائل الپوندو Pondo . انظر ، ص ٥٧٧ - المترجم .

(٢) Themoland : أى بلاد الثيمو Themo ، انظر ، ص ٥٧٧ - المترجم .

(٣) Mass Migration : أى الهجرة بأعداد كبيرة . والمصطلح مأخوذ عن « قاموس

المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ، والمعجم الديموجرافى المتعدد اللغات - المترجم .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

وقد جاء بتقرير الأمم المتحدة الذى أشير إليه فيما سبق (١) ، أنه فى
بأغلبية الأقاليم الأفريقية « يعد اللحم من الكماليات النادرة ، ولا يتناول
الأطفال جميعاً اللبن إلا لدى قبائل رعوية معينة » . وفى بعض المناطق
« لا يصل إلى سن الخامسة سوى عدد يتراوح بين خمسمائة وستمائة طفل من كل
ألف طفل يولدون أحياء » (٢) .

وفى مقدمة الأسباب الجذرية لهذه النكبة نهب أراضي الأفريقيين ،
وسوق الشعب الأفريقى إلى مناطق مقيدة مجذبة التربة ، والتفتيت القهورى
للاقتصاد التقليدى الأفريقى القائم على الاستهلاك الذاتى عن طريق السخرة
وضريبة الرعوس .

وعلى الرغم من أنه قد ظهرت فى بعض بلاد أفريقيا الغربية ، مثل غانا
ونيجيريا ، وإلى حد ما فى أوغندا بأفريقيا الشرقية ، طبقة من الزارعين
المستقلين ، مرتبطة بالنشاط التجارى ، لم يكن الإطار فى معظم أفريقيا هو
فقط دمار الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، بل حل محلها أيضاً خراب
ومجاعة بلا حدود . وحتى فى نيجيريا ، كما كشف تقرير « اللجنة النيجيرية
لتربية الماشية » Nigerian Livestock Commission فى عام ١٩٥١ ،
يموت ٥١ ٪ من الأطفال فى المقاطعات الشمالية قبل أن يبلغوا العام السادس
من عمرهم ، ويعانى ثلث جميع الأطفال الذين يسمح لهم بدخول المستشفيات
من سوء التغذية ؛ وفى المقاطعات الشرقية يعانى ٧٠ ٪ من الأطفال الذين يسمح
لهم بدخول المستشفيات من سوء التغذية . وفى نيجيريا فى مجموعها « يعيش
أكثر من عشرين مليون نسمة على زراعة قائمة على الاستهلاك الذاتى ،
ذات مستوى شديد الانخفاض ، وتنتشر بينهم الأمراض وسوء التغذية » . (٣)
وكشف استقصاء أجرى حول غذاء الفلاحين فى الأجزاء الشرقية من ساحل

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

(٣) لجنة التقديرات المالية بمجلس العموم البريطانى House of Commons Select

Committee on Estimates ، التقرير الخامس ، دورة ١٩٤٨-٧ .

الذهب (١) ، في ٥ - ١٩٤٦ ، عن صورة رهيبة لحالات التضور جوعاً ، فالاستهلاك من الطعام كان يعادل ما يتراوح بين خمسمائة وستمائة سعر حرارى للفرد في اليوم ، على حين أن المعيار بالنسبة للرجل الذى يؤدي عملاً بدنياً يتراوح ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف سعر حرارى (٢) .

وفي بلاد مثل غانا ونيجيريا وأوغندا (وبدرجة أقل في أقاليم أخرى) أسفرت الحيازات الفردية للزارعين الأفريقيين ، وزراعتهم للمحصولات النقدية على نطاق واسع ، عن إطار للأرض مختلف بدرجة معينة عن الإطار الذى وصفناه فيما سبق . ولذلك فمن الأمور البالغة الدلالة في هذه المناطق أنه على الرغم من انبثاق فئة غنية نسبياً من الزارعين الأفريقيين ، تستخدم العمل الأجير ، ومن ثم تصبح قطاعاً هاماً لطبقة رأسمالية أفريقية متنامية ، ما زالت قصة الفقر المألوفة هي نفسها بالنسبة لأغلبية الفلاحين الأفريقيين .

ولهذا التطور صلة وثيقة ضخمة بكل المناطق الأفريقية ، مادامت الأزمة الزراعية قد أصبحت على هذه الدرجة من العمق ، وذلك كما اتضح ، على سبيل المثال ، في وقت مبكر في تقرير پيم (روديسيا الشمالية) ، ثم بعد ذلك عن طريق اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ، واستقصاء كيسكاماهوك ، وتقرير لجنة توملينسون Tomlinson Commission Report (اتحاد جنوب أفريقيا) ، من أن السلطات ، لإدراكها أنها على شفا انهيار زراعى كامل على نطاق شرقى ووسط أفريقيا ، قد سعت مؤخراً إلى دعم الاقتصاد المتداعى ، وإقامة حليف في الريف الأفريقى عن طريق التشجيع المحلود لنمو طبقة من الزارعين الأفريقيين . وتأمل هذه السلطات أن يصبح هؤلاء الزارعون قسماً أكثر غنى ، وأكثر قناعة ورضاً ، ومن ثم أكثر ميلاً للتعاون مع المستوطنين البيض .

وطيلة سنوات عديدة إلى الآن تعرض الأفريقيون لضغط من الحكومات الاستعمارية للتخلي عن نظامهم التقليدى في الملكية المشاعية للأرض communal land tenure ، ولأن يتخللوا بدلاً منها نظام السند الفردى للملكية الأرض individual title to land ، سواء في شكل تملك حر freehold ، أو حيازة

(١) Gold Coast : انظر ، ص ٥٥٤ - المترجم .

(٢) وست أفريقيا ؛ عدد ٦ إبريل ١٩٤٦ .

بالإيجار leasehold . وبهذه الطريقة تصبح الأرض الأفريقية ، شأنها شأن الأرض الأوروبية ، سلعة تباع وتشتري في السوق ، أو تستأجر من أصحابها . ويؤي تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية تقديم الأدلة لصالح مثل هذا التغيير اهتماماً كبيراً للغاية ، مؤكداً بالطريقة المعتادة للتقارير الرسمية أن إجراء الأفريقيين لهذا التغيير أمر يتفق ومصالحهم . ويقترن بهذا الاقتراح الإمبريالي ، الذي يقضى بتحويل الأرض الى سلعة تباع وتشتري ، الضغط المتجدد للتخلي عن الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي لصالح زراعة محاصيل نقدية معينة في ظل ظروف ستؤدي رغماً عن ذلك إلى الحيلولة دون المنافسة الواقعية مع الأوروبيين ، وإلى أن تباع هذه المحاصيل بأثمان يحددها المستوطنون البيض أو الاحتكارات الأوروبية التي تتحكم في الأسواق الدولية .

وعلى الرغم من أنه قرب نهاية القرن التاسع عشر كانت الطبقات تمار بعملية تكوين في أجزاء من أفريقيا ، وكانت أشكال الملكية الإقطاعية للأرض آخذة في الظهور ، كانت الأرض في معظم أجزاء أفريقيا مملوكة على المشاع ، وكانت قيمتها تتحقق مقابل استخدامها . فملكية الأرض وفقاً للمعنى المسلم به بشكل عام في أوروبا ، مع ما يتضمنه من حقوق التملك الحر وسلطة بيع الأرض ، لم توجد في أفريقيا .

يقول باتن : « إن معظم الأفريقيين ينظرون إلى الأرض كما ينظر الأوروبيون إلى الشمس والهواء — فهي تستوى معهما في الوفرة ، وفي أنه لا غنى عنها ، وفي أنه ينبغي أن يشارك في الانتفاع بها كل أفراد المجتمع وفقاً لاحتياجاتهم . فلم يكن للأرض ثمن ، ولم تكن سلعة للبيع . » (١) ويؤكد باتن (٢) أنه على الرغم من أن فرداً ما ، في ظل هذا الشكل التقليدي للملكية ، يمكن أن يحصل على استخدام مزرعة خاصة ، تكون حقوقه فيها ، وما يستطيع أن يفعله بشأنها ، مقيدة بحقوق أخرى على الأرض

(١) ت . ر . باتن : Problems of African Development ، الجزء الأول ، ص ٢٥ ،

لندن ، ١٩٥٤-٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

نفسها التي يضع أعضاء أسرته أو عشيرته أو قبيلته أيديهم عليها . وقد كانت هناك بطبيعة الحال اختلافات كثيرة في العرف في داخل إطار هذا التعميم . ويقول باتن إن الموقف كان يتعدل في بعض الأحيان عن طريق الغزو ، أو عن طريق تطور حكومات مركزية قوية لها السيطرة على مناطق واسعة ، كما هي الحال بين الشاجا (١) والباجندا (٢) في أفريقيا الشرقية ، والباسوتو (٣) في الجنوب أفريقيا ، وكذلك في أفريقيا الغربية ، في إمارات نيجيريا الشمالية (٤) ، وممالك داهومي وأشانتى وبنين (٥) . ففي هذه الحالات كانت السلطة المركزية من القوة بحيث تستطيع أن تتنزع من المجموعات الأصغر وظيفتها التقليدية في توزيع الأرض .

وفي الوقت نفسه ، كانت تحدث بالفعل ، حتى قبل مجيء الإمبريالية ، تغيرات أخرى في المناطق الكثيفة السكان ، حيث تطورت التجارة وكانت الأرض أقل وفرة . فبين الكيكويو في كينيا ، على سبيل المثال ، كان باستطاعة أحدهم أن يرهن أرضه لدى دائنيه — ولكنه لا يتخلى إلا عن استخدامها فقط ؛ وما إن يسدد دينه حتى يكون بإمكانه استرداد أرضه . كذلك كان يسمح لأشخاص من القبائل الأخرى بأن يحوزوا أرضاً بعد تقديم الهدايا إلى سلطات العشيرة ؛ ومع ذلك فحتى هنا لم يكن يعترف بالهدايا كسداد لثمن فعلي للأرض ، وإنما فقط كعرفان بالجميل لقبوله ضمن الجماعة . « إن عضوية الجماعة ، لا دفع الثمن ، كانت هي شرط حيازة الأرض . » (٦)

(١) Chagga : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٢) Baganda : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٣) Basuto : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٤) ما زال يوجد في نيجيريا الشمالية عدد كبير من الإمارات التي تعد امتداداً لأوضاع العصور الوسطى . وقد حافظ الاستعمار البريطاني جزئياً على هذه الأوضاع ، في ظل نظام من الحكم غير المباشر عن طريق الأمراء المحليين . ونذكر من هذه الإمارات : سكتو Sokoto ؛ جواندر Gwando ؛ يوري Yauri ؛ أرجونجو Argungo ، وكلها في إقليم سكتو . وكذلك إمارة كانو Kano ؛ وإمارة زاريا Zaria ؛ وإمارة كاتسينا Katsina . ومن المعروف أن معظم سكان هذه الإمارات من المسلمين — المترجم .

(٥) Benin : انظر ، ص ٥٥٥ — المترجم .

(٦) ت . ر . باتن : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وفي معظم أجزاء أفريقيا تستمر إلى يومنا هذا الأشكال التقليدية للملكية الأرض ، مع تفاوت في التفاصيل المتعلقة بتطبيقها ، وذلك على الرغم من أن الغزو الذي قامت به الإمبريالية الغربية قد أدخل على هذه الأشكال تعديلات هامة . وقد كان من العوامل الرئيسية في تطور الملكية التقليدية للأرض في أفريقيا أن عرض الأرض كان وافرأ ، وأن الانتاج كان من أجل البقاء . وبسبب عمليات الاغتصاب التي قام بها الأوروبيون لم تعد الأرض وافرة بالنسبة للشعب الأفريقي ؛ وكانت النتيجة العامة لسياسات الأوروبيين فيما يتعلق بالأرض هي انهيار الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي . وعلاوة على ذلك أدخلت الحكومات الاستعمارية بصورة مباشرة أشكالاً جديدة للملكية بمقتضى القانون ، مثال ذلك إقرار نظام الميلو mailo بمقتضى اتفاقية بوجندا Buganda Agreement ، وكذلك نظام تأجير أراضي التاج للأفريقيين ، كما يحدث في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية .

وفي كانو بنيچيريا الشمالية كانت الأرض تباع حتى قبل وصول الأوروبيين ، ومنذ ذلك الوقت ، ومع إدخال النقود وانتشار المحصولات النقدية ، أصبح الاتجاه إلى بيع الأرض أو تأجيرها ملحوظاً بصورة أكبر ، ولو أن ذلك لا يزال يتم على نطاق محدود .

« وحتى في بلاد الإيبو (١) في نيچيريا الجنوبية الشرقية ، حيث كان من الملحوظ سهولة انتقال الأرض بصورة مؤقتة من يد لأخرى عن طريق الرهن أو الإيجار ، (كان بيع الأرض مع ذلك محظوراً بقوة بمقتضى القانون والمعروف المحليين) . (٢) ولكن عمليات البيع تحدث بالفعل في مكان آخر . ففي مقاطعة كيامبو Kiambo في كينيا وضعت مجالس الكيكويو الأهلية Kikuyu Native Councils قواعد وشروطاً تحكم بيع الحيازات ، كما أن مبيعات وتحويلات الأرض شائعة في بعض أجزاء نيچيريا الجنوبية وساحل الذهب ، وبخاصة في المدن . وتعد المساحات التي يمكن فيها تحويل الأرض عن طريق المبيعات النقدية صغيرة للغاية في الوقت الراهن ، بيد أنه لا ينبغي التهورين

(١) Ibo : انظر ، ص ٥٧٩ - المترجم .

(٢) جرين : Land Tenure in an Ibo Village ، ص ٣٦ ، لندن ، ١٩٤٢ .

من دلالتها . إن الاتجاه موجود ، وستؤدي الظروف المتغيرة إلى تدعيمه كلما تقدم التطور الاقتصادي الأفريقي . (١)

ولكن هل سيجلب تحويل الأرض إلى سلعة تباع وتشترى ، وإدخال الإيجار وبيع الأرض وشرائها ، أى ضمان للفلاح الأفريقي يزيد على ما يتمتع به في الوقت الراهن ؟

إن باتن يشك عن حق فيما إذا كان تطور الملكية الفردية « يؤدي في الحقيقة إلى توفير ذلك الضمان الذي تقدم الأدلة بقوة على أنه إحدى مزاياه الرئيسية » (٢) . وهو يؤكد أنه في ظل الملكية المعتادة لا القحط ولا كساد التجارة يؤثر في ضمان حائز الأرض بصفته حائزاً لها . « إنه قد يتعرض للجوع ، وقد يضطر إلى تخفيض كمية الناتج التي يعطيها لرئيس قبيلته ، ولكنه لا يلتزم بدفع أى ريع نقدي كشرط لاحتفاظه بملكية الأرض . » ويؤكد باتن أيضاً ، هؤلاء الذين قد يدعون بأن نظام التملك الحر للأرض لابد أن يعطي ضماناً مماثلاً ، بأن نظام حيازة الأرض ، الذي كان يمكن الأفراد من الاقتراض بضمان الأرض ، كان من الممكن أن يؤدي إلى الدين وإلى استقطاب الطبقات على الأرض .

« إن التملك الحر للأرض في أفريقيا » قد يبدو أنه يوفر للبعض ضماناً محتملاً ، وإن لم يكن مؤكداً ، للملكية على حساب عدم ضمان يتزايد بدرجة كبيرة بالنسبة للفلاحين الآخرين . » (٣) (التشديد من عنانا - ج . و .) وتؤكد تطورات باسوتولاند (٤) شكوك باتن . فهنا أسفر لإحلال الزراعة القائمة على الربح ، محل الملكية التقليدية للأرض ، عن تكوين طبقة مز الأسر الزراعية التي لا تملك أرضاً أو تكاد ، جنباً إلى جنب مع « تركز للأرض في الوقت نفسه في أيدي الأشخاص الأكثر ثراء وتمتعاً بالامتيازات أو الأكثر إقداماً » . (٥) فمن بين ١٦٠,٥٠٠ أسرة تعمل في حيازات تقل

(١) باتن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٤) Basutoland : ليسوتو Lesotho الآن . انظر ، ص ٥٥٢ - المترجم .

(٥) NSG ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

مساحتها عن ثمانين أكرآ ، بحثت حالاتها في عام ١٩٥٠ ، لم يكن لدى حوالى ٧٪ منها أى أرض على الإطلاق، وكان حوالى ثلثها جميعاً تعيش على حيازات تقل عن أربعة أكرات . وكانت قرابة ٩٠,٠٠٠ أسرة تمتلك ما بين أربعة أكرات وخمسة عشر أكرآ لكل منها ، ٦,٧٤٠ أسرة تمتلك ما بين خمسة عشر وثمانين أكرآ لكل منها . وفيما يزيد على حدود الثمانين أكرآ ، كان هناك عدد من الرؤساء يمتلكون ما بين مائة ومائتى أكر لكل منهم (١) . ومن المقلدان الحيازات غير المباشرة للزارعين الرأسماليين تعد إلى الآن أكثر اتساعاً (٢) .

كذلك لوحظت الاتجاهات المعروفة في باستولاند في غانا ونيجيريا وأجزاء أخرى من أفريقيا الغربية ، وبالمثل في أوغندا . وهى آخذة في الظهور أيضاً في كينيا وتنجانيقا ووسط أفريقيا .

وهكذا يبدو تحذير باتن مستنداً إلى أساس متين . فتحويل الأرض إلى سلعة تباع وتشتري ، وخلق الحيازات الفردية، فى ظل الظروف الراهنة فى أفريقيا ، التى تعوق فيها سيطرة الأوربيين على الأرض والموارد الطبيعية والعمل التطور الاقتصادى الأفريقى ، وحيث المنتج الأفريقى ، سواء فى حالة البيع أو الشراء ، يجد نفسه فى سوق تسيطر عليها الاحتكارات الأوربية القوية ، لا يمكن لهما أن يوفرأ حلاً أبدياً لقلد الفلاح الأفريقى ونصيبه . وهما فى أفضل الأحوال يمكن أن يؤديا إلى انبثاق سكان ريفيين مقسمين إلى فئات اجتماعية ، مع وجود قطاع صغير غنى نسبياً عند القمة وجيش متنامٍ من البروليتاريا الفقيرة ، التى لا تملك أرضاً أو تكاد ، عند القاع .

وذلك هو الذى يفسر عزوف الأفريقيين عن تأييد الحملة الحاربية التى تقوم بها وزارة المستعمرات البريطانية من أجل إحداث تغييرات فى الملكية التقليدية للأرض .

فى كينيا حيث يؤدى مخطط « تدعيم الأرض » إلى إيجاد حيازات صغيرة

(١) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

أكبر حجما يمتلكها عدد أقل من الأفريقيين ، اقترحت «مجموعة كينيا الجديدة» New Kenya Group ، التي يتزعمها مستر ميشيل بلوندل وزير الزراعة السابق في كينيا ، أن يعطى الأفريقيون الحق في شراء الأرض في المرتفعات البيضاء . ومن الواضح أنه سيكون في مقدور عدد قليل من الأفريقيين القيام بمثل هذا الشراء . وعلاوة على ذلك فإن حكومة كينيا ، في دفاعها عن إجراء مماثل إلى حد ما ، قد قررت صراحة أن هدفها هو «توفير آلية تسمح بعمليات استئجار الأرض فيما بين العناصر (الأجناس) في جميع المناطق» (١) . وسيعنى ذلك السماح للأوروبيين بشراء الأرض في المعازل الأفريقية . ولذلك يكون مفهوما ما جاء في تعليق لجريدة ذي تيمس عن أن «الأعضاء الأفريقيين المنتجين ، بينما يطالبون بفتح المرتفعات البيضاء ، على استعداد لأن يقاتلوا بضرارة كي تبقى الأرض تحت السيطرة القبلية» (٢) . ويصور مثال كينيا أنه بالنسبة لأغلبية الأفريقيين فإن كل الاقتراحات الجديدة الخاصة بتغيير نظام ملكية الأرض يمكن ألا تسفر عن أى تحسن في ظروفهم البائسة ، فكما حدث كثيرا جدا في الماضي كان كل إجراء حكومي «لمساعدتهم» أو «حمايتهم» يؤدي إلى مزيد من فقدان الأرض .

فعلى أحسن الفروض لن يستفيد من هذه التغيرات سوى قطاع صغير من الفلاحين الأفريقيين الأكثر غنى ، علاوة على الزارعين الأوروبيين ، ولا يمكن التأكيد في أغلب الأحوال بأن ذلك هو على وجه التحديد الهدف من هذه الإصلاحات الخاصة بملكية الأرض ، وفي الحقيقة من كل الاقتراحات الرسمية من أجل «الإصلاح الزراعي» في أفريقيا . وقد كان باتن مصيبا حينما علق على ذلك قائلا : (٣)

« إن كمية العمل التي تعرض نفسها بمعدلات أجور منخفضة من المحتمل أن تقل بصورة حادة إذا ما نجحت الحكومات الاستعمارية في جعل المناطق

(١) ذي تيمس ، عدد ٨ يونيو ١٩٥٩ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) باتن : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

الريفية مراكز مزدهرة للإنتاج الزراعي ، وجدير بالذكر أن فقر المناطق الريفية هو أعظم القوى جميعا التي تساعد على جعل العرض الوافر للعمل المهاجر أمرا متاحا . (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويلدرك هذه الحقيقة بكل تأكيد أصحاب شركات التعدين الأوربية الكبيرة ، وكذلك الزارعون وأصحاب المزارع الرأسمالية الأوربيون ، الذين يستخدمون العامل المهاجر الرخيص ، ولذا لن يجدوا أن من مصلحتهم وضع حد لهذا «الفقر الأفريقي» .

وحتى في أفريقيا الغربية، حيث يوجد بالفعل إطار لزراعين أفراد - صغار ومتوسطين وأغنياء - يمارس الضغط من أجل التحويل الكامل للأرض إلى سلعة تباع وتشترى .

أ «إن قانون الأراضي بأفريقيا الغربية غالبا ما يضع العراقيل في وجه الأفريقي الذي يرهن أرضه ومبانيه كضمان . ومثل هذا التشريع الذي وضع أصلا لحماية الأفريقي من الاستغلال ، وللمحافظة على العرف المحلي والتقاليد المحلية ، قد بطلت منفعته الآن ؛ وتحولت إجراءات الحماية إلى عراقيل وتعد هذه المسألة من بين المسائل الجديرة بالاهتمام المبكر من جانب حكومات أفريقيا الغربية ، لأن ادخال نظام تسجيل الأرض ، وإحلال نظام موحد للملكية الأرض محل القوانين الراهنة المعقدة غير الثابتة الشديدة التنوع ، سيكونان خيرا وبركة بالنسبة لنشاط الجماعة .» (١)

بيد أن ما يمكن أن يكون خيرا وبركة بالنسبة لنشاط الجماعة ، «وذا فائدة واضحة أيضاً لبنك أفريقيا الغربية المتحد» ، لا يكون بالضرورة في صالح الفلاح الأفريقي . فما دامت الاحتكارات الغربية والمستوطنون الأوربيون يحتكرون أرض أفريقيا ويسيطرون على أسواقها ، ستظل أغلبية الفلاحين تعيش في فقر مدقع ، ولن تجلئ أية تغييرات في أنظمة ملكية الأرض ، في حد ذاتها ، في إنقاذ الفلاحين من ورطتهم .

(١) مستر سيلفستر جيتس ، رئيس بنك أفريقيا الغربية المتحد Bank of West Africa

Limited : ذي تيمس ، عدد ٣ يونيو ١٩٥٩ .

والحقيقة أن الاقتراحات الخاصة بتشجيع تطور طبقة من الزارعين الأفريقيين قد أصبحت بدورها مجرد مخططات لنهب الجزء الأكبر من أراضي الأفريقيين . وذلك على سبيل المثال هو ما حدث في روديسيا الجنوبية.

«إن قانون فلاحية أراضي الأهالي يهدف بوضوح إلى خلق طبقة وسطى من صغار الزارعين الأفريقيين ، تجوز الأرض عن طريق التملك الحر بدلا من التملك على المشاع . بيد أنه إلى الآن كانت النتيجة الرئيسية لهذا القانون هي ادغام الأفريقيين على ترك الأرض — موفرين بذلك تدفقا مفيدا من العمل اللازم للمشروع الأوربي» . (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

المحصولات النقدية

واقترن بالمقترحات الخاصة بالسند الفردي للملكية الأرض التركيز على المحصولات النقدية . إن زراعة المحصولات النقدية ، التي أولاها الموظفون الحكوميون كل هذا القدر الهائل من الاهتمام ، باعتبارها وسيلة لتدعيم اقتصاد المناطق الريفية ، تتبع بقسوة بشعة ، ودون أن تبالي ، بصورة مجردة من الرحمة ، بأي شيء سوى تحقيق أضخم وأسرع أرباح ممكنة ، سواء للمزارع الأوربية أو للشركات التجارية الأوربية الكبيرة التي تشتري المحصولات من الزارعين الأفريقيين ، بحيث لم تكن النتيجة شيئا آخر غير تفاقم الأزمة الزراعية الأساسية .

(١) جوشوا نكوما : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

تركيب قيمة الصادرات المحلية لمناطق معينة
غير متمتعة بالكفم الثاني ٥٠ - ١٩٥٤ (متوسط)

المنطقة	منتجات زراعية رئيسية	% من مجموع قيمة الصادرات
جمبيا	الفول السوداني والزيت ، منتجات زيت النخيل	٩٧
أفريقيا الغربية الفرنسية	الفول السوداني والزيت ، البن	٦٠
ساحل الذهب*	الكافور	٦٨
زنجبار	القرنفل ومنتجاته ، منتجات جوز الهند	٩٦
بتشوانا لاند	الماشية ، الجلود	٧٦
أوغندا	القطن ، البن	٨٩
باسوتولاند	الصوف ، الموهير	٧٤
نياسالاند	الدخان ، الشاي	٧٤

* يشمل توجولاند البريطانية .

(المصدر : NSG ، ١٩٥٨ ، المرجع السابق ، ص ٩١ .)

إن سياسة المحصول الواحد ، وهي سمة نموذجية من مبات الاستعمار ، لا تلاحظ في أي مكان بالعالم بأكثر مما تلاحظ في أفريقيا . فمناطق كاملة تخصص لمحصول أو محصولين - الكافور في غانا ، والقطن في أوغندا والسودان ، والبن في كينيا ، وزيت النخيل في نيجيريا ، والسيسل في تنجانيقا ، والدخان في روديسيا الجنوبية . وبصرف النظر عما إذا كان مثل هذا الإنتاج يمارس في شكل مزارع رأسمالية أوربية كبيرة ، كما هي الحال في كينيا أو تنجانيقا ، أو كان يقوم على أساس حيازات فردية أفريقية ، كما هي الحال في غانا أو أوغندا ، تصبح التربة شديدة الإجهاد ويسرع إليها التدهور والفساد .

ويقول باتن (١) إن الدورة المحصولية ، التي تستهدف المحافظة على خصوبة التربة ، « كان الأفريقيون يستخدمونها عادة قبل وصول الأوربيين » ، ولكن « كان من نتيجة زراعة المحصولات النقدية التخلي عن الدورات

(١) باتن : المرجع السابق ، ص ٦-٧ .

التقليدية في مناطق كثيرة من أجل الزراعة المستمرة لمحصول واحد ، وأسفر ذلك بصورة طبيعية عن آثار سيئة على التربة .

وثمة خطر ترتب على سياسة المحصول الواحد هو انتشار أمراض النباتات التي يقول عنها باتن إنها «الآن أعظم مما كانت عليه في العصور السابقة» . فكثير من المحاصيل النقدية الراهنة ، مثل الكاكاو والبن والسكر والقطن والموالح والقمح والذرة ، لم تكن من المحاصيل المحلية في أفريقيا . وعندما زرعت هذه المحاصيل في ظل الظروف الأفريقية ، دون الإعداد العلمي اللازم ، ودون أن يوضع اختلاف الظروف المناخية في الاعتبار بصورة كاملة ، أصبحت أكثر قابلية للإصابة بالأمراض . كما أن استيراد بذور ونباتات مصابة يعد سبباً آخر لانتشار أمراض النباتات في أفريقيا نفسها . فلودة لوزة القطن على سبيل المثال يقال إنها جاءت إلى أفريقيا من أمريكا .

وقد أسفر التوسع في زراعة المحاصيل النقدية ، سواء عن طريق المزارع الرأسمالية الأوروبية الكبيرة أو الزارعين الأفريقيين ، عن دمار شامل لأراضي الغابات العالية القيمة . فإذا أضيف ذلك إلى عمليات قطع الأشجار التي تقوم بها شركات الأخشاب الأوروبية على نطاق واسع ، وكذلك شركات التعدين التي تزبل الأشجار بالقرب من فتحات المناجم لتقيم المنشآت اللازمة ، وعمليات قطع الأشجار لتوفير الوقود اللازم للأغراض المنزلية والصناعية ، كانت النتيجة أقرب إلى الكارثة . يقول باتن (١) إنه حول مدينة بروكن هل في روديسيا الشمالية «دمرت كل شجرة في مساحة تبلغ ثلاثين ميلاً مربعاً» .

وفي الاندفاع نحو زراعة المحاصيل النقدية يقال إنه تجرى سنوياً إزالة بضعة آلاف من الأميال المربعة على الحدود الشمالية والشرقية للغابة العالية في الإقليم الجنوبي من نيجيريا . ويلتقي المراء بدمار مماثل في أجزاء أخرى من أفريقيا . فقد أزيلت مساحات شاسعة من الغابات لإفساح الطريق أمام

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٧ .

مزارع الكاكاو في غانا ، حتى إنه في إحدى المناطق ، حيث امتدت عمليات الإزالة إلى أن بلغت غابات السفانا ، تهب الآن الرياح الحافة القادمة من الصحراء الكبرى من خلال الفجوة ، فتتشأ عنها ظروف خطيرة على زراعة الكاكاو نفسها .

وعلاوة على ذلك فمع تخصيص كل هذه المقادير الضخمة من الأرض وقوة العمل والموارد للمحصولات النقدية ، وهى أساسا للتصدير ، أهمل إنتاج الطعام اللازم للمتطلبات المحلية ، وانتشرت المجاعة وسوء التغذية .

إن الاعتماد على محصول نقدي واحد ، أو على عدد قليل من المحصولات النقدية ، يترك هذه المناطق معرضة بصورة خطيرة لكل التقلبات في أثمان منتجاتها في السوق العالمية ، ويؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي .

وقد أسفر كساد الثلاثينيات ، وما صحبه من تدهور مفاجع في الأثمان الزراعية في السوق العالمية ، عن أزمة عميقة للزارعين الأفريقيين ، حتى في المناطق الأكثر ازدهارا نسبيا في أفريقيا الغربية ، حيث تطورت كثيرا زراعة المحصولات النقدية على أيدي الزارعين الأفريقيين . وظهرت المديونية - وهى الرمز الأسوى الخيف لفقر الفلاح . وقد كشفت دراسة أجريت فيما بين عامي ١٩٣٢ ، ١٩٣٥ ، على إحدى القرى في المنطقة الغنية المنتجة للكاكاو في غانا (ساحل الذهب في ذلك الوقت) ، أن الدين الخاص بين سكان هذه القرية ، الذين يبلغون ١,٢٠٠ نسمة ، والدين يقل متوسط دخل الأسرة فيها عن ٢٢ جنيه استرليني سنويا ، قد وصل مجموعه إلى ٤,٤٨٦ جنيه استرليني ، وكان متوسط سعر الفائدة عليه ٣٧٪ . ويؤكد هانكوك (١) أنه على حسب الأثمان الجارية للكاكاو في ذلك الوقت لم يكن لدى الزارعين الراهنين أى أمل على الإطلاق في سداد قيمة رهنياتهم واسترداد مزارعهم .

«إن أفضل ما كان باستطاعتهم أن يأملوا فيه هو أن يدعهم دائنوهم

(١) ر . ك . هانكوك : Survey of British Commonwealth Affairs ، الكتاب

الثاني ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٨٠ O.U.P. ، ١٩٤٢ .

يقيمون في أرضهم باعتبارهم «مشرفين عليها» بمقتضى اتفاقية لاقتسام المحصول .»

وتبرز دكتورة رتشاردز مدى خطورة تقلبات الثمن على الزارع الأفريقي ، وذلك في دراستها عن روديسيا الشمالية (١) ، حيث التقت بالزارعين الأفريقيين للأراضي الحكومية في خارج لوانشيا ، (٢) التي تبلغ مساحة القطعة منها ثلاثة أكرات ، — وهم الزارعون «الذين أصابهم كساد عام ١٩٣٣ ، وكانوا مهددين بالطرد إن لم يستطيعوا سداد الربيع» .

بيد أنه حتى وجود أثمان مواتية في السوق ، فلن يكون الزارع الأفريقي الفقير هو المستفيد من زراعة المحصولات النقدية . ويقدم لنا باتن ذلك التصيير الممتع المتعلق بأوغندا ، وهو عن تاريخ قميص من القطن يمر من خلال مراحله المختلفة ، من قطن خام إلى قميص من قماش قطني يشتره الأفريقيون (٣).

«أولا ، هناك العمل الذي يبذل في الزراعة وعزق الأرض ونقرها ، مع البلور والأدوات الضرورية . وينبغي أن نضيف إلى ذلك العمل الذي يتطلبه النقل إلى أحد مراكز الشراء ، وربما شيئا من رأس المال في شكل أكياس أو سلال ، وعجلة إن أمكن . وعند مركز الشراء يدفع الثمن — وبها بنس واحد مقابل كمية من القطن تكفي لصنع القميص ... وإلى حين بلوغ هذه المرحلة يكون المتضمن في العملية هو العمل الأفريقي ورأس المال الأفريقي فقط . إن الثمن منخفض ، بيد أنه لم يستخدم سوى القليل من المهارة وقدر لا يذكر من رأس المال .

«وبعد ذلك يحلج القطن ويكبس في البالات . ولا يتطلب ذلك تدبرا كبيرا من العمل ، بل يتم في سرعة نتيجة لاستخدام رأس المال في شكل

(١) دكتورة أودري رتشاردز : *Land, Labour and Diet in Northern Rhodesia* ، ص ٢٧٥ ، لندن ، ١٩٣٩ .

(٢) *Luanshya* : من المدن الرئيسية في زامبيا ، وصل عدد سكانها حسب تعداد عام ١٩٥٣ إلى ٥٤,١٢٧ نسمة ، منهم ٧٢٧ أوربيا — المترجم .

(٣) باتن : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

آلات غالية الثمن ، واستخدام قدر من العمل العالى المهارة للمحافظة على هذه الآلات فى حالة طيبة . ومرة أخرى ليست مكافأة هذه الخدمة سوى مكافأة ضئيلة للغاية ، بيد أن الكميات الكبيرة من القطن التى يمكن لهذه الآلات أن تعالجها بسرعة تثرى أصحاب رأس المال ، وتوفر للعمال الشديدى المهارة الذين يستخدمونهم مكافأة أعلى من تلك التى يحصل عليها الزارع . ولا يشارك الأفريقيون كثيرا فى الثروة التى تحققها هذه المرحلة : فمعظم محاج القطن يمتلكها أسيويون أو أروبيون : ويساعد بعض الأفريقيين فى تقديم العمل الماهر أو شبه الماهر ، ويكافأون تبعاً لذلك ، بيد أن أغلبية الأفريقيين يعملون كعمالين أو فى أعمال أخرى لا تتطلب سوى القليل من المهارة .

«وبيع القطن الآن بثمان أعلى إلى الغزاليين ، ويرفع الثمن مرة أخرى لتعويض تكاليف العمل ورأس المال المتضمنين فى نقل القطن بواسطة الطرق والسكك الحديدية والبحر إلى بلد ما توجد فيه صناعة القطن . وهناك يستخدم الغزال والنساج كلاهما مزيداً من العمل ورأس المال ، ويرتفع الثمن باطراد كلما اتخذ القطن شكلاً آخر أكثر فائدة . وثمة مقادير أخرى من العمل ورأس المال يستخدمها تجار الحملة وتجار التجزئة الذين يوجهون القماش عائداً إلى المستهلك الأفريقى . فقط فى المرحلة الأخيرة ، وليس عندها فى كل الأحوال ، يدخل الأفريقى الصورة من جديد إذا كان يملك رأسمالاً فى شكل مكنة خياطة (١) ، ويستخدم عملاً أفريقياً ، ويحصل على مكافأته عن طريق بيع قماش مستورد بثمان أعلى فى شكل قمصان . بيد أن معظم العمل ورأس المال المستخدمين فى تحويل القطن الخام إلى قمصان ليسا أفريقيين ، ومن ثم لا يمكن إضافة معظم المكافأة - الفرق فى الثمن بين بضع أوقيات من القطن الخام وقميص مصنوع - إلى الثروة الكلية التى يمتلكها أفريقيون » . (التشديد من عندنا - ج . و .)

وبينما يعد ما يقوله باتن ، فيما يتعلق بإضافة مزيد من العمل ومزيد من رأس المال عند كل مرحلة فى العملية ، سائماً إلى حد كبير ، إلا أنه ليس

(١) Sewing machine : أخذنا هذا التعبير عن «معجم المصطلحات الفنية» - المترجم .

التفسير كاملا . فالسبب الذى من أجله يحصل الأفريقى على بنس واحد مقابل القطن الخام الذى يشتريه فيما بعد ، فى شكل قميص ، مقابل بضعة شلنات ، هو أن السوق عند كلا طرفيها - عندما يبيع وعندما يشتري - تسيطر عليها الاحتكارات الأوروبية الكبيرة . فالشركات الأوروبية الكبيرة هى التى تدفع بثمن المواد الأولية التى ينتجها الأفريقى إلى أدنى حد ممكن ، وهى التى ترغب الزارع الأفريقى - المشتري الآن - على أن يدفع ثمننا أعلى بكثير مما يجب مقابل البضائع التى يحتاج إليها . «وفتحة المقص» هذه ، بين الأثمان المنخفضة التى تدفع للأفريقيين مقابل المواد الزراعية الأولية ، والأثمان العالية التى يتعين عليهم أن يدفعوها مقابل السلع المصنوعة المستوردة ، تعد ظاهرة شديدة الشيوع فى كل البلاد المستعمرة . وهى فى الحقيقة مصدر الأرباح العالية التى يحققها الرأسماليون الأوروبيون من استغلال المستعمرات . ومن الواضح أن الاحتكارات الغربية ليست لديها نية «لقتل الإوزة» التى تضع البيضات الذهبية ، ولذلك يكون كل التركيز الرسمى على المحصولات النقدية مجرد وسيلة أخرى لمحاباة مصالح الشركات الكبيرة التى تثرى نفسها على حساب القارة الأفريقية .

والزارع الأفريقى ، فى منافسته مع الزارعين الأوروبيين أو أصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة الأوروبيين ، يجد كل أوراق اللعب وقد رتبت ضده فى الحناء بهدف غشه وخداعه . ويرغم باتن على التسليم بأن طبقة أصحاب المزارع الأوروبيين فى أفريقيا «يمكن أن تمارس على حكومات المستعمرات قلرا من النفوذ والتأثير لا يتناسب على الإطلاق مع عدد أفرادها ، وأنه توجد إمكانية للاستفادة من هذا النفوذ فى تدعيم مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الأفريقيين» (١) و «الإمكانية» ، كما يسميها باتن ، هى فى الحقيقة ممارسة معتادة .

وبهذه الطريقة يحصل الزارعون الأوروبيون وأفراد أسرهم على امتيازات فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة بالنسبة لما يحصل

(١) باتن : المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

عليه الأفريقيون . كذلك يحصلون بالإضافة إلى مثل هذه الفوائد الاجتماعية على مزايا اقتصادية تحاييهم على حساب الزارعين الأفريقيين - إعفاءات ضريبية ، أثمان مواتية ، سهولة الوصول إلى طرق السكك الحديدية ، تسهيلات ائتمانية . وعلاوة على ذلك تحايي حكومات المستعمرات المستوطنين الأوروبيين فيما يتعلق بالعمال الذين يستخدمونهم في مزارعهم الرأسمالية الواسعة : فالمزارع الرأسمالية الواسعة في أفريقيا هي آخر أشكال المشروعات في المستعمرات الأفريقية التي يسمح للأفريقيين فيها بتكوين نقابات عمالية (وحتى عندما يسمح لهم بذلك فإنهم يعملون في وجه صعوبات متزايدة وملاحظات تفوق كل ما عداها) ؛ كما أن الحدود الدنيا للأجر بالنسبة للمزارع الصغيرة والمزارع الرأسمالية الكبيرة (١) تكون بشكل عام أقل كثيرا من الحدود الدنيا الأخرى للأجر ، وفي كثير من الحالات لا توجد حدود دنيا على الإطلاق .

وباختصار يوفر النظام الاستعماري جميع الإمكانيات للمزارع الأوروبية بنوعيتها في أفريقيا كي تزدهر على حساب كل من العمال والفلاحين الأفريقيين . ويقدم لنا باتن هذه الملاحظة البالغة الدلالة : (٢)

« يساور الشك بعض الناس فيما إذا كان بإمكان المزارع الرأسمالية الواسعة أن تلقى النجاح في أفريقيا المدارية إذا تعين عليها أن تصمد لمنافسة حرة من جانب الزارعين الأفريقيين ، على حين تظل تسهم بحصتها كاملة من الضرائب للحكومة المركزية . »

ولكن ما دامت طبقة أصحاب المزارع الأوروبيين تحتفظ بالسلطة السياسية في أيديها ، وتظل مع أصحاب المناجم الحاكم الفعلي لكل هذه المساحات الشاسعة من القارة الأفريقية ، لن يظفر الفلاح الأفريقي أبدا بفرصة الدخول في « منافسة حرة » مع منافسه الأوروبي .

(١) إستخدما تعبير المزارع الصغيرة ترجمة لكلمة **Farms** ، والمزارع الرأسمالية الكبيرة ترجمة لكلمة **Plantations** . وتتميز الأخيرة بضخامة المساحة ، وباستخدام رأس المال والآلات الحديثة والعمل بأجر على نطاق واسع - المترجم .

(٢) باتن : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

وبينما في أفريقيا الشرقية والوسطى ، موطن المزارع الأوربية الرأسمالية الكبيرة ، يكون الحديث الرسمي كله عن «مساعدة المزارع الأفريقى الفرد» ، فى أفريقيا الغربية ، الموطن التقليدي « للفلاح الذى لا يعرف الاستسلام » ، يكون التطور الصارخ الحديد هو نمو المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وأساسا تلك التى يمتلكها الأوروبيون .

وليس ثمة تناقض هنا . فى أفريقيا الشرقية والوسطى ، يسعى المستوطنون البيض ، الذين يسيطرون بدرجة كبيرة على الحياة السياسية والاقتصادية للمناطق ، والذين يحتلون مكان القيادة فى الزراعة ، بعد فوات الأوان ، إلى إقامة فئة صغيرة من المزارعين الأفراد ، بأمل أن يصبحوا حلفاء ومؤيدين سياسيين لهم فى وجه السخط الجماهيرى المتزايد فى صفوف الفلاحين الذين أصابهم النقر . ومن ثم تكون الإيماءات إلى مساعدة المزارعين الأفريقيين ، إيماءات كما سبق أن ذكرنا وهمية إلى حد كبير .

وفى أفريقيا الغربية ، من الناحية الأخرى ، حيث تحصل المناطق على استقلالها السياسى بسرعة ، كان الأسلوب التقليدي للاستغلال الإمبريالى يتم من خلال الشركات التجارية الأوربية الكبيرة . وسيترتب على الاستقلال السياسى زيادة سلطة هؤلاء المزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، ان الذين سيطالبون بكل تأكيد بأثمان أعلى لمنتجاتهم . ولكى تحبط الاحتكارات الأوربية ذلك ، وجزئيا أيضا لكى توفر وسائل للضغط ، تنتقل الآن إلى تطوير المزارع الرأسمالية الواسعة فى هذا الجزء من أفريقيا .

وهكذا فى غانا تمضى الحكومة بوضوح ، بناء على نصيحة المستشارين الأوروبيين ، فى تنمية الانتاج الكبير للمطاط . يقول أحد مراسلى وست أفريكا (١) : « إن الأمل الرئيسى الذى يراود الحكومة يتركز بوضوح فى جذب رأس المال الأجنبى لإقامة وتسيير المزارع الرأسمالية الكبيرة المنتجة للمطاط : وقد فوتحت حكومات الولايات المتحدة بالفعل فى هذا الأمر » .

(١) وست أفريكا ، عدد ١٨ إبريل ١٩٥٩ ، ص ٣٦٧ .

وبالمثل في نيجيريا ، حقق تطوير المزرعة الرأسمالية الواسعة تقدما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية . فمنذ عام ١٩٥٢ تمت تنمية قرابة أربعين ضيعة جديدة تضم ١٢٥,٠٠٠ أكر ، ومن المقدّر أنه بحلول عام ١٩٦٢ سيزداد مساحة المزارع الرأسمالية التي كانت قائمة في عام ١٩٥٢ في نيجيريا (مع استبعاد الكمرون (١) ، حيث كانت توجد منذ بعض الوقت مزارع رأسمالية ذات وزن كبير) بحوالى ٦٠٠٪ ! (٢) وكان زيت النخيل والمطاط هما السلعتان الأكثر إثارة ، وقد وصفت مجلة وست أفريكا المزرعة الرأسمالية الكبيرة التابعة لشركة دنلوب (٣) في نيجيريا الشرقية ، والتي تبلغ مساحتها عشرين ألف أكر ، باعتبارها «من أكثر التطورات التي شهدتها نيجيريا إثارة» . ولا ريب أن الآفاق تستثير شركة دنلوب بأكثر مما تستثير شعب نيجيريا . وتقول التقديرات إن تشغيل عامل بمزرعة رأسمالية بأفريقيا يتكلف حوالى خمسمائة جنيه استرليني ، على حين يحتاج تشغيل عامل في مصنع حديث إلى استثمار قدره عشرون ألف جنيه استرليني . ولذلك فدون المفهوم تماما أن تكون المزرعة الرأسمالية هي الاقتراح الأكثر الجاذبية للاستثمار بالنسبة لبعض الشركات الغربية (٤) .

وفي مواجهة مثل هذه المنشآت المزرعية الجبارة ، التي ظفرت بالمحاباة والتحيز بكل الطرق ، كما رأينا فيما سبق ، من جانب الممارسة والتشريع الاستعماريين ، يسعى الزارع الأفريقي إلى التطور . فالمستفيد الرئيسي من تركّز المحصولات النقدية هو الاحتكار الأوربي الكبير ، سواء في شكل زارع أو كتاجر ، جنبا إلى جنب مع العمليات المساعدة : النقل البري والبحري ، وعمليات الشحن والتفريغ ، وأعمال المصارف والتأمين ، وهلم جرا .

(١) Cameroons : انظر ، ص ٥٥٥ - المترجم .

(٢) وست أفريكا ، عدد ٣٠ مايو ١٩٥٩ ، ص ٥٠٥ .

(٣) Dunlop : شركة دنلوب المعروفة لصناعة منتجات المطاط . ويمتد نشاط هذه

الشركة أيضا إلى رراعة المطاط في أجزاء مختلفة من العالم - المترجم .

(٤) انظر ، مادة : التركيب العضوي لرأس المال ، ص ٦٠١ - المترجم .

« الأرض لمن يفلحها »

إن سياسات الأرض والسياسات الزراعية في أفريقيا ، التي انتهجتها الحكومات الإمبريالية أو اقترحت الأخذ بها ، لا تهدف إلى مساعدة الزراعة الأفريقية ؛ وإنما تعد نقطة البدء فيها ، بل غرضها الأساسي ، المحافظة على الاستعمار وحماية المصالح الإمبريالية ، بما فيها ضمان عرض ثابت من العمل الأفريقي الرخيص .

وهناك على تقيض ذلك تماما السياسات التي تدافع عنها الحركات الوطنية الأفريقية في مختلف المناطق . وتنطلق هذه السياسات من وجهة نظر مصالح الشعب الأفريقي ، لا مصالح الإمبرياليين ، ولا بد أن يؤدي تطبيقها إلى وضع حد لبؤس الريف الأفريقي ، وإلى إرساء الأساس للزراعة الناجحة .

« إن الأرض ستقسم بين أولئك الذين يفلحونها » .

ذلك هو مطلب سيثاق الحرية ، الذي أقره مؤتمر الشعب^(١) الذي عقد في كليبتون ، بالقرب من جوهانسبرج ، في يومى ٢٥، ٢٦ يونيه ١٩٥٥ . ويواصل الميثاق قائلا :

« إن تقييد ملكية الأرض على أساس عنصرى سيتهى ، والأرض كلها سيعاد توزيعها على أولئك الذين يفلحونها ، وذلك من أجل إبعاد شبح المجاعة واشتواء الأرض ؛

« إن الدولة ستساعد الفلاح بالمعدات والبذور والجرارات والسلود لإنقاذ التربة ومساعدة من يفلحون الأرض ؛

« إن حرية الحركة ستكون لمن يعملون على الأرض ؛

« إن الجميع ستكون لهم الحرية في شغل الأرض في المكان الذى يختارونه ؛

« إن الناس لن تغتصب مواشيهم ، والسخرة متلغى ، والسجون المزرعية^(٢) ستقضى عليها » .

(١) Freedom Charter and Congress of the People : انظر ، ص ٥٩٠ - المترجم .

(٢) Farm Prisons : سيتناول المؤلف موضوع هذه السجون بشئ من التفصيل في فصل لاحق من الكتاب . وتشبه هذه السجون من بعض النواحي ما يعرف في نظام السجون بالجمهورية =

وعلى الرغم من أن هذا الميثاق قد أقر باعتباره برنامجا لاتحاد جنوب أفريقيا ، يوجد بين مطالبه الشيء الكثير الذى يُرجع صدى صوت الأفريقيين فى كل المناطق الأخرى تقريبا . وفى آسيا ، حيث كانت الملكية الإقطاعية للأرض هى السائدة سنوات طويلا ، كان شعار «الأرض لمن يفلحها» هو الشعار الذى يأمر قلوب الفلاحين الذين يشتهدون الأرض . وفى الصين وضع هذا الشعار فى الممارسة ؛ فطرد أصحاب الأراضى الإقطاعيون ، وصودرت أراضيتهم ، وأعيد توزيعها على الفلاحين المعدمين أو الذين يملكون مساحات تافهة من الأرض . وسمح كل ذلك بقيام الفلاحين بجهد مشترك للقضاء على ما يعانونه من فقر قديم الأزل . ولم تكد تمضى بضعة سنوات حتى كان فى مقدور النتائج التى تحققت أن ترقى إلى مستوى الظاهرة . فقد رويت مساحات هائلة ؛ وقضى على المجاعة تماما ؛ ونم جنى محاصيل قياسية ؛ وأخذت المعرفة والكهرباء تشقان طريقهما إلى القرية الصينية .

وفى أفريقيا ، على الرغم من وجود أصحاب أراضى إقطاعيين فى بعض المناطق ، كانت سيطرة الإمبرياليين الأوروبيين - الزارع ، وصاحب المزرعة الرأسمالية الكبيرة ، والتاجر - هى العقبة الرئيسية أمام قيام زراعة أفريقية ناجحة . وتلك حقيقة تقرر بها حركات الاستقلال الأفريقية ، وتجد تعبيرا عنها فى كل برامجها التى تدافع بطريقة أو بأخرى عن الفكرة القائلة بأنه « من أجل إبعاد شبح المجاعة واشتراء الأرض » ، فإن الأرض لا بد أن يستردها الشعب الأفريقى ، وأن « يعاد توزيعها على أولئك الذين يفلحونها » . ولا يوجد اليوم فى أفريقيا تنظيم مشول من التنظيمات المطالبة بالاستقلال ، أو نقابة عمالية مشولة ، أو زعيم وطنى أو عمالى مشول ، يدافع عن العودة إلى حياة القرية كما كانت عليه فى الماضى . قد تكون هناك اتجاهات لإضفاء صورة مثالية على كل ما مضى ، بيد أن هذه الاتجاهات لا تشكل

= الحرية المتحدة بسجون «الأوردي» المتنقلة ، وإن اختلفت عنها تماما فى طبيعتها ، وفى الحرية الممنوحة بداخلها للمسجونين - المترجم .

أى وزن حاسم فى الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال . فما كان إيجابيا فى التقاليد القديمة — المشاعر والأنشطة الجماعية ، معرفة السمات المميزة الخاصة للتربة والمناخ وحياة النبات فى أفريقيا ، أشكال الاستشارة الديمقراطية ، الفنون والحرف الشعبية — سيتم بالتأكيد دفعه إلى الأمام وتنميته عندما تظفر القارة الأفريقية بحريتها .

بيد أن الحياة التقليدية فى القرية الأفريقية كانت تنطوى أيضا على بنور الانحلال . فقد كانت تقوم على شكل اقتصادى متأخر ، وهو شكل بينما كان فى استطاعته أن يقيم أود الشعب ، لم يكن يعطى أية إمكانيات للتطور . وعلاوة على ذلك كان يوجد على أساس هذا الشكل من الاقتصاد نظام وثقافة اجتماعيان أسفرا عن استمرار الخزعبلات والشعوذة والخرافات ، وأبقيا على الناس فى ظلامية وجهل .

وعند التأمل فى مصير الزراعة الأفريقية القائمة على الاستهلاك الذاتى ، لا يكون غريبا أن نتذكر كتابات ماركس فى الهند . فقد رأى ماركس بوضوح كيف أسفر تأثير الإمبريالية عن دمار ملكية الأرض المشاعية البدائية السابقة والزراعة السابقة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، ومع ذلك لم ينفرف ماركس دمة واحدة على انقضاء هذا الشكل الاقتصادى المتأخر .

«ولو أنه مما يؤذى مشاعر البشر أن يشاهدوا تلك الجموع الغفيرة من التنظيمات الاجتماعية الأبوية المحبة للعمل ، وقد تفككت وذابت فى وحدتها ، وغرقت فى بحر من الآلام والويلات ، وفقد أعضاؤها المختلفون فى الوقت نفسه ما كان لديهم من شكل قديم للمدنية ، وما كان لديهم من وسائل بقاء موروثة ، يجب ألا ننسى أن هذه المجتمعات القروية الشاعرية ، ولو أنها قد تبدر مسالة ، كانت دائما الأساس الصلب للاستبدادية الشرقية ، وأنها حصرت العقل البشرى فى داخل أضيق نطاق ممكن ، وجعلت منه الأداة الطليعة للخرافات ، واستعبدته تحت وطأة القواعد التقليدية ، وجردته من كل عظمة وطاقه تاريخية . » (١)

(١) كارل ماركس : «الحكم البريطانى فى الهند» ، نيويورك ديل تريبيون ، عدد ٢٥ يونيه ١٨٥٢ . فى ، ماركس وإنجلز : فى الاستعمار ، ص ٣٦ ، لورانس آند وشارت ، لندن ، ١٩٦٠ .

ولقد كان طريق أفريقيا للتطور شديد الاختلاف بطبيعة الحال عن طريق الهند ، أو في الحقيقة عن طريق آسيا في مجموعها ، التي حلل ماركس وانجلز قسماتها الخاصة (المناخ ، وظروف التربة ، ووجود امتدادات صحراوية كبيرة ، مما جعل الري الصناعي «الشرط الأول للزراعة» ، إذا ما استخدمنا تعبير انجلز ، ومن ثم جعل من الضروري إقامة حكومات مركزية قوية تكون مسئولة عن الري والمرافق العامة ، إلى جانب مشاغل الحزب والسلب والنهب) في كتاباتهما المختلفة التي يتحدثان فيها عن «الاقتصاد الأسوي» .

ولكن على الرغم من الفروق، تشترك أفريقيا وآسيا في أمور معينة . فكلتا القارتين سقطتا تحت وطأة سيطرة الإمبريالية الغربية . وفي كليهما دمرت الحياة المشاعية الموجودة في القرية ، والزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وتعرض الناس للفقر نتيجة لذلك . وفي كليهما ، إذا ما استعرنا كلمات ماركس ، «حطمت انجلترا إطار المجتمع بأكمله ، دون أن تبدو بعد أية أدلة على إعادة تكوينه . إن خسارة العالم القديم ، دون أي كسب لعالم جديد ، أدت إلى إضفاء نوع خاص من الحزن على البؤس الراهن» (١) للشعب . (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

إن الإمبرياليين عندما دمروا النظام القديم في أفريقيا ، مثلما حدث في الهند ، لم يفعلوا شيئا «لتحرير الوضع الاجتماعي لحماهير الشعب ،

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٢ .

(٢) حذف المؤلف من هذا النص أية إشارة إلى الهند ، وذلك كما يبدو بغرض تعميده . ولا بأس من أن نورد هنا النص كاملا كما ورد في كتابات ماركس :

« لقد حطمت انجلترا إطار المجتمع الهندي بأكمله ، دون أن تبدو بعد أية أدلة على إعادة تكوينه . إن خسارة المجتمع الهندي هذه لعالمه القديم ، دون أي كسب لعالم جديد ، أدت إلى إضفاء نوع من الحزن على البؤس الراهن بين الهندوسيين ، وإلى إقامة حاجز بين هندستان التي تحكمها بريطانيا ، وبين كل تقاليدنا القديمة وكل تاريخها الماضي . » ماركس ، « الحكم البريطاني في الهند » ، في ماركس وإنجلز ، الأعمال المختارة ، موسكو ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، المجلد الأول ، ص ٣١٢ - المترجم .

أو لمعالجته بصورة مادية . (١) بل على النقيض غاصوا بالفلاح الأفريقي إلى الأعماق السحيقة للفقر والكارثة ، مما كان نتيجته تلك الظاهرة الأفريقية بشكل خاص ، ظاهرة «العامل - الفلاح الذي يهاجر بصورة مستمرة» ، والذي تواجهه «خسارة عالمه القديم» ، ومع ذلك «دون أى كسب لعالم جديد» . ولذلك كان هناك ما يدعو أحد التقارير التي وضعت في عام ١٩٥٣ ، عن تأثيرات العمل المهاجر في نياسالاند ، إلى أن يتنبأ عن حق قائلا:

«إن الأهالي الذين ولدوا في نياسالاند سيوغر صلورهم الارتباب والنفور تجاه الإدارة التي يمارسها البيض ، وهي الإدارة التي خلقت قفرا وأسمته سلاما .» (٢)

بيد أن «الفقر المسمى سلاما» لا يوجد في نياسالاند وحدها ، بل توجد قفار مماثلة على نطاق القارة الأفريقية كلها . فستون عاما من الاستغلال الإمبريالي كانت كافية لإحداث هذا الدمار الرهيب . إن السلام الحقيقي ، وتحويل هذه القفار إلى الحقول والمزارع المزدهرة التي يستطيع أى شعب حر أن يخلقها بمساعدة التقنية الحديثة ومعونة الدولة ، تتطلبان خطوة أولى القضاء على الحكم الاستعماري ، وعودة الأرض إلى الشعب الأفريقي .

(١) كارل ماركس ، «النتائج المقبلة للحكم البريطاني في الهند» ، نيويورك ديلي تريبيون ، ٨ أغسطس ١٨٥٣ . في المجلد السابق الإشارة إليه ، في الاستعمار ، ص ٨٠ .

(٢) Cmd.5949, para. 95 .

الفصل الثانى

نحن نرفض نظام ضريبة الرؤوس

لا يوجد فى أفريقيا اليوم سوى القليل من المصادر التى يمكنها أن تجادل فى الفكرة القائلة بأن نظام ضريبة الرؤوس ، الذى فرض على الأفريقيين من جانب حكاهم الأوروبيين ، قد لعب دورا هاما فى تحطيم الزراعة التقليدية القائمة على الاستهلاك الذاتى ، وفى تحطيم الحياة القروية التقليدية ، وفى دفع الأفريقيين إلى خارج قراهم سعيا وراء العمل فى المناجم والمزارع وغيرها من المشروعات المملوكة للأوروبيين .

ومع ذلك فمن الأمور الهامة أن نذكر إدراكا كاملا أن إدخال نظام فرض الضريبة على الأفريقيين بصرف النظر عن دخولهم - لأنه فى ظل ضريبة الرؤوس يكون كل أفريقى ذكر فوق الثامنة عشرة (وفوق السادسة عشرة فى بعض الأحيان) خاضعا لها - كان إجراء متعمداً يهدف بصراحة تامة إلى خلق قوة عمل أفريقية ، تعمل مقابل أجر لدى السادة الأوروبيين . فهذه الضريبة لم يكن ينظر إليها من الناحية الأساسية على أنها مصدر للدخل ، كما هى الحال عادة فيما يتعلق بكل الأنظمة الضريبية ، وإنما كوسيلة لإقحام الأفريقى فى اقتصاد نقدى - مما يعنى فى ظل الظروف السائدة بأفريقيا العمل مقابل أجر . وقد بدأ فرض الضرائب على الأفريقيين بصورة عامة قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وبخاصة بعد اكتشافات الماس والذهب فى اتحاد جنوب أفريقيا ، واكتشافات المعادن فى المناطق الأخرى .

« كان من الصعب فى بادىء الأمر إقناع الأفريقيين بمغادرة قراهم ، والمجيء إلى المراكز الصناعية للعمل لدى الرجل الأبيض . وأياً كانت العمليات

التي يزعم أنها استخدمت لتشجيع الحركة - مختلف أشكال الضرائب النقدية ،
 مثل ضريبة الرعوس وضريبة الكوخ Hut tax - فقد زادت هذه الحركة
 باطراد منذ اكتشاف الماس ، وكشف حقول المعادن ، في الجزء الأخير
 من القرن التاسع عشر ، وجذبت كل صناعة جديدة طوفانا جديدا من
 الكادحين المهاجرين من جميع الاتجاهات .^(١) (التشديد من عندنا - ج . و .)
 وتوصل سكاپيرا^(٢) إلى وجهة النظر العامة نفسها في دراسته عن
 بتشوانالاند . فهو يصف كيف زاد الطلب على العمل بعد اكتشاف الماس
 في اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٨٧٠ ، ثم اكتشاف الذهب بعد ذلك في
 وتووترزرااند^(٣) في عام ١٨٨٤ . ولمواجهة هذا الطلب المتزايد اتخذت
 إجراءات مختلفة ، حملت طابع الإقناع أو التملق أو الإكراه ، كي يغادر
 العمال المناطق الزراعية ، ويذهبوا للعمل في المناجم ، إلى أن « كان عام
 ١٨٩٩ ، عندما فرضت الإدارة لأول مرة ضريبة الكوخ ، وبذا فرضت
 قسرا على الناس ضرورة إيجاد مبلغ منتظم من المال كل عام » (التشديد
 من عندنا - ج . و .)

وإنه لصحيح بطبيعة الحال أنه كان يوجد قبل ذلك قدر من العمل بأجر -
 مثل الموظفين المحليين لدى التجار أو المبشرين ، أو في أعمال التشييد
 والسكك الحديدية - بيد أنه من الناحية العامة لم يبدأ العمل بأجر بشكل في
 الواقع عاملا هاما في الاقتصاد الأفريقي إلا بعد فرض الضرائب النقدية .
 وقد وصف سكاپيرا^(٤) العملية في هذه الكلمات :

« لقد أدرج الناس في نظام محكم للاقتصاد التبادلي exchange economy ،
 أصبحوا من خلاله مرتبطين بأسواق العالم ، أو حتى معتمدين عليها .
 وأدخلت سلع جديدة متعددة الأنواع ، وكثير منها لم يكن بالإمكان الحصول

(١) دافيد زلري : « The Road to Work : Human Problems in British

Central Africa » ، في رودس - لفنجستون جورنال ، العدد رقم ١٥ ، ١٩٥٤ .

(٢) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٣) Witwatersrand : انظر ، ص ٥٥٦ - المترجم .

(٤) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٨ .

عليه إلا عن طريق التجار أو غيرهم من مصادر الإمداد الخارجى
وأصبحت النقود مستقرة أيضا باعتبارها الوسيط الأساسى للتبادل ،
كما أن فرض الضرائب ، سواء عن طريق الإدارة أو عن طريق السلطات
القبلية ، قد جعل تحصيلها ضرورة عامة . (التشديد من عندنا - ج . و .)
ويشير أوردى براونى (١) ، عند كتابته عن مختلف أشكال الضغط
الذى استخدمت أصلا لخلق العمل بأجر فى أفريقيا : إلى «الضرائب الباهظة»
التي «فرضت لتوفير حافز» .

وفى كينيا مضت العملية نفسها قدما إلى الأمام .

«عندما بدأ الأوروبيون فى إنشاء خطوط السكك الحديدية فى الداخل ،
من ممبسة (٢) إلى أوغندا ، كانوا عاجزين عن إقناع الأفريقيين ... بالقيام
بالعمل السلبى المتضمن ... وعندما فرضت الضرائب على الأفريقى ،
ضريبة الكوخ فى بادى الأمر ، ثم ضريبة الرعوس بعد ذلك ، أصبح العمل
من أجل النقود ضرورة مملاة عليه . وبعبارة أخرى ، كانت أول دراية له
بالنقود ، فى ارتباط بالعمل ، مع درايته بالضرائب كفرص عليه » (٣)
(التشديد من عندنا - ج . و .)

إن حقيقة أن نظام ضريبة الرعوس قد وضع بهدف محدد هو دفع
الفلاحين الأفريقيين إلى العمل قد اتضحت بجلاء من تصريحات المستوطنين
الأوروبيين فى كينيا . فقد نقل ذات مرة عن أحد حكمائها ، سيريمى چيوارو ،
أنه قال :

(١) القديس أوردى ج . براونى : The African Labourer ، ص ٢٧ ، لندن ، ١٩٣٣ .
(٢) Mombasa : مدينة هامة بكينيا ، تعداد سكانها ١٢٧ ألف نسمة ، وميناء على
المحيط الهندى . بعضها على جزيرة ممبسة ، وسائرهما على الساحل المجاور . مركز قديم للتجارة
العربية ، زارها فاسكو داجاما ، وسيطرت عليها البرتغال إلى عام ١٦٩٨ ، ثم استردها عرب
عمان . وقد أصبحت فيما بعد جزءا من سلطنة زنبار ، وآلت إلى بريطانيا حوالى عام ١٨٨٠ .
تصدر البن والقصدير والقطن من أوغندا - المترجم .

(٣) African Labour Efficiency Survey ، ص ٥٨ ، لندن ، ١٩٤٩ ،
إعداد س . ه . نورثكوت .

«نحن نرى أن فرض الضرائب هو الأسلوب الممكن الوحيد الذى يرغم الأفريقى من الأهالى على مغادرة معزله بغرض السعى إلى العمل . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن تزداد أعباء المعيشة بالنسبة له وعلى هذا يتوقف عرض العمل وثمنه . إن رفع معدل الأجور لن يؤدي إلى زيادة عرض العمل ، بل إلى نقصانه . فالارتفاع في معدل الأجور سيسمح بكسب ضريبة الكوخ ، أو ضريبة الرعوس ، المفروضة على الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ، عن طريق عدد أقل من العمال الذين يعملون في خارج المعازل ... » (١)

ويقرر بويل (٢) أن «عددًا كبيراً من الشهود الذين مثلوا أمام «لجنة العمل» Labour Commission ، التي شكلت في عام ١٩١٣ ، كانوا يعتقدون أن الضرائب المفروضة على الأهالى ينبغي أن تزداد كي يزداد عرض العمل . ويضيف بويل أنه في عام ١٩٢٢ أصحرت إحدى روابط الزارعين قراراً تستحث فيه على تحصيل الضرائب في خلال موسم البن ، «لإقناع الأهالى بالرحيل والبحث عن عمل» . كما أن رابطة أخرى للزارعين «حثت الحكومة على زيادة ضريبة الرعوس للتخفيف من حدة نقص العمل ، وعلى إعفاء الأفريقى من هذه الضريبة إذا عمل لدى الأوربي فترة معينة من الزمن» .

وفي عام ١٨٩٦ بعث سير هارى جونستون ، «باني الامبراطورية» «Empire Builder» الشهير في نياسالاند ، برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية معلقاً فيها على الظروف السائدة في هذا الجزء من أفريقيا ، وأكد فيها ما يلي (٣) :

« إن الأمن المالى في المحمية مستقر بفضل توافر العمل الأهلى الرخيص

(١) East Africa Standard ، ٨ فبراير ١٩١٣ ؛ نقل عن ، نورمان لينز ، Kenya ، ص ١٨٦ ، لندن ، ١٩٢٥ .

(٢) ليسلى رايموند بويل : The Native Problem in Africa ، المجلد الأول ، ص ٣١٣ ، لندن ، ١٩٢٨ .

(٣) Trade and General Conditions Report, 1895-6 (٢)

.... وكل ما هو مطلوب من الإدارة أن تفعله هو أن تكون صديقاً لكل من الطرفين ، وأن تقدم الكادح من الأهالى إلى الرأسمالى البريطانى . فالإصرار الكريم على أن الأفريقى ينبغى أن يسهم بنصيبه العادل فى إيرادات البلاد ، عن طريق سداده للضريبة المقررة عليه ، هو كل ما هو ضرورى من جانبنا لضمان قيامه بنصيب فى عمل الحياة لا ينبغى أن يتهرب منه أى كائن بشرى .

والرد الأفريقى الواضح على هذا النفاق الباعث على الغثيان هو أنه ما دام قابضو الكوبونات البريطانيون لا يقومون « بنصيب فى عمل الحياة لا ينبغى أن يتهرب منه أى كائن بشرى » ، فقد فقلوا كل حق لهم فى اعتبارهم كائنات بشرية .

ولا يخلو من الدلالة بشكل عام أنه عند بداية القرن العشرين—أى عند فجر العصر الإمبريالى ، عندما حقق تصدير رأس المال الأوروبى إلى أفريقيا (وإلى المناطق المستعمرة الأخرى) قفزة كبيرة ، وأصبح استغلال العمل الأفريقى عاملاً هاماً فى الأنشطة التى تصنع الربح للشركات الأوربية الكبيرة — بدأ تطبيق فرض الضرائب على الأفريقيين على أساس رأسمالى . فقد طبقت ضريبة الرعوس فى روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٠٤ ، وضريبة الكوخ فى روديسيا الشمالية فى عام ١٩٠٥ . وطبقت ضريبة الكوخ لأول مرة فى كينيا فى عام ١٩٠١ ، كما فرضت السلطات الألمانية الضرائب على الأفريقيين فى تنجانيقا فى عام ١٨٩٧ . (منذ عام ١٩٢٢ ، عندما خضعت تنجانيقا للانتداب البريطانى ، ثم عندما خضعت للوصاية البريطانية فيما بعد ، أخذ الأفريقيون يدفعون ضريبة الكوخ ، إلى جانب ضريبة الرعوس ، عن كل أفريقى ذكر تخطى العام السادس عشر من عمره ولا يملك كونخاً .)

وفى الممتلكات الفرنسية بأفريقيا طبق نظام الـ Prestation^(١) . وكان ذلك

(١) فرض على الفلاحين الفرنسيين فى القرن السابع عشر نوع من السخرة عرف باسم Corvée Royale ، فكانوا يؤدون بمقتضاها أعمالاً فى الطرق العامة غير مدفوعة الأجر . وقد ألغيت هذه السخرة فى عام ١٧٨٩ ، ولكن أعيد إحياؤها تحت اسم Prestation فى ظل =

التزاماً على الأفريقيين أن يدفعوا شكلاً من ضريبة العمل عن طريق أداء العمل لفترة محددة . وكان يمكن الاستعاضة عن أداء العمل بتقديم مبلغ نقدي — ولكن ما دام الحصول على النقود يعنى عادة الذهاب للعمل ، كان يسرى مفعول الضغط المزدوج ، ومن ثم كان العمل ينتزع من الأفريقي بهذه الطريقة ، فإن لم يكن فبالأخرى .

وفي الكونغو البلجيكي فرضت على الأفريقيين ، استناداً إلى هيلي ، ضريبة عمل « لم تكن في الممارسة محدودة المدة » . وفي عام ١٩١٠ حلت محلها ضريبة الرعوس على جميع الذكور البالغين .

وكانت المناطق الأفريقية التابعة للبرتغال خاضعة لضغوط ضريبية مماثلة مرتبطة بالالتزام بأداء العمل . والإطار المعتاد هو الضريبة الشخصية على جميع الذكور البالغين فيما بين السادسة عشرة والستين . ويمكن الإعفاء من الضريبة عن طريق أداء عمل للحكومة أو الإدارات البلدية ، وفي أنجولا للمستخدمين الأفراد . ويشير هيلي إلى أنه في المناطق البرتغالية « أكد عدد معين من المراقبين أن موظفي الإدارة يستفيدون من تطبيق القوانين الضريبية لضمان العمل الذي تتطلبه مزارع الكاكاو أو البن أو السيسل الأوربية ، أو المشروعات الأوربية مثل مناجم الماس » . (١) وتحت حجة التأخير في سداد الضرائب يرغم الأفريقيون على الوفاء بديونهم عن طريق أداء العمل .

« سداد الضرائب أولاً ، والعيش ثانياً »

لم يكن فرض الضرائب على الأفريقيين منذ بدايته ، باعتباره منخاضاً اقتصادياً يدفعهم إلى السعي إلى العمل بأجر ، يعد قط من جانبي الإدارة أسلوباً وحيداً كافياً في ذاته لضمان العمل ، بل كان يقترن دائماً بسياسات

= حكم القنصلية . وبمقتضاها كان كل القادرين على العمل ملزمين بتقديم ثلاثة أيام عمل ، أو أن يدفعوا ما يقابلها نقداً . وذلك على وجه التحديد هو النظام نفسه الذي كان مطبقاً في ظل الإمبراطورية الرومانية . وقد طبق هذا النظام فيما بعد في المستعمرات الفرنسية بأفريقيا ، وكان محل نقد شديد — المترجم .

(١) هيلي : المراجع السابق ، ص ٦٧٦-٥ .

تقييد الأرض التي تناولناها في الفصل السابق ، وبالتدمير المتعمد للزراعة الأفريقية القديمة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وبمختلف أشكال القهر وتجنييد العمل ، ويرتبط بكل نظام العمل المهاجر الذي سنتناوله بتفصيل أكثر في الفصول التالية .

فنفرض الضرائب على الأفريقيين لم يكن بإمكانه أن يلعب دوراً حاسماً في إجبارهم على الارتباط بالعمل الأجير إذا ما توافرت أمامهم سبل أخرى للحصول على النقود . بيد أن ذلك على وجه التحديد هو ما كان الإمبرياليون مصممين على الحيلولة دون حدوثه ؛ وهكذا كما رأينا فيما سبق انتزعت من الأفريقيين أجود أراضيهم ، وتركت ملايين الأكرات من الأراضي الزراعية الجيدة التربة عن عيّد دون زراعة ، حتى يفقد الأفريقيون القدرة على الإثراء ، وتكدس الأفريقيون في المعازل ، وسلبت مواشيهم علانية ، وكثيراً ما أنكر عليهم الحق في زراعة محصولات نقدية معينة ، أو قتلوا بأنظمة الحصص ، ومورس التمييز ضدهم بالنسبة للزراع الأوربي فيما يتعلق بنقل محصولاتهم أو أثمان بيعها ، واستخدمت طرق أخرى لا حصر لها ، ما بين تعطيل وتعويق ، بحيث أصبح الحصول على النقود يعنى في الواقع العمل لدى الأوربيين .

وقد شرح سكاپيرا معضلة الأفريقيين في هذه الكلمات :

« كان باستطاعتهم زيادة ناتج أشغالهم التقليدية للإنتاج ؛ ومن ثم يوفرون فائضاً للتصدير ؛ أو كان باستطاعتهم إنتاج محصولات جديدة وسلعاً أخرى من أجل السوق ؛ أو كان باستطاعتهم العمل مقابل أجور نقدية . وقد ثبت إلى الآن أن الأسلوبين الأولين غير ملائمين ، ومن ثم أصبح العمل بائعاً مصدراً للدخل لا غنى عنه للشعب بشكل عام . » (١)

ثم يضيف سكاپيرا إلى ذلك ، بصورة بالغة الدلالة ، أن الدخل الذي يستخلصه الأفريقيون من الزراعة وتربية الماشية في بيشوانالاند ، ليس

(١) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

كافيا ، ويتعين اكماله بالعمل فى مهنة ما مدفوعة الاجر ... » (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويقرر دى برى (١) ، فى دراسة أعدها بناء على طلب حكومة بتشوانالاند ، أنه فى خلال السنوات ٣٨ - ١٩٤٢ كان السكان ينفقون ٧٠٩,٧٠٠ جنيه استرلىنى فى المتوسط كل عام ، بيد أن دخولهم كانت ٢٤٢,٢٠٠ جنيه استرلىنى فقط ، مما كان يترتب عليه عجز سنوى قدره ٤٦٧,٥٠٠ جنيه استرلىنى . ويؤكد دى برى أن النفقات كانت عند « حد أدنى لا يمكن تخفيضه » ، لأنها كانت تتكون إلى جانب المصروفات على الطعام ، من ضرائب مباشرة وغير مباشرة . وكانت تغطية العجز عن طريق بيع الماشية أمراً مستحيلاً بالنسبة لمعظم الأسر ، إذ أن « ثلاث عائلات فقط ، من كل أربع أسر ، بإمكانها أن تكسب دخلاً منتظماً من مواشيتها » ، وأنه لا تمتلك أية حيوانات سوى أسرة واحدة فقط من كل أربع عشرة أسرة . ومن ثم إذا ما أرغم الأفريقى على أن يدفع الضرائب ، « لا يكون أمامه بديل لإدراج نفسه كعامل أجير كى يستطيع موازنة ميزانية الأسرة عن طريق ما يحصل عليه من أجور » .

وكان التهر نفسه يشاهد فى مواقع العمل بروديسيا الشمالية ، إذ أنه وقت قيام بويل برحلاته فى العشرينيات كان « غياب العمال فى السكك الحديدية والطرق الفرعية » يجعل « من المستحيل على الأهالى أن ينتجوا محصولات للتصدير ... ونظراً لأنهم يعجزون عن بيع منتجات كدهم ، ينبغى على معظمهم أن يسعوا للعمل لدى المستغلين الأوربيين كى يستطيعوا سداد هذه الضريبة » . (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويصل هانكوك (٣) إلى النتيجة نفسها ، عندما يشير إلى الأقسام الشمالية الخمسة بنياسالاند ، حيث بلغ مجموع المبالغ التى تم تحصيلها فى صورة

(١) ب . دى برى : « Industrialisation and Social Problems in Africa » ، فى إنترناشونال ليبرريفيو ، عدد مايو ١٩٥١ ، ص ٤٧٩ .

(٢) بويل : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٣) هانكوك : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

ضرائب في عام واحد ١٨,٣٧٩ جنيهًا استرلينيًا . ولكن الأجور التي اكتسبت محلياً لم تزد على ١٣,٠٠٠ جنيه استرليني ، كما لم تتعد قيمة مبيعات المحصولات ألف جنيه استرليني . ويتساءل هانكوك ، « كيف يمكن للأهالي ضمان المبلغ المتبقي ، وهو ٤,٣٧٩ جنيهًا استرلينيًا ، الذي تأخذه الحكومة منهم في شكل ضرائب ؟ لا يمكن ذلك إلا عن طريق بيع قوة عملهم في خطر المحمية » . (التشديد من عندنا - ج . و .) ومع ذلك فبالإضافة إلى النقطة التي أكدها هانكوك ، يجدر بالذكر في المثال الذي أورده أن مبلغاً يصل إلى ١٧,٣٧٩ جنيهًا استرلينيًا كان ينبغي في الحقيقة اكتسابه عن طريق العمل بأجر اسداد الضرائب ، مما يبرهن بوضوح على مدى الدور الحاسم الذي يقوم به نظام ضريبة الرعوس في إرغام الأفريقيين على أداء العمل بأجر .

كما أن الملاحظات التي أبرزها سيجال (١) عن اتحاد جنوب أفريقيا (٢) ذات صلة بالموضوع الذي نعالجه :

« ما دام من المستحيل بطبيعة الحال أن تكفي مزارعهم الهزيلة لإعالة مثل هذه الملايين الكثيرة ، يعيش الأفريقيون عن طريق تصدير ذكورهم القادرين على العمل إلى المزارع البيضاء والمناطق الحضرية ، وتوفير العون النقدي لمحصلاتهم عن طريق الأجر النقدي للعمل المهاجر . وإذا كان الكد والحظ يجعلان من غير الضروري إلى حد ما بالنسبة للكثيرين من الرجال أن يغادروا المعازل ، زادت في العام الماضي ضريبة الرعوس المفروضة على كل الأفريقيين الذكور فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والستين بحدا أدنى قدره ٧٠ ٪ ، بحيث وصلت إلى جنيه استرليني وخمسة عشر شلنًا سنوياً . وهكذا فما لم يستطع اشتناء الأرض تحقيقه ، أنجزته الحكومة نفسها » .

وهكذا ارتبطت الضريبة منذ بدايتها الأولى ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الرسمية التي وضعت لتخريب الزراعة الأفريقية . فقد كان هذان العاملان سلاحين

(١) Ronal Micheal Segal : انظر ، ص ٥١٨ - المترجم .

(٢) رونالد م . سيجال : « The Creeping Tragedy of South Africa » ، في

نيوسيتيمان ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٥٩ ، ص ٢٩٥ .

لهجوم نفسه : إفقار الفلاح الأفريقي بسلاح منهما ؛ وطلب الضرائب النقدية بالسلاح الآخر . ولم يكن هناك بالنسبة لأغلبية الأفريقيين في ظل هذه الظروف غير طريق واحد للحصول على النقود — العمل لدى المستوطن الأوربي . أو كما قال موجا چيكارو ، في وصفه الذي يثير المشاعر لحياة مختصي الأراضي في كينيا (١) ، « اذهبوا للعمل لدى الرجل الأبيض من أجل سداد الضرائب أولا ، والعيش ثانيا » . (التشديد من عندنا — چ . و .)

الضرائب وهجرة العمل

يمكن القول بشكل عام بأن العملية التي تناولناها في الصفحات السابقة يمكن أن نجد لها نظيراً في كل منطقة أفريقية . فقد أدت الضرائب وخراب الزراعة الأفريقية إلى خلق عمل أجير أفريقي . ولما كانت فرص العمل الأجير ليست في إطار المعازل نفسها ، ولا حتى في المنطقة المعنية في أغلب الأحوال ، كان العمل بالنسبة للأفريقيين يعني الهجرة . ومن ثم لم تكن الضريبة على الأفريقيين مرتبطة فقط بالاندفاع نحو الحصول على إمدادات من العمل الأفريقي ، بل كانت متصلة أيضاً بهجرة العمل ، وبأشكال تجنيد العمل اللاحقة . ويؤكد سكايرا أنه « منذ الأيام الأولى للتجنيد ، كان من أهم الأساليب التي يلجأ إليها مقاولو العمال لإغراء الأهالي على توقيع عقود الاستخدام ، إعطاؤهم سلفة بضمن أجورهم » . (٢) وقد كان ذلك صحيحاً بشكل خاص بالنسبة للسلف التي تقدم لسداد الضرائب ، والحقيقة أن نظام العمل المهاجر والعمل الأجير بأكمله كان في أغلب الأحوال مرتبطاً بصورة مباشرة بالضرائب وتحصيلها . كما يؤكد سكايرا أن :

« موظفي الأقاليم أنفسهم كانوا في بعض الأوقات يشجعون التجنيد (٣) .

(١) موجا چيكارو : Land of Shunsine ، ص ١٩ ، لورانس آند ويشارت ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٢) سكايرا : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٣) أكدي م . و . كانياما ، العضو السابق بالمجلس التشريعي بنياسالاند ، أن الشيء نفسه يحدث في نياسالاند ، فحتى الأطفال الذين يبلغون العاشرة من عمرهم كانوا يغفرون بهذه الطريقة على الهجرة للعمل في المناجم .

وكان ذلك يتخذ عادة شكل إقرار إجراء خاص ضد المتخلفين عن دفع الضرائب ، وإنذار الرجال بأنهم سيقدّمون للمحاكمة إذا لم يسددوا على الفور ما عليهم من متأخرات ، وإذا لزم الأمر عن طريق الحصول على سلفة من مفاول العمل . وقد لا يشكل ذلك قهراً من الناحية التقنية ، بيد أن الألمان المعينين سيفسرونه بكل تأكيد تقريباً على أنه تعليمات بالسعى إلى العمل في المناجم أو في أى مكان آخر ، مالم يكونوا قادرين على السداد . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .) .

كذلك لم تتردد الحكومة في الضغط على الرؤساء كي يرغبوا الرجال على الهجرة من أجل كسب النقود التي يسددون بها ضرائبهم . يقول سكايرا : « كان الرؤساء يحصلون على عمولة في شكل نسبة مئوية من مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها من رعاياهم ، بيد أنهم كانوا يتعرضون للمضايقات المستمرة من جانب الحكومة إذا جاءت حصيلة الضرائب أقل مما كان متوقفاً . وقد كانت هجرة العمل وسيلة مريحة لتمكين الناس من سداد ضرائبهم ، ونتيجة لذلك بدأ الرؤساء في كل مكان تقريباً يستحثون الفقراء ، بل يرغمونهم ، على الهجرة بحثاً عن العمل . » (٢)

وهكذا فإن الضغط الذي كانت الحكومة تمارسه على الرؤساء قد تحول ببساطة إلى ضغط يمارسه الرؤساء من أجل إرغام الرجال على الخروج للعمل - والحقيقة أن ذلك كان هو المقصود على وجه التحديد (٣) . ولم تكن الإيرادات هي الهدف الرئيسي لنظام ضريبة الرؤوس، وإنما كان العمل هو ذلك الهدف .

(١) سكايرا : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٢ .

(٣) كشف تقرير اللجنة التي شكلت لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالاضطرابات التي وقعت في ميناء تنجا Tanga (ميناء في تنزانيا في مواجهة جزيرة ممبا - المترجم) في أغسطس ١٩٣٩ ، (دار السلام ، ١٩٤٠) ، عن مثل صارخ لكيفية استخدام نظام الضرائب لإرغام الرجال على العمل . فقد كشف التقرير أن « محطى الإضراب » الذين استخدمتهم شركة تنجانيقا للشحن والتفريغ Tanganyika Landing and Shipping Company كانوا « كادحي ضرائب » من « معسكر العمل » بماويني Maweni . إذ قامت الشركة بسداد المتأخرات الضريبية على هؤلاء الرجال ، ثم استخدمتهم بعد ذلك ككادحين !

ويقول سكاپيرا إنه من أجل الحصول على ذلك العمل كان الرؤساء في بعض الأحيان يستدعون مقاول تجنيد الأتفار من زيروست Zeerust ، « ويؤخذ الرجال المعنيون بوساطة اللورى ، وإن اعترضوا على ذلك » . ثم يضيف أنه عندما ناقش هذه المسألة في عام ١٩٣٢ ، عندما كان الرجال يرسلون بالمثل للعمل في المناجم ضد مشيشتهم ، قيل له إن « رجالا كثيرين ، كانوا لولا ذلك لا يفكرون في الخروج للعمل ، كانوا في واقع الأمر يرغمون على ذلك بسبب خشيتهم من أنهم إذا ما عجزوا عن إيجاد النقود لسداد ضرائبهم سيرسلون أيضاً للعمل في المناجم » . (١) أى أنه بهذا الطريق أو ذاك ، سواء أوافقوا على أن يجنلوا أم لم يوافقوا ، ستحصل المناجم على حاجتها منهم . ويكشف هيلي (٢) عن مدى خطورة هذا التهديد بالنسبة للمتخلفين عن دفع الضرائب . وهو يقول في دراسة له عن تنجانيقا ، في فترة نهايتها عام ١٩٥١ ، إن عدد المتخلفين عن دفع الضرائب ، الذين سددوا التزاماتهم الضريبية عن طريق العمل ، كان يبلغ ٥٩,٠٠٠ متخلف سنوياً (٣) .

والنتيجة الأخيرة واحدة دائماً . إما أن تذهب للعمل لدى الرجل الأبيض لكسب ضريبتك ، أو أن تذهب إلى السجن لعجزك عن سداد الضريبة ، وترسل قسراً ، كحكوم عليك بالأشغال أو متخلف عن دفع الضريبة ، للعمل لدى الرجل الأبيض . وفي كلتا الحالتين يخرج الأوربي فائزاً والأفريقي خاسراً ؛ وفي كلتا الحالتين ، يكون على الأفريقي أن يعمل ، ويحصل السيد الأوربي على حاجته من العمال .

ضريبة الرموس هي ضريبة عمل

يقول سكاپيرا (٤) ، وهو يصف أسباب هجرة العمل ، إن السبب « الأكثر أهمية بكل تأكيد » بين الأسباب جميعاً « هو الحاجة الاقتصادية » .

(١) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) هيلي : المرجع السابق .

(٣) أننى هذا الإجراء من الناحية الرسمية منذ ذلك الوقت .

(٤) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

وقد كشف استقصاء قام به سكاپيرا بين رجال عادوا حديثاً من اتحاد جنوب أفريقيا عما يلي : من بين ٢٩٧ شخصاً أجابوا على أسئلته ، لم يجب غير ستة أشخاص بأنهم غادروا ديارهم أصلاً لأسباب متنوعة منها حب المغامرة ، وجاذبية الحياة في المدينة ، وعدم الميل إلى رعى الماشية ، وما شابه . وقال الباقون جميعاً إنهم ذهبوا من أجل الغرض المحدد وهو كسب النقود ، أما الأغراض الخاصة التي كانت النقود مطلوبة لها فتعطينا هذه الصورة الصارخة :

لسداد الضرائب	١١٩
لسداد الضرائب وشراء الملابس إلخ	٨٣
بسبب الفقر	٣٩
لشراء الملابس	٢٩
لشراء الماشية والملابس	١٦
لمساعدة الوالدين	٥
						<hr/>
						٢٩١

ويساعد هذا التحليل على تفويض الحاجة التي كثيراً ما قلعت ، والقائلة بأن هجرة العمل إنما تنشأ بسبب الحاجة إلى الحصول على مهر الزواج ، أو لمجرد الرغبة التي تنطوي على المغامرة في « الذهاب إلى المدينة » . فثلثا من شملتهم عينة سكاپيرا (٢٠٢ شخصاً) أشاروا إلى الضريبة باعتبارها السبب الرئيسي لرحيلهم ؛ وحوالي ٨٠٪ منهم (٢٤١ شخصاً) من الواضح أنهم أرغموا على الهجرة بسبب الفقر المدقع ، أو الحاجة إلى إيجاد النقود لسداد الضرائب .

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام ليست حاسمة - فالعينة صغيرة ، ولا تتعلق سوى بجزء من منطقة واحدة هي بتشوانالاند - إلا أنها كما يقول سكاپيرا « تشير إلى نتيجة واضحة » ، وهي أن غالبية الرجال قد أرغموا على مغادرة ديارهم تحت ضغط الاحتياجات الاقتصادية . ويمكن للمرء هنا أن يعضى إلى أبعد مما مضى سكاپيرا ، ويقرر أن الضريبة تعد احتياجاً رئيسياً بين هذه الاحتياجات .

ويعد ذلك أمراً بالغ الأهمية ؛ لأن عدداً من المصادر ، ومن بينها سكاپيرا نفسه ، مستهينة بالأرقام التي تقدمها ، على الرغم أنها تسلم بأن فرض ضريبة الرعوس قد لعب دوراً رئيسياً في تكوين العمل الأفريقي ، تزعم أن فرضها لم تعد له أهمية .

إن سكاپيرا يناقض نفسه دائماً حول هذه المسألة . إنه يقول عن حق (١) : « إن الضريبة تمثل سلسلة واحدة من الحاجات الخاصة . فالضرائب والفرائض المالية ، على خلاف الحاجات الأخرى الكثيرة ، لا يمكن تأجيلها ؛ ذلك أنها إذا لم تسدد سنوياً في ميعاد محدد . حل العقاب . ومن ثم إذا كان هناك رجل ما لا يملك وسيلة أخرى لجمع النقود ، فإنه سيخرج إلى العمل » . ويدلل سكاپيرا نفسه ، بمهارة شديدة ، إذا تكلمنا من الناحية العامة ، على أن « هنالك رجلاً ما لا يملك وسيلة أخرى لجمع النقود » — ومع ذلك فهو يحاول أن ينتقص من دور الضريبة ، مقدماً الحجج في مواجهة أرقامه الخاصة على أن « الحافز الأكثر شيوعاً هو الرغبة في شراء الملابس أو بعض السلع الأخرى » . فعلى أي أساس بني تأكيده ؟ ليس على أساس الإجابات التي تلقاها عن أسئلته وعددها ٢٩٧ إجابة ؛ فهذه الإجابات توضح أن الضريبة قد لعبت دوراً في الحث على هجرة ثلثي العمال التي وجهت إليهم الأسئلة — وأن الضريبة وحدها قد قدمت كسبب لهجرة أكثر من نصف هؤلاء العمال . ويقدم سكاپيرا الحجج قائلاً بأنه مادام لا يقبل كل رجل مجند للعمل في المناجم سلفة لسداد الضرائب ، « لا يمكن أن يعنى ذلك إلا أنه قد نهض بالتزامه » . ألم يخطر قط في ذهن سكاپيرا مدى الثمن الذي تكبده هذا الأفريقي كي ينهض بالتزامه ؟ لقد كانت التضحية المتضمنة في ذلك هي على وجه التحديد التي تركته في حالة من اليأس أرغمته على الهجرة بحثاً عن عمل يوفر له ضروراته الأخرى .

ولكن سكاپيرا في الحقيقة يفضح حججه الخاصة . فالأرقام نفسها التي يقدمها فيما يتعلق بعدد من لا يحصلون على سلف لسداد الضرائب توضح

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤١ .

أن من بين ٢٩٢ حالة تمت دراستها ، أخذ مالا يقل عن ٢٠٥ عمالا سلفاً قيمتها جنيهان وعشرة شلنات وستة بنسات لكل منهم ، وذلك لسداد الضرائب والفريضة المالية القبلية والفريضة المالية المتعلقة بالحرب ، على حين أن من لم يأخذوا سلفاً على الإطلاق من أجل الضرائب أو الفرائض المالية كانوا ٤٨ فقط - أي حوالي ١٦ ٪ من المجموع .

وفي ملحق أعده سكايرا عن عام ١٩٣٢ يقدم تحليلاً شهرياً للبضائع المرسلة بالسكك الحديدية إلى الأفريقيين في معزل كجاتلا Kgatla . ويعني ذلك قائمة السلع التي يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم . وإذا أخذنا واردات أحد هذه الشهور على سبيل المثال ، وليكن شهر نوفمبر ، نجد هذه القائمة الواضحة الدلالة :

٢ كيس ذرة ؛ ١ طرد أكياس ؛ ١ كيس مولت ؛ ١ كيس قمح كافير ؛
١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس ملح ؛ ١ كيس أسلحة محارث ؛ ١ كيس بطاطين ؛ ١ طرد حبال مجلولة ؛
١ صندوق ملابس ؛ ١ طبله ؛ ١ طرد سلاسل ؛ ١ كيس قمح كافير ؛
١ طرد ملابس ؛ ١ طرد سلاسل ؛ ١ كيس سكر ؛ ١ كيس ملابس ؛
مكتبة خياطة ؛ ١ كيس ملابس وبطاطين ؛ ١ كيس أواني وأوعية للطهي ؛
١ سرير إلخ ؛ ١ كرسي ؛ ١ طرد حبال مجلولة ؛ ١ محراث ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ بالة قواديس سواقى ؛ ١ طرد بقالة ؛ ١ منشار ؛
١ كيس أطباق ؛ ١ طرد أكياس حبوب ؛ ٤ كراسي ؛ ١ كيس بطاطين ؛
٦ أكياس ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ٢ بوابة ؛ ٣ طبلاط ؛ ١ كيس بطاطين ؛ ١ كيس صابون ؛ ١ طبله ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ٢ عجة للسراقي ؛ ١ باب ؛ ١ محراث .

فيالها من صورة تلك التي تقدمها هذه القائمة عن مأساة هؤلاء العمال المهاجرين ! فمن بين السلع الرئيسية التي يرسلونها إلى ذويهم الطعام ، بل أرخص نوع ممكن منه . وبالنسبة لبقية هذه السلع التي تبعت على الرثاء ، والتي تغطي عليها الملابس والبطاطين ، ألا يتضح أن الضرورة الاقتصادية ،

وليس السعى إلى الكماليات ، هي التي دفعت هؤلاء الرجال إلى الهجرة بحثاً عن العمل ؟

فإذا كانت الحال كذلك ، كيف يمكن أن يقال إن الضريبة ، التي زادت في بتشوانالاند في عام ١٩٥٨ ، إلى أن بلغت جنيهين استرلينيين ، ليست عاملاً رئيسياً ؟ إن الضرائب التي قيمتها جنيهان استرلينيان ينبغي أن ينظر إليها على ضوء متوسط الكسب في مناجم جنوب أفريقيا ، وقدره جنيه استرليني واحد أسبوعياً . والأفريقي لا يستطيع أن يسدد ما عليه من ضرائب فور حصوله على أجره ، إذ ينبغي أن يسدد ضرائبه دفعة واحدة . وفي بريطانيا حيث يبلغ متوسط الكسب الصناعي حوالي ١٢ جنيهًا استرلينيًا في الأسبوع ، لا بد أن يعنى ذلك - قياساً على ما يحدث في أفريقيا - دفع ٢٤ جنيهًا استرلينيًا في صورة ضرائب . بيد أنه حتى ذلك لا يعد معادلاً واقعياً ، لأن العامل الأفريقي يكون دائماً على شفا الفقر المدقع . فكل بنس ، بالمعنى الحرفي للكلمة تماماً ، يعد بالنسبة له تضحية حقيقية . وعلى ذلك فإن توفير النقود اللازمة لسداد ضرائبه يعنى إما الحصول عليها بتضحية ما هائلت - رغمه عندئذ على السعى إلى العمل لتعويض خسائره ؛ أو أن يقبل من مقاول العمل جزءاً من أجره مقدماً ، كي يسدد ضرائبه . وفي كلتا الحالتين تكون النتيجة الأخيرة واحدة ؛ هي دفع الأفريقي للعمل من خلال نظام الضرائب .

يقول هيلي ، في محاولة منه للتقليل من دور الضرائب اليوم ، « إن الضريبة المباشرة على الأهالي ، إذا تكلمنا من الناحية العامة ، لم تعد تثير القدر نفسه من المشكلات غير المرغوب فيها ، التي كانت منذ نصف قرن مضى على درجة كبيرة من الوضوح لمراقبي الشؤون الأفريقية » (١) . وهو يزعم فيما يتعلق باتحاد جنوب أفريقيا على نحو خاص ما يلي :

« على الرغم من أن الضريبة على الأفريقيين قد فرضت منذ اللحظة الأولى أساساً بهدف زيادة عرض العمل ، وبخاصة في المناجم ، لم يعد هذا الهدف الآن يشكل أهمية تذكر . ومن الأمور ذات الدلالة أن سعر الضريبة لم يزد في الأعوام الثلاثين التي انقضت إلى الآن . »

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ٦٨١ .

— أى منذ صدور قانون الضريبة الأهلية والتنمية Native Taxation and Development Act فى عام ١٩٢٥ .

ومن سوء حظ هيلى أن جزءا كبيرا من حجته قد تقوض دون رحمة نتيجة للإجراء الذى اتخذته حكومة اتحاد جنوب أفريقيا ، وبمقتضاه زيدت ضريبة الرعوس المقررة على الرجل الأفريقى ، ابتداء من أول يناير ١٩٥٩ ، من جنيه استرلينى واحد إلى جنيه وخمسة عشر شلنا (١) . ويؤكد موسى كوتانى (٢) ، أحد زعماء المؤتمر الوطنى الأفريقى ، فى تعليقه على هذه الزيادة ، قائلا :

« إن الضريبة على الأفريقيين شأنها شأن قوانين المرور واوائح الإقامة ، قد فرضت من الناحية الجوهريّة لأغراض إجبار الأفريقيين على العمل . » (٣) إن تحليل كوتانى بأسره ذو أهمية كبيرة ، إذ أنه يعبر عن وجهة النظر القاطعة لزعيم أفريقى فى هذا الشأن ، ومن المثير أن نرى مدى تناقض وجهة النظر هذه مع وجهة نظر حجة أوربية فى الشؤون الأفريقية مثل هيلى . ويقرر كوتانى ، فى تفسيره لمعارضة الأفريقيين لنظام ضريبة الرعوس ، أن « أغلبية هؤلاء الذين يرغبون على سداد الضريبة على درجة كبيرة جدا من الفقر تحول دون قيامهم بذلك » ، وأنهم « بالفعل مرهقون للغاية بالضرائب » . وهو يؤكد فى هذا الصدد ، أنه بالإضافة إلى ضريبة الرعوس الإجبارية ، يتعين على الأفريقيين أن يدفعوا ضرائب أخرى مثل ضريبة المستشفيات ، وقدرها شلنان وستة بنسات ؛ والضريبة المحلية ، وقدرها عشرة شلنات ؛ وضريبة التعليم ، وقدرها شلنان فى الشهر ؛ والفريضة المالية للخدمات ، وقدرها ثلاثة شلنات فى الأسبوع ؛ ورسوم المرور ، وقدرها شلنان فى الشهر — هذا إلى جانب الغرامات والرسوم الجمركية . كل ذلك

(١) من الأمور ذات الدلالة أنها قد زيدت أيضا بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة فى عدد من المناطق الأفريقية الأخرى .

(٢) Moses M. Kotani : انظر ، ص ٥١٩ — المترجم .

(٣) موسى كوتانى ، « The Poll Tax Increase » ، فى فيتنج توك ، سبتمبر ١٩٥٨ ،

السنة الثانية عشرة ، العدد ٦ ، ص ٥ .

في مواجهة أجر متوسط قدره اثنا عشر جنيهًا استرلينيًا كل شهر في المدن، وجنيهان وثلثان وعشرة بنسات فقط كل شهر في المزارع . وبعد أن يورد كوتاني حقيقة مفادها أن عددًا يتراوح بين مائة وخمسين ألفًا ومائتي ألف أفريقي يذهبون إلى السجن سنويًا بسبب تخلفهم عن سداد الضريبة السابقة ، وقدرها جنيه استرليني واحد فقط ، يقرر ما يلي :

« من الواضح أن الضرائب الحديدية ستشكل مشقة وقسوة هائلتين بالنسبة للشعب الأفريقي الذي ينوء بالفعل بالمعاناة . »

يقول كوتاني وهو يوجز تقديره للور نظام ضريبة الرعوس ، معارضا في ذلك آراء هيلي والآخرين :

« ان نظام ضريبة الرعوس ، على خلاف الضرائب التي يدفعها غير الأفريقيين ، ضريبة عمل تفرض كشكل للضغط لارغام الأفريقيين على مغادرة مناطقهم والذهاب للعمل لدى الأوربيين * ولم يقصد بها أبدا تسير المرافق أو الخدمات الاجتماعية . . ان الأفريقيين مازالت الضريبة تدفعهم خارج المعازل الى المزارع والمناجم ، وخارج المزارع الى المدن * »

ولذلك فإن موسس كوتاني إنما يتخذ جانب العدالة تماما عندما يتحدث في الواقع باسم الأفريقيين جميعا (١) معلنا :

« نحن نرفض نظام ضريبة الرعوس . »

(١) إن الإحصاءات والحقائق والحجج ليست هي الأشكال الوحيدة في البرهان . فرد فعل الشعب يكون غالبا وسيلة أعظم أهمية بكثير للحكم على الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأحد جوانب سياسة الحكومة . وما لا يخلو من دلالة بكل تأكيد في هذا الصدد أن بعض الحركات الجماهيرية الأكثر أهمية في أفريقيا في الأعوام الستين الأخيرة قد اقترنت بالاحتجاجات ضد الضرائب (حرب باي بوري Bai Bureh War في سيراليون في عام ١٨٩٨ ؛ ثورة بامباتا Bambata في ناتال في عام ١٩٠٦ ؛ وتعد كينيا في العشرينيات ، ونيجيريا في الثلاثينيات ، وروديسيا الشمالية في الأربعينيات ، حالات في صميم الموضوع) . وفي أثناء المظاهرات والاضطرابات التي وقعت في سيراليون في عام ١٩٥٥ احتجاجا على الضرائب ، أعلن بيتر كامارا قائد المظاهرات في احتجاج قدمه إلى حاكم المقاطعة : « إن الضريبة باهظة بعينيا - نحن لا نستطيع أن نكسب قيمتها . ومنذ وقت قريب ، في يناير ١٩٦٠ ، وقعت اضطرابات خطيرة في بوكادي Bukadi بأوغندا ، احتجاجا على تقديرات الضرائب : وقتلت الجماهير الغاصبة عددا من الرؤساء (المستولين عن مساعدة السلطات في تقدير الضرائب وتحصيلها) ، على حين قبض على أكثر من ١٥٠٠ مظاهر ، كما قتل بعض آخر من المتظاهرين برصاص الشرطة .

الفصل الثالث

والآن فلنسر أطراره

كان الإكراه على العمل لدى الأوربي هو قدر الأفريقي ونصيبه طيلة أربعمئة عام أو يزيد . فمنذ تجارة الرقيق المشينة ، التي مورست بأعداد هائلة ، والتي استمرت من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، إلى يومنا هذا ، كان عمل الأفريقيين لدى الأوربيين مقترنا بالقوة والإكراه .

يقول ماركس إن الرأسمالية الحديثة تؤرخ بالقرن السادس عشر . وكان من العناصر الجوهرية في نموها الرق وتجارة الرقيق.

« إن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا ، وإفناء السكان الأصليين واسترقاقهم ودفنهم في المناجم ، وبداية غزو ونهب جزر الهند الغربية ، وتحول أفريقيا إلى منطقة لصيد ذوى البشرة السوداء على نطاق تجارى ، كل ذلك أعلن الفجر الوردى لعصر الإنتاج الرأسمالى. » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وبعد أن وصم ماركس بالعار هذه « الأعمال المتناسقة » باعتبارها « القوى الدافعة الرئيسية للتراكم البدائى » ، استرعى الأنظار إلى المكانة الخاصة التى انفرد بها الرق في نمو الرأسمالية البريطانية . « إن ليفربول تزدد سمنا على تجارة الرقيق » فقد كانت تجارة الرقيق هى أسلوبها للتراكم البدائى » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .) وعلى الرغم من ضخامة تجارة الرقيق التى تمت في القرنين السابع عشر والثامن عشر على أيدي الهولنديين والفرنسيين

(١) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٥١ ، لورانس آندويشارت ،

طبعة عام ١٩٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٥٩ .

والأسبان والبرتغاليين ، فإنهم تكتن تقارن بتجارة الرقيق التي قامت بها بريطانيا .
كتب رندنج (١) يقول : « إن ما نقل من الرقيق الأفريقي في جوف السفن
البريطانية يكاد يبلغ أربعة أمثال كل ما نقل في سفن كل الدول الأخرى
مجتمعة » . إن تجارة الرقيق الفظيعة هذه ، والرق نفسه المترتب عليها ،
كانا بمثابة محورين في انبثاق الصناعة الرأسمالية ونموها .

يقول ماركس (٢) : « دون الرق لا يكون لديكم قطن ؛ ودون القطن
لا تكون لديكم صناعة حديثة . فالرق هو الذي أسبغ على المستعمرات
قيمتها ؛ والمستعمرات هي التي خلقت التجارة العالمية ؛ والتجارة العالمية
هي الشرط المسبق للصناعة الكبيرة . » ولكن بينما بنى « السادة » الانجليز
ثرواتهم الهائلة من دماء وعظام الرقيق الأفريقي ، كان الأمر كارثة بالنسبة
للقارة الأفريقية . كتب دي بوا (٣) يقول :

« لقد أدخلت مناطق بكاملها من سكانها ، واختفت قبائل بأسرها .
وقد كان اغتصاب قارة أمرا نادرا ، إن كان له نظير ، في التاريخ القديم
أو الحديث . » (٤)

وعلى أساس التقدير القائل بأنه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم
الغربي ، فإن خمسة أفريقيين إما قتلوا في أفريقيا أو ماتوا في أعالي البحار ،
يؤكد دي بوا أن الرق كان يعنى بالنسبة لأفريقيا الخسارة الرهيبة التي تقدر
بحوالي ستين مليون نفس . إن ماركس لم يقرر غير مجرد الحقيقة عندما أعلن
أن الرأسمالية قد جاءت إلى العالم وهي « تقطر من الرأس إلى أخمص القدم ،
من كل خلية فيها ، دماً ودمناً » (٥) .

(١) ج . س . رندنج : They Came in Chains ، ص ١٧ ، نيويورك ، ١٩٥٠ .

(٢) ك . ماركس : بؤس الفلسفة ، ص ١٢٤ ، لورانس آنلوشارت ، لندن ، ١٩٥٦ .

(٣) Dr. W.B.B. Dubois : انظر ، ص ٥٤٥ - المترجم .

(٤) و . ا . ب . دي بوا : Black Folk : Then and Now ، ص ١٤٢ ، نيويورك ،

١٩٣٩ .

(٥) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٦٠ .

إن أية دراسة للعمل الأفريقي اليوم ، لمولده ونموه وظروفه وصراعاته ، ينبغي دائما أن تضع في اعتبارها تلك الخلفية الرهيبة . ولا يقتصر أمر هذه النكبة على أنها أصبحت ذكرى لا تنمحي أبدا من أذهان الشعب الأفريقي ، بل إن أساسها نفسه ، وهو السخرة ، مازال ممارسة شائعة للمستعمرين الأوربيين الذين سَمِنُوا على حساب التربة الأفريقية والشعب الأفريقي زمنا طويلا . فالدول الأوربية لم تقدم على كره منها ، قرب نهاية القرن التاسع عشر ، على التخلي عن عمل الرقيق المباشر ، إلا لتستبدل به أشكالا للقهر ، جديدة وأقل سفورا — إلى حد ما ، أشكالا ألفت ما بين الضغط الاقتصادي والالتزامات «القانونية» . وقد تناولنا في الفصول السابقة كيف استفاد الإمبرياليون من مختلف صور الضغط الاقتصادي ، اشتهاء الأرض والفقر وضريبة الرعوس ، لدفع الأفريقيين إلى العمل . بيد أن القهر الاقتصادي وحده لم يكن أبدا كافيا للمستخدم البريطاني ، وبخاصة على ضوء رفض الأفريقيين الصريح للعمل لدى الأوربيين . فإذا لم يعمل الأفريقي لدى الأوربي عن رغبة منه ، يجب ارغامه على ذلك .

« لقد سرقنا أرضه . والآن فلنسرق أطرافه . . ان العمل الجبرى هو النتيجة المترتبة على احتلالنا للبلاد . » (١)

ذلك كان مطلب كولونيل كروجان الزعيم السيء السمعة للمستوطنين البيض في كينيا ، وعملا بهذا المبدأ مارعت السلطات الأوربية على نطاق القارة إلى الاستجابة لرغبات المستوطنين البيض والشركات الأوربية ، فطبقت مختلف أشكال العمل الجبرى لمساندة الإجبار الاقتصادي المتضمن في اشتهاء الأرض وضريبة الرعوس . يقول هيل (٢) إنه مع التسليم بأن « المرء لا يمكن أن يتجاهل تماما الدور الذى لعبه (الإجبار) فى التاريخ الماضى للتطور الأفريقى ... دافعت بعض الحكومات عن استخدامه لضمان القوة البشرية اللازمة للأغراض العامة على أساس أنه مواءمة للعرف

(١) الكولونيل إيوارت س . كروجان ، نقلا عن إيوارت س . كروجان ، أرثر ه . شارب From Cape to Cairo ، لندن ، ١٩٠٢ .

(٢) هيل : المرجع السابق ، ص ١٣٦٢ .

المحلى الذى يستخدم العمل المشاعى بمقتضاه لتعبيد طرق القرية أو ماشابه .
إن هذا الزعم من جانب الحكومات لن يقوى على الصمود فى وجه أية
دراسة جادة . ويسلم هيلى نفسه بأن «القياس ليس مقنعا» . ومع ذلك فإن
ما حملة على أن يقول ذلك - وهو أن «هذا الاستخدام التقليدى للعمل
نادرا ما كان يأخذ الفلاح بعيدا عن بيته» - ليس سوى جانب واحد من
الإجابة ، وجانب ضئيل للغاية . وقد أكد نون (١) عن حق أنه على الرغم
من أن مقدارا معيناً من العمل المشاعى الإلزامى كان أمراً تقليدياً فى المجتمع
الأفريقى ، لا ينبغي أن تغيب عن بصر المرء الحقيقة القائلة بأن «السخرة فى
المجتمع الأفريقى كانت تصان جيداً عن طريق عادات عرفية ، ولذلك ففى لم
تبلغ أبداً درجة الاستغلال التى تميز السنوات المبكرة للسيطرة الأوروبية فى القارة» .
وعلى الرغم من بشاعة الظروف التى كان الأوربيون يتزعون السخرة
فى ظلها عنوة من الأفريقين ، فإن ذلك لا يشكل ذلك الفرق الأساسى بين
العمل المشاعى التقليدى والسخرة . فالعمل المشاعى التقليدى ، فى منشئة على
الأقل ، كان جهداً مشاعاً من أجل مصالح الجماعة . بيد أن السخرة كانت
شكلاً وحشياً للاستغلال الاستعمارى ، كان الأحكام غير الأفريقين بمقتضاه
يجبرون الأفريقين على تأدية العمل لا لمصالح الجماعة ، وإنما لمصالح الأوربيين
الساعين إلى الربح . ولم تكن هذه السخرة فى الحقيقة تختلف كثيراً عن الرق
المباشر ؛ ومن ثم كانت أمراً بغضاً بدرجة كبيرة من جانب الأفريقين ،
سواء باعتبارها شكلاً للنهب ، أو صورة مروعة للمهانة والازدراء .
ولا يخلو من دلالة أنه كان من الأسباب الهامة لحركة الاحتجاج الكبيرة
بكينيا ، فى عام ١٩٢٧ ، معارضة نظام السخرة الذى كان سائداً فيها حينئذ .
وقد أصبح العداء العام لأنظمة السخرة فى أفريقيا على درجة من الانتشار
فى العشرينيات ، أرغمت الدول الكبرى التى لها ممتلكات استعمارية فى أفريقيا ،
فيما عدا البرتغال ، على الإحساس فى عام ١٩٣٠ بأنها ملزمة بالتوقيع على
«اتفاقية جنيف بشأن السخرة» Geneva Convention on Forced Labour .

() نون : المرجع السابق ، ص ٦-٧ .

بيد أن هذه الاتفاقية ، على الرغم من أنها كانت بمثابة ضغط معنوي على الدول المعنية ، قد تخللها قدر كبير من الثغرات والاستثناءات ، بحيث إن الأساس لمختلف أشكال الإجبار ظل قائما . وقد سلم هيلي بأن « الاستثناءات هامة : الخدمة العسكرية الإجبارية ، الشغل بمقتضى حكم قضائي ، الالتزامات المدنية ، العمل في أية طوارئ سواء في الحرب أو السلم ، والخدمات المشاعية الصغيرة » (١)

إن الأمور الطارئة التي ذكرها هيلي أمور هامة ، لأن القاعدة العامة في الممتلكات البريطانية هي منح الحكام سلطات استثنائية على الأشخاص والممتلكات في خلال فترات الطوارئ المعلنة ؛ بيد أن إعلان حالة الطوارئ يتم لا في الظروف التي تعتبر في أي بلد طارئا قوميا ؛ وإنما في كل مناسبة يظهر فيها الشعب الأفريقي أية درجة من درجات التحدي لظروفه المعيشية البائسة . وهكذا حتى الإضراب يصبح ذكاة لإعلان حالة الطوارئ ؛ وعن طريق هذا المخطط يكون لدى الحاكم دائما وسيلة جاهزة للحصول على محطى إضرابات لا تتوافر لديهم الرغبة ، أو لإرغام المضربين على العودة إلى العمل ، تساعد في ذلك سلطاته لتوجيه العمل في مثل هذه الظروف .

وعلى الرغم من أن اتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ ، كما يقول نون (٢) ، كانت تعني أن العمل ابتداءً من الآن ولم يعد بالإمكان فرضه لأغراض الاستخدام الخاص ، لم يكن ذلك صحيحا في الممارسة . ففي خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال استخدمت السخرة في عدد من المشروعات الخاصة في كينيا وتنجانيقا ونييجيريا وسيراليون والكتغو البلجيكي والمناطق الفرنسية بأفريقيا ، وذلك عن طريق مجرد اعتبار هذه المشروعات « صناعات حيوية » . ومن المفيد ، كما يقول نون (٣) ، أن نلاحظ الغبطة التي كان المستخدمون الأوربيون والموظفون الاستعماريون في أفريقيا يودون بها . إلى إجراءات السخرة عند أقل استفزاز .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٦٢ .

(٢) نون : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨ .

إن العادات في الحقيقة تموت بصعوبة ، فما زالت الحكومات في معظم المناطق الأفريقية تمارس الإجبار على العمل ، في هذا الشكل أو ذاك . ففي روديسيا الجنوبية على سبيل المثال يمكن تجنيد الأفريقيين العاطلين للأغراض الزراعية لفترة عمل تصل إلى تسعين يوما . ويقول هيلي إن قانوني السلطة الأهلية Native Authority Ordinances في روديسيا الشمالية ونياسالاند يسمحان باستخدام الجبر في أية حالة طوارئ . وفي تنجانيقا يوجد بمقتضى قانون السلطة الأهلية نص قانوني يقضى بفرض العمل الجبري من أجل «الأشغال والخدمات العامة الحيوية» . وفيما يتعلق بعامي ١-١٩٥٢ يقدم لنا هيلي الأرقام التالية : (١)

٤,١٠٢ رجلا استدعوا لأعمال الشيالة

(١٠,٦٥٦ يوم عمل) .

١٠,٤٦١ رجلا استدعوا لأعمال عامة غير رئيسية

(٩٥,٢٠٣ يوم عمل) .

٤,٥٧٨ رجلا لأعمال تتم لحساب السلطات الأهلية

(١٠٤,٥١٣ يوم عمل) .

ويبلغ مجموع ذلك ١٩,٠٠٠ رجل أجبروا على أداء حوالى ٢١٠,٠٠٠

يوم عمل .

وفي أوغندا يسمح بالعمل الإجباري بمقتضى قانون السلطة الأهلية لمدة تصل إلى ثلاثين يوما ؛ ويمكن لغير الراغبين في أداء هذا العمل الاستعاضة عن عملهم بدفع مبلغ نقدي . وفي نيجيريا والكمرون ما زال يوجد إجبار بالنسبة لأعمال الشيالة ؛ وفي سيراليون يمكن استخدام العمل الإجباري ، بمقتضى قانون أعمال الطرق Forded Labour Ordinance لعام ١٩٣٢ ، في الأشغال الخاصة بإنشاء وصيانة الطرق العامة والمباني الحكومية ، وفي حركة المتاجر الحكومية ، ونقل الأشخاص في حالات «الضرورة الملحة» ؛ وفيما يتعلق بالممتلكات الفرنسية في أفريقيا ، إذا تكلمنا من الناحية

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٦٧ .

الرسمية ، يحظر العمل الإجبارى الآن بمقتضى قانون صدر فى ١١ إبريل ١٩٤٦ ، ومجموعة قوانين العمل الصادرة فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ Labour Code of December 1952 . ومع ذلك يؤكد هيلى أنه على الرغم من البنود الشاملة لهذه القوانين ، ما زالت التقارير الواردة من أفريقيا الغربية الفرنسية والكمرون تشير إلى وجود أنواع مختلفة من العمل تتضمن بعض عناصر الإجبار (١) . ويؤكد ذلك تصرفات العمال أنفسهم فى هذه المناطق ، والمطالب المستمرة لنقاباتهم بتطبيق مجموعة قوانين العمل ، التى كافحوا من أجل إقرارها كل هذا الوقت وبكل هذه المرات ، فى الممارسة تطبيقا كاملا ، وبعدم تركها كمجرد وثيقة ورقية . ومن بين الأشكال التى مازال العمل ينتزع بها عنوة فى هذه المناطق ، يمكن للمرء أن يذكر استخدام المتأخرين عن سداد الضرائب ، ونظام الـ Prestation . (انظر الفصل السابق أيضا .)

وفى الكونغو البلجيكي ، على الرغم من المزاعم الرسمية باتباع سياسة أكثر تنورا تجاه العمل فى السنوات العشرين الماضية ، مازال عدد من المراسيم التى تنص على أشكال مختلفة من السخرة موجودا فى سجل القوانين (٢) ؛ على حين أن تعديلات القوانين لعام ١٩٤٩ فى رواندا-أورندى تنص على استخدام المتأخرين عن سداد الضرائب فى إنشاء الطرق ، وفى أعمال الشبالة ، وفى تشييد الأشغال العامة . ويسود الاعتقاد بأن السخرة غير المدفوعة الأجر قد استُخدمت فى ليبيريا فى الآونة الأخيرة فى تعبير الطرق ، ويقدم هيلى ما يدعم هذا الاعتقاد .

« لا يكاد يفترق عن الرق نفسه »

بيد أن الأمر لا يقتصر على وجود حالات نوعية يخضع فيها العمال الأفريقيون للسخرة . فنظام العمل فى أفريقيا بأسره يقوم على أشكال من القهر

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣٦٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٧١ .

مقتنعة بغلالة رقيقة . والنظام الاستعماري ، كما قال لنا ماركس ، هو في ذاته «قوة متوحشة» (١) ، وليست أفريقيا بمستثناة من ذلك .

وإنها حقيقة أن العمال الأفريقيين قد نظموا ، ومن حدة النضال المرير قد كسبوا ، حقوقا عمالية معينة ، وأساسا من بين برائن المعارضة الضارية التي تبديها الاحتكارات الأوروبية الكبيرة . لكن هذه الحقوق ما زالت مخلوذة ، وتعرض للهجوم المستمر ، ولا تقدم إلا جانبا من الصورة عن العمل في أفريقيا في الظروف الراهنة . فالمرء ليس بحاجة إلى الحجم المأسوي لسجن هولا Hola ، حيث يضرب الرجال حتى الموت لرفضهم القيام بأعمال السخرة ، للتدليل على أن العمل في أفريقيا يرتبط بالإكراه .

إن استخدام القوة لإكراه السجناء الأفريقيين في هولا على العمل لم يكن حادثة معزولة . والحقيقة أنه طوال فترة الطوارئ في كينيا ، كانت السخرة تستخدم على نطاق واسع حقا . وقد قدر في وقت ما أن حوالي سبعين ألف سجين في كينيا كانوا يقومون بأعمال السخرة . وتورد بعض التقارير رقما أعلى من ذلك . وإلى جانب العمل في اقتلاع الأشجار وصيانة التربة ، كان هؤلاء السجناء يجبرون على العمل في المهاجر وفي إنشاء الطرق الحديدية ، وتكسير الصخور ، وإنشاء مطار إمباكاسي (٢) Embakasi الحديد . ولم يقتصر الأمر على أن النساء كن يجبرن بلورهم على أداء الكثير من هذه الأعمال (٣) ، بل إن موظفة سابقة بحكومة كينيا (٤) أفادت بأن أحداثا

(١) كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٥١ .

(٢) انظر : Circular of Kenya Public Relations Officer ، ١٥ أغسطس ١٩٥٣ ؛ ذي تيمس ، عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣ ؛ ذي أوبزرفر ، عدد ٢٨ مارس ١٩٥٤ ؛ كينيا ويكلي نيوز ، عدد ٧ مايو ١٩٥٤ ؛ ذي تيمس ، ١٥ مايو ١٩٥٤ ؛ جاك إنسول : « Survey of Forced Labour Camps » ، في كينيا ويكلي نيوز ، عدد ٤ فبراير ١٩٥٥ ؛ باتريك مونكهوس ، في منشتر جارديان ، العددان ٩٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ ؛ ماستر جونسون ، في إيست أفريكان ستاندارد ، عدد ١٧ يونيو ١٩٥٥ .

(٣) انظر السؤال الذي قدمه ممزبربارا كاسل ، عضو البرلمان البريطاني ، إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات ، هنسارد ، عدد ١٤ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٤) إيلين فلتشر : في تيمس نيوز ، عدد ٤ مايو ١٩٥٦ .

مقيدين في الأغلال كانوا يرغمون على أداء العمل . وأضافت إلى ذلك ،
استنادا إلى معلومات تلقتها من مبشر أمريكي ، بأن الضابط النوبتجي بسجن
كاميلي Kamili قرر أنه شاهد طفلا لا يتجاوز الثامنة من عمره ، مقيدا
بالأغلال ، يعمل في الحجر .

وبعد استخدام عمل المسجونين ممارسة عامة في المستعمرات البريطانية
بأفريقيا ، بيد أنه في أوقات الطوارئ ، عندما يتمتع الحاكم بسلطات مطلقة
فيما يتعلق باستخدام قوة العمل الأفريقية ، تستخدم السخرة على نطاق واسع حقا .
ولا تستثنى كينيا من ذلك . فالأزمة في وسط أفريقيا ، وما ترتب عليها
من إعلان حالة الطوارئ في ثلاث مناطق (١) ، أعقبها استخدام السخرة
على نطاق واسع . وحدث ذلك بشكل خاص في نياسالاند ، وإن كان
قد مورس على نطاق كبير أيضا في روديسيا الشمالية (٢) . وعلاوة على ذلك
فإن التشريع الذي تم التصديق عليه في نياسالاند وروديسيا الشمالية يسمح
باستمرار ممارسة السخرة .

ومن حين لآخر كان يكشف القناع ، فيبدو النظام البربري للسخرة
عاريا تماما . فالعمال في المناطق الأفريقية الفرنسية ، الذين لا يملكون النقود
كي يدفعوا أجر الانتقال إلى مراكز الاستخدام ، « يبيعهم » سائقو اللوريات
إلى « مقاولي الأنفاق » الذين يتولون بدورهم تسليمهم إلى المستخدمين ،
مثل أصحاب مزارع الكاكاو ، لقاء ربح كبير (٣) . وفي عام ١٩٥٩ قالت
جريدة وست أفريكان بيلوت ، التي تصدر في نيجيريا ، بأن « عمل الرقيق »
ما زال مستخدما من جانب بعض الشركات الخاصة ، كما أكدت إحدى
مقالاتها الافتتاحية أن التجارة في الرقيق من الفتيات كانت تسير قدما ،

(١) الإشارة هنا إلى الأزمة التي أعقبت قيام اتحاد وسط أفريقيا ، في عام ١٩٥٣ ،
من المناطق الثلاث : روديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ، وزامبيا . (انظر، ص ٥٩٢) -
الترجم .

(٢) ذي تيمس ، عدد ٩ إبريل ١٩٥٩ .

(٣) Report of the Committee of Enquiry into the Working and Living Conditions of Workers in the Mining Industry ، أكر ، ١٩٥٣ .

وأن القتيات كان يجرى بيعهن من نيجيريا الشرقية إلى المناطق الأخرى في أفريقيا الغربية .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه منذ أن قامت الأمم المتحدة ، وتشكل مجلس الوصاية التابع لها ، كفت السلطات البريطانية عن نشر أية بيانات عن السخرة في المستعمرات البريطانية . وعلى الرغم من مؤامرة الصمت هذه ، التي تحول دون جمع أية معلومات يعتمد عليها ، سرعان ما تكشف أية دراسة جزئية للقوانين والممارسات السائدة في أفريقيا عن العدد الهائل من الأشكال التي يمكن في ظلها ممارسة السخرة ، وعن جسامه التدخل في حرية العامل الأفريقي في بيع قوة عمله في السوق . فالسخرة غير المدفوعة الأجر في أعمال الشيالة وتعبيد الطرق ، وفي «الأشغال العامة» ؛ والقيود على حرية العامل في الحركة والانتقال ؛ والالتزام بحمل تصاريح السفر ؛ وإنكار الحق في حرية ترك مكان العمل (في المناجم والمزارع الرأسمالية على سبيل المثال) ، أو محل الإقامة (الأحواش) ، أو قصر الإقامة على مناطق أو مراكز أو أقاليم أو معازل معينة ؛ والتأجير الجماعي عن طريق وكالات التجنيد ؛ ونظام العمل التعاقدى ، المصحوب بعقوبات جزائية في حالة «خرق العقد» ؛ والمد التعسفي لآجال عقود العمل بحجة ديون المستخدم الناشئة عن الغرامات أو عن مشتريات العامل من متجره ؛ وتجنيد العمال «للأغراض العسكرية» ؛ والسخرة لسداد الديون الضريبية ؛ والاستخدام الواسع النطاق لعمل المسجونين غير المدفوع الأجر ؛ والزراعة الجبرية للمحصولات النقدية — ذلك هو النطاق الجبار الذي يرغب العامل الأفريقي في ظله على أداء العمل . ومع ذلك يتحدث بعض المعلقين عن عامل أفريقي أسطوري له «الحرية في بيع قوة عمله في السوق» .

وعندما يتحدث العامل الأفريقي نفسه ، فلا يكون ذلك لتجديد «الحرية» التي يزعم المستعمرون أنه يتمتع بها في التصرف في قوة عمله الخاصة ، بل على النقيض لفضح حالة الرق التي فرضت عليه ؛ وفي هذا الصدد يكون من الأمور ذات الدلالة تلك الكيفية التي كثيرا ما تستخدم بها المنظمات الأفريقية كلمة الرق نفسها .

« إن هذه الرابطة تعارض بشدة مكتب استخدام العمل Labour Utilisation Board ، وتطالب بحله . فهذا المكتب ، إنما هو سوق للرقائق أكثر منه هيئة تقوم بمركزة قوة العمل . إن الأفريقيين يجنلون من كل أرجاء المنطقة وسائل ليست اختيسارية بأية حال من الأحوال . وينقل هؤلاء الأفريقيون التعساء الى أماكن تبعد عن ديارهم بأكثر من ثمانمائة ميل بطريقة تقشعر منها الأنفان . إن المواشي تعامل بأفضل مما يعامل به هؤلاء الكادحون المأمولون » .

هكذا يمضي الالتماس المقدم من « رابطة التشاجا الثقافية لتنجانيقا » Chagga Cultural Association of Tanganyika إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة (٥ أكتوبر ١٩٥١) .

وقد جاء ضمن الالتماس قلمته الرابطة إلى المجلس نفسه (في أول أكتوبر ١٩٥١) ، تشكر فيه « رابطة موظفي حكومة تنجانيقا » Tanganyika Government Employee's Association ، ما يلي :

« لقد وقعنا فريسة لقسوة المستخدمين الذين نعمل لديهم ، والمنافسة الطليقة التي لا قيد عليها ، حتى أن عددا صغيرا من الرجال الشديدي الثراء استطاعوا أن يوقعوا الجماهير الأفريقية الفقيرة تحت نير لا يكاد يفترق عن الرق نفسه . »

وتتردد أصدااء مثل هذه الشكاوى في أرجاء القارة الأفريقية كلها . ومن الأمور التي تدل بقوة على مشاعر الأفريقيين تجاه عملهم لدى الأوربيين تلك العادة التي انتشرت بين حائزي الأرض منهم في كينيا بإعطاء عبارة « أن يعمل » معنى « أن يكون رقيقا لدى الرجل الأبيض » ، وإطلاق عبارة إي موجوندا e muguonda - « إنه في مزرعته » - على الرجل الذي يعمل لحسابه في مزرعته الخاصة . وهم يسألون : Wathii mugunda kana wira ? أي « هل ستعمل في مزرعتك أم ستكون رقيقا ؟ » . (١)

وبينا يكون الإجبار الاقتصادي - الفقر الزراعي المقترن بنظام ضريبة

(١) موجا چيكارو : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

الرعوس — من الناحية الأساسية هو الذى يدفع الأفريقى إلى الخروج للعمل فى المشروعات الأوربية ، يظل العمل الإجبارى عاملا هاما . إذ تحتفظ السلطات الاستعمارية بهذا النوع من العمل لاستخدام القسر مع من يظهر من الأفريقيين عزوفا عن الاستجابة للمهماز الاقتصادى؛ وفى هذا الصدد يعد العمل الذى يؤديه من تصدر ضدهم أحكام قضائية ، والمتأخرون عن سداد الضرائب ، أمرا بالغ الدلالة .

إن السخرة تمارسها بلوجة أو بأخرى كل السلطات الاستعمارية فى أفريقيا ؛ بيد أنه فى منطقتين على نحو خاص ، هما الأقاليم البرتغالية واتحاد جنوب أفريقيا ، تجرى ممارستها على نطاق واسع للغاية ، كما تلعب دورا رئيسيا فى السياسات التى تنتهجها الحكومات المعنية تجاه العمل ، بحيث قد يكون من المفيد أن نتناول الأمر بقدر أكبر من التفصيل .

٣٧٩,٠٠٠ من الرقيق

وعن المناطق البرتغالية (أنجولا ، موزمبيق ، ساوتومى ، برنسيب) يكتفى هيلى بالقول ، بلغة الترم فيها أقصى درجات التأديب والحد ، بأن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالسخرة United Nations ad hoc Committee on Forced Labour «قدأعربت فى عام ١٩٥٣ عن اعتقادها بأنه على الرغم من أن السخرة كانت محظورة من حيث المبدأ ، كانت هناك قيود واستثناءات معينة فى التشريع تسمح بانتزاع السخرة أو العمل الإجبارى» . (١)

وقد صور دافيدسون (٢) بطريقة تدعو إلى الإعجاب مدى ضخامة وشمول هذه القيود و «الاستثناءات» ، وتقرر دراسة دافيدسون بما لا يدع مجالا للشك الملى الذى تعد به السخرة أساسا للاقتصاد بأسره فى هذه المنطقة حيث «يوجد الآن رقيق أكثر مما كان يوجد منذ خمسين عاما» (٣) . والحقيقة، كما يقول دافيدسون ، أن السخرة تمارس فى أنجولا على نطاق بلغ

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٣٧٥ .

(٢) دافيدسون : المرجع السابق ، ص ١٩٠-٢٢٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩٦ .

حداً من الضخامة يمكن معه وصفها بأنها «محرك اقتصاد البلاد بأسره» (١) .
ويقتضى النظام ، كما شرح دافيدسون ، بأنه في أنجولا يلتزم كل أفريقي ذكر ،
«أو في الممارسة كل أفريقي يزيد على «السن الظاهرة» التي تبلغ حوالى
عشرة أعوام ، (٢) بأن يبين بأنه قد عمل ستة أشهر في خلال السنة السابقة
للاستقصاء ، أو بأنه يعمل بالفعل وقت الاستقصاء ، فإذا لم يبين ذلك أرسل
للسخرة . وما على هؤلاء المستخدمين الذين يرسلون عمال سخرة إلا أن
يطلبوهم من السلطات المسئولة ، مثلما يطلبون أية مواد يكونون في حاجة
إليها . وتبعاً لذلك يُطلب عمال السخرة ، الذين يسمون عمالاً تعاقديين
contradados (وهم «رقيق حقيقي» كما يقول دافيدسون عدلاً وصواباً) ،
من الحكام المحليين ، الذين يضغطون بلورهم على الرؤساء المحليين في
مقاطعاتهم لتجنيد العدد المطلوب من الرجال . كتب أحد مراسلي فيوريورك
هيرالد تريبيون ، يصف هذا النظام ، قائلاً : «إذا تعذر الحصول على العدد
المطلوب ، أرسل رجال الشرطة لجمعهم» (٣) .

وقد تبين لدافيدسون ، نتيجة لفحص ملفات إدارة شؤون الأهالى
Native Affairs Department ، فى لواندا Luanda عاصمة أنجولا ، أن
٣٧٩,٠٠٠ عامل «تعاقدى» ، أو عامل سخرة ، «كانوا مقبدين» ، وهم رقيق
حقيقيون» . (٤) ويمكن أن نلم بفكرة عن المعاملة التي يلقاها هؤلاء الرقيق
من النتيجة التي خرج بها دافيدسون من مقابلاته مع منهور مونتيرو ، المدير
العام لمزارع كاسيكيل Cassequeل للسكر : (٥)

«سألته عما حدث عندما رفض أحد عمال السخرة أن يعمل .

«فنظر إلى شيء من الاستغراب :

«أوه ، ولكنهم سيعملون . هذا أمر مؤكد !

(١) المرجع نفسه ، ص ١٩٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٩٨ .

(٣) عدد ١٥ فبراير ١٩٤٨ .

(٤) دافيدسون : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢١٧-٦ .

«وماذا إذا أصرروا على الرقص ؟ ١

«عندئذ نرسلهم إلى مركز الشرطة ١

«يودعونهم السجن : نعم ، ويجلدونهم بالكرايبج . لقد أخبرني بذلك الشاهد تلو الآخر (وإن لم يكن منهم ستهور مونتير) - بعضهم في غير اكتراث ، معتبرا الأمر طبيعيا وواضحا ، وبعض آخر في شيء من الامتعاض المرير ، وبعض ثالث في ذكريات مؤلمة .

«وكان هذا الجلد يتم عادة بكرباج من جلد الحيوان يسمى تشيكوتي chicote . بيد أنه توجد الپالماتوريا Palmatoria أيضا . إن أوريبا موضع ثقتي الكاملة وصف لي الپالماتوريا التي رآها تستخدم منذ وقت ليس بالبعيد .

«لقد رأيت مطرقة منحوتة من قطعة خشبية واحدة ، ذات يد طولها حوالي عشر بوصات أو اثنتا عشرة بوصة ، ورأسها بمثابة قرص عرضه حوالي ثلاث بوصات وسمكه بوصة ونصف بوصة . ويثقب كل من جانبي هذا القرص خمسة ثقوب مسلووبة ، وهذه الثقوب على هيئة سطح زهرة الرد الذي به خمس نقط . ويقف الضحية باسطا إحدى كفيه ، ويمسك الجلاذ بالپالماتوريا ، ويوجه ضربة عنيفة إلى اليد المبسوطة . ونتيجة لعنف الضربة يشقظ لحم الكف في داخل هذه الثقوب المسلووبة . ويؤدي تناقص قطر الثقوب إلى ضغط اللحم الذي يحشر فيها ، محدثا آلاما مبرحة . ثم يقدم الضحية الكف الأخرى ، ويكرر الجلاذ العملية نفسها . وهكذا تضرب الكفان بالتناوب في خبطات منتظمة إلى أن يستكمل العدد المطلوب من الجللات .

«والپالماتوريا كلمة أفريقية يمكن ترجمتها بمعنى «الأم» . والشخص المتين البنيان يمكن أن يتلقى أربع أو خمس ضربات في صمت ، لكنه يعجز بعد ذلك عن كتمان صرخات الألم ويعتقد هذا الأوربي الذي حكى لي ذلك أن الموت لا يبد أن يحدث بعد ١٥٠ جلدة ؛ على حين أخبرني آخرون أن ذلك غير صحيح .»

ويمكن مقارنة ما توصل إليه دافيدسون في أنجولا ، بل تأكيده من الناحية الجوهرية ، باستقصاء أجرى على الجانب الآخر من أفريقيا ، في الإقليم البرتغالي موزمبيق . وقد قام بهذا الاستقصاء الأستاذ مارفن هاريس ، وهو أنثروبولوجي أمريكي بجامعة كولومبيا . (١)

ويشرح الأستاذ هاريس مضمون نظام السخرة في أفريقيا الشرقية البرتغالية ، فيقول ان جميع الأفريقيين الذكور يفترض أنهم «بلا عمل» ما لم يكن باستطاعتهم أن يثبتوا عكس ذلك . أما هؤلاء الذين يعجزون عن تقديم الليل على أنهم يعملون فيكونون عرضة للتجنيد لمدة ستة أشهر في الأشغال العامة ، ما لم يتطوعوا للعمل لدى المقاولين المختلفين . وهذا هو ما يعرف بنظام الشيبالو Shibalo ، وهو نظام يمكن بمقتضاه إرغام أى أفريقى ، بمجرد قرار من مدير المنطقة ، على أداء السخرة . وهؤلاء الشيبالو Shibalos يدفع لهم أجر الحد الأدنى القانونى الخاص بالمنطقة التى يعملون فيها ، وهو يتراوح بين ١٥ شلنا ، ٣٥ شلنا فى الشهر ؛ هذا من الناحية النظرية على الأقل ، على الرغم من أنه فى الممارسة ، كما أثبت دافيدسون بصورة مقنعة فيما يتعلق بأنجولا ، يكون أفريقى سعيد الحظ ، ذلك الذى يحصل فى نهاية مدة العمل الإجبارى على كل الأجور التى كسبها .

« إن مجموع المستخدمين من الشيبالو بمقتضى عقود لدى الحكومة والأفراد معاً يكاد أن يصل كل سنة إلى مائة ألف . ومع ذلك فإن دلالة القوانين التى وضعت لمحاربة الكسل والعزوف عن العمل لا تقتصر بأية حال على القبض على الشيبالو وتسخيرهم . فالأمر الأعظم أهمية بكثير هو تأثير هذه القوانين على قوة العمل عن طريق التهديد ، وليس عن طريق التجنيد من أجل السخرة ذلك التهديد الذى يرغب ، لا مائة ألف عامل فقط ، وإنما الأغلبية الساحقة من الذكور الأفريقيين فى موزمبيق ، على المشاركة فى الاقتصاد

(١) مارفن هاريس : « Portugal's African « Wards » ، فى منشورات African Today التى تصدرها « اللجنة الأمريكية لأفريقيا » « American Committee on Africa » ، نيويورك ،

الأوربي ، بشروط تلحق أضرار بليغة برنخاء الأهالي ، وإن تكن مجزية للغاية بالنسبة للأوربيين ، وبخاصة في المناطق المجاورة . »

وقد شرح هاريس في دراسة أخرى (١) الإيجار الذي لا مفر منه ، سواء للإذعان للسخرة ، أو لقبول الاستخدام في جنوب أفريقيا . وجاء بهذه الدراسة أن الأفريقي الذكر في موزمبيق « كان عليه أن يختار بين العمل لدى الأوربيين في موزمبيق ، أو لدى الأوربيين في الترنسفال . فلم يكن يوجد اختيار ثالث . أما من يظلون في قراهم فيكونون عرضة للسخرة ، وكانوا يؤدون ذلك فقط على أنه مخاطرة محسوبة » (التشديد من عندنا - ج.و)

إن جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية هما المستفيدان الرئيسيان من هجرة العمل الإجبارية هذه ، ويقدر هاريس مجموع عدد العمال المهاجرين المستخدمين في هاتين المنطقتين بأربعمئة ألف عامل . ويقول إن هذا الرقم ينبغي أن يؤخذ « بتحفظ شديد » ، وذلك على ضوء مجموع السكان الذكور الذين في سن العمل active male population ، فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والستين ، في موزمبيق الجنوبية - وهو مئاة ألف شخص .

ويعني ذلك أن حوالي ثلثي جميع الرجال البالغين القادرين على العمل في موزمبيق الجنوبية مستخدمون في مناطق أجنبية . ويقول هاريس إننا إذا أضفنا إلى هذا المجموع عدد الشيبالو والخدم المستخدمين في المدن ، يتضح عندئذ أن «نسبة مئوية مذهلة ، ربما تصل إلى ٧٠٪ من السكان الذكور البالغين في موزمبيق الجنوبية » مرتبطون بشكل ما من أشكال العمل الأجير ينطوي على غيابهم الطويل الأمد عن قراهم .

وثمة شكل آخر من أشكال السخرة ، تجرى ممارستها في أفريقيا الشرقية البرتغالية ، هو إجبار الفلاحين الأفريقيين على إنتاج المحصولات طبقاً لتعليمات الإدارة الاستعمارية .

(١) مارفن هاريس : « Labour Emigration among the Mozambique Thonga » في مجلة أفريقيا ، عدد يناير ١٩٥٩ ، السنة ٢٩ ، العدد ١ ، ص ٦ .

كتب هاريس يقول : « في هذه القناة الحديثة تمارس اثنتا عشرة شركة
برتغالية خاصة دور السيد في العصور الوسطى ، وقد حصلت كل من هذه
الشركات على امتيازات بالنسبة لزراعة القطن في مساحات فسيحة
وتخصص السلطات الإدارية للأهالي في داخل مناطق الامتياز الخاصة بكل شركة
مساحة لزراعة القطن . »

ويقول هاريس إنه لا خيار لهم في الأمر ، بل ينبغي عليهم أن يزرعوا
القطن وأن يحنوا القطن حيثما طلب إليهم ذلك ، وينبغي أن يباع القطن للشركة
صاحبة الامتياز في منطقتهم ، وبالأثمان التي تحددها الحكومة ، وهي أقل
من الأثمان المتاحة في السوق الدولية. وينكر على الأفريقيين أي أمل في الإفلات
من هذه القناة ليؤدوا عملاً بأجر ، وذلك لأنه في داخل مناطق الامتياز تحظر
جميع صور تجنيد العمل الأجير من جانب المستخدمين الأجانب أو المحليين .
وليس من الصعب أن نتصور أبعاد النكبة التي حلت بهؤلاء الفلاحين
التعساء في ظل هذا النظام . فالمساحات المخصصة للزراعة تكون عادة بحيث
يستحيل على الفلاحين أن يزرعوا في الوقت نفسه محصولاتهم الغذائية الخاصة .
ومن ثم انخفض إنتاج الطعام انخفاضاً كانت له أبعاد الكارثة إلى أن وصل
إلى مستويات المجاعة . ولا يكاد هؤلاء الفلاحون المحنلون يتلقون شيئاً مقابل
كدحهم الإجباري . ففي عام ١٩٥٦ ، على سبيل المثال ، حصل نصف مليون
أفريقي يعملون في إنتاج القطن وفق هذا المخطط على أقل من خمسة جنيهاً
استرلينية لكل منهم ، ليقيموا بها أود أمرهم بكاملها . بيد أنه حتى ذلك
ليس كل ما في الأمر ، لأنه في السنوات الرديئة المحصول ، استناداً إلى أسقف
برا (١) ، لا يحصل الفلاح على شيء .

(١) Beira : ميناء موزمبيق ، يقع عند مصب نهرى پونجوى Pungwe وبوزى Busi ،
يتصل بمدينة الكاب في جنوب أفريقيا بخط السكك الحديدية يمر بأومتالي Umtali وسولزبرى
وبولاوايو . يبلغ سكانها (طبقاً لتعداد عام ١٩٣٧) ٢,٦٧٠ من البيض ، ١,٤٠٢ من
الآسيويين ، ١,٠٢٢ من المولدين ، ٦,٢٥٢ من الأهالي . تعد الميناء الرئيسي لزambia وروديسيا
الجنوبية وكاتانجا (في الكونغو كينشاسا) علاوة على موزمبيق - المترجم .

الباستيل - بوخنوالد (١) ٠٠٠ بينال

إن أبعاد وظروف السخرة في اتحاد جنوب أفريقيا لا تختلف عن مثيلاتها في أفريقيا الشرقية البرتغالية ، حتى وإن اختلف الأسلوب . وتعد تعليقات هيلي على السخرة في جنوب أفريقيا مضللة تماماً .

يقول هيلي : « في اتحاد جنوب أفريقيا يحظر استخدام السخرة ، بيد أن روابط أصحاب المزارع تستأجر عمل المسجونين ، الذين ينقلون أحكاماً مع الشغل في مراكز العمل البعيدة التابعة للسجون Prison out stations » . (٢) إن هيلي يبذل قصارى جهده لجعل الوضع في اتحاد جنوب أفريقيا يبدو سليماً تماماً ومعقولاً للغاية ، ولا يمكن على الإطلاق أن يعد استثناء على ضوء الظروف العامة في أفريقيا . بيد أنه من المفيد أن نرى رد الفعل على وجوه الأفريقيين لو أن لورد هيلي أبدى مثل هذه الملاحظة أمام حشد من الناس في مدينة أفريقية بالاتحاد - أو أفضل من ذلك أمام ضحايا بيثال Bethal التعساء . فما لم يفسره لنا هيلي هو السهولة التي يصبح بها أى أفريقي في الاتحاد « مذنباً محكوماً عليه بالشغل » ، والجيش الهائل من أمثال هؤلاء « المذنبين المحكوم عليهم بالشغل » الذين يجبرون على العمل في مزارع الأوربيين ، في ظل أبشع ما يمكن تصوره من ظروف غير إنسانية . ففي عام ١٩٥٦ حكم على أكثر من ٢٣٧,٧٦٠ أفريقياً في اتحاد جنوب أفريقيا بعقوبات قضائية ذات مدد قصيرة . وكانت غالبية هذه الأحكام متعلقة بمخالفات لقوانين المرور وحظر التجول Pass and curfew laws . قوانين المرور (٣) - التي قال عنها رونالد سيجال (٤) عن حق إنها « محور التحكم في العمل ، ومن ثم محور السيطرة البيضاء في جنوب أفريقيا » - ذات غرض مزدوج . إن الغرض منها ليس مجرد أن تكون وسيلة للتحكم في عمل الأفريقيين ؛ بل أن توفر أيضاً مبرراً لاعتقال الفلاحين

(١) Buchenwald : من أكبر معسكرات الاعتقال التي أقامتها ألمانيا النازية بألمانيا نفسها ، وأكثرها بشاعة ووحشية ، لقي الآلاف حتفهم فيه نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة - المترجم .

(٢) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٦٦ .

(٣) Pass Laws : انظر ، ص ٦٠١ - المترجم .

(٤) سيجال : نيوسبيتسمان ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٥٩ ، ص ٢٥٩ .

على نطاق واسع بحجة مخالفتهم لها ، وهكذا توفر تدفقاً مطرداً من السخرة اللازمة للمزارع الأوربية .

إن الرقم الذى أوردناه فيما سبق ، الخاص بما يقرب من مليون وثلاثة أرباع مليون أفريقى صدرت ضدهم أحكام بالشغل فى عام ١٩٥٦ ، لإدانتهم بمخالفات صغيرة ، لا يحكى القصة كلها . فالرقم الخاص بعدد المقبوض عليهم أعلى بكثير — « كان يختفى عدد غير معروف فيما بين مكتب الادعاء والمحاكم ، إذ كانوا يوضعون أمام اختيار هوبسن (١) : فيما أن يمثلوا أمام المحكمة ، أو أن يؤدوا العمل فى المزارع » . (٢) وبذا يكون باستطاعة المرء القول بأن حوالى خمس الشعب الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا — ومن المحتمل أن تصل هذه النسبة إلى ثلث الذكور البالغين — يلتقى القبض عليهم سنوياً ، وأساساً بحجة مخالفتهم قوانين المرور .

تقول مجلة ليبريشن (٣) : « إن أعمال القبض الجماعية هذه هى جواب الحكومة على ثورة الأفريقيين ضد الظروف الإقطاعية السائدة فى المزارع . وليست شبكة الاقتناص هذه سوى محاولة لمنع الأفريقيين من الإفلات من العمل فى المزارع إلى ظروف أفضل نسبياً فى المناطق الحضرية . ولا يكتفـ يوجود ما يميز هذه الغارات وأعمال القبض عن تلك الممارسة البربرية ، ممارسة الاغارة على الجماعات البدائية من أجل الحصول على الرقيق . فالغرض واحد : اشباع الشراهة الى العمل الرخيص ، شراهة طبقة زراعية انانية وضيعة تجردت قلوب أفرادها من كل رحمة » (التشديد من عندنا — ج . و . و)

(١) Hobson's Choice : أى لاخيار على الإطلاق . والمثل مأخوذ عن توماس هوبسن (١٥٤٤-١٦٣١) ، الذى كان يعمل سائماً للخيول بمدينة كيردج ، ويؤجر الخيول للمسافرين بينها وبين لندن . وكان هوبسن ذائع الصيت فى أيامه ، وزادت شهرته عندما ذكره ملتون فى قصتين من قصصه . ويرجع المثل إلى أن هوبسن لم يكن يسمح للراكب باختيار الجواد الذى يريده ، بل يلزمه باستئجار الجواد «الذى عليه الدور» — المترجم .

(٢) ليبريشن ، جوهانسبرج ، عدد مارس ١٩٥٩ ، رقم ٣٥ ، ص ٦ .

(٣) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

إن جانباً كبيراً من هؤلاء المحكوم عليهم يكونون عاجزين بطبيعة الحال عن دفع الغرامات التي يحكم بها عليهم ؛ وبالنسبة هؤلاء يصبح مصيرهم أحد السجون المزرعية البالغ عددها نيفا وثلاثين سجنًا ، والتي أقامتها روابط الزارعين بمساعدة الحكومة . وبمقتضى هذا النظام تتعهد إدارة السجون ، بناء على عقد مبرم مع رابطة الزارعين المحليين ، بتقديم فيض مطرد من عمل المسجونين لأي زارع يستطيع أن يوفر في مزرعته مبنى يصلح سجنًا ، وذلك لاستخدامهم بمعدل أجر يحدده العقد . وقد تضاعف عدد هذه السجون المربعة في خلال الأعوام الأربعة الماضية ، وتبعاً لذلك كان يتدفق على خزائن إدارة السجون ما يقرب من أربعمئة ألف جنيه استرليني سنوياً ، وكان الزارعون يحصلون على حاجتهم من عمال السخرة قوى الأجور الشديدة الانخفاض .

وإذ يردد هيلي أصداؤه وجهات النظر الواردة في الكتاب السنوي Year Book الرسمي ، توافرت لديه القحة والجرأة لأن يزعم أن « النظام يتمتع بتقدير واضح من جانب كل من الزارعين والمسجونين في المناطق الريفية » . (١) (التشديد من عندنا - ج. و) وما على المرء إلا أن ينظر إلى وجوه هؤلاء المحكوم عليهم بالأشغال والمقيدين في الأغلال - « وكأنهم ضحايا غارة من أجل الرقيق في القرن الثامن عشر » (٢) - وهم في طريقهم إلى السجون المزرعية ، ليعرف طبيعة تفكيرهم حيال هذا النظام غير الإنساني ، نظام الاتجار في لحم البشر . إن « ييثال » - وهو اسم يدخل التاريخ جنباً إلى جنب مع الباسيتل وبونخفالد - سيظل طويلاً ذكرى أليمة للظروف الدنسة المنحطة التي يرغم المحكوم عليهم بالأشغال على أن يعملوا وأن يعيشوا في ظلها . ولندع سيغال يحكي القصة (٣) :

« إن هؤلاء الذين اطلعوا على حملة التشهير التي قام بها ميشيل سكوت

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٦٢٦ .

(٢) ليريشن : عدد ديسمبر ١٩٥٨ ، رقم ٢٤ ، ص ٣ .

(٣) سيغال : المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

في عام ١٩٤٧ للغارات وأعمال القتل في مزارع الجزء الشرقي من الترنسفال ،
سيدكرون اسم (بيثال) ؛ سيدكرون على الأرجح الصورة التي قدمها عن
الكادحين الذين يرتلون الحيش ، ويمسكون بالبطاطين بين أصابعهم :
إنهم يعملون تحت وطأة الشمس المحرقة والسجامبوك (١) ، ويقضون الليل
في اسطبلات فاسدة الهواء خالية من النوافذ ، تحيط بها كلاب حراسة مسعورة
لمنعهم من الهرب . إن بيثال ، بما يحيط به من مزارع الذرة والقمح والبطاطس ،
لم يطرأ عليه أى تغيير منذ أن أخذت أنباءه تتسرب إلى الصحف لأول مرة .
وتقدم التقارير الصحفية المنتظمة الدليل على حملات الضرب الدائمة ،
والغارات التي تتحول من حين لآخر إلى أعمال قتل ، والأساليب التي تزايد
تهوراً وبأساً ، والتي تلجأ إليها الحكومة لتجنيد العمل لهذه المنطقة السيئة
السمعة . (٢)

ويقرر سيجال أيضاً أن المحكوم عليهم بالأشغال يؤجرون للزارعين مقابل
شلتين في اليوم ، على حين يؤجر المحكوم عليهم بمدد قصيرة مقابل تسعة
بنسات في اليوم .

ومع ذلك ، وبرغم كل نظام السخرة هذا ، فكما يقول سيجال ،
« يظل الطلب على العمل اللازم للمزارع دون أن يشفى له غليل . ويستخدم
مكتب العمل ، الذي يشرف عليه قسم إدارة وتنمية مناطق البانتو Department
of Bantu Administration and Development التابع للحكومة ، آلية
قوانين المرور لانتزاع أقصى ما يستطيعه من قوة العمل الموجودة بالمدن . »
إن الأفريقيين في الاتحاد يتعرضون يومياً لغارات عصابات التجنيد المكونة
من رجال الشرطة . ولا يستطيع أى أفريقي ، عندما يغادر بيته في الصباح ،
أن يطمئن إلى أن الغروب سيقدم دون أن تكون هذه العصابات قد التقطته ،

(١) Sjambok : الاسم مأخوذ من الملايو . والسجامبوك كرباج قصير ثقيل الوزن
يصنع عادة من جلد الخرتيت - المترجم .

(٢) من أجل مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالظروف المفجعة في مزارع جنوب أفريقيا ،
انظر ، رث فرست : The Farm Labour Scandal (منشورات نيوليدج ، جوهانسبرج ،
يوليه ١٩٥٩) .

وبعثت به ، من غير محاكمة أو حتى تهمة ، للعمل في إحدى المزارع ، وقد أوردت مجلة نيو ايدج عدداً لا يحصى من مختلف الأمثلة على ذلك . ففي عددها الصادر في ٨ يناير ١٩٥٩ تصف حالتين نموذجيتين ، تتعلق إحداهما بشقيق أصغر لضحية محاكمات الحياة (١) ، الفريد هتشنسون ، الذي يوجد الآن في غانا .

يقول التقرير إنه أُلقي القبض على جورج هتشنسون في يوم ٢٣ ديسمبر ، وأدين بحيازة مشروبات روحية، وحكم عليه بغرامة قدرها ثلاثة جنيهات استرلينية ، أو بقضاء أربعة أسابيع في السجن . وعندما حاول الأصدقاء الاتصال به ، قالت لهم سلطات السجن إنه قد « بيع » ككادح لصاحب مزرعة اسمه ستولز . ولم يتم « العثور » على هتشنسون والإفراج عنه إلا بعد أعنف حملات الاحتجاج من جانب محاميه ، وتهديدهم بالتقدم بطلب إلى المحكمة العليا لاستصدار أمر باحضاره Habeas corpus .

إن جورج هتشنسون لم يستعد حريته إلا نتيجة لبقظة استثنائية ونشاط سريع من جانب ممثليه القانونيين . بيد أنه مقابل كل حالة تكتشف توجد حالات كثيرة تمر دون أن يكتشفها أحد .

وقد أورد العدد نفسه من مجلة نيو ايدج حالة صبي في الثالثة عشرة من عمره ، يدعى فيلدمان متيكيلى ، اختطف في إقليم الترانسكى ، وعثر عليه فيما بعد في مزرعة بمنطقة كينروس Kinross ، بحزام البطاطس بالترنسفال الشرقية ، الذى اشتهر بسمعته السيئة بسبب المعاملة التى يلقاها الكادحون من أصحاب المزارع في هذه المنطقة . وكشفت التحريات التالية عن أن عدداً آخر من الصبية في منطقة أومتاتا (٢) في الترانسكى كانوا يعملون في هذه

(١) انظر ، ص ٥٩١ - المترجم .

(٢) Umtata : منطقة ومدينة هامة بإقليم الكاب في اتحاد جنوب أفريقيا ، وتقع المدينة على نهر يحمل الاسم نفسه . ويبلغ سكان المدينة (طبقاً لتعداد عام ١٩٥١) ٩,١٦٣ نسمة، منهم ٢,٠٣١ من البيض. وتعد المدينة عاصمة لتيمبولاند Tembuland ، ومقراً للمأورية الرئيسية للأقاليم الأفريقية ، والأسقفية الإنجيلية لإقليم كافاريا Kaffraria (أراضى الكفار) - المترجم .

المزرعة ؛ فقد كشفت مجلة نيو ايدج ، في عدد ٧ مايو ١٩٥٩ ، عن أن فتيات أفريقيات لم يتجاوزن العام التاسع من عمرهن قد استؤجرن أو اختطفن بالمثل ليعملن كرقائق في المزارع .

وثمة قضية غير عادية أخرى كشفت عنها جريدة نيوسيتيسمان ، عند نهاية عام ١٩٥٧ - هي قضية نلسون لانجا .

إن نلسون لانجا يعمل كناس شوارع لدى مجلس مدينة جوها تسبرج . وذات مساء استوقفه شرطي يرتدى زياً خاصاً ، وطلب منه تصريح المرور الخاص به . ولم يكن لانجا ، على غرار كل كناسي الشوارع الأفريقيين وقت الخدمة ، يحمل تصريحه (خشية أن يفقده أو أن يتسخ) ، بيد أنه أبرز للشرطي القرص النحاسي الذي صرفته له البلدية محفوراً عليه رقمه الرسمي في السجل الوظيفي ، والذي كان يعد دليلاً على أنه مستخدم بصورة قانونية . وعلى الرغم من ذلك ألقى رجل الشرطة القبض عليه ، وأرسل تحت الحراسة إلى بيثال ، حيث أرغم على العمل في الحقول . ومرة أخرى كان لليقظة ولتقديم طلب من أجل استصدار أمر بإحضاره أثرهما ، واستعاد نلسون لانجا حريته . ومع ذلك فالأمر المثير في هذه القضية هو ما كشف عنه في المحكمة من أنه طبقاً لاتفاق بين مسكرتير شئون الأهالي وإدارة العدل ووكيل شرطة جنوب أفريقيا ، لا يقدم الأفريقيون ، الذين يقبض عليهم لمخالفتهم قوانين المرور ، للمحاكمة ، بل يرسلون مباشرة إلى إدارة شئون الأهالي . إذ أن منشوراً إدارياً دورياً ، صادراً في ديسمبر ١٩٥٤ ، استشهد به في المحكمة ، يقرر من الناحية الفعلية أن الأفريقيين الذين يقبض عليهم بهذه الطريقة ينبغي أن « يقدم لهم عمل » في المناطق الريفية ، وأن « الأولوية ينبغي أن تعطى للعمل في المزارع » . ومن يرفض منهم قبول مثل هذه الأعمال لا يفرج عنهم ، وإنما « يعادون إلى شرطة جنوب أفريقيا لتقديمهم للمحاكمة » .

وتؤكد نيوسيتيسمان ، في تعليقها على هذه الفظائع ، أن توقيع عقد للعمل بالمزارع يعني العمل لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور مقابل شلنين في اليوم ، على حين أن العقوبة العادية لمخالفة قوانين المرور هي الحبس أسبوعاً ،

أو غرامة قدرها شلنن . وما يحدث في كثير جداً من الحالات هو أن الاختيار بين قضاء أسبوع في السجن ، أو قفالة مدتها ستة أشهر ، لا يكون متاحاً لهؤلاء المقبوض عليهم ، بل يقذف بهم ببساطة إلى بيثال ، أو إلى المناطق المربعة المماثلة التي توجد بها المزارع ، وذلك دون أي اعتبار لموافقتهم أو رفضهم .

وتقول نيوسيتيسمان ، عند تعليقها على قضية نلسون لانجا ، والآخرين من أمثاله ، إن « استخدام عمل المحكوم عليهم بالأشغال ، الذين يقيمون بأرض المزارع وتحت إشرافه الوحيد ، قد أصبح أمراً شائعاً . وفي منطقة بيثال ، التي لديها قوة عمل متاحة محلياً بشكل خاص ، تفيد التقارير أن زارعاً من كل أربعة زارعين يعتمد على عمل المحكوم عليهم بالأشغال . »

لقد كان الحظ حليف جورج هتشنسون ونلسون لانجا . ففي حالتيهما كان الممثلون القانونيون على اتصال بالأمر ، وهكذا أصبح ممكناً ضمان الإفراج عنهما بفضل ممارسة قدر كبير من الضغط القانوني . بيد أنه بالنسبة لعدد آخر لا يحصى من الحالات لا تتوافر مثل هذه النجاة ؛ فلا يوجد أمام الضحايا غير بيثال ، أو أحد السجون المزرعية في المناطق الأخرى ، وغير سخرة من أحط الأنواع مقرونة بالضرب والإيذاء وغيرهما من صنوف القسوة . ولقد أُلقي القبض في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٨ ، استناداً إلى إحصاءات غير كاملة ، على أكثر من ٣٠,٠٠٠ أفريقي بطريقة غير قانونية ، وأرسلوا إلى المزارع الأوربية في الترنسفال .

وفي أعقاب قضية جيمس موسا ساديكا الشائعة في عام ١٩٥٩ ، وما كشف عنه ساديكا من قسوة ووحشية وقتل ، ومن سيادة ظروف عمل الرقيق ، في مزرعة أوربية في هيدلبرج (١) (من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ،

(١) Heidelberg : توجد في جنوب أفريقيا مدينتان بهذا الاسم ، ونعتقد أن المدينة المقصودة هنا هي تلك الواقعة في الترنسفال ، على بعد ٥٥ كيلو متراً جنوب شرق جوهانسبرج ، ٦٨٦ كيلو متراً من دربان Durban . وتمتد منطقة هيدلبرج تجاه الجنوب حتى نهر الفال ، وتعد جزءاً من مثلث الأندره العظيم في جنوب أفريقيا - المترجم .

نيو ايديج ، عددى ٣٠ إبريل ، ٧ مايو ١٩٥٩) ، أصبحت الاحتجاجات العامة ضد نظام السخرة بأسره فى مزارع جنوب أفريقيا على درجة كبيرة من القوة بحيث أرغمت الحكومة فى يونيه ١٩٥٩ على أن تعلن إرجاء المخطط ، ثم الإلغاء التام له فى ديسمبر ١٩٥٩ . ومع ذلك فى الواقع ، كما أكد مستر جيمس فيربرن (١) ، بينما يعد إرغام المخالفين لقوانين المرور ، الذين لم تثبت ضدهم التهمة ، على « تقديم » أنفسهم للعمل باأزارع أمراً منتهياً من الناحية الرسمية ، يستمر تأجير المحكوم عليهم بالأشغال لمدة قصيرة للزارعين الأفراد ، الذين يدفعون لهم تسعة بنسات فى اليوم ، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الطعام والكساء والمأوى . وما زال من الأمور الأكثر دلالة أن ذلك الاستخدام لعمل المحكوم عليهم بالأشغال قد زاد بدرجة هائلة فى السنوات القليلة الماضية ، من مائة ألف فى ٣ - ١٩٥٤ ، إلى ٣١٢ ، ١٩٩ فى ٧ - ١٩٥٨ . (٢)

وبالنسبة للشعوب فى الغرب قد يبدو استخدام الأفريقين الدائم لكلمة « رق » ، عند الاحتجاج على ظروفهم المزرعة ، أمراً ينطوى على مبالغة كبيرة . بيد أنه لكل من يعينهم تعرف وقائع المشهد الأفريقى ، والإلمام بالظروف التى جاء الأفريقيون للعمل فى ظلها أول الأمر لدى الأوربيين ، وبصنوف الازدراء والمهانة والقسوة التى ما زالوا يرغمون على العمل فى ظلها ، أقول إن الكلمة واستخدامها لهما ما يبررها تماماً :

(١) جيمس فيربرن : « The New Serform » ، فى نيوستيتمان ، عدد ١٨ يوليه

١٩٥٩ ، ص ٧٠ .

(٢) رنث فرست : المرجع السابق ، ص ١٦ .

الفصل الرابع الأفريقي الثانية

في يناير ١٩٦٠ لقي ٤٢٩ أفريقيا حتفهم في كارثة المناجم الرهيبة بـ كوليبروك Coalbrook ، في اتحاد جنوب أفريقيا . ومن بين هؤلاء لم يكن يوجد غير اثنين من أهالي اتحاد جنوب أفريقيا ، أما الباقون فكان نصفهم من المحمية البريطانية باسوتولاند ، والنصف الآخر من أفريقيا الشرقية البرتغالية .

وعندما قام عمال المناجم الأفريقيون بإضرابهم في مناجم وانكي (١) للفحم في روديسيا الجنوبية ، في عام ١٩٥٩ ، شحنوا وأعيدوا إلى ديارهم - إلى روديسيا الشمالية .

وعندما قام عمال البناء الأفريقيون بإضرابهم في سد كاريبا في روديسيا الشمالية ، في عام ١٩٥٩ ، شحنوا وأعيدوا إلى ديارهم - إلى زامبالاند . إن عمال المناجم الذين ماتوا في كوليبروك ، والعمال الذين طردوا من وانكي وكاريبا ، هم بصورة ما ضحايا نظام العمل المهاجر في أفريقيا . إن العمل المهاجر ليس ظاهرة مقصورة على أفريقيا . فحتى من البلاد العالية النمو مثل بريطانيا يهاجر آلاف العمال سنوياً . ومع ذلك يهاجر هؤلاء الآخرون في أغلب الأحوال من أجل شيء طيب ؛ إنهم يهاجرون عادة

(١) Wankie : وانكي مدينة ومنطقة بالشمال الغربي من روديسيا الجنوبية بالقرب من حدود زامبيا (على مسافة قريبة من مدينة لفتنستون) ، اكتشفت بها حقول الفحم في عام ١٨٩٤ ، ولا تزال من أهم مصادر الفحم بروديسيا الجنوبية إلى الآن ، فقد أنتجت حقول وانكي في عام ١٩٥٧ حوالي ٤,٢٥ مليون طن من الفحم . ويتولى استغلال هذه الحقول الآن الشركة الأنجلو - أمريكية Anglo-American Corp. - المترجم .

كعمال ، بمهنة في أيديهم ، ويحترفون حيث يهاجرون مهنتهم الخاصة التي أهلوا لها وتدريبوا عليها .

ومن آسيا أيضا ، تحت تأثير الغزو والاستغلال الإمبرياليين ، هاجرت جيوش جرارة من البشر — من الصين إلى الملايو وتايلاند وإندونيسيا ؛ ومن الهند إلى سيلان وبورما والملايو ، بل إلى أجزاء من أفريقيا . وقد استقر هؤلاء المهاجرون بصورة أساسية في الأرض التي اختاروها لإقامتهم ، مكونين جاليات دائمة ومستقرة بشكل أو بآخر ، أقليات قومية — ومصرعان ما نشأت كل التقسيمات الطبقية والمهنية المعتادة ، فأصبح بعضهم عمالا ، وبعض آخر تجارا ، وبعض ثالث امتلكوا أرضا وأصبحوا زارعين ، وبعض رابع اتخلوا لهم حرفا ، بل شكل القليلون منهم بورجوازية محلية .

ولكن هجرة العمل في أفريقيا ، برغم أنها تشارك في كثير من السمات المميزة المشتركة لكل المجتمعات التي تمر بعملية تحطيم أشكال الزراعة السابقة للرأسمالية وتنمية العمل الأجير ، تنفرد بقسمات متميزة معينة تستحق منا اهتماما خاصا . فهي أولا هجرة يكاد أن يتشكل القطاع الغالب منها من ذكور بالغين ، أو رجال غير متزوجين ، أو أزواج لاتصحبهم زوجاتهم وأطفالهم ، بل يتركونهم وراءهم في الريف الذي لحق به الخراب . ثانيا ، يحصل المهاجرون عادة على عمل لمدة محددة بدقة — ستة أشهر ، سنة ، سنتين ، ولكنها نادرا ما تمتد إلى ما هو أكثر من ذلك . ثالثا ، تتكرر الهجرة مرات في حياة الفلاح — العامل الفرد ، فتتكون حياته من فترات عمل متعددة قصيرة الأمد ، تتخللها فترات يقضيها في بيته ، في قرية أو في المنزل . رابعا ، سواء هاجر الأفريقي من الريف إلى مدينة أو منطقة تعدين في داخل الإقليم نفسه ، أو كان الأمر « هجرة مغربة » يعبر فيها حدود بلاده ، يتعين عليه عادة أن يقطع مسافات هائلة ، وأن يقطعها في أغلب الأحوال سيرا على الأقدام . خامسا ، تتصل الهجرة عادة بمختلف أشكال تجنيد العمل التي تتجه في بعض الأحيان إلى أن تصبح أشكالا مقنعة للسخرة . سادسا ، تكون أبعاد الهجرة من الضخامة ، ويكون طابعها من الشلوذ والغرابة ، بحيث تسفر عن تركيب سكاني غير متناسب بالمرة ، سواء في

المدينة أو في المناطق الريفية ، وبحيث تفاقم بصورة وهيبة الآثمة الزراعية وتزيدها حدة فوق حدتها ، وتؤدي الى اضطراب كامل في اقتصاد المناطق الأفريقية التي تأثرت بهما كثيرا . كما كان لهذه الهجرة من وجهة نظر العمل ثلاث نتائج أخرى ، اذ يترتب على التغير الدائم في اشخاص العاملين ، الذي ينشأ عن هذا النظام ، صعوبة الحصول على العمل الماهر ، وخلق صعوبات للتنظيم النقابي ، واتجاه الى خفض الأجور .

وقد أشرنا بالفعل إلى أسباب اتساع نطاق العمل المهاجر في أفريقيا في الفصول السابقة من الكتاب . فالأفريقي إذ يضطر تحت وطأة ندرة الأرض ، وتحت وطأة الضرائب ، ومختلف أشكال الإكراه ، على أداء العمل الأجير ، يتعين عليه أن يترك أرضه الخاصة المحدودة التي أصابها الفقر وارهقت تربتها ، ويسافر إلى مناطق يستطيع أن يعمل فيها مقابل أجر . وكان ذلك يعنى في المحل الأول السفر إلى مناطق التعدين ، وإلى المزارع التي يملكها الأوروبيون . ولما كانت أفريقيا قد قسمت درجة كبيرة إلى مناطق حضرية وريفية خاصة بالأوروبيين ، مع دفع الأفريقيين بعيدا إلى المعازل أو غيرها من المناطق المقيدة بمختلف قوانين الأرض ، كان على الأفريقيين في سعيهم للعمل أن يسافروا من قراهم الخاصة إلى المناطق الأوربية التي تقدم العمل . ففي كثير من الحالات لا يوجد زارع ، أو صاحب منجم ، أو صاحب مصنع ، أوروبي بالقرب من قراهم . وهكذا أصبح السفر مسافات طويلة ضرورة لا مفر منها .

نطاق هائل

إن نطاق هذه الهجرة هائل حقا .

يقول هيلي (١) إنه من بين ٣٠٥,٤١٠ عاملا أفريقيا كانوا يعملون في صناعات ممثلة في « رابطة وتوترز راند للعمل الأدي » Witwaters rand Native Labour Association باتحاد جنوب أفريقيا ، ولم يكن قادما أصلا من داخل الاتحاد سوى ٤١,٥٪ فقط منهم . وعلى أساس تعداد عام ١٩٣٦

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٧-١٣٧٨ .

كان من المقرر فيما سبق أن نصف مجموع قوة العمل في مناجل الراند قد قدم من خارج الاتحاد . وتوضع الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٧ أن ثلثي جميع عمال المناجم الأفريقيين في اتحاد جنوب أفريقيا قد جاءوا من مناطق أفريقية أخرى .

وتعد آثار نظام العمل المهاجر داخل اتحاد جنوب أفريقيا أكثر وضوحا . يقول مستر چون برجر (١) :

« إن نسبة الأفريقيين البالغين الذكور من أية منطقة ، المتغبين عن قراهم بسبب العمل في المناطق الأوربية ، قد تصل إلى ٦٠٪ ؛ وفي يوم إجراء تعداد عام ١٩٣٦ كان ٢٠٪ من مجموع الذكور ، من جميع الأعمار ، متغبين عن معازل الاتحاد . »

ويشير كتيب العلاقات العنصرية في جنوب أفريقيا Handbook of Race Relations in South Africa لعام ١٩٤٩ ، إلى دراسة أجريت على سبعة أقسام إقليمية باتحاد جنوب أفريقيا أوضحت أن نسبة المتغبين من مجموع الذكور ، من جميع الأعمار ، كانت تصل إلى متوسط قدره ٣٢٪ . ويقول الكتيب إنه إذا كانت النسبة قد حسبت على أساس عدد الرجال الذين في سن العمل بدلا من جميع الذكور ، فإنها قد تصل إلى ١٠٠٪ تقريبا في أقسام معينة .

إن الزراعة والتعدين اللذين يمارسهما الأوروبيون في اتحاد جنوب أفريقيا كادا أن يصبحا قرارا بلا قاع بالنسبة للعمل المهاجر من المناطق الأفريقية المجاورة ، بل من المناطق البعيدة أيضا . والحقيقة أن بعض هذه المناطق قد تحول إلى مستودعات فعلية للعمل الرخيص بالنسبة للمستخدمين البيض . فمن مناطق باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند الخاضعة للتاج كان يهاجر إلى اتحاد جنوب أفريقيا مئات الآلاف من الأفريقيين . ويقدر الاستقصاء الزراعي Agricultural Survey لباسوتولاند ، الصادر في عام ١٩٥٤ ، عدد الغائبين عن قراهم في أي وقت بحوالى ٧٧,٠٠٠ من الذكور ،

(١) چون برجر : The Black Man's Burden ، ص ٥٢ ، لندن ، ١٩٤٢ .

٢٢,٠٠٠ من الإناث . ويقول هيلي (١) إن ذلك يعنى أن المنطقة بأكملها تحرم سنرياً من نسبة تتراوح بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ من دجائها ذرى البنية القوية . (٢) وبالنسبة لبتشوانالاند أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٣٨-١٩٤٠ ، أن حوالى ٢٧,٥٪ من الذكور البالغين كانوا في خارج المحمية ، على حين كانت النسبة الخاصة بسوازيلاند تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٪ .

وتعد بتشوانالاند مثالا منوَّراً للزيادة المطردة في هجرة العمل في السنوات الخمسين الماضية . ويقدم لناى . سكاپيرا ، في كتابه العمل المهاجر والحياة القبلية Migrant Labour and Tribal Life ، الحلول التالى (٣) :

جول ٢

أهالى بتشوانالاند المستخدمون في مناطق العمل ،
باتحاد جنوب أفريقيا ، ١٩١٠ - ١٩٤٠ .

العدد	السنة
٢,٢٦٦	١٩١٠
٢,٥٧٨	١٩٢٠
٣,٨٢٠	١٩٢٥
٤,٧١٢	١٩٣٠
١٠,٣١٤	١٩٣٥
١٨,٤١١	١٩٤٠

(قمت بحذف الزيادات التي قدمها سكاپيرا بالنسبة المئوية إذ أنها غير متطابقة بالنسبة لموضع البحث) .

وتوضح هذه الأرقام بجلاء تام الزيادة المطردة في العمل المهاجر عبر

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٧٩ .

(٢) أوضحت الانتخابات التي أجريت في پاسوتولاند في عام ١٩٦٠ أن ٣٤٪ من لهم حق الانتخاب جميعاً ، كانوا غائبين ، لأنهم كانوا يعملون باتحاد جنوب أفريقيا .

(٣) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

هذه السنوات . وقد حث سكاپيرا في كتابه الذي صدر في عام ١٩٤٧ ،
والذي أعده بناء على طلب من الإدارة ، على اتخاذ عدد من الخطوات للحد من
سرعة الهجرة ، إن لم يكن لإيقافها ، وهي الهجرة التي أوضح سكاپيرا
مالها من نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة .

ومع ذلك توضح الأرقام التي وردت في تقارير بتشوانالاند السنوية
عن الأعوام العشرة الماضية ، أنه بدلا من أن تقل سرعة الهجرة (دعك من
أن تقف) ، أصبح استنزاف قوة العمل من بتشوانالاند يتم حتى بدرجة
أكبر .

جول ٣

السنة	عدد الرجال الذين كانوا يهاجرون من بتشوانالاند
١٩٤٧	٩,٣٠٠ *
١٩٤٨	١٤,٠٠٠ **
١٩٤٩	١٧,٠٠٠ **
١٩٥٠	١٧,٥٠٠ **
١٩٥١	١٧,٠٠٠ **
١٩٥٢	٢٤,٠٠٠
١٩٥٣	٢٣,٠٠٠
١٩٥٤	٢١,٠٠٠
١٩٥٥	٢١,٠٠٠
١٩٥٦	١٥,٠٠٠

* للذهاب للعمل بمناجم جنوب أفريقيا .

** جهين إلى اتحاد جنوب أفريقيا .

والمتوسط السنوي للسنوات الخمس الأولى من الفترة التي يغطيها هذا
الجدول هو ١٤,٩٦٠ ، وللسنوات الخمس الثانية ٢٠,٨٤٠ - وهي زيادة

تقلر بحوالى ٤٣٪ فى فترة قصيرة للغاية نسبيا على الرغم من النقص الكبير تماما فى سنتها الأخيرة . (إن جزءا كبيرا من الزيادة المشار إليها فى السنوات الخمس الأخيرة قد يكون راجعا إلى حقيقة أنه فى الفترة إلى عام ١٩٥١ كانت الأرقام المقدمة عن اتحاد جنوب أفريقيا فقط ؛ ولكن لما كانت الأغلبية الساحقة من العمال المهاجرين من بتشوانالاند تذهب إلى الاتحاد ، لا ينبغي أن يكون تجاوز هذا الاختلاف بالنسبة المثوية كبيرا للغاية.)

وقد كان العمل المهاجر من موزمبيق يلعب دائما دورا هاما فى اقتصاد اتحاد جنوب أفريقيا ، وبخاصة فى صناعة التعدين . فى عام ١٩٥٤ كان هناك ١٧٣,٤٣٣ عاملا من موزمبيق مستخدمين فى الاتحاد. وبسبب الظروف القائمة فى موزمبيق ، وهى الظروف التى أشرنا إليها بالفعل فى فصل سابق ، ترتبط هجرة العمل من هذا الإقليم ارتباطا مباشرا بالسخرة . فمخططات التجنيد التى تنفذ موزمبيق وفقا لاتفاقياتها الطويلة الأمد لتزويد الاتحاد بمائة ألف مجند سنويا ، للعمل فى مناجمه ، تعد بطبيعة الحال أيضا جزءا من نظام السخرة هذا .

وتكشف دراسة حديثة (١) أن العدد الفعلى لعمال موزمبيق فى اتحاد جنوب أفريقيا أكبر بكثير من هذا الرقم المتفق عليه . وفى عام ١٩٥٤ اكتشفت السلطات البرتغالية ، التى تتولى الإشراف على شئون الأهالى وجمع الضرائب بأراضى الاتحاد ، عددا إضافيا من المهاجرين غير القانونيين قلده ٢١,٥٩٦ مهاجرا . ويقرر هاريس ، فى الدراسة المشار إليها فيما سبق ، ما يلى : «ومع ذلك يوجد كل ما يحمل على الاعتقاد بأن أعدادا هامة من المهاجرين المتخفين لم تكتشف بعد» . ويوضح هاريس على ضوء الدراسة التى أجراها على مجموعة الثونجا (٢) العرقية ، وهى من أكثر المجموعات تأثرا بهذه الهجرة ، أنه حتى استنادا إلى السلطات البرتغالية يعمل فى اتحاد جنوب

(١) مارفن هاريس : «Labour Emigration among the Mozambique Thonga»

فى مجلة أفريقيا ، يناير ١٩٥٩ ، السنة ٢٩ ، العدد ١ ، ص ٥٠-٦٥ .

(٢) Thonga : انظر، ص ٥٨٠ - المترجم .

أفريقيا ٤٠٪ من ذكور الثونجا الذين في سن العمل . ويواصل هاريس كلامه قائلا :

« لما كانت الحسابات لا تأخذ في اعتبارها عدة آلاف أخرى من رجال الثونجا الموجودين في خارج بلادهم ، في اتحاد جنوب أفريقيا ، في ظل ظروف غير قانونية غير معروفة للجورادوريا (جامعي الضرائب البرتغاليين في الاتحاد) ، فقد يكون هناك ما يحملنا على الثقة بأن اتجاه الخطأ المحتمل إنما هو نحو تقليل الحركة الكلية إلى الحد الأدنى أكثر منه نحو المبالغة فيها. » (١)

وإذا وضع المرء في اعتباره أيضا العدد الكبير من الذكور الذين يتركون بيوتهم للعمل في داخل موزمبيق نفسها في المزارع الرأسمالية الواسعة ، وفي الطرق وخطوط السكك الحديدية ، وفي المصانع والتجارة ، « يمكننا أن نستنتج في اطمئنان أنه في خلال أية سنة معطاة يكون أكثر من ٥٠٪ من الثونجا الذين في سن العمل بعيدين عن بيوتهم ، يعملون مقابل أجر لدى الأوروبيين » (٢) (التشديد من عندنا - ج. و.)

وتقوم موزمبيق أيضا ، بمقتضى اتفاقية حكومية ، بتجنيد ١٥,٠٠٠ عامل أفريقي سنويا لاستخدامهم في روديسيا الجنوبية .

وفيد تعداد عام ١٩٥١ الخاص بروديسيا الجنوبية أن عدد الأفريقيين المحليين المستخدمين فيها يبلغ ٢٧١,٠٠٠ أفريقي ؛ على حين يقلر تعداد قوة العمل المهاجرة بحوالى ٢٤٧,٠٠٠ عامل . ويوضح ذلك إلى أى مدى تعتمد روديسيا الجنوبية على العمل الخارجى بالنسبة لمزارعها ومناجمها وما يقام بها من صناعات ثانوية جديدة . وكانت قوة العمل المهاجرة هذه في عام ١٩٥١ تتكون أساسا من ١٠٢,٠٠٠ عامل من موزمبيق ، ٨٦,٠٠٠ عامل من نياسالاند ، ٤٨,٠٠٠ عامل من روديسيا الشمالية ؛ أما الباقون فمن أنجولا والكنغو البلجيكي وبتشوانالاند وأفريقيا الجنوبية الغربية .

وفي روديسيا الشمالية ، استنادا إلى تقرير مصلحة العمل عن عام ١٩٥٥ ،

(١) هاريس : المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١ .

يشكل العمل المهاجر من خارج البلاد ٢٢,٥ ٪ من جميع العمال الأفريقيين المستخدمين في المناجم، وفي المشروعات الأخرى التي تستخدم ٣٠٠ عامل فأكثر. وتوضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٣ أن حوالي ١٥,٠٠٠ من العمال المهاجرين قد دخلوا روديسيا الشمالية قادمين من تنجانيقا وأنجولا ونياسالاند. وفي عام ١٩٥٤ ترك روديسيا الشمالية حوالي ١١,٠٠٠ عامل للعمل في روديسيا الجنوبية. وذلك بطبيعة الحال بخلاف العدد الكبير من الأفريقيين في روديسيا الشمالية الذين يتربعون باطراد من القرى للعمل في المناجم وفي المزارع الأوروبية في داخل البلاد. وقد بلغ هذا العدد حداً من الضخامة حمل هيلي على أن يقرر ما يلي : (١)

« أفادت التقديرات بأنه إذا أخذنا البلاد في مجموعها نجد أن ما بين ثلث ونصف جميع الرجال ذوى البنية القوية على الأقل بعيدون بصورة طبيعية عن قراهم. »

بل إن هذه النسبة تصل إلى ٧٠ ٪ في بعض المناطق النائية. ويضيف هيلي : « من المتفق عليه بشكل عام أن عدد الأفريقيين الذين يتركون قراهم كعاملين بأجر قد أصبح من الضخامة بحيث يشكل تهديداً خطيراً للمناطق الزراعية. »

وقد جرد عدد من المناطق الأفريقية، مثل نياسالاند، من قوة العمل الموجودة بها. فمن المقدر أنه من بين البالغين الذكور الملائمين للاستخدام في عام ١٩٥٤، والبالغ عددهم ٣٨٠,٠٠٠، كان حوالي ١٦٠,٠٠٠ مستخدمين في خارج نياسالاند، أى أكثر من ٤٠ ٪. وكان ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ من هؤلاء مستخدمين في روديسيا الجنوبية، ٤٢,٠٠٠ في اتحاد جنوب أفريقيا. كما يوجد ١٠,٠٠٠ في روديسيا الشمالية. لذلك كانت ريد على حق عندما قالت : (٢)

(١) هيلي : المرجع السابق، ص ١٣٨١.

(٢) دكتورة مارجريت ريد : « Migrant Labour in Africa »، في إنترناشونال

ليبرريشيو، السنة ١٤، العدد ٦، يونيو ١٩٤٢، ص ٦٠٦.

« ان صادرات نياسالاند الرئيسية في الأعوام الخمسين الماضية كانت من الرجال . »

وقد ألتى استقصاء بالعينة (١)، أجرى في المقاطعة الجنوبية من نياسالاند في عام ١٩٤٩ ، بعض الضوء على أسباب هجرة الجماهير هذه . قال حوالي ٧٠٪ ممن وجهت إليهم الأسئلة إنهم كانوا يهاجرون بهدف الحصول على النقود التي يحتاجون إليها لشراء الملابس وغيرها من البضائع . وقال ٧٢٪ منهم أنهم كانوا يفضلون العمل في نياسالاند لو أنه كان من المتيسر الحصول على أجور أعلى هناك . لكن الأجور الأعلى غير متاحة في الداخل — ومن ثم تستمر الهجرة .

ويتعين على جميع الأفريقيين الحصول على بطاقات تحقيق الشخصية كي يستطيعوا السفر إلى خارج نياسالاند . ويعد إصدار هذه البطاقات علامة جزئية (علامة غير كاملة بسبب وجود عدد من الأفريقيين يتركون البلاد دون الحصول على البطاقات) على عدد من يتركون نياسالاند كل عام . ويوضح التقرير السنوي لنياسالاند عن عام ١٩٥٧ بصورة لا تقبل الخطأ أن الاتجاه بالنسبة لهجرة الجماهير هو الازدياد عاما بعد آخر .

جدول ٤

إصدار بطاقات تحقيق الشخصية للأفريقيين الذين يغادرون نياسالاند

من نياسالاند إلى المكان المقصود	المتوسط السنوي ١٩٥٠-٤٦	المتوسط السنوي ١٩٥٥-٥١	١٩٥٦	١٩٥٧
رودسيا الجنوبية	٢٢,٨٥٣	٤٠,٦٦٢	٥٠,٧٦٠	٤٩,٢٤٨
رودسيا الشمالية	١,٣٠٩	٤,١٤٥	٥,٦٣٨	٦,٦٧١
اتحاد جنوب أفريقيا	٩,٥٢٩	١٠,٠٨٩	١٥,٥١٦	١٨,٠٤٥
مناطق أخرى	٣٩٥	٦١٩	٣٩٠	٣٨٢
المجموع	٣٣,٨٥٢	٥٥,٥١٥	٧٢,٣٠٤	٧٤,٣٤٦

المصدر : التقرير السنوي لنياسالاند عن عام ١٩٥٧

(١) Sample Survey : وقد أخذت الاصطلاح عن « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » - المترجم .

وقد قيل كلام كثير حول التحويلات النقدية التي يرسلها هؤلاء العمال المهاجرون إلى ذويهم في نياسالاند. والحقيقة أن هيلي قد أشار إلى هذه التحويلات باعتبارها تشكل « عنصرا هاما في اقتصاد نياسالاند » (١) ، وأضاف أنه في عام ١٩٥٤ كان المبلغ الكلي الذي قام هؤلاء العمل الغائبون بتحويله إلى نياسالاند بمختلف الطرق ٦٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني . ومع ذلك يمثل هذا أربعة جنيهات وأربعة بنسات سنويا من كل عامل ؛ فإذا قلرنا أن الأسرة تتكون من أربعة أشخاص (وهو تقدير متواضع) ، كان معنى ذلك أن هذه التحويلات توفر جنيها استرلينيا واحدا للفرد بالنسبة لأفراد كل أسرة تقيم في نياسالاند ويعمل متكسبها (٢) بصورة مؤقتة بعيدا في منطقة أخرى . أي أن الفرد لا يحصل حتى على ثلاثة أرباع البنس في اليوم . فإذا ما زُعم أن ذلك يشكل « عنصرا هاما في اقتصاد نياسالاند » ، لن تكون نتيجة مثل هذا الزعم إلا كشف أعماق الفقر الذي يتردى فيه هؤلاء الناس .

وحتى منذ قيام الاتحاد الفيدرالي (٣) لم ترد التحويلات النقدية التي كثر الكلام حولها إلا زيادة طفيفة . فقد كانت التحويلات الكلية التي أرسلها حوالي ١٥٠,٠٠٠ عامل مهاجر من نياسالاند إلى ذويهم في عام ١٩٥٧ قرابة مليون ونصف مليون جنيه استرليني . وحتى إذا خصمنا الزيادة السنوية لضريبة الرعوس التي تقرر منذ قيام الاتحاد الفيدرالي ، وقلرها ربع مليون جنيه استرليني ، وأغفلنا الارتفاع في تكاليف المعيشة ، كانت الإيرادات الإضافية من هجرة العمل تعني في المتوسط ، بالنسبة للعائلة التي يهاجر متكسبها ، زيادة من ثلاثة أرباع البنس في اليوم إلى بنس واحد ونصف بنس في اليوم . ومن زاوية النسبة المئوية قد يبدو ذلك كبيرا جدا - ١٠٠٪ تقريبا - ولكن، من الزاوية النقدية الحقيقية يمكن إهماله كلية .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٨٢ .

(٢) Bread winner : ويقال أيضا أصحاب الكسب ، وهم من يكسبون للأسرة عيشها ، وعليهم يعتمد الممولون dependents في معيشتهم . والاصطلاح وتفسيره مأخوذان عن : « المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات » ؛ و« قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » - المترجم .

(٣) أي « اتحاد وسط أفريقيا » Central African Federation . أنظر ص ٥٩٢ - المترجم .

وأوغندا منطقة أخرى يسيطر عليها البريطانيون يعد العمل المهاجر فيها
 قسمة ملحوظة . فحوالي ٦٠,٠٠٠ أوغندي يتركون بلادهم كل عام ،
 على حين يهاجر إليها قرابة ١٠٠,٠٠٠ من بلاد أخرى . والأغلبية الساحقة
 من هؤلاء العمال الذين يجيئون إلى أوغندا تهاجر من رواندا — أورندي أو
 الكونغو البلجيكي ؛ كما يجيء بعض آخر من إقليم نيانزا Nyanza في كينيا .
 وقد جاء بالتقرير السنوي للمستعمرة عن عام ١٩٥٧ ، والذي يفيد
 بأن ١٣٣,٠٠٠ عامل قد هاجروا إلى أوغندا في عام ١٩٥٦ ، ما يلي :
 « (٠٠) ان الأغلبية الكبيرة من السكان المستخدمين عمال مهاجرون » . ويعزو
 التقرير الهبوط في عدد العمال المهاجرين في عام ١٩٥٧ إلى تحسين
 الظروف في رواندا — أورندي ، المصدر الرئيسي لتوريد العمال المهاجرين ،
 مؤكدا بذلك أن فقر المناطق الزراعية هو الذي يدفع الأفريقيين على نطاق
 القارة إلى البحث عن العمل الأجير . ويشير نون (١) إلى اعتماد أوغندا على
 العمل المهاجر الغريب ، ويؤكد أن «العمال المهاجرين يوفرون ٩٠٪ من العمال
 المستخدمين في محالج القطن ، ٤٢٪ من العمال المستخدمين في المناجم ،
 ٢٢٪ في صناعة السكر ومشروعات الأخشاب والسيستل » .

وإلى تنجانيقا أيضا يقدم حوالي ٤٠,٠٠٠ عامل سنويا ، وأساسا من
 رواندا — أورندي وأفريقيا الشرقية البرتغالية . ويغادر تنجانيقا كل عام
 أيضا عدد من العمال سعيا وراء العمل في الخارج ، ويقلر نون على سبيل
 المثال أن «عددًا يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ ، ٣٠,٠٠٠ أفريقي يرتبطون بالعمل
 في الخارج» (٢) .

وفي أفريقيا الغربية تعد الهجرة من أجل العمل أمرا شائعا ، ولو أنها
 في عدد من المناطق تكون موسمية أساسا وللأغراض الزراعية . ففي غانا
 ونيجيريا ، وإلى حد ما في سيراليون ، تأتي نسبة كبيرة من قوة العمل من
 الخارج ، أو تشكل هجرة داخلية من المناطق الزراعية . واستنادا إلى

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .

تقديرات فيرث (١)، فإن حوالى مائة ألف عامل أجنبي يعملون فى المناجم فى سيراليون وغانا ونييجيريا . وقد أكد هيلى أن الغلبة العمال غير المهرة فى الصناعة والتجارة فى غانا يأتون من الأقاليم الشمالية الغربية ، ومن المستعمرات الفرنسية الواقعة إلى الشمال والغرب . وقد أوضح تعداد عام ١٩٤٦ الساحل الذهب وجود ١٢١,٠٠٠ مهاجر أجنبي - منهم ٥٢,٠٠٠ مهاجر من المناطق البريطانية . يقول هيلى : « فى عام ١٩٥٣ استقل ٣٩١,٠٠٠ شخص المعدية القائمة على نهر الفولتا متجهين ناحية الجنوب ، واستقلها ٣٧٨,٤٠٠ شخص متجهين ناحية الشمال » (٢) . وذلك رقم كبير حقا ، ويوضح أن العمل المهاجر كان يزداد بمرور السنين بدلا من أن ينقص . يقول نون على سبيل المثال ، عندما كان يكتب عن فترة سابقة ، « فى عام ١٩٤٢ سافر ٦٣,٨٠٩ عاملا ناحية الجنوب بوساطة المعديات التى تعمل على نهر الفولتا ، كى يجدوا عملا لهم فى المزارع » (٣)

وفى أفريقيا الغربية الفرنسية أيضا يمكن للمرء أن يرى الأنهار نفسها من البشر الذين يتدفقون جيئة وذهابا عبر الحدود بحثا عن العمل ، على الرغم من أن الجزء الأكبر من هذا العمل ذو طابع موسمى . وفى عام ١٩٥١ هاجر حوالى خمسين ألف أفريقى ، بمقتضى عقود مدتها ستة أشهر ، من فولتا العليا إلى ساحل العاج ، للعمل فى المزارع أو الغابات ، وهاجر ١٣٠,٠٠٠ أفريقى آخرون إلى غانا (ساحل الذهب) . وتحصل غانا أيضا على قرابة ٢٥,٠٠٠ عامل سنويا من النييجر .

أما الكونغو البلجيكية فلا يعتمد على العمال المهاجرين القادمين من الخارج ، فقلديه ما يكفى من السكان لمواجهة متطلباته من العمل ، وذلك من ريفه الذى

(١) ر. فيرث : « Social Problems and Research in British West Africa » ،

الجزء الثانى ، فى مجلة أفريكا ، عدد يوليه ١٩٤٧ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٣) نون : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

طحنه الفقر . والحقيقة أن التقديرات (١) تفيد أن ما يزيد على مليونين ونصف المليون من الأفريقيين يعيشون الآن في خارج قراهم الأصلية .

وبعبارة أخرى فإن هجرة العمل في الكونغو البلجيكي تحدث على نطاق أصغر بالنسبة للمناطق الأخرى ، بيد أنه في هذه الحالة يكون الجانب الغالب منها هجرة من الريف إلى المدن والمناجم في داخل حدود المنطقة نفسها .

لماذا يذهبون

لا بد أن يكون واضحاً بدرجة كافية من مثال كيسكاماهوك ، وكذلك من الحقائق الأخرى التي سبق أن قدمناها في هذا الفصل وفي الفصول السابقة ، أن العمل المهاجر في أفريقيا ترجع جذوره إلى فقر الفلاحين ، أي قبل كل شيء إلى الضرورة الاقتصادية القاهرة ، التي تكملها ضريبة الرعوس ، والتي تسوق هذه الملايين من بيوتها سعياً وراء العمل في مناطق بعيدة . وعلى الرغم من ذلك كثيراً ما يقال بأن هناك أسباباً أخرى لهجرة العمل هذه . بل إن بعض المصادر قد حاولت استخدام « العرف الأفريقي » العتيق ، كما تزعم مصادر أخرى أن « روح المغامرة » أو « رغبة الحياة القبلية » هي المسئولة عن الهجرة . ويرفض هاريس ، في استعراضه الأخير القيم لهجرة العمل في موزمبيق (٢) ، مثل هذه الآراء ، مُبيّناً بوضوح تام معارضته « للفكرة الواسعة الانتشار التي تقول بأن تيار الهجرة إلى المناجم إنما تحفز عليه بدرجة كبيرة رغبة الأفريقي في مشاهدة روائع جوهانسبرج ، وزيادة مكانته في أعين القوم عند عودته إلى بيته ، وبخاصة في أعين النساء » . ويركز سكايرا كثيراً ، في دراسته الشهيرة عن هجرة العمل من بتشوانالاند ، على العوامل غير الاقتصادية ومن بينها الرغبة في المغامرة ، والهروب من الحياة المملة العقيمة في مراكز الرعي ، والرغبة في استمالة الفتيات ، والهروب من من الرقابة المحلية ، وما شابه . ومع ذلك فإن الحقائق والأرقام التي أوردها

(١) ج. مالنجر: « Recent Developments in Belgian Africa » ، أفريقيا تودني ،

١٩٥٥ ، ص ٣٤٣ .

(٢) مارفن هاريس : المرجع السابق ، أفريقيا ، يناير ١٩٥٩ :

سكاپيرا ، كما أشرنا قبلا ، تدحض نظرياته ، وتوضح كما قال الأستاذ ميشيل (١) مؤخراً في تعليق له على آراء سكاپيرا أن : « الضرورة الاقتصادية هي السبب الأكثر شمولاً وأهمية » .

وقد توصلت دكتورة رتشاردز (٢) إلى النتيجة نفسها في استقصاء أجرته على مائتي أفريقي على طريق الهجرة إلى بوجندا Buganda . فقد قال ٧٠ ٪ منهم ، في إجاباتهم عن الأسئلة ، إنهم كانوا يبحثون لأسباب اقتصادية . ولا تعلق دكتورة رتشاردز أهمية كبيرة على التفسير القائل بأن هذه الهجرة لابد أن تكون نتيجة للعادة أو المغامرة ، وتقول إن « الأغلبية تتحدث عن الضرورة الاقتصادية الصرفة » . وهي تلاحظ أن الافتقاد العام « للرجبة في رؤية الحياة الأوروبية إنما يلحظ ما يزعمه سكاپيرا من حذقة مضللة أو أية دوافع أخرى » . ومن الأمور ذات الدلالة أيضاً ملاحظته دكتورة رتشاردز من أن « الأدلة المتوافرة في أجزاء أخرى من أفريقيا تميل إلى توضيح أن الأفريقيين نادرًا ما يسافرون إلى مسافات بعيدة إذا كان في استطاعتهم الحصول على النقود محلياً في ظل ظروف مرضية » . (وقد ذكرت النقطة نفسها فيما سبق فيما يتعلق بنياسالاند) .

ونمة تأكيد آخر بأن الضيق الاقتصادي هو الدافع إلى هجرة العمل يقدمه لنا دكتور جوليقر ، الذي يوضح التحليل الذي قام به (٣) لألفين وخمسمائة رحلة قام بها العمال المهاجرون من أبناء النجوني (٤) في جنوبي تنجانيقا ، أن ٩٠ ٪ من هذه الرحلات كانت لأسباب اقتصادية . ومرة أخرى نجد أن كل

(١) الأستاذ ميشيل ، : « Factors Motivating Migration from Rural Areas »
Present Interrelations in Central African Rural and Urban Life ، نتائج أعمال المؤتمر الحادي عشر لمعهد رودس - لفتنجستون للبحوث الاجتماعية الذي عقد بلوساكا بروديسيا الشمالية . إعداد م. ج. أيتوربي ، معهد رودس - لفتنجستون ، فبراير ١٩٥٨ (سيشار إليها فيما سيأتي باسم «تقرير أيتوربي»).

(٢) Economic Development and Tribal Change ، إعداد دكتورة أ. ي. رتشاردز ، ١٩٥٤ .

(٣) دكتور جوليقر : Labour Migration in a Rural Economy ، ١٩٥٥ .

(٤) Ngoni : انظر ، ص ٥٨٠ - المترجم .

المهاجرين تقريباً قد قالوا بأنهم كانوا يفضلون البقاء في قراهم لو أنهم وجعلوا فرصاً معقولة يعول عليها لكسب ما يكفي لتلبية احتياجاتهم .

وقد توصت دراسة جوليقر عن جنوب غرب تنجانيقا (١) إلى نتائج مماثلة . يقول جوليقر في هذه الدراسة إن « السبب الرئيسي ذا الأهمية الغالبة لهجرة العمل في نياكوزا Nyakyusa سبب اقتصادي » .

وعلى الجانب الآخر من أفريقيا ، في شمال غرب نيجيريا ، اكتشف ر . م . بروثيرو أن ٩٢ ٪ من رحلات الهجرة كانت لأسباب اقتصادية (٢) . وكان مالا يقل عن ١٦ ٪ مهاجرون بحثاً عن الطعام ، مما يعد علامة واضحة على الضيق الاقتصادي البالغ .

ويقدم لنا ميشيل النتيجة المعبرة (٣) التي مفادها أنه حيثما تتاح مصادر نقدية بديلة يتجه معدل الهجرة إلى النقصان . وتعد دراسة جوليقر ذات فائدة خاصة بين الدراسات الكثيرة التي تؤكد ذلك . فهو يوضح أنه في المرتفعات الشمالية من المنطقة التي أجرى عليها دراسته ، لم يكن متغياً من عينته سوى نسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٢٢ ٪ ؛ والسبب الذي يجازف بتقديمه هو أن أراضي هذه المرتفعات صالحة لزراعة البن ، وندرتها أقل حدة . أما في السهول الرسوبية ، حيث لا توجد أراض كافية للزراعة ، فيسجل غياب ٣٣ ٪ . وتكشف نتائج البحث الذي قام به دكتور سوئال عن قبيلة الألور (٤) في بوجندا (٥) عن الاتجاه نفسه: يتغيب ١٥ ٪ من مقاطعة أوكورو Okoro ، حيث لن يزرع قطن بعد الآن ٦ ٪ من جونام Jonam حيث يزرع القطن ، ولكن على نطاق محدود ؛ ٢ ٪ فقط في منطقة باديري Padyere ، حيث يمكن زراعة القطن بكثافة أكبر .

(١) رودس - لفتنجستون جورنال ، العدد ١ ، ١٩٥٥ .

(٢) تقرير أبثوربي ، ص ١٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

(٤) Alur : أنظر ، ص ٥٨١ - المترجم .

(٥) Economic Development and Tribal Change ، إعداد دكتورة أ . ي .

رتشاردز ، ١٩٥٤ .

وهذه الأرقام بالغة القيمة ، والاستنتاجات المستخلصة منها تؤكد أنها تقارير أخرى تشير إلى أنه في جميع أجزاء أفريقيا تتجه موجات الهجرة إلى الازدياد كلما وجدت ظروف سيئة بدرجة غير عادية في الريف - محصول سيء ، أو انخفاض في أثمان المحصولات النقدية التي يزرعها الأفريقيون .

وفي وسع البعض أن يدلل عن حق على أن الأسباب الاقتصادية التي قدمها المهاجرون كسبب لرحلاتهم ليست كلها أسباباً مبعثها اليأس المطلق ، وعلى أنه توجد في الحقيقة أسباب أخرى مثل الرغبة في شراء ماشية أو دراجة أو سلعة أخرى . وقد يكون ذلك صحيحاً في بعض الحالات ، بيد أنه في الأغلبية الساحقة من الحالات يكون الضيق الاقتصادي ، أو حتى الكارثة الاقتصادية ، هو بصورة لا يمكن إنكارها الباعث على الهجرة .

وقد ألقى أرجايل (١) مزيداً من الضوء على الدور الذي يلعبه فقر الفلاح الأفريقي في حمله على الهجرة . فبعد أن يورد الأرقام الخاصة بوادي روفونسا Rufunsa Valley ، على بعد قرابة مائة ميل من لوساكا ، يوضح أن حوالي ٧٠ ٪ من السكان الذكور البالغين يعملون عن الوادي . وفي لوساكا نفسها يكسب الأفريقيون أقل من ثلاثة جنيهات استرلينية شهرياً . ومع وجود الأجور عند مثل هذا المستوى يتضح أن الوضع الاقتصادي في وادي روفونسا قد بلغ ولا ريب حداً من الفظاعة كانت تضطر معه أعداد كبيرة للغاية من الرجال إلى الهجرة بعيداً عن قراها .

وقد زعم الأستاذ إرفنج (٢) أن « الهجرة شرط ضروري لتنمية التصنيع والتحضر » (٣) . وليس الأمر نزوة سيكلوجية لدى الأفريقي في أن يذهب إلى المدينة ، تماماً كما لم تكن نزوة سيكلوجية لدى الرجل الانجليزي في القرن التاسع عشر في أن يترك الأرض لكي يستوطن في مناطق صناعة النسيج

(١) ج . و . أرجايل : تقرير أيشوري ، ص ٤٨-٥٠ .

(٢) الأستاذ جيمس إرفنج : تقرير أيشوري ، ص ٦١ .

(٣) Urbanization : أي زيادة نسبة السكان المقيمين في الحضر ، ويقال التمدن أيضاً ، والاصطلاحان مأخوذان عن : « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ؛ و« المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات » - المترجم .

بلا نكشير أو في المدن الصناعية . بيد أن هذه المقارنة مضللة . فأنجلترا القرن التاسع عشر كانت تصنع بسرعة كبيرة ، وكان الشبان الانجليز يؤخذون من الأرض ليصبحوا عمالاً دائمين في اقتصاد صناعي نام ، ليصبحوا في الحقيقة بروتارياتاً صناعية .

بيد أنه في أفريقيا القرن العشرين ، بصرف النظر عن اتحاد جنوب أفريقيا ، لا يوجد أي مجال للحديث عن تصنيع يجري فيها ، وذلك على الرغم من بعض التطور الصناعي هنا وهناك . فما زال الاقتصاد الأفريقي اقتصاد مستعمرات ، ومن العناصر الأساسية في هذا الاقتصاد العامل - الفلاح الأفريقي ، الأفريقي الحوآل أو الهائم على وجهه ، الذي ينتقل باستمرار من القرية إلى المدينة ، من الحقل إلى المنجم . وهو لا يغادر الأرض ليستوطن في المدينة ، كما كان يفعل الرجل الانجليزي في القرن التاسع عشر حسبما يقول إرفنج ، وإنما يحيا حياة مترنحة لا جنور لها ، يقتلع نفسه دائماً من قريته تاركاً إياها سعياً وراء العمل ، أو يهجر عمله في مزرعة أوربية أو منجم أو مصنع أوربي ليعود مرة أخرى إلى قريته .

ويقرر استقصاء كيسكاماهوك الزراعي (١) على نحو مرضي ، في الأمثلة التي جمعها ، الطابع المميز للعامل المهاجر الأفريقي كمهاجر دائم أو كعامل - فلاح يتغير وضعه باستمرار ، موزعاً حياته بانتظام بين العمل الأجير لدى الأوربيين ، والعودة إلى قريته . وبسبب ضيق الخيز لن يكون من المتيسر اقتباس أكثر من مثل واحد من أمثلة تواريخ حياة العمال هذه ، على الرغم من أن صلته بالموضوع يوضحها قول الاستقصاء إنه « نموذج لحالات كثيرة » .

الجنس : ذكر .

تاريخ الميلاد : ١٨٩٢ .

التعليم : الصف الأول .

أول مرة يذهب فيها للعمل : ١٩٠٨ (عند سن السادسة عشرة) .

من فبراير ١٩٠٨ إلى مارس ١٩٠٩ : كان يعمل لدى خطوط السكك

الحديدية الألمانية لأفريقيا الغربية ،

بأفريقيا الجنوبية العربية .

(١) Keiskammahoek Survey ، ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١٢٠-١٢٤ .

من مارس ١٩٠٩ إلى سبتمبر ١٩١١ : كان يوجد في قرية .
من سبتمبر ١٩١١ إلى إبريل ١٩١٢ : عامل مناجم في المنجم رقم ١ في
پريتوريا .
من إبريل ١٩١٢ إلى ديسمبر ١٩١٢ : في قرية .
من ديسمبر ١٩١٢ إلى سبتمبر ١٩١٣ : عامل مناجم في وتوتروزراند .
من سبتمبر ١٩١٣ إلى نوفمبر ١٩١٣ : في قرية .
من نوفمبر ١٩١٣ إلى سبتمبر ١٩١٦ : عامل مناجم وتوتروزراند .
من سبتمبر ١٩١٦ إلى مارس ١٩١٧ : في قرية .
من مارس ١٩١٧ إلى سبتمبر ١٩١٧ : عامل مناجم في وتوتروزراند .
من سبتمبر ١٩١٧ إلى نوفمبر ١٩١٧ : في قرية .
من نوفمبر ١٩١٧ إلى نوفمبر ١٩١٩ : عامل مناجم في وتوتروزراند .
من نوفمبر ١٩١٩ إلى فبراير ١٩٢١ : في قرية . (تزوج خلال هذه الفترة) .
من فبراير ١٩٢١ إلى يولييه ١٩٢١ : خادماً بأحد الأديرة في مدينة الكاب .
من يولييه ١٩٢١ إلى سبتمبر ١٩٢٣ : في قرية .
من سبتمبر ١٩٢٣ إلى يونيه ١٩٢٤ : عامل لدى أحد مقاولي المباني
بمدينة الكاب .

من يونيه ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٤ : في قرية .
من نوفمبر ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٥ : موزع ألبان لدى مؤسسة رويال
ديري Royal Dairy بمدينة الكاب .

من نوفمبر ١٩٢٥ إلى فبراير ١٩٢٨ : في قرية .
من فبراير ١٩٢٨ إلى نوفمبر ١٩٣٠ : عامل بمصانع دنسوارت للصلب
مدينة بنوني Dunswart Steel Works, Benoni .

من نوفمبر ١٩٣٠ إلى أكتوبر ١٩٣١ : عامل بمصانع سيلفر رايت للأدوات
الكهربائية Silverwright
Electric Works بجوهانسبرج .

من أكتوبر ١٩٣١ إلى سبتمبر ١٩٣٢ : خادماً بصالة الألعاب الرياضية ،
بجوهانسبرج .

من سبتمبر ١٩٣٢ إلى فبراير ١٩٣٧ : في قريته .

من فبراير ١٩٣٧ إلى مارس ١٩٣٨ : عامل مناجم في وتوتزراند .
من مارس ١٩٣٨ إلى نوفمبر ١٩٣٩ : في قريته .

من نوفمبر ١٩٣٩ إلى مايو ١٩٤٠ : عامل مناجم في وتوتزراند .
من مايو ١٩٤٠ إلى نوفمبر ١٩٤٣ : عامل مناجم بجوهانسبرج .

من نوفمبر ١٩٤٣ إلى مايو ١٩٤٥ : في قريته .

من مايو ١٩٤٥ إلى نوفمبر ١٩٤٥ : عامل مناجم في وتوتزراند .
من نوفمبر ١٩٤٥ إلى تاريخ الاستقضاء : في قريته .

وهكذا فإن هذا العامل ، الذي لم يذكر الاستقضاء اسمه ، يبدأ عمر
العمالة (١) بالنسبة له كعامل مهاجر من سن السادسة عشرة إلى الثالثة والخمسين ،
ولقد عمل في خلال هذه السنوات السبع والثلاثين كعامل بالسكك الحديدية ،
وكعامل مناجم ، وخادماً ، وعامل بناء ، وموزع ألبان ، وعامل في مصنع
للصلب وفي آخر للأدوات الكهربائية ، ووجد أعمالاً في مدينة الكاب
وبنوني وتوتزراند وجوهانسبرج وپريتوريا وأفريقيا الجنوبية الغربية .
وقد عاد إلى قريته ثلاث عشرة مرة ، كما حصل على عمل جديد في ست عشرة
حالة . ويقول الاستقضاء إن هذه الحالة « نموذج لحالات كثيرة » .

ولا تتوافر لدينا أمثلة مفصلة يمكن مقارنتها بتواريخ حياة العمال بالنسبة
لاتحاد جنوب أفريقيا بأمره ، ناهيك عن أفريقيا بأسرها ، وسيكون من الخطأ
القول ، على أساس استقضاء كيسكاماهوك وحده ، أو على أساس الحالة
التي أرودها فيما سبق ، إن ذلك هو النمط الطبيعي لهجرة العمل . ومع ذلك
يكشف تعرف حياة العمال المهاجرين في أجزاء أخرى من القارة بدرجة أوثق
عن أن خبرتهم في جوهرها ليست متباينة ، حتى إذا تفاوت عدد المهن التي

(١) Working Life : وعمر العمالة هو الفترة بين السن عند بداية العمل ، والسن عند
التقاعد . وللإصطلاح مأخوذ عن : « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ، و« المعجم
الديموجرافي المتعدد اللغات » - المترجم .

يعملون بها ، والمدن التي ينتقلون إليها ، والمرات التي يزورون فيها قراهم .
فبالنسبة للعمال المهاجرين الأفريقيين جميعاً يكون عمر عمالتهم ، مهما تنوعت
التفصيلات ، انتقالاً وتغييراً مستمرين من القرية إلى العمل الأجير ، ومن العمل
الأجير عائدين إلى القرية .

« ٠٠٠ ان حاجتهم لا بد ان تكون ماسة للغاية ٠٠٠ »

وعندما يترك المرء ماذا تعني هجرة العمل هذه من زاوية المكابدة
والمثاقب والمعاناة البشرية ، فلا بد أن تكون الأحرار والآلام في الحقيقة
هي نصيب الأفريقيين وقدرهم ، وأن تكون الورطة الباعثة على اليأس هي
التي تدفعهم بمثل هذه الأعداد الكبيرة ، وبكل هذا القدر من عدم الرأف
أو الرحمة ، إلى هجرة البيت والزوجة والبنت والولد ، والانطلاق بعيداً
عن السهول والجبال التي ألفوها ، والسفر مئات الأميال عبر أراضٍ قاحلة
مُنْهكة للقوى ، ليكدحوا كالرقيق من الفجر إلى الغسق لدى زارع أجنبي ،
أو ليقتحموا ظلمة المناجم ويستنفدوا قواهم في الحفر بحثاً عن الذهب أو القصدير
أو النحاس من أجل ربّ عمل أوربي .

يقول استقصاء أجرى في أوغندا في عام ١٩٣٧ (١) ، في تعليق على
الرحلات الطويلة الشاقة التي يقوم بها هؤلاء العمال المهاجرون :

« ٠٠ مما يدهشني ان احدا منهم يسافر اصلا ، ومن الواضح ان
حاجتهم لا بد ان تكون ماسة للغاية بحيث ترغبهم على ان يتجشموا مخاطر
الرحلات الراهنة ٠ »

يقول نون (٢) معلقاً على عزوف كثير من الأفريقيين عن الهجرة
في ظل مختلف مخططات التجنيد والعمل التعاقدى ، وتفضيلهم « أن يعملوا
لحساب أنفسهم » :

(١) Report on an Investigation into Conditions affecting Unskilled

Labour and the Supply thereof, within the Protectorate

أحد ضباط الأقسام ، أوغندا ، ١٩٣٧ .

(٢) نون : المرجع السابق ، ص ٧-٣٨ .

« إن الأفريقي في ظل هذا النظام يسافر عادة إلى مكان العمل سيرا على الأقدام ، معفياً المستخدم بذلك من مصروفات النقل ، ومن الرسوم التي تدفع مقابل الخدمات التي تؤديها وكالة التجنيد ويأتي عمال كثيرون على كل ما لديهم من موارد قبل أن يصلوا إلى المكان المقصود (١). وفي التقارير الاستعمارية عن مناطق أفريقيا الغربية تكثر الإشارة إلى أهالي وجنوا لما موتى أو على وشك الموت جوعاً على طول طرق الهجرة ٠٠٠ والعامل الذي يهاجر باختياره ينفق ما بين ١٥٪ ، ٢٠٪ من كسبه لتغطية نفقات الرحلة ، كما يفقد أيضاً أجره عن مدة تتراوح ما بين ثلاثة أسابيع وشهر ، إن لم يكن أكثر ، وهي المدة التي تستغرقها الرحلة. » (التشديد من عندنا - ج. و.) .

ومع ذلك مازالوا يجيئون في جيوش تزداد أبداً ، سعياً وراء العمل ، وراء النقود ، كي يسددوا ضريبة الرعوس ، ويشتروا بعض الملابس ، ويجنبوا أنفسهم ويجنبوا أسرهم مغبة البؤس والتضور جوعاً . وعبر القارة بأسرها ، وفي سيل لا يتوقف أبداً ، سيل يزداد أبداً ، تتدفق هذه الموجة العارمة من الأفريقيين ، ضحايا نظام الاستغلال الإمبريالي الذي لا يمكن أن تكتب له حياة إلا على أساس تحويل الأفريقي إلى كائن يهيم على وجهه في أرجاء قارته بأسرها .

يقول دافيد ندرى ، في دراسة خاصة له عن رحلات هؤلاء العمال المهاجرين الأفريقيين (٢) ، « إنهم يسافرون عدة مئات من الأميال بحثاً عن عمل. » ثم يقول في الدراسة نفسها ، « إنهم يسيرون على أقدامهم مسافة تتراوح بين مائة ميل وخمسمائة ميل ، حسب بعد المكان الذي يقصده العامل. » وقد سجل ميرلي دافيس (٣) بدوره المسافات الطويلة التي يمشيها هؤلاء

(١) Destination : ويقال مكان الوصول أيضا ، وهو المكان الذي تنتهي عنده رحلة الهجرة . والاصطلاحان من « المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات » ؛ و « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » - المترجم .

(٢) دافيد ندرى : « The Road to Work : A Survey of the Influence of Transport on Migrant Labour in Central Africa » ، في رودس - لونغستون ، جورنال ، منشتر ، ١٩٥٤ ، العدد ١٥ ، ص ٣٢ .

(٣) ميرلي دافيس : Modern Industry and the African ، ص ١٥٦ ، لندن ، ١٩٣٣ .

الأفريقيون سعياً وراء العمل . وقد جاء في تقرير عن نياسالاند صدر في عام ١٩٣٥ أن نسبة تصل إلى ٩٠٪ من الكادحين من أبناء نياسالاند يذهبون إلى الجنوب سيراً على الأقدام ، حيث لا توجد لديهم نقود كافية لدفع تكاليف السفر بالسكك الحديدية . بل إن رحلة العودة ، بعد أن يكونوا قد أكملوا نوبتهم من العمل الأجير ، تقطعها أغليبيتهم سيراً على الأقدام .

وقد استرعت هذه الرحلات الطويلة أنظار بويل (١) أيضاً . ففي بحث له عن فترة سابقة يشير إلى الأفريقيين من أبناء روديسيا الشمالية الذين يتعين عليهم أن « يسيروا على أقدامهم ثلاثة أو أربعة أسابيع » للحصول على عمل . ويقتبس سكايرا ، في دراسته عن العمل المهاجر الذي يغادر بتشوانالاند (٢) ، من مذكرات وضعها أحد حكام الأقاليم المحلية في عام ١٩٤٣ جاء فيها ، « إن أي واحد من الأهالي يرغب في السعي إلى العمل بعيداً عن قريته ، لدى أحد المراكز الأوربية ، يكون عليه أن يسافر ثلاثمائة ميل على الأقل بوساطة اللوريات أو سيراً على الأقدام ، أو حوالى خمسمائة ميل إذا كان يأتي من منطقة كاباموكوني Kabamokoni . (التشديد من عندنا — ج . و .) ويقول روبر (٣) أيضاً إن « عدداً كبيراً بصورة تدعو إلى الدهشة من عمال أفريقيا الغربية يسافرون مسافات طويلة بحثاً عن عمل » .

ويعد هذا الميل إلى السفر سيراً على الأقدام ، في جزء منه ، نتيجة للاتجاه المتزايد إلى السعي إلى العمل بصورة مستقلة عن وكالة التجنيد العادية . فالتجنيد كان مصدراً هاماً لإثراء الوكالات والأفراد الذين يشتغلون بهذه التجارة في البشر ، بيد أنه على الرغم من الزيادة عبر السنين في عدد العمال الذين يهاجرون في أفريقيا ، تواصل نسبة من يحصلون على عمل من خلال وكالات التجنيد الانخفاض . وقد لاحظ ج . ن . بردن (٤) ، وهو من

(١) بويل : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٢) ي . سكايرا : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٣) ج . و . روبر : Labour Problems in West Africa ، ص ٢٢ ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٤) ج . ن . بردن : Labour Migration in Africa ، الجزء الأول ، Corona II ،

ص ٥٦ ، فبراير ١٩٥١ .

كبار موظفي المستعمرات ، أن « عدداً كبيراً من المهاجرين من وسط إفريقيا إلى الاتحاد (١) يفضلون التقدم بصورة مستقلة واختيار من سيعملون لديهم » .

ويؤكد الفكرة نفسها التقرير السنوي لنياسالاند Annual Report for Nyasaland لعام ١٩٥٧ ، الذي جاء به أن « أغلبية العمال المهاجرين يختارون الذهاب دون الارتباط بعقد . ويذهب العدد الأكبر من هؤلاء المهاجرين إلى روديسيا الجنوبية ، لأنه من المحظور دخول المهاجر من أبناء نياسالاند إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، وذلك مالم يكن مجتهداً للعمل في مناجم الذهب » . وإذا ما أمعن المرء النظر في التقرير ، وقرأ ما بين سطوره ، استطاع أن يلمس إقراراً رسمياً بأن أبناء نياسالاند إذا ما ترك لهم الاختيار ، حتى عندما يكونون مرغمين على السعي إلى العمل ، يفضلون ألا يعملوا في مناجم جنوب أفريقيا .

ولاشك في أن أحد أسباب ذلك المقدار الهائل من العمل المهاجر غير المجتهد ، بصرف النظر عن عزوف كثيرين من الأفريقيين عن العمل في المناجم ، سبب اقتصادي محض . إذ يتوقع من العمال المهاجرين ، بمن فيهم المجتهدون ، أن يدفعوا تكاليف سفرهم بالأوتوبيسات أو اللوريات . أما تكاليف السفر بالسكك الحديدية فتدفعها عادة وكالة التجنيد ، بيد أن العمال يتعين عليهم في أغلب الأحوال أن يمشوا مسافات طويلة للغاية للوصول إلى محطات السكك الحديدية ، بحيث إن السفر المجاني بالسكك الحديدية لا يحل سوى جزءاً من مشكلتهم . وتقرض للعمال المجتدين تكاليف سفرهم بالأوتوبيسات من نقطة التجنيد ، ثم يخصم من أجور الشهر الأول .

وبالنسبة لبتشوانالاند يقدم سكاپيرا بعض الأمثلة على أجور السفر المعنية - وهي تراوح بين شلنين وستة بنسات وثلاثين شلناً للرحلة الواحدة ، التي طولها ٣٢٠ ميلاً . وجدير بالذكر أن هذا الرقم الأخير أعلى كثيراً من متوسط الأجر الذي يحصل عليه عامل المناجم في الشهر ، والذي يحصل عليه كثيرون من العمال الزراعيين . ومن الواضح أن نفقات السفر العالية هذه (يتراوح

(١) المقصود هنا الهجرة من وسط أفريقيا (روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند) إلى اتحاد جنوب أفريقيا - المترجم .

متوسط أجر العامل الصناعى البريطانى فى الشهر بين خمسة وأربعين وخمسين جنيهاً استرلينياً) سبب هام لسفر كل هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين مثل هذه المسافات الطويلة سيراً على الأقدام ، ولتفضيلهم السعى إلى العمل بعيداً عن مخططات التجنيد الرسمية .

ويتعين على العمال المجندين عادة أن يدفعوا تكلفة العودة إلى قراهم — فإذا ما كانوا يعودون إلى قراهم مرة كل عام ، كما يفعل الجزء الأكبر منهم ، يمكن للمرء أن يلمس مدى فداحة العبء الاقتصادى الذى يتوعون به .

وثمة شكاوى أخرى كثيرة يرددها الأفريقيون ضد نظام التجنيد . يقول روبر (١) ، فى حديثه عن تجنيد العمال المهاجرين للمناجم فى أفريقيا الغربية ، إنه يزخر « بسجل مخزن » .

ثم يذكر روبر بصفة خاصة « الخداع » و « العنف » ، اللذين كانا يقترنان بالتجنيد فى أغلب الأحوال ، وكذلك نقص الطعام فى الرحلات الطويلة إلى أماكن العمل ، ونقص المستخدمين ووكالات التجنيد للعقود والوعود ، وظروف القهر التى يعمل العمال فى ظلها .

ويصف سكاپيرا (٢) المعاملة المماثلة التى يلقاها العمال الذين يهاجرون من بتشوانالاند ، وعلى الرغم من أنه يبدو بوضوح مقتنعاً بأن مثل هذه المعاملة إنما تمت إلى فترة سابقة ، وبأن مساوئ تلك الأيام التى كانت تقترفها وكالات التجنيد المعترف بها رسمياً لم تعد قائمة ، يوجد القليل من العمال الأفريقيين الذين يشاركونه رأيه . ومن الواضح أن روبر ليس مقتنعاً تماماً بأى المساوئ قد اختفت ، وهو فى الحقيقة يدل على أنه دون وجود التنظيمات النقابية ، و « الحماية الجماعية » التى تستطيع هذه التنظيمات أن توفرها للعمال المهاجرين ، « يكون من الصعب حقيقة ضمان ألا تنشأ المساوئ والانتهاكات فى عقود العمل ، التى تقترف مع العمال المهاجرين » (٣) .

(١) روبر : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

ويذكر روبر بين أنواع المساوىء والانتهاكات التي مازالت قائمة، الاستقطاعات من الأجور، وسوء الظروف السكنية والطبية. كما أن الشكوى التي تتردد في تنجانيقا، والتي عرضناها في فصل سابق، تكشف مرة أخرى عن المساوىء والانتهاكات التي تقرها أنظمة التجنيد.

دوران العمل

تقرن هجرة العمل بصورة حتمية بذلك العامل المبدد الرهيب: دوران العمل (١).

فقد سجلت صناعة التعدين في ساحل الذهب، في عام ١٩٤٩، أن الدوران الشامل للعمل كان قرابة ٨٥٪ من قوة العمل، كما يكاد يبلغ ١٠٠٪ بالنسبة للعمال الذين يعملون تحت الأرض. وأوضحت الأرقام الخاصة بنيروبي في عام ١٩٥٣ أن ٤٨٪ من العمال كانت لديهم مدة خدمة تقل عن العام في المشروعات التي كانوا مستخدمين فيها وقت إجراء الاستقصاء؛ وأن مدة خدمة ٨٠٪ منهم كانت لا تزيد على عامين؛ وأن ٣٪ منهم فقط كانت لديهم مدة خدمة تزيد على عشرة أعوام. وأوضح استقصاء أجرى على مصانع الدخان بأوغندا (٢)، وذلك بالنسبة لفترة الستة شهور التي تمت في خلالها الدراسة، أن معدل الدوران الشهري للعمل كان ٧,٦٪. ويقول تقرير من سولزبري (٣) أن ٧٦٪ من أفراد قوة العمل يقعون في كل عمل في المتوسط فترة تقل عن أربعة شهور ونصف شهر.

وأوضحت دراسة أجريت على دوران العمل في مدينة الكاب (٤) أن متوسط النسبة السنوية المثوية لدوران العمل، بالنسبة للفترة ٤٩ - ١٩٥٤،

(١) Labour Turnover : انظر، ص ٦٠٢ - المترجم.

(٢) و. إل كان : An African Labour Force, East Africa Studies No. 7 ، كبالا ١٩٥٦.

(٣) Annual Report of the Secretary for Native Affairs, 1953.

(٤) دكتورة شيلات. فان درهورست : « Native Labour Turnover in the Cape » ، في « ساوث أفريكان جورنال أوف إيكونوميكس » ، ديسمبر ١٩٥٧ ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد الرابع.

لم يكن أقل من ١٣٨ . وفي عام ١٩٥٤ كان دوران العمل ، حتى بالنسبة للعمل المنتظم ، شديد الارتفاع بحيث وصل إلى ١٣٩ ، على حين وصل إلى ١٩١ بالنسبة للعمل الموسمي غير المنتظم . وكشفت الدراسة أيضاً عن أن ٨٠٪ من جميع هؤلاء الذين يتركون وظائفهم قد عملوا في هذه الوظائف مدة تقل عن العام ، وحتى عندما كان العمل ذا طابع منتظم كان ذلك صحيحاً بالنسبة لثلاثة أرباع من يتركون عملهم .

وكشفت هذه الدراسة أيضاً عن أن ٤١٪ من العمال الأفريقيين ، الذين كان من الممكن التحقق من أجورهم ، كانوا يحصلون على أجر يتراوح بين جنهين استرلينيين وثلاثة جنيهات استرلينية في الأسبوع ؛ وأن ثلاثة أرباعهم كانوا يحصلون على أقل من أربعة جنيهات في الأسبوع . وتوضح دكتورة ش . ت . فان درهورست أن انخفاض الأجور يرتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع دوران العمل ، وتقدم الأدلة على أن ظروف العمل والتسهيلات الاجتماعية والتدريب والترقي كان لها دورها أيضاً . وهي تستخلص أن دراستها « تفترض وجود علاقة إيجابية بين الأجور وغيرها من ظروف العمل وبين دوران العمل ، أي أن دوران العمل يقل كلما تحسنت المزايا التي يوفرها عمل ما » . (١)

ويوضح نورثكوت وجوس ، في دراستهما عن دوران العمل في خطوط السكك الحديدية بكينيا (٢) ، أن مدة خدمة حوالى ثلث العمال كانت تقل عن العام ، وأن قرابة ٤٠٪ ممن تركوا العمل في عام ١٩٤٦ عملوا في السكك الحديدية أقل من اثني عشر شهراً ، وأن أكثر من ٧٠٪ ممن تركوا العمل كانت مدة خدمتهم تقل عن ثلاث سنوات . وهما يقولان في تلخيصهما للموقف إن « سيلاً كبيراً من العمل الأفريقي يتدفق للعمل بالسكك الحديدية أو تاركاً العمل بها » (٣) :

أما عن سبب وجود مثل هذا الدوران الكبير ، فقد كشفت حملات

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٨٨ .

(٢) African Labour Efficiency Survey : إعداد س . هـ . نورثكوت ، لندن ، ١٩٤٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٤ .

التقصي عن أنه « في أغلبية الحالات يترك العمال العمل ليعودوا إلى معازلهم » ، وعن أنهم يتركونه في بعض الأحيان بسبب تدهور صحتهم ، وفي أحيان أخرى كي يرعوا شئون آبائهم ، وفي أحيان ثالثة كي يحصلوا على « فترة راحة من العمل » ، أو يتركونه « سعيًا وراء عمل أقل إرهاقاً أو أعلى أجراً » . وذلك تأكيد آخر لقابلية العمل الأفريقي الشديدة للحركة والانتقال ، والاتساق الذي يتدفق به هذا « السيل العارم » ، كما يسميه نورثكوت وجويس ، عائداً إلى المعازل وقادماً منها .

وإنه لصحيح ، كما يؤكد بعض المعلقين ، أن كثيرين من هؤلاء العمال هم ممن يعرفون « كعمال غرض » « target workers » (أرزقية) ؛ أي ممن يسعون إلى العمل لغرض محدد — الحصول على النقود لسداد الضرائب ، أو شراء ملابس ، أو لقضاء ضرورة ما أخرى فوق مستوى الكفاف — وأنهم عندما يحققون ذلك الغرض يُقفلون عائدين إلى بيوتهم في الريف .

بيد أن ذلك ليس بأية حال القصة بأكملها . فالمستخدمون الأوروبيون أنفسهم ، وبخاصة في مجالي التعدين والزراعة (وهما قطاعان من الاقتصاد يحددان بلرجة كبيرة النمط الاستعماري للاستغلال) ، يحتفظون بنظام للعقود القصيرة الأجل .

يقول نون (١) على سبيل المثال : « لقد كانت السياسة العامة في المناطق الأفريقية التابعة هي تقصير أجل خدمات العمل الذي يتم التعاقد عليه بمقتضى القوانين التشريعية » — ستة أشهر ، أو عام ، أو عامين — ، أو حتى ثلاثة أعوام (في الكونغو البلجيكي) . وما إن ينتهي العقد حتى يرسل العامل إلى قريته حطاماً مستهلكاً في أغلب الأحوال . وفي نياسالاند والسيسكي أو الترانسكي يمكن للمرء أن يشاهد الكثير من هذه الهياكل المستهلكة المحطمة العاجزة ، التي نال منها مرض السل كثيراً ، الهياكل التي كانت يوماً ما رجالاً ، والتي أتى عليها تماماً عملها في المناجم أو في المزارع الرأسمالية ، والتي عادت لتضيف عبئاً اقتصادياً باهظاً على الأقارب الذين طحنهم الفقر بالفعل .

(١) نون : المرجع السابق .

البحث عن الضمان

ينبغي أن ندرك أن الفلاح الأفريقي يكون عادة عاجزاً عن إحضار أسرته عندما يأتي للعمل لدى شركة أوربية . وفي مثل هذه الظروف يكون من المحتم عليه ألا يظل بعيداً عن قريته لفترة أطول مما تتطلبه الضرورة المطلقة . وبالإضافة إلى ذلك فإن من الأمور الحيوية بالنسبة للأفريقي أن يتوافر لديه قدر من الضمان ، لا بالنسبة لتقدمه في العمر فقط ، وإنما أيضاً في حالة فقده لعمله أو مرضه أو عجزه عن العمل . وهكذا نجد يكافح كي يحتفظ بموطئ قدم على أرض القبيلة ، صوناً لحقوقه في حيازة هذه الأرض — ويحتم عليه ذلك أن يعود إلى قريته بصورة دائمة من حين لآخر .

وتوضح الاستقصاءات التي أجراها معهد رودس — لشنجستون أن ٣٧,٣٪ من الذكور البالغين في مدن روديسيا الشمالية يعترمون العودة إلى قراهم عندما تنتهي أيام العمل ، لأنهم يتوقعون إلى انضمام الذي لا تستطيع المدن أن توفره لهم . وثمة ٥٤,٧٪ آخر من « عمال الغرض » (أرزقية) سيعودون أيضاً إلى قراهم . وقال ٨٪ فقط إنه لا توجد لديهم أية نية على الإطلاق لتترك المدن .

ويعلن تقرير « لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى »

Commission for Technical Co-operation in Africa South of the Sahara (CCTA) ، عن العوامل البشرية للإنتاجية في أفريقيا (١) ، في تعليق له على هذه الأرقام ، أنها « مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الضمان » . ويقول التقرير إن الأفريقي يستطيع أن يجد هذا الضمان في أراضي قبيلته ، على حين « لا يمكن أن يوجد ، ضمان مهني مماثل إلا في أماكن قليلة من الاقتصاد الأوربي ، حيث يتوقف توافر السكن في كثير من الحالات على

(١) « العوامل البشرية للإنتاجية في أفريقيا » The Human Factors of Productivity in Africa ، معهد العمل في داخل أفريقيا : لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى CCTA ، بماكو ، ١٩٥٦ ، ص ٦-٤٧ . CCTA هي الحروف الأولى من اسم هذه اللجنة بالفرنسية وهو : Commission de coopération technique en Afrique au sud du Sahara — المترجم .

الاحتفاظ بالوظيفة » . ويضيف التقرير أن « الشاغل نفسه فيما يتعلق بمسألة الضمان يمكن أن نلمسه في مناطق بريطانية متعددة ، وذلك باعتباره المشكلة الحضرية التي ينبغي إيجاد حل لها قبل أن يصبح ممكناً تنفيذ أية سياسة طويلة الأجل لتحسين إنتاجية العمل . والعمل المهاجر يمكن أن يقال عنه - ويكاد ذلك أن يكون بسبب الضرورة - أنه عمل غير متصل وغير ماهر ولا يمكن الاعتماد عليه ، وذلك لأنه عمل غير مدرب ، وهو غير مدرب لأنه غير قابل للتدريب . إن أيام عمل لا حصر لها تبدد في رحلات طويلة وشاقة ومرهقة في أغلب الأحوال فيما بين المعازل القبلية ومناطق الاستخدام ، والقدر الذي يحدث به ذلك التحلل من الارتباطات القبلية ، تتجه الأمور إلى أن تخلق على المستوى غير الماهر بروتوتاريا لا جنود لها تحتشد في مدن قوامها العشش والأكواخ ، وإلى خلق مشكلات اجتماعية بسرعة أكبر من تلك التي يمكن بها الإحاطة بهذه المشكلات . »

وتعد الأجور المنخفضة أيضاً عاملاً يحول بين الأفريقيين وبين الاستقرار ، ويرغمهم على الانتقال بصورة مستمرة فيما بين المناطق الحضرية وقراهم . ويؤكد نون أن :

« ... الأجور التي كانوا يتكسبونها في المناجم كانت في أغلب الأحوال على درجة من الانخفاض لا تسمح لهم بقطع صلاتهم بقراهم تماماً . وشتان ما بين النظر إلى الأجور على أنها دخل تكميلي يوفر وسائل مواجهة التزام عابر ... على حين أن جانباً كبيراً من دخل الأسرة ما زال يحققه عمل الزوجة والأطفال الذين يفلحون الأرض ، وبين اضطراب العامل إلى الاعتماد على الأجر الذي يتكسبه باعتباره المصدر الوحيد لدخله ودخل أسرته . » (١)

بين عالمين

على الرغم من أن الضمان لا ينبغي توفيره من خلال العمل الأجير في المدن ، لا ينبغي كذلك توفيره في المناطق الزراعية ، لأن ذلك بدوره لم يكن قط من أهداف الإمبريالية . فسياسة الأرض والسياسة الزراعية التي ينتهجها

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الأوروبيون ، كما أكدنا فيما سبق ، كانت على وجه التحديد بحيث تحول دون ظهور زراعة أفريقية مزدهرة ، ليس فقط من أجل خنق أى منافس اقتصادى احتمالى للزارعين الأوروبيين والشركات الزراعية الأوروبية ، وإنما أيضاً لتحويل الأفريقى إلى مثل هذه المضايق الاقتصادية الرهيبة بحيث يرغم على ترك أرضه بصورة دورية ، وعلى بيع قوة عمله لشركات التعدين والمصالح الزراعية الأوروبية .

وهكذا تتمكن الإمبريالية ، عن طريق الإبقاء على اقتصاد يطحنه الفقر فى الريف ، وكذلك على أجور الكفاف ، وعلى الأحياء القذرة والافتقار إلى الضمان فى المناطق الحضرية ، من أن تمنع الأفريقى من أن يجد ضماناً اقتصادياً سواءً فى المدينة أو الريف ، ومن ثم تعبد الطريق أمام الدورة الدائمة لحركة الأفريقيين من الزراعة الأفريقية القائمة على الاستهلاك الذاتى إلى الاستخدام لدى الأوروبيين ، ومن الاستخدام لدى الأوروبيين عائدين إلى الريف ، وهى الحركة التى تعد قسمة ملحوظة بارزة من قسمة أفريقيا اليوم . فالأفريقى يكون فى خلال جزء من حياته عاجزاً عن أن يقيم أوده وأود أفراد أسرته دون أداء العمل الأجير . كذلك لا يسمح له العمل الأجير بأن يقيم أود زوجته وبقية أفراد أسرته . وهكذا يطحن الأفريقى بين حجرى الرحى ، ويستحيل عليه أن يجد ملاذاً فى هذا الاتجاه أو ذاك .

« فى اتحاد جنوب أفريقيا لا يجد الأفريقى الفرصة لأن يصبح فلاحاً مستقراً ، أو ساكناً مستقراً من سكان المدن » (١)

وفى أفريقيا الشرقية لاحظت اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ، عن الفترة ٣ - ١٩٥٥ ، أن العامل الأفريقى فى المزرعة الرأسمالية أو فى المدينة « لم يكن يجد أى ضمان دائم لنفسه ولأسرته . لقد كان يعيش بقدم فى مكان عمله وبالقدم الأخرى فى عزله » . (٢)

(١) إيزاقيل مفاليله : « The Dilemma of the African Elite » ، فى « نيتونيتييث

سنشرى » ، إبريل ١٩٥٩ ، السنة ٢٤٥ ، العدد ٩٨٦ ، ص ٣١٩ .

(٢) اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية (EARC) : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وتفيد إحدى المشاهدات التي خرج بها س . هـ . نورثكوت من مقابلة أجراها في خلال حملة التقصى التي قام بها في كينيا في عام ١٩٤٧ (١) ، مايلي :
« حمال في سقيفة البضائع يحصل على أجر الحد الأدنى . التحق بالعمل منذ ثمانية عشر شهراً ليسدد ضريبة الرعوس المقررة عليه ، ويشترى بعض الملابس . أحضر زوجته معه من كاڤيرونندو الشمالية North Kavirondo ، ولكن سرعان ما تبين له أنه لا يستطيع أن يعولها ، وأنه يتعين عليه أن يعيدها إلى القرية . »

وهذا الحمال الفقير من المحتم عليه أن يعود إلى قريته إذا كان من المقدر له أن يعيش مع زوجته مرة أخرى . ومع ذلك يكون من المحتم عليه بالقدر نفسه أن يهجرها بعد فترة « كي يسدد ضريبة الرعوس ، ويحصل على بعض الملابس » . وهكذا تستمر دورة الحركة .
ذلك هو نظام هجرة العمل الذي يجعل الفقر من نصيب الأفريقي ، سواء أظل فلاحاً أم أصبح عاملاً .

والسياسة التي كثيراً ما تدافع عنها الدراسات الرسمية وشبه الرسمية هي الإلغاء التدريجي لنظام هجرة العمل وإحلاله بطبقة عاملة دائمة مستقرة حضرية (٢) permanent, stabilised, urbanized working class قطعت صلاتها نهائياً بالزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي وذلك لموازنة التفتيت الإجباري العنيف للنظام المشاعي الأفريقي في حيازة الأرض وإحلاله بنظام التملك الفردي الحر للأرض ، مع حق شراء الأرض وبيعها . وبرغم أن هذه الآراء كانت تحظى بدفاع ظل يتكرر بصورة متزايدة لمدة لا تقل عن عشرين عاماً ، ظل العمل المهاجر قائماً ، بدلاً أن يتلاشى ، بل إنه كان ينمو في معظم المناطق . (٣)

(١) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) Urbanized ، أى تسكن المدن ، ويقال متحضرة أيضاً ، أى تسكن الحضر - المترجم .

(٣) تشير دراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة إلى «الهجرات الواسعة النطاق التي تعد في الأساس ظاهرة لوضع العمل في أفريقيا» ، وتضيف الدراسة إلى ذلك أن «معظم البيانات الحديثة تدل على استمرار هذه الحركات» . وتوضح الدراسة أن من بين الأسباب الرئيسية لذلك عدم كفاية الأرض ، وانتشار عدم الضمان من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية . (NSG ص ١٢٨) .
انظر أيضاً ، African Labour Survey ، ص ٢٧ - ١٣٨ ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٥٨ .

لماذا كان ذلك النمط التقليدي للعمل المهاجر الرخيص يتشبث بالبقاء بمثل هذا العناد ؟ إن نظام العمل المهاجر عنصر أساسي للاستغلال الاستعماري في أفريقيا تأسس على استغلال الثروة المعدنية والموارد الزراعية الأفريقية. ولقد ظلت القارة الأفريقية ، بعد حوالي ستين عاماً من الحكم الإمبريالي ، قارة غير مصنّعة ، ولذلك ظلت متطلبات العمل فيها أساساً هي الاحتياجات الموسمية للمزارع الأوروبية ، واحتياجات العمل غير الماهر في المناجم التي يملكها الأوروبيون . وحتى في اتحاد جنوب أفريقيا ، حيث حدثت أعلى درجة للتطور الصناعي في القارة ، مازال العمل المهاجر على نطاق هائل هو الوضع السائد ، ومازالت أغلبية العمال من غير المهرة (على الرغم من وجود عدد متزايد من العمال المهرة وأشباه المهرة في الصناعات التحويلية) ، وما زالت المناجم والمزارع هي المستهلك الأكبر للعمل ، حتى على الرغم من أن الصناعات التحويلية تنتج الآن سنوياً مقادير أكبر من حيث القيمة . إن مصلحة الاستعمار الثابتة في الاحتفاظ بإمدادات موفرة من العمل المهاجر الرخيص اللازم للمزارع الصغير والمزارع الرأسمالية الكبيرة والمناجم ، هي التي تفسر لماذا يواصل هذا النظام تشبثه بالبقاء .

وما على المرء إلا أن يتأمل بعض الأرقام مرة أخرى ، أي أن يدرك باختصار مدى قيام اقتصاد أفريقيا الاستعماري على العمل المهاجر واعتماده عليه . فثلثا عمال المناجم في الراند يأتون من خارج اتحاد جنوب أفريقيا ، وحوالي نصف قوة العمل في روديسيا الجنوبية من العمل المهاجر ، وأغلبية قوة العمل في أوغندا عمل مهاجر ، وقرابة نصف العمال غير المهرة في غانا يتم الحصول عليهم من مناطق أخرى ، وأغلبية الذين يستخدمون بها في خلال موسم الحصاد الهام لمحصول الكاكاو من المهاجرين ، وربع عمال المناجم الأفريقيين في روديسيا الشمالية يأتون من خارج البلاد . إن أغلبية عمال المناجم في القارة ، والذين يبلغ عددهم مليون عامل ، عمال مهاجرون (١) .

وليست الحركة في الاتجاه المضاد بأقل دلالة . فأكثر من نصف الرجال ذوي البنية القوية في باسوتولاند يغادرون البلاد كل عام . وفي بتشوانالاند

(١) Economic Survey of Africa since 1950 ، ص ٦١ ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٩ .

وسوازيلاند نجد أن هناك نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من البالغين الذكور غائبة عن القرى . كما أن أكثر من ٤٠٪ من جميع البالغين الذكور القادرين على العمل في نياسالاند يستخدمون في خارج البلاد . ويكون أكثر من ٥٠٪ من الذكور البالغين في موزمبيق الجنوبية بعيدون عن قراهم يعملون مقابل أجر لدى الأوربيين في خارج موزمبيق .

بيد أنه حتى هذه الأرقام لا تحكى القصة بأكملها ، لأنه بالإضافة إلى الحجم الهائل للهجرة الأجنبية يوجد حجم كبير بالمثل للهجرة في داخل كل بلد ، من الريف إلى أماكن العمل لدى الأوربيين . وهكذا تبين الاستقصاءات التي تجرى في مختلف البلاد أن ٦٠٪ و ٧٠٪ و ٨٠٪ ، بل ١٠٠٪ ، من الذكور يكونون مغيبين عن قراهم .

« ان الأغلبية الهائلة من العاملين بأجر جنوبى الصحراء الكبرى يكونون

على الأرجح من المهاجرين . » (١)

لذلك ينبغي أن يكون واضحاً أن العمل المهاجر في أفريقيا يكمن في نفس قلب نظام العمل . يقول نون ، بقدر كبير من العدالة والإنصاف ، أن العمل المهاجر هو « النتيجة النهائية لكل المشكلات التي تواجه العمل الأفريقى اليوم » . فالعمل المهاجر هو الذى يوفر الآلية التي تستطيع الإمبريالية من خلالها أن تحتفظ على أفضل نحو بإمدادات مطردة من العمل الرخيص . ومن الطبيعى أنه إذا كان هناك حرص على ضمان إمدادات موفورة ومستمرة من العمل الرخيص ، فمن غير المحتمل أن تبدأ في الوقت نفسه عملية إنفاق مبالغ هائلة على توفير المساكن والضمان الاجتماعى والمعاشات وأجر الأسرة والتعليم والتدريب والتوظيف في أعمال ماهرة ، وهي عملية تصاحب بصورة حتمية سياسية استقرار العمل ، بل تكون في الحقيقة من متطلباتها .

« إن المستخدمين البيض بوجه الإجمال على استعداد لتقبل العمل المهاجر شريطة أن تكون إمداداته ثابتة ، وذلك للسبب الهام وهو أن العمل المهاجر يكون على الأرجح أرخص في الأمد الطويل من العمل الدائم . فبصرف النظر عن سلم الأجور الصاعد ، تتطلب قوة العمل الدائمة تسهيلات

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

اجتماعية ، مثل الإسكان والترفيه ، من نوع أوسع نطاقا وأكثر تكلفة من ذلك الذى يقبله العمل المهاجر . بل إن الأمر الأكثر تكلفة ، سواء أكان على حساب المستخدمين أم على حساب الحكومة ، هو الإعانات الضرورية للعجزة والمتعطلين . ولا يشغل المستخدمون البيض أنفسهم بطبيعة الحال بما إذا كان الأفريقى بعمله لديهم إنما يقوّض الحياة الاقتصادية لقريته ، شريطة أن يكون فى استطاعتهم الحصول على حاجتهم من العمل مقابل ما يعتبرونه (أجورا معقولة) . (١)

وقد لاحظت اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ٣٢-١٩٥٥ ، عزوف الجهات الرسمية عن الدخول فى نزاع مع نظام العمل المهاجر ، وعن توفير الأشكال الضرورية للضمان الاجتماعى الذى يعد عنصرا أساسيا فى أية سياسة تستهدف استقرار العمل ، وتبين لها أن الحكومات فى كينيا وتنجانيقا وأوغندا «شديدة الحرص على أن يظل قائما بين الأفريقيين ذلك الشكل من الضمان الذى كان سائدا ، والذى كان باستطاعة كل فرد بمقتضاه الحصول على الأرض فى منطقة قبيلته ، وبذا يمكنه أن يقيم أوده وأود أسرته . كما كانت شديدة الحرص أيضا على تحاشي ظهور طبقة محرومة من الأرض فقدت شكلها التقليدى للضمان فى حالتى المرض والشيخوخة» . (٢)

وبعبارة أخرى تفضل الحكومات الاستعمارية فى أفريقيا الشرقية أن تلقى على عاتق الفلاحين المطحونين كل أعباء توفير الضمان فى حالتى المرض والشيخوخة ، وذلك على الرغم من أن تقرير اللجنة الملكية اضطر فى مكان آخر إلى التسليم بأن «الفقر مازال هو الطابع المميز لكل سكان المناطق الثلاث (٣) تقريبا» . (٤)

-
- (١) دكتورة مارجريت ريد : المرجع السابق ، ص ٦٠٨ .
(٢) اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية (EARC) : المرجع السابق ، ص ٥٠ .
(٣) المقصود بالمناطق الثلاث هنا كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، وهى المناطق الثلاث التى كانت تابعة لبريطانيا فى أفريقيا الشرقية والتى كانت تشكل ، إلى جانب زنبار ، ما كان يعرف بأفريقيا الشرقية البريطانية - المترجم .
(٤) (EARC) : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وقد تظهر في بعض المناطق (مثل اتحاد جنوب أفريقيا والكنغو البلجيكي وروديسيا الشمالية) جيوب للعمل المستقر ؛ ومن الصحيح أيضا أن هذه الجيوب تزداد حجما باطراد . ولكنها لا تغير النمط السائد ، ولا تستطيع أن تغيره في إطار النظام الاستعماري القائم في أفريقيا . فمصالح أصحاب المناجم والمزارع الأوروبيين ، وما يرتبط بها من مؤسسات تجارية ومصرفية ومؤسسات للشحن والتأمين ، هي التي تستطيع تغيير الوضع . والأموال نفسها التي تتدفق من وول ستريت أو السيتي أو البورص (١) تجذبها على وجه التحديد وفرة العمل الرخيص التي تخلقها الهجرة المستمرة .

وليست الأسباب الاقتصادية هي وحدها الدافع إلى الاحتفاظ بنظام العمل المهاجر ، بل يوجد سبب سياسي أيضا ؛ وهو الرغبة في منع ، أو على الأقل تأخير ، تكوين طبقة عاملة دائمة ، غريبة تماما عن النظرة والآفاق السياسية المحدودة لحياة القرية ، وقادرة على النضج والتحول إلى بروتاريات قوية متماسكة حديثة تعرف إلى أين تسير ، وتكون على درجة كافية من القوة تمكنها من الوصول إلى أهدافها . ولا يخفى على الإمبرياليين أنه في مناطق العمل الحضرية تشكل أعظم التحديات للاستغلال والحكم الإمبرياليين ، وأن الطبقة العاملة في أفريقيا ، شأنها شأن الطبقة العاملة في أي مكان آخر في العالم الرأسمالي ، ستكون حفارة قبر الإمبريالية . ومن ثم يتفجر الخوف من هذه القوة المتنامية بين سطور التقارير الرسمية . وتتوالى التحذيرات من «الأخطار الاجتماعية» التي تنشأ عن «انفصال الأفريقيين عن مجتمعهم القبلي القديم» ، دون وجود «عوامل استقرار» لتحل محل «الصلوات والعادات القبلية» .

ويقرر سكايرا (٢) أنه تردد في بتشوانالاند شكوى عامة (يفترض أنها صادرة عن الموظفين البريطانيين ورؤساء القبائل) مفادها أن الهجرة تجعل الشبان «قليلي الاحترام للآخرين ومتمردوين ومثيرين للفتن» ، وأنهم يكونون

(١) Wall Street, the City, the Bourse : وهي أحياء المال في نيويورك ولندن

وباريس - المترجم .

(٢) سكايرا : المرجع السابق .

« في أغلب الأحوال متغرسين تجاه رؤساء القبائل » ، ويميلون إلى « الثورة » كما يتضح من « تخلفهم عن سداد الضرائب » . ويقال — ولذلك بعض الدلالة — إن العمال المهاجرين « يصبحون على اتصال بكل أنواع التأثيرات والأفكار الجديدة » ، وإنهم عندما يعودون إلى قراهم يأتون « وقد غرست فيهم فكرة مفادها أنهم أكثر تنورا » . ويقول سكاپيرا إنه قد نشأت تصورات جديدة عن « العلاقة بين الحاكم والرعية » ، وبخاصة فيما يتعلق بأمور مثل « السخرة » .

ومن الواضح أن ما تُقر به قوى الرجعية ، وما تخشاه ، في هذا الصدد ، هو نمو الفهم العام مع ما يقترن به من تصميم على عدم الخضوع للنظام القديم للأشياء .

وقد جاء بكتاب العوامل البشرية للانتاجية في أفريقيا ، نقلا عن تقرير اتحاد وسط أفريقيا ، تحذير التقرير من أن « المعضلة واضحة . فمن ناحية يكون العمل المهاجر على وجه الإجمال عديم الكفاية ، ومن أجل تحسين نوعيته وكفايته يعد الاستقرار في منطقة الاستخدام أمرا جوهريا ؛ ومن الناحية الأخرى يكون للبقاء على صلة مع الخلفية القبلية مزايا كبيرة على مستوى التماسك العائلي والأخلاق العامة ، ومن ثم بالنسبة للسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي » . ويؤكد هذه النقطة تقرير من رواندا — أورندي ، التي تعد مصدرا كبيرا للعمال المهاجرين إلى الكونغو البلجيكي ومناطق أفريقيا الشرقية^(١) ، وبخاصة أوغندا ، كما تلي الضوء عليها بعض التقارير البريطانية وعدد من المصادر الأخرى .^(٢) (التشديد من عندنا — ج . و .)

ومن الأمور ذات الدلالة أنه عند ذروة حالة الطوارئ في كينيا قامت الحكومة بتنفيذ « عملية أنفيل »^(٢) في نيروبي ، وهي عملية كانت تستهدف بصفة خاصة طرد الآلاف من العمال الأفريقيين من هذا المركز الحضري ،

(١) لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (CCTA) ١٩٥٦ ، المرجع

السابق .

(٢) Operation Anvil : انظر ، ص ٥٩٢ — المترجم .

لتشتيت ما يعد تركزا خطيرا للبروليتاريا . وبالمثل عندما اتخذ الصدام مع الإمبريالية شكلا حادا في ليوبولدفيل ، بالكنغو-البليجيكي ، عند مطلع عام ١٩٥٩ (١) ، قامت الحكومة على الفور بطرد آلاف العمال وإعادتهم إلى الريف . وفي اتحاد جنوب أفريقيا نجد أن الدافع بأكمله خلف مفهوم البانتوستان (٢) هو إرغام البروليتاري الأفريقي على مغادرة المدن والذهاب إلى الريف ، وحرمانه من التعليم من خلال قانون تعليم البانتو (٣) ، وهكذا يغرق من جديد في جهالة وخرافات وظلامية حياته السابقة .

وكثيرا ما كان العمل المهاجر يعرف بلعنة أفريقيا ، بيد أنه في خضم فوضى واضطراب الدراسات الأفريقية التي تصف هذا النظام ، من وجهة نظر نقدية عادة ، يتندر أن يجد المرء كلمة تفسر أن العمل المهاجر في أفريقيا إنما هو جزء لا يتجزأ من الاستعمار ، وأنه في الحقيقة نظام صمّمته الإمبريالية وتعهدهته بالتنشئة والرعاية . ولذلك تذهب هباء كل الالتماسات التي تقدم إلى السلطات الإمبريالية ، مهما كانت حسنة المقصد ، ومهما كانت مدعمة بالحجج التي تؤيد زيادة الكفاية الإنتاجية ، للتخلي عن نظام العمل المهاجر لصالح استقرار العمل . إن العمل المهاجر وأجور الرقيق لن يقضى عليها إلا عندما يتم التغلب على الاستعمار نفسه ، وعندما يحصل الشعب الأفريقي على حريته ، وعندما يكون قادرا من خلال سيطرته على موارده الخاصة ، على تحويل أراضيه من ملحقات تعدينية وزراعية للبلاد الغربية الرئيسية إلى أراضٍ تمتلك صناعة حديثة ، وزراعة مزدهرة ، وسكانا مستقرين يتمتعون بالرفاهية والرخاء في كلا القطاعين .

(١) انظر ، ص ٥٩٤ - المترجم .

(٢) Bantustan : انظر ، ص ٦٠٣ - المترجم .

(٣) Bantu Education Act : انظر ، ص ٦٠٣ - المترجم .

الفصل الخامس

أثورة أفريقية؟

من الأمور الشائعة هذه الأيام الحديث عن «ثورة أفريقية» . ولما لعظيمة حقاً تلك التغيرات التي ترحف بسرعة عبر هذه القارة الهائلة وكأنها سحب عاصفة ؛ ومع ذلك فإن في أيكونومست - بجانبها الصواب فيما ترعّمه من أن أفريقيا تجتاز ثورة اقتصادية وصناعية جوهرية .

فاستناداً إلى هذه النظرية تمر أفريقيا الآن بالعملية نفسها التي كانت بريطانيا تجتازها في القرن التاسع عشر ، عندما كان العمال يندفعون من الأرض بالملايين ليكتسبوا بالمصانع الجديدة . ويقال لنا إن أفريقيا يجري تصنيعها ، وإن شعبها يتحول إلى بروتيتاريا حضرية مستقرة ، ويكتسب مهارات العمل ، ويصبح منفصلاً تماماً عن حياته السابقة على الأرض .

ومن الضروري أن نتناول هذه المسألة بصورة أكثر دقة ، لأن تفسيرنا لما يحدث في أفريقيا اليوم ، ودراسنا لجنود الانتفاضة الوطنية الراهنة التي تكتنف القارة بأسرها ، يتوقفان إلى حد كبير على فهمنا لطابع الطبقة العاملة الأفريقية ، وللدرجة التي يتحول بها الشعب الأفريقي إلى بروتيتاريا .

إن حجم وطابع الطبقة العاملة في أي بلد يتحددان بوضوح بطابع اقتصاده وبشكل مجتمعه . ففي البلاد المتقدمة صناعياً توجد التركزات الرئيسية للبروتيتاريا الحديثة ، على حين تكون الأغلبية الساحقة من الشعب في المناطق المتخلفة فلاحين يعيشون على الأرض . وليست أفريقيا بمستثناء من هذه القاعدة . وعلاوة على ذلك تؤكد الحقائق الرأي الماركسي القائل بأن تلك

(١) « The African Revolution » ، في « نئي إيكونومست » ، ملحق خاص ،

المناطق من العالم ، التي تسيطر عليها الدول الإمبريالية الغربية سياسياً واقتصادياً تظل باعتبارها المناطق الرئيسية غير المصنعة ، ولا يسمح فيها إلا بحلوث تطورات صناعية محدودة .

ويؤكد تقرير حديث صادر عن اليونسكو^(١) أنه في أفريقيا، فيما عدا اتحاد جنوب أفريقيا ، « تكون الصناعة من أى نوع ، بمعنى الإنتاج القائم على قوة عمل كبيرة ، وعلى الآلات التي تحركها الطاقة ، صناعة حديثة العهد للغاية ، وما زالت مقصورة على مراكز قليلة شديدة التشتت..... إن الأغلبية الهائلة من السلع المصنعة ما زالت تستورد عبر البحار ، وما زالت الأنشطة المحلية مقصورة الى حد كبير على عمليات التجميع والتوزيع والصيانة » (التشديد من عندنا - ج . و .)

وهكذا نرى أن الصناعة في أفريقيا المدارية ، فيما عدا التعدين والتجميع ، « تعنى أساساً بالتصنيع الأولي للمنتجات الزراعية من أجل التصدير ، وهو التصنيع الذي تتوزع المصانع الخاصة به مرة أخرى في وحدات صغيرة نسبياً توجد في المزارع الرأسالية الواسعة أو في الموانئ أو مراكز السكك الحديدية بالمناطق المختلفة » .

وعلاوة على ذلك فإن هذه النقط المحدودة للنشاط الصناعي ، كما يقول التقرير ، « لا تتطلب جماعة كبيرة متنوعة من العمل العالى المهارة » . ويمضى تقرير اليونسكو فيؤكد أن الجزء الأكبر من العاملين بأجر في أفريقيا يواصلون المحافظة على صلاتهم باقتصادياتهم المحلية القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وأن السمات البارزة الرئيسية للعمل الأفريقي هي أساسه الوقتى ، وأجوره المنخفضة ، والافتقار إلى التدريب أو إلى الخبرة المتصلة ، وقلة الثغرات التي تسمح باكتساب المهارة . وكلما حدث استيطان أوروبي واسع النطاق ، وأقيمت المعازل ، كما حدث في جنوب أفريقيا أو روديسيا الشمالية أو روديسيا الجنوبية أو كينيا ، تفاقمت المشكلة ، ووجد الأفريقيون من

(١) Social Implications of Industrialisation and Urbanisation in Africa

South of the Sahara ، ص ١١ ، اليونسكو ، ١٩٥٦ .

الصعب عليهم بصورة متزايدة أن يقيموا أودهم ، وأرغموا بمعدل يتزايد أبدا على الاعتماد على تصدير العمل غير الماهر باعتباره مصدرهم الرئيسي للمعيشة .

« إن الصناعة في افريقيا قد اقيمت بالتالي على أساس ميكنة منخفضة نسبيا ، واستهلاك عال للعمل غير الماهر المنخفض الأجر ، وهذا الإطار ما ان اقيم حتى اكتسب قصورا ذاتيا طالما انعكس في السياسات الاقتصادية للمشروعات ، وفي المواقف الاجتماعية للأوربيين . وفي المناطق الحضرية كان أثر ذلك بشكل عام خلق أعداد هائلة من عمال التراحيل ذوى الدخول المنخفضة غير المضمونة ، والقليل التمايز من حيث المهارات والتعليم ، وذوى الوسائل المحدودة للغاية للتقدم المادى والاجتماعى .

« وتبعاً لذلك فإن التحضر حديث ومقيد في نطاقه وآفاقه . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويتهى التقرير إلى نتيجة مفادها أن « كلا من الصناعة والحياة الحضرية في افريقيا ما زال في مرحلة من التطور مبكرة ومحدودة » (٢) .

وحتى إذا كان تقرير اليونسكو هذا يتجه إلى التهوين من نطاق العمل الأجير في مناطق معينة من افريقيا اليوم ، فإن تقويمه سليم من الناحية الجوهرية .

ويعبر إرفنج عن وجهة نظر مماثلة فيما يتعلق بالنطاق المحدود للتصنيع والتحضر في افريقيا : (٣)

« إن افريقيا لم تبلغ بعد مستويات التركيز العالية التى تم بلوغها في مكان آخر وما دام الإنسان هو أساس القوة المحركة ، وليس التنظيم على

(١) اليونسكو : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٣) « Ecology of City Growth in the African Context » : بحث ألقاه الأستاذ

جيمس إرفنج ، جامعة رودس ، جراهامستون ، اتحاد جنوب افريقيا : تقرير أپثورپي ، المرجع السابق .

مستوى المصانع الكبيرة : لا يكون أى تركيز للرجال بأعداد كبيرة ممكنة .
إن العصر الحديدي يتطلب تركيزا للرجال وتركيزا للآلات (والعملية)
مازالت فى مرحلة جنينية فى أفريقيا . ويعد ذلك أحد المصادر الأولية
للمشكلات الأفريقية . »

بيد أننا كى نتناول مسألة «الثورة الأفريقية» بصورة ملائمة ، لن يكون
كافيا أن نطرح رأيا مقابل الآخر . فالحقائق قبل كل شيء هى التى ستوفر
فى الواقع الإجابة المطلوبة .

ومن بين الحقائق التى تساعد على توفير الإجابة المطلوبة حجم الطبقة
العاملة وتركيبها وطابعها .

ولا ريب أن المرء يصطدم بصعوبات بالغة عندما يحاول الإجابة عن
الأسئلة التالية : ما حجم الطبقة العاملة الأفريقية ؟ وما النسبة التى تشكلها من
مجموع السكان ؟ وما سماتها الرئيسية البارزة ؟ ومن المعترف به لدى الأطراف
جميعا أنه يوجد نقص مخزن فى البيانات الإحصائية الدقيقة المتاحة فيما يتعلق
بحجم سكان أفريقيا ، والطبقات المختلفة التى يتكونون منها ؛ وحتى على
الرغم من أنه قد طرأت فى السنوات القليلة الماضية بعض التحسينات فى جمع
وتصنيف مثل هذه البيانات ، يتعذر أن يتم بدقة تحديد الاتجاهات التى تحدث ،
أو إجراء أية مقارنات أخرى ، وذلك بسبب عدم ملائمة الإحصاءات المبكرة .

وقد كانت القرارات التى اتخذت مؤخرا لتصعيد استغلال أفريقيا
وشعبها ، هى التى حفزت السلطات على إنجاز دراسة أكثر دقة للحقائق ،
والتحقق من حجم السكان ، ومن قوة العمل الاحتمالية ، والسوق الاحتمالية ،
وما شابه . بيد أنه حتى فى الوقت الحاضر ، نجد أن الازدراء العام الذى يكنه
كثيرون من الموظفين الرسميين للأفريقيين يؤدى بهم إلى إجراء افتراضات
عامة وشاملة إلى حد ما تستند إلى إیرادات الضرائب . وتحضرنا فى هذا الصدد
إشارة كوزونسكى^(١) إلى تقرير تعداد السكان فى مستعمرة هونج كونج ،

(١) د. د. كوزونسكى : Colonial Populations ، ١٩٢٧ .

Report of the Census of the Colony of Hong Kong, 1931 ١٩٣١

الذى احتسب عدد السكان فى المستعمرة بالطريقة الغربية التالية :

« إن مقدار الغائط البشرى الذى يجمع الآن من المراحىض فى أثناء الليل ، يقدر بحوالى أربعة ملايين تايل (١) ، وعلى أساس ثلاثة تايلات للفرد يمكن تقدير عدد السكان بأكثر من مليون وثلاثمائة ألف نسمة . »

ولا شك أن الأوربيين كانوا يستخدمون فيما يتعلق بالصين قبل تحررها فى عام ١٩٤٩ أساليب « علمية » ، مماثلة إلى حد ما ، لحساب عدد السكان فيها . وذلك يمكن أن يفسر حقيقة أن التقديرات الأوربية — أو تقديرات حكومة شيانج كاي شك تحت إشراف المستشارين الغربيين — لم تكن تعطى الصين قط أكثر من خمسمائة مليون نسمة . وعندما أجرى حساب سليم : بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى عام ١٩٤٩ ، اكتشف أن عدد سكان الصين يزيد بكثير على مئتين مليون نسمة .

وعلى ضوء مثل هذه الخبرة يكون من الأفضل النظر إلى الأرقام الخاصة بسكان المناطق الأفريقية على أنها لاتعدو فى معظم الحالات أن تكون تقديرات تقريبية .

(١) Tael : وحدة وزن صينية تعادل أوقية وثلاث أوقية — المترجم .

جدول ٥

عدد السكان ، والجنسيات التي يتكونون منها ، ١٩٥٦ *
(ألف نسمة)

البلد	أفريقيون	أوروبيون	آسيويون	جنسيات أخرى	المجموع
أفريقيا الشمالية					
الجزائر (١)	٨,٥٧٠ (٧)	١,٠٥٠ (٣)	—	—	٩,٦٢٠
مصر (الجمهورية العربية المتحدة) (٤)	٢٣,٨٨٧	١٢١	—	١٨	٢٤,٠٢٦
ليبيا (٥)	١,٠٩٢
مراكش :	١,٠٦٨
المنطقة الشمالية	٨,٥٨٠
المنطقة الجنوبية	٧,٩٧٩	٤٦٠	—	١٤١ (٦)	٨,٥٨٠
تونس	٢,٤٤٢ (٢)	٢٥٥	—	٨٦ (٧)	٣,٧٨٣
أفريقيا الجنوبية					
باسوتولاند	٦٣٤
بتشواتالاند	٣٢٧
اتحاد جنوب أفريقيا	٩,٣٠٦	٢,٩٠٧	٤٢١	١,٨٢١ (٨)	١٣,٩١٥
أفريقيا الجنوبية الغربية	٤٤٩	٦٢	—	—	٥١١
سوازيلاند	٢٣٧
أفريقيا المدارية					
أفريقيا الوسطى					
الكنغو البلجيكي	١٢,٦٩٨	١٠٢	١١	—	١٢,٨١١
اتحاد روديسيا ونياسالاند	٦,٩٨٠	٢٥١	—	٣٠	٧,٢٦٠
روديسيا الشمالية	٢,١١٠	٦٦	٧ (٩)	—	٢,١٨٠
روديسيا الجنوبية	٢,٢٩٠	١٧٨	—	١٣	٢,٤٨٠
نياسالاند	٢,٥٨٠	٧	—	١٠	٢,٦٠٠
رواندا أوروغندي	٤,٤٢٧	٦	—	—	٤,٤٣٣
أفريقيا الشرقية					
إثيوبيا	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
كينيا	٥,٩٠٢	٥٨	١٨٥ (١٠)	٥	٦,١٥٠
مدغشقر	٤,٨٤٦	٧٢	—	—	٤,٩١٨

المجموع	جنسيات أخرى	آسيويون	أوربيون	أفريقيون	البلد
٥٦٩	موريشيوس (١٢)
٦,٠٤٠	٣٥	(١١) ١٧	٦٦	٥,٩٢٣	موزمبيق
٢٩٦	جزيرة ريونيون (١٣)
٦٥٠	الصومال البريطاني
٦٧	الصومال الفرنسي
١,٣٠٠	الصومال الإيطالي
١٠,٢٦٣	—	—	—	١٠,٢٦٣	السودان
٨,٤٥٦	٦	(١٠) ٩٣	٢٨	٨,٣٢٩	تنجانيقا
٥,٥٩٣	١	(١٠) ٥٦	٨	٥,٥٢٧	أوغندا
٢٨٠	زنجبار
					أفريقيا الغربية :
٤,٣٦٢	٣٠	—	١١٠	٤,٢٢٢	أنجولا (١)
٣,١٨٧	—	—	١٦	٣,١٧١	الكامرون الفرنسي
					أفريقيا الاستوائية
٤,٨٧٩	١	—	٢٤	٤,٨٥٤	الفرنسية (١٤)
١٨,٩٣٠	—	—	٨٨	١٨,٨٤٢	أفريقيا الغربية الفرنسية
٢٨٥	جمبيا
٤,٦٩١	—	—	٧	٤,٦٨٤	غانا
١,٢٥٠	ليبيريا
٣١,٨٣٤	—	—	١٠	٣١,٨٢٤	نيجيريا
٢,١٠٠	سيراليون
١,٠٨٥	—	—	١	١,٠٨٤	توجولاند الفرنسية

(*) Economic Survey of Africa since 1950، ص ١٣، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك ١٩٦٩.

(١) ١٩٥٥. (٥) ١٩٥٤. (٩) بمافيهام الملونون.

(٢) مسلمون. (٦) يهود. (١٠) هنود وعرب.

(٣) فرنسيون. (٧) جزائريون وطرابلسيون. (١١) خليط.

(٤) ١٩٥٧. (٨) ملونون، وأساسا الملونون بمدينة الكاب.

(١٢) Mauritius : انظر، ص ٥٥٧ - المترجم.

(١٣) Réunion : انظر، ص ٥٥٨ - المترجم.

(١٤) French Equatorial Africa : انظر، ص ٥٥٨ - المترجم.

كم عدد العمال الأجراء الأفريقيين

ثمة صعاب خاصة لا بد من مواجهتها عند التحقق من حجم الطبقة العاملة الأفريقية . وعلى أساس الأرقام والتقديرات الرسمية ، وفي بعض الحالات على أساس أرقام التعداد الرسمية ، يصل هيلي إلى الجدول التالي : (١)

بجدول ٦

العمال الأجراء الأفريقيون

٢,٢٤٠,٠٠٠	جنوب أفريقيا	١٩٥٣
٤٨٨,٤٥٠	روديسيا الجنوبية	١٩٥١
٢٥٨,٣٤٠	روديسيا الشمالية	١٩٥٤
١٠٦,٩٠٠	نياسالاند	١٩٥٤
٤٣٩,٠٩٤	تنجانيقا	١٩٥٤
٣٥٩,٠٠٠	كينيا	١٩٥٣
٢٢٤,٥٠٠	أوغندا	
١٠٧,٨٠٠	زنجبار	١٩٤٨
٥٠٠,٠٠٠	نيجيريا والكامرون البريطاني	
٢١٦,٣٠٠	غانا	١٩٥٣
٩٠,٠٠٠	سيراليون	١٩٥٢
٥,٤٠٠	جيبيا	١٩٥١
٢١٦,٥٠٠	أفريقيا الاستوائية الفرنسية	١٩٥١
٢٣٢,١٠٠	أفريقيا الغربية الفرنسية	١٩٤٧
١,٠٣٠,٩٠٠	الكنغو البلجيكي	١٩٥١
١١٠,٠٠٠	رواندا - أورندي	١٩٥١
٨٠٠,٠٠٠	أنجولا	١٩٥٤
١١٠,٠٠٠	موزمبيق	١٩٥٤
٢٥,٠٠٠	ليبيريا	
في مزارع المطاط وحدها		

ويعطى ذلك مجموعا اجماليا قدره ٣٨٤ و ٧٥٥٤ عاملا أفريقيا بأجر (٢) .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٢٦٠ .

(٢) إذا أدرجنا شمال أفريقيا لابد أن نضيف عددا آخر يتراوح بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين . وتوضح الأرقام الخاصة بعدد العمال الأجراء الأفريقيين ، والتي يقدمها =

ولا شك أن هذا الرقم يقل عن الرقم الفعلي ، بصرف النظر عن أنه مبني في حالات كثيرة على مصادر قديمة . وهيلي نفسه يقول : (١)

« تشير الأرقام التي أمكن اقتباسها ، في الجزء الأكبر منها ، إلى عدد العمال المستخدمين بصورة منتظمة لدى الشركات أو المستخدمين الأفراد الأوروبيين أو الآسيويين ، أو في المشروعات الحكومية . وهي تستبعد في معظم الحالات العمال الأجراء الأكثر موسمية ، والعمال المستخدمين لدى الأفريقيين الذين يستخدمون في بعض المناطق (كما هي الحال في أوغندا) عمالا مقابل أجور نقدية »

وربما يتعين أن يقر في أذهاننا أن الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعمال الأجراء الأفريقيين توضع عادة على أساس الإقرارات المقدمة من المنشآت التي تستخدم عشرة عمال فأكثر . ويعني ذلك أن الأعداد الكبيرة من العمال الأفريقيين الذين يستخدمهم الزارعون والتجار الأفريقيون ، وبخاصة في أفريقيا الغربية ، ليست مدرجة في الأرقام الرسمية . ومن المفيد أن نلاحظ في هذا الصدد أن الأستاذ پويتخين (٢) قد توصل على أساس استقصاء شخصي قام به في غانا إلى نتيجة مفادها أن عدد الرجال الأجراء في غانا هو على الأرجح ضعف العدد الرسمي (٣) . ولا ريب أن جزءا كبيرا مما يقوله پويتخين في هذه النقطة له علاقة وثيقة بنيجيريا أيضا .

كما أن الاستعراض الاقتصادي لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠ (٤) يسترعي

« الاستعراض الاقتصادي لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠ » Economic Survey of Africa Since 1950 (المرجع السابق) ، أن عدد العمال قد زاد في مناطق معينة منذ أن قام هيلي بتجميع هذا الجدول (بمقدار ١٠٠,٠٠٠ في الكونغو البلجيكي ، ١٢٠,٠٠٠ في روديسيا الجنوبية ، ٦٠,٠٠٠ في نياسالاند ، ٢٠٠,٠٠٠ في كينيا ، ٥٠,٠٠٠ في غانا) ؛ بيد أن التغير طفيف في معظم الحالات . وقد فضلنا جدول هيلي لأنه يتضمن مناطق أكثر مما يتضمنه تقرير الأمم المتحدة ، إذ يستبعد الأخير اتحاد جنوب أفريقيا ونيجيريا وأنجولا وموزمبيق وليبيريا والمجموعة الفرنسية بأسرها وغينيا .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٦١ .

(٢) Ivan Potekhin : انظر ، ص ٥٤٧ - المترجم .

(٣) وست أفريقيا ، ص ١٠٦١ ، ٨ نوفمبر ١٩٥٨ .

(٤) (EARC) ، المرجع السابق .

الأنظار أيضا إلى عدم ملائمة الإحصاءات المتعلقة بالطبقة العاملة الأفريقية ، ويقول إن «العمالة بأجر بين الأفريقيين أكثر انتشارا إلى حد كبير مما قد توحي به الدراسة المتعجلة للإحصاءات المتاحة» .

ويعد نون أكثر انتقادا للإحصاءات الرسمية الخاصة بعدد العمال الأجراء الأفريقيين (١) ، إذ يؤكد بصفة خاصة الاتجاه إلى إغفال عدد العمال الأجراء الذين يعملون لدى مستخدمين أفريقيين ، وكذلك عدد العمال الموسمين ، سواء الذين يستخدمهم الأوروبيون أو الأفريقيون ، وعدد الأفريقيين الذين يعملون خدما بالمنازل ، بل إنه يقلر عدد الأفريقيين الذين يستخدمهم أفريقيون في الزراعة ، في الكمرون الفرنسي ، على أنه أكثر من العدد الذي يستخدمه الأوروبيون (٢) . وهو يشير إلى أنه يوجد في أغلب الأحوال خلط أيضا بين العمال الزراعيين وواضعي اليد والفلاحين .

ويقدم لنا نون ، على أساس الاعتبارات التي ذكرت فيما سبق ، الأرقام التالية :

جدول ٧

القوة البشرية والعمالة في افريقيا

%	العمالة الكلية	قوة العمل الاحتمالية			
		المجموع *	إناث	ذكور	
٢,٠٠	٥٧١,٨٣٦	٢٨,٤٩٥,٥١٢	١٥,٣١٤,٥٣٣	١٣,١٨٠,٩٧٩	أفريقيا الغربية
٥,٢٣	٦١٣,١٢٠	١١,٧٣٣,٤٧٧	٥,٩١٤,٠٠١	٥,٧٩٨,٦٢٥	أفريقيا الوسطى
٧,٣٦	١,١٠٨,١٧٢	١٥,٠٥٠,٨٥٣	٧,٩٦٠,٠٠٢	٦,٨٧٣,٠٧٥	أفريقيا الشرقية
٨٧,٢٦	٥,٨٤٩,١٢٥	٦,٧٠٣,٢٩٤	٣,٣٤٣,٤١٠	٣,٣٥٥,٢٨٤	أفريقيا الجنوبية
١٣,١٤	٨,١٤٢,٢٥٣	٦١,٩٨٣,١٣٦	٣٢,٥٣١,٩٤٦	٢٩,٢٠٧,٩٦٣	المجموع

(*) قوة العمل الكلية تفوق الأرقام المقدمة بالنسبة للذكور والإناث ، إذ لم يكن بالإمكان دائما توفير أرقام متفصلة عن العمال للذكور والإناث .

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٥ .

ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن أرقام نون-، التي وضعت قبل أرقام هيلي بعشر سنوات ، تقسم مجموعا قدره ٨١٤٢٠٢٥٣٥ مقابل مجموع هيلي وقدره ٧٥٥٤٠٣٨٤ ، ومع ذلك ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هيلي لا يدرج كل المناطق التي أدرجها نون (مثل السودان) . ويؤكد نون أن أرقامه ليست دقيقة بأية حال ، ولكنها أقل من الواقع إذ إن رقم العمالة يمثل مع استثناءات قليلة قوة العمل التي يستخدمها المشروع الأوربي (١) .

ويلاحظ في هذا الصدد أن مناطق الاستيطان الأوربي هي التي تكون فيها نسبة الأفريقيين المرتبطين بالعمل الأجير أعلى ما يمكن ، وأن أفريقيا الغربية ، التي تتميز أساسا بزراعة الأفريقيين للمحصولات النقدية من أجل التصدير ، هي التي توجد بها أقل نسبة للعمل الأجير - وذلك على الرغم من أن هذه النسبة ، على ضوء الملاحظات التي ذكرت فيما سبق ، ليست بوضوح بالدرجة نفسها من الانخفاض التي تشير إليها الأرقام الرسمية .

إن القوة العددية للطبقة العاملة الأفريقية لا يمكن تحديدها بأية درجة من الدقة العلمية . ولكننا إذا وضعنا في اعتبارنا كل ما أشير إليه فيما سبق من مواطن ضعف في أساليب تجميع الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعمل الأجير الأفريقي ، وسمحنا ببعض التجاوز مقابل النمو الذي طرأ على الطبقة العاملة منذ أن أجريت الحسابات المذكورة ، يكون باستطاعة المرء اليوم على الأرجح أن يضع رقما يتراوح بين عشرة ملايين واثنى عشر مليونا - أي بين ٦٪ ، ٧٪ من مجموع السكان الأفريقيين جنوبي الصحراء الكبرى .

وليست هذه بالطبع قوة يستهان بها بأية حال . وعلاوة على ذلك فهي قوة تنمو ، وستواصل النمو

وينبغي أن يقر في الأذهان أيضا أن الأرقام التي قدمت فيما سبق تمثل عدد الأفريقيين المرتبطين بالعمل الأجير في أي وقت معطى . ونتيجة لنظام العمل المهاجر فإن عدد الأفريقيين الذين مروا ، في فترة ما من حياتهم ،

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .

بجربة العمل الأجير، أو الذين يعادون مرارا دخول سوق العمل، يعد أكبر بكثير من الأرقام الخاصة بمجموع قوة العمل التي تتضمنها الإحصاءات الرسمية .

في بتشوانالاند على سبيل المثال (وهي من المسلم به إلى حد كبير جنة مستودع للعمل بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا) تبين لسكايرا (١) أنه من بين ١,١٧٢ رجلا فحصت سجلات عملهم ، كان مالا يقل عن ٨٣,٩٪ اما يعملون بعيدا خارج بتشوانالاند ، او انهم قد فعلوا ذلك من قبل .

وقد أفادت تقديرات عام ١٩٤٧ أن كل ذكر بالغ من النجوني تقريبا ، في الإقليم الشرقي من روديسيا الشمالية ، قد هاجر في هذا الوقت أو ذاك كي يجد عملا، وفي معظم الحالات إلى خارج روديسيا (٢) . وقد جاء في تقرير عن جنوب أفريقيا (٣) أنه « باستثناء الأشخاص الكسحان والعجزة ، يستخدم جميع الذكور تقريبا، فيما بين الخامسة عشرة والخمسين ، في خارج مناطق البانتو » .

وحتى إذا سلم المرء بأن مثل هذه النسب المثوية العالية لا يتم الوصول إليها في كل منطقة أفريقية ، لا يوجد شك في أنه عبر السنوات العشرين الماضية كانت توجد لدى أغلبية الذكور الأفريقيين بعض الخبرة بالعمل الأجير ، ولو لبضعة شهور فقط . ولن تغيب دلالة ذلك عن فطنة القارئ .

طبيعة العمالة

حيث يكون العمال في حالة من الحركة الدائمة بين القرية والمدينة أو المنجم أو المزرعة الرأسالية ، من الواضح ألا يكون باستطاعة المرء الحديث عن پروليناريا حديثة بالمعنى الكامل للكلمة .

والحقيقة أن علاقة الطبقة العاملة الأفريقية بالمجالات الرئيسية للعمالة

(١) سكايرا : المرجع السابق .

(٢) نقلا عن NSG ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) Summary of the Report of the Commission of the Socio-Economic

Development of the Bantu Areas within the Union of South Africa ، المطبعة

الحكومية ، بريتوريا ، ١٩٥٥ . (نقلا عن ECCA ، المرجع السابق ، ص ٤٢) .

توضح - كما يمكن أن يتوقع المرء - أنها تحمل كل السمات المعتادة لطبقة عاملة في اقتصاد مستعمرات .

ويقدم لنا تقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة^(١) الحلول التالى البالغ الدلالة . (انظر ، الحلول بالصفحة التالية .)

وإذا تركنا جانبا مسألة الزراعة ، وهى المسألة الرئيسية التى لم تدرج فى هذا الحلول ، فما القسّمات المميزة للطبقة العاملة الأفريقية التى تظهر منه بوضوح ؟ ما على المرء إلا أن يسقط من تحليله عدد الأفريقيين الذى يعملون فى الصناعات التحويلية باتحاد جنوب أفريقيا (المنطقة الوحيدة فى القارة الأفريقية التى قطع فيها التصنيع الأساسى بعض الشوط إلى الأمام) ^(٢) ، حتى يتبين له أن أقل من ٤٥٠,٠٠٠ عامل مستخدمون فى الجزء الباقى من القارة ، وأن من بين هؤلاء مالا يقل عن ١٦٧,٣١٢ عاملا فى الكنفو البلجيكي وحده ، ومن ثم لا يتبقى سوى رصيد يقرب من ٢٨٠,٠٠٠ بالنسبة لبقية المناطق .

ومن الأمور ذات الدلالة فى طابع الاقتصاد الأفريقى أن العدد الأكبر من الأفريقيين ، استنادا إلى هذا الحلول ، يعملون فى خدمة المنازل والخدمات الأخرى المماثلة التى تستوعب مالا يقل عن ١,٥٠٠,٠٠٠ عامل ، أى حوالى ثلث قوة العمل بأسرها (فيما عدا الزراعة) . ومن المثير أن ذلك الرقم بأسره تقريبا يوجد فى المناطق الرئيسية للاستيطان الأوروبى - جنوب أفريقيا ، روديسيا الشمالية ، روديسيا الجنوبية ، تنجانيقا ، الكنفو البلجيكي . وفى أفريقيا الغربية ، حيث كان الاستيطان الأوروبى أقل منه فى بعض المناطق ، لا يدخل فى هذه الفئة سوى العدد القليل من العمال .

(١) World Social Situation ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٧ .

(٢) يقول المؤلف فى تقديمه للكتاب (انظر ، ص ٤٣) إن « التسمية لمعتادة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، (قد تركت) بصماتها على كل الكتب والدراسات والتقارير المتاحة ... » ، ثم يقول إنه قد اضطر لأسباب عددها إلى اتباع المنهج نفسه فى الكتاب . ولذلك يكون من الواضح أن الإشارة هنا لا تنصب على شمال أفريقيا ، حيث توجد دولة مثل الجمهورية العربية المتحدة قطعت شوطا كبيرا فى التصنيع ، وأقامت عددا من الصناعات الرئيسية - المترجم .

جدول ٨

توزيع اجمالي الاجراءات الاقتصادية حسب المهنة الأساسية

المنطقة والسنة	صناعات استخراجية	صناعات تحويلية	البناء والتشييد	النقل	التجارة	خدمات المنازل وغيرهم	الإدارة العامة	المجموع
أفريقيا الغربية الفرنسية	١٢,٤١٩	٣٠,٧٧٩	٤٢,٦٧٠	٣٣,١٣٤	٥١,٢١٠	٢١,١٢٣	١٠٧,٦٢٦	٢٩٨,٩٦١
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	٢٠,٣٣٣	١٢,١٨٨	٢٢,٠٨٩	١٤,٢٩٢	١٢,٦٢٦	١٥,٣٢٩	١٦,٨٠٠	١١٣,٦٥٧
سيرا ليون	٤,٩٠١	—	١٠,٩٦٣	٥,٠٠٤	٤,٩٦٢	٢,٦٨٨	١١,١٦٢	٣٩,٦٨٠
ساحل الذهب	٤١,٠٣٧	١١,٧٧٦	٤٤,٧٠٠	١٨,٥١١	٢٣,٤٩٨	١٨,٣٢٨	٣٣,٣٥٢	١٩١,٢٠٢
نيجيريا	٥٧,٦٨٨	١٧,٩٢٣	٣٥,٣٩٢	٤٢,٣٣٥	٢٠,٥٧٩	١٣,١٢٩	٥٣,١٨١	٢٤٠,٢٢٧
الكنغو البلجيكي	١٠٣,٥١٨	١٦,٧٣١	١٢٨,٩١٥	٨٤,٤٦٨	٧٧,٣٩٩	٣١,٨٧٤	—	٨٨٠,٣٥٣
أنجولا	٢١,٨٠٩	—	—	—	—	—	—	٢١,٨٠٩
موزمبيق	٥,٠٢٥	٢٩,٨٦٦	—	—	—	—	—	٣٤,٨٩١
مدغشقر	١٢,٩٢٠	٢٥,٣١٢	١١,١٣٨	٧,٦٧٧	١٦,٩٠٠	٣٦,٩٩٧	٥٥,٣٤٣	١٦٦,٣٨٧
روديسيا الجنوبية	٦٣,٨٠٥	٥٥,٧٢٩	٤٨,٩٧١	١٧,٨١٣	—	١٣١,٠٣٣	—	٣١٧,٥٣١
روديسيا الشمالية	٤٦,١٠٠	١٨,٥٦٠	٢٥,٥٠٠	٨,١٥٠	٦,٨١٠	٧٣,٨٢٠	٣٧,٤٥٠	٢١٦,٤٨٠
نياسالاند	—	١٤,٠٠	٤,٣٠٠	٥,٨٠٠	١,٨٠٠	٣,٢٠٠	١٩,١٠٠	٣٥,٦٠٠
أوغندا	٧,٩٢٢	٢٤,٤١٤	٤٥,٤٤٨	٧,٦٢٥	٦,٣٤٥	٢٨,٤٨٦	٤٨,٤٠٨	١٦٨,٤٥٨
تنجانيقا	١٥,٤٥٣	١٩,٦٦٩	١٦,٣٧٣	٣٤,٢٦٢	١١,٤٢٨	٥٠,٩٤٦	٧٦,٣٣٤	٢١٤,٤٦٥
كينيا	٥,٤٤٨	٤٢,٧٥٤	١٩,٤١١	٣٤,٣٥٥	٢٢,٠٨٠	٤٤,٢٧٤	١٠٣,٧٠٩	٢٧٢,٠٣١
اتحاد جنوب أفريقيا	٤٩١,٩٠٠	٤٣٦,٠٢٩	١٠٧,٥٩٩	٩٨,٣٧٦	١٠٩,٦٠٠	٨٣,٠٩٠٠	—	٢,٠٧٤,٣٨٩
المجموع	٩١٠,٢٧٨	٨٩٣,٨٠١	٥٦٣,٤٦٣	٤٠١,٧٩٣	٣٦٥,١٣٧	١,٥٨٨,٩٩٤	٥٦٢,٤٦٥	٥,٢٨٥,٩٣١

وثمة حقيقة أخرى قوية المغزى كشف عنها هذا الحلول ، وهي أن ثاني أكبر مستهلك للعمل الأفريقي ، بعد قطاع «خدم المنازل وغيرهم» ، هو قطاع «الصناعات الاستخراجية» ، التي يعد التعدين الجانب الأكثر أهمية فيها . فاستخراج المعادن هو إحدى القاعدتين التوأمين للاستغلال الإمبريالي في أفريقيا (والقاعدة الأخرى هي الزراعة) ؛ ومن المفيد أن نلاحظ أنه حتى في اتحاد جنوب أفريقيا المتطور صناعيا يستخدم في التعدين عدد من الأفريقيين يزيد على عدم المستخدم منهم في الصناعات التحويلية . ويستوعب النقل والتجارة ، اللذان يتصلان اتصالا وثيقا بالصناعات الاستخراجية ، ٧٦٧,٠٠٠ عامل آخرين ، وهو رقم لا يختلف كثيرا عن عدد العمال المستخدمين في الصناعات التحويلية . ويعمل أكثر من نصف مليون أفريقي في قطاع «البناء والتشييد» ، ويعمل الرقم نفسه تقريبا في قطاع «الإدارة العامة» - وكليهما قطاعان من العمل يتصلان بالنظام الاستعماري القائم . ويوجه قدر كبير من أعمال البناء إلى تشييد الطرق الرئيسية والمستودعات والموانئ والمطارات والمكاتب التجارية وما شابه (وهي منشآت حيوية للغاية لامتناع ثروة أفريقيا) ، وكذلك إلى تشييد السجون وثكنات الشرطة والمباني الحكومية المختلفة الأنواع التي تباشر منها السلطات الاستعمارية إدارتها لمستعمراتها . أما المباني المخصصة لاحتياجات الشعب الأفريقي فلا تستهلك سوى نسبة ضئيلة للغاية من قوة العمل .

ومن المثير أيضا ، فيما يتعلق بهيكل الطبقة العاملة ووضعها ، سيادة الزراعة . إذ يوضح تقرير صادر عن الأمم المتحدة (١) ، مؤسس على أرقام تتعلق بعدد من السنوات تصل إلى عام ١٩٥١ ، وتغطي مجموعة مختارة من البلاد ، أن أكثر من مليون عامل يعملون في الزراعة والغابات ، وأن حوالي ٣٩٠,٠٠٠ عامل يعملون في التعدين ، وحوالي مليون عامل في جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى ، بما فيهم ٣٧٠,٨٠٠ عامل في الصناعة .

(١) Enlargement of the Exchange Economy in Tropical Africa ، ص ٢٤-٢٤٤ ،

الأمم المتحدة ، ١٩٥٤ .

جدول ٩

(ألف عامل)

استخدامات العمل الأفريقي (١) حسب القطاعات الهامة

المجموع الكلي	استخدامات أخرى										المنطقة والسنة
	المجموع	الزراعة	الإدارة العامة	خدمات المنازل وضيوفهم	النقل	التجارة	الصناعة	الخدمات العامة	الخدمات الخاصة	التمدين والمهاجر	
٩٦٢٠	٦٠٩٤٤	٢٥٥٥٥	—	—	٦٢٠١	٦٢٠١	١٣٤٥٩	٨٤٥٨	—	١١٣٥٨	١٩٥٠
(٣) ١٩٢٥٧	٩٩٣	٥٧	٤٤٤٤	٨٥٢	٥٦	٩١	١٤٥٢	٢٧١٥١	—	٢٧٥١	١٩٥٠
٢٤٤٥٣	١٧٩٥٢	٢٨٥٩	٥٥٥٨	—	١٨٥٤	٢٩٩٩	٤١٥١	—	—	٤٥٧	١٩٥٧
(٤) ١٨٣٥٢	١٢٥٥٠	—	٣٥٥٥	٩٥٧	١٥٥٢	١٩٥٢	١٥٥١	٣٣٥٧	١٥٧	٤٤٥٣	١٩٥٠
٤٢٥٥٨	٢١٥٥٥	٢٣٨٥٥	٩٥٥١	—	٥٥٢	١٩٥٢	٢٤٥٧	١٦٥٣	١٥٤	٨٥٣	١٩٥٠
٢٥٧٥٥	١٣١٥٩	—	٩٣٥١	—	٢٨٥٧	—	١٥٥٠	—	٥٥٥٠	٧٥٥٦	١٩٥٧
(٧) ١٧٢٥٠	١٥٢٥٦	٢٥٠	٩٥٧	٣٢٥٠	٢٥٩	—	٢١٥٠	—	—	٣٧٥٠	١٩٤٩
(٨) ٤٥٥٨٥٠	٢٢١٥٥	٥٥٨	٩٣٥٠	١٥٥٠	١٥٥٠	١٩٥٠	٥٢٥٠	٤٢٥٠	٢٥٧	٥٩٥٥	١٩٥٠
٤٥٥٥٤	٢٥٥٥٢	—	٣١٥٢	١٥١٥	٢٤٥١	١٩٥٩	٢٨٥٤	٤٥٥٠	—	١٨٥٣	١٩٥١
(٩) ١٧١٥٢	١٢٢٥٢	—	٣٩٥٣	٧٥٢	٦٥٤	٢٥٥	٢٤٥٤	٢٤٥٥	—	٥٥٨	١٩٥٠
٣٥١٨٥٢	٢٥٥٦٥٨	٣٦٥٥٤	٣٩٢٥١١	١٥٨٥٢	١٧٩٥٦	١٩١٥٥	٣٧٥٥٨	٢٧٤٤٤	٧٥٦	٣٨٩٥٤	المجموع

- (١) بما فيهم العمال القادمون من خارج المنطقة .
- (٢) المباني والأشغال العامة .
- (٣) بما فيهم ٣٥٢٥٠٠ أوروبي .
- (٤) منهم ٧٧٣٧٥ أفريقيا كانت تستخدمهم الحكومة ، ١٥٦٩٦٣ أفريقيا كانت تستخدمهم المشروعات الخاصة .
- كانت تستخدمهم المشروعات الخاصة .
- لا تتوفر سوى حالة موسمية .
- بما فيهم ٢٥٢٥٠٠ مهاجر من مناطق أخرى .
- بما فيهم ١٨٥٠٠٠ أفريقي يستخدمون في صناعة حليج التطن التي

ويعنى ذلك أنه فى المناطق العشر المختارة تستوعب الزراعة والغابات ٣٢٪ من مجموع قوة العمل ، وتستوعب المناجم ١١٪ أخرى . وفيما يتعلق بالمناطق المختلفة تستوعب الزراعة ٥٢٪ من العدد الكلى للعمال فى تنجانيقا ، ٤٨٪ فى كينيا ، ٣٩٪ فى روديسيا الجنوبية . (ومن المفيد أن نلاحظ أنه فى اتحاد جنوب أفريقيا أيضا تكون الزراعة هى المجال من الاقتصاد الذى تعمل فيه غالبية العمال الأفريقيين ، إذ كان يوجد فى عام ١٩٥٣ ، استنادا إلى هيل (١) ، حوالى ٧٠٠,٠٠٠ عامل أجير أفريقى مستخدمون فى الاتحاد.)

وتوفر الصناعة الثانوية العمالة لحوالى ١٠٪ من عدد العاملين بأجر فى عشر مناطق ، ويوجد فى الكونغو البلجيكية وروديسيا الجنوبية وحدهما حوالى نصف هذا الرقم . ومع ذلك ينبغى أن يقر فى الأذهان أن الصناعة الثانوية فى أفريقيا إنما هى فى كل مكان تقريبا صناعة خفيفة ، وتتصل غالبا بالتصنيع الأولى للمنتجات الزراعية أو المعادن ، وأن جانبا كبيرا منها صناعة صغيرة . إذ يندر أن توجد أية صناعة هندسية ثقيلة أو صناعة للحديد والصلب أو للسيارات (فيما عدا عمليات التجميع) ، أو صناعة مكائن القطع والتشكيل (٢) . ويستثنى اتحاد جنوب أفريقيا بطبيعة الحال من هذه القاعدة ؛ كما أنه تجرى تنمية صناعة الحديد والصلب فى منطقة كيكيه (٣) بروديسيا الجنوبية .

بيد أن الإحصاءات بشكل عام تؤكد بصورة صارخة أن السمات الرئيسية البارزة للطبقة العاملة الأفريقية ، إنما هى السمات التى تتميز بها الطبقات العاملة التى توجد فى المستعمرات ، وتعمل فى داخل إطار الاقتصاد الاستعماري ، ونادرا ما تمسها ريح التصنيع . إنها طبقة عاملة غير ماهرة أساسا ، ومهاجرة

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ١٣٦٠ .

(٢) Machine tools : والاصطلاح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» - المترجم .

(٣) Que Que : منطقة بوسط روديسيا الجنوبية غنية بمناجم الحديد ، ويقدر

احتياطها من الحديد بحوالى ١٦ مليون طن . أقيم بها فى عام ١٩٥٢ مصنع لصهر الحديد طاقته

الإنتاجية ٦٥,٠٠٠ طن ، وفى عام ١٩٥٥ أضيفت إلى المصنع أفران جديدة زادت طاقته

الإنتاجية إلى ٢٠٠,٠٠٠ طن من الحديد ، ١٣٠,٠٠٠ من الصلب - المترجم .

إلى حد كبير ، وحضرية بصورة جزئية ، كما سئى فيما سياتى . إنها تعمل فى المناجم ، والمزارع الصغيرة ، وفى المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وتنتج البضائع التى يحتاج إليها الإمبرياليون من أجل التصدير . كما تعمل فى السكك الحديدية ، والطرق ، والموانى ، والمطارات ، كى تنقل الثروة من أفريقيا إلى الغرب ، وكى توزع البضائع المصنوعة التى يرسلها الغرب بغرض بيعها فى الأسواق الأفريقية . إنها تشيد الطرق ، وتقيم المباني للأغراض الإدارية والتجارية ، كى تسهل استغلال المناطق وإداراتها . وهى فى المكاتب الحكومية ، وفى المؤسسات التجارية ، تساعد فى أداء الأعمال الكتابية والإدارية الحيوية بالنسبة للحكم الاستعمارى . وفى الفنادق والأندية وبيوت الأفراد تقوم بخدمة الرجل الأبيض ، وتمزج مشروباته ، وتعد طعامه ، وتنظف أطفاله ، وتغسل ملابسه وتكويها .

وفى كل اتجاه تتحرك فيه الطبقة العاملة الأفريقية تصطدم بواقع النظام الاستعمارى — الاستغلال على أيدى الشركات الأجنبية الكبيرة ، والحكم التعسفى من جانب السلطات الاستعمارية .

وقد نمت الطبقة العاملة الأفريقية بدرجة كبيرة ، وبخاصة فى السنوات العشرين الأخيرة . ومن الأرجح ، كما رأينا أن يتراوح عددها الآن بين عشرة ملايين واثنى عشر مليوناً ، وهى ما زالت تواصل النمو . ومن الأمور ذات الدلالة أن نموها من الناحية النسبية أسرع من نمو السكان الأفريقيين فى مجموعهم . وعلاوة على ذلك كان يوجد فى مناطق معينة نمو فى الصناعات التحويلية ، وظهور لفئة من العمال الأفريقيين شبه المهرة ، بل من العمال المهرة فى بعض الحالات ، وهذا القسم الأخير آخذ فى النمو بلسوره . فى اتحاد جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال ، كان الأفريقيون بحلول عام ١٩٥١ يؤدون مالا يقل عن ٧٠٪ من العمل شبه الماهر .

ومع ذلك تظل الطبقة العاملة الأفريقية من الناحية الأساسية قوة عمل مهاجرة رخيصة غير ماهرة ، تُستخدم فى الزراعة والمناجم ، وتقوم بأعمال تخدم المنازل ، وترتبط كل مرة فى كيانها بنظام الاستغلال الاستعمارى .

التحضر

وثمة اختبار جزئي آخر استخدم للتحقق من معدل ودرجة التغير الذي يحدث في أفريقيا ، وكأساس للتدليل على أن مفهوم «الثورة الأفريقية» إنما هو مفهوم تحضر العمل واستقراره . ويرجع معظم ما نشأ عن ذلك من خلط إلى ذلك القدر المعين من عدم الدقة الذي كان المصطلحان يستخدمان به . فكلمتا «التحضر» و«الاستقرار» كانتا تستخدمان في أغلب الأحوال كل منهما مكان الأخرى ، على الرغم من أنهما تتعلقان بظاهرتين متميزتين تماما ، وإن لم تكونا غير مترابطتين .

وعلاوة على ذلك كان يوجد لدى بعض الدوائر اتجاه للمبالغة في المدى الذي تم به التحضر ، كما كانت تستخلص نتائج متعجلة إلى حد ما فيما يتعلق بدلالته . وثمة صعوبة إضافية هي المعايير المختلفة التي كانت تستخدم لتحديد درجة التحضر . وأخيرا فإن التصريحات العامة الصادرة عن الدوائر الرسمية ، تأييدا لظهور طبقة عاملة حضرية مستقرة دائمة ، كانت تقبل بمعناها الظاهري ، حتى على الرغم من أن الحكومات والمستخدمين في المناطق الأفريقية المختلفة قد واصلوا ، بالنسبة لجميع الأمور السياسية ، تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية نفسها التي كانت تحول بدرجة كبيرة للغاية دون ظهور پروليتاريا كبيرة وحديثة ومستقرة وحضرية .

ولقد كان هناك بطبيعة الحال نمو للمدن في أفريقيا في السنوات العشرين الأخيرة ، أو نحو ذلك ، كما كانت هناك زيادة كبيرة في أعداد سكانها الأفريقيين .

ويقدم لنا الجدول التالي، القائم على أرقام أعدها هودجكين (١)، بعض الإشارة إلى هذا النمو السريع :

(١) توماس هودجكين : Nationalism in Colonial Africa ، ص ٦٧ ، لندن ،

جدول ١٠ .

نمو المدن

عدد السكان	سنة	المدينة
٩٢,٠٠٠	١٩٣٦	دكار (١)
٣٠٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٢٥,٠٠٠	١٩٤٥	بنجوى (٢)
١٠٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٢٢,٠٠٠	١٩٤١	باماكو (٣)
١٠٠,٠٠٠	١٩٥٥	
١٢٦,٦٠٨	١٩٣١	لاجوس (٤)
٢٧٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٤٦,٨٤٤	١٩٤٠	ليوبولدڤيل (٥)
٣٤٠,٠٠٠	١٩٥٥	
١٥,٠٠٠	١٩٣١	انوجو (٦)
٦٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٢٦,٧٨٩	١٩٤٠	إليزابيثڤيل (٧)
١٢٠,٠٠٠	١٩٥٥	

- (١) Dakar : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٢) Bangui : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٣) Bamako : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٤) Lagos : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٥) Leopoldville : انظر، ص ٥٦٠ - المترجم .
 (٦) Enugu : انظر، ص ٥٦٠ - المترجم .
 (٧) Elizabethville : انظر، ص ٥٦٠ - المترجم .

وتوفر لنا دراسة ضلرت مؤخرأ عن اليونسكو (١) الأرقام التالية عن بعض المدن الأفريقية للرئيسية الأخرى في أفريقيا :

الجلول ١١

نمو المدن

المدن	عدد السكان	
نيروبي	١٠٩,٠٠٠	(١٩٥١) (حوالي نصفهم من الأفريقيين)
دوالا	٥١,٠٠٠	
فريتون (٢)	٦٤,٠٠٠	
أكرا	١٣٦,٠٠٠	
پورت هاركورت (٣)	٥٠,٠٠٠	
كوماسي (٤)	٧٨,٠٠٠	
إبادان (٥)	٤٥٩,٠٠٠	
كانو (٦)	١٣٠,٠٠٠	
برازافيل (٧)	٦٤,٠٠٠	
متادي	٥٣,٠٠٠	(١٩٥٣)
ستانلي فيل (٨)	٤٩,٠٠٠	(١٩٥٣)
مبسة	٨٥,٠٠٠	(منهم ٤٣,٠٠٠ من الأفريقيين)
دار السلام (٩)	٧٠,٠٠٠	(١٩٤٨) (منهم ٥١,٠٠٠ أفريقي)

(١) اليونسكو : المرجع السابق .

(٢) Freetown : انظر ، ص ٥٦٠ - المترجم .

(٣) Port Harcourt : انظر ، ص ٥٦٠ - المترجم .

(٤) Kumasi : انظر ، ص ٥٦١ - المترجم .

(٥) Ibadan : انظر ، ص ٥٦١ - المترجم .

(٦) Kano : انظر ، ص ٥٦١ - المترجم .

(٧) Brazzaville : انظر ، ص ٥٦٢ - المترجم .

(٨) Stanleyville : انظر ، ص ٥٦٢ - المترجم .

(٩) Der-es-Salam : انظر ، ص ٥٦٢ - المترجم .

ولا ريب أن المدن الأفريقية قد واصلت النمو منذ أن جمعت هذه الأرقام، وذلك صحيح بكل تأكيد فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية على سبيل المثال . إذ يوضح تقرير لجنة بلومان (١) Plewman Commission Report في الحقيقة أن عدد الذكور البالغين المستخدمين في البلديات والضواحي السبع في روديسيا الجنوبية قد زاد من ٩٧,٣١٤ في عام ١٩٤٦ ، إلى ١٩٨,٥٤٢ في عام ١٩٥٦ - وهي زيادة تقلر بأكثر من ١٠٠٪ في بحر عشر سنوات .

جدول ١٢

عدد الأفريقيين الذكور في مدن روديسيا الجنوبية

المجموع	سولزبرى	بولاوايو	أومتالي	جويلو	جاتوما	كيكيه	فورت (٤) فيكتوريا	المجموع
				(٢)	(٣)			
١٩٣٦	٢٠,٠١٠	١٥,٠٧٠	٣,٥٢٣	٢,١٢٥	١,٦٩٧	٣,٢١٣	—	٤٥,٦٣٨
١٩٤٦	٤٥,٢١٦	٣٢,٤١٣	٦,٣٥٣	٧,١٤١	٢,٣٨٥	٣,٨٠٦	—	٩٧,٣١٤
١٩٥١	٧٣,٥٩٤	٥٤,٣٩٢	١٠,٥٦٩	١٠,٠٢١	٤,٤٦٢	٤,٨٤٣	٢,٧٣٥	١٦٠,٦١٦
١٩٥٦	٩٩,١٣١	٦٣,٩٠٦	١٣,٢٥٤	١٠,٣١٥	٤,١١٧	٤,٦٢٦	٣,١٩٣	١٩٨,٤٥٢

المصدر : المكتب الإحصائي اوسط أفريقيا Central African Statistical Office

ويوضح تقدير (٥) ورد بهذا التقرير نفسه : لمجموع السكان الأفريقيين في هذه المناطق البلدية الحضرية السبع - رجالا ونساء وأطفالا - أن هذا المجموع قد زاد من ٢٤٨,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥١ إلى ٣٢٤,٧٠٠ نسمة في عام ١٩٥٦ .

- (١) Report of the Urban African Affairs Commission ، سولزبرى ، ١٩٥٨ ، تقرير لجنة بلومان ، ص ١٦ .
- (٢) Gwelo : من المراكز الصناعية الهامة بروديسيا الجنوبية . وقد أقيم بها مصنع لصهر الخامات الحديدية - المترجم .
- (٣) Gatooma : مركز تعدين هام ، ويوجد في المناطق المحيطة بها المنغنسيوم والولفرام - المترجم .
- (٤) Fort Victoria : مدية صناعية وتعدنية هامة بوسط روديسيا الجنوبية . توجد بجوارها مناجم لمعدن البثيوم الذي يستخدم في صناعة الألومنيوم ، كما أصبح أحد العناصر الأساسية في الصناعات الذرية . وتوجد بجوارها مناجم للقصدير والبريليوم - المترجم .
- (٥) المرجع السابق ، ص ١٧ .

مجموع السكان الافريقيين في مدن روديسيا الجنوبية

١٩٥٦	١٩٥١	
١٥١,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠	سوازيلاند
١١٦,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	بوتسوانا
٢٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	أومانتا
٢١,٠٠٠	١٨,٠٠٠	جويلو
٦,٩٠٠	٦,٦٠٠	جاتوما
٧,٨٠٠	٧,٥٠٠	كيبه
—	٦,٩٠٠	فورت فيكتوريا
٣٢٤,٧٠٠	٢٤٨,٠٠٠	المجموع

وعلى أساس اعتبار جميع البلديات والمدن الممتدة (١) ، بما فيها الضواحي والمدن الممتدة المقامة بجوار المناجم ، مناطق «حضرية» إذا كان عدد السكان غير الأفريقيين بها ، وقت إجراء تعداد عام ١٩٥٦ ، أكثر من ١,٥٠٠ نسمة ، تستخلص لجنة بلومان أن ٣٧٪ من العدد الكلي للأفريقيين كانوا يعملون في مناطق حضرية حسب تعريفها على هذا النحو .

موجز التوزيع الحضري - الريفي للأفريقيين

المستغلين في روديسيا الجنوبية : حسب تعداد ١٩٥١ ، ١٩٥٦

تعداد ١٩٥٦			تعداد ١٩٥١		
المجموع	مناطق ريفية	مناطق حضرية	المجموع	مناطق ريفية	مناطق حضرية
٦٠٩,٩٥٣	٣٨٥,٠٤٨	٢٢٤,٩٠٥	٥٣٠,٢٠٣	٣٤٦,٦٢١	١٨٣,٥٨٢

وسواء قبل المرء المعيار المتعجل إلى حد ما الذي طبقته لجنة بلومان ،

(١) Township : وحدة إدارية مساحتها بشكل عام حوالي ٩٠ كيلو مترا مربعا ، يشيع وجودها في المنطقة الشرقية من الولايات المتحدة . تتكون في العادة من مدينة صغيرة كنواة ، وتنتشر حولها مجموعة وحدات أو مناطق عمرانية . وكلمة «مدينة ممتدة» مجرد ترجمة اجتهادية ، إذ لم أجد ترجمة أخرى مناسبة في القواميس المتاحة - المترجم .

أم لم يقبله ، يتضح الاتجاه نحو التحضر بكل جلاء ، وهو الاتجاه الذى تكشف عنه بالمثل الأرقام التى أوردناها فيما سبق .

ولا تقل دلالة تلك الأرقام التى تتضح فى مناطق أخرى متعددة . فى السنغال كان يعيش ١٨٪ من الأفريقيين فى مدن يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة ، وذلك فى عام ١٩٤٣ (١) . وقد جاء بتقرير لاحق (٢) أن التحضر « قد قطع فى السنغال شوطا أبعد مما قطعه فى أى جزء آخر من أجزاء أفريقيا الغربية الفرنسية » ، ويقدر هذا التقرير أن نصف مليون نسمة ، أى نحو ٢٥٪ من السكان ، يعيشون فى المدن ، منهم ربع مليون نسمة فى دكار ، ٣٩,٠٠٠ نسمة فى سان لوى (٣) ، ٣٩,٠٠٠ نسمة فى لاولوك (٤) ، ٣٩,٠٠٠ نسمة فى تيزي (٥) . وفى الكونغو البلجيكية تشير التقارير الخاصة بعامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ إلى أن قرابة نصف مليون أفريقى - وهو رقم أقل قليلا من نصف قوة العمل - كانوا فى تلك الفترة يعيشون فى المدن . وفى الكونغو الأوسط (فى عام ١٩٥٣) كان ١٦٪ من السكان يعيشون فى برازافيل وبوانت نوار وحدهما .

وفى اتحاد جنوب أفريقيا ، أكثر المناطق تطورا من الناحية الصناعية فى أفريقيا ، قطع التحضر بطبيعة الحال شوطا أبعد مما قطعه فى أى مكان آخر . وفى وقت إجراء تعداد عام ١٩٢١ كان من المقدر أن ٥٠٨,٠٠٠ من السكان الأفريقيين ، أى ١٣٪ منهم ، سكان حضريون . وفى وقت إجراء تعداد عام ١٩٥١ ارتفع الرقم إلى ٢٢,٣١٢,٠٠٠ ، أى أكثر قليلا من ٢٧٪ ؛ واليوم يقدر هذا الرقم بحوالى ٣,٥٠٠,٠٠٠ ، أى قرابة ٣٥٪ . وفى جوهانسبرج وحدها ، بلغ عدد الأفريقيين ٣٥٧,١٧٥ نسمة فى

(١) الأستاذ جورج يالاندير : بحث ورد فى تقرير اليونسكو ، المرجع السابق :

(٢) دكتور ب . ميرسيه : بحث ورد فى تقرير اليونسكو ، المرجع السابق .

(٣) Saint-Louis : انظر ، ص ٥٦٣ - المترجم .

(٤) وردت فى الكتاب هكذا Laolock ، وصحتها كاولاك Kaolak - المترجم .

(٥) Thiès : مدينة هامة ، ومركز لتعدين الفوسفات بجمهورية السنغال - المترجم

عام ١٩٤٦ ، أى أكثر من العدد الكلى للأفريقيين الذين كانوا يقيمون في كل المراكز الحضرية بالاتحاد في عام ١٩٠٤ .

كذلك يتضح الاتجاه نحو تضرر الأفريقيين بجلاء من الأرقام التي يقدمها الاستقصاء الاقتصادي لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠ (١) . ففي الكمرون الفرنسي زادت النسبة المئوية للأفريقيين المقيمين في المدن ، من ٢,٤٪ في عام ١٩٣٧ ، إلى ٥,٥٪ في عام ١٩٥٧ ؛ وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، من ١,٧٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٤,٤٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي أفريقيا الغربية الفرنسية ، من ١,١٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٤,١٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي مدغشقر ، من ٣,٩٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٥,٦٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي اتحاد وسط أفريقيا ، من ٤٪ في عام ١٩٥١ ، إلى ٥,٥٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي أفريقيا الجنوبية الغربية ، من ٥,٩٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٩,٤٪ في عام ١٩٥١ ؛ وفي توجولاند الفرنسية ، من ١,٨٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٣,٧٪ في عام ١٩٥٦ .

وبرغم ذلك ما زالت المدن الأفريقية صغيرة نسبيا ، إذا ما قورنت بالمناطق المتخلفة الأخرى من العالم ، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية . وعلاوة على ذلك ما زال عدد الأفريقيين المقيمين فيها يشكلون أقلية لا وزن لها بالنسبة لمجموع السكان الأفريقيين . والحقيقة أن تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الاجتماعي العالمي (٢) يفيد أنه بينما يعد ٧٥٪ من الأوروبيين البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة ، و ٧٠٪ من العرب والآسيويين البالغ عددهم ٧٠٠,٠٠٠ نسمة ، الذين يعيشون في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى ، من سكان المدن ، يعيش ٦٪ فقط من مجموع السكان الأفريقيين وغير الأفريقيين في مدن يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة ، ويعنى ذلك أن عدد الأفريقيين جنوبي الصحراء الكبرى ، الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة ، يبلغ حوالى ستة ملايين نسمة تقريبا أى أقل قليلا من ٤٪ من مجموع السكان الأفريقيين . وهذا رقم صارخ ليس فقط بالنسبة للبلاد الصناعية -

(١) المصدر : الجدولان ٢٠١ ، ص ١٤ ، ECSCA ، المرجع السابق .

(٢) World Social Situation ، المرجع السابق ، ص ١٨ ، ٩٣ .

مثل إنجلترا وويلز (١٩٥١) ، ٦٩٪ ؛ استراليا (١٩٥١) ، ٥٧٪ ؛
الولايات المتحدة (١٩٥٠) ، ٤٣٪ ؛ الاتحاد السوفيتي (تعداد عام ١٩٥٩) ،
٣٥٪ - ولكنه يقل كثيرا أيضا عن البلاد المتخلفة الأخرى - الهند (١٩٥١) ،
١٢٪ ؛ إيران (١٩٥٠) ، ٢١٪ ؛ مصر (١٩٤٧) ، ٢٩٪ ؛ كوبا (١٩٥٠) ،
٣٣٪ ؛ المكسيك (١٩٥٠) ، ٢٤٪ ؛ سيلان (١٩٤٦) ، ١١٪ .

ومن الواضح أن التعميمات المتعجلة حول التحضر الأفريقي إنما هي
تعميمات مبتسرة إلى حد ما .

وتعد الضالة المتنامية لعدد الأفريقيين الذين يعيشون في المدن تأكيداً
آخر لطابع المستعمرات الذي يتسم به الاقتصاد الأفريقي ، فالتحضر الحقيقي
في المجتمع يكون من العوامل المتصلة بالتصنيع ، وبخاصة الإنتاج على مستوى
المصانع الكبيرة . بيد أننا إذا تكلمنا بصورة عامة ، وبصرف النظر عن
استثناءات معينة ، لا يعد الإنتاج على هذا المستوى ، بأي معدل كبير الوزن ،
قسمة مميزة لأفريقيا ؛ ومن ثم فإنه حتى المدن التي تطورت لاتعد من الناحية
الأساسية مدناً صناعية أو مراكز للصناعات التحويلية .

ويؤكد كتاب الوضع الاجتماعي العالمي أن كثيراً من المدن في أفريقيا
قد أقيمت في إطار استعماري ، كي يستخدمها غير الأفريقيين ، وكانت
تعتبر أصلاً كمواقع إدارية وعسكرية وتجارية أو كمراكز للتعدين ، ولم يقصد
بها أن تضم أعداداً كبيرة من السكان الأفريقيين الدائمين » (١) .

ولاذ يبرز هودجكين (٢) أنه كانت توجد في أجزاء من أفريقيا ، قبل مجيء
الأوروبيين ، جماعات حضرية - كانو وتمبكتو (٣) وجاو (٤) وچني (٥)

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٦-٥ .

(٢) هودجكين : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) Timbuktu : انظر ، ص ٥٦٣ - المترجم .

(٤) Gao : انظر ، ص ٥٦٥ - المترجم .

(٥) Jenné : انظر ، ص ٥٦٦ - المترجم .

ولاياته (١) - يؤكد أن مثل هذه المراكز لا يجتمعها أى شبه بالمدن الجديدة،
التي تعد جوهرياً نتاجاً للعصر الاستعماري .

« إن هذه المدن الأفريقية الجديدة تختلف عن تمبكتو بقدر ما تختلف
ستوك - أون - ترنت (٢) عن تشيشستر (٣) . »

ويوضح هودجكين نفسه تعقياً على ذلك أنه حتى إشارته إلى ستوك - أون -
ترنت تعد مضللة بعض الشيء ، ما دامت المدن الأفريقية ، مثل دكار
أو لاجوس ، إنما هي شيء مختلف تماماً عن المراكز الصناعية في بريطانيا .

« إن سبب وجودها ، وأساس حياتها الاقتصادية ، ليس الصناعة على
مستوى المصانع الكبيرة ، وإنما التجارة . لقد خلقت هذه المدن لمواجهة
احتياجات التجارة الأوربية ، ووظيفتها الرئيسية هي أن تستترف من أفريقيا
ما تنتجه من الفول السوداني ومنتجات النخيل والبن والكافور والقطن
والمعادن ؛ وأن تضخ في داخل أفريقيا البضائع الاستهلاكية الأوربية - الملابس
والكيروسين والدراجات ومكنات الحياطة . ونقاطها المحورية هي ...
مستودعات البيوت التجارية الكبيرة . » (٤)

يقول ريتشارد - مولارد في وصفه لطابع كاواك (٥) ، أحد موانئ السنغال :

« إن المدينة تدين بوجودها كله للفول السوداني . » (٦)

وبالطريقة نفسها تعد كمالا (٧) في الحبل الأول سوقاً للقطن ، وكامبي
سوقاً للكافور ، وإليزابيثفيل للنحاس ، وهلم جرا .

(١) Walata : انظر ، ص ٥٦٧ - المترجم .

(٢) Stoke-on-Trent : انظر ، ص ٥٦٧ - المترجم .

(٣) Chichester : انظر ص ٥٦٨ - المترجم .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤ - ٦٥ .

(٥) عاد المؤلف فذكر اسم هذه المدينة Kanlack صحيحاً في هذه الفترة - المترجم

(٦) ج . ريتشارد - مولارد « Villes d'Afrique Noire » في « بريزنس أفريكين » ،

العدد ١٥ ، ١٩٥٤ . نقلاً عن ، هودجكين ، المرجع السابق .

(٧) Kampala : انظر ، ص ٥٦٨ - المترجم .

وما دامت المدن الأفريقية ترتبط عادة بالتجارة ، وبتصدير المواد الأولية الأفريقية ، واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة ، فإنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالنقل والمواصلات . فكثير منها موانئ بحرية هامة — دكار ، سيكوندي — تاكورادي (١) ، أكرا ، لاجوس ، ممبسة ، دار السلام — أو موانئ نهريّة مثل برازافيل وليوبولدفيل ، أو ماعدا ذلك مراكز هامة للنقل بالطرق والسكك الحديدية .

وإلى جانب وظيفة المراكز الحضرية الأفريقية كقواعد للتجارة والنقل ، أو كمراكز أسواق market-towns ، اتخذ عدد منها وظائف الإدارة . وبطبيعة الحال يعد هذا جزئياً نتيجة للطابع الاستعماري للاستغلال ، والحاجة إلى حماية مصالح الاحتكارات الأجنبية في مراكزها التجارية الرئيسية ، وكذلك لضرورة إنشاء جهاز للقمع يستند على الخطوط الرئيسية للمواصلات (٢) . ولمواجهة احتياجات الطبقة الإدارية ، وكلها من الأوروبيين تقريباً نتيجة للحكم الاستعماري ، وللمساعدة على القيام بأنشطتها المختلفة ، نفذ برنامج ضخم للتشييد — مكاتب حكومية ، مواصلات تليفونية ، مكاتب للبريد ، أندية ، فنادق ، إلى جانب كل الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة المعتادة التي تعتبرها البروقراطية الإمبريالية حقاً من حقوقها . ويؤكد هودجكين أن المدن الجديدة «تعد جزئياً بالتالي نتيجة للحاجة إلى أجهزة بروقراطية أكبر ، وإلى قدر أكبر من العمل الأفريقي للقيام بأعمال التشييد .» (٣)

وثمة نوع آخر من المدن ينبغي الإشارة إليه ، وهو مدينة التعدين الممتدة mining township . وهذه المدن تكون عادة عبارة عن جماعات صغيرة مبعثرة ، تختلف كثيراً جداً في طابعها عن المركز الحضري المعتاد . ولما كان معظم عمال المناجم الأفريقيين عمالاً مهاجرين ، فإنه يغلب على مثل هذه

(١) Sekondi-Takoradi : انظر ، ص ٦٨-٥٦ - المترجم .

(٢) علمت قبل الحرب ، من ضابط بريطاني كبير بالجيش الهندي ، أن آلية القمع بأكملها في حالة الثورة تقوم على السكك الحديدية ، مع الربط بين وظائف محطات السكك الحديدية المادية في نقل الركاب والبضائع ووظائف المراكز العسكرية .

(٣) هودجكين : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

المدن السمات المميزة للإقامة الدورية makeshift ، التي لابد أن يربط المرء بينها وبين المعسكرات التي تقام للعمال المهاجرين ، وذلك بدلا من المؤسسات الأكثر استقرارا والوظائف الاجتماعية وغيرها من التسهيلات التي يتوقع المرء أن يجدها في المدينة . وتعد مدن التعدين الممتدة مرة أخرى تعبيرا نموذجيا عن النظام الاستعماري ؛ فهي تتكون أساسا من مجمع أشبه بالشكنات يرغم العمال الأفريقيون فيه على أن يعيشوا في ظل انضباط شبه عسكري . وبصرف النظر عن عمليات التعدين نفسها ، لا يوجد سوى قدر ضئيل جدا من النشاط الاقتصادي ؛ أما الظروف الاجتماعية والتسهيلات الثقافية والترفيهية ، فهي كما يمكن أن يتصور المرء على الفور متجانسة مع هذا الأسمن الاقتصادي .

ويوجد أيضا عدد من معسكرات السكك الحديدية التي تشارك مدن التعدين الممتدة ، في نواح كثيرة ، سماتها المميزة .

وهناك قسم آخر من العمال لا يدرج في الدراسات الخاصة بالمراكز الحضرية الرئيسية ، وهو القسم المستخدم في الزراعة الأوربية (وإلى حد ما في الزراعة الأفريقية) . والعمال الزراعيون عمال موسميون بدرجة كبيرة ، يعيشون في بعض الأحيان على تخوم المزارع .

ومن الواضح أنه لا نمو المدن في أفريقيا ، ولا العدد المتزايد لسكان المدن من الأفريقيين ، يشكل أى دليل على وجود ثورة صناعية في أفريقيا . ومن المسلم أن كون زهاء ستة ملايين أفريقي يعيشون في مدن يزيد تعداد سكانها على عشرين ألف نسمة لا يدل على انجذاب الأفريقيين إلى اقتصاد نقدي ، ولا على إدخال الفلاحين الأفريقيين ، بصرف النظر عن ذلك التطور ، في أنشطة مكسبة للأجر . وفي مناطق معينة يحدث ذلك ، كما رأينا ، على نطاق كبير وبسرعة لا بأس بها . ولكن مادام عدد الأفريقيين الذين يعيشون في مدن أفريقية لا يزيد على ٤٪ من مجموعهم ، وما دامت المدن نفسها من الناحية الأساسية مراكز للنقل والتجارة والإدارة ، أكثر منها مراكز للصناعات التحويلية ، نكون ما يسمى «تخضر» بوضوح مجرد عملية لم يقطع تطورها بعد شوطا طويلا .

خدمة احتياجات الرجل الأبيض

من الأسباب التي أدت إلى ألا يقطع تحضر الأفريقيين شوطا كبيرا إلى الأمام ، أنه فيما يتعلق بالمناطق الرئيسية لاستيطان البيض كانت السياسة الحكومية المتعمدة هي إبقاء الأفريقيين بعيدا عنها باعتبارها مناطق ذات امتياز خاص للرجل الأبيض .

ويتجلى الاستبعاد الصارم للشعب الأفريقي من تلك القطاعات التي يقطنها الأوروبيون في المدن ، أو حتى من المدن جملة ، بأقصى مظاهره في اتحاد جنوب أفريقيا وفي روديسيا الجنوبية .

« إن الأهالي لا ينبغي أن يسمح لهم بدخول المناطق الحضرية ، التي تعد جوهرها من خلق الرجل الأبيض ، إلا إذا توافرت لديهم الرغبة في دخولها وخدمة احتياجات الرجل الأبيض ، وينبغي أن يغادروها عندما يكفون عن خدمة هذه الاحتياجات . »

هذا ما أعلنه مستر ستالارد (١) ، رئيس لجنة الحكم المحلي في جنوب أفريقيا . وقد جسد قانون (المناطق الحضرية) الأهلية (٢) ، الذي أدخلته حكومة سمطس (٣) في عام ١٩٢٣ ، هذه المبادئ العنصرية الصارخة . وبمقتضى هذا القانون تقتصر إقامة الأفريقيين الحضريين على مناطق محددة معينة ، ويكون عددهم فيها محددًا ، كما تفرض الرقابة على إقامتهم في أي مكان آخر ، وذلك لضمان أن يعيش الأفريقي لا حيث يرغب ، وإنما حيث يقرر الأوروبيون .

(١) س.و. ستالارد : كان من أشد العنصرين تطرفا في جنوب أفريقيا . انفصل في عام ١٩٢٤ عن ائتلاف سمطس-هرتزوج بسبب شدة تطرفه ، وكون حزب الدمينيون Dominion Party - المترجم .

(٢) The Native (Urban Areas) Act : صدر لهذا القانون تعديل في عام ١٩٥٤ ، تحت اسم The Native (Urban Areas) Consolidation Act ، طردت بمقتضاه أعداد ضخمة من الأهالي من المناطق الحضرية - المترجم .

(٣) Jan Christian Smuts : انظر ، ص ٥٢٠ - المترجم .

يقول هيلي (١) ، « في المناطق الحضرية ، وبخاصة تلك التي يعلن عنها لهذا الغرض ، يحظر دخول الأفريقيين عدا في الأحوال المنصوص عليها ... فكل ذكر يدخل منطقة كهذه ينبغي أن يحصل على وثيقة تشهد بأن لديه إذن بأن يوجد فيها ، ويمكن للسلطات أن ترفض إعطاء المزيد من التصاريح إذا كان يوجد بالفعل فائض من العمال . وينبغي على المستخدمين الحصول على إذن قبل إدخال أفريقيين في المنطقة ، ويجب عليهم أن يتعهدوا بإعادتهم إلى قراهم عند نهاية خدمتهم . »

إن التفرقة العنصرية المتعمدة ، الذي تعد جزءا جوهريا من السياسات التي اتبعتها الحكومات البيضاء في أفريقيا ، تسفر بلورها عن تطور المدن الممتدة الأفريقية المنفصلة على بعد عدة أميال من المدينة الأوربية . وكلماتوسعت المدينة الأوربية ، زادت الانتهاكات التي تقترف في حق المنطقة التي يقطنها الأفريقيون ، فتزال المدن الممتدة الأفريقية ، ويدفع الشعب الأفريقي مسافات أبعد عن المدن الأوربية . وقد تم تنفيذ ذلك في اتحاد جنوب أفريقيا نتيجة « لقانون المناطق السكنية » (٢) الصادر في عام ١٩٥٠ ، وقانون « إعادة توطين الأهالي » (٣) الصادر في عام ١٩٥٤ . وبمقتضى هذين القانونين ، اللذين صدرا ظاهريا . بهدف تركيز المواقع السكنية المبعثرة في مناطق مفردة ، فقد آلاف الأفريقيين بيوتهم . ففي عام ١٩٥٥ ، على سبيل المثال ، طرد سبعة آلاف أفريقي من المناطق التي تقع على المشارف الغربية لجوهانسبرج (سوفيبتون Sophiatown ، مارينيكلير Maryinclare ، نيوكلير Newclare) ، ونقلوا إلى موقع يبعد عدة أميال عن المدينة .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٥٦٧ .

(٢) Group Areas Act : كان أحد القوانين ضمن سلسلة القوانين التي استهدفت وضع قانون سمطس لأراضي الأهالي Smut's Natives Land Act ، الصادر في عام ١٩١٢ ، موضع التنفيذ . وقد صدر قانون سمطس لوقف تغلغل الأهالي في مناطق الأوربيين أو العكس - المترجم .

(٣) Natives Resettlement Act : وهو القانون الذي قضى بأن تزال بصورة تعسفية جائرة المدن الممتدة الوطنية المقامة على مشارف جوهانسبرج - المترجم .

ولا تختلف المشكلة في روديسيا الجنوبية عنها في اتحاد جنوب أفريقيا :
وقد أكد ليز (١) أنه ما دام الأفريقيون لا يستطيعون امتلاك الأرض ،
بمقتضى «قانون تخصيص الأرض» (٢) ، فإنهم لا يستطيعون امتلاكها في المدن ،
إذ أن المدن تقع جميعاً في المناطق الأوربية . ونتيجة لذلك لا يكون بوسع
الأفريقيين سوى أن يقيموا في المنطقة الأوربية بناء على إذن من مستخدميهم ،
أو في المواقع الحضرية الأهلية ، أو في المدن الممتدة الأفريقية المحاورة للمدن
الأوربية : وبالنسبة للشعب الأفريقي ترقى نتائج هذه القيود إلى مرتبة الكارثة :
« ما دام توفير وسائل الإقامة للرجال الذين يعيشون بمفردهم أرخص بكثير
من توفيرها للرجال الذين يعيشون مع أسرهم ، تصبح المواقع السكنية الحضرية ،
مثل أحياء الخدم في الضواحي السكنية الفاخرة suburban gardens أشبه
بالثكنات منها بالمنازل : ويتقل الجزء الأكبر من قوة العمل باستمرار
جبهة وذهاباً بين هذه المواقع وداخلية البلاد ، ويندر أن يظل الأفريقي في أى
عمل يقوم به وقتاً يكفي لأن يبدأ أدائه بكفاية ، وذلك لأنه على الرغم من أن
معظم الأفريقيين لم يعودوا يجتثون فقط لكسب ما يكفي لسداد الضرائب
المقررة عليهم ، فإنه ينبغي عليهم أن يتركوا حياتهم الأسرية وراعهم في المعازل ،
ومن الطبيعي أن يحملهم ذلك على العودة مرة أخرى إلى هناك . » (٣)

يبد أنه سواء في اتحاد جنوب أفريقيا أو في روديسيا الجنوبية ، وكذلك
في المناطق الأخرى لاستيطان البيض ، تلخل سياسة الحكومة مراراً في نزاع
مع الوقائع القاسية لتطور الاقتصادى ومع متطلبات المستخدمين الأوربيين :

- (١) كولن ليز: European Politics in Southern Rhodesia ، لندن ، ١٩٥٩ .
(٢) Land Apportionment Act : في عام ١٩١٣ صدر في جنوب أفريقيا « قانون
أراضي الأهالي » Natives Land Act ، الذى قضى بتحديد المناطق التى يسمح للأفريقيين فيها
بشراء الأراضي وامتلاكها . وفي عام ١٩٣٧ صدر « مرسوم تعديل القوانين الأهلية »
Native Laws Amendment ، الذى خول السلطة التنفيذية المزيد من الأفريقيين من دخول
المدن ، وإرغام المجالس البلدية على عزل الأفريقيين عن المستوطنين البيض ، وكان هرتزوج ،
الذى صدر هذا المرسوم في عهد وزارة ، يأمل أن يصبح في إمكان « المعازل الموسعة » إيواء
معظم الأفريقيين ، بحيث يمكن اعتبار من يعملون لدى البيض زواراً مؤقتين من المعازل - المترجم .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

فالعمل الموسمي والمهاجر قد يكون مناسباً بدرجة كبيرة لاحتياجات المزارع والمناجم ، بيد أن مصالح الصناعات التحويلية الأحدث عهداً تحتاج إلى عدد معين من العمال الأفريقيين الأكثر مهارة .

يقول دكتور دى كيوييه^(١) : «إن المناطق الصناعية الأكثر حجماً منھمكة في الحقيقة في عملية تكامل اقتصادي فيما بين العناصر على درجة كبيرة من النشاط» . وهو يؤكد أن هذه العملية تملئها حاجة الصناعة التي لا مناص منها إلى العمل - العمل الذي تزداد الحاجة إلى أن يكون «أكثر خبرة وتمرساً ، أكثر ملاءمة لعادات المجتمع الصناعي الحديث» . ومن ثم يوجد «صدام أساسي بين التكامل الطبيعي للحياة الحضرية والجهود غير التاريخية لفرض «التفسيخ» على المراكز الحيوية للرجاء الاقتصادي لجنوب أفريقيا» .

وهكذا يصبح الأفريقيون متكاملين في الصناعة ، وعلى الرغم من القوانين واللوائح الحكومية ، فقد حدثت درجة كبيرة من التحضر . ومع ذلك لا يمكن التأكيد كثيراً على أن نمو التحضر الأفريقي لم يكن في الأساس نتيجة للسياسة الحكومية ؛ وعلى العكس فقد حدث ذلك النمو على الرغم من عزوف الحكومة عن أن تفعل ذلك .

الاستقرار - الحقيقة والخيال

إن مسألة التحضر ، كما ذكرنا فيما سبق ، تتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة استقرار العمل Stabilisation of Labour . وتشير أرقام التحضر إلى عدد الأفريقيين المقيمين في المدن في أي وقت معطى ؛ على حين تكشف أرقام الاستقرار عن المدى الذي يتخلى به هؤلاء الأفريقيون عن إطار هجرتهم المستمرة بين المدينة والريف ، ويستوطنون مع زوجاتهم وأطفالهم كمقيمين دائمين في المناطق الحضرية .

وظيلة السنوات الكثيرة الماضية كانت التقارير الرسمية واللجان الحكومية

(١) س. و. دى كيوييه : « Fears and Pressures in the Union of South Africa » ، في أفريكان توداي ، ١٩٥٥ .

تسرعى الأنظار مرارا إلى مدى ما ينطوى عليه نظام العمل المهاجر من
تبديد ، وكثيرا ما كانت تؤكد على ضرورة تشجيع إقامة قوى عمل أفريقية
دائمة فى المناطق الحضرية ومراكز النشاط الاقتصادى الرئيسة .

« من المعتقد على نطاق واسع الآن أن الاستقرار فى المناطق الحضرية
يعد الشرط الجوهرى لخلق قوة عمل أفريقية ذات كفاية . » (١)

ولكن هل حدث مثل هذا الاستقرار حقيقة ؟ إن كثيرين من المعلقين ،
مشيرين إلى المثل الخاص بالكنغو البلجيكي واتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا
الجنوبية وحزام النحاس فى روديسيا الشمالية ، قد يردون على هذا السؤال
بالإيجاب . والتعلق الأكثر دلالة الذى يمكن تقديمه فيما يتعلق بمثل هذه
المزاعم ، هو أن حوالى ٤٪ فقط من الأفريقيين يعيشون فى المدن التى يزيد
عدد سكانها على عشرين ألف نسمة — وأنه حتى بين هذه النسبة الضئيلة
توجد نسبة جوهرية ليست غملا ، ناهيك عن العمال المستقرين .

ومع ذلك ينبغى أن يقال إنه على الرغم من أن الصورة الشاملة لأفريقيا
فى مجموعها لاتدل على أى تحول حاسم نحو استقرار العمل ، توجد لذلك
استثناءات جزئية ، كما فى اتحاد جنوب أفريقيا والكنغو البلجيكي ،
وبدرجة أقل فى روديسيا الشمالية والجنوبية ، ولو أن الاتجاه نحو التحضر
والاستقرار ، حتى فى هذه الحالات أيضا ، لا يكون بأية حال راجعا كله ،
إن لم يكن غير راجع على الإطلاق ، إلى السياسة الرسمية . وعلى النقيض
ينبغى أن يقال إنه على الرغم من الحجاج التى تقدمها اللجان المختلفة ، لم تبد
الحكومات ولا المستخدمون فى أفريقيا حماسة استثنائية لفكرة الاستقرار ؛
وذلك للأسباب التى أشرنا إليها فى الفصل السابق . ويسلم هيلى ، مع تحفظه
المعتاد ، بأنه « فى حالات معينة أصبح مبدأ الاستقرار قضية مثار جدل فى
فى سياسة الدولة » . (٢) وهو يرغب على أن يضيف إلى ذلك « أنه يبدو أن
كلا من الحكومة وشركات تعدين النحاس فى روديسيا الشمالية قد خاها

(١) World Social Situation ، المرجع السابق ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٧ .

(٢) هيلى : المرجع السابق ، ص ١٢٨٨ .

في وقت واحد بعض الشك فيما يتعلق بملاءمة تطبيق مبدأ الاستقرار. فوجود قوة كبيرة من العمال الأفريقيين المستقرين يمكن أن يخلق للدولة مسئولية خطيرة إذا حدثت مرة أخرى فترة كساد مثل تلك التي عانت منها المناجم في وقت ما .

وهذه الإشارة إلى الكساد في المناجم إنما تتعلق بالفترة السابقة للحرب التي شهدت الصدام في حزام النحاس في عام ١٩٣٥ . وقد تكررت المشكلة نفسها في عام ١٩٤٠ . إن مثل هذه المخاوف التي تساور الحكومة وشركات النحاس يمكن فهمها على الفور على ضوء الأحداث التي وقعت في ليوبولدفيل في بداية عام ١٩٥٩ ، عندما نشأت أزمة مؤقتة في المناجم ، بسبب الانخفاض الذي حدث في ثمن النحاس ، واشترك خمسون ألف عامل أفريقي متعطّل في المظاهرات التي هزت أرجاء الكونغو البلجيكي في ذلك الوقت .

ولا ريب أن مثل هذه الاعتبارات تلعب دورا كبيرا في تحديد اتجاه المصالح الإمبريالية في روديسيا الجنوبية . والحقيقة أن أحد المتحدثين البارزين باسم هذه المصالح ، وهو سير رونالد برين ، قد أشار بشكل خاص ، في كلمة له ألقاها في « ندوة دوق أدنبرة للدراسية » Duke of Edinburgh's Study Conference التي عقدت في أكسفورد في عام ١٩٥٦ ، إلى « عدم رغبة حكومة روديسيا الشمالية في عام ١٩٤١ في أن تورط نفسها في سياسة إيجاد قوة عمل صناعية أفريقية دائمة في حزام النحاس » . (١)

وتلقى الحقيقة التي ورد ذكرها في تقرير أيشوربي ، وهي أن موارد النحاس التي تستخرجها شركة روان أنتيلوب (٢) من المقدر ألا تكفي أكثر من خمسة وعشرين عاما أخرى ، وتلك التي تستخرجها شركة روكانا (٣)

(١) انظر البحث الذي ألقاه هـ. ا. فوسبروكي، ورد في تقرير أيشوربي ، المرجع السابق.

(٢) Roan Antelope : أخذت هذه الشركة اسمها عن اسم أحد مناجم النحاس العظيمة بحزام النحاس بروديسيا الشمالية . وقد أخذ المنجم اسمه بدوره عن اسم أحد التياتل المعروفة بهذه المنطقة . وقد عثر على النحاس في روان أنتيلوب لأول مرة في عام ١٩٠٢ - المترجم .

(٣) Rhokana Corporation : تعد هذه الشركة إلى جانب إنتاجها للنحاس أكبر منتج للكوبالت في روديسيا الشمالية ، وقد أقامت هناك مصنعا كبيرا لتتعة الكوبالت - المترجم .

زهاء أربعين عاماً ، بعض الضوء على هذا الإنحجام . ولقد كانت شركات النحاس طوال السنوات الخمس عشرة الماضية ، بحكم شراحتها في استخراج أكبر قدر ممكن من هذه الاحتياطات التي تسرع نحو النفاذ ، تقوم باستغلال عمال المناجم الأفريقيين إلى أقصى درجة ممكنة ، مع التأليف بين القسوة المطلقة والكفاية العلمية .

ومن المفهوم ألا تكون هذه الشركات على الأرجح مهتمة بإغراق رأس المال في المخططات الخاصة باستقرار العمل ، وذلك إذا ما وضعت في اعتبارها أنها لن تعد في حاجة إلى العمل نفسه في خلال بضع عشرات من السنين . وكان إقرارها بأن الاستغلال العالي الكفاية لمناجم النحاس يتطلب نسبة جوهرية من العمل الأفريقي شبه الماهر هو وحده الذي أسفر عن تعديل في اتجاهها نحو الاستقرار . ففي أحد المناجم زاد متوسط مدة استمرار الأفريقي في العمل ، من خمسة وعشرين شهراً في عام ١٩٤٢ ، إلى ثلاثة وثلاثين شهراً في يناير ١٩٥٠ ، وإلى خمسين شهراً في ديسمبر ١٩٥٤ (١) . ومن الواضح أنه تحدث درجة ما من استقرار العمل في حزام النحاس .

ومع ذلك فإلى وقت قريب ، هو عام ١٩٥٧ ، ترك ١٢,٨٣٤ عامل مناجم أفريقيًا (حوالي ثلث قوة العمل الأفريقية بأسرها) المناجم في ذلك العام ، وقد عاد مالا يقل عن ٤٩,١٪ من هؤلاء العمال إلى قراهم ، على حين أن ٥٢,٢٪ منهم استخدموا في المناجم مدة تقل عن العام . وفي الوقت نفسه التحق بالعمل في المناجم في ذلك العام ١٢,٥٩٧ عاملاً جديداً ، وقد جاء من هؤلاء ٢١,٩٪ من قراهم مباشرة دون أية خبرة سابقة في أعمال التعدين ، وجاء ٣٧,٥٪ آخرون من قراهم أيضاً ، ولكن مع خبرة سابقة بالعمل في المناجم (٢) . وهكذا يتضح بدرجة كبيرة أنه على الرغم من كل ما قيل عن نمو التحضر في حزام النحاس ، ما زال العمل المهاجر هو السائد ، ولا يحقق الاستقرار سوى تقدم بطيء .

(١) فوسبروكي ، وزد في تقرير أيشوربي ، المرجع السابق .

(٢) كل الأرقام الواردة بهذه الفقرة نقلاً عن : Northern Rhodesia Chamber of

Mines Year Book 1957 ، ص ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ ، كيتوي ، ١٩٥٨ .

ولقد كانت روديسيا الشمالية موضوعا لدراسات كثيرة عن استقرار العمل . وقد استخلص ويلسون (١) في استقصائه المشهور لمدينة بروكن هل ، وعلى أساس الفئات الأربع التي اتخذها لأغراض الاستقصاء الذي قام به ، أن ٨٠.٦٪ من السكان كانوا زوارا من الفلاحين (أى أمضوا أقل من ثلث وقتهم في المدينة منذ أن غادروا قراهم لأول مرة) ؛ وأن ٢٠.٥٪ كانوا من الكادحين المهاجرين (أى قضوا ما بين ثلث وقتهم وثلثيه في المدينة منذ أن تركوا قراهم لأول مرة) ؛ وأن ٦٩.٩٪ كانوا حضريين بصورة مؤقتة (أى أمضوا أكثر من ثلثي وقتهم في المدينة منذ أن غادروا قراهم) ؛ وأن ١٪ فقط كانوا حضريين بصورة دائمة (أى ولدوا في المدينة ونشأوا فيها) .

وقد ركز ويلسون تركيزا زائدا على النسبة المئوية الخاصة بالحضريين بصورة مؤقتة ، وهى ٦٩.٩٪ ، على الرغم من أن عددا من الباحثين الاجتماعيين قد تحلوا ما وصل إليه ويلسون . ومع ذلك فإن أرقام ويلسون نفسها تكشف عن درجة عالية من العمل المستقر غير ، وقد أكد هو نفسه أنه في الوقت الذي أجرى فيه استقصاءه ، منذ حوالى عشرين عاما ، أسفر سوء التناسب الكبير بين عدد الرجال الأقوياء البنية في المدينة ، وعدد النساء والمسنين والأطفال في الريف ، عن دوران السكان الدائم بين المدينة والريف . ويقول ويلسون إن «دوران السكان هو حجر الزاوية في الهيكل غير المستقر للاقتصاد الراهن في روديسيا الشمالية» .

وقد تناول كلايد ميتشيل (٢) النتائج التي توصل إليها ويلسون بدراسة نقدية ، وعلى أساس تحليل أجراه معهد رودس - لفنجستون ، في خلال الفترة ١-١٩٥٣ ، في مناجم روان أنتيلوب للنحاس ، ومناطق لوانشيا الأخرى ، وبروكن هل وندولا ، توصل إلى النتائج التالية :

(١) ج . ويلسون : *The Economics of Detribalisation in Northern Rhodesia* ، معهد رودس - لفنجستون ، ١٩٤١ .

(٢) دكتور ج . كلايد ميتشيل : بحث في *Urbanization, Detribalisation and Stabilisation in Southern Africa* ، اليونسكو ، المرجع السابق .

جدول ١٥

مناطق لوانشيا الأخرى	روان أنتيلوب	ندولا	بروكن هل
٥٣,٣	٤٥,٥	٥٤,٧	٥٥,٥
٣٨,٨	٣٩,٠	٢٢,٦	٢٧,٩
٧,٩	٦,٥	١٢,٧	٦,٦

وقد استخدم ميتشيل أسلوبا للتحليل يختلف عن الأسلوب الذى استخدمه ويلسون ، ولذلك لا يستطيع المرء إجراء مقارنة دقيقة بين المجموعتين من الأرقام . بيد أنه حتى مع التجاوز عن ذلك يكون من المثير حقا أن يكشف تحليل ميتشيل ، القائم على استقصاء أجرى بعد استقصاء ويلسون بعشر سنوات ، عن أنه بالرغم من الوجود الواضح لجيب كبير من العمال المستقرين جزئيا ، ما زالت الأغلبية عمالا مهاجرين ، ولا يمكن إلى الآن أن تدرج سوى نسبة صغيرة نسبيا على أنهم عمال مستقرون بصورة دائمة .

وتبين لجريش (١) ، فى دراسته « للمركز الأفريقى بإليزابيثفيل » African Centre at Elizabethville ، أن حوالى ٥٠٪ من السكان عاشوا هناك أقل من خمس سنوات . وتفيد النتيجة التى توصل إليها أن استقرار السكان الحضريين الأفريقيين أمر نسبي فقط ، وأن معظم الأفريقيين يبقون على الصلة بوطنهم الريفى الذى يعودون إليه بصورة دورية . ويقول جريش إنه حتى هؤلاء الذين عاشوا فى المدن لمدة عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة يتوقعون أن يعودوا إلى قراهم عندما يتقاعدون . (والظاهرة التى لاحظها جريش منذ أكثر من عشر سنوات ، كثيرا ما لاحظها المعلقون فى الأقاليم الأفريقية الأخرى .) ومع ذلك فإن معظم الاستقصاءات توضح أنه فى الكونغو البلجيكية ، وبخاصة فى منطقة النحاس بكاتانجا Katanga ، يوجد اتجاه قوى تماما نحو إنشاء طبقة عاملة أكثر استقرارا وتحضرا . فى عام ١٩٥٠ كان زهاء ٤٦٪ من مجموع العمال بمناجم النحاس فى كاتانجا لهم مدة خدمة قدرها عشر سنوات ، وعمل ٢٤٪ منهم فقط لمدة تقل عن ثلاث سنوات . (٢)

(١) ف جريش : اليونسكو ، المرجع السابق .

(٢) ج . مالنجر : « Recent Developments in Belgian Africa » ، فى أفريقيا

تودى ، ١٩٥٥ .

ويتضح نمو الحياة الأسرية - وهو مؤشر آخر للاستقرار - من الزيادة في عدد الأطفال بالنسبة لكل مائة عامل ، من تسعة أطفال في عام ١٩٢٧ ، إلى ٥٦ طفلا في عام ١٩٣٩ ، إلى ١٤٦ طفلا في عام ١٩٤٩ (١) . وتوضح الأرقام البالغة للدلالة التي قدمها دافيدسون (٢) أنه في عام ١٩٢٥ ، وهو العام السابق لتطبيق سياسة الاستقرار في كاتانجا ، كان لدى شركة أنيون منير (٣) ١٣,٨٤٩ عاملا تصحبهم ٢,٥٠٧ زوجة ، وما لا يزيد على ٧٧٩ طفلا . وفي عام ١٩٤٠ كان هناك ١١,٢٠٠ عامل ومعهم ٦,٤٦٤ زوجة ، و ٦,٦٤٣ طفلا ؛ أي حوالى طفل لكل زوجة . وفي عام ١٩٥٢ كان هناك طفلان لكل زوجة . إن الاتجاه نحو الاستقرار والتحضر يمكن أن يلاحظ في أمكنة أخرى في الكونغو ، وإن لم يكن بالوضوح نفسه الذي يوجد به في كاتانجا .

الحياة الأسرية

من المفيد أن نلاحظ ، استنادا إلى كاپلي (٤) وكومهرى - سيلفيان (٥) ، أن نسبة الرجال إلى النساء في ليوبولدفيل تقرب من ٢ : ١ . وتوجد النسبة نفسها عمليا في دوندا (٦) . (٧)

وكما في أى مكان آخر في أفريقيا تعد النسبة غير المستوية للرجال الأفريقيين إلى النساء الأفريقيات في المدن ، وكذلك نقص الأطفال ، النتيجة المترتبة

-
- (١) ر. برتيو: *Aspects de l'industrialisation en Afrique Centrale* ، ١٩٥٢ .
(٢) بازل دافيدسون : *The African Awakening* ، ص ١١٢ ، لندن ، ١٩٥٥ .
(٣) Union Minière : راسم الاتحاد بالكامل « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » Union minière du Haut Katanga, U.M.H.K. . انظر ، ص ٦٠٤ - المترجم .
(٤) إيمانويل كاپلي : دراسة عن ليوبولدفيل ، نقلا عن اليونسكو ، المرجع السابق .
(٥) س. كومهرى - سيلفيان : دراسة أخرى عن ليوبولدفيل ، نقلا عن اليونسكو ، المرجع السابق .

(٦) Donda : مدينة بالشمال الشرقى بالكونغو كينشاسا ، تقع على خط السكك الحديدية المارباكي وباوليس وونجييرو بالشمال الشرقى من البلاد ، والتابع لشركة السكك الحديدية المحلية في الكونغو - المترجم .

(٧) *World Social Situation* ، ١٩٥٧ ، المرجع السابق .

على الدمار الذي لحق بالريف الأفريقي ، حيث يسود المسنون والأطفال والنساء ، ويندر وجود الشبان ؛ وفي كلتا الحالتين يكون سوء التناسب البالغ نتيجة مباشرة لنظام هجرة العمل . إن نسبة الرجال العالية إلى النساء في المدن تعد تعبيراً عن عدم الاستقرار الأساسي لقوة العمل ، وذلك لأن الحياة غير الطبيعية التي تفرضها مثل هذه النسبة تعني أن الرجل سيعود إن عاجلاً أو آجلاً إلى الريف ، ليكون مع زوجته وأسرته ، أو ليتخذ له زوجة وتكون له أسره يرعاها .

وفي جينجا^(١) على سبيل المثال ، استناداً إلى سوفر ، «يشكل الذكور العنصر السائد بين السكان» .^(٢) كما أوضح مسح استطلاعي^(٣، ٤) أنه في فئة العمر^(٥) ، التي تنحصر بين ١٥ ، ٤٥ عاماً ، يفوق عدد الرجال عدد النساء بنسبة ٤ : ١ . ولم يكن هناك سوى ٢,٣٪ ممن تزيد أعمارهم على ٤٥ سنة ، على حين كان ١١,٧٪ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة . وهكذا كان عدم التوازن الأقصى بين الرجال والنساء يقع بين فئة العمر الكبرى - ٨٥٪ من المجموع ، وفي مثل هذه الظروف يكون مفهوماً أن ما يمكن حلوثه إنما هو استقرار محدود ؛ والحقيقة أن هذا المسح قد أوضح أن ٧٠٪ من السكان كانوا هناك لمدة تقل عن عامين . ومن الواضح أن مالدينا هنا هو الهجرة المتكررة المألوفة ، وتميل النتائج التي توصل إليها سوفر إلى تأكيد ذلك . «إن نسبة كبيرة من السكان العاملين الأفريقيين تتكون من كادحين مهاجرين تركوا أسرهم في أماكن إقامتهم بالريف ، وهي الأماكن التي يعتزمون العودة إليها بعد فترة عمل يقضونها في المدينة» .^(٦)

(١) Ginja : انظر ، ص ٥٦٨ - المترجم .

(٢) دكتور سيريل سوفر : بحث عن جينجا ، ورد في اليونسكو ، المرجع السابق .

(٣) Pilot Survey : ويقال مسح تجريبي أيضاً . والمصطلح مأخوذ عن «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» - المترجم .

(٤) س . ، ر . سوفر : مسح ، ورد في اليونسكو ، المرجع السابق .

(٥) Age Group : والاصطلاح مأخوذ عن : «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ؛ «المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات» - المترجم .

(٦) س . ، ر . سوفر : المرجع السابق .

ويكون لإحجام الأفريقيين عن اصطحاب أطفالهم معهم في المناطق الحضرية مفهوما عندما يلزم المرء مدى بشاعة الظروف التي يرغم هؤلاء الأطفال على العيش في ظلها بداخل هذه المناطق . فحتى عن ليوبولدفيل ، بالكنغو البلجيكي ، التي يقدمها كثير من المعلقين السطحيين (في فترة ما قبل يناير ١٩٥٩) باعتبارها نموذجا للسياسة الاستعمارية المتنورة والمتقدم الأفريقي ، يقال مايلي : « إن أطفالا كثيرين يعرفون الجوع في فترة مبكرة للغاية » . (١) فمن المعتقد أن الطفل الأفريقي في ليوبولدفيل يكون في سن السادسة قد تعلم أن يعول نفسه ، وأنه على الأرجح « يكون قد تعلم أن يصوم عن الطعام لفترة تصل إلى أربع وعشرين ساعة » . ويقال لنا إن مثل هذا الطفل « ستكون له ميزة على زملائه ، لأنه عند هذه السن يبدأ « التدريب على الجوع » في الأسر الشديدة الفقر وطبقا لتقدير متحفظ ، تصل نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى حوالي النصف » . وبسبب الحالة البشعة التي يعيش فيها أطفال الباكونغو (٢) فإنهم يشكلون فيما بينهم جمعيات تسمى بيكا Peka ، تضم كل جمعية منها اثني عشر طفلا في سن التعليم (٣) ، ويقوم هؤلاء الأطفال الاثنا عشر بجمع كل ما يستطيعون الحصول عليه من طعام في كومة واحدة واقتسامه فيما بينهم بالتساوي . ويسمى كثير منهم بالحصول على عمل ، بيد أنهم « يجلبون أن العيش على أجر منتظم . أمر صعب .. وليس من غير المألوف أن نرى مجموعات صغيرة من ثلاثة أو أربعة صبية ، ويقوم أفراد كل مجموعة بجمع كل مواردها في كومة واحدة ينصون بها واحدا منهم كل أسبوع بالتناوب » .

وتوجد الظروف نفسها إلى حد كبير بالنسبة للأطفال الأفريقيين في المناطق الحضرية الأخرى . وهكذا يكون العامل الأفريقي ممزقا : فلما أن

(١) اليونسكو : المرجع السابق ، ص ٨-١١٩ .

(٢) Bacongo : انظر ، ص ٥٨١ - المترجم .

(٣) School Age : والإصطلاح مأخوذ عن : « قاموس المصطلحات الإحصائية

والديموجرافية » ؛ و « المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات » - المترجم .

يصطحب أفراد أسرته معه ويشاهددهم بعينيه وهم يقاسون ويتضورون جوعاً ، وإما أن يتركهم خلفه في الريف ويعيش حياة وحيدة عزباً ، يعاني أقصى صور الحزن والكرب لعلمه أن أسرته التي هجرها إنما تتمزق ألماً انتظارا لعودته . وفي اتحاد جنوب أفريقيا توجد المشكلة نفسها فيما يتعلق بالحياة الأسرية . وقد لاحظ رينولت جونز (١) أن نسبة الرجال إلى النساء تكون مرتفعة جدا بالمناطق الحضرية في الاتحاد . وتبين له أن في فئة العمر ١٥-٢٩ سنة كان يوجد ٢٧٩ رجلاً مقابل كل مائة امرأة ؛ وفي فئة العمر ٣٠-٤٤ سنة ، كان يوجد ٢٣٣ رجلاً مقابل كل مائة امرأة ؛ وفي فئة العمر ٥٥-٥٩ سنة ، ٢٢١ رجلاً . ويضيف جونز إلى ذلك أن أرقام الذكور « يطغى عايتها بعنف العدد الكبير من عمال المناجم من الأهالي الذين يعيشون حياة العزوبة » . وليست هذه الحياة بطبيعة الحال من اختيار عمال المناجم الأفريقيين ، بل هي جزء جوهري من نظام العمل المهاجر الذي يقوم عليه عمل المناجم في اتحاد جنوب أفريقيا ، وينص إليه في عقود العمل التي توقع مع عمال المناجم . وحتى في مناجم الذهب بالولاية الحرة (٢) ، حيث يزعم أن سياسة استقرار العمل تلقى الاستحسان والتأييد ، نجد أن « إدارة شؤون الأهالي بجنوب أفريقيا » South African Department of Native Affairs « قد سمحت للمشروعات المعنية . بتوفير أحياء خاصة للمتزوجين لعدد لا يزيد على ٣٪ من مستخدميه ، وليس ١٠٪ كما كان مقترحاً أصلاً » (٣) .

وفي مثل هذه الظروف تتعثر سياسة الاستقرار في مسالكها بلدرجة أو بأخرى . بيد أنه في جنوب أفريقيا لا تكون الحياة الأسرية مفقودة في المناجم وحدها . فقد تبين من مسح لمصنع دنلوب بمدينة دربان (٤، ٥) ، أجرى منذ

(١) ج . و . رينولت جونز : « The Effects of Urbanization in South and Central Africa » ، في أفريكان أفيرز ، يناير ١٩٥٣ ، المام ٥٢ ، العدد ٢٠٦ ، ص ٢٧-٤٤ .

(٢) Free State : انظر ، ص ٥٦٩ - المترجم .

(٣) ذي تيمس ، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ .

(٤) Durban : انظر ، ص ٥٦٩ - المترجم .

(٥) African Worker Today ، مسح لمصنع دنلوب بمدينة دربان ، أعداه قسم الاقتصاد

بجامعة ناتال ، لندن ، ١٩٥٠ .

حوالى عشر سنوات ، أن ٦٪ فقط من العمال هم الذين كانوا يقيمون مع زوجاتهم بالمدينة . وقال ١٤٪ آخرون من العمال إنهم سيحضرون زوجاتهم للإقامة معهم إذا ما توافرت تسهيلات الإسكان وغيرها من التسهيلات الضرورية .

وقد كانت هيلمان^(١) على جانب كبير من التوفيق فى عرضها للمشكلة القائمة فى جنوب أفريقيا .

«إن ممارسة استخدام العمال المهاجرين ، الذين يعيشون فى مجموعات سكنية خالية من الزوجات ، وهى الممارسة التى دشتها المناجم منذ أكثر من ستين عاما ، ما زالت هى الأسلوب السائد فى المناجم وفى عدد من المشروعات الأخرى، مثل مصانع الطوب ومناجم الفحم وإدارات الخدمات البلدية . وقد ترتب على تطور أعمال التعدين على نطاق كبير النمو السريع للمدن ، وهو ما كان يعنى ، وبخاصة كصناعة ثانوية تطورت بسرعة فى المراكز الحضرية الرئيسية ، طلبا متزايدا على العمل الأهل . وفى الأصل كان خدام المنازل والعمال فى مجالى التجارة والصناعة عمالا مهاجرين ، وكانت أغليبتهم الساحقة من العمال غير المهرة . وبصورة تدريجية ، ومع توسع الصناعة ... تغير ذلك الوضع . وبدأ الأفريقيون يلتحقون بالمهن شبه الماهرة ، وكذلك بالمهن الماهرة وإن كان ذلك فى أعداد صغيرة ، ومع زيادة المهارة ، وهى الزيادة التى تنطوى بالضرورة على درجة ما من استقرار العمل ، أصبح الاتجاه نحو الاستيطان الحضرى الدائم فى ظل ظروف الحياة الأسرية أكثر وضوحا وصراحة .

«وقد كانت حركة الأفريقيين نحو المدن خاضعة مع ذلك منذ البداية لضغوط متنازعة . فالاقتصاد الآخذ فى الاتساع ، والذى كان ينعكس فى ازدياد الدخل القومى بدرجة كبيرة ، كان يتطلب عمالا أفضل تدريباً وأكثر إنتاجية ، وقوة عمل أكثر استقراراً . بيد أن السياسات الرسمية كانت تنظر الى الأفريقيين دائماً على أنهم يقيمون فى المناطق الحضرية إقامة مؤقتة ، وإلى المدن نفسها على أنها مناطق بيضاء تكتنفها أراضى الغير ولا يسمح

(١) دكتورة إلين هيلمان : اليونسكو ، المريج السابق ، ص ٧٢٦ وما بعدها .

للافرقيين بدخولها الا تفضلا . وهى لم تعمل على تشجيع استيطان الاسرة الافريقية ، او على تيسير هذا الاستيطان بآية طريقة من الطرق . وقد أدخلت مرارا تعديلات على تشريعات المناطق الحضرية الاهلية بغرض إيقاف تدفق الأهالى على المدن وضمان قدر أكبر من الرقابة على الافريقيين فيها . » (التشديد من عندنا - ج . و .)

وقد فسر جونز رينولت بوضوح ، وبما لا يدع مجالا للخط ، لماذا تعارض حكومة اتحاد جنوب أفريقيا استقرار العمل الأفريقى بكل هذا العنف : (١)

« إن الاستقرار يؤدي إلى المطالبة بإلغاء الحاجز اللونى ، ومع اتساع الفرص ينمو الوعى السيامى بين الجماعة . فطرقهم القديمة فى الحياة تتشتت وتبدد ، على حين تتطور أنماط جديدة من التفكير . ولذلك سيكون علينا فيما أعتقد أن نواجه بصورة أفضل احتمال ترايد المطالبات بحقوق سياسية ، من ثم سترون أن حكومتنا منطقية تماما فى وجهات نظرها . فاذا ألغيت الحاجز اللونى ومضيت فى سياسة الاستقرار ، كان معنى ذلك مطالبات أكبر بحقوق سياسية ، والناس ليسوا مستعدين لمواجهة ذلك فى الوقت الحاضر . » (التشديد من عندنا - ج . و .)

الضمان الاجتماعى

والى جانب القيود القانونية التى تفرضها الحكومات والمستخدمون على العمال الأفريقيين الذين يستقرون فى المناطق الحضرية ، انتهجوا أيضا سياسات اقتصادية واجتماعية صُممت عن عمد لاستمرار نظام العمل المهاجر . وقد كانت هذه السياسات مؤسسة على التمييز فى التعليم والصناعة (تقييد شغل الأفريقيين للمهن أو الوظائف الأكثر مهارة) ، وعلى سياسة للأجر الرخيص لا توفر سوى أدنى مستويات الكفاف لرجل يعيش بمفرده ، ولإسكان غير ملائم (ويقوم هذا بدوره على مفهوم « الرجل الذى يعيش

(١) جونز رينولت : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

بمفرده) ؛ وإنكار الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ؛ بما في ذلك معاشات الشيخوخة وإعانات البطالة .

ومستناول الفصول التالية ، في شيء من التفصيل ، مسائل المهارة والتعليم ، ونظام الأجور الاستعماري . بيد أنه من الأمور الهامة هنا التأكيد على أن الأثر الكلي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، التي انتهجها الإمبرياليون تجاه العمال الأفريقيين ، قد ترك الأفريق في المدينة محروماً تماماً من أي ضمان اجتماعي . فليس هناك مسكن ملائم ، وهو يعيش على أجر الكفاف ، ولا يستطيع أن « يشق طريقه صاعداً » السلم الاجتماعي ، مادام التمييز الاجتماعي قد قرر بالفعل إلى أية درجة من السلم يستطيع أن يصعد . فإذا أصابه مرض ، لا يجد العلاج اللائم ، ولا يحصل عادة على إجازة مدفوعة الأجر . وإذا فقد عمله ، يمكن أن يفقد مسكنه ؛ والأمر الأشد سوءاً من ذلك أنه لا يحصل على إعانة البطالة . وعندما تتقدم به السن يتعين عليه أن يعيش عائلة على أولاده ، أو أن يتضور جوعاً بكل ما في هذه العبارة من معنى ؛ والاختيار الوحيد الذي يتبقى أمامه هو أن يعود إلى قريته . وعلاوة على ذلك يكون طيلة هذا الوقت قد ترك زوجته وأطفاله خلفه ، وتكون أسرته قد تعرضت بدرجة أو بأخرى للدمار . ولذلك فلا عجب في أن يشير علماء الاجتماع باستمرار إلى مشاعر عدم الضمان التي تثقل بوضوح على الأفريق الحضري .

يقول جوسمان (١) ، « إن الأفريق الحضري معتل الصحة ، ويقع في مساكن سيئة ، وغير متعلم ، ويفتقد أي ضمان في المدن ، حتى إذا كان قد ولد هناك » .

وقد أوضحت تقارير كثيرة أن السلطات تترك الوضع جيداً ، وتفهم ما يتطلب الأمر عمله لضمان استقرار العمل . والخطوات الضرورية ، كما يقول تقرير الأمم المتحدة الوضع الاجتماعي العالمي ، (٢)

(١) ب . جوسمان : « Industrial Efficiency and the Urban Life » ، في مجلة أفريقيا ، إبريل ١٩٥٣ ، السنة ٢٣ ، العدد ٢ ، ص ١٤١ .

(٢) World Social Situation ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

« ينظر إليها على أنها تتضمن حوافز في شكل رفع الأجور ، التي ينبغي أن تزداد طبقا لطول مدة الخدمة وتحسن الكفاية ؛ وإجازات مدفوعة الأجر لمن له خدمة متصلة مدتها اثنا عشر شهرا ؛ ومساكن أفضل ؛ وإجراءات لتدعيم الأسرة ؛ ومساعدات مالية للأسر الحديثة التكوين ؛ وعلاوات للأطفال ؛ وتوفير المزيد من المستشفيات ومراكز الحضانه ورعاية الطفولة وتسهيلات الترفيه . كذلك يعتبر من الأمور الحيوية مساعدة تنظيمات العمال لتحسين قلوبها على المساومة وتشجيع الشعور بالانتماء ، والتدريب المهني ، وتوجيه العمال نحو تحسين لياقتهم للعمل ، وزيادة العرض أمام العمال . »

ومع ذلك فإن ممارسة المستعمرين وحكومات الأقاليم الأفريقية المستعمرة لا يمكن إلا أن توضع بجلاء تام أن هذه التوصيات إنما تجرى تجاهلها بدرجة أو بأخرى . فالسياسة الرسمية التي تتبع اليوم هي في جوهرها السياسة نفسها التي كانت تتبع طيلة السنوات العشر الماضية . وقد كانت الحكومات الاستعمارية في أفريقيا ، في موقفها من مسألة الضمان الاجتماعي ، تجد لها دائما ملاذا خلف العادة التقليدية التي تقضى بأن ترعى الأسرة الأفريقية كل أفرادها .

« لا توجد أية إعانات للبطالة والشيخوخة والعوز بالمفهوم الذي توجد به في المملكة المتحدة . فالنظام الاجتماعي التقليدي ، وبخاصة نظام الأسرة الممتدة ، يتكفل بتقديم المساعدة للمسنين والعاطلين وضعاف البنية ، ويلقى الالتزامات على عاتق الأسرة بأكملها بأن ترعى مصالح ورفاهية كل عضوا فيها . » (١) ويعلن تقرير وزارة المستعمرات البريطانية عن أوغندا لعام ١٩٥٠ Colonial Office Report for Uganda for 1950 ، بطريقة مجردة من المشاعر ، ما يلي :

« من النقاط الأساسية في سياسة الحكومة أن تعهد بعبء معونة المعدم والعاجز ، كلما كان ذلك ممكنا ، إلى القبيلة أو العشيرة أو الأسرة . »

(١) The Economic Survey of the Colonial Territories ، المجلد ٣ ، ١٩٥١ ؛ أقاليم أفريقيا الغربية ، Col. No. 281-3 ، القسم الخاص بساحل العاج ، ١٩٥٢ .

وبالمثل يعلن « تقرير وزارة المستعمرات البريطانية عن تنجانيقا لعام ١٩٥٧ » Tanganyika Report for 1957 ما يلي :

« إن سياسة السلطة الإدارية ، فيما يتعلق بمسائل الضمان الاجتماعي ، ظل قوامها الاعتماد على هيكل الرفاهية التقليدي . »

وكانت النظرية التقليدية التي تكمن خلف هذه السياسة هي أن العامل الأفريقي لابد أن يتلقى عونا ماليا جزئيا من زوجته ووالديه الذين خلفهم وراءه في المنزل أو القرية . فالعامل ينبغي أن يكسب ما يكفيه لأن يعول نفسه ، على حين أن الأسرة التي تركها خلفه لابد أن تكون قادرة على أن تعول أفرادها ، وكذلك على أن توفر ملجأ ومأوى للعامل الذي تقدمت به السن أو طعنه المرض . (بل إنه يتوقع في الحقيقة من الأسرة التي ترك في المنزل أن تضيف عونا ماليا إلى أجر العامل في المدينة ، ويقول إبتوتسون^(١) إن الزعم بأن ذلك كان يمكن حدوثه « كثيرا ما كان يستخدم كأساس للمجادلة بأن الأجور الحضرية ينبغي أن تظل منخفضة » .) بيد أن تدهور الزراعة الأفريقية في السنوات الثلاثين الماضية كان سريعا للدرجة أصبح من المتوقع منها أن يكون التجاء العامل أو المسن في طلب الغوث أو الضمان إنما هو إلى أسرة فلاحية معدمة تماما .

يقول فوسبروكي^(٢) ، وهو يسترعى الأنظار إلى الانهيار التدريجي لهذا الشكل المزعوم « للضمان الاجتماعي » ، إنه « في روديسيا الشمالية ، ووسط أفريقيا بشكل عام ، يمكن للجيل الأول من الأفريقيين في المدن أن يعيش في ظل نظام الضمان الاجتماعي يستند إلى القرابة ، بيد أن الجيل الثاني يعاني من انهيار هذا النظام ، على حين أن الجيل الثالث يمكن في هذا الصدد أن يواجه حالة من الكرب الشامل ، كما تنتفي بالنسبة لأبنائه أية آمال تتعلق بواجب الدولة في تنفيذ مخططات للضمان الاجتماعي » .

(١) إبتوتسون : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٢) « Can Labour be Stabilised Without Permanent Urbanization and Concomitant Social Security Measures ? » تقرير أبتوربي ، ص ٨٨ وما بعدها .

وعلى الرغم من الاعتراف الواضح في اللوائح الرسمية وشبه الرسمية بالحاجة إلى توفير ضمان إجتماعى ملائم للعمال الأفريقيين ، كان على الطبقة العاملة في الممارسة أن تناضل بمرارة حتى من أجل الحد الأدنى من التنازلات . فمئذ وقت قريب ، في أغسطس ١٩٥٩ ، نجد أن « اتحاد العمال النيجيريين » *Nigerian Workers' Union* ، « شركة أفريقيا المتحدة والشركات المندمجة *United Africa Company and Associated Companies* » قد ضمنَ مذكرته ذات الأربع عشرة نقطة إلى إدارة الشركة مطالب متعلقة بمخطط الإسكان ، وصناديق المعاشات ، وإعانات التقاعد ، وغيرها من المطالب الاجتماعية .

وربما كانت أفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية مسرحا لأعظم نضال شن من أجل المطالب الاجتماعية . فالمظاهرات والإضرابات كانت تحدث من حين لآخر عبر فترة مدتها سبع سنوات من أجل وضع قانون العمل *Labour Code* في سجل القوانين *Statute Book* . وكان من الجوانب الأساسية في قانون العمل النص على إعانات للأطفال . وعلى الرغم من أن العمال قد نجحوا في الحصول على قانون العمل في عام ١٩٥٢ ، كان عليهم أن يشنوا منذ ذلك الوقت نضالا مستمرا من أجل وضع القانون موضع التنفيذ .

« فمن يعنيه أين ينامون ؟ »

ويعد الإسكان الملائم من الأمور الجوهرية بالمثل لتمكين الأفريقيين من أن يتوطنوا بصورة دائمة في المدن . وذلك أيضا أمر مسلم به من جميع اللوائح الرسمية وشبه الرسمية . ويشار في التقارير دائما إلى ضرورة حصول العامل الأفريقي على مسكن مناسب ، يتسع له ولأسرته ، مقابل إيجار يستطيع سداده . ومع ذلك فإن تكث الوعود والتنكر للكلمات أكثر ممارسة من الالتزام بها ومراعاتها .

ويسلم تقرير كارپنتر (١) بأنه فيما يتعلق بكينيا « يوجد في جميع المناطق

(١) *Report of the Committee on African Wages* (تقرير كارپنتر) ، ص ٥٩ ،

فبراير ، ١٩٥٤ .

الحضرية نقص حاد في وسائل الإسكان ، حتى على مستوى العامل الذي يعيش بمفرده . ويقول التقرير إنه يوجد في نيروبي نقص في « أماكن النوم » ، يقدر بما لا يقل عن عشرين ألف مكان ، مع وجود نقص قدره خمسة عشر ألف مكان نوم في ممبسة . ويفيد هذا التقرير أيضا أن نتيجة ذلك كانت وجود « أحياء سكنية قليلة مفرقة » .

وليست أسباب هذه الظروف المفجعة مجرد النتائج المعتادة لانخفاض الأجور والفقر اللذين يواجهان العمال في أجزاء كثيرة من العالم ، وإنما هي أيضا ، ولناخذ عن تقرير كاربنتر مرة أخرى ، أن : « معظم برامج الإسكان الأفريقية كانت تخطط في الماضي على افتراض أن قوة العمل الأفريقية كان قوامها الرجل الذي يعيش بمفرده ، وأن قوامها ينبغي أن يظل كذلك » . (التشديد من عندنا - ج.و.) وذلك إقرار واضح بما فيه الكفاية بأن سياسة الإسكان الرسمية كانت ترتبط بنظام العمل المهاجر . (والحقيقة أن تقرير كاربنتر نفسه يقرر أنه من بين حوالي ٣٥٠,٠٠٠ عامل أفريقي من الذكور البالغين المستخدمين خارج المنازل في كينيا ، من المقرر أن أكثر من النصف عمال مهاجرون ، وأنه حتى من بين هؤلاء الذين يقعون في داخل هذه الفئة لا يقوم الاستخدام طويلا (١) .

ويكشف تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية عن أن « أعمال الشعب التي وقعت في ممبسة في عام ١٩٣٩ كان مرجعها أساسا سوء الإسكان » . (٢) وقد أفادت التقارير التي وردت من نيروبي ، في عام ١٩٤٨ ، أن العمال الأفريقيين المستخدمين كانوا ينامون « تحت قراندات على طريق النهر River Road في عشش ضارة وخطرة في المستنقعات ، وفي أوتوبيسات قديمة مثبتة على جانبي الطريق ، وفي بومواني Pumwani ينام كل أربعة عشر عاملا في غرفة واحدة ، كل اثنين منهم على سرير والباقيون على الأرض » . (٣)

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٢) EARC ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣) Report of the Municipal African Affairs Officer ، ص ١١ ، نيروبي ،

١٩٤٨ . (لم ينشر ، نقلا عن تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية East Africa Royal

Commision Report ، ص ٢٠٧ .)

ويشير التقرير إلى أن مثل هذه الظروف ليست مقصورة على كينيا .
« إن مواطن الإقامة التي تزدحم فيها أكواخ الأفريقيين ، ويلصق بعضها البعض ، يمكن رؤيتها على مشارف جميع المدن بأفريقيا الشرقية . » (١)
ويضيف التقرير إلى ذلك :

« إن دراسة التقارير الرسمية وروايات الشهود الذين لديهم دراية بالمسائل الحضرية تحملنا على الاقتناع بأن حياة الأسويين الشديدي الفقر وأغلبية الأفريقيين في المدن كانت تتدهور عبر فترة طويلة . » (٢)
ومن المسلم به أن انخفاض الأجور يعد من الأسباب الهامة لسوء المساكن .
« إن أجور أغلبية العمال الأفريقيين شديدة الانخفاض بحيث لا تمكنهم من الحصول على سكن يكون ملائماً بأي مقياس وارتفاع تكلفة المساكن بالنسبة للأجور هو في حد ذاته سبب لاكتظاظ المناطق السكنية ، فالمسكن الواحد يشترك فيه أكثر من عامل للتخفيف من غباء التكلفة . وذلك إلى جانب أن ارتفاع تكلفة الطعام في المدن يجعل الحياة الأسرية مستحيلة بالنسبة لأغلبية العمال . » (٣)

ويأخذ التقرير عن تقرير موظفي الشؤون البلدية الأفريقية الذي جاء به وأنه في مجرى استقصاء أخير قامت به الشرطة في الليل لم يكن يوجد أقل من ستين شخصاً نائمين في بيت واحد من تلك البيوت المؤقتة ذات للطابق الواحد » (٤) .

وفي دار السلام بتنجانيقا ، « أفادت التقديرات بأن متوسط عدد الأشخاص الذين يعيشون في الغرفة الواحدة ، التي طولها عشرون قدماً وعرضها ستة عشر قدماً ، هو ثمانية أشخاص ، وبأن هذا الرقم يصل إلى اثني عشر شخصاً في بعض الغرف » (٥) .

(١) EARC ، ص ٢٠٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) Report of the Municipal African Affairs Officer ، ص ٢١ ، ملاحظة ،

١٩٥٢ ، (لم ينشر) .

(٥) (EARC) ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

وقد بلغت مشكلة الإسكان في سولزبرى درجة هائلة من الحدة، حتى إنه في عام ١٩٥٨ قاد الشاب الأفريقى ت.ى.س. ، من منطقة الماشولاند (١) بروديسيا الجنوبية ، موكبا يضم آلاف لائىوت لهم، وسار به إلى مقر قسم إدارة مشئون الأهالى Native Administration Department بالمدينة . وقال زعيم نقابى من روديسيا الجنوبية (٢)، وهو يصف هذا العمل الهام من أعمال الاحتجاج :

«إن مشكلة الإسكان تعد من أكبر المشكلات التى تواجه العمال الأفريقين فى المناطق الحضرية . فى سولزبرى على سبيل المثال كان هناك حوالى أحد عشر ألف أفريقى غير متزوجين، وخمسة آلاف أفريقى متزوجون، وهم مدرجون فى قوائم الانتظار للحصول على مساكن . وهؤلاء العمال مستخدمون قانونا ، بيد أن الشيطان يعلم أين يلقون برعوسهم عندما يحين الليل . فإذا كانوا يعيشون لدى أصدقاء لهم تعرضوا للمحاكمة إذا عثر عليهم رجال الشرطة الذين كثيرا ما يقومون بغارات ليلية . وإذا ناموا فى العراء أو تحت شجرة ، يكونون أيضا عرضة للمحاكمة إذا ما عثر عليهم .

«ولا يوجد بين المستخدمين من يعنيه الأمر . فما داموا يتواجدون بمقار أعمالهم كل صباح فمن يعنيه أين ينامون ، أو يأكلون ، أو يسترىحون، فى المساء؟» ومن الواضح أيضا أن ذلك لا يعنى أحدا من المستخدمين فى مدن روديسيا الجنوبية الأخرى مثل بولاوايو (٣) وسيلكوى (٤) وجويلو وكيكيه وجاتوما وأومتالى ، حيث تبين لإبوتسون (٥) أن الظروف المعيشية فى كثير من المجموعات السكنية «مفرعة» للغاية ، وأنه يوجد فى كل مكان نقص حاد فى المساكن واكتظاظ خطير بالسكان .

(١) Mashonaland : انظر ، ص ٥٨٢ - المترجم .

(٢) ف . س. إيلسون سيثولى : «The African Worker in Southern Rhodesia»

فى وورلد تريديونيون موثمنت ، عدد أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ٢٠٠، ١٩ .

(٣) Bulawayo : انظر ، ص ٥٦٩ - المترجم .

(٤) Selukwe : انظر ، ص ٥٧٠ - المترجم .

(٥) برسى إبوتسون : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

ويقول تقرير اليونسكو عن مساكن العشش في دربان ، الذين يعجزون عن إيجاد المسكن العادي : « إن أغلبية المقيمين بالعشش ، وكذلك جميع المقيمين العرضيين الذين يسمح لهم بالإقامة ليلا ، لا يمكن بالمرّة اعتبار أن لهم مساكن » (١) . وقد تبين من المسح الذي أجرى لمصنع دنلوب (٢) أن من بين ٢٦٠ عاملا أجريت مقابلات معهم ، كان ٧٤ عاملا يعيشون في عشش ، ٧٣ عاملا في ثكنات ، ٣٤ عاملا في ملاحق ببعض المباني out-buildings ، وثلاثة عمال في جراجات ، وعشرة عمال في « أحياء غير مملوكة ، وربما يكون من المستحيل تحديدها » . ولم يكن يعيش منهم في بيوت أو شقق غير ١٦ عاملا فقط - أي أكثر قليلا من ٢٥٪ . وثمة تأكيدات بأنه يوجد في « حي » الهوتو - پوتو (٣) في مدينة برازافيل أكثر من ٤٥٪ من السكان يعيشون في وحدات سكنية يشغلها ما بين ستة أشخاص وأحد عشر شخصا ، وأكثر من ٣٥٪ منهم في وحدات يشغلها ما بين أحد عشر واثنين وعشرين شخصا (٤) . ويقول سوفر (٥) إنه في مدينة جينجا تكون :

« أكثر البيوت الأفريقية عبارة عن هياكل صغيرة ذات غرفة واحدة ، مبنية من خليط من الطين والعشب والصفائح . ويتكون زمام المدينة الممتدة من صفوف كالشكنات تتكون من حجرات مبنية بالطوب . ويفتقر ٥٠٪ من جميع بيوت الأفريقيين إلى المراحيض ، كما يفتقر أكثر من ثلثها إلى مكان قريب يحصلون منه على مياه نظيفة تنقلها المواسير . »

وتقرر دكتورة هيلمان ، وهي تصف الازدحام المفرع الذي تطور بين الأفريقيين في مدن جنوب أفريقيا ، أن جوهانسبرج ما زالت بها مجموعة ضخمة متخلفة قوامها ثلاثون ألف أسرة وعشرون ألف أفريقي أعزب ،

(١) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٢) African Factory Worker ، المرجع السابق .

(٣) Poto-Poto : انظر ، ص ٥٨٣ - المترجم .

(٤) الأستاذ جورج بلانديير : بحث ورد في «اليونسكو» ، المرجع السابق .

(٥) دكتور سيريل سوفر : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٥٩٨ .

في حاجة إلى مساكن ، كما قدر العدد الكلي لوحدة الإقامة المطلوبة
للأفريقيين الحضريين بـ ١٦٧,٣٢٨ وحدة في عام ١٩٥٣ (١) .

كما لاحظ دى برييه (٢) :

«إن المرء لا يستطيع أن يصدق الطريقة التي يتكبد بها السكان
الأفريقيون معا في مساكن مؤقتة إلى أن يراها بنفسه رؤية العين .»

وهكذا ليست الأجور ، ولا الضمان الاجتماعي ، ولا تسهيلات الإسكان -
ناهيك عن الحقوق القانونية - على مستوى يسمح بتشجيع أو تيسير استيطان
العمال الأفريقيين مع أسرهم بصورة دائمة في المراكز الحضرية . فحياة
المدن بالنسبة لأغلبية الأفريقيين بمثابة كابوس للفقر والملاحقة والمخاطبات ،
ونضال مستمر ضد البؤس والتضور جوعا ، وكذلك ضد مضايقات رجال
الشرطة وقسوتهم .

تقول دكتورة هيلمان (٣) في دراسة لها عن أحد الأحياء الأفريقية
الفقيرة ، «إن الفكرة المهيمنة المتكررة للحياة في حي رويارد Rooiyard
هي الصراع الاقتصادي ، فالأنشطة اليومية يحركها إلى حد كبير النضال
من أجل البقاء» . ويقول مالنجر (٤) إنه يوجد «شعور عميق بالقلق» في كل
المناطق الحضرية الأفريقية .

ويوجز تقرير اليونسكو الظروف التي يعيش فيها السكان الحضريون
الأفريقيون بهذه العبارات (٥) :

«... إنهم يتميزون بمعاناتهم الشديدة والفقر وسوء التغذية والمرض ،
ويعيشون في ظروف تكبدوا اكتظاظا سكانيا»

«ولا يستطيع العاملون بأجر إحضار أسرهم إلى المدينة ، حيث الأجور

(١) دكتورة هيلمان : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٧٢٨ .

(٢) ب. دى برييه : «The Productivity of African Labour» ، في إنترناشونال

ليبرريفيو ، أغسطس - سبتمبر ١٩٥٥ ، ص ١٢٨ .

(٣) هيلمان : A Study of Rooiyard-1935 ، معهد رودس - لثنجستون ، ١٩٤١ .

(٤) الأستاذ جوى مالنجر : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٦٢٩ .

(٥) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ١-٢١٢ .

والمساكن غير كافية . أما الرجال المتزوجون ، الذين يحضرون زواجاتهم وأطفالهم معهم ، فيكونون في كثير من المناطق أشد فقراً من الرجال الذين يعيشون بمفردهم ، حيث لا توجد أية علاوات لسلام الأجور »

ذلك هو الواقع القاسى الذى يكمن خلف كل العبارات المنمقة عن التحضر والاستقرار .

ومن الأمور الهامة بطبيعة الحال أن نتبين التغيرات التى تحدث فى أفريقيا . فالزراعة الأفريقية والحياة القروية الأفريقية تتدهوران ، والفلاحون الذين طحنهم الفقر يتشتتون . وأصبح للاقتصاد السوقى الغلبة على الاقتصاد القائم على الاستهلاك الذاتى . وعلاوة على ذلك ولدت طبقة عاملة أفريقية ، ولدت فى معاناة ومشقة وألم وبؤس . وهذه البروليتاريا الأفريقية تزداد عدداً باطراد ، ويكتسب قسم منها درجة ما من المهارة . وشيئاً فشيئاً يجتذب الأفريقيون إلى سوق العمل الأجير . وتنشق المدن ، ويزداد التحضر الأفريقى . وثمة نمو للاستقرار . وتقرب أعداد كبيرة من الأفريقيين من الاعتماد بصورة رئيسية ، وإن لم يكن كلية بعد ، على أجورهم فى توفير أسباب معيشتهم .

بيد أن ذلك مجرد اتجاه ، ولا يشكل بعد اكتمالا لعملية . فعلى الرغم من أن تغيراً عميقاً قد طرأ على الاقتصاد الأفريقى ، وأن تكوين ونمو الطبقات قد تقدما بسرعة عبر العقود القليلة الماضية ، لا ينضاف هذا إلى «ثورة صناعية» . وإذا تكلمنا من الناحية الاقتصادية فإنه على الرغم من التحولات الهامة التى حدثت ، ما زالت القارة من الناحية الجوهرية كما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين عاماً مضت — منطقة خلفية للاستعمار ، وملحقاً زراعياً يورد المعادن لبلاد أوروبا الغربية ، وبدرجة متزايدة للولايات المتحدة أيضاً

أليس إذن ثمة «ثورة» تحدث فى أفريقيا ؟ توجد بكل تأكيد ثورة سياسية تكتسح القارة ، بمعنى أن الشعب الأفريقى فى حالة ثورة ضد الاستعمار ، وأنه فى عدد من المناطق تنتقل السلطة السياسية من الأوربيين

إلى الأفريقيين . وهذا هو جوهر الثورة الأفريقية في أيامنا . بيد أنها ثورة لاتزال في بداية الطريق .

إن الاحتكارات الأوربية الكبيرة التي ذهبت إلى أفريقيا منذ ستين عاما لاستغلال الموارد الأفريقية والعمل الأفريقي مازالت تسيطر على القارة ، وما زالت تقرر سياسات الحكومات في معظم المناطق ، وما زالت تقوم في كل مكان تقريبا باستغلال الشعب الأفريقي ، واستغلال الثروات الطبيعية الكامنة في أراضيه . وفي كل جانب من جوانب الحياة الأفريقية يبدو طابع النظام الاستعماري — في الاقتصاد ، والهيكل الطبقي ، والنظام السياسي ، والإطار الاجتماعي العام .

ويكشف الإطار العام للطبقة العاملة الأفريقية عن القسومات نفسها الخاصة بالمستعمرات .

فالأمر الغالب فيما يتعلق بها هو طابعها المهاجر المستمر ، لا استيطانها المستقر في المدن . وما حدث هو أن سيل العمل المهاجر من الريف إلى المدن — الذي يدفعه نظام ضريبة الرعوس والتجنيد وإفقار الريف ، أكثر مما يجذبه النمو الصناعي — قد واصل الارتفاع بسرعة أكبر وإلى درجة أعلى ؛ وفي كل مرة يتسرب فيها السيل عائدا إلى القرى كان ما يتبقى منه في المناطق الحضرية ينضاف إليها ، قليلا قليلا . ومن المسلم به أن هذه البقية آخذة في النمو .

لقد ولدت البروليتاريا الأفريقية ، ولو أنها لا تزال صغيرة . وهذه القوة الجديدة ، القوة العاملة ، هي قوة أفريقيا المقبلة وعدتها الحاسمة في غدها ومستقبلها ، وفي أيديها يكمن مصير هذه القارة . إنها القوة الوحيدة القادرة على أن تهب حركة التحرر الوطني التماسك والاتساق والبصيرة ؛ وهي وحدها القادرة على السير بحركة التحرر الوطني الأفريقية إلى ما وراء حدود الاستقلال السيامي والاقتصادي ، نحو خلق مجتمع جديد قائم على العدالة الاجتماعية .

الفصل السادس

كفاية العمل الأفريقي

الخيال والواقع

«إن شعوب أفريقيا فقيرة لأنها لا تتج بما فيه الكفاية ،
تلك هي الحجة التي قلمها دي برييه (١) ، والتي كانت اللوائح
الرسمية تستخدمها باستمرار ، لتبرير الفقر وانخفاض الأجور في أفريقيا .
ويزعم أوردى براونى (٢) أن «المشكلة السائدة على نطاق أفريقيا الشرقية
هي انخفاض مستوى كفاية العمال بصورة تبعث على الرثاء» .
ونحن نتلقى التأكيد تلو الآخر بأنه ما على الأفريقى إلا أن يعمل بكد
أكثر ، وأن يصبح أكثر مهارة ، وأن يكون أكثر اهتماما بعمله ، وأن
يتعاون مع الإدارة ، حتى تزداد الإنتاجية ، وتزدهر الصناعة ، ومن ثم
يصبح بالإمكان دفع أجور أعلى وتوفير ظروف عمل أفضل للعمال
الأفريقيين .

ولإقناع العامل الأفريقى — والرأى العام البريطانى — بسلامة هذه الحجة
اقتصادية وسياسية ، استهلكت أكداش لا حصر لها من الورق ، ودبجت
المقالات بالمئات ، وأجريت الدراسات ، وعقدت المؤتمرات ، ونظمت
المدارس النقابية ، وقام المسؤولون الحكوميون ، والمستخدمون ، وموظفو

(١) ب. دي. برييه: «The Productivity of African Labour» ، فى أنترناشونال
ليبرريفيو ، أغسطس — سبتمبر ١٩٥٥ ، ص ١٢٢ .
(٢) ماچورج. س. ج. أوردى براونى: «Labour Conditions in East Africa»
col. No. 193 ، ص ١٥ ، ١٩٤٦ .

مكاتب العمل ، ومستشارو النقابات ، وممثلو النسلح الخلقى Moral Rearmament ، والمبشرون ، بهجوم مشترك . كل ذلك لاقتناع الأفريقى بأن أجوره وظروفه بائسة لأن عمله ضئيل ؛ وبأنه هو المسئول عن فقره ، ولذلك ففى يديه هو يكمن العلاج .

«مادام ناتجه منخفضا ، يكون أجره منخفضا» . (١)

ومع ذلك سرعان ما تكشف آية دراسة منصفة للحقائق أن الحالة على نقيض ذلك تماما . فالعمل الأفريقى «ضئيل» أساسا لأن أجور العامل الأفريقى وظروفه بائسة . كما أن الفقر والتضور جوعا ، سواء من الناحيتين المادية أو المعنوية ، سبب أولى للإنتاجية المنخفضة .

الأيدي الرخيصة

وسط كل هذه الحجج المتعلقة بكفاية العمل الأفريقى يسدل الستار على ثلاث مسائل منفصلة . فإنتاجية العمل ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، تتحدد بكمية ونوعية أدوات العمل التى يستخدمها العمال ، وبعبارة أخرى ، بمستوى التقنية technique : ومع ذلك غالبا ماتستخدم إنتاجية العمل للتعبير عن ناتج العمل — وهذا الأخير يتحدد لا بمستوى التقنية المتاحة فقط ، وإنما بالجهد المباشر الذى يبذله العامل أيضاً ، أى كمية الطاقة العضلية والعصبية التى ينفقها العامل فى عملية الإنتاج . وهناك أخيراً مسألة مهارة العامل ، أى قدرته على استخدام المعدات التقنية المتاحة له .

وسيكون من الضرورى ، من أجل أن نتناول مسألة « كفاية العمل » الأفريقى بأسرها ، أن ندرس الجوانب الثلاثة جميعا — مستوى التقنية ، ومهارة العامل ، وقدرته على العمل . . .

ان العمل الأفريقى ، كما شرحنا فى فصل سابق ، هو من الناحية الأساسية عمل مهاجر رخيص . ومثل هذا العمل ، بحكم طبيعته نفسها ، محتوم عليه

(١) ب. دي برييه : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

أن يكون مفتقر إلى الكفاية ، وغير ماهر ، وأقل إنتاجية ، بالنسبة للعمل المستقر العالى الأجر .

«لقد نما نظام العمل المهاجر وتطور لأنه بالنسبة للأغلبية الكبيرة من المستخدمين فى البلاد كان يمثل العمل الرخيص ... والمستخدمون عندما وضعوا فى اعتبارهم أن العمل المهاجر قد ظهر رخيصا ، وأنه كان متاحا بوضوح فى إمدادات غير محدودة ، كان ذلك كافيا لأن يشيهم عن شغل أنفسهم بأمور من نوع الإنتاجية الفردية والاستخدام العالى الكفاية للعمل .» (١) وبالمثل علق أوردى براونى (٢) على الأمر قائلا :

«إن عادة الاستخدام المبدد لقوة العمل قد توطنت واستقرت فى أفريقيا الشرقية ويوجد اتجاه إلى معالجة نقص العمل عن طريق بذل الجهود للحصول على المزيد من إمدادات المجندين القليلي التجربة غير المدربين القادمين من المناطق البعيدة ، وذلك بدلا من تحسين أداء قوة العمل المتاحة بالفعل .» ويقترن نظام العمل المهاجر الرخيص ، كما ذكرنا فيما سبق ، بدرجة عالية من دوران العمل . ولذلك بدوره تأثير ضار على اكتساب مهارة العمل ، وعلى الإنتاج والإنتاجية . والحقيقة أن لا بوريه (٣) يقدم الحجة التالية :

«إن العقبة الرئيسية التى يثيرها عمل الأهالى ليست إنتاجيته المنخفضة ، التى يمكن علاجها عن طريق التعليم ، وليست نقص فرص العمالة فى بعض المناطق أو فى مواسم معينة ، وإنما هى قبل كل شئ عدم استقراره .» (التشديد من عندنا - ج . و .)

ومع ذلك يكون عدم استقرار العمل ، كما اتضح فيما سبق ، أمرا حتميا

(١) Report of the Committee on African Wages (تقرير كارپنتر) ،

ص ١٥ ، نيروبي ، ١٩٥٤ .

(٢) ماچورج . س . ج . أوردى براونى : المرجع السابق .

(٣) هـ . لا بوريه : «La Main d'Oeuvre Africaine (Travail en Afrique Noire)» ،

ص ١٢٥ .

ما دام العمل الأفريقي يقوم على الهجرة المستمرة والأجور المنخفضة .
وحقيقة أن الطبقة العاملة الأفريقية المستقرة الأكثر مهارة تعتبر الآن في بعض
الدوائر الرسمية ، بالكلمات على الأقل ، هدفا مرغوبا فيه ، لا ينبغي
أن تضلل أحدا ، أو تحمله على الاقتناع بأنه قد حدث أى تغيير في سياسات
الحكومات أو المستخدمين فيما يتعلق بهدفهم الرئيسى ، ألا وهو تحقيق أقصى
استغلال ممكن للعمل الأفريقي . فالأمر ببساطة هو أنه في ظل أساليب الإنتاج
الحديثة ، ومع انتشار الصناعة والميكنة ، أصبح من الضروري توافر درجة
معينة من استقرار العمل ومهارته ، حتى في أجزاء من أفريقيا . وحيث كانت
الظروف الخاصة تسمح بمثل هذا التطور ، كما في المصانع القائمة في اتحاد
جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، أو في حزام النحاس في روديسيا
الشمالية ، أو في الكونغو البلجيكية ، لم يتوان المستخدمون عن ضمان أن تكون
معدلاتهم في الربح أعلى مما كانت عليه إلى الآن .

ولكن على الرغم من أن خلق جيوب من العمل الأفريقي الأكثر مهارة
قد يكون أمرا ضروريا ، أو قد يناسب المصالح الخاصة لأقسام من الصناعة
في بعض المناطق الأفريقية ، فإنه لا يجنب إلى هذا التطور سوى قسم صغير
نسبيا من الطبقة العاملة الأفريقية . أما مصالح الزراعة الكبيرة وأصحاب
المزارع الرأسمالية ، وشركات التعدين ، وخدمات النقل والتشييد والخدمات
الحكومية ، ومستخدمو العمل المحلى ، وبعبارة أخرى ، أكبر مستخدمي
العمل الأفريقي وأولئك الذين تقرر السياسات الرسمية مصالحهم بدرجة
كبيرة ، فهم راضون تماما عن مواصلة السير بالنظام الراهن ، نظام العمل
المهاجر الرخيص غير المدرب غير الماهر غير المستقر .

ونجد وجهة النظر هذه التعبير عنها في التقرير الذى وضعه أحد المسئولين
في إيرلندا الشمالية عن صناعة الكتان في كينيا (١) ، وقد جاء في هذا التقرير :

(١) و . ج . ميجو : «The Flax Industry in Kenya» ، ١٩٢٩ ، ص ٤ .
(نقل عن ، س . ك . آرونوئيتش : Crisis in Kenya ، لندن ، ١٩٤٧) .

« إن من الاعتبارات البالغة الأهمية رخص إمدادات العمل ووفرته
وأنا راضٍ تماما عن أن كلا من جنى محصول الكتان في كينيا وتمشيطة يمكن
أن يكون أدؤه بوساطة العمل اليدوى أشد وفرا بكثير من أدائه بوساطة
آلات جنى الكتان وآلات تمشيطة الكتان الأوتوماتيكية التى استخدمت فى
أوروبا الغربية فى السنوات الأخيرة . » (التشديد من عندنا - ج . و .)

إن وجود الإنسان ويديه مكان دابة الحمل أو الآلة أمر مألوف فى كل
البلاد المستعمرة . وما زلت أذكر النساء فى كايلون (١) ، عندما شاهدتهن
وهن يجلسن القرفصاء ، وفى صبر وسأم يكسرن قطعا كبيرة من الصخر
إلى أجزاء صغيرة من الحجارة ، وذلك بقطعة حجر أخرى ؛ ثم ينقلن
أجزاء الحجارة الصغيرة بمساعدة قضيب الحمل التقليدى الذى يتدلى من طرفيه
مقطفان صغيران . وفى الهند ، فى خلال ازدهار سطوة الراجات البيض ، كان
بالإمكان أن نرى بستانيا هنديا يقضى ساعات طويلة متصلة فى عمل مضمٍ
يقسم الظهر ، يشذب بمقص فى يده خميلة سيده الإنجليزى الممتدة أمام
بنجالو (٢) مترف فسيح ؛ أو عمال بناء فى أحد المواقع ، بدون « قصعة »
لحمل الملاط ، وكل قالب من الطوب ينقل باليد . وفى الامبراطورية
القيصرية القديمة ، فى المنطقة التى تعرف الآن بجمهورية تادچك (٣) ، لم تكن
حتى عربية اليد معروفة قبل عام ١٩١٧ ؛ ومن الناحية الفعلية فإن أول عربية
يد عرفت هناك قد نقلت إليها بالطائرة .

(١) Kowloon : شبه جزيرة صغيرة مساحتها ثلاثة أميال مربعة ، تشكل أحد الأجزاء
للثلاثة الرئيسية التى تتكون منها مستعمرة هونج كونج ، وقد ضمت كايلون إلى المستعمرة
فى عام ١٨٦٠ - المترجم .

(٢) Bungalow : بيت من طابق واحد ، وبخاصة فى الريف أو على شاطئ البحر -
المترجم .

(٣) Tajik Republic : المقصود هنا بالامبراطورية القيصريّة القديمة الامبراطورية
لروسية التى كانت تادچك الواقعة بأواسط آسيا من بين مستعمراتها . وتعد جمهورية تادچك
(تادچكستان) الآن إحدى الجمهوريات الاتحادية باتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية
(الاتحاد السوفييتى) - المترجم .

وعلى نطاق أفريقيا كلها اليوم يمكن للمرء أن يلمس النقص المروع نفسه في الأدوات والمعدات . ففي البناء والعتالة والزراعة وتشديد الطرق لا يكون متاحا إلا أكثر الأدوات بدائية .

كتب هيغام (١) في عام ١٩٥٣ يقول :

« في ساحل الذهب يستخدم كل عام آلاف من الرجال الذين لم يسبق لهم قط أن رأوا معولا أو جاروفا » (التشديد من عندنا - ج. و.)

وقال صديق لي ، زار سيراليون في عام ١٩٥٨ ، أنه شاهد عمالا أفريقيين ينفقون ساعات مضیاعة يقطعون شجرة ضخمة ببلطة عادية . وفي مناجم چوس (٢) للقصدير في نيجيريا يشاهد المرء مئات الكادحين يكدون طوال اليوم فوق الدروب المنحدرة المؤدية إلى المناجم صاعدين هابطين ، يحملون على رؤوسهم مقاطف بها كميات صغيرة من الخام ، أو يعملون بأكثر الأدوات بساطة . (٣)

وكتب فينست عن ساحل العاج يقول :

« لقد أتاحت لي الفرصة أن أرقب الأفريقيين من الغابة وهم يعملون لدى الإدارة في محاجر صغيرة لصخور اللطريط (٤) ، بالقرب من جسر

(١) ج . ب . هيغام : Labour Productivity in the Gold Coast ، ١٩٥٣ ، حكومة ساحل الذهب (صورة طبق الأصل) .

(٢) Jos : مدينة بشمال نيجيريا ، بلغ عدد سكانها ٣١,٥٨٢ نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٥٢ . وهي عاصمة لما يعرف باسم إقليم الهضبة ، وهو الجزء الذي انفصل عن إقليم بوتش Bouchi في عام ١٩٢٦ ، وأصبح إقليما مستقلا ، واتخذ چوس عاصمة له . والإقليم غني بالمعادن وبخاصة خامات القصدير الذي بلغ إنتاجه منه في عام ١٩٥٣ أكثر من عشرة آلاف طن . والهضبة على ارتفاع أربعة آلاف قدم ، وتغطي حوالي ألفي ميل مربع . ويبدأ من چوس المنفذ الوحيد من الهضبة إلى البحر ، وهو خط السكك الحديدية ينتهي عند لاجوس - المترجم .

(٣) انظر على سبيل المثال التوضيح الذي ورد في مجلة ذي تيمس بريتش كولونيال ديفيو ، للربع الأول من عام ١٩٦٠ ، ص ٩ .

(٤) Latrite : نوع من الصخر الأحمر المخلوط بالحديد شبيه بالبازلت والجرانيت ، يوجد في منطقة فوتا جالون Fouta Djallon بأفريقيا الغربية ، وفي بعض أجزاء أخرى من أفريقيا الاستوائية - المترجم .

في مرحلة التشييد . ولا يعرف هؤلاء الرجال شيئا عن تقنية الجاروف وعربة اليد ... إن ناتج كل من الرجال الخمسة الذين يتكون منهم الفريق يمكن أن يزيد إلى ثلاثة أمثاله باستخدام عربة اليد والجاروف . بيد أنه بالنسبة للإدارة لم يكن الأمر يستحق منها أن تقوم بتعليمهم . ماداموا ليسوا مرتبطين بالعمل سوى بضعة أيام أو أسابيع ، (١) (التشديد من عندنا - ج.و.)

فحيث تكون أيدي البشر وأذرعهم وأقدامهم ورءوسهم وظهورهم رخيصة وموفرة ، هل يمكن أن تكون هناك حاجة بالزراع أو صاحب المنجم الأوربي إلى أن يغرق أمواله في الميكنة وتدريب العمال ؟ وعلاوة على ذلك ليس مستوى الميكنة والتجهيز المطبقين في الصناعات الاستخراجية القائمة في أفريقيا موجودا عند حد أدنى مطلق فقط ، بل إن الغياب الكامل للتصنيع ، النابع من سياسة الإمبريالية في استخدام أفريقيا كقاعدة للمواد الأولية الرخيصة اللازمة للصناعات الغربية ، يحول دون إقامة طبقة عاملة حديثة مستقرة ماهرة مجهزة بأحدث الآلات والتقنية .

التعليم والتدريب

كما يصبح المرء عاملا ماهرا يحتاج قبل كل شيء إلى مستوى معين من التعليم وتسهيلات للتدريب أو التلمذة الصناعية apprenticeship . ومع ذلك فإن الأرقام التي جمعتها اليونسكو عن عام ١٩٥٥ تظهر أفريقيا كنطقة من أكثر مناطق العالم ظلما من حيث الأمية . ففي الصومال البريطاني وأفريقيا الاستوائية الفرنسية والصومال الفرنسي وأفريقيا الغربية الفرنسية تصل الأمية بين الأفريقيين البالغين إلى نسبة تتراوح بين ٩٥٪ ، ٩٩٪ . وفي جميعا (٢) ونياسالاند وسيراليون وزنبار تتراوح هذه النسبة بين ٩٠٪ ، ٩٥٪ . وفي نيجيريا تتراوح بين ٨٥٪ ، ٩٠٪ ؛ وفي سوازيلاند بين ٨٠٪ ، ٨٥٪ ؛

(١) ج. فينست : Brief Study of the African Worker's Output in the Ivory

Coast ، المدرسة الوطنية لفرنسا ما وراء البحار Ecole Nationale de la France d'Outre-Mer

(٢) Gambia : انظر : ص ٥٧٠٠ - المترجم :

وفي كينيا وبتشوانالاند وروديسيا الشمالية بين ٧٥٪ ، ٨٠٪ ؛ وفي أوغندا بين ٧٠٪ ، ٧٥٪ ؛ وفي الكونغو البلجيكي بين ٦٠٪ ، ٦٥٪ . (١)

إن ندرة التسهيلات التعليمية التي تقدم للأفريقيين معروفة جيدا بحيث لا يكاد يبلو من الضروري أن نشير إليها . إذ لا توجد من الناحية العملية مدارس للأطفال الأفريقيين تديرها الدولة في معظم المناطق الأفريقية ؛ فإرساليات التبشير هي التي تدير المدارس ، وفي بعض الأحيان بمنح محدودة من الحكومة . ولا تحصل نسبة كبيرة من الأطفال على أي تعليم بالمدرس على الإطلاق . ففي عام ١٩٥٥ لم يكن ملتحقا بالمدرس من فئة العمر ٥-١٤ سنة ، في الصومال البريطاني وجمبيا وسيراليون وصوماليا (٢) والسودان وأفريقيا الاستوائية والغربية الفرنسية وغينيا والبرتغال وموزمبيق وتنجانيقا وزنبار وأنجولا وإثيوبيا ، سوى أقل ٢٠٪ (٣) . وفي كينيا وروديسيا الشمالية ونياسالاند والكونغو البلجيكي وبتشوانالاند ومدغشقر ونيجييريا وسوازيلاند وتوجولاند الفرنسية وأوغندا والكمرون الفرنسي ورواندا - أورندي وأفريقيا الجنوبية الغربية ، كانت النسبة ٤٠٪ .

وللتقارير الرسمية غرام خاص بالحديث عن «التقدم» الذي تحقق في مجال التعليم . بيد أن أية دراسة موضوعية للأرقام لا تكشف إلا عن أمر واحد ، وهو أن هذا «التقدم» يحدث بسرعة السلحفاة ، وأن جوانب القصور الهائل ما زالت قائمة . فقد أثرت ضجة ضخمة حول حقيقة أنه يوجد الآن بمدارس روديسيا الشمالية أكثر من مائتي ألف طفل أفريقي . ويقدم الاستقصاء الحكومي للتعليم الأفريقي عن فترة الثلاث سنوات ١٩٥٧-١٩٥٥ Government's Triennial Survey of African Education, 1955-1957. الأرقام التالية :

-
- (١) NSG : المرجع السابق ، ص ١٩٠ . (نقلا عن دراسة اليونسكو الخاصة
World Illiteracy of Mid-Century ، ١٩٥٧ .)
(٢) Somalia : انظر ، ص ٥٧ - المترجم .
(٣) الأمم المتحدة : Report on the World Situation, 1957 ، ص ٩٧ .

عدد الاطفال الأفريقيين المقيدين بمدارس روديسيا الشمالية

عدد المقيدين بالمدارس في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٧	عدد تقديري للأطفال الذين في سن التعليم
١٩١,٤٨٤	٢١٥,٠٠٠
٣٩,٥٧٩	١٧٠,٠٠٠
١,٦٠٠	١٤٥,٠٠٠
٢٣٢,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠

وتوضح هذه الأرقام أن حوالي ٤٣٪ فقط من الأطفال الأفريقيين الذين في سن التعليم مقيدون بالمدارس ؛ وأن زهاء ٧٦٪ من اللاتقنين للتعليم بعد سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة لا يحصلون على ذلك التعليم ؛ وأن ١١٪ فقط ممن وصلوا إلى سن القبول بمرحلة التعليم الثانوي هم الذين يحصلون عليه . وحتى عند مستوى التعليم الابتدائي لا يكمل معظم الأطفال البرنامج الدراسي المقرر لهم .

وقد أوضح تقرير روديسيا الجنوبية لعام ١٩٥٤ The 1954 Report for Southern Rhodesia أن عدد المقيدين بالمدارس بلغ ٣٥٠,٠٠٠ تلميذ، أي ٦٥٪ ممن هم في سن التعليم . ولكن نصف هؤلاء التلاميذ كانوا في الصفين الأول والثاني ، ولم يوجد في الصف الرابع سوى ٢٣١ تلميذاً . أما الأرقام الأحدث عهداً فتفيد أنه لا يلتحق بالمدارس الثانوية سوى سبعة تلاميذ فقط من تلاميذ المدارس الابتدائية (١) . ويوضح «تقرير كينا لعام ١٩٥٧» The 1954 Report for Kenya أنه كان يوجد ٤٤٠,٩٤٧ طفلاً أفريقياً في المدارس الابتدائية ، ٥٩,٣٩٠ طفلاً في المرحلة المتوسطة ، ٣,٣١٦ طفلاً في المرحلة الثانوية .

وقد جاء في تقرير عن التعليم في نياسالاند (٢) ، وضع على أساس أرقام

- (١) ب . ب . ج . مونكهاوس : « African Secondary Schools » ، في جريدة جاردنيان ، عدد ١٥ يولييه ١٩٥٩ :
(٢) جوفري تايلور : « The Half-Schooled Nyasas » ، في جريدة جاردنيان ، عدد ٥١ أكتوبر ١٩٥٩ .

عام ١٩٥٨ ، أن النظام التعليمي «ليس هرميا بأية حال ، وإنما هو أشبه بمسلة كليو بطرة (١) وقد نصبت في سهل فسيح» .

والمعنى الذى قصد واضع هذا التقرير أن ينقله إلينا بهذه الاستعارة بوفرة الجدل الذى أورده . ويوضح هذا الجدل أن ١٢٤,٠٠٠ تلميذ يتركون المدرسة بين سن الثامنة وسن الثانية عشرة ، وأن ١٢٥,٨٧٩ تلميذا آخرين يتركونها فى سن الثانية عشرة . ويشكل عدد مجموع هذين الرقمين ، وهو ٢٥٠,٠٠٠ تلميذ ، عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية . ولا يواصل التعليم فى مرحلة الابتدائى الأعلى ، أى فى الصفوف الرابع والخامس والسادس ، سوى ١٨,٣١٤ تلميذا ، وهؤلاء يتركون هذه المرحلة وهم فى سن الخامسة عشرة . ولا يواصل من هؤلاء مرحلة التعليم الثانوى الأدنى (إلى سن السابعة عشرة) سوى ٧٦٨ تلميذا فقط ، ومن هؤلاء يكمل ٤٢١ تلميذا فقط تعليما ثانويا كاملا ، فينتهون من الصف العاشر ، ويتركون المدارس فى حوالى التاسعة عشرة . هذا ويبلغ مجموع السكان الأفريقيين فى نياسالاند ٢,٦٠٠,٠٠٠ نسمة .

وقد وضع مونكهاوس (٢) تقديرا «تقريبيا فقط وليس مرضيا تماما من الناحية الإحصائية» يفيد أن ٠,٤٥ من كل ألف من السكان مقيدون بالمدارس الثانوية فى نياسالاند ، ٠,٨١ فى روديسيا الشمالية ، ١,٤ فى روديسيا الجنوبية ، ٠,٣٦ فى تنجانيقا ، ٠,٦٦ فى كينيا ، ٠,٥٨ فى أوغندا .

(١) Cleopatra's Needle : الاسم الذى أخلته السلطان المصريان الثانى أهديتا لبريطانيا والولايات المتحدة ، وتقفان على شاطئ التيمس فى لندن ، وفى سترال بارك بنيويورك . وقد أقام هاتان السلطان فى الأصل تحتس الثالث ، من الأسرة الثالثة عشرة ، بهيلوبوليس حوالى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد ، وقام يوليوس قيصر بنقلهما إلى الإسكندرية حوالى عام ١٤ قبل الميلاد ، وظلتا هناك إلى أن نقلتا إلى موقعيهما الحاليين فى عامى ١٨٧٨ ، ١٨٨٠ على التوالى . ومن ذلك يتضح أنه لا علاقة لهما بكليو بطرة ، وإنما أخفنا هذا الاسم بسبب الفكرة الخاطئة الشائعة وهى أنهما ما داما قد وجدتا فى الإسكندرية ، عاصمة كليو بطرة ، يكونان مرتبطتين بها - المترجم .

(٢) ب . ج . مونكهاوس : المرجع السابق .

والموقف أسوأ بكثير بطبيعة الحال في موزمبيق التي يسيطر عليها البرتغاليون . فاستنادا إلى الأستاذ مارفن هاريس (١) ، لم يكن يوجد في المدارس الابتدائية ، من مجموع السكان الذين بلغوا ستة ملايين في عام ١٩٥٤ ، غير خمسة آلاف فقط ، وفي المدارس الثانوية ٧٣ ، وفي فصول التدريب الصناعي ٤٢ . وقد كشفت أرقام تعداد عام ١٩٥٠ عن أن ما لا يقل عن ٩٩٪ من السكان أميون !

«على الرغم من أن الأمية واسعة الانتشار على نطاق أفريقيا كلها ، تفرد موزمبيق بوضع خاص ، هو افتقارها إلى صفوة متعلمة . ففي الوقت الراهن يوجد على وجه التحديد أفريقي واحد يحمل درجة جامعية بين الزوج البالغ عددهم ستة ملايين نسمة .»

وقد أبرز الأستاذ لويس (٢) أن التعليم الثانوي يعد «أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية» ، وأكد أنه حتى في غانا ، حيث تحقق تقدم كبير في مجال التعليم ، «يلحق بالمدارس الثانوية أقل من ٢٪ من الجيل» . وبينما يمكن أن يقال إن لويس يبالغ في إبراز دور التعليم الثانوي كعامل في التنمية الاقتصادية ، لا يوجد أدنى شك في أن السياسة الإمبريالية الراحنة ، التي تقوم على قصر التعليم في أفريقيا على الأشكال الأكثر أولية ، لا يمكن إلا أن تعطل تطور الشعب الأفريقي ، وإلا أن تحول دون اكتسابه قلرا أكبر من المهارة .

ولذلك فمن الأهمية أن نشير إلى أنه في جميع المناطق الأفريقية لا يذهب إلى المدرسة الثانوية سوى حفنة نسبية من الأطفال الأفريقيين . وهذا الافتقار إلى التسهيلات التعليمية ليس سوى نتيجة طبيعية لاعتبار الأفريقيين حمالين للأخشاب وحمالين للمياه . ومما يجعل هذا الإهمال أكثر اقتضاحا هو أن الجهود المستقلة التي يبذلها الأفريقيون في المناطق المستعمرة لمحاولة سد النقص في المدارس والمعلمين ، عن طريق إقامة مدارسهم الخاصة ، وتمويلها من

(١) مارفن هاريس : Portugal's African Wards ، الجمعية الأمريكية لأفريقيا

American Committee on Africa - منشورات أفريقيا اليوم Africa Today .

(٢) الأستاذ و. آرثر لويس : خطاب في إيكونوميست ، عدد ١٠ يناير ١٩٥٩ .

أموالهم الخاصة التي جمعوها بقدر كبير من المشقة ونكران الذات ، ومع ذلك بحماسة هائلة ، كانت تقابل دائما بالقمع . وهكذا كان من بين الإجراءات الأولى التي اتخذتها السلطات في كينيا ، فوراً إعلان حالة الطوارئ في عام ١٩٥٢ ، إغلاق المدارس التي تديرها «الرابطة المركزية لمدارس الكيكويو» Kikuyu Central Schools Association . (لحق المصير نفسه ، بهذه المناسبة ، بمدارس اللغة الصينية في الملايو وهونج كونج .)

ومن الأرجح أنه لا يوجد شعب آخر ، في أى مكان آخر ، أظهر حنيناً إلى التعليم أكثر مما أظهره شعب أفريقيا . وقد رسمت نلتى إكسودياس ، في دراستها عن ستانلى فيل (١) ، مقابلة حية بين رغبة الشعب في التعليم من ناحية ، والتسهيلات الناقصة بصورة مخزنة من ناحية أخرى .

« وفي يوم قيد أسماء الأطفال يصطف آباؤهم منذ الفجر خارج مكتب ناظر المدرسة كي يضمّنوا مكاناً لأطفالهم ... إن الأطفال في جميع سنوات عمرهم تلهبهم رغبة حادة في التعليم أعلى بدرجة كبيرة مما تلمسه في أوروبا . » (التشديد من عندنا - ج . و .)

كتب أحد تلاميذ المدارس في مقال له يقول :

«أعتقد أن أسعد حدث في حياتي كان اليوم الذي طلب أبى منى فيه أن أذهب إلى المدرسة . »

وكتب تلميذ آخر يقول :

«إن أتعس ما كان يمكن أن يحدث لى هو ألا تتاح لى فرصة التعليم ، وأو أن أقصى الآن عن المدرسة ، لأنه منذ ذلك الوقت ستصبح حياتى عديمة الفائدة وسيكون من أسعد الأمور جميعاً أن أستطيع مواصلة دراستى . »
«إنى أفكر في ذلك كل مساء ، حيث أرقد فى الفراش أعد جذوع الخشب فى سقف الغرفة . إن أفكر فيه الوقت كله سأأخذ التعليم مهنة لى . إن

(١) ف . ج . بونز ، ن . إكسودياس ، ب . كليمنت : Stanleyville Survey .
انظر أيضاً : Social Implications Industrialisation and Urbanisation in Africa :
South of the Sahara ، اليونسكو ، ١٩٥٦ .

بلادنا الكنفو مازالت تعيش في ظلام ، بيد أن كنفو المستقبل ستكون بالتأكيد في نور وضياء . وعندما أفكر في مهنة تعليم أبناء جلدتي الصغار ، يغمر قلبي شعور بالبهجة. (١)

ومع ذلك فإن المأساة ، كما تراها إكسودياس ، هي أن نسبة الأماكن في التعليم الابتدائي إلى الأماكن في المرحلة التالية ، فيما يتعلق بمثل هؤلاء التلاميذ الذين في سن التعليم والشديدى التعطش للالتحاق بالمدارس ، ستة إلى واحد . وعلاوة على ذلك تكاد المدارس أن تكون خالية تماما من كل أنواع التجهيزات . فعندما يدرس علما الفيزيكا والكيمياء يتم ذلك كلية على أساس الكتب ، دون أية إيضاحات عملية . بل لا توجد أية تجهيزات خاصة برياض الأطفال بالنسبة للتلاميذ الأصغر سنا .

والى جانب هذا النقص البائس في الخدمات التعليمية العادية ، يوجد عجز مجزى في تسهيلات التدريب الصناعى .

ويؤكد نون أن « كفاية العمل تتأثر بكل من المستوى التعليمى العام لقوة العمل ومستوى تعليمها المهنى النوعى بالنسبة للمهن الماهرة . ويمكن أن يقال إن جزءا كبيرا من العمل الأفريقى غير مؤهل بما فيه الكفاية في كلا الجانبين ، وأنه أكثر عجزا في الجانب الأخير . وليس ذلك تشكيكا في قدرة الأفريقى على الاستفادة من مثل هذا التدريب ، ولكنه بالأحرى اتهام للإدارة الحالية للمناطق الأفريقية بوساطة الدول الاستعمارية المختلفة. » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وفي كينيا بأسرها ، في عام ١٩٥٧ ، لم يكن مقيدا بالمدارس التجارية والفنية سوى ١,٠٠٢ تلميذ ، كما لم يتم التدريب سوى ٢٢٧ تلميذ صنعة (٣)

(١) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

(٢) نون : المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣) Apprentice : ويعرف تلاميذ الصنعة عندنا أحيانا بعمل الإشراف . والمصطلح مأخوذ من « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » و « المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات » - المترجم .

فقط (١) . ومع ذلك يسلم التقرير السنوى لعام ١٩٥٧ بأن « عدد الطلبات التي قدمت للالتحاق بالمدارس الفنية والتجارية كان يزيد كثيرا على عدد الأماكن المتاحة » .
ويجد تعليق نون الذى أوردناه فيما سبق ، والذى يقول بأن نقص العمال المدربين فى أفريقيا ليس تشكيكا فى قدرة العمال الأفريقيين ، ولكنه بالأحرى اتهام للحكم الاستعماري ، تأكيدا له فى ملاحظة روبر التي مفادها بأنه « فى نيجيريا ، حيث دُرب العمال الأفريقيون على العمل الميكانيكي الماهر ، كما فى مصنع ابادان للسجائر أو فى مصانع سابيل Sapele للخشب الرقائقي (٢) ، حقق هؤلاء العمال مستويات عالية من المهارة ٠٠٠ » (٣) (التشديد من عندنا - ج . و .) .

وحتى تسهيلات التدريب المهني المحدودة التي توجد بالفعل ، تميل كثيرا جدا إلى التركيز على الحرف التي تتدهور ، بدلا من التركيز على الأغراض الصناعية التي تلائم النصف الثاني من القرن العشرين .

وقد تبين إكسودياس ، فى دراستها عن برازافيل فى عام ١٩٥١ ، وجود عجز محزن فى تسهيلات التعليم الفني الذى يحصل عليه الأفريقيون . فلم يكن يتلقى التعليم الفني أكثر من خمسة آلاف تلميذ ، منهم ١,٥٠٠ تلميذ كانوا مقيدين بالمدارس الزراعية . وتقول إكسودياس (٤) إن أغلبية الأطفال يتركون المدرسة « دون تدريب على أية مهنة خاصة » ، ويعانون مشقة كبيرة فى إيجاد عمل له أية أهمية ، ومن ثم يقبل الشبان الأفريقيون الباحثون عن العمل « تحت ضغط الحاجة الملحة ، أية وظيفة كادح غير ماهرة » .

المهارة - والحاجز اللونى فى الصناعة

يمنع الأفريقيون عن عمد ، فى المناطق التي استوطن فيها الأوروبيون بأعداد كبيرة ، من اكتساب أية مهارة .

(١) Annual Report for Kenya, 1957 ، وزارة المستعمرات ، لندن .

(٢) Plywood : وهو المعروف بالخشب الأبلكاش ، والمصطلح مأخوذ من « مسجيم

المصطلحات الفنية » - المترجم .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤) نالى إكسودياس : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

ويسرى هذا الحاجر الاوئى الصناعى بصفة خاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، حيث استهدفت السياسة الرسمية المحافظة على المركز الممتاز للعمال الأوربيين ، والاحتفاظ لهم بالوظائف التى تتطلب مهارة أو التى يناط بها مسئوليات إشرافية ، وترك الأعمال الأكثر حقارة والأقل مهارة للأفريقيين . وهذه السياسة ليست مجرد مسألة ممارسة استعمارية غير مكتوبة ، بل يدعمها ويفرضها تشريع وقانون فعليان .

فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال :

« يتضمن القانون المعدل للمناجم والمصانع Mines and Works Amendment Act نصاً يمكن الحكومة من وضع لوائح تنظم إصدار شهادات الصلاحية فى المناجم أو المصانع التى يستخدم فيها الكهرباء ، ومن قصر إصدار هذه الشهادات على الأوربيين أو الملونين (١) . وينص قانون عمال التشييد من الأهالى Native Buolding Workers Act ، الصادر فى عام ١٩٥١ ، على أن استخدام الأفريقيين فى أداء العمل الماهر فى صناعة التشييد فى المناطق الحضرية ليس عملاً قانونياً . وفى عام ١٩٥٦ تم تعديل قانون المناطق السكنية ، الصادر فى عام ١٩٥٠ ، بحيث ينص على جواز الطرد الإجبارى للأفريقيين من أية منطقة حضرية ؛ ويمكن تطبيق ذلك لحماية العمل الأوروبى من المنافسة . وبمقتضى قانون التوفيق الصناعى Industrial Conciliation Act ، الذى صدر فى عام ١٩٥٦ ، ينحول للوزير سلطة إصدار قرار بتخصيص عمل معين لأشخاص من عنصر معين . » (٢)

وهذا القانون يطبق بالفعل فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وكان فى الحقيقة مثار احتجاجات واسعة النطاق فى عام ١٩٥٧ ، عندما اقترح الوزير تطبيقه على صناعة الملابس .

(١) يشير تعبير «ملون» فى جنوب أفريقيا إلى أناس من أصل عنصرى مختلط ، وهو تعبير يستبعد الأفريقيين .

(٢) « International Wage Structure in Africa » مقال فى مجلة إنترناشونال لير ريفيو ، عدد يوليه ١٩٥٨ .

وتشكل أنظمة التلمذة الصناعية بدورها عائقا ضد تدريب العمال الأفريقيين . فالنتيجة العملية لسريان قانون التلمذة الصناعية Apprenticeship Act لعام ١٩٤٤ في جنوب أفريقيا، استنادا إلى هيلي (١)، هي «استبعاد غير الأفريبيين من التلمذة الصناعية، ومن ثم تقييد شغلهم للوظائف ذات الأجور العالية» . وقد أكد دكتور س.ت. در هورست (٢) أنه :

«على الرغم من أن قانون التلمذة الصناعية لا يميز في الظاهر بين المجموعات العنصرية المختلفة ، فإنه يعمل في الحقيقة على استبعاد غير الأفريبيين. من أن يصبحوا صانعين مدربين مؤهلين . ففي الحل الأول تعد المستويات التعليمية الموضوعه عالية بالنسبة لغير الأفريبيين . (يرجع ذلك إلى نقص التسهيلات التعليمية التي تقدم للأفريقيين ، وليس إلى أى قصور كامن من جانب الأفريقيين - ج. و.) ثانيا، يحجم بعض المستخدمين، ومن بينهم شركة السكك الحديدية والموانئ بجنوب أفريقيا South African Railways and Harbours عن قبول غير الأفريبيين كتلاميذ صنعة ، على حين كان يمنع بعض المستخدمين غير الأفريبيين من قبول تلاميذ صنعة غير أفريبيين ثالثا ، لا تكون تسهيلات التدريب المهني لغير الأفريبيين ، وهو التدريب الذى يكون إجباريا سواء في خلال فترة التلمذة الصناعية بأكملها أو في أثناء السنوات القليلة الأولى، متاحة إلا في بضع مدن . »

وفي روديسيا الشمالية لم يكن يسمح من الناحية القانونية بقبول أفريقيين في التلمذة الصناعية إلى مايو ١٩٥٨ ؛ ومع ذلك فإلى يناير ١٩٥٩ ، استنادا إلى تصريح لأحد المسئولين في غرفة روديسيا الشمالية للمناجم Northern Rhodesia Chamber of Mines ، لم يكن هناك أوروبي واحد، في حدود علمه، قبل أى عامل أفريقى لأغراض التلمذة الصناعية . ومرة أخرى ، وكما يحدث عادة في أفريقيا ، فإن ما تمنحه السلطات الامبراطورية من الناحية النظرية غالبا ما تنكره في الممارسة .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٤٣٣ .

(٢) Handbook on Race Relations in South Africa ، ص ١٥١ ، لندن ، ١٩٤٩ .

المهارة إذن ليست شيئاً قدمته السلطات للعامل لأفريقي فوق طبق من فضة ، وعجز هذا العامل ، بسبب «عدم كفايته» ، عن استخدامها . على النقيض كان على الأفريقي كى يكتسب المهارة أن يتخطى مئات العقبات : فقد كان ينكر عليه مستوى التعليم الذى يعد لازمة ضرورية للمهارة فى الصناعة . لقد كانت تنكر عليه التلمذة الصناعية السليمة ، بل كان يحرم منها بنص القانون . وكان فى حالات كثيرة يحرم تماماً عن طريق القانون ، ويستبعد من خلال الممارسة والضغط الاجتماعيين ، من اكتساب المهارة ، ومن أن يستخدم فى عمل ماهر . ولم يكن يسمح له إلا بالحد الأدنى من التدريب — وغالباً ما يعهد إليه بالعمل بأكثر الأدوات بدائية ، وفى بعض الأحيان بيديه وحدهما . إن العامل الأفريقي إذ يحشر بغرفة كتمة معتمدة فى إحدى مدن العشش ، أو فى أرباع «العزاب» الضيقة بأجد الأحواش السكنية ، وإذا يعيش على أجر «رجل أعزب» ، بلا أى أمل فى ضمان أو معاش عندما تتقدم به السن ، تتضاءل أمامه الفرص لأن يصبح عاملاً مستقراً ومتحضراً بصورة دائمة ، ويكون محكوماً عليه بالإطار المتقل للعامل المهاجر ، يعيش دائماً نصف حياة بين المدينة والريف ، أعزب ومتزوجاً ، عاملاً وفلاحاً .

فهل مما يبعث على الدهشة ألا تكون مهارته من أعلى مرتبة ؟ نعم الحق الذى يملكه أى شخص ، أمام هذه العقبات التى لا تصدق ، فى تناول وتوجيه تهمة «عدم كفاية الأفريقي» لتبرير فرض مثل هذه الظروف المحزنة على العمال الأفريقيين ؟

كلا ، إن العجب ليس نقص المهارة ، وإنما العجب هو أن الأفريقي قد أنجز الشيء الكثير فى وجه كل هذه العقبات .

إن نقص المهارة ، إذا كان يوجد بالفعل ، ليس خطأ الأفريقي ، وإنما هو الخطأ الذى أسفر عنه فقره ، وأسفر عنه الاستغلال الاستعماري الذى تعاني منه بلاده . وفى الواقع أن كل هذا الحديث عن «كفاية العمل الأفريقي» لا يعلو أن يكون ستار دخان يستهدف حجب حقيقة استغلال الأفريقيين ، وتبرير انخفاض الأجور التى يحصلون عليها إلى هذه الدرجة البائسة ، وتبرير الظروف الاجتماعية التعمسة التى يعيشون فى ظلها .

وثمة أدلة وافرة في متناول يدنا تفصح هذه اللعبة بتمامها ، لعبة استخدام النقص المزعوم في مهارة العامل الأفريقي كتكأقلا يدفعونه له من أجور الكفاف.

يقول تقرير فرنسي (١) :

«إن العمال من الأهالي ، مهما كانوا غير معتادين على الأساليب التقنية الحديثة ، ومهما قد يبدون متأخرين ، سرعان ما يتواءمون مع العمل عندما يتلقون النصيح والتوجيه ، ويجدون التدريب الذى يكسبهم المهارة .»
ويقول تقرير آخر من جنوب أفريقيا : (٢)

«يفيد عدد من الاختبارات والتسجيلات التى أجريت في مصنع دنلوب أن الفرد الأكثر كفاية بين الأهالي يحتاج ، كى يتعلم مهنة خاصة ، إلى وقت يزيد زهاء نصف مرة على ما يحتاج إليه الأوربي ، وأن معدل الناتج الطبيعى له حوالى ٨٠٪ من معدل ناتج الأوربي .»

أما أن الأفريقى — المحدود التعليم أو غير المتعلم على الإطلاق ، وغير المدرب ، والقادم من خلفية فلاحية — لابد أن يستغرق في تعلم مهنة ما وقتا أطول مما يستغرقه الأوربي الأفضل تعليما ، والقادم من بيئة ذات خلفية صناعية عمرها مائة وخمسون عاما ، فأمر مفهوم تماما . إلا أن ما يثير الدهشة حقا هو أنه على الرغم من العقبات التى يتعرض لها الأفريقى ، فإنه يمكنه بسرعة كبيرة أن يكتسب مثل هذه الدرجة الكبيرة من المهارة بحيث يستطيع أن يصل إلى ٨٠٪ من ناتج الأوربي . ومن نافلة القول انه لا يحصل فى هذه الحالة على ٨٠٪ من معدل أجر الأوربي . (٣)

ويوضح ذلك مرة أخرى أن المزايم حول «نقص مهارة» أو «انخفاض

(١) CCTA ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٧ .

(٣) أورد مستر يوليوس لوين حقيقة أن الأوربيين كانوا يقومون بقيادة اللوريات في أحد مناجم النحاس بروديسيا الشمالية مقابل ثلاثين حنبا استرلينيا في الشهر ، وأن الأفريقيين كانوا يقومون بالعمل نفسه في منجم آخر مقابل ثلاثة جنيهات استرلينية في الشهر . (The Colour Bar in the Copperbelt ، جوهانسبرج ، ١٩٤١ .)

إنتاجية العمال الأفريقيين ، ليست سوى حجج لتبرير أجور الرقيق التي تقدم لهم - فما دام الناتج ، أو المهارة ، كان حقيقة العامل الحاسم في تحديد معدلات أجر الأفريقي ، عندئذ لا يوجد عامل أفريقي على نطاق القارة لا يستطيع أن يطالب على الفور بزيادة جوهرية في أجره . (والحقيقة ، كما هو موضح بالتفصيل في الفصل التالي، أن الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال الأفريقيون لا تتحدد بمهارتهم أو إنتاجيتهم ، وإنما باعتبارات مختلفة تماما.)

ويشير نورثكوت إلى عمال أفريقيين « وضعوا معا ، دون أى إشراف مباشر ، وقاموا برشمة أجزاء مرفاع (١) حمولته سبعة أطنان » (٢) . ويورد نورثكوت الحقيقة (٣) التي مفادها أنه من بين ١٥,٢٩٢ عاملا أفريقيا كانوا مستخدمين في سكك حديد كينيا - أوغندا Kenya-Uganda Railway ، في الوقت الذي أجرى فيه استقصاءه ، كان يوجد ٤,٢٦٢ عاملا على درجة من المهارة تكفي لأن يعملوا برادين ومناعلى برادين وتقاشين وعمال مكينات machinists ونجارين وعمال برشمة riveters وعمال تركيبات كهربائية electrical fitters وعمال حرائق وسائق قاطرات وسيارات وعمال مرافيع cranimen إلخ . كما يؤكد أن «قوة العمل شبه الماهرة هي عمل غير ماهر أتاحت له فرصة اكتساب المهارة ، وأنها هي نفسها بمثابة عمل ماهر في طريق التكوين . فالعمليات اليدوية التي تؤديها هذه الجماعة من الصناع المهرة craftsmen ، الذين ما زالوا في دور التكوين ، يؤديها في بلاد أخرى عمال ذوو تدريب حرفي طويل ، (التشديد من عندنا - ج. و.) ويصف تقرير حديث (٤) عن اتحاد وسط أفريقيا عمال الصلب الأفريقيين ، في مصنع كيكيه للحديد والصلب بروديسيا

(١) Crane : وذلك بدلا من الكلمة الشائعة «ونش» . والمصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» - المترجم .

(٢) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

(٤) ذي فاينانشيال تيمس ، عدد ١٥ مارس ١٩٦٠ .

الحنوبية ، وهم يعالجون الصُّبَّات (١) المتوهجة « ببراءة قد تثير في ماذرول
وشفيلد (٢) كثيرا من الإعجاب » .

وتقول دراسة أخرى عن كينيا أعددها نورثكوت وجوس (٣) :

« ... إن الكفاية الاحتمالية للأفريقيين لا بد أن نلمسها من قائمة
المهن المختلفة التي يستخدمون فيها . وتشمل هذه القائمة اللحام الكهربائي ،
وإصلاح هياكل العربات المعطلة ، ولقائف عضو الإنتاج armature winding ،
وشحن البطاريات ، وتركيب الأجهزة الكهربائية في العربات التي يجرى
إصلاحها ، والبرشمة على الساخن والبارد على التوالي ، وإصلاح غلايات
البخار وخزانات الاحتراق fire boxes ، وقيادة المرافيع القنطرية gantry
cranes ، واستخدام الثقابات (المثاقيب) الكهربائية ، وأعمال السباكة ،
والنجارة ، ونجارة التركيب joinery work مع استخدام المعدات الميكانيكية
المرتبطة بها ، وأعمال البناء بالحجارة ، والتليط ، وإعداد الخرسانة ،
وما شابه . وفي ورشة نجارة التركيب نجد أن جميع الأثاثات وأعمال التركيب
التي تحتاج إليها سكك حديد كينيا أو غندا كان يقوم بها أساسا أفريقيون . » (٤)

وبعبارة أخرى ، عندما أعطى العامل الأفريقي الفرصة ، أظهر بسرعة
مقدرته على أداء العمل الماهر . ويؤكد نون (٥) أنه في السنوات الأربع ،
من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٤ ، استطاع الأفريقيون المستخدمون في مناجم

(١) Ingots : والصبه هي الكتلة المعدنية المصبوية المعدة للتشكيل - المترجم .

(٢) Motherwell and Sheffield : المدينتان الصناعيتان الشهيرتان في يوركشير باسكتلندا
بانجلترا . وتوجد بماذرول مصانع الحديد والصلب والصناعات الهندسية والمعدنية والملابس الخ .
أما شفيلد فتشتهر منذ القرن الرابع عشر ، كما هو معروف ، بصناعة السكاكين . وتصنع بها
الآن الفضيات والآلات ومنتجات صناعات الصلب الثقيلة - المترجم .

(٣) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٤) جميع المصطلحات الفنية الواردة في هاتين الفقرتين ، المأخوذتين عن نورثكوت ونون ،
مصدرها «معجم المصطلحات الفنية» - المترجم .

(٥) نون : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

أونيون منير بالكنغو البلجيكي «أن يشغلوا ١,٣٦٠ وظيفة كان الأوروبيون من قبل يعدون وحدهم القادرين على شغلها» . ولم يكن الأمر يتطلب أكثر من تعديل السياسة الرسمية «لاكتشاف» أن العمال الأفريقيين كانوا قادرين تماما على شغل الوظائف الماهرة .

وفي الكونغو البلجيكي تبين لدافيدسون أن الأفريقيين «يثقون ثقب الشحنات ، ويضعون الشحنات ، ويفخرون الشحنات ، ويزيلون الأنقاض معجاري فأتوماتيكية ، ويعملون على الناقلات الطوقية (١) والمرافيع ..» (٢) ويعلق دافيدسون على ذلك صراحة قائلا :

«في أفريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية لا يسمح لهم بأداء هذه الأعمال . وفي روديسيا الشمالية يؤدونها في أغلب الأحوال دون الاعتراف بأنهم يؤدونها ، ومن ثم لا يحصلون مقابل أدائها على الأجور المناسبة » (التشديد من عندنا - ج.و.)

وبعد ما قام به نون (٣) من فضح لما يجري في مناجم الذهب بجنوب أفريقيا أكبر دلالة وتعبيرا .

كتب يقول : «ليس من غير المعتاد بالنسبة لأفواج العمال الأفريقيين أن تهبط إلى المناجم عند حوالى الثالثة والنصف صباحا ، على الرغم من أن الملاحظين الأوروبيين لا يحضرون قبل الساعة أو الساعة والنصف صباحا . وفي هذه الأثناء يبدأ فوج العمال يوم العمل بتحديد الأماكن التى ينبغى نسفها ، ثم يضعون الشحنات الناسفة ويفجرونها بالكفاية نفسها التى يتم بها هذا العمل فى حضور الملاحظ الأبيض . فإذا كان الأفريقيون يستطيعون

(١) Conveyor belts : هذا المصطلح مأخوذ من «معجم المصطلحات الفنية» ، ويورد المعجم مصطلحا آخر لها هو «الناقلات بالسير» . وهذه الناقلات (السيور) ، كما هو معروف ، جزء من نظام السلسلة فى المصانع الكبيرة ، مثل مصانع السيارات - المترجم .

(٢) دافيدسون : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٣) نون : المرجع السابق ، ص ١٧ .

أداء هذه العمليات (التي تعتبرها قوانين العمل « المتمدينة » باتحاد جنوب أفريقيا قبل كل شيء فسوق مقدراتهم ، ولذلك ينبغي قصرها على العمال البيض) دون اشراف لمدة أربع ساعات يوميا ، كان ذلك دليلا على مقدراتهم على مواصلة العمل طوال الجزء الباقي من اليوم بالكيفية نفسها . (التشديد من عندنا - ج.و.)

وقد وصل عمال المناجم الأفريقيين بحزام النحاس في روديسيا الشمالية إلى المستوى نفسه فيما يتعلق بعملهم في مناجم النحاس . وقد أكد لوين (١) مايلي :

«يؤدي الأفريقيون إلى جانب كل العمل غير الماهر قلرا كبيرا من العمل الماهر ، وبخاصة من العمل شبه الماهر . فبعضهم يحل شهادات نفس blasting certificate ، ويديرون المثاقيب التي تعمل بالهواء المضغوط pneumatic drills ، ويقودون الناقلات الكهربائية ، ويساعدون في دق الآبار shaft-sinking ، ويقودون اللوريات ، ويقومون بصيانة عربات النقل ويلدرك الأفريقيون جيدا قيمة عملهم وأهميته ، على حين يميل بعض الأوروبيين إلى التباطؤ في عملهم ، وإلى أن يعهلووا بالجزء الأكبر من العمل الشاق إلى الأفريقيين . إن كثيرا من الأوروبيين مجرد مشرفين . وفي أثناء الاضراب الذي قام به الأفريقيون (في عام ١٩٤٠ - ج.و.) تحلى المضربون ادارة المنجم أن تسمح لهم بأن يعملوا نوبة منافسة للأوروبيين ، كي يدللوا على من ينتج النحاس في الواقع » (٢) (التشديد من عندنا - ج.و.) ومن نافلة القول أن التحلى لم يقبل قط !

التصور جوعا

« ان القنوة على العمل تتوقف على الصحة ، والصحة تتحدد بدرجة كبيرة للغاية بالغذاء والتغذية » . (٣)

(١) يوليوس لوين : المرجع السابق ، ص ٤-٥ .

(٢) مصطلحات هذه الفقرة مأخوذة عن «معجم المصطلحات الفنية» - المترجم .

(٣) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ١٧ .

ولن تعترض على هذا التأكيد سوى قلة ضئيلة ، ومع ذلك فإن تقريراً للأمم المتحدة قدم إلى معهد العمل في داخل أفريقيا ، التابع للجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى ، عن استعراض العوامل البشرية للإنتاجية في أفريقيا في عام ١٩٥٦ ، يقول :

« توحى كل المعلومات المتاحة بأن العوائق الأساسية لدى العمال الأفريقيين عائق بدني ، وينشأ عن سوء التغذية . »

ويعمى هذا التقرير بصورة بالغة الدلالة فيقتبس عن تقرير عام ١٩٣٩ « للجنة التغذية في الامبراطورية البريطانية » Committee on Nutrition in the Colonial Empire ، إذ إن ما جاء به ما زال صحيحاً ، وقد جاء في هذا التقرير :

« لا يساورنا شك على الإطلاق في أنه لا توجد سوى بضعة أجزاء في الامبراطورية الاستعمارية حيث يقرب غذاء أغلبية السكان في الوقت الراهن من أن يكون كافياً بالنسبة للتغذية المثلى . إن الأغذية غير كافية عادة من حيث الكمية ، بل إن الأمر الأكثر تفاقمًا هو أنها غير كافية من حيث نوعيتها . »

ويصدق ذلك على أفريقيا بشكل خاص . كتبت ذي نيو سيانست تقول إن « فتران العمل التي يقلم لها غذاء أفريقي تماماً ستأكل نسلها » (١) ولا يتردد دكتور جوزويه دي كاسترو في إقرار أن أفريقيا « هي دون ريب من أكثر بقاع سوء التغذية والجوع سواداً على خريطة العام » . (٢) وهو يؤكد بطريقة بالغة الدلالة أن العمال الزراعيين والعمال الأجراء الأفريقيين (على خلاف المجتمع التقليدي المنظم في جماعات قرابية (بطون) family groups ، والذي يعتمد على الزراعة البدائية ، وتربية الماشية ، واقتناص الطيور ،

(١) ذي نيو سيانست ، عدد ٢٠ أغسطس ١٩٥٩ .

(٢) دكتور جوزويه دي كاسترو : Geography of Hunger ، ص ١٩٢ ، لندن ، ١٩٥٢ . (نقل هذا الكتاب القيم إلى العربية تحت عنوان : جغرافية الجوع ، وذلك ضمن سلسلة مشروع الآف كتاب ، برقم ٢٦٦ ، وقام بترجمته الأستاذ زكي الرشيدى ، ونشرته دار الهلال - المترجم .)

وصيد الأسماك» هم الذين يمثلون أدنى مستوى غذائي في القارة ، وربما «أدنى مستوى في العالم» استنادا إلى خبراء هيئة التغذية والزراعة F.O.A . (١) يقول دى كاسترو : إن إنشاء مستعمرات المزارع الرأسالية التي ابتدعها الانجليز ، واقتفت أثرهم في إنشائها بعد ذلك البلاد الإمبريالية الأخرى ، كان سببا في اضطراب أصاب الاقتصاد الغذائي الأفريقي . فنظام المزارع الرأسالية ينطوي على تدمير الثروة الطبيعية - الحيوانية والنباتية الإقليمية - كما يتضمن إزالة الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي .. (٢)

ويوضح دى كاسترو أن الاستعمار الأوربي ، بإشاعته الخراب في زراعة الأهالي ، وبسعيه إلى الحد من إنتاج الطعام لصالح المحصولات النقدية ، واستغلاله للتربة وإرهاقها دون رحمة ، وتحويله ملايين الأفريقيين إلى عمال أجراء يحصلون على أدنى الأجور ، يعد في المحل الأول المسئول عن الحالة التي تقرب من التصور جوعا ، والتي كانت من نصيب أعداد هائلة من الأفريقيين .

«حيثما طال الزمن على اتصال الزوج بالأوربيين ، يجد المرء نمطا غذائيا ناقصا بشكل ملحوظ .»

ويصف دوسو وفلدهايم (٣) ، في دراستهما عن مقاطعتين في إقليم خط الاستواء Equator Province بالكنغو البلجيكي ، كيف تدهور الغذاء الأفريقي . فالمساحات الزراعية التابعة للقرى قد تقلصت ، وحيوانات الصيد فرت ، ولا تنمو الآن سوى أنواع قليلة من الخضروات .

وهما يقولان إن «ذلك تطور طبيعي مرجعه إلى حد كبير حقيقة الاستعمار نفسها» ؛ والنتيجة يمكن أن نصادفها على نطاق أفريقيا كلها : فغذاء الأهالي الشديد التنوع قد حل محله الغذاء الأوربي المحدود نسبيا .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) دراسة أعدها الأستاذان ا. دوسو ، ب . فلدهايم بناء على طلب اليونسكو . انظر

Social Implications of Industrialisation and Urbanisation in Africa South of the Sahara ص ٦٨٠، ٦٨١ ؛ ١٩٥٦ .

ومع ذلك يقال في بعض الأحيان : إنه على الرغم من أن حالة الشعب الأفريقي محزنة ويرى لها، فإنها كانت عادة أشد سوءاً ؛ أي أن الإمبريالية في الحقيقة تفعل كل شيء ممكن لتمهيد الطريق أمام إنجاز التحسينات ، وأن الحياة بالنسبة للشعب الأفريقي تتحسن بالتدريج . بيد أن التقارير الرسمية نفسها تفضح هذه الخرافات ، وهي ليست سوى دليل قوى للغاية على أن الحكم الإمبريالي ، بدلا من أن يمهّد الطريق أمام التقدم ، قد أسفر عن تدهور في مستوى معيشة الشعب الأفريقي يرقى إلى مرتبة الكارثة .

ويؤكد دي كاسترو ما يلي :

«عندما ظهر المستوطنون الهولنديون لأول مرة في هذه المنطقة (أي في جنوب أفريقيا) وجلّوا قبائل محلية من قوم أصحاب أقوياء البنية ، كانوا يعيشون على تربية الماشية ، وزراعة الذرة ، واقتناص الحيوانات البرية ...
ع. ويكاد طعامهم اليوم يتكون من الذرة دون سواها . » (١)

ويورد دي كاسترو شهادة ج. ه. : دوجارد ، مفتش التعليم في الترانسكي ، والذي قرر أن من بين ١١,٠٠٠ طفل وضعوا تحت المراقبة ، كان ٨٤٪ يتناولون وجبة واحدة في اليوم ؛ ١٤,٩٪ يتناولون وجبتين ؛ وما لا يزيد على ٠,٦٪ كانوا يتناولون ثلاث وجبات . «وفي كل الحالات كانت الوجبات مصنوعة من الذرة بهذا الشكل أو ذاك . »

ويقول تقرير من سيراليون : (٢)

«في القرن السابع عشر كان أفراد الشعب (شعب سيراليون) قوى بنية قوية ويعيشون على غذاء مختلط ، وكان لديهم طعام حيواني كاف بصورة واضحة ... وقد أجرى مسح للنظام الغذائي الراهن للشعب ، وتوضح الأدلة أنه غير متوازن ... مما يسفر عن سوء التغذية والمرض : »

وفي باسوتولاند جاء بتقرير صدر في عام ١٩٣٩ ما يلي :

(١) دي كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٩١ .

(٢) Sierra Leone Review of Present Knowledge of Human Nutrition ،

فريتون ، ١٩٢٨ .

« إن بنية وصحة الباسوتو ، استنادا إلى عدد من ذوى الإقامة الطويلة ، ليستا على مستواهما السابق . ويلاحظ سوء التغذية في كل قرية أو مستوصف أو مدرسة أو مكتب تجنيد » (١)

والآن ، بعد عشرين عاما ، يكشف تقرير لمنظمة الصحة العالمية World Health Organization ، أعده دكتور ج. ا. مونوز عن باسوتولاند ، أن « مستوى المعيشة — المنخفض دائما — يبدو أنه يهبط حتى إلى مستوى أكثر تدهورا » . (٢) وتوضح أبحاث دكتور مونوز أن معدل المواليد ، الذى كان ٣٠,٦ فى الألف فى عام ١٩٥١ ، قد انخفض إلى ٢٢ فى الألف فى عام ١٩٥٧ ؛ ويعلق دكتور مونوز على ذلك قائلا إن نقص الطعام هو الذى جعل الآباء والأمهات عديمى الإخصاب . وهو يسترعى الأنظار أيضا إلى أن معدل وفيات الرضع (٣) قد تضاعف فيما بين عامى ١٩٥١، ١٩٥٧ ، حيث وصل إلى ١١٦ فى الألف .

وهكذا نجد بدلا من التقدم والتحسن ، اللذين يروج لهما فى تبجح ، زيادة مطردة فى سوء التغذية ، وتدهورا متزايدا فى بنية الأفريقى وفى نمو السكان ، وتلك شواهد معينة على أن الظروف تصبح أكثر سوءا .

وفى أجزاء كثيرة من أفريقيا يعانى الأطفال من مرض يكاد أن يكون مميتا يعرف باسم كواشيورك Kwashiorker ، أى سوء التغذية الحثيث . يقول دى كامترو عن هذا المرض « إنه علامة نموذجية على الغذاء غير

(١) Summary of Information regarding Nutrition in the Colonial Empire ،

Cmd. 6051 ، لندن ، ١٩٣٩ .

(٢) دنكان باتريك : Contact ، ٩ يناير ١٩٦٠ ، نقلا عن أفريكا دابچست ،

عدد فبراير ١٩٦٠ ، رقم ٤ ، ص ٤-١٢٥ .

(٣) Infantile mortality : يقصد بوفيات الرضع فى علم السكان وفيات الأطفال الذين لم يتجاوزوا العام الأول من أعمارهم ، ومن المعلوم أن الرضيع يطلق على المولود مدة رضاعه التى قد تستغرق عامين . وإنما الاصطلاح هنا يحدد معنى الرضيع بمن لم يتم عامه الأول . انظر : « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ، « المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات » - المترجم .

الملائم ، يتميز بوقف النمو ، والأورام الناتجة عن الارتشاحات المصلية في الأنسجة الرخوة oedemas ، والإسهال الدهني fatty diarrhoea ، والتحلل الدهني لخلايا الكبد (١)، وفي بعض الأحيان بتبييض الجلد والشعر (٢). (٣)

ومن المسلم به الآن بشكل عام أن سوء التغذية الحبيث malignant malnutrition يعد سببا هاما من أسباب الإجهاد الأفريقي . وقال دكتور ه.س. تروويل (٤) إن النساء الأفريقيات يكون لديهن عادة حوض أصغر مما لدى النساء عند بقية الشعوب ، وذلك في حد ذاته «مرجعه سوء التغذية خلال فترة النمو العظمى عندما كانت المرأة نفسها طفلا» . ونتيجة ذلك ليس ولادة مخوفة بالمخاطر المتزايدة فقط ، ولكن حجم الحوض وسوء التغذية في فترة الحمل يسفران عن طفل صغير الحجم بصورة استثنائية ، وهو طفل كما يقول دكتور تروويل «يعانى من نقص في تكوين أعضاء داخلية معينة ويكون وزنه أقل من الوزن المقرر» . وثمة علامات أخرى كثيرة تصاحب بوضوح حالة الكواشيوركر هذه ، مثل التغيرات في الدم ، وفي البروتينات الموجودة بالسائل الدموي serum proteins ، وفي هضم جميع أشكال الطعام ، وفي الكبد ، ومن المحتمل أيضا في البنكرياس والكلية .

ويقول تروويل إن هذه التغيرات «كثيرا ما تعكس عجزا في التكوين بالإضافة إلى الإرهاق الناتج عن سوء التغذية» . أما الدمار الذي يلحقه هذا المرض بجسم الإنسان فخير من يحكيه لنا هو دكتور تروويل نفسه :
«إن ثقل الأبحاث الحديثة بأسرة يفيد بأن أفريقيين كثيرين يمرون في

(١) Fatty degeneration of the liver : أى تضخم الكبد وعدم قيامه بوظائفه مثل إفراز الصفراء التي تساعد على هضم الدهون . وفي هذا المرض إما أن تتلف الخلية فتتلف أو أن تحل محلها دهون ، وفي الحالتين لا تعود هناك خلايا كبدية - المترجم .

(٢) Bleaching of the skin and the hair : عملية نقص في الحبيبات التي تكون لون الجلد والشعر - المترجم .

(٣) دى كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٤) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٦-٨٧ .

خلال هذه الحالة ، وأن كثيرين يموتون في أثنائها ، وأن من يفلتون بحياتهم منها لا يستعيدون صحتهم كاملة على الإطلاق . ولاريب أن كثيرين لا يصابون الا بنذب تالفه في الأعضاء الداخلية ، ويمكن اذا ما حصلوا على غذاء كاف ان يستعيدوا قدراتهم كاملة على العمل والتفكير ، بيد انه يبدو من الأرجح ان كثيرين لا يستعيدون عافيتهم تماما . وهؤلاء الأشخاص يبنون طبيعيين عند فحصهم بالأساليب الاكلينيكية العادية ، ويمكن ان يعتبرهم كثير من الأطباء في حالة طبيعية . ويجدهم الأشخاص العاديون في حالة بلادة وخمول ، مستسلمين للكسل والاسترخاء والتواني ، قصار القامة ضعاف البنية ، ويفتقرون بشكل عام الى الكفاية . أما هؤلاء الذين يعرفون اعراض سوء التغذية الحبيث ، فيعتقدون ان كثيرا من اعضائهم الداخلية تكون كثيرة النذب نتيجة تليف داخلي ، وتؤدي وظيفتها في ضعف ، وأن الحالة يمكن ان تكون غير قابلة للشفاء . » (التشديد من عندنا - ج. و.)

وتوضح التقارير المتاحة أن هذا المرض شائع على نطاق واسع في أفريقيا بأسرها . وهو بكل بساطة مرض ناشئ عن حالة شبه التضور جوعاً التي يعانيها كل من الأم والطفل - وسيظل الطفل ، عندما يصل إلى مرحلة البلوغ ، يعاني منه بسبب مواصلته العيش تحت وطأة هذه الظروف .

ولنتعجب بعد كل ذلك كيف أن « خبراء » كثيرين في الشؤون الأفريقية يكونون على استعداد دائماً لحث العامل الأفريقي على زيادة ناتجة باعتبار ذلك هو السبيل إلى التغلب على فقره وعلى تضرره جوعاً !!

وثمة مزيد من الضوء يلقيه على سوء التغذية الذي يعاني منه العمال الأفريقيون ما نعرفه عن تربيّات تناول الطعام عندهم ، وعن عدد الوجبات التي يتناولونها في الأحوال العادية ؛ وذلك يتحدد بطبيعة الحال بأجورهم المنخفضة وفقرهم النسبي .

وقد أكد نورثكوت وكرامبتون تشوك (١) ، فيما يتعلق بنمط الأجور في كينيا ، أن حصص الطعام rations التي توفرها الأجور ليست مماثلة

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

على الإطلاق لما يمكن أن تزوده به مزرعته في القرية ، ولا هي مطابقة ، سواء من حيث الكم أو النوعية ، لما يمكن أن يشتريه الأفريقي فيما لو تركت له الحرية في أن يشتري ما يريد .

ويؤكد دكتور تروويل (١) أن العمال الأفريقيين في كينيا ، الذين لا يصطحبون زوجاتهم معهم — وينطبق ذلك على أغلبية العمال المستخدمين بمعظم المناطق الحضرية — يغادرون بيوتهم عادة في وقت مبكر للغاية بحيث لا يستطيعون الحصول على طعام إفطار كافٍ . وذلك في حد ذاته نتيجة لأن الأفريقيين يرغبون على أن يعيشوا في مواقع سكنية أو مدن ممتدة تبعد كثيراً عن أماكن استخدامهم . ويقول دكتور تروويل إنهم عند الظهر « لا يكون لديهم وقت يكفي للعودة إلى بيوتهم وتناول وجبة » . كما أن أجورهم المنخفضة لا « تسمح باتفاق ثلاثين سنتاً يومياً لتناول طعام الغداء في مقصف البلدية » . ثم يقرر أن « حصص اللحم ووجبة الليرة » غير ملائمة للصحة ؛ ويضيف بصورة عميقة الدلالة :

« ومع ذلك تقودني مشاهداتي الخاصة إلى الاعتقاد بأن الأفريقيين إذا ما أعطوا أجوراً ملائمة وأسواقاً حرة مزودة جيداً بالطعام يمكن أن يطعموا أنفسهم على نحو أفضل مما يفعله أى نظام للحصص ؛ وأكثر من ذلك أن أبوتنا عليهم في هذا الصدد تحظى بامتعاض عميق . »

بيد أن المشكلة تنحصر في أن الأفريقيين لا يعطون « أجوراً ملائمة » ، وفي أنه لا توجد « أسواق حرة مزودة جيداً بالطعام » ، الذي يتاح بأثمان في متناول محافظة نقود العامل الأفريقي . والحقيقة أن دكتور تروويل يقول : « أكدت الزيارات لمواقع العمل بالسكك الحديدية في وقت مبكر من النهار التصريحات التي صدرت عن كثيرين ، والتي تفيد أن قليلاً من الطعام كان يؤخذ عادة قبل مغادرة البيت في الصباح ، وأن بعض الكادحين الذين لا يحصلون إلا على أجر منخفض نسبياً لا ياكلون شيئاً عند منتصف النهار . ويظل بعض العمال ، لفترات طويلة من النهار ، عاجزين عن سد

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٥ .

غائلة الجوع : ومن شأن ذلك أن يجعلهم ضعافاً خائري القوى مبالين إلى النوم وقوى طباع محادة . (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وأذكر أن پوبى بينى ، ملاحظ عمال سكك حديد غانا ، قد أخبرنى منذ عدة سنوات أنه لم يحدث قط أنه تناول وجبة فى منتصف النهار ، وأنه لا يتناول سوى وجبة من البوشو posho فى الصباح ، ووجبة أخرى منه فى المساء . (البوشو طعام يصنع من الذرة ، وصفه هنرى وجرانت (٢) بأنه « أرخص طعام متاح » ، وبأنه يكون جزءاً من حصصة الطعام التى تقدم للعمال ذوى الأجور الأكثر انخفاضاً . وتصنع وجبة البوشو عادة فى شكل ثريد أو عصيدة .) (٣) .

ويقدم ما توصل إليه نورثكوت مزيداً من التأكيد لظاهرة نقص الوجبات التى يتناولها الأفريقيون . (٤)

وقد كشفت الاستقصاءات التى أجريت فى بيوت ١٥٣ من عمال السكك الحديدية فى كينيا ، فى موقع ماكونجيني Macongeni ، أن نسبة كبيرة منهم ، تصل حتى إلى ٢٥٪ ، لا يتناولون وجبة كاملة فى الظهر ، وأن عدداً آخر منهم لا يمضون فقط دون تناول وجبة غذاء ، بل لا يتناولون الا كوباً من الشاي عند الرابعة والنصف مساءً ، ثم ينتظرون بعدها الى ان يحين موعد وجبة عشائهم فى الثامنة والنصف .

كتب فينسنت ، فى وصف مأزق العامل الحضرى فى ساحل العاج ، يقول :

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٩ .

(٣) يقول چيكارو إن البوشو «اختراع للمستوطن - وربما تعين على أن أقول الشيطان - من أجل الإبقاء على الأفريقى عند أدنى مستوى يمكن تصوره من الناحية البشرية ، بشرط أن يكون متمتعاً بقوة تكفى لهوضه وتواجهه فى الصباح وقت المناداة على الأسماء لمعرفة المتغييبين roll call . (موجا چيكارو : المرجع السابق) .

(٤) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

« فى الايام الاخيرة من الشهر كثيرا ما يذهب العامل الى عمله بمعدة خالية . وهو عندما ينفق أجره ، تقل كمية ما يأكله بدرجة كبيرة ، ويهبط منحني ناتجه بدرجة أكثر انحدارا كلما مضت الايام بعد يوم القبض الاخير . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وأوضح مسح أجرته إدارة الاحصاء بأفريقيا الشرقية East Africa Statistics Department فى عام ١٩٥٠ ، أن جميع العمال ، الذين كانوا ضمن العينة التى أخذت فى نيروبى ، كان ينفقون ٧٢٪ تقريباً من كل دخلهم على الطعام ، أى أكثر من مرة ونصف مرة مما كان مسموحاً به فى قاعدة أجر الحد الأدنى ، وإن كثيرا من هؤلاء العمال لم يكن لديهم سوى قليل ، أو لم يكن لديهم شيء ، يأكلونه عند نهاية الشهر .

وقد حدث تلاعب كثير بالألفاظ فيما يتعلق بحصص الطعام التى توفرها شركات التعدين ، وغيرها من الشركات ، للعمال الأفريقيين ، وخلق انطباع بأن هذه الحصص كافية من حيث الكمية لتوفير غذاء صحى . وسياسة « ملء المعدة » هذه ، كما جرت العادة على تسميتها ، لا تضع فى اعتبارها فى الحقيقة الاحتياجات الصحية للعامل ، ما دام هدفها الرئيسى هو أن ينتزع منه أقصى ناتج ممكن .

يقول دى كاسترو (٢) : « إن العامل من الأهالى بالمنجم أو المصنع أو المزرعة الرأسالية . ، يمكن أن يحصل على معدة ممتلئة بوجبة أرز أو ذرة أو مانيوق . بيد أن هذا النوع من الامتلاء من شأنه أن يفاقم كثيراً أية حالات نقص غذائى قد تكون لديه ، بدلا من تحسين حالته الغذائية ... وأن سياسة ما يسمى المعدة الممتلئة قد زادت كثيراً من سوء الوضع الغذائى للزنوج فى أفريقيا الاستوائية . وقد لاحظ بجوود وتروالى (٣) أن الزنوج قد ظهرت عليهم ،

-
- (١) ج . فينست : Brief Study of the African Worker's Output in the Ivory Coast ، المدرسة الوطنية لفرنسا فى اوراء البحار Ecole Nationale de la France d'Outre-Mer .
(٢) دى كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .
(٣) بجوود وتروالى : « L'alimentation au Congo Belge » فى La science de l'alimentation ، باريس ، ١٩٣٧ .

بعد دخولهم في خدمة المستعمرين ، أعراض النقص الغذائي - وبخاصة البربري beriberi بنوعيه الخاف والاستسقاء dropsical - بصورة أكثر انتشاراً من ذي قبل إن الوضع الغذائي مخوف بالمخاطر على نحو خاص في مناطق التعدين ، حيث تكون الأطعمة الطازجة غير معروفة من الناحية العملية . « تلك هي ثمرة سياسة المستخدم الأوروبي القائمة على ترويد الأفريقيين بطعام يكفي من حيث كميته لتوفير قدر من الطاقة يأمل المستخدم استرداده في صورة ناتج متزايد . ويقول دي كاسترو عن حق :

« ان ما يوفره المستخدم في الواقع ليس تغذية افضل ، وانما مجرد وفرة من الوقود »

إن سوء تغذية العمال هو بطبيعة الحال نتيجة مباشرة للفقر المدقع . وقد لاحظ دكتور تروويل أنه

« إذا جلس المرء مع العمال وتحدث إليهم في بيوتهم ، أصبح على بينة من سخط خطر للغاية إن حالتهم النفسية يغلب عليها الامتناع وخيبة الأمل ، وعلى سيئاتهم شعور بالتشاؤم . وعندما يطلب اليهم ان يفصحوا عن مظالمهم وشكاواهم ، يغسودون في انتظام رتيب الى مسألة الأجور والفقر » (١) (التشديد من عندنا - ج . و) .

ويحظى موضوع الأجور الأفريقية الهام ، وعلاقته بالحالة التي تقرب من التضور جوعاً ، بدراسة أكثر كمالاً في الفصل التالي ، بيد أنه من المفيد هنا أن نبرز أن نقطة البدء هي الأجور المنخفضة وما يقترن بها من بؤس اجتماعي . فدكتور تروويل على سبيل المثال يتحدث عن « الحلقة المفرغة لناتج العمل المنخفض ، والأجور المنخفضة ، وسوء التغذية ، والظروف المعيشية البائسة » . ويعود بنا ذلك من جديد إلى الحجة القائلة بأن « ناتج العمل المنخفض » إنما هو نقطة البدء في هذه الحلقة المفرغة . ومع ذلك فإن نقطة البدء في الحقيقة هي استغلال العامل الأفريقي القائم على أجور الكفاف ، ومن ثم تكون الحلقة ظاهرية أكثر منها حقيقية . إن هناك نقطة بدء واقعية هي الأجور المنخفضة ،

(١) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٨٥ .

وهذه الأجور هي التي يتعين تغييرها إذا كان لابد من زيادة الناتج والإنتاجية ، ومن القضاء على سوء التغذية ، وتحسين الظروف المعيشية تحسناً جلياً .

ولم يتردد ب. جورو ، في كتابه الظروف الجغرافية لأفريقيا المدارية Conditions géographiques en Afrique Tropicale ، في إقرار أن سوء التغذية هو العامل الأول في الانتاجية المنخفضة . ويقول تقرير مرفوع للجنة التعاون الفني في أفريقيا CCTA ، من رواندا-أورندي ، أن توفير وجبة متوازنة قد أدى ، استناداً إلى تقدير أحد المستخدمين ، إلى زيادة في الناتج تقدر بنحو ٣٠ ٪ . ويقول تقرير بريطاني مرفوع للجنة نفسها :

« تفيد وجهة نظر أحد الباحثين عن إحدى المزارع الكبيرة أنه لا توجد إمدادات طبية أو اجتماعية يمكن أن تشجع على زيادة الإنتاجية مادامت بنية العامل تتدهور باستمرار بسبب ما يحصل عليه من غذاء يقل عن المستوى الضروري . »

ولذلك ينبغي أن نقرر في وضوح أن سوء التغذية ، وهو مفتاح أساسي فيما يتعلق بالناتج ، ينتشر على نطاق واسع في أفريقيا ؛ وأن ناتج العمال الأفريقيين يتحدد بدرجة كبيرة بسوء تغذيتهم ، أو إذا استخدمنا عبارات دارجة أكثر ، بما يعانونه من حالة تقرب من التضور جوعاً .

وقد كشف النقاب عن مثال صارخ لمثل هذا النقص في التغذية بمصنع دنلوب في دربان بجنوب أفريقيا . فلكى تستطيع إدارة المصنع دراسة كيفية تأثير الحالة الغذائية للعمال الأفريقيين بهذا المصنع على الكفاية الصناعية ، وضعت الترتيبات لفحص نصف العمال الأفريقيين إكلينيكيًا في خلال فترة للاستقصاء الغذائي . وإليك ما كشفت عنه الدراسة .

« لم تمر حالة واحدة من الفحص على أنها طبيعية تماماً . وكانت أكثر الأمراض الجلدية skin lesions شيوعاً هو الفريودرما Phrynoderma ، الذي كان يصيب نصف من هم أقل من الخامسة والثلاثين ، وحوالي ثلثي من هم فوق الخامسة والثلاثين ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن هذه العلامة على سوء التغذية قد تطورت عبر فترة زمنية طويلة نسبياً ، وأنها

تستغرق وقتاً طويلاً بالمثل كى تختفى . وكانت هناك أمراض جلدية أخرى مثل إصابات العين eye-lesions التى يرجع أكثرها شيوعاً إلى سوء التغذية المزمن والطويل الأمد ... والنتيجة العامة لذلك هى وجود سوء التغذية بين أغلبية الرجال . والأمراض الجلدية هى إلى حد كبير نتيجة سوء التغذية فى الطفولة التى استمر إلى مرحلة البلوغ ... (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وما لم يكن المرء قد حُمل على الاعتقاد بأن المثل السابق إنما هو حالة سيئة بصورة استثنائية ، وليس بأية حال نموذجاً لظروف العامل المتوسط الأفريقى ، فلا بد أن تكون بانتظاره صدمة عنيفة ، ذلك أن الدراسة السابقة قد أضافت ما يلى :

«... ينبغي التأكيد على أن عمال مصنع دنلوب يعملون من بين أعلى العمال أجوراً فى دربان ، وأكثرهم تمتعاً بالصحة .» (التشديد من عندنا - ج . و .)

المرض

لا يقتصر دور سوء التغذية على سلب العامل طاقته وجهده ، فهو بالإضافة إلى ذلك يجعل منه فريسة سهلة للأمراض - الأمراض التى ترجع مباشرة إلى نقص التغذية ، وكذلك الأمراض التى يعزى استسلامه لها إلى عجز جسده المتضور جوعاً عن توفير أية مقاومة لها . وأى اهتمام بسيط ، من جانب السلطات الاستعمارية والمستخدمين الاستعماريين ، بالأحوال الصحية السيئة عند الأفريقيين ، إنما يكون حافزه أساساً تأثيره على الربح ، وليس أية اعتبارات إنسانية تجاه الأفريقيين . يقول هيل (٢) : « على الرغم من ضلالة الأجر الذى يتقاضاه الكادح الأفريقى عادة ، يكون العامل المعتل الصحة كثير التكلفة قليل الكفاية » .

ومع ذلك ، وبرغم الاحتجاجات الرسمية فى هذا الصدد ، تكشف الحقائق جميعاً أن الصحة السيئة والمرض هما مصير الأفريقى وقدره .

(١) The African Factory Worker : A Sample Study of the Life and

Labour of the Urban African Worker ، ص ٦ إعداد قسم الدراسات الاقتصادية بجامعة ناتال ، لندن ، ١٩٥٠ .

(٢) هيل : المرجع السابق ، ص ١١٠٥ .

ففي اتحاد جنوب أفريقيا، يتحدث تقرير أعدته اللجنة الاجتماعية الاقتصادية Socio-economic Commission ، في عام ١٩٥٦ ، عن مصنع لوحظت به حالات مرضية كثيرة مرجعها النقص الغذائي . كما تبين بعد مزيد من الفحص أن ٤٤ ٪ من العمال مصابون بالديدان المستديرة (١) ، وأن ١٢ ٪ منهم مصابون بالودة الشريطية tape worm ، ٢١ ٪ مصابون بالسمل .

وفي كثير من المناطق التي يسيطر عليها البريطانيون تنتشر مختلف أنواع الأمراض المعوية enteric diseases . وتعد الملاريا المرض الوبائي الرئيسي ، وفي الكثير من الأقاليم تسجل الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي ، ومن بينها مرض السل ، معدلاً عالياً . وتفيد تقارير السكك الحديدية أن العامل ينقطع عن العمل فترة تراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يوماً في المتوسط كل عام بسبب الإصابة بالملاريا . وفي عام ١٩٥٠ أجرى استقصاء بقرية في ساحل العاج ، تعد نموذجاً للقرى التي تزرع الكاكاو (٢) ، وأوضح هذا الاستقصاء أن الملاريا تصيب مالا يقل عن ٣٢ ٪ من سكانها ، والأنكلستوما ٥٢ ٪ . والأسكارس ٧٦ ٪ . والفزميزيا (٣) (النشطة والساكنة) ٧٥ ٪ . وينتهي هذا التقرير إلى أن الأفريقي العادي يكون «اقل من الحجم الطبيعي ، ومصابة بالأنيميا ، وفريسة للأمراض» .

ويستخلص كاروثر (٤) نتيجة مماثلة ، حيث يقول : « من السهل أن نجد أمثلة لأشخاص مصابين في وقت واحد بالملاريا والأنكلستوما

(١) Round worm : وتشمل الديدان المستديرة أنواعا كثيرة منها ديدان الأسكارس ascariasis (ثعبان البطن) ، والأكريورس oxyuriasis ، والأنكلستوما ancylostomiasis - المترجم .

(٢) انظر محاضر جلسات الجمعية الملكية للطب والصحة بالمناطق المدارية Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene ، المجلد ٤٤ ، رقم ٣ . . نقلا عن CCTA, The Human Factors of Productivity in Africa ، ٩٥٦ ، ص ٢٣ .

(٣) ورد بالكتاب yaws ، والاسم العلمي Framboesia ، والمرض يتميز بطفح جلدي ، وهو مرض واسع الانتشار في بعض المناطق الاستوائية - المترجم .

(٤) ج. س. كاروثر : The African Mind in Wealth and Disease ، ص ٢٢ ،

٣٣ : منظمة الصحة العالمية ، سلسلة الأبحاث ، رقم ١٧ ، جنيف ، ١٩٥٣ .

والبهارسيا والأسكارس والدودة الشريطية ، وبانخفاض مستوى الهيموجلوبين إلى حوالي ٣٠٪ ، ومع ذلك لا يشكون من سوء الصحة . فالحالة « الطبيعية » عند الأفريقى ، حتى من وجهة نظر الإصابة وحدها ، تعتبر إلى حد ما تجريداً لا معنى له .

وقد أفادت الشركة البريطانية للألومنيوم The British Aluminium Company (١) أن ٢٠٪ من مستخدميها مصابون بالمalaria ، ١٠٪ بالفرمبازيا ، ٢٪ بالأسكارس ، ثم أضافت :
« يبدو أن نسبة عالية للغاية من مواطنى ساحل العاج مصابون بالأمراض الطفيلية ، وأن جميعهم تقريباً يصابون بمثل هذه الأمراض في فترة ما من حياتهم . ولا تلحق الأمراض الطفيلية أضراراً مباشرة بكفاية السكان فقط ، وإنما تخفض أيضاً التغذية التى يحصلون عليها من الطعام ، وتؤدى إلى إصابتهم بالأنيميا . » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وفيد تقرير طبي عن الكنفو البلجيكي ورواندا - أورندى فى عام ١٩٥٣ ، صادر عن الحكومة البلجيكية ، أن عدد حالات الملاريا بلغ ٦٨٨,٨٤١ حالة ؛ ومرض النوم (الحالات القديمة والجديدة) ، ٢٠,٨٦٢ حالة ؛ ومرض السل ، ١٣,٣٤٩ حالة ؛ والفرمبازيا ، ٢٢٥,٤١٣ حالة ؛ والجذام Leprozy ، ٢١٠,٠٠٠ حالة تقريباً .

وبالنسبة للعامل الحضرى الأفريقى يعد مرض السل دون ريب بلاءً متزايداً . قال تقرير عن السل فى كينيا فى عام ١٩٥١ (٣) ، مجيئاً على السؤال التالى : « هل يتزايد مرض السل فى كينيا ؟ » :
« إذا وجه هذا السؤال إلى أحد العاملين بالخدمات الطبية بكينيا ، ستكون إجابته ولاريب بالإيجاب المؤكد . »
وعلى أساس تحليل التقارير التى وضعها مديرو الخدمات الطبية بكينيا

(١) CCTA ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

(٣) و . س . هايتز ، ماچستير فى الآداب ، وبكالوريوس فى الطب : Tuberculosis

in Kenya ، ص ١١٥ ، نيروبي ، ١٩٥١ .

في خلال الفترة ٣٠ - ١٩٤٧ ، يتضح أن عدد مرضى السل الذين سمح لهم بدخول المستشفيات ، بالنسبة لكل عشرة آلاف من السكان ، قد ارتفع من ٢,١٦ مريضاً في خلال الفترة ١ - ١٩٣٣ ، إلى ٦,١ مريضاً في خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ، أي ثلاثة أمثال تقريباً .

بيد أن ذلك يتعلق فقط بالحالات التي يسمح بدخولها المستشفيات . ولا تضع الأرقام في اعتبارها على الإطلاق الحالات التي لم تكن إلى ذلك [الحين] قد حصلت قط على هذه الميزة . ويبدى دكتور هاينز على ذلك بضع ملاحظات ثاقبة للغاية ، فيقول إنه ينذر أن يتخذ أي إجراء على الإطلاق بالنسبة للدرن غير الجراحي . « على التقبض ، يكون الإجراء العادي هو طرد مثل هؤلاء المرضى بمجرد تشخيص المرض . » ويعرف الأفريقيون « عادة ، من واقع خبرتهم المبررة ، أنه من العبث محاولة الحصول على علاج بالمستشفى لهذه الحالة » . ومن ثم يقول دكتور هاينز « إنه من المرجح وجود نسبة من مرضى الدرن بمستشفيات المستعمرة أقل ، ونسبة منهم في بيوتهم أعلى ، من مثيلتها فيما يتعلق بأي مرض آخر » .^(١) (التشديد من عندنا - ج. و.)

ويسلم هيلي بأن مرض السل في أفريقيا يعد أساساً مرضاً من أمراض العمال ، وبأنه في الحقيقة نتيجة للسكن السيئ والاكتظاظ السكاني ونقص التغذية ، ولو أنه ينتشر سريعاً إلى المناطق الريفية نتيجة لهجرة العمل .

« في مستشفى مولاجو Mulago بأوغندا اتضح أن العمال المهاجرين يشكلون أغلبية المرضى الذين يعالجون من مرض السل الرئوي ، وأن سوء التغذية في أثناء الرحلات يزيد كثيراً من قابليتهم للمرض إن معظم السكان الذكور في المناطق الحضرية منهمكون في عمل شاق ، ويتعبن عليهم في أغلب الأحوال أن يسيروا إلى مكانه مسافات طويلة كل يوم ؛ وهم يتناولون عادة غذاءً يفتقر بصورة خطيرة إلى البروتين والفيتامينات . وفي ظل هذه الظروف يزدهر مرض السل »^(٢)

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٥ .

(٢) هيلي : المرجع السابق ، ص ١١٢٨ .

ويقرر وايلز (١) أن معدل الوفاة بين الأفريقيين في بعض المدن الصناعية باتحاد جنوب أفريقيا ، بسبب الإصابة بمرض السل ، قد تضاعف تقريباً في ثمانى سنوات ، بحيث وصل إلى عشر وفيات بالنسبة لكل ألف سنوياً ، وهو معدل يزيد ثلاثين مرة على مثيله بين الأوروبيين في جنوب أفريقيا . ويقول هيلي (٢) ، متناولا أفريقيا بشكل عام : « أوضحت الاختبارات أن كل شخص في المناطق الحضرية تقريباً يصاب عندما يصل الى مرحلة البلوغ » . (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويتشتر الحذام أيضاً على نطاق أفريقيا كلها . ويقال إنه توجد ٨٠,٠٠٠ حالة في أوغندا ، حيث يصل معدل الإصابة إلى ٣٣,٥ في الألف . وفي تنجانيقا يصل المعدل إلى ٢٦,٥ في الألف ، وفي جميعا إلى ٢٥ ، وفي نيجيريا إلى ١٦ (ويصل إلى ٥٠ - ٦٠ في بعض المناطق) ، وفي نياسالاند إلى ١٤ ، وفي روديسيا الشمالية إلى ١٢,٦ .

وثمة داع رهيب آخر في أفريقيا ، كما هو في الحقيقة في كل المناطق المستعمرة في العالم ، وهو العمى . ففي أجزاء من نيجيريا واتحاد جنوب أفريقيا يوجد ما يقرب من ألقى حالة عمى بالنسبة لكل مائة ألف من السكان ، وفي إحدى مناطق غانا يقال إن هذه النسبة تصل إلى سبعة آلاف حالة في كل مائة ألف من السكان . وفي كينيا يقال إن ١٠٪ من البالغين فقد كل منهم إحدى عينه . وقد أورد التقرير السنوى « للجمعية الامبراطورية البريطانية للعميان » British Empire Society for the Blind لعام ١٩٥٣ أدلة تثبت أن ٥٠٪ على الأقل من الأفريقيين في كينيا يعانون من التراكوما trachoma ، سواء الحادة أو الساكنة . وتوجد إصابة عالية بالمثل بهذا المرض في أوغندا وتنجانيقا وزنبار .

وعلى الرغم من مثل هذه الظروف الصحية المروعة ، نجد أن إطار الخدمات الصحية التى تقدم للأفريقيين إطار مشين حقاً . فبينما عدد السكان بالنسبة لكل سرير في المستشفيات ٦٥ في فرنسا ، ٧٦ في نيوزيلندا ، ١٠١

(١) ت . ج . وايلز : Tuberculosis in the Commonwealth ، ١٩٤٧ .

(٢) هيلي : المرجع السابق ، ص ١١٢٨ .

في الولايات المتحدة ، يصل هذا العدد إلى ٧٠٠ في نياسالاند وأفريقيا الغربية الفرنسية ، ٩١٠ في رواندا - أورندي ، ١,١٠٠ في السودان ، ١,٥٥٠ في سيراليون ، ٢,٢٠٠ في نيجيريا ، ٣,٥٠٠ في إثيوبيا ، ٤,٠٠٠ في ليبيريا. (١) إن الأفريقي ، بما يعانيه من حالة تقرب من التضور جوعاً ، ومن أمراض ومن شبه عمى في أغلب الأحوال ، يكون بوضوح كثير التكلفة في نظر الحكومات الاستعمارية والمستخدمين الأوروبيين الذين يستعملونه بمثل هذه الدرجة الرهيبة . وإنه بسبب ما يعانيه الأفريقيون من مثل هذه الظروف يشكو الأوروبيون من أن ناتجهم منخفض للغاية ، ومن أنهم تعوزهم الحماسة في عملهم !

« العلاقات الانسانية »

يوجد ما هو أكثر من أثر عنصرى في كثير من المؤلفات « العلمية » التي تضطلع بتشريح العامل الأفريقى وتحليله ، ودراسة وجهة نظره ، ووصف « نمطه الحضارى » ، وتقويم « مقلرته على الموازنة » ، وهلم جرا - وكلها لتوفر « تفسير » « لنقص الكفاية » المزعوم « وللناتج المنخفض والإنتاجية المنخفضة » للعمل الأفريقى .

إن الافتقار إلى الانضباط الصناعى ، وعدم الألفة مع الآلات أو وتأثير العمل - وهما سمتان لا يمكن إلا أن نتوقعهما من قوة عمل مهاجرة إلى حد كبير ، ويقتصر دورها على الأعمال غير الماهرة ، وتحرم من التعليم والتدريب واكتساب المهارة - ينسبان عادة إلى العامل الأفريقى كما لو كانا بشكل خاص سمتين عنصريتين أو أفريقيتين مميزتين . والحقيقة أن تقرير لجنة فورستر Forster Commission Report يتحدث من الناحية الفعلية عن ضرورة حلول « تغيير جذرى في السمات العنصرية المميزة » ، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً بالنسبة لعمال مناجم النحاس الأفريقيين كي يحصلوا على مهن أكثر مهارة ، ومن ثم على أنجور أعلى .

ومثل هذه المزاعم المتعلقة بمظاهر العجز « العنصرى » المزعوم لدى

(١) هذه الأرقام مأخوذة عن Report on the World Social Situation ، الصادر في عام ١٩٥٧ عن الأمم المتحدة ، وإن كان يشير في معظم الأحيان إلى عام ١٩٥٢ .

الأفريقيين في مجال الإنتاج الصناعي قد فُضحت بصورة مؤكدة من الناحية النظرية وفي الممارسة . من ذلك أن موري (١) يرفض الفرض القائل بأن المجموعات « العنصرية » أو العرقية المختلفة ذات قدرات متفاوتة على تمثل واستيعاب المهارات اللازمة للإنتاج الصناعي بسبب « الفروق في التكوين البيولوجي الوراثي » . ويقول موري إنه على الرغم من أن هذا الموقف « يتخذ بشكل عام كتفسير مريح للسيطرة الغربية في المناطق المتخلفة، لا يجد له أي سند أنثروبولوجي، ويمكن رفضه باعتباره مجرداً من أي أساس علمي » . وقد جاء وقت كان بالإمكان فيه إيجاز مواقف الأوربيين من العمال الأفريقيين في تلك الكلمات الفجة التي قالها الماچور إيوارت جروجان ، حامل وسام الخدمة الممتازة :

« لدينا صديقنا القديم ، كما نسميه في مودة وحنان ، (القرد) ، پروليتارى البلاد، من أهل البلاد ، الذى يتوقف عليه كل شيء من الناحية الأساسية وفي المرجح الأخير ما عليك إلا أن تستخدم صبيّاً ذا كـ لون سيكون سعيداً تماماً بأن يحمل لك حذاءك ، وبأن يفعل أى شيء آخر مقابل خمس أوست روبيات في الشهر وقليل معين من الثريد . » (٢) والآن بعد مضي خمسين عاماً على هذا التصريح المنور الصادر عن أحد حوارى الاستعمار الذين لا يعرف الحجل سيلاً إلى وجوههم ، ما زال باستطاعة المرء أن يجد مستخدمين أوربيين في أفريقيا يتحدثون اللغة نفسها . فنحن لم نخط بعد إلى الأمام إلا قليلاً . لقد تغير العالم بعض الشيء ، بيد أن هذا التغير لم يصب أفريقيا إلى الآن . واليوم ينصب التركيز كله على « التعاون » و « الإنتاجية » - وتسخر كل جهود خبراء تقابلات العمال ، والمستخدمين ، والإدارات الحكومية ، وممثلى التسليح الخلقى ، والعلماء النفسانيين ، للتوصل

(١) و . ا . موري : Industrialisation and Labour, Social Aspects of Economic

Development ، ص ١٢٤ ، نيويورك ، ١٩٥١ .

(٢) Lectures on the East African Protectorate ، محاضرة ألقاها ماچور إيوارت

جروجان ، حامل وسام الخدمة الممتازة ، في قاعة كاكستون ، وستمنستر ، ٨ يولييه ١٩١٩ .

(مكتب الاستيطان فيما وراء البحار Overseas Settlement Office, S.W.I.) .

إلى هذه النتيجة ، التي طالما تمنّاها المستخدمون . إن «العلاقات الانسانية» هي الصيغة المعلنة ، على الرغم من أنه تختفي خلف هذه العبارة أفطع العلاقات غير الإنسانية بين السيد الأبيض والخدام الأفريقي .

وسعيّاً وراء هدف «التعاون» هذا ، يجرى تدعيم كل شكل من أشكال «التشاور المشترك» . وتوضح التقارير المقدمة من المستخدمين لصالح من يتم هذا «التشاور» . يقول تقرير وارد من أوغندا : «إن العدد القليل من المستخدمين الذين أنشأوا لجاناً للتشاور المشترك يقررون أن هذه اللجان تعمل لصالحهم ويقرر مستخدم أو اثنان أن هذه اللجان قد منعت محاولات لتخريب العمل» . (١)

ويشئ تقرير آخر من تنجانيقا على «المجالس المحلية» في الزراعة والتعدين ، ويقول عنها «إن لها تأثيراً مواتياً على الإنتاجية بتشجيعها وجود قدر أكبر من العلاقات الصناعية الودية ، وتقليلها إلى الحد الأدنى للضائع من وقت العمل الناشئ عن تخريب العمل بسبب المنازعات مع العمال» . (٢) ويفيد تقرير من سيراليون أن اللجان المشتركة «تشجع الرضا العام وتنمية روح الفريق» . (٣) وفي كينيا تعد آلية التشاور المشترك أمراً حيوياً «لإيجاد قوة عمل قانعة ومستقرة» . (٤)

ولكن ما مدى نجاح هذه الهيئات في الواقع كوسيلة لحمل العمال الأفريقيين على العمل بكد أكبر ، وعلى أن ينتجوا أكثر ، ويوجهوا اهتماماً أقل لمصالحهم الخاصة ، مثل زيادة الأجور أو تحسين الظروف ؟ وسيكون من الغباء أن ننكر أن هذه الهيئات كان لها أي تأثير على الإطلاق ؛ بيد أنها في الأساس لم تكن أكثر نجاحاً من الهيئات المماثلة في بريطانيا العظمى . إن الطبقة العاملة الأفريقية قد تكون جديدة نسبياً ، ولكنها كطبقة تعرف جيداً أين تكمن مصالحها . وخلف الشكاوى المعتادة للمديرين الأوروبيين والإدارات الحكومية يمكن للمرء أن يلمس مقاومة العمال الأفريقيين العنيدة العاقلة العزم للمباهات

(١) CCTA : المرجع السابق ، ص ٦٢ . (٢) المرجع نفسه ، ص ٦٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٢ . (٤) المرجع نفسه ، ص ٦٢ .

مستخدميهم ، ونضالهم المثابر من أجل أن يضمّنوا لأنفسهم أجوراً أفضل وظروف عمل أفضل .

وهكذا يقول تقرير من روديسيا الشمالية : (١)

« في كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية كانت الجهود التي تبذل من أجل إقامة أنظمة للتشاور المشترك تبوء عادة بالفشل ، على الرغم من جهود إدارات العمل ومن توافر أسس النوايا لدى الهيئات الإدارية ، وذلك بسبب جهل الأفريقيين وافتقارهم إلى الفهم والثقة »

وكل من ناقش هذه المسائل مع النقابيين الأفريقيين سرعان ما أدرك أن معارضة الأفريقيين للتشاور المشترك ليس مرجعها « افتقارهم إلى الفهم » ، وإنما مرجعها على التقيض من ذلك فهم واضح للغاية لأين تكمن مصالحهم الحقيقية . أما الافتقار إلى الثقة فيمكن أن يوجد بطبيعة الحال ، بيد أننا إذا وضعنا في اعتبارنا الطريقة التي كان الحكام البيض لكل من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية يعاملون بها العمال الأفريقيين ، فأى سبب يمكن أن يحمل العمال الأفريقيين على أن يضعوا ثقتهم في مستخدميهم البيض ؟

ومن الواضح أن مستوطني كينيا لم يظفروا بنجاح أفضل مما ظفر به زملاؤهم في روديسيا الجنوبية . إذ يشكو مستخدمو كينيا في الحقيقة من أن « العمال الأفريقيين ينظرون إلى آلية التشاور المشترك عادة على أنها وسيط للتقدم بأكثر المطالب بعداً عن المعقولة والواقعية » (٢) إن الأجر الكافي قد يبلو « غير معقول وغير واقعي » لهؤلاء الذين أثروا عن طريق استغلال العمل الرخيص في أفريقيا ، بيد أنه بالنسبة للعمال أنفسهم — ولأى مراقب غير متحيز حقاً — تلبو مطالبهم عادلة ومعقولة وواقعية تماماً .

ويتضح إدراك الأفريقيين ، لكل الشراك والخليل الحقيرة التي يلجأ إليها المستخدمون لحملهم على الاستسلام لمحاولات زيادة معدل الاستغلال ، من المثال التالي الذي يقدمه فينست في دراسته عن ساحل العاج (٣) . إن زارع البن ، الذي كان عماله يكسبون ١٠٥ فرنكات مقابل عمل يومي

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٥ .

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٥ .

(٣) فينست : المرجع السابق .

حصيلته سلتان مملوءتان (أى بمعدل ٥٢,٥ فرنكاً لكل سلة) ، كان يقدم لعماله اجراً اضافياً قدره ٢٥ فرنكاً مقابل كل سلة اضافية مملوءة . ورفض العمال ذلك ، وكان رفضهم أمراً طبيعياً تماماً . وبعد كل شيء ، كم من العمال البريطانيين يمكن أن يكونوا على استعداد لأن يؤدي عملاً إضافياً إذا أخبرهم المستخدم أنهم مقابل كل ساعة عمل إضافية سيحصلون لا على أجر ساعة ونصف ساعة ، ولا حتى على أجر ساعة واحدة ، وإنما على أجر نصف ساعة فقط ؟ ومع ذلك فإن رفض عمال ساحل العاج هذا قد أورده كتاب **العوامل البشرية للإنتاجية في أفريقيا** (المصادر عن لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى CCTA) من الناحية الفعلية في نعمة استياء ، كدليل على أن العمال الأفريقيين ، بعد إشباع احتياجات أولية معينة ، لا يكونون واقعياً مهتمين بالحصول على المزيد من النقود ، وعلى أنهم لن يستجيبوا بسهولة للحوافز !

الإنتاجية - لمن ؟

هل دار بخلد أى مؤلف ، في أية دراسة من الدراسات المتعددة التي وضعت عن « الكفاية والإنتاجية » في أفريقيا ، أن يجيب على هذه الأسئلة : لماذا ينبغي على الأفريقي أن يزيد إنتاجيته ؟ وبعد كل ما قيل ، وكل ما حدث ، من أجل من يعمل العامل الأفريقي ؟ من سيجني ثمار الفائدة التي ستحققها إنتاجيته المتزايدة ؟ لقد كان باتن (١) على صواب عندما علق على ذلك قائلاً إن الأفريقي يدرك جيداً أن أى تطور اقتصادي في أفريقيا « ستكون نتيجته أساساً إثراء غير الأفريقيين » .

وبالنسبة للعامل الأفريقي ليست هذه مجرد مسألة شخصية . فهو يعلم أن كل الثروة الهائلة التي ينتجها - الذهب والماس والنحاس والقصدير والكاكاو والبن والطباق وزيت النخيل والسيسل وما شابه - ليس مقلداً لها أن تثرى أفريقيا . فبأية حمية يتعين على عامل الشحن الأفريقي أن يعمل ،

(١) ت. ر. باتن : *Problems of African Development* ، الجزء الأول ، ص ١٧١ ،

لندن ، ٤٧-١٩٥٤ .

وهو يرى بعينه الثروات الطبيعية التي جمعها زملاؤه العمال الأفريقيون من تربة وطنه تشحن على ظهر السفن البريطانية أو الفرنسية ، وتوجه بحيث تضيف ثروات جديدة إلى خزائن أصحاب الملايين في لندن وباريس وبروكسل ونيويورك .

لماذا يتعين على الأفريقى أن يزيد السرعة التي ينهب بها وطنه ؟ لأن ذلك في الحقيقة هو ما يطلب المدافعون عن «زيادة الإنتاجية» منه أن يفعله : . . . إن العامل الأفريقى ليس لديه أى حافز على الإطلاق لأن يعمل بكداً أكثر . فهو يتقاضى بشكل عام معدلاً يومياً منخفضاً بصورة مشيئة - ولن يدفع له أحد بنساً أكثر لمجرد أنه يعمل بكداً أكثر .

فحيث زاد العامل الأفريقى ناتجه ، رأى ثمار هذه الزيادة تذهب إلى المستخدمين الأوربيين وحدهم . ولا يهم كم ينتج عمال المناجم في وتوترزراوند من الذهب ، فلن تقول لهم أية شركة تعدين ، سواء أكانت بريطانية أم أمريكية أم تابعة لحكومة جنوب أفريقيا : «شكراً كثيراً لكم . ستقاضون الآن أجراً أعلى» . وفي السنوات العشرين الماضية كان عمال المناجم الأفريقيون يزيلون باطراد ناتج النحاس في روديسيا الشمالية ، فهل أظهر المستخدمون شيئاً من السخاء وأعطوا العمال أجوراً أعلى ؟ كلا بالطبع ! فكل بنس دفع في صورة زيادة في الأجور تعين بذل نضال مرير من أجله . وقد أطلقت النيران على العمال عندما طالبوا بأجور أعلى . كذلك تطلب الأمر ، قبل أن تمنح الشركات هذه الأجور الأعلى ، إنشاء نقابة عمالية وتدعيمها ، وشن صراعات اتخذت شكل إضرابات طويلة الأمد عن العمل . وتعين أيضاً في المناطق الأخرى من أفريقيا شن معارك من أجل زيادة الأجور . اتسمت بالقلدر نفسه من العنف ، وسقط فيها كثير من الضحايا الأفريقيين أو أودعوا السجن .

وتوضح خبرة القارة الأفريقية ، على غرار خبرة العمال في كل البلاد الخاضعة للحكم الرأسمالى ، أن زيادة الإنتاجية ليست هي التي تؤدي إلى زيادة الأجور ، وإنما يؤدي إليها نضال العمال .

ومع ذلك كان بالإمكان زيادة إنتاجية العمل في أفريقيا . بيد أنه كان من المعروف دائماً أن عمل العبيد (١) شكل منخفض للغاية من أشكال العمل ، وأنه يقترن بدرجة إنتاجية منخفضة انخفاضاً مقابلاً . وهذا هو السبب في أنه قد تعين على عمل العبيد أن يفسح الطريق لعمل الأتقان (١) . ولقد كان عمل الأتقان شكلاً أكثر تقدماً من عمل العبيد — بيد أنه تبين أن عمل الأتقان بدوره شكل غير ملائم . ويعد العمل الأفريقي ، العمل في المستعمرات ، تأليفاً بين عمل العبيد وعمل الأتقان . فالأفريقي من الناحية الواقعية ليس حراً ، شأنه شأن العامل في البلاد الرأسمالية الغربية ، في بيع قوة عمله بأعلى ثمن في المزاد ؛ وهو يرغم عن طريق الضغوط القانونية والجسدية والاقتصادية على العمل لدى مستغل أجنبي مقابل أجور الكفاف . ومن المحتم أن تسفر مثل هذه الظروف التي تسود العمل عن انخفاض الإنتاجية . ويوضح التاريخ أنه ليس من المحتمل أن تتحقق أتفه الآثار نتيجة لأية التماسات ، مهما كانت حسنة النوايا ، إلى حكام أفريقيا الإمبرياليين ، لمنح العمال الأفريقيين أجوراً أفضل وظروف عمل أفضل . وإذا كان يتعين تحسين كفاية العمل وزيادة الإنتاجية ، فإن الشرط المسبق الأول لذلك هو إنهاء الاستعمار . وما إن يتحرر العامل الأفريقي من العبودية تماماً ، حتى يكشف عن مآثر من المهارة والجهود كفيلة بأن تهز العالم ، ولا تقل شأناً عن المآثر التي سجلتها الشعوب التي تحررت في الامبراطورية القيصريّة الروسية وفي الصين .

ولقد تطلب الأمر اندلاع ثورة ١٩١٧ لإدخال عربة اليد إلى جمهورية التادچك ، ولوضع حد للأعمال الشاقة التي كان يقوم بها نوتية نهر القوبلجا كدواب للحمل . وتطلب الأمر إنجاز ثورة ١٩٤٩ للقضاء على الركشة الصينية وقضيب الحمل القديم العهد . وستضع أفريقيا المحررة بدورها حداً لتدهور العامل ، وتمهد الطريق أمام مآثر جديدة في المساعي البشرية . وعندما تدق الساعة سيظهر العامل الأفريقي أنه لا يقل عن أى عامل آخر مهارة وكفاية وحماسة للعمل .

(١) عمل الأتقان : serf labour ؛ عمل العبيد : slave labour : انظر ، ص ٦٠٤ — المترجم .

الفصل السابع

«أسينا مالى» - «ليس لدينا نقود»

فى خلال حملة مقاطعة الأوتوبيس الشهيرة بجنوب أفريقيا فى عام ١٩٥٧ ، كتب العمال الأفريقيون على راياتهم : «أسينا مالى» (١) - «ليس لدينا نقود» . وسرعان ما التقط هذا الشعار ، وأصبح صرخة رمزية لحركة الأجور التى شنها « مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال » (٢) . وقد جاء بأحد المنشورات التى وزعت فى مصانع جوهانسبرج ما يلى :

ليس لدينا نقود .

لماذا تتضور أضرنا جوعاً ؟

ليس لدينا نقود .

لماذا يموت أطفالنا ؟

ليس لدينا نقود .

« ليس لدينا نقود » ، هذا صحيح حقيقة بالنسبة للعمال على نطاق القارة الأفريقية كلها .

ويقال فى بعض الأحيان إن العمال الأفريقيين ليسوا بحاجة إلى أجور أعلى ما داموا قد اعتادوا العيش على مستوى أكثر انخفاضاً من مثيله لدى شعوب الغرب . ومن الأمثلة النموذجية لهذا النوع من التفكير تلك الإجابة الوقحة التى قدمها أحد المستوطنين عن مجموعة الأسئلة التى وجهتها اللجنة التى شكلت

(١) « Asinamali » .

(٢) South African Congress for Trade Unions (S.A.C.T.U.) : أنظر ،

ص ٤٧٠ - المترجم .

لإجراء « مسح للتغذية في روديسيا الشمالية » Survey of Nutrition in Northern Rhodesia في عام ١٩٣٨ :

« من رأي أن الضجة المثارة حول الفيتامينات إلخ ، ستختفي . وأنا لا أومن بتغذية الناس على أطعمة قائمة على تحليلهم الكيميائي . ولا يوجد فارق كبير من الناحية الكيميائية بين السكر الجيد والفحم الجيد فالقوم ذوو الصحة الجيدة للغاية هم أولئك الذين اعتادوا العيش أساساً على صنف واحد من الغذاء . إن مجموع عمليات الأيض (١) عندهم تعتاد التعامل مع هذا الصنف إن الأهالي الأفريقيين يحصلون على الميال (٢) أو اللرة أو الدخن وكمية ضئيلة من اللحم ، وهم لا يحتاجون إلى الخضروات الطازجة أو إلى أي شيء آخر... ولا يمكن أن يكون ضرورياً تقديم اللبن للأطفال الذين هم في مرحلة النمو » (٣)

وتلك هي بطبيعة الحال نظرية « حفنة الأرز » المألوفة ، التي سمع المرء عنها كثيراً قبل الحرب في ارتباط بالمحاولات التي بذلت لتبرير أجور الكفاف التي يتقاضاها العمال في الهند والصين . « إنهم يستطيعون العيش على حفنة من الأرز في اليوم . » هكذا كانت تقول النظرية .

ويعد ذلك من الناحية الواقعية بمثابة وضع العربطة قبل الحصان . فأي فرد يتقاضى أجراً قيمته شلن أو شلنان في اليوم — وهذا هو الأجر الذي يدفع عادة للعمال بالمزارع الأوربية في أفريقيا — بصرف النظر عما إذا كان أمريكياً أو أوربياً أو أفريقياً ، لابد أن يرغب على العيش عند مستوى يبلغ حداً من الانخفاض تشكل معه دون ريب حفنة الأرز اليومية التي أصبحت مضرب الأمثال العنصر الأساسي في غذائه . والحقيقة هي أن العمال لا يعيشون

(١) Metabolism : مجموع العمليات المتصلة ببناء البروتوبلازما ودورها ، وبخاصة التغيرات الكيميائية (في الخلايا الحية) التي بها تؤمن الطاقة الضرورية للعمليات والنشاطات الحيوية والتي بها تمثل المواد الجديدة التعويض عن المندثر منها — المترجم .

(٢) Meal : وهو حبة اللرة الرفيعة المجروشة — المترجم .

(٣) Report of Committee appointed to make a Survey of Nutrition

in Northern Rhodesia ، ص ٢ ، لوساكا ، ١٩٣٨ .

عند مثل هذا المستوى . إنهم يعيشون فحسب ، إلى أن يقبل الموت يدعوهم .
إن توقع الحياة (١) الذى يبلغ فى المتوسط ثلاثين عاماً ، بل أقل من ذلك
فى بعض الأحيان — ناهيك عن معدلات وفيات الرضع التى تبدأ من مائة
فى كل ألف فصاعداً — والذى يعد ظاهرة شائعة للغاية فى أفريقيا وآسيا ،
يوضح كيف يقبل الموت مبكراً ليوجه دعوته إلى أولئك العمال ذوى الأجور
المنخفضة والتغذية السيئة .

إن أى اعتبار لأجور العمال الأفريقيين يجب أن تكون نقطة البدء فيه
وجهة النظر القائلة بأن هذه الأجور ، بأى معيار تقاس به ، منخفضة بدرجة
لا تصدق . إنها فى الواقع الاستعمار معبراً عنه فى مجال معدلات الأجر .
ويمكن أن نلمس من الجدول التالى مدى انخفاض هذه الأجور .

(١) Expectation of life ، ويقال أيضاً الأجل المتوقع أو الأجل المتوسط
life expectancy . والأجل المتوقع عند الولادة يدعى أيضاً الأجل المتوسط للمواليد ، أو توقع
الحياة عند الميلاد . وقد يستعمل مقلوب الأجل المتوسط للمواليد مقياساً للوفيات ، ويسمى حينئذ
معدل الوفيات لجدول الحياة . انظر «المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات» ، المجلدين الإنجليزى
والعربى — المترجم .

بجول ١٧

أجور العمال الأفريقيين في مناطق مختارة .

المنطقة	السنة	فئة العامل	الأجر
نيجيريا (١)	١٩٥٧-٦	غير ماهر ، زراعة	شلتان في اليوم كحد أدنى .
		غير ماهر ، مناجم القصدير	شلتان وثمانية بنسات في اليوم كحد أدنى .
		غير ماهر ، مناجم الفحم	أربعة شلتان وبنسان في اليوم كحد أدنى .
سيراليون (٢)	١٩٥٧	تشيد ، عتال (٣)	جنيه واحد وتسعة شلتان في الأسبوع ، متوسط .
		مناجم ، عتال	جنيه واحد ، ١٩ شلنا ، ٤٥ بنسات ، في الأسبوع ، متوسط .
روديسيا الجنوبية (٤)	١٩٥٦	عتال غير ماهر	سبعة بنسات في الساعة .
روديسيا الشمالية (٥)	١٩٥٧	غير ماهر ، زراعة	ثمانون شلنا في الشهر (٢٦ يوما) .
		غير ماهر ، أعمال أخرى	مائة شلن في الشهر (٢٦ يوما) .
نياسالاند (٦)	١٩٥٨	غير ماهر ، زراعة	شلن واحد وستة بنسات في اليوم ، حد أدنى .
كينيا (٧)	١٩٥٧	عتال حضري : ممبسة	٨٢ شلنا في الشهر (مضافا إليها ٢١ شلنا علاوة سكن) .
		نيروبي	٨٥ شلنا في الشهر (مضافا إليها ٢٢ شلنا علاوة سكن) .
أوغندا (٨)	١٩٥٦	غير ماهر ، زراعة	٣٢ شلنا في الشهر ، حد أدنى .
تنجانيقا (٨)	١٩٥٧	السيميل ، تنقية الحشائش	٣١ شلنا في الشهر (٣٠ غلغا) .
أفريقيا الاستوائية الفرنسية (٩)	١٩٥٦	عتال غير ماهر	٢٢ فرنكا (CFA) (١٠) في الساعة ، متوسط .
أفريقيا الغربية الفرنسية (٩)	١٩٥٦	عتال غير ماهر	٢١ فرنكا (CFA) في الساعة ، متوسط .
اتحاد جنوب أفريقيا (٩)	١٩٥٦	عتال غير ماهر	شلن واحد ، ٢٥ شلن ، في الساعة ، حد أدنى .
الكونغو البلجيكي (١١)	١٩٥٨	عمال (عاديون) في اليزايشيل	١٦ فرنكا بلجيكي ، أجر نقدي يومي كحد أدنى (مضافا إليه أجر أعينيا قدره ٢٠ فرنكا) .
أنجولا (١٢)	١٩٥٦	عمال زراعيون	٧٥٥ اسكودا (١٣) في الشهر (مضافا إليه الطعام ، إلخ)

(١) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧-٦ Annual Report for 1956-7 ، مصلحة العمل ،

ص ٢٢ ، لاجوس ، ١٩٥٩ .

اتخذت في الأساس المعدلات الدنيا لأجور العتالين غير المهرة والعمال الزراعيين ، إذ أن هؤلاء يشكون فئة العمل الأجير الأكثر شيوعاً في أفريقيا ، وتقرب معدلات أجورهم من المتوسط الخاص بجميع الأقسام الأخرى . وفي بعض الأحيان يحظى الأجر الأقصى الذي يتقاضاه بعض العمال الأفريقيين باهتمام لا يستحقه في الدراسات المتعلقة بالمسائل الأفريقية ، بيد أن هذه الحدود القصوى لا تتقاضاها سوى نسبة ضئيلة من العمال ، ولا تعد حدوداً نموذجية على الإطلاق .

وعلاوة على ذلك يتجه الأجر الأدنى القانوني statutory minimum wage ، كما يؤكد تقرير لجنة الأجور الأفريقية (*) (الذي يعرف بعامة بتقرير

= (٢) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١٤ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٩ . (H.M.S.O. هي الحروف الأولى من His (Her) Majesty Stationery Office أى المكتب الدائم لصاحب الجلالة - المترجم .)

(٣) Labourer : وهو العامل غير الماهر الذي يقوم بمجرد مجهود جسدي ضخم . والاصطلاح مأخوذ عن «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ، و«المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات» - المترجم .

(٤) استقصاء العمل الأفريقي African Labour Survey ، جلد ٢٥ ، ص ٢-٦٨٥ ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(٥) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١٢ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٨ .

(٦) التقرير السنوي لعام ١٩٥٨ Annual Report for 1958 ، ص ٢٠ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٩ .

(٧) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١١ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٨ .

(٨) Quarterly Digest of Colonial Statistics ، العدد ٤١ ، ص ٦٧ ، إبريل ١٩٥٩ .

(٩) استقصاء العمل الأفريقي African Labour Survey ، الجلد ٢٢٥ ، ص ٢-٦٨٥ ،

مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٠) CFA : وهو فرنك المجموعة الفرنسية بأفريقيا ، وقيمه تساوي ضعف قيمة

الفرنك المستخدم في فرنسا - المترجم .

(١١) استقصاء العمل الأفريقي African Labour Survey ، الجلد ٢٦ ، ص ٦٨٦ ،

مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٢) استقصاء العمل الأفريقي African Labour Survey ، الجلد ٢٨ ، ص ٦٨٦ ،

مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٣) Escudo : العملة البرتغالية ، ويطلق على العملة الأسبانية أيضاً - المترجم .

(*) تقرير لجنة الأجور الأفريقية Report of the Committee on African Wages

(تقرير كاربنتر Carpenter Report) ، نيروبي ، ١٩٥٤ .

كارپنتر)، إلى أن يصبح هو الأجر الأساسي basic wage ، كما يقوم هيكل الأجر بأكمله على أسس الحد الأدنى الأساسي basic minimum .

وتشير المعدلات الموضحة في هذا الجدول إلى أن أغلبية العمال الأفريقيين يتقاضون أجوراً تتراوح بين شلن واحد وخمسة شلنات في اليوم . أو لنضع المسألة في صورة أخرى ، يحصل العامل الأفريقي عادة ، مقابل عمل يوم ، على أقل مما يحصل عليه العامل البريطاني مقابل عمل ساعة . ويحتاج العامل الأفريقي عادة إلى أن يعمل عاماً بأكمله كي يكسب قدر ما يكسبه العامل المتوسط في بريطانيا في شهر واحد .

والسمة المميزة الصارخة للأجور الأفريقية هي الثبات الذي استمرت به هذه المعدلات المنخفضة عبر فترات طويلة من الزمن . ويقدم روبر (١) مثال المعدل اليومي للعتال في غانا الذي كان ، بالنسبة للقسم الأقل أجراً ، تسعة بنسات في عام ١٨٨٣ ، وتسعة بنسات في عام ١٩٢٠ ، وثمانية بنسات في عام ١٩٣٠ (في وقت الأزمة الاقتصادية العالمية) ، وشلناً واحداً في عام ١٩٣٨ ، أي أن أجره اليومي قد زاد ثلاثة بنسات في خمسة وخمسين عاماً ، ويقدم بويل (٢) مثلاً مشابهاً بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا ، حيث كان متوسط الأجر الذي يدفع بالمناجم في عام ١٨٩٧ حوالي شلنين في اليوم ، وقد زاد هذا المتوسط إلى شلنين وبنسين فقط في عام ١٩٢٦ . وقد يبدو ذلك على أنه زيادة قدرها بنسان في تسعة وعشرين عاماً ، بيد أن الأجر في عام ١٨٩٦ كان حقيقة ثلاثة شلنات ، ثم نقص بمقدار الثلث في عام ١٨٩٧ . وهكذا نجد أن الأجر في عام ١٩٢٦ ، وهو شلنان وبنسان كان ما زال أقل بمقدار عشرة بنسات عن الرقم الخاص بعام ١٨٩٦ ، أي قبل ذلك بثلاثين عاماً . وحتى في عام ١٩٦٠ ، كان معدل أجر العمال الأفريقيين في اتحاد جنوب أفريقيا ما زال ثلاثة شلنات وأربعة بنسات للوردية — أي أكثر مما كان عليه في عام ١٨٩٦ بمقدار أربعة بنسات !

(١) روبر : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٢) بويل : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

وثمة مثال أقرب عهداً يتعلق بحركة الأجور في صناعة السيسل بتنجانيقا ، حيث ظل معدل أجر العمال في المزارع الرأسمالية ثابتاً طيلة الأعوام الثمانية ، من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٨ . (١)

وتوضح معدلات الصناع المدربين (٢) الصورة نفسها الخاصة بالعمال غير المدربين . مثال ذلك أن متوسط المعدل اليومي للنجارين في غانا كان أربعة شلنات وستة بنسات في عام ١٩٢١ . وفي عام ١٩٢٨ ، أى بعد ذلك بسبعة عشر عاماً ، كان ما زال أربعة شلنات وستة بنسات . (٣)

ويمكن تقديم أمثلة مشابهة كثيرة ؛ وإذا وضع المرء في اعتباره الأثمان والضرائب وغيرها من العوامل ، وحسب الأجور الحقيقية ، تبين أن الاتجاه لم يكن يقتصر عادة على التزام السكون ، بل كان يتدهور بصورة خطيرة عبر فترات طويلة من الزمن .

فقد تدهورت الأجور الحقيقية للكادحين في سيراليون ، من رقم قياسي قدره ١٠٠ في عام ١٩٤٩ ، إلى ٨٧ في عام ١٩٥٤ (٤) . كذلك تدهورت الأجور الحقيقية لعمال المناجم في غانا ، من ١٠٠ إلى ٨٤ فيما بين عامي ١٩٤١ ، ١٩٤٧ (٥) .

وعن روديسيا الجنوبية يقول ليز (٦) في كتابه الأخير :

« إن الأدلة المتاحة لنا تؤكد أنه منذ الثلاثينيات ، إلى حوالي ١٩٥٠ ، لم يكن هناك أى ارتفاع في الأجور الحقيقية للأفريقيين — بل إنه كان هناك في الحقيقة انخفاض طفيف في خلال السنوات ٣٩-١٩٤٨ — وما جعل ذلك ممكناً هو التجنيد الواسع النطاق للعمل من المناطق الأخرى . »

(١) The State of Industrial Relations in Sisal Industry of Tanganyika

تقرير أعدته الأستاذ د. ت. چاك ، ١٩٥٩ .

(٢) Artisan : وهم الذين يعرفون عندنا عادة «بالأسطوانات» ، والمصطلح مأخوذ عن «مجم

المصطلحات الفنية» — المترجم .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٩١ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٩١ .

(٦) كولن ليز : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وتكشف الأجور الحقيقية للأفريقيين في جوهانسبرج أيضاً عن تدهور
خطير فيما بين عامي ١٩٤٤ ، ١٩٥٤ ، كما يتضح من الجدول التالي :

جول ١٨

الأجور والمصروفات في جوهانسبرج

١٩٥٤	١٩٥٠	١٩٤٤	
بنس شلن جنيه	بنس شلن جنيه	بنس شلن جنيه	
			المصروفات الشهرية الطعام والإيجار والوقود والإنارة والنظافة والنقل والملابس والضرائب .
٢٣ ١٠ ٤	١٧ ١٤ ٤	١٢ ١٨ ٦	
١٥ ١٨ ١١	١٢ ١٦ ٦	٩ ١٨ ١	متوسط دخل الأسرة
٧ ١١ ٥	٤ ١٧ ١٠	٣ ٠٠ ٥	العجز الشهري في الدخل

(An Analysis of Proposed Increase in African Taxation, Fact Paper of the African Institute of Race Relations, No. 1, 1958).

وقد اتسعت الفجوة بين الدخل والمصروفات الأساسية بدرجة كبيرة
منذ عام ١٩٥٤ ، بحيث يقدرها سيجال (١) اليوم « بحوالي عشرة جنيهات
استرلينية في الشهر على الأرجح » .

الأجر الأدنى

قبل أن نتناول علة هذه الأجور المنخفضة ، وأسباب استمرارها عبر مثل
هذه الفترات الطويلة ، ينبغي تقديم بعض المشاهدات العامة .

يوضح ماركس (٢) ، في تفسيره الكلاسيكي للعمل الأجير ، أن ثمن
العمل يتحدد « بتكلفة الإنتاج ، بوقت العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة —
قوة العمل » ، ويمضي فيؤكد أن تكلفة إنتاج قوة العمل « هي التكلفة التي

(١) رونالد سيجال : The Agony of Apartheid ، ص ٤ ، Christian Action ، لندن ، ١٩٦٠ .

(٢) كارل ماركس : Wage Labour and Capital ، (انظر ، ماركس وإنجلز ،
Marx and Engels, Selected Works ، المجلد الأول ، ص ٨٢ ، لندن ، ١٩٥٠) .

يتطلبها الإبقاء على العامل كعامل وتطويره بحيث يصبح عاملاً. ولذا كلما قلت فترة التدريب التي يتطلبها أي عمل ، قلت تكلفة العامل ، وقل ثمن عمله ، قل أجره . وفي تلك الفروع من الصناعة التي لا تكاد تتطلب أية فترة للتلمذة الصناعية ، وحيث يكفي مجرد وجود العامل جسدياً ، تكون التكلفة اللازمة لإنتاجه مقصورة تقريباً على السلع اللازمة للإبقاء عليه حياً وقادراً على العمل . «
ولما كانت أغلبية العمال الأفريقيين مستخدمه في مهن غير ماهرة ، أو في مهن شبه ماهرة في أفضل الأحوال ، تكون فترة التدريب تافهة لا قيمة لها ؛ بل إنها تكون في الحقيقة غير موجودة على الإطلاق في معظم الحالات . ويساعد ذلك في تفسير سبب حصول العامل الأفريقي على أجور تكفي فقط « للإبقاء عليه حياً وقادراً على العمل » . وتثير هذه المسألة ، المتعلقة بالمهارة أو نقصها ، بضع مسائل أخرى نسترعى إليها الأنظار فيما سيأتي من هذا الفصل .

وثمة اعتبار عام آخر ينبغي أن يقر في الأذهان . يقول ماركس إن «صاحب المصنع عند حساب تكلفة الإنتاج بمصنعه ، ومن ثم ثمن المنتجات ، يضع في اعتباره إهلاك (١) أدوات العمل ... وبالطريقة نفسها ، عند حساب تكلفة إنتاج قوة العمل البسيطة ، ينبغي إدراج تكلفة التكاثر ، التي تمكن سلالة العمال بوساطتها من أن تتكاثر ، ومن أن تستبدل بالعمال الهالكين (١) عمالاً جديداً ولذلك فإن تكلفة إنتاج قوة العمل البسيطة تعادل تكلفة بقاء العامل وتكاثره . فمن تكلفة بقاء العامل وتكاثره هذه تشكل الأجور . والأجور التي تتحدد على هذا النحو تسمى **الأجر الأدنى** إن العمال المختلفين ، ملايين العمال ، لا يحصلون على ما يكفي لتمكينهم من البقاء والتكاثر ؛ بيد أن أجور الطبقة العاملة بأسرها تسوى نفسها ، في داخل إطار ما بينها من اختلافات ، عند هذا الحد الأدنى . » (٢)

(١) التعبيران اللذان أخذ بهما «قانون المحاسبات الموحدة» ، وذلك بدلا من استهلاك ومستهلك- المترجم .

(٢) كارل ماركس : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

والآن لا ريب أن أغلبية العمال الأفريقيين اليوم هم من بين أولئك الذين « لا يحصلون على ما يكفي لتمكينهم من البقاء والتكاثر » . يقول تقرير كارپنتر : (١)

« لقد رأينا ، في دراستنا لهيكل الأجر في المستعمرة ، أن الأجر الأدنى قد أصبح إلى حد كبير جداً أجراً حقيقياً ، وأن نسبة كبيرة من العمال غير المهرة بالمستعمرة قد ألقى بهم في «شبكة» ، وأن الشبكة بالنسبة لكثيرين آخرين كانت بمثابة مغتطيس يعمل على إبقاء الأجور منخفضة ... ولم نجد سوى قلة ضئيلة للغاية من الشهود المستعدين لأن يقولوا إن الأجر الأدنى الحالي ملائم لتغطية تكلفة المعيشة لرجل يعيش بمفرده في ظل ظروف حضرية ، ومن الناحية الأخرى لم يتردد كثيرون ، ومن بينهم شهود لديهم بعض السعوى بأنهم يتمتعون بدراية (أهل الخبرة) ، في ادانة هذا الأجر باعتباره غير ملائم بصورة لا يرقى إليها الشك » (التشديد من عندنا - ج. و.)

وتسلم دراسة حديثة عن « الهيكل الدولي للأجور في أفريقيا » *International Wage Structure in Africa* ، نشرت في مجلة إنترناشونال ليبروفيو (٢) ، بأن هدف إقرار أجر أدنى كافٍ لإبقاء «القوة الشرائية للعمال ذوي الأجور الدنيا مساوية على الأقل للمستوى الأدنى للمعيشة ، أو أعلى من مستوى الكفاف ، مادام ذلك ممكناً من الناحية الاقتصادية» ، لم يتحقق دائماً .

« وعلاوة على ذلك فإن المعدلات الدنيا كانت إلى وقت قريب ، وما زالت في معظم الحالات ، تحدّد عند مستوى لا يكفي إلا للمحافظة على المستوى الأدنى للمعيشة للعامل بمفرده ، ولا يمكنه مواجهة تكاليف إعالة أسرة . » (التشديد من عندنا - ج. و.)

وهكذا لا يوجد شك في أن الأجور في معظم أجزاء أفريقيا إنما هي أجور دنيا ، وفي أن هذه الأجور الدنيا على درجة هائلة من الانخفاض بحيث تعنى

(١) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) «إنترناشونال ليبر ريفيو» ، عدد يولييه ١٩٥٨ ، ص ٥٠ .

بالنسبة للعمال الأفريقيين أقصى ما ينطوى عليه الفقر والبؤس من شقاء وتعاسة .

وعلى ضوء هذه النقطة التي قدمناها يكون من المنير للأذهان أن نشير إلى مدى الوضوح الذي تؤكد به الأساليب الرسمية لحساب الحدود الدنيا للأجر بالنسبة للعمال الأفريقيين نظريات ماركس تأكيداً كاملاً . فمستخدمو العمل الأفريقي ، وكذلك كبار الموظفين في حكومات المستعمرات ، يزعمون في دعايتهم العامة ، كما رأينا في الفصل السابق ، أن أجور العمال الأفريقيين منخفضة لأن ناتجهم ومهارتهم منخفضة . بيد أنه عندما يصل الأمر من الناحية الفعلية إلى حساب مدى الأجر ، أو بالأحرى مدى ضالة الأجر ، الذي سيدفعونه للعامل الأفريقي ، تختفي كل إشارة أو ذكر لتأسيس الأجر على ناتج العامل ، وبدلاً من ذلك يغرقوننا في حسابات غير إنسانية مجردة من المشاعر فيما يتعلق بالأجر الأدنى الذي يمكن العامل الأفريقي من « البقاء والتكاثر » ، كما قال ماركس .

إن حسابات الأجر الأدنى في أفريقيا تؤسس عادة على المتطلبات الدنيا من الغذاء . يقول كيس (١) شارحاً الجانب الغذائي من الأجر الأدنى القانوني :

« إن المواد الغذائية ، مكونات الغذاء ، ينبغي أن تقوم بثلاث وظائف أولية وأساسية . أولاً ، يجب أن توفر الطاقة لكل من المحافظة على الحياة عند مستوى أساسي ، وأداء الأنشطة المركبة فوق ذلك ؛ ثانياً ، يجب أن تزود الجسم بالمادة اللازمة للنمو ، وللإحلال الدائم وصيانة الأنسجة ، وللتكاثر ؛ ثالثاً ، يجب أن تقدم المادة التي يتضمنها ضبط وتنظيم العمليات التي لا تخص المتعلقة بالجسم ، فزيائية وكيميائية ، والتي تشكل الحياة . »

وبعبارة أخرى يبدو أن الأجور الدنيا للعمال الأفريقيين تحسب على أساس « تكلفة بقاء العامل وتكاثره » ، كما قال ماركس .

(١) دكتور أ.م. كيس (بالإدارة الطبية بكينيا) : ملحق G لتقرير كارپنتر ، ص ١٩٢ .

ومع ذلك ، وبسبب نظام العمل المهاجر الذي يسود أفريقيا بشكل عام ، ومع مغادرة العامل الذكر البالغ للريف ، سعيًا وراء العمل لدى مشروع أوربي ، تاركًا زوجته وأطفاله ، يقوم الأجر الأدنى على المتطلبات الدنيا للذكر البالغ الذي يعيش بمفرده ، ولا يقصد به أن يعول أسرته .

وقد استخلص تقرير كارپنتر نتيجة مفادها أن نصف جميع العمال الحضريين الذين يعملون في الصناعة الخاصة ، وربع من يعملون منهم في الخدمات العامة ، « يتقاضون أجورًا لا تغطي احتياجاتهم الأساسية الجوهرية » . (١) (توضح الأرقام أنه حتى التقرير الانتقادي الذي أجرتة لجنة كارپنتر ينطوي على سخاء أكثر مما ينبغي بالنسبة للمستخدمين ، حكومات وأفراداً .) ويؤكد التقرير أن هذا « التقييم قد أجرى بالنسبة للعمال الذكور البالغين الذين يعيشون بمفردهم في ظل ظروف حضرية » . ويضيف التقرير ، عند الحكم على ملائمة الأجر ، أنه إذا « أخذنا في اعتبارنا لا احتياجات العامل الخاصة فقط ، وإنما احتياجات زوجته وأطفاله أيضاً ، تصبح الصورة بشعة حقاً » .

« إذا وضعنا في اعتبارنا ما نعرفه عن الأجور الزراعية ، ينبغي أن نستنتج أن الإيرادات الكلية لما يقرب من ثلاثة أرباع العمل التعاقدى الشهري أو على أساس التذكرة (٢) ، المستخدم في خارج المزارع الرأسمالية الكبيرة ، إنما هي إيرادات غير ملائمة لإعالة المستوى الأدنى للصحة ومتطلبات المعيشة وكفاية العمل . إن عدم الملاءمة العام هذا للأجور يصبح أكثر وضوحاً بل درجة كبيرة إذا نظرنا إليه على ضوء احتياجات العامل وأسرته . وتكون مستويات الأجر أعلى في الزراعة في داخل المزارع الرأسمالية الكبيرة ، بيد أنه

(١) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٢) جرت العادة في أفريقيا على أن تدفع الأجور للعمال وفق نظام «التذكرة» ، ووفقاً لهذا النظام يجب أداء عمل ثلاثين يوماً فعلياً (أو تذكرة) قبل أن يدفع الأجر (وذلك مقابل متوسط عدد أيام العمل في الشهر وهو ٢٦ يوماً) . فإذا أخذنا في اعتبارنا أيام الآحاد ، باعتبارها أيام راحة ، وكذلك الوقت اللازم للإجازات المرضية ، أمكن أن نرى أن الفترة العادية لما يسمى الأجر «الشهري» تستغرق ما بين ٤٠،٣٥ يوماً .

لا يمكن أن توجد حتى هناك سوى حالات قليلة نسبياً يكون فيها الأجر الخاص للعامل ملائماً تماماً لإعالة أسرته . (١)

ويصل تقرير حديث عن سولزبرى (٢) إلى نتائج مماثلة إلى حد كبير فيما يتعلق بأجور الأفريقيين في تلك المدينة :

« إن الأجور منخفضة بشكل عام ، وبخاصة بالنسبة للأفريقيين الذين لديهم أمر عليهم أن يعولوها . » (٣)

« إن الكادح البالغ الأعزب هو الذى يوفر دائماً أساس هيكल الأجور . » (٤)

ويسلم هذا التقرير بصورة مثيرة بأنه « من غير الواقعى مع ذلك أن نفترض أن الرجل الأعزب إنما هو بشكل عام (أعزب) بالمعنى الزواجى ، فكثير منهم «عزب» بمعنى أنهم عاجزون ، بسبب ظروف الإسكان ، عن أن يقيموا مع أسرهم في أحياء المتزوجين . وإلى ذلك المدى يتعين عليهم أن يتحملوا الترامات محلية لا تقل عن تلك التى يتحملها من يسمون « متزوجين » . والحقيقة أنه ما دام عليهم أن يعولوا ، أو يساعلوا في إعالة ، إقامتين (٥) establishments ، فإن التراماتهم قد تكون أكبر . » (٦)

وفي نياسالاند يقرر «مرسوم أجر الحد الأدنى» Minimum Wage Order الصادر في عام ١٩٥٧ ، بصراحة تامة أنه « لا يضع في اعتباره مسئوليات أسرة العامل » . وفي الكنفو البلجيكي كان الأجر الأدنى الوحيد الملزم قانوناً في ظل الحكم البلجيكي هو أجر العامل على أساس أنه أعزب (يعيش بمفرده) . وقد أشارت المعلومات التى قدمتها الحكومة البرتغالية إلى « مؤنمر العمل

(١) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢) تقرير پلومان : المرجع السابق .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٧٧ .

(٥) المقصود هنا أن يعول العامل نفسه حيث يقيم بالمدينة ، وأن يعول في الوقت نفسه

أسرته حيث يقيم في القرية أو المنزل - المترجم .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٧٩ .

في داخل أفريقيا « Inter-African Labour Conference » ، الذي عقد في
لوساكا في عام ١٩٥٧ ، إلى أن أساس أجر الحد الأدنى لا يتضمن مسئوليات
أسرة العامل .

وهكذا يتضح أن الإشارة إلى الأجور الدنيا للعمال الأفريقيين تعني
« حدًا أدنى » بالمعنى المطلق للكلمة أي أدنى أجر يستطيع أن يعيش به عامل
اعزب .

ويؤيد ذلك بجلاء الأساليب نفسها المستخدمة في أفريقيا لحساب الأجر
الأدنى . ففي سولزبرى ، على سبيل المثال ، وضع دكتور د . بتيسون
ما أسماه « خط بيان الفقر » « Poverty Datum Line » بالنسبة للأفريقيين
في المنطقة البلدية من المدينة والمناطق المحيطة بها . ويشير الاسم نفسه إلى النظرة
غير الإنسانية المجردة من المشاعر التي تنظر بها السلطات إلى أجور الأفريقيين .
ويقوم هذا المعدل - أو P.D.L. كما جرت العادة على تسميته - على الافتراضات
التالية . فهو يتكون من المتطلبات الدنيا المطلقة للطعام ، والملابس ، والوقود ،
والإنارة ، ومواد النظافة ، والانتقال إلى العمل وعودة منه ، والإيجار ،
والضرائب . ويفترض أنه « فيما يتعلق بالطعام والملابس والوقود ومواد
الإنارة والنظافة أنه يستخدم في الشراء في أرخص سوق متاحة للمستهلكين
العاديين » . (١)

وبعبارة أخرى يكون هذا المعدل ، إذا نقلنا عن تقرير سولزبرى ،
« مجرد حساب إحصائي لما هو متطلب في الطريقة التي يمكن بها للدخل
أن يشبع الاحتياجات الأساسية والأولية للأفراد . وهو لا يضع في اعتباره
سوى الضروريات الأشد ضالة من الطعام والملابس والمأوى ، ولا يتضمن
أي بند غير ضروري للمحافظة على الحياة ، حتى ما يوصف في بعض الأحيان
بأنه ضرورات تقليدية » . (٢)

(١) الأستاذ ا. باتسون : The Poverty Line in Salisbury ، في تعليق على معدل
بتيسون . نقلًا عن تقرير كارپنتر ، ص ٥٠-٥١ .
(٢) تقرير پلومان : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

ويؤكد الأستاذ باتسون (١) :

« إن مثل هذا المستوى ربما يسترعى الأنظار بما يَحذفه أكثر مما يسترعيها بما يتضمنه . فهو لا يسمح بينس واحد للتسليه ، أو للرياضة ، أو للأدوية ، أو للتعليم ، أو للادخار ، أو للشراء بالتقسيط ، أو لقضاء الأجازات ، أو لركوب الأوتوبيس مرات إضافية ، أو للصحف ، أو للأدوات الكتابية ، أو للدخان ، أو للحلوى ، أو للهوايات ، أو للهدايا ، أو لمصروف الحبيب ، أو لوسائل الراحة ، أو للكمائيات من أى نوع . إنه لا يسمح بينس لاستبدال الأغذية أو الأثاث أو الأواني النحاسية . إنه ليس مستوى (إنسانياً) للمعيشة . وهكذا فهو يحقق بصورة تدعو إلى الإعجاب (كذا ؛) غرضه في إقرار الحد الأدنى الأكثر ضآلة الذي يمكن على أساسه من الناحية النظرية تحقيق البقاء والصحة . »

هذا إذن هو الأساس الذي تحسب عليه الأجور الدنيا في أفريقيا ، وهو مستوى « غير إنساني » للمعيشة . بيد أن ذلك ليس أسوأ ما في الأمر ، فالتقرير الخاص بسولزبرى يورد ما يلي :

« لقد تبين لنا أن نسبة كبيرة من العمال في المناطق الحضرية بالقارة الأفريقية يحصلون على أجور أقل من معدل بتيسون (P.D.L.) أو قريبة منه الى حد كبير » (٢) .

وبمضى التقرير قائلاً إنه قد يبدو ، طبقاً للبيانات المقدمة لاستقصاء خاص بالميزانية في سولزبرى في عام ١٩٥٦ ، أن « هؤلاء الأفريقيين (الذين يعيشون بمفردهم) ، والذين تقل مصروفاتهم عن معدل بتيسون P.D.L. ، كانوا ينفقون في الحقيقة أقل من كسبهم ، وأنه يوجد افتراض قوى بأن مدخراتهم كانت تحول إلى أسرهم التي تعيش في مكان آخر » . (٣)

(١) باتسون : المرجع السابق ، نقلاً عن تقرير كارپتر ، ص ٥٢ .

(٢) تقرير بلومان : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٣-٢ .

فياله من تعليق صارخ على المآزق الاقتصادية البالغ الأسى الذي كان من نصيب الشعب الأفريقي ! بل إن كثيرين ممن يتعد بهم كسبهم قليلا عن معدل بتيسون البائس يجدون من الصعب عليهم في الحقيقة العيش فوق هذا المستوى بسبب حاجتهم اليائسة إلى مساعدة أسرهم التي تعاني حياة لا تقل يؤساً في المعازل التي سحقها الفقر .

وفي كينيا ، استناداً إلى تقرير كارپنتر ، كان الأجر الحضري يقوم على معدل بتيسون ، بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، وكذلك على « مستوى أدنى فعال » « Effective Minimum Level » . وبحسب هذا الأجر بتقويم معدل بتيسون باستبعاد السكن والانتقال ، وإضافة ٣٣,١٪ لتغطية « الاحتياجات البشرية » ، ثم إضافة علاوتين للسكن والمياه (في بعض الحالات فقط) ، وشلنين في الشهر مقابل الضريبة ، و « علاوة احتياطية » cushion مقدارها شلن في الشهر .

ويصل ذلك في صورة نقود فعلية ، وقت إعداد تقرير كارپنتر ، إلى أجر تعاقدى شهري قدره ٤٥ شلناً ، ٧٥ سنتاً (١) (مضافاً إليه ثمانية شلنات وخمسة وعشرون سنتاً مقابل الإسكان) في ممبسة (٢) . وذلك هو أعلى معدل ، إذ يكون المبلغ الإجمالي للأجر الشهري وعلاوة السكن ، مندمجين مع بعضهما البعض ، ٥٥ شلناً ، ٥٠ سنتاً فقط في بعض الأحيان في المناطق الحضرية والمدن الممتدة الأخرى . وجدير بالذكر مع ذلك أن « موظفي مكاتب العمل لهم سلطة الموافقة ، في حالات مختلفة ، على خفض الأجر إلى معدل أقل » . (٣) ومن الواضح أنه ليس لديهم أية سلطة لزيادة المعدل .

(١) تتكون الوحدات الرسمية للعملة في كينيا على النحو التالي : الجنيه الكيني ، وله قيمة الجنيه الاسترليني ، وهو يساوي عشرين شلناً ، ويتكون الشلن من مائة سنت ، وليس من اثني عشر بنساً ، كما هي الحال بالنسبة للجنيه الاسترليني ، وقد أصدرت جمهورية كينيا عملة جديدة في ١٤ سبتمبر ١٩٦٦ حافظت على النظام السابق ، وأبقت على قيمة الوحدات السابقة . ومن المعروف أن كلا من أوغندا وتنزانيا تتبع النظام نفسه - المترجم .

(٢) بالنسبة لمال التذكرة كان المعدل يزيد بمقدار تسع شلنات ، وكان من المقرر أن يمتد الأجر في حالة هذه الفئة من المال عبر فترة قدرها سبعة وثلاثون يوماً .

(٣) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

وقد وصف «المكتب الاستشارى المركزى للأجر الأدنى» The Central Minimum Wage Advisory Board ، الذى صمم هذا السلم المليح للأجر ، وصف هذا السلم بأنه « شبكة أمن اجتماعى » . وينظر المكتب إلى هدف هذا السلم على أنه مخطط أجر « بينا يغطى تكلفة معيشة عامل بالغ ذكر يعيش بمفرده ويمارس عملاً غير ماهر ، قد لا يعطيه ذلك الشعور بالرضا الباعث على الاغتياب الذى يدفعه إلى عدم بذل أى جهد لتحسين نفسه » .

وبرغم تقرير كارپنتر نفسه على التسليم بأنه بين عمال الأجر الأدنى أنفسهم « كنا على وعى بوجود شعور ليس زائفاً (بالرضا الباعث على الاغتياب) بقدر ما هو زائفاً بالسخط والكبت المترايين » . (١)

وقد أوصت لجنة كارپنتر ، بعد دراسة الأساليب المختلفة لحساب صيغة الأجر الأدنى ، القائمة على المفهوم السابق لأجر «العامل الذى يعيش بمفرده» ، بأن يكون الأساس هو سلم الاحتياجات الشهرى التالى (٢) :

(أ) الطعام :

- ٣٦ رطلا من وجبة النرة .
- ٥ ١/٢ أرطال من دقيق القمح .
- ١٥ رطلا من البطاطس (أوربية) .
- رطلان من السكر .
- ٨ أرطال من البقول المحققة .
- ٤ ١/٢ أرطال من اللحوم .
- ٧ ١/٢ أرطال من الخضروات الطازجة .
- ٧ ١/٢ بنت (٣) من اللبن .
- رطل واحد من شحوم الطبخ .

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

(٣) Pint : مكىال سعة ثمن جالون ، أى ٥٦٨ و . من اللتر - المترجم .

١ رطل من الشاي .
رطل واحد من الملح .

(ب) الملابس :

١ رطل من البطانة .
١ رطل من البطانة .
١ رطل من البطانة .

١ رطل من البطانة .
١ رطل من البطانة .
١ رطل من البطانة .

(ج) الوقود والانارة :

كيس واحد من الفحم به ٧٠ رطلا .

٣ بنت من البرافين

(د) مواد النظافة :

رطلان من الصابون .

ويشكل هذا الجدول معدل بتيسون P.D.L. الحديد الموصى به لكينيا .
ومن المقترح أن يضاف إلى ذلك ١/٣٣٪ لإقرار « المستوى الأدنى الفعال » ،
وكذلك علاوة إضافية قدرها شلنان في الشهر مقابل الضرائب ، ولكن مع
استبعاد العلاوة السابقة مقابل المياه ، و « العلاوة الاحتياطية » السابقة وقدرها
شلن واحد مقابل المصروفات الطارئة . وتعتبر علاوة السكن بنداً منفصلاً . وبعد هذا
المجهود الذهني الغيور العنيف ، الذي تضمن زيادة المقرر الشهري من اللحوم ،
من ١/٤ أرطال إلى ١/٤ أرطال ، توصلت لجنة كارپنتر إلى الأجر الأدنى
الحديد الذي أوصت به ، بالنسبة لرجل يعيش بمفرده - وهو ٨١ شلناً
في الشهر ، وذلك بدلاً من ٥٩ شلناً ، ٥٠ سنتاً (معدل نيروبي) .
ومن زاوية النسبة المثوية قد تبدو هذه الزيادة جوهريّة ، ولكن من زاوية
النقود الفعلية مازال هذا المعدل يترك الأفرقي بأقل من ثلاث شلنات في اليوم ،
أو بعبارة أخرى بأجر مستعمرات أو أجر الكفاف .

وتطبيقاً لتقرير كارپنتر أدخلت الزيادات في الأجر الأدنى القانوني ،
ومع ذلك في عام ١٩٥٧ كان المتوسط التقديرى (لا الأدنى) في الزراعة (١)
بكينيا ما زال ٦٩ شلناً في الشهر فقط - أى أقل من الحد الأدنى الحضرى
الموصى به في تقرير عام ١٩٥٤ بمقدار اثنى عشر شلناً . (صحيح أن الحد
الأدنى القانونى في نيروبي قد وصل في عام ١٩٥٧ إلى ٨٥ شلناً ، مضافاً إليه
علاوة سكن ، بيد أننا في الزراعة نجد أكبر نسبة من العمل الأجير الأفريقى
في كينيا .)

وكانت التوصية الرئيسية الأخرى التى تقدمت بها لجنة كارپنتر هى الانتقال
من أجر الرجل « الأعزب » أو « الذى يعيش بمفرده » ، إلى « أجر الأسرة »
الذى يغطى رجلاً وزوجته وطفلين . وحُسِبَ هذا الأجر عند معدل يساوى
مرتين ونصف مرة أجر الأعزب . ومع ذلك فإن حكومة كينيا ، بينما سلمت
في تصريحاتها بأن أجر الأسرة هو هدفها ، رفضت أن تلتزم باتخاذ أى إجراء
لتطبيقه ، ولم توافق إلا على أجر رجل « بالغ » يكفى لإعالة هو وزوجته
(ولكن ليس لإعالة أطفاله) ، على ألا ينفذ ذلك الا عندما تسمح الظروف
الاقتصادية .

ويحسن أن يكون ذلك راسخاً في الأذهان عند قراءة الاقتراحات الرسمية
بشأن « استقرار » العمل . وما دامت حكومات المستعمرات في أفريقيا
تواصل تأسيس لوائح الأجور عندها على معدلات بتيسون للرجال الذين
يعيشون بمفردهم ، فإن أى حديث عن « الاستقرار » لا يمكن أن يتصف
بالجدية . وكما سبق أن رأينا فيما يتعلق بمسألة المهارة ، والضمان الاجتماعى ،
والإسكان ، نجد أن النظام الاستعمارى عاجز عن حل هذه المشكلات .
وبالطريقة نفسها لا يمكنه أن يحل مسألة أجور الكفاف في أفريقيا ، إذ
أن الأجور تعد عنصراً جوهرياً في ذلك النظام . وإذا كان من شأن حكومات
المستعمرات أن تدفع للعمال الأفريقيين معدل أجر « متمديناً » ، وأن توفر
لهم أيضاً سكناً لائقاً لأسرة بكاملها ، ومعاشات للشيخوخة وغيرها من المزايا

(١) ملاحظة : لا يوجد حد أدنى قانونى بالنسبة للمناطق الزراعية في كينيا .

الاجتماعية ، وتدريباً فنياً وتسهيلات فنية كي يصبحوا عمالاً متعلمين مهرة ، وحقوقاً نقابية وسياسية كاملة ، ومن ثم تجعل من الممكن انبثاق طبقة عاملة دائمة وحضرية وماهرة وموقفة في عملها ، كفت هذه الحكومات عن أن تكون حكومات استعمارية . كما أن جميع الاقتراحات الرسمية أو الليبرالية أو الحسنة المقصد المتعلقة بزيادة الأجور تظل اقتراحات خالية من المعنى ما دامت موارد أفريقيا في أيدي الاحتكارات الأوربية الكبيرة ، وما دامت السلطة السياسية بعيدة عن أيدي الشعب الأفريقي .

وما بقي الاقتصاد الأفريقي اقتصاد مستعمرات ، بقيت أجور الأفريقيين من الناحية الأساسية أجور مستعمرات .

« المستوى الأفريقي »

لم نتناول إلى الآن سوى مبادئ عامة معينة تحكم أجور العمال الأفريقيين ، ولم ندرس سوى الأساس الذي تحسب حكومات المستعمرات عليه المعدلات الدنيا لهذه الأجور . ومع ذلك ينبغي أن نوجه اهتمامنا إلى الأسباب النوعية ذات الفعالية في أفريقيا ، والتي سمحت للمستخدمين والحكومات بدفع مثل هذه الأجور المنخفضة بصورة مثبته عبر كل هذه الفترة الطويلة . فقد تقرر حكومة ما أو مجموعة من المستخدمين أن يدفعوا للعمال أجراً لا يكفي حتى لإعالة عامل يعيش بمفرده ؛ بيد أن الأمر يكون مختلفاً تماماً عندما يكون من المستطاع فرض مثل هذا الأجر على طبقة عاملة لفترة تزيد على نصف قرن .

إن الأجور ، أو قيمة قوة العمل ، تتحدد بعاملين — الأول وهو عامل مادي تماماً ، أي قدرة العامل على إعالة نفسه وعلى التكاثر ؛ والآخر يدعوه ماركس عاملاً « تاريخياً أو اجتماعياً » . يقول ماركس إنه بذلك يوجد مستوى للمعيشة في البلاد المختلفة « ناشئ عن الظروف الاجتماعية التي وجد فيها الناس وشبوا » ، مثال ذلك المستوى الانجليزي والمستوى الإيرلندي .

« إن هذا العامل التاريخي أو الاجتماعي ، إذ يدخل في قيمة قوة العمل ، قد يتمدد ، أو يتقلص ، أو يبطل مفعوله تماماً ، بحيث لا يبقى سوى الحد

المادى وبمقارنة الأجور النمطية أو قيم العمل النمطية في البلاد المختلفة ، وبمقارنة هذه الأجور أو القيم في المراحل التاريخية للبلد نفسه ، ستحملون أن قيمة العمل نفسها ليست مقداراً ثابتاً وإنما مقداراً متغيراً ، حتى إذا افترضنا أن قيم كل السلع الأخرى تظل دون تغيير . » (١)

ويورد ماركس الولايات المتحدة كمثال على كيفية تأثير العامل التاريخي - الظروف الاجتماعية التي وجد فيها الناس وشبّوا - على الأجور . ففي الولايات المتحدة كان الاتجاه المبكر ، بسبب إتاحة الأرض دون مقابل ، هو «التحويل المستمر للكادحين الأجوراء الى فلاحين مستقلين مكتفين ذاتياً» . كتب ماركس في عام ١٨٦٥ يقول : « إن وظيفة الكادح الأجير بالنسبة لجزء كبير جداً من أبناء الشعب الأمريكي ليست سوى مرحلة اختبار ، وهم يكونون على يقين من أنهم سيتركونها بعد فترة طالت أم قصرت . » ومن هنا كان المستوى المرتفع نسبياً للأجور في الولايات المتحدة ، فقد كانت سوق العمل في ذلك الوقت مواتية للعمال . ولما كان الرأسماليون في حاجة إلى العمال ، تعين عليهم أن يدفعوا لهم : تعين عليهم ، كما كانت الحال ، أن يجذبوهم إلى المصانع ، وبعيداً عن الأرض .

وفي ذلك بطبيعة الحال كانت الظروف التي نمت فيها الطبقة العاملة الأمريكية مختلفة للغاية عن تلك التي نمت فيها الطبقة العاملة في بريطانيا ، حيث كانت قوانين الأرض المسورة (٢) تدفع العمال بعيداً عن الأرض ، وإلى داخل المصانع ، وهكذا كانت ترغم العمال البريطانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر على أن يعيشوا في ظل ظروف إذا قرأنا عنها اليوم أحسنا أنها تصف الظروف الحضرية الراهنة في كثير من مدن آسيا أو أفريقيا .

وهكذا إذا كان لا بد من إجراء دراسة لأسباب انخفاض الأجور في أفريقيا ، ولأسباب ثباتها عبر مثل هذه الفترة الطويلة ، فإن نقطة البدء

(١) كارل ماركس : Wages, Price and Profit . (انظر ماركس وإنجلز ، Marx and Engels, Selected Works ، المجلد الأول ، ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ، لندن ، ١٩٥٠ .)
(٢) Enclosure Acts : انظر ، ص ٦٠٥ - المترجم .

ينبغي بوضوح أن تكون الظروف التاريخية والاجتماعية التي فيها نشأ العمل
الأجير وبلغ مرحلة النضج .

لقد ظهر العمل الأجير في أفريقيا ، كما رأينا ، في ظل ظروف الاستعمار .
وشاهد الأفريقيون ، بعد أن غزت الدول الأجنبية بلادهم - أحياناً بقوة
السلاح ، وأحياناً أخرى بالخدعة - أراضيهم وهي تنتزع من بين أيديهم ،
وزراعتهم الخاصة تخرب ، وحياتهم القروية بحرفها المحلية تتدهور ، وقوة
عملهم تخضع لفرض مختلف أشكال السخرة ، صريحة ومقنعة . وأكملت
ضريبة الكوخ وضريبة الرعوس ، مقترنتين بقيود وإجراءات تميز هدفها
الحد من تنمية الأفريقيين الخاصة لزراعة المحصولات النقدية بصورة مستقلة ،
عملية تسخير الأفريقيين للعمل في المزارع الأوربية وفي المناجم والسكك
الحديدية وأعمال الشحن وغيرها من المشروعات الأوربية .

وهكذا كان الأفريقيون يرغمون ، جزئياً عن طريق التوجيه التعسفي ،
وجزئياً عن طريق الحاجة الاقتصادية المروعة ، على أداء العمل الأجير في ظل
أقل الظروف ملائمة لهم . وأدى نفس تدفق العمال الذكور من القرى ،
إلى دفع الزراعة الأفريقية بصورة متزايدة على طريق الخراب ، وهكذا
لم يترك هذا التدفق بديلاً سوى العمل مقابل أجور الكفاف .

وقد شدّد نون (١) على التآليف بين هذه العوامل جميعاً لاوغام الأفريقي
على العمل مقابل أجور منخفضة انخفاضاً لا قرار له .

فبعد أن يؤكد نون كيف أن السخرة قد مكنت المستخدمين من الحصول
على العمل « دون الحاجة إلى تقديم أجر مساوٍ لثمن السوق » ، وكيف أن
« الضغوط غير المباشرة التي تمارس عن طريق الضرائب » قد حافظت
على هذا الوضع غير الملائم إلى حد كبير جداً للعامل الأفريقي ، يواصل كلامه
قائلاً :

« إن العمل لا يمكن منعه بصورة مطلقة عن السوق بأمل الحصول
على ثمن معقول دون وجود أساليب بديلة لكفالة المعيشة . وقد أدى تحويل

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٣-٢٤ .

ملكية أقسام كبيرة من القارة إلى الأوربيين ، عن طريق الحد من الأراضي المتاحة للزارعين ، إلى إرغام أعداد كبيرة من الأهالي على تقديم عملهم مقابل أجر ، وعلى قبول العمل بصرف النظر عن الأجر الذي يمكنهم كسبه . وتعد المقاومة التي يبديها المستوطنون الأوربيون في كينيا ، ضد جميع محاولات الحكومة لتوسيع معازل الأهالي ، مثالا سديداً للمحاولات التي تبذل لإرغام الأفريقيين على قبول العمل بالأجور السائدة عن طريق الحد من الفرص المتاحة أمامهم لكسب معاشهم كزارعين مستقلين . »

وإليكم النقيض الكامل للعامل الأمريكي المبكر الذي وصفه ماركس . قال ماركس إن المستخدم في أمريكا كان بإمكانه أن « يحول دون أن تُفْرغ أسواق العمل بصورة مستمرة عن طريق التحويل المستمر للكادحين الأجراء إلى فلاحين مستقلين مكتفين ذاتياً » (١) .

كانت تلك حالة عمال يصبحون زارعين ، ومستخدمين يتعين عليهم تقديم أجور أعلى لاجتذاب عيالهم أو المحافظة عليهم . ولكنها في أفريقيا كانت حالة زارعين يرغمون على أن يصبحوا عمالاً ، ومن ثم يكون المستخدمون طليقي الأيدي في تقديم أجور منخفضة بالدرجة التي يرونها مناسبة .

وقد كانت هذه الناحية الأساسية هي الظروف التاريخية والاجتماعية التي « وجد فيها (العمال الأفريقيون) وشبوا » - خراب زراعة الأهالي المقترن بإكراه الأفريقيين اقتصادياً وجسدياً على العمل لدى السادة الأوربيين ، ومساندة هذا النظام بحرمانهم تماماً من الحقوق السياسية والنقابية التي كان يمكن لولا ذلك أن توفر فرصة ما لمقاومة الآثار الكاملة لهذا الاستغلال الأثيب .

وقد استمرت هذه الظروف عبر فترة طويلة ، وظلت إلى حد كبير باقية في جوهرها إلى اليوم . وربما تكون الأشكال قد طرأت عليها تعديلات في بعض المجالات ؛ وقد تكون الضغوط الاقتصادية هي العامل السائد اليوم بدرجة أكبر من الضغوط الجسدية ، ولو أن الضغوط الجسدية ما زالت موجودة

(١) كارل ماركس : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .

وتشكل في مناطق معينة ، مثل المناطق البرتغالية في أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا ، عنصراً رئيسياً في سياسة الحكومة تجاه العمل . كما تم إحراز حقوق نقابية وسياسية معينة في عدد من المناطق ، بيد أن هذه الحقوق ما زالت محدودة ؛ وعلاوة على ذلك فإن أية محاولة للاستفادة من هذه الحقوق لتحسين مستويات الأجور التي يتقاضاها الأفريقيون كانت تلقى دائماً أعنف مقاومة من قبل المستخدمين والحكومات على حد سواء .

وثمة عوازل أخرى أيضاً أسهمت في الإبقاء على أجور الأفريقيين منخفضة .

فقد كان المستخدمون في أفريقيا يجدون عوفاً كبيراً في قابلية العمل الأفريقي الشديدة للتنقل ، بمعنى أنه في الظروف التي يكون اكتساب المهارة فيها أمراً غير متطلب بصورة طبيعية محل عامل محل الآخر في يسر . ويؤكد نون (١) أنه « بسبب وجود هذه الظروف في أفريقيا مع استثناءات قليلة ، كان باستطاعة المستخدمين ضمان العمال بشكل عام بالشروط التي يقدمونها » .

وهذا الطراز من قابلية العمل للتنقل في أفريقيا تعززها القابلية الجغرافية للانتقال ، أي اتجاه العمل الأفريقي للهجرة ، وهو الاتجاه الذي درسناه فيما سبق بشيء من التفصيل . ويعلق نون (٢) على ذلك قائلاً : « كلما كان ضرورياً بالنسبة للمستخدمين الاعتماد على سوق العمل المحلية وحدها ، كان يتحتم عليهم دون ريب تقديم أجر أعلى كي يضمنوا وجود حاجتهم من الكادحين » . فإذا تركنا جانباً مسألة « تقديم أجر عادل » ، يكون صحيحاً من غير شك أنه إذا حرم المستخدمون من إمداداتهم الوفيرة من العمل المهاجر ، تعين عليهم بكل تأكيد تقديم أجور أعلى مما يقدمونه في الوقت الحالي .

وفي اتحاد جنوب أفريقيا ، بينما يتم استيراد العمل المهاجر إلى البلاد مثلما يستورد في الأجزاء الأخرى من القارة ، ما إن يدخل هذا العمل حتى يقع تحت عوامل إضافية — نظام المرور ، وقانون السيد والخدم Master and

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

Servants Act ، وما شابه - ترغمه ، عن طريق إعاقه حركاته والتحكم فيها بصرامة ، على أن يقبل بشكل أو بآخر الأجور المنخفضة التي يقدمها المستخدم . وهذا وضعت كل من القيود والقابلية للتنقل في خدمة المستخدمين للإبقاء على الأجور عند حد أدنى مطلق .

الحاجز اللوني في الصناعة

التمييز في الأجر

تؤكد الدراسات الاجتماعية في المشكلات الأفريقية ، عندما تتناول المسائل الخاصة بأجور الأفريقيين ، كما لو كان مرجعها تقريباً خطأ ما من جانب الأفريقيين أنفسهم ، أن الأجور منخفضة لأن العمال الأفريقيين مستخدمون أساساً في أعمال غير ماهرة ، ولأنه يوجد فائض من مثل هذا العمل غير الماهر ، العمل المهاجر .

وذلك صحيح تماماً بطبيعة الحال ، كما رأينا بالفعل في الفصول السابقة ، لكن من المؤكد أن الأمر الواضح الدلالة هو أن ذلك ليس مرجعه أى التواء أو عجز من جانب العامل الأفريقي ، وإنما هو النتيجة المخطط لها في سياسة متعمدة كانت تنتهجها الحكومات والمستخدمون على حد سواء .

إن الهدف الكامل لحكام الممتلكات الأفريقية الأوربيين ، كما سبق أن أوضحنا ، هو استخدام هذه الممتلكات كمصادر للعمل الرخيص والمواد الأولية الرخيصة . وهم لا يتطلبون من أجل هذا الغرض طائفة كبيرة عالية التدريب من العمال الماهرة ، ومن ثم تنقى مصلحتهم في توفير التعليم والمهارة والتدريب المهني للأفريقيين . وعلاوة على ذلك ، وكما لاحظنا من قبل ، كانت السياسة المتعمدة منذ زمن بعيد في عدد من المناطق لا مجرد إغفال تدريب الأفريقيين ، وإنما أيضاً حرمانهم من الناحية الفعلية من أية تسهيلات تسمح لهم باكتساب الخبرة ، وقصر الأعمال الماهرة والمناصب ذات المسؤولية على الأقلية الأوربية باعتبارها احتكاراً لها .

إن العامل الأفريقي إذ ينكر عليه اكتساب المهارة ، عن طريق الافتقار إلى التسهيلات ، أو عن طريق العرف والقانون ، يكون مقضياً عليه بأن يظل إلى حد

كبير قاطع أخشاب أو حمال مياه — ويبقى أجره نتيجة لذلك عند الحد الأدنى. وثمة جانب آخر للحاجز اللوني في الصناعة هو تثبيت الأجور الدنيا لمهن معينة بمقتضى قانون التوفيق الصناعى Industrial Conciliation Act فى اتحاد جنوب أفريقيا ، أو بمقتضى قانون التوفيق الصناعى لعام ١٩٥٤ فى روديسيا الجنوبية ، عند معدلات تعتبر كمعدلات أوروبية بصورة طبيعية . وبحجم المستخدمين عن قبول الأفريقيين بمثل هذه الأجور ، وهكذا يصبح الإصرار على « معدل المهنة » (الذى تمليه عادة النقابات الأوروبية الشديدة الحرص على الاحتفاظ لأعضائها بمركز ممتاز) وسيلة لاستبعاد الأفريقيين من العمل الماهر . وهكذا عندما طبق « معدل المهنة » بالنسبة للصناع المدربين فى قطاع المباني بمدينة بولاوايو ، كانت استجابة المستخدمين هى فصل جميع الصناع المدربين الأفريقيين فى ذلك القطاع على الفور .

وتزودنا روديسيا الشمالية بلورها بمثال على الضغوط المختلفة ، الاقتصادية وغيرها ، التى تحافظ على نظام قوامه تقديم أجور عالية بصورة استثنائية للأوروبيين ، جنباً إلى جنب مع الأجور المنخفضة بالنسبة للأفريقيين والحواجز التى تحول دون أن يصبحوا عمالاً مهرة ودون أن يحصلوا على أجور أعلى . والحقيقة أن حزام النحاس ظلت تهزه لمدة تزيد على عشرين عاماً صراعات هامة حول هذه المسألة نفسها .

مما سبق يتضح أن العمال الأفريقيين يحرمون فى الأساس ، من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات ، من فرص اكتساب المهارة — ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى الإبقاء على أجورهم منخفضة .

« إن ما يصاحب ... الأجور المرتفعة بالنسبة لأولئك الموجودين فى داخل الدائرة المسحورة ، هو الأجور المنخفضة بالنسبة لمن هم فى خارجها . وتؤدى الحواجز التى توضع أمام دخول العمال إلى المهن الماهرة إلى تضخم أعداد أولئك الذين ينبغي أن يؤدوا خدماتهم كعمال غير مهرة ، كما تؤدى المنافسة على المهن غير الماهرة إلى الإبقاء على انخفاض أجور غير المهرة . إن العمل الأفريقى الذى يتدفق على المدن سعياً وراء ملاذ من فقر المعازل والمزارع ،

إنما يتدفق على مستودع لقوة العمل لا يوجد عند طرفه الآخر سوى منفذ منه غير ملائم إلى حد كبير . (١)

وتقرر مجلة إنترناشونال لبيروفيو أن « تمايزات الأجر العنصرية في أفريقيا هي إلى حد كبير تمايزات في المهارة » . (٢) وذلك صحيح بدرجة كبيرة ، بمعنى أن الأغلبية الساحقة من العمال الأفريقيين عمال غير مهرة أو أشباه مهرة ، ويتقاضون أجوراً منخفضة ، على حين أن العمال الأوربيين يستخدمون في أعمال ماهرة أو في مناصب إشرافية ويتقاضون أجوراً عالية . بيد أن ذلك لا يعدل أن يكون جزءاً من الحقيقة ، كما تسلم المجلة نفسها عندما تؤكد أن الأرقام التي يقدمها الكتاب السنوي لإحصاءات العمل Year Book of Labour Statistics ، الذي يصدره مكتب العمل الدولي I.L.O. ، توضح « أنه حتى حيث يسمح للأفريقيين بأعمال أكثر مهارة ، قد لا تصل مكافاتهم النقدية إلى ما يزيد كثيراً على جزء من عشرة أجزاء من المكافاة النقدية التي كان الأوربيون يحصلون عليها في الصناعة نفسها » .

أما أن تمايز الأجر يقوم لا على مجرد المهارة فقط ، وإنما على العنصر أيضاً ، فيشار إليه بالمثل في تعليق مجلة إنترناشونال لبيروفيو الذي جاء به أن « دراسة الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن المدى بين الأجور المنخفضة والأجور العالية أكبر كثيراً في أفريقيا منه في معظم أجزاء العالم الأخرى » . (التشديد من عندنا - ج . و .)

ففي روديسيا الجنوبية على سبيل المثال أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٣٥ - ١٩٥٢ أن كسب الأفريقي كان يعادل ٤,٦٣ ٪ من كسب الأوربي . ن عام ١٩٣٨ ، ويعادل ٦,٦٥ ٪ من كسبه في عام ١٩٥٢ . (٣) وتوضح

(١) ن. فرانكلين : Economics in South Africa ، ص ٢-١٩٤ ، ملحق ، لندن ، ١٩٥٤ .

(٢) إنترناشونال لبيروفيو ، عدد يولييه ١٩٥٨ ، ص ٢١ .

(٣) Twelfth Report on the Census of Industrial Production (1938-52) ، Central African Statistical Office, Salisbury.

الأرقام الخاصة بروديسيا الشمالية ، في عام ١٩٥٦ (١) ، أن الميكانيكي الأفريقي الذى يعمل بالحراجات كان يكسب ٥,٠٧ ٪ من المعدل الأوربي ، وأن البنّاء الأفريقي كان يكسب ١١,٧٤ ٪ ، والنقاش ٨,٧٥ ٪ ، والبراد الكهربائي (الخطوط الخارجية) ٩,٠٩ ٪ . وفي كينيا توضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٦ (٢) أن الأفريقيين في الصناعة كانوا يكسبون ٥,٣٧ ٪ من كسب الأوربي ، وفي الخدمات العامة والحكم المحلي كانت النسبة ٥,٨٩ ٪ ، وفي الزراعة كانت النسبة على درجة من التدهور بحيث تصل إلى ٢,٩٥ ٪ .

وثمة عامل آخر كان يضعف من قدرة العامل الأفريقي على المساومة ، ومن ثم يؤدي إلى خفض أجره ، هو الاتفاق بين المستخدمين الأوربيين على ألا تحدث فيما بينهم في الممارسة منافسة على العمل الأفريقي . ويساعد على ذلك أن الموارد والمشروعات الرئيسية في معظم المناطق الأفريقية تكون مملوكة لاحتكار قوى أو احتكارين قويين ، يكون باستطاعته ، أو باستطاعتهما ، نتيجة لذلك فرض شروطه دون أى خوف من أن ينافسه منافس في مجال نشاطه . ويتصل ذلك على سبيل المثال بنظام تجنيد العمل السارى في مناجم الذهب باتحاد جنوب أفريقيا .

ملزق اقتصادى يبحث على اليأس

إن كل هذه العوامل التى شرحناها فيما سبق تشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التى تحدد مستوى الأجور الأفريقية المنخفض إلى درجة الشقاء والبؤس . وكثير من هذه الظروف يشار إليها في دراسات أخرى في المسائل الأفريقية ، ومع ذلك توصف عادة كما لو كانت مجرد العمليات العمياء « لقانون قاسى » للأجور ، ليس للمستخدمين أو الحكومات أو العمال أية سيطرة عليه . ومن الأمور المميزة لهذه الطريقة في تناول الموضوع أنها

(١) مكتب العمل الدولى ، Year Book of Labour Statistics, 1957 ، ص ٢٢٦ ، جنيف ، ١٩٥٧ .

(٢) Quarterly Economic and Statistical Bulletin ، ص ٦٩ ، نيروبي ، طرد ، يونيو ١٩٥٧ .

لا تكاد تشير ، إن هي أشارت أصلاً ، إلى العامل الأسامي ، عامل الاستغلال الإمبريالي ، ولا إلى المقاومة المتسقة التي تبديها الاحتكارات الإمبريالية والحكومات لمنح العمال الأفريقيين أية زيادات في الأجور .

ولا يمكن للشعوب التي تعيش في الغرب أن تتصور ما تعنيه هذه الأجور المنخفضة بالنسبة للعمال الأفريقيين إلا بقدر كبير من من الغشاوة والإبهام . وتلقى الظروف التي وصفت في الفصول السابقة من هذا الكتاب بعض الضوء على النتائج المروعة لنظام الأجور في المستعمرات . وقد كشفت دراسة (١) أجريت في نوفمبر ١٩٥٠ ، عن الدخل والمصروفات والعادات الاستهلاكية لدى الكادحين الأفريقيين الذين يعيشون في نيروبي ، عن أن ما لا يقل عن ثلثي العمال في العينة كانوا يضطرون إلى الاقتراض في خلال الشهر ، وأنه بالنسبة لكثيرين من الأفريقيين « كان يبدو أنها سياسة مقبولة أن يعطوا دائنيهم أكثر من نصف أجورهم فور استلامهم لها ، وهكذا يكون عليهم أن يقترضوا من جديد عند منتصف الشهر ليوازنوا ميزانياتهم إلى يوم القبض التالي . وكان من الملاحظ بلرجة كبيرة أن أي مصروف غير عادي ، مثل المصروف على المرض ، يترتب عليه زيادة ما يقترضونه بسبب نقص النقود » .

واكتشف هذا الاستقصاء نفسه ، علاوة على ذلك ، أن نسبة الدخل الذي ينفق على الطعام كانت أعلى بمقدار نصف مرة من النسبة المنصوص عليها في صيغة الأجر الأدنى ! كما اكتشف أيضاً أن نسبة كبيرة من العمال لم يكن لديها سوى شيء قليل ، أو لم يكن لديها شيء على الإطلاق ، تاكله في اليومين الأخيرين ، أو الأيام الثلاثة الأخيرة ، من الشهر .

وفي كاتو مانور Cato Manor ، في اتحاد جنوب أفريقيا ، كان من المقرر أن ٩٥ ٪ من السكان يعيشون بصورة دائمة تحت خط الفقر (٢) bread-line . وحتى في منطقة ريف Reef ، التي تعتبر أغنى منطقة صناعية بالبلاد ، يقلر

(١) تقرير الإدارة الإحصائية بأفريقيا الشرقية ، فبراير ١٩٥١ ، نقلا عن تقرير

كاربنتر ، ص ١-٢٢ .

(٢) رونالد سيجال : The Agony of Apartheid ، ص ٤ .

أن دخول ٧٠ ٪ من السكان تقل عن الحد الأدنى الجوهري . وقد أوضحت استقصاءات الأجور والمصروفات بين الأفريقيين في عدد من مدن اتحاد جنوب أفريقيا أن دخول ما بين ٦٩ ٪ ، ٧٨ ٪ من الأسر الحضرية الأفريقية أقل من الحد الأدنى الضروري لتوفير أبسط ضروريات الحياة (١) . وأوضح استقصاء أجراه المعهد القومي لأبحاث البناء National Building Research Institute ، في عدد من مدن اتحاد جنوب أفريقيا ، أن عدداً كبيراً من الأفريقيين يعجزون عن توفير أى إيجار مهما كان . وكانت الأرقام الخاصة بمدينة دربان ٥٥,٣ ٪ ، وبمدينة فرينينجنج Vereeniging ٥٧,٥ ٪ ، وبمدينة جبرميستون (٢) ٦٢,٨ ٪ ، وبمدينة پورت إليزابيث (٣) ٧٠ ٪ . وهكذا يتضح أن نسبة كبيرة للغاية من الأسر الأفريقية في اتحاد جنوب أفريقيا ، ومن المحتمل أغليبتها ، تعيش عند ما هو أدنى حتى من معدل بتيسون . وبالإضافة إلى الاستقصاءات والإحصاءات يوجد دليل آخر على القصور المطلق للأجور التي يتقاضاها الأفريقيون ، وهو المראה والتصميم اللذان ناضل بهما الشعب الأفريقي لضمان أجور أعلى ، أو لصدا أية هجمات أخرى قد تشن على مستوياتهم المنخفضة بالفعل انخفاضاً يبعث على الرثاء . وقد كان من الأمثلة الصارخة على ذلك الحملة الكبيرة لمقاطعة ركوب سيارات الأوتوبيس في جنوب أفريقيا .

في الشهور الأولى من عام ١٩٥٧ ، ولمدة اثني عشر أسبوعاً ، اشترك ما يقرب من مائة ألف من الشعب العامل الأفريقي في نضال بارزٍ ضد زيادة تعريفه الركوب ودفاعاً عن حقوقهم كأدبيين . وقد بدأ النضال عندما أعلنت شركة النقل عن زيادة قدرها بنس في تعريف الركوب في سياراتها بمدينة جوهانسبرج وپريتوريا . ويعطى هذا النضال فكرة

(١) African Poverty ، معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العنصرية South African

Institute of Race Relations ، ١٩٥٧ .

(٢) Germiston : انظر ، ص ٥٧١ - المترجم .

(٣) Port Elizabeth : انظر ، ص ٥٧١ - المترجم .

ما عن المستوى المنخفض بصورة بائسة لمستوى معيشة العمال الأفريقيين ، بحيث إنهم أعلنوا على الفور معارضتهم لهذه الزيادة ، وشرعوا في مقاطعة سيارات الأوتوبيس . فالكادح الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا لا يكسب إلا جنيهن وعشرة شلنات فى الأسبوع . ومن هذا الأجر يصل نصيب أجرة الانتقال بالأتوبيس إلى أربعة شلنات فى الأسبوع ، أى إلى دخل شهر كامل فى السنة . أما بالنسبة للكادحين الأفريقيين فى پريتوريا فإن الأمور تكون حتى أكثر سوءاً . والحقيقة أنه من المقدر أن ٧٠ ٪ من الأفريقيين الذين يسكنون المدينة يكسبون حداً أقصى قدره تسعة جنيهاسترلينية فى الشهر لا غير .

وكانت التعريفة الجديدة تعنى بالنسبة لمعظم الركاب شلناً واحداً على الأقل فى الأسبوع ، وهى زيادة من شأنها دفع أسر بأكملها إلى ما هو دون خط الفقر . وجدير بالذكر أن استقصاء بعنوان تكلفة المعيشة لدى الأفريقيين The Cost of Living of Africans ، أصدره معهد العلاقات العنصرية فى عام ١٩٥٤ ، يوضح أن دخل الأسرة فى عام ١٩٥٠ ، فى أعلى الطبقات كسباً بإقليم الراند ، كان يقلر عند مستوى ٧٢,٤ ٪ فقط من تكلفة الضروريات الدنيا . وفى عام ١٩٥٤ انخفضت هذه النسبة إلى ٦٣,٤ ٪ .

وإذا تساءل البعض لماذا يعيش أصحاب مثل هذه الدخول المنخفضة بالقرب من المدن التى يعملون فيها ، تكون الإجابة هى أن الأفريقيين ليست لهم حقوق قانونية فى اختيار المكان الذى يعيشون فيه . فبمقتضى قانون مجموعة المناطق ، استؤصل الأفريقيون ودفعوا بعيداً عن المناطق التى يقيم فيها الأوروبيون .

وهكذا بدأت المقاطعة . وكان الأفريقيون على درجة هائلة من التصميم فى هذا النضال العظيم ، حتى إن عشرين ألفاً منهم يعملون فى مدينة الإسكندرية الممتدة (١) كانوا يسرون عشرين ميلا كل يوم فى أثناء ذهابهم إلى مكان العمل والعودة منه . والحقيقة أنه فى خلال فترة المقاطعة لا بد أن بعضهم قد سار ألف ميل .

(١) Alexandria Township : وقد وردت فى مصادر أخرى ألكسندرا Alexandria .
(انظر ، رونالد سيجال : Political Africa ، ص ٤٢٩ ، لندن ، ١٩٦١) - المترجم .

كانوا يسرون كل صباح ومساء ، ستة أيام في الأسبوع . وفي أسوأ موجات الحر في خلال العام كله ، والتي لم يكن يخفف من حدتها كل حين سوى الأمطار المبررة ، كان هؤلاء العمال ، الذين يعملون ما بين ثمانى ساعات وتسع ساعات ونصف ساعة في اليوم ، يسرون ، يستحثهم رجال الشرطة . كانوا يسرون ، مبتدئين في الثالثة صباحاً ومتنهين في التاسعة مساء على الأقل ، على حين كانت سيارات الأوتوبيس الطويلة الحضرية ، التي تحمل علامة « للماوتين فقط » ، ترأروهي تمر بهم خالية .

ويمكن أن نقف على روح هؤلاء « الماشين الفخورين » (كما أسمتهم جريدة تيمس اللندنية) من هذا الوصف الذي قدمه تينوسون ماكيواني (١) ، أحد زعماء حزب « المؤتمر الوطني الأفريقي » .

« عندما تذهب إلى فراشك تكون قدماك ملتهبتين ، والاجهاد غالباً عليك ، ولكن لا شيء يؤرقك غير الخوف من أنك يجب ألا تتخلى عن قومك . وهكذا تمضي في طريقك ، مع جارك في ذلك البيت القريب منك ، ومع المرأة التي تسير على الطريق ، ومع الفتى الذي يقيم بعيداً في المدينة الممتدة ، ومع كل الآخرين . » ولم يكن من السهل على الحكومة أن تعلن أن المقاطعة عمل غير قانوني — فبعد كل شيء كيف يمكن أن يكون إقدام رجل على الذهاب إلى عمله سيراً على قدميه ، بدلاً من ركوب الأوتوبيس ، عملاً غير قانوني . وبدلاً من ذلك لجأت إلى المزيد من أساليب التخويف والإرهاب : ألقي القبض على أربعة عشر ألف شخص بتهم واهية ، منها عدم وجود جوازاتهم معهم بصورة منتظمة ، والنوم في أثناء الليل في أماكن ليسوا مسجلين بها ، وما شابه ذلك . وكان رجال الشرطة بمنعون الأفريقيين ، الذين يحاولون الانتقال بالقطار بدلاً من الأوتوبيس ، من شراء تذاكر القطار عنوة . كما كانوا يفرغون إطارات العجلات التي يركبها المشتركون في المقاطعة من الهواء . واطلقت النيران على الاجتماعات التي يعقدها المشتركون في المقاطعة ، و سقط بعض القتلى — واشترك عشرون ألفاً منهم في تشييع جنازة أحد الضحايا .

(١) Tennyson Makiwane : انظر ، ص ٥٢٢ - المترجم .

وعندما فشل كل ذلك ، أصدرت الحكومة لائحة جديدة لتمنع النقل بالأتوبيس في الطرق التي تأثرت بحملة المقاطعة .

وهكذا تغير النضال من مجرد احتجاج ضد زيادة تعريف الانتقال بالأتوبيس ، واتخذ دلالة سياسية ، وأصبح في الحقيقة حرباً من جانب الشعب العامل الأفريقي من أجل حقه في الاحتجاج على ظروفه غير الانسانية وعلى ما يعانيه من تمييز عنصري .

ونتيجة لهذه الحركة العظيمة ، التي تعد من أقوى الحركات التي سبق للأفريقيين أن نظموها ، تحقق نصر عظيم ، وعند نهاية الشهور الثلاثة وافقت غرف التجارة Chambers of Commerce على أن تدفع البنس الزيادة ، وسمح للعمال بالانتقال بالتعريف القديمة وقدرها أربعة بنسات .

إن مثل هذا النضال البطولي ضد زيادة في التعريف قدرها بنس واحد ، لا يمكن أن يشنه سوى طبقة عاملة أصبحت في مأزق اقتصادي يبعث على اليأس حقاً .

ويمكن أن نستخلص مما قيل نتائج معينة . فالأجور التي تدفع للأفريقيين ، المتخفضة بصورة مشينة ، برغم أنها مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية يوليها المعلقون الليبراليون عادة بعض الاهتمام ، يكمن أساسها في شيء آخر ، هو اصرار أصحاب الاحتكارات والمزارع الأوروبية ، تساندتهم في ذلك حكوماتهم ، على دفع أجر يقل حتى عن مستوى الكفاف .

وبطبيعة الحال يمكن المحاجة بأن المستخدمين في بريطانيا ، على سبيل المثال ، يتوقعون إلى أن يفعلوا الشيء نفسه مع العمال البريطانيين . ومع ذلك فهم لا يستطيعون نتيجة لعدد من الأسباب التي لا توجد في المستعمرات الأفريقية . فتصنيع بريطانيا أرغم المستخدمين البريطانيين على قبول مستوى معين من التعليم والمهارة ، ومن ثم مستوى معين للمعيشة ، بالنسبة للطبقة العاملة لم يمكن بالإمكان من غيره أن تنمو الصناعة ، وبالتالي الأرباح ؛ وعلاوة على ذلك ظفر العمال البريطانيون ، عن طريق النضال عبر فترة طويلة من الزمن ، بحقوق نقابية وسياسية مكنتهم من أن يقاوموا ، بل أن يردوا

إلى حد ما ، الضغوط الاقتصادية التي تمارسها طبقة المستخدمين ضدهم .
وفي ظل الرأسمالية يكون المستخدمون دائماً ، بمعنى اقتصادي تماماً ،
أقوى من العمال . وبالنضال والعمل السياسي وحدهما يكون باستطاعة العمال
انتزاع أية تنازلات اقتصادية من المستخدمين ؛ وكان بهذه الطريقة أن تمكنت
الطبقة العاملة البريطانية من أن تدفع إلى سجل القوانين Statute Book بكثير
من القوانين المتعلقة بمصالحها انطباقية .

وفي المناطق الأفريقية كانت سياسة أصحاب الاحتكارات والمستخدمين
الأوروبيين هي كبح جماح التصنيع ، والاكتفاء باستخدام هذه المناطق كملحقات
زراعية وتعدينية لصناعات الدول الكبيرة . فالنحاس يتم إنتاجه في روديسيا
الشمالية بوفرة كبيرة ، بيد أن ما تحتاج إليه هذه البلاد من سلع مصنوعة من
النحاس ، أو يستخدم النحاس في صنعها ، يستورد من بريطانيا . والكافور
الحام ينتج في غانا ، ولكن الشيكولاته يتعين استيرادها . (١)

وقد خُصَّ العمال الأفريقيون بدور الكادحين اليئوسين ، أو في أفضل
الأحوال بدور العمال شبه المهرة ، وذلك هو الوضع الذي يرمى الإمبرياليون
إلى حصرهم في نطاقه . وكى يمكن المحافظة على نظام الأجر المنخفض ،
كانت تتراد عن عميل وطأة كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
للإبقاء على الأفريقيين في هذا الموقف التابع .

ويفسر ذلك لماذا كانت الحكومات الإمبريالية ، طيلة سنوات كثيرة ،
تقاوم أية محاولة من جانب العمال الأفريقيين لتكوين نقابات عمالية ، أو للظفر
بأية حقوق سياسية . فحقيقة أن الأفريقيين قد حققوا ، في السنوات العشر
الآخيرة ، الحد الأدنى من الحقوق في هذه المجالات ، ليس مردها أى تغيير
في الطوية والسريرة أو أى عمل من أعمال الاحسان من جانب السلطات
الإمبراطورية ، وإنما هي ببساطة منطق التاريخ . ذلك أن الإمبرياليين قد
أرغموا على تقديم تنازلات بسبب قوة تقدم الحركة الأفريقية .

(١) الآن فقط ، بعد أن حصلت غانا على استقلالها ، اتخذت الإجراءات لصناعة
الشيكولاته محلياً .

وهكذا كان من الأسباب الأساسية لانخفاض الأجور ، التي يتقاضاها العمال الأفريقيون ، الافتقار الى الحقوق النقابية والسياسية ، وسياسة المستعمرين الأوروبيين في مقاومة أية محاولة يقوم بها العمال لرفع أجورهم بأقصى درجات العنف .

وما على المرء إلا أن يجرى دراسة سريعة للإضرابات الرئيسية في أفريقيا في السنوات العشرين الماضية ليرى مدى الصلابة والإصرار اللذين ناضل بهما العمال الأفريقيون من أجل زحزحة أجورهم إلى أعلى ، ومدى العنف والوحشية اللذين قاومت بهما الحكومات تحركاتهم .

إن القتلى والجرحى والمسجونين خير شاهد على كل من هاتين الظاهرتين . ممبسة ، نيروبي ، إنوجو ، جوس ، دارالسلام ، أكرا ، الراند ، وانكي ، سولزبرى ، كيتوى (١) ، فريتون ، دكار ، كوتونو (٢) ، دوالا - أى ساجل تحكيه عن صراعات الإضراب المريعة من أجل زيادة في الأجور لا تعلق بضعة بنسات ! الشرطة ، القوات المسلحة ، القنابل المسيلة للدموع - تلك كانت إجابة الإمبرياليين على مطلب العمال الأفريقيين بزيادة الأجور .

ومع ذلك فإن الأمر الذى يسترعى الأنظار هو أن كل معلق تقريباً على أجور الأفريقيين ، حتى على الرغم من أنه يمكن أن يسلم بأن الأجور منخفضة بدرجة رهيبه وأن يشير إلى كثير من الأسباب الاقتصادية الصحيحة لذلك ، يتقاعس عن أن يذكر أن أية محاولة من جانب العمال الأفريقيين للحصول على أجور أعلى كان عليها أن تواجه المعارضة البالغة الضراوة والمرارة التى يبديها المستخدمون والسلطات الإمبراطورية .

فروپر (٣) على سبيل المثال الذى يخشى بوضوح أن تصبح نقابات العمال الأفريقية « قوية للغاية » ، وأن « تتعسف في استخدام قوتها » ، يشير إلى مذبحة إنوجو باعتبارها « صداماً مع الشرطة المسلحة ، وشيئاً من إطلاق النار » . بيد أن روبر لا يشير من قريب أو بعيد إلى أن هذا « الشيء » من إطلاق

(١) Kitwe : من المدن الرئيسية بجمهورية زامبيا ، وطبقاً لتعداد عام ١٩٥١ كان عدد سكانها ٦٠ و ٨٢٦ نسمة ، منهم ٦٣٠٠ أوروبى - المترجم .

(٢) Gotonou : انظر ، ص ٥٧٢ - المترجم .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

النار « قد أسفر عن قتل تسعة وعشرين من عمال المناجم الأفريقيين . ويقول لنا روبر إن نقابات العمال في نيجيريا « لا يبدو إلى الآن أنها قوية بدوجة تكفى لإقرار معدلات الأجر الأدنى بالنسبة للكادحين » . (١) ومع ذلك لا يقدم روبر في أى مكان آخر تفسيراً للمعارك الرهيبة التى تعين على نقابات العمال النيجيرية أن تخوضها من أجل الحصول على أجور أعلى .

وبالطريقة نفسها يقرر المقال الذى سبقت الإشارة إليه في انترناشونال ليبرديفيو أن « نقابات العمال الأفريقية ، حيثما توجد ، من الأرجح أنها لا تمارس تأثيراً هاماً للغاية على مستوى أجور الأفريقيين » . ومرة أخرى لا يبرز هذا المقال أن نقابات العمال الأفريقية كان عليها أن تشن أشد صور النضال مرارة من أجل نفس الحق في البقاء ، دعلك من طلقات الرصاص والسجن من أجل تحقيق زيادات في الأجور . أما أن جهودها لم تكن كافية لإحراز تغيير جلى في مستويات أجور الأفريقيين ، فليس مرجع ذلك إلى حد كبير الضعف التنظيمى لنقابات العمال ، وغيره من أسباب الضعف — وهو الضعف الذى يسلم بوجوده زعماء وأعضاء هذه النقابات — وإنما مرجعه بالآخرى العداء السافر من جانب المستخدمين والحكومات على حد سواء لمطالب العمال بأجور أعلى .

ومن الأمور ذات الدلالة أن زيادات الأجور التى حققها العمال الأفريقيون على ما قد تكون عليه من تواضع في بعض الحالات ، كانت في كل الأحوال تقريباً نتيجة لصراعات الإضراب المريرة أو التهديدات بالقيام بالإضراب ، أو نتيجة غير مباشرة لزيادات الأجور التى تحققت فيما سبق عن طريق الإضراب (٢) . وبالإضافة إلى ذلك كان معدل التقدم في مستويات الأجر

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .

(٢) كان ذلك صحيحاً أيضاً في فترة ما قبل الحرب ، عندما لم تكن توجد عمليا نقابات عمالية في أفريقيا . وهكذا أدت تخفيضات الأجور التى طبقت في كينيا في عام ١٩٣١ ، وقت الأزمة الاقتصادية العالمية ، إلى خفض المعدل بالنسبة للكادح المؤقت في ممبسة ، من شلن في اليوم إلى شلن واحد وخمسين سنتاً في اليوم . ولم يتمكن العمال من استعادة هذه التخفيضات إلا بعد إضراب ممبسة في عام ١٩٣٩ . (انظر ، Report of the Commission of Inquiry Appointed to Examine the Labour Conditions in Mombasa ، ١٩٣٩ .)

في فترة ما بعد الحرب أكثر سرعة بلوحة ملحوظة منه في فترة ما قبل الحرب ،
أي أن الأجور قد حققت القدر الأكبر من تقدمها في الفترة التي ظهرت فيها
نقابات العمال الأفريقية ، وفي خلال الفترة التي شهدت أعظم معارك الاضراب ،
في تنجانيقا على سبيل المثال لم يوضع حد لفترة تجميد الأجور وثباتها فيما
بعد الحرب في صناعة السيسل إلا في عام ١٩٥٨ ، بعد تكوين « اتحاد العمال
الأفريقيين بالمزارع الرأسمالية » National Plantation Workers' Union ،
وهو الاتحاد القوي الذي بلغت عضويته ثلاثين ألفاً ، وما تلا تكوينه من
إضرابات كبيرة في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، بضياح السيسل وحدها ،
التي تسببت عنها خسائر تزيد على ٣٥٠,٠٠٠ يوم عمل .

وكانت الحال على المنوال نفسه على نطاق أفريقيا كلها . فلم يكن يتحقق
أي تقدم في الأجور إلا نتيجة لقيام تنظيم نقابي ، وتحت وطأة الصراعات
الأشد مرارة ٥

وتوضح إحصاءات الاضرابات بصورة ساحقة أن عدد أيام العمل التي
ضاعت نتيجة للإضرابات في خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ تزيد كثيراً على
مثيلاتها في خلال العشرين سنة السابقة—وأن أغلبية الأيام الضائعة كانت في
منازعات تتعلق بالأجور .

ومهما كانت المنطقة الأفريقية التي نتناولها ، نجد أن فترة الأعوام العشرين
الماضية تقدم لنا صورة مسهبة للصلابة والإصرار اللذين كان على نقابات العمال
الأفريقية أن تناضل بهما من أجل زيادة الأجور ، والمقاومة الساخنة التي
يبدونها المستخدمون والحكومات تجاه مطالب العمال العادلة .

ذلك هو واقع مشكلة الأجور في أفريقيا . ومن المسلم به وجود عوامل
اقتصادية هامة تؤدي إلى انخفاض الأجور - بيد أنه من أهداف السياسة
الإمبريالية الحيلولة دون القضاء على هذه العوامل نفسها التي يشار إليها
في جميع الوثائق الرسمية بمثل هذا الحياد الزائف . ولذلك فإن كل مطلب
خاص بالأجور ، مهما كان متواضعاً ، يكون مناسبة لصراع طبقى عنيف
بين العمال والمستخدمين ، صراع يتحول بالضرورة ، في سياق النظام

الاستعماري القائم في أفريقيا ، إلى صراع معادٍ للإمبريالية تستخدم فيه كل القوات المسلحة، والجهاز النقابوي وموارد الحكومة الاستعمارية (مع مساعدات إضافية في بعض الأحيان من البلد الأم) مقاومة مطالب العمال والمحافظة على النظام الاستعماري للعمل الرخيص .

من ذلك نرى أن صراعات الأجور في أفريقيا قد لعبت دوراً رئيسياً في جميع مراحل تطور الحركة الوطنية الأفريقية ، وأدت إلى نمو في إدراك الشعب الأفريقي . فالأجور المنخفضة مرادفة للنظام الاستعماري ، ومن أجل وضع حد لهذه الأجور ، ينبغي وضع حد للاستعمار نفسه :

الفصل الثامن

أفريقيا - غنية أم فقيرة ؟

إن الفقر الرهيب الذى يسحق شعب أفريقيا ظاهرة لا يمكن إخفاؤها . وعلاوة على ذلك ، وكما توضح التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، بينما زاد الانتاج العالمى للمواد الغذائية فى السنوات الأخيرة ، نقص الاستهلاك النسبى والمطلق لشعوب البلاد المتخلفة . ولذلك يطرح بالضرورة السؤالان التاليان : لماذا يعاني الشعب الأفريقى كل هذا الفقر ؟ ما أسباب فقره المتواصل الذى يبعث على اليأس ويزداد سوءاً باستمرار ؟

لماذا لا يتجاوز متوسط الدخل السنوى للفرد ٣٠ دولاراً فى إثيوبيا ، ٤٨ دولاراً فى تنجانيقا ، ٥٧ دولاراً فى أوغندا ، ٦٩ دولاراً فى نيجيريا ، ٧٠ دولاراً فى سيراليون ، ٥٦ - ٧٠ دولاراً فى جمبيا ، ٧٦ دولاراً فى الكونغو البلجيكية ، ٧٨ دولاراً فى كينيا ، ١٢٦ دولاراً فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ١٣٣ دولاراً فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، ١٣٢ دولاراً فى اتحاد وسط أفريقيا ؟ (١) وجدير بالذكر أن هذا المتوسط ، الذى يتراوح بين عشرة جنيهات استرلينية وخمسة وأربعين جنيهاً استرلينياً ، يخفى الفروق بين الأقسام الأكثر فقراً وتلك الأفضل حالاً نسبياً ، وأن دخل معظم الأفريقيين يقل عن هذه المتوسطات البائسة .

وقد قدمت نظريات متعددة فى أوقات مختلفة تفسر انخفاض المستويات المعيشية للشعب الأفريقى - المناخ ، ذبابة التسي تسي ، اكتظاظ السكان ،

(١) ECSA : المرجع السابق ، ص ١٥ .

وما شابه . ومثال ذلك أن أحد تقارير الأمم المتحدة (١) يضارب كثيراً على « تشتت السكان » باعتباره من أسباب تأخر أفريقيا الاقتصادية وفقر شعبيها . وما على المرء إلا أن ينظر إلى استراليا وكندا ، وهما بلدان بهما تشتت سكاني وإنما يتمتعان بتطور اقتصادي ودخل بالنسبة للفرد يفوقان بدرجة هائلة مثيليهما في أفريقيا ، ليدرك أن « تشتت السكان » لا يمكن في حد ذاته أن يوضع في الاعتبار بصورة جديّة بوصفه من أسباب الفقر الأفريقي . وعلاوة على ذلك فإن الأرقام الخاصة بأفريقيا نفسها ، التي أوردتها تقرير الأمم المتحدة صاحب هذه الحجة ، لا تقوم دليلاً على هذه الحجة . فالأرقام المقدمة توضح (٢) أن رواندا - أورندي ، التي بلغت كثافة السكان بها ٦٩ شخصاً بالكيلو متر المربع في عام ١٩٤٧ ، كانت أكثر المناطق ازدهاراً بالسكان في أفريقيا المدارية . (التشديد من عندنا - ج . و .) فإذا كانت الحجة السابقة صحيحة ، فمن المتوقع أن يجد المرء التطور الاقتصادي والدخل بالنسبة للفرد أعلى هنا من المتوسط بالنسبة لأفريقيا . بيد أن الحقائق في هذا التقرير نفسه توضح النقيض تماماً ! ذلك أن رواندا - أورندي ، ذات الدخل الذي يبلغ سبعة عشر دولاراً بالنسبة للفرد ، كانت في ذيل القائمة ! (٣)

ولا يودع هذا الاستعراض نظريته الخاصة سوى قلب من الثقة ضئيل للغاية ، إذ لا تكاد تمضي بضع صفحات أخرى منه حتى نراه يقول في رزاة إن « الضغط على الأرض » يعد سبباً من أسباب الفقر . ويتجاهل الاستعراض تماماً بطبيعة الحال حقيقة أن الضغط ، حيث يوجد ، يكون في معظم المناطق نتيجة لاستيلاء الإمبرياليين والمستوطنين الأوروبيين على أفضل الأراضي . وعلاوة على ذلك يعجز الاستعراض ، شأنه في ذلك شأن حججه الأخرى جميعاً ، عن تفسير كيف أن السكان البيض في اتحاد جنوب أفريقيا أو روديسيا الشمالية أو روديسيا الجنوبية لا يعانون الفقر ، على حين أن الأفريقيين في هذه المناطق قد طحنهم الفقر مثلما طحنهم في كل مكان آخر بأفريقيا . ففي اتحاد

(١) Review of Economic Conditions in Africa ، إدارة الأمم المتحدة للشئون

الاقتصادية ، نيويورك ، مارس ١٩٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩ . (٣) المرجع نفسه ، ص ٦ .

جنوب أفريقيا ، على الرغم من أن الدخل بالنسبة للفرد في الاتحاد بأكمله أكثر ارتفاعاً من بقية المناطق الأفريقية ، نجد أن حالة الشعب الأفريقي « أقرب على الأرجح إلى المتوسط العام بالنسبة للأجزاء الأخرى من أفريقيا » ، منها إلى حالة الأوربيين الذين يفسر ارتفاع مستواهم ارتفاع المتوسط بالنسبة للفرد في الاتحاد بأسره .

وقد جاء بالتقرير ، فيما يتعلق بالتربة في أفريقيا ، أنه في كثير من المناطق « يوجد نقص في المواد الفوسفاتية » (١) ؛ ومع ذلك يسلم بأن أفريقيا تنتج ما لا يقل عن ٣٥,٥ ٪ من مجموع إنتاج العالم من الفوسفات . والحقيقة هي أن هذا الفوسفات لا يعود إلى التربة الأفريقية لتعويض الدمار والتدهور اللذين تتعرض لهما من خلال الآثار المترتبة لإجراءات نهب الأرض ، ولاكتظاظ الأفريقيين في المعازل ، ولاستغلال التربة بطريقة خالية من الرحمة من أجل زراعة المحصولات النقدية ؛ وإنما يصلر بدلاً من ذلك إلى الخارج لإثراء التربة في القارات الأخرى .

إن كل هذه « النظريات » المختلفة ، التي تقدم كسبب للفقر الأفريقي ، تبدو عند الفحص هزيلة للغاية ؛ والحقيقة أن كل الغرض منها هو أن تستر الأسباب الحقيقية للفقر الأفريقي :

وربما لا نكون قد خرجنا عن الموضوع تماماً إذا تذكرنا أنه قد قدمت « تفسيرات » مماثلة إلى حد ما ، منذ وقت لا يبعد كثيراً ، لتفسير البؤس الذي تعانيه الصين . قال مستر شواين لاي ، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية ، في خطاب أخير له عن التقدم العظيم الذي حققته بلاده في السنوات العشر الماضية : « إن الصين القديمة كان لديها السكان أنفسهم ، والظروف الجغرافية نفسها ، بيد أنها على ما كانت عليه من وضع شبه استعماري وشبه اقطاعي لم يكن بالإمكان أبداً أن تحقق آية قفزة إلى الأمام . » (٢)

وجرت العادة أن يقال عن روسيا القيصرية أيضاً أنها كانت تعاني نقصاً

(١) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٢) تقرير عن عمل الحكومة مقدم إلى الدورة الأولى للمؤتمر الوطني الشعبي الثاني ،

بكين ، ١٨ أبريل ١٩٥٩ .

في المواد ، بيد أنه لا يوجد اليوم من يمكن أن يقدم مثل هذا التأكيد بصورة جدية فيما يتعلق ببلد مثل الاتحاد السوفيتي يجري فيه التقدم بسرعة هائلة ،

المنظرون المصابون بالفصام العقلي

عند تناول مسألة الفقر الأفريقي لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن الموقف الذي يتخذه كثيرون من المعلقين ، وكذلك الحكومات ورجال الأعمال في الغرب ، يبدو عادة متاخماً للفصام العقلي Schizophrenia . فالأشخاص أنفسهم يقدمون عادة وجهتي نظر متناقضتين تماماً ؛ والطريقة الهادئة الرقيقة التي يفعلونها ذلك يمكن أن تحمل المرء على الاعتقاد بأنهم إما يعتقدون حقيقة بإمكان التوفيق بين هذه التقيضين ، أو أنهم غير مدركين للانقسام الذي تخلقه حججهم . وعندما تتعلق المسألة بتقديم تفسيرات لماذا كانت شعوب أفريقيا ، بعد عشرات السنين من الحكم الإمبريالي الغربي ، تحصل على أجور الكفاف ، وتعاني نقصاً في التغذية ، وتردى في الأمية ، وترتدى الأسماك ، وتفقر إلى المسكن اللائق ، وتقع فريسة للأمراض ، يقال في وقار إن الأفريقيين فقراء لأن المناطق الأفريقية فقيرة ، ولأنها تعاني نقصاً في المواد الطبيعية اللازمة لتوفير مستوى معيشة أعلى .

وقبل تناول هذا الرأي في شيء من التفصيل لن نبعد كثيراً عن الموضوع إذا أكدنا ، كما يفعل الشعب الأفريقي عادة ، أنه إذا كانت أفريقيا حقيقة على مثل هذه الدرجة من الفقر ، فما السبب الذي يدعو الدول الغربية إلى أن تحارب بكل هذا الإصرار والشراسة كي تحتفظ بقبضتها على القارة الأفريقية ؟ ولماذا على سبيل المثال ينفق حكام فرنسا كل هذه الملايين من أموال دافعي الضرائب الفرنسيين في محاولة محكوم عليها بالإخفاق للسيطرة على الجزائر « الفقيرة » ؟ ولماذا اتخذت الإمبريالية البريطانية مثل هذه الإجراءات العنيفة لقمع الحركات الوطنية في وسط أفريقيا « المعوز » ؟ ولماذا تدعم البرتغال قواتها العسكرية في أنجولا التي « سحقها الفقر » ؟ وهل يستحق إبقاء النفوذ الغربي على هذه المناطق ، التي يزعم أنها على مثل هذه الدرجة من الفقر ، كل هذه الجهود والنفقات الضخمة ؟

بيد أنه في الواقع لا تكون الحجة القائلة بأن « أفريقيا فقيرة » حجة زائفة فقط ، وإنما يفضح مؤيدوها أنفسهم زيفها كل يوم ، لأنهم بينما يؤكدون أن أفريقيا فقيرة عندما يتعلق الأمر بتفسير فقر شعبها ، أو تبرير رفض منح العمال الأفريقيين أجوراً أعلى ، فإن نفس هؤلاء المدافعين عن نظرية « أفريقيا الفقيرة » ، عندما تكون المسألة المطروحة لانتقاش هي الاستثمارات أو الاعتبارات الاستراتيجية ، يعرضون بأفضل وسائل الباعة الجائلين قائمة بركات أفريقيا تكفي لأن تذكرنا بالكنوز الخرافية لألف ليلة وليلة Arabian Nights .

« ... ان أغنى خامات الحديد في العالم يمكن تعدينها في ليبيريا بكميات هائلة . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

« ... إن صناعة السيسل في تنجانيقا - أهم منتج للسيسل في العالم - يستثمر فيها عشرون مليون جنيه استرليني » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

« ان النمو الأخاذ في انتاج جمهورية جابون من البترول ، منذ اكتشاف الآبار الأولى في عام ١٩٥٦ ، يجعل من هذه الجمهورية في العام الحالي ثالث أكبر منطقة فرنسية منتجة للبترول ، وذلك بانتاجها المتوقع الذي يزيد على سبعمائة ألف طن وتعتبر مناجم ميكامبو Mekambo (لحام الحديد - ج . و .) من أغنى المناجم في العالم ومن المعتقد أن مناجم المنجنيز في مواندا Moanda في جابون تلي مناجم نيكوبول Nikopel في الاتحاد السوفيتي . » (٣) (التشديد من عندنا - ج . و .)

كتب رينيه ماکول عن أعمال القمع التي قامت بها السلطات البلجيكية في العام الماضي بستانلي قبلي ، بالكونغو البلجيكي ، يقول :

« يالها من مخاطر تلك التي تجري على ضفاف هذا النهر الهائل !

« ما مصير كل تلك الثروة عندما يذهب البلجيكيون ؟ ما مصير النحاس

(١) بيتر دوغال - سميث : « A New Look for Liberia ? » ، « ديلي تلجراف » ،

١٢ أغسطس ١٩٥٩ .

(٢) « ذي تيمس » ، ١٢ أغسطس ١٩٥٩ . (٣) « منشتر جارديان » ، ٤ يولييه ١٩٥٩ .

واليورانيوم والماس والذهب والكوبالت والمنجنيز والقصدير والرصاص
والبن والقطن والدخان والمطاط ؟

« إن القيمة الرأسمالية لكل ذلك تقلر بآلاف الملايين من الجنيهات . » (١)
وبإمكان المرء أن يمضي إلى مالا نهاية مع مثل هذه الاقتباسات ، لأن
الحقيقة الواقعية بطبيعة الحال هي أن قارة أفريقيا غنية ، وأنها من الناحية
الاحتمالية لا تزال أغنى بكثير . والحقيقة أنه لا وجود الثروة الطبيعية ولاغياها
هو المسئول عن فقر الشعب الأفريقي ، وإنما المسئول عن ذلك هو النظام
الذي يُرغم الأفريقيون على العيش في ظله ، والطريقة التي تستخدم بها ثروتهم
على أيدي الدول الغربية التي ظلت تحكم أفريقيا كل هذه الفترة .

وتوضح الأرقام التي وفرتها الأمم المتحدة عن عام ١٩٥٦ (٢) أن أفريقيا
تنتج ٩٦ ٪ من ناتج العالم (٣) من الماس الصناعي والطبيعي ، ٦٩ ٪ من ناتجه
من الكوبالت ، ٦٣ ٪ من الذهب ، ٤٨ ٪ من الأنتيمون ، ٣٤ ٪ من الكروم ،
٣٧ ٪ من المنجنيز ، ٣٢ ٪ من صخور الفوسفات ، ٢٤ ٪ من النحاس ،
١٩ ٪ من الأسبستوس (الحرير الصخري) ، ١٥ ٪ من القصدير ، ٤ ٪
من خام الحديد ، ٤ ٪ من البوكسيت ، وذلك بخلاف اليورانيوم (٤)
والنيكل والفحم وغيرهما من المعادن . وتنتج نيجيريا ٨٥ ٪ من ناتج العالم
من الكولييوم ، وتعد غانا ثاني أكبر منتج في العالم للمنجنيز .

وأفريقيا غنية أيضاً في سلسلة كاملة من المنتجات الزراعية . وتوضح الأرقام
الخاصة بعام ١٩٥٤ أن أفريقيا تنتج ٦٦ ٪ من كاكاو العالم ، ٥٨ ٪ من إنتاجه
من السيسل (٤ - ١٩٥٥) ، ٦٥ ٪ من إنتاجه من زيت النخيل ، ٢٦ ٪
من إنتاجه من الفول السوداني (٤ - ١٩٥٥) ، ١٤ ٪ من إنتاجه من البن ،

(١) «دليل اكسبريس» ، نوفمبر ١٩٥٩ .

(٢) ECSCA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٣) مع استبعاد الاتحاد السوفيتي .

(٤) يعد إنتاج اليورانيوم سرا ، بيد أنه من المعروف أن الكنفو البلجيكي وحده يعد

مورد العالم الرئيسي من هذا المعدن الثمين .

١١ ٪ من إنتاجه من زيت الزيتون (١) . كما تنتج القارة أيضاً كميات كبيرة من الشعير والصوف والقطن والنرة والشاي والمطاط والدخان والقمح والبيرثروم (٢) والقرنفل والأرز .

وترخر أفريقيا أيضاً ، بالإضافة إلى ناتجها الفعلي : باحتياطيات هائلة : فلديها احتياطيات غنية من الأخشاب تصل إلى ٢٧ ٪ من مجموع غابات العالم . وفي يولييه ١٩٤٤ نقل (٣) عن تقديرات المسح الجيولوجي الأمريكي United States Geological Survey أن مجموع الموارد الاحتمالية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية في أفريقيا حوالي ٢٧٤ مليون قوة حصان : أى أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلاتها في أوروبا . (ومع ذلك لا يستغل في الوقت الحالى سوى ٢١٠,٠٠٠ قوة حصان ، أى أقل من ٠,١ ٪ من الطاقة الاحتمالية .) وتفيد تقديرات عام ١٩٥١ (٤) أن الطاقة الاحتمالية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية في القارة لا تقل عن ٤٠ ٪ من مجموع موارد العالم .

كتبت دى تيمس ، في مقال لها عن الموارد الغنية في أفريقيا ، تقول : « إنه من المستحيل تعيين حدود الطاقة الإنتاجية للصحراء الكبرى فيما يتعلق بالبتروول - ناهيك عن ثروتها المعروفة من الغاز الطبيعى والحديد والمنجنيز وغيرها من المعادن . » (٥)

ومن المعتقد في الحقيقة أن احتياطيات البترول في الصحراء الكبرى لا تقل أهمية عن مثيلاتها في شبه الجزيرة العربية ؛ على حين تقدر احتياطياتها من الفحم بأربعة مليارات ونصف مليار طن .

وكانت الرغبة في مواصلة السيطرة على هذه الثروة في « أفريقيا الفقيرة » هى التى حفزت ديجون على أن يلجج في الاقتراحات التى قدمها في ١٩٥٩ ،

(١) Economic Development in Africa, 1954-5, U.N. and F.O.A. Report 1954.

(٢) Pyrethrum : يستخدم البيرثروم كاداة مطهرة - المترجم .

(٣) « دى إيكونومست » ، يولييه ١٩٤٤ .

(٤) Review of Economic Conditions in Africa, 1951. ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٥) « دى تيمس » ، ٢٩ يولييه ١٩٥٩ .

من أجل التوصل إلى «تسوية» جزائية ، فقرة محددة تتضمن الإصرار على احتفاظ فرنسا بالصحراء الكبرى وبثرواتها .

وثمة ممتلكات فرنسية أخرى في أفريقيا غنية بالمثل في مواردها . « إن بها موارد هائلة ، لم تستغل بعد إلى حد كبير ، من البترول وخام الحديد والمنجنيز والأخشاب وغيرها من المواد الأولية . » (١)

وتفيد التقارير أن روديسيا الشمالية لديها ثاني أكبر مناجم في العالم لمعدن الفاناديوم ، كما تقلد احتياطات البوكسيت في غانا بمائتي مليون طن . (٢)

أفريقيا كان يمكن تصنيعها

إن الموارد المعدنية ومصادر الطاقة في أفريقيا من الضخامة بحيث يتوافر لديها كل ما هو ضروري لأن تصبح قارة صناعية قوية وعصرية .

ومع ذلك طالما تردد في كثير من الدوائر أن أفريقيا ليس لديها الأموال اللازمة لأن تصبح قارة صناعية ، وأنها بحكم هذه الظروف ينبغي أن تظل معتمدة على تصدير معادنها ومنتجاتها الزراعية .

ويؤكد كينيث برادلي أن اقتصاد أفريقيا المدارية « ينبغي دائما أن يكون قائما على الزراعة الفلاحية » . (٣) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويقول باتن (٤) إن «معظم أجزاء أفريقيا غير مهيأة بالمرّة للإنتاج الصناعي الكبير» ، وإنه لذلك «ينبغي أن تكون الزراعة دائما المصدر الرئيسي للأروّة» . (التشديد من عندنا - ج . و .)

وقيل أيضاً (٥) إنه «لسنوات كثيرة قادمة سيكون النشاط الصناعي الرئيسي في القارة الأفريقية هو استغلال مواردها المعدنية الغنية من أجل التصدير» . (التشديد من عندنا - ج . و .)

(١) ب . ج . كاتلر : «نيويورك هيرالد تريبيون» ، ١١ سبتمبر ١٩٥٩ .

(٢) هيل : المرجع السابق ، ١٥١٠ .

(٣) كينيث برادلي : Britain's Purpose in Africa ، المكتب الدائم لحكومة صاحبة الجلالة H.M.S.O. ، ١٩٥٩ .

(٤) ت . ر . باتن : المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٧-١٦٨ .

(٥) منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي ، التقرير الثاني ، الفقرة ٥٤٦ ، باريس ١٩٥٠ .

وتسير تقارير أخرى كثيرة على هذا المنوال قائلة إن أفريقيا ليست مهيأة للتصنيع : ومع ذلك فإن كثيراً منهم في الوقت نفسه ، بالعادة الفصامية نفسها التي لاحظناها فيما سبق ، يتحدثون بالمثل عن « ثورة صناعية » تكتسح أفريقيا . وهكذا يزعم كينيث برادلي أن « التصنيع في أفريقيا قد بدأ الآن » . (١) ويكتب آخرون بطريقة مماثلة ، أو بطريقة أكثر حماسة .

ومضى كتيب صدر أخيراً (٢) إلى مدى بعيد جداً فقدم الزعم القائل بأنه في أفريقيا اليوم « توجد ثورة صناعية تسير بسرعة أكبر من أي شيء مارسته هذه البلاد (بريطانيا - المترجم) حتى في خلال القرن التاسع عشر » . وهذا التأكيد الشامل يتجاهل أنه كانت تحدث في بريطانيا في القرن التاسع عشر ثورة صناعية حقيقية ؛ فصناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية كانت تنمو ، وأن الإنتاج على مستوى المصانع الكبيرة كان يجري إدخاله على نطاق أكبر حجماً ، والبروليتاريا الصناعية المستقرة كانت تنشأ وتقوى . إن بريطانيا في الحقيقة كانت تتحول إلى دولة صناعية .

ولكن هل يستطيع المرء أن يؤكد اليوم أن أفريقيا تتحول إلى قارة صناعية؟ على النقيض ، فجميع الحقائق المتاحة تبرهن بوضوح كبير على أن قارة أفريقيا ، حتى بعد أن تم تنفيذ جميع خطط التنمية الراهنة ، ستظل ملاحقاً للدول الإمبريالية ينتج حاجتها من المواد الأولية .

إن مسألة التصنيع هي المفتاح إلى فهم الفقر الأفريقي . فالبلاد ذات المستويات الأعلى في العالم - وتشارك في ذلك كل من بلاد القطاع الاشتراكي وبلاد القطاع الرأسمالي - هي البلاد الصناعية . أما المناطق غير الصناعية في العالم ، أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، فهي المناطق التي تسود فيها أبشع صور الفقر .

وينطبق الأمر نفسه على منطقة صناعية مثل أوروبا ؛ ففي بلدان أوروبا ذات مستويات التصنيع الأقل ، مثل أسبانيا أو البرتغال أو اليونان ، أو في أقاليمها

(١) برادلي : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) What does Africa Mean to You? ، مكتب أفريقيا ، لندن ، ١٩٥٩ .

غير الصناعية ، مثل جنوب إيطاليا أو صقلية ، يجد المرء القدر نفسه من الفقر المدقع والمرض والامية الذي يجده في المناطق والمستعمرة والمتخلفة من العالم . إن تعبير « التصنيع » يساء فهمه عادة ، أو يوسع معناه ليعنى شيئاً مختلفاً تماماً عن التصنيع بمعناه العلمى الدقيق . فليس كل نوع من التنمية الصناعية يمكن تصنيفه على أنه تصنيع . كما أن تنمية المواصلات ، وتنمية صناعة التعدين ، وتنمية المراحل الأولى من تصنيع المواد الأولية ، بل تنمية مصانع محلية تنتج المنسوجات والمصنوعات الجلدية والمواد الغذائية والسجائر وغيرها من الصناعات الخفيفة ، ما زالت لا تعد إلى الآن تصنيعاً بالمعنى الكامل للتعبير . إن التصنيع الواقعى هو القدرة على إنتاج سلع هندسية - الآلات ، ومكنات القطع والتشكيل ، والمنتجات الهندسية الثقيلة ، والكبارى ، والسفن ، والسيارات ، وما شابه . إنه قبل كل شيء القدرة على إنتاج الآلات التى تنتج الآلات . ويتطلب كل ذلك كأساس له صناعة للحديد والصلب ، وكذلك طاقة كهربائية وصناعة كيميائية حديثة .

وعلى هذا الأساس وحده يمكن لبلد ما أن يشرع فى تنمية صناعاته تنمية سريعة ومستمرة نسبياً ؛ وبذلك فقط يمكنه تزويد زراعته بكل احتياجاتها من الحرارات وآلات الدرس والحصاد وغيرها من الآلات ، وكذلك باحتياجاتها من الأسمدة والمبيدات الحشرية وما شابه .

ويقول أولئك الذين يعارضون التصنيع الأفريقى أنه « فيما عدا اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، لا يبدو أن موارد أفريقيا المعروفة فى الوقت الراهن تساعد من الناحية التقنية على إنجاز تنمية واسعة الانتشار لصناعة الحديد والصلب ، ولو فى إطار محدود » . (١) ومع ذلك فإن اليابان لديها القليل من فحم الكوك أو خام الحديد العالى المرتبة ، بيد أنها أحد البلاد القائدة فى مجال الصناعات الهندسية . كما أن بريطانيا يتعين عليها أن تستورد الحديد الخام ، ومع ذلك ظلت لعدة عشرات من السنين بلداً رائداً فى مجال

(١) Review of Economic Conditions in Africa, 1951 : المرجع السابق ،

الصناعات الهندسية . فلماذا إذن يكون من الصعب للغاية بالنسبة لأفريقيا ، ذات الموارد الطبيعية الأغنى بكثير ، أن تصبح قارة صناعية ؟ وعلاوة على ذلك تكشف وثائق الأمم المتحدة نفسها أن أفريقيا ، الأشد بعداً عن أن تكون ذات موارد غير ملائمة ، من المرجح أن تكون أفضل نهوياً لمثل التنمية الأساسية من أية منطقة أخرى في العالم تقريباً .

« في مناطق كثيرة من أفريقيا توجد احتياطات الحديد الخام بكميات هائلة ؛ ويعتبر الفحم الكوك العامل المعرقل في تنمية إنتاج الحديد والصلب . ومع ذلك فإن السفن التي تنقل الحديد الخام من شمال أفريقيا إلى أوروبا يمكن أن تعود منها حاملة فحم الكوك ، دون أن ينطوى ذلك على أية متطلبات نقل غير اقتصادية . » (١)

وجدير بالذكر أن ذلك التقدير قد أجرى على أساس المعرفة المتوافرة في هذه الفترة عن موارد أفريقيا المعدنية . ومن شأن أى مسح دقيق ومنظم للقارة الأفريقية - تضطلع به أفريقيا المتحررة - أن يكشف بلا ريب عن ثروات طبيعية غير مستغلة ، لم يكن يعتقد بوجودها (بما فيها فحم الكوك) (٢) ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧ ، وفي الصين منذ عام ١٩٤٩ .

إن الموارد المعدنية البالغة الثراء بالاتحاد السوفيتي لم تبدأ دراستها بصورة سليمة إلا بعد قيام الحكم السوفيتي في عام ١٩١٧ . مثال ذلك أن موارد الفحم في روسيا كانت تقدر قبل الثورة بحوالى ٢٣٠ مليار طن . أما في

(١) World Iron Ore Resources and their Utilisation ، ص ٣ ، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية ، ١٩٥٠ .

(٢) منذ أن تم إعداد هذا الفصل أعلن أن الفحم الموجود في إنوجو بنيجيريا يمكن تحويله إلى كوك . وقال المدير العام لشركة الفحم النيجيرية Nigerian Coal Corporation ، عندما بلغه هذا النبأ ، إن إنتاج كوك مناسب على نطاق تجارى في نيجيريا يمكن أن يمهّد الطريق « أمام إقامة صناعة الحديد والصلب ، وصناعة كيميائية ، ومصنع للقار ، وصناعة للأسمدة والبترول وغيرها من المنتجات » . (نقلا عن « وست أفريكا » ، ص ٨٦٦ ، ١٧ أكتوبر ١٩٥٩) .

الوقت الراهن فتقدر الإمدادات الجيولوجية للفحم بحوالى ٨,٦٧٠ مليار طن ،
أى أكثر مما كان مفترضاً فيما سبق بثمان وثلاثين مرة . وفى روسيا القديمة
كانت إمدادات خام الحديد تقدر بحوالى ألفى مليون طن . أما اليوم فالإمدادات
المعروفة تزيد على ٣٨ مليار طن . كذلك أمكن الحصول على نتائج مماثلة
فيما يتعلق بأنواع أخرى من المعادن . والحقيقة أن الاتحاد السوفييتى يحتل الآن
المركز الأول فى العالم بالنسبة للإمدادات المعروفة من ثلاثة عشر معدناً -
وذلك من بين المعادن الأكثر أهمية وعددها ستة عشر معدناً - بما فيها خاما
الحديد ، والمنجنيز ، والفحم ، والنحاس ، والرصاص ، والزنك ، والنيكل ،
والبوكسيت ، والتنجستن (الولفرام) ، والزنابق ، وأملاح البوتاسيوم .
كذلك يحتل الاتحاد السوفييتى مكاناً رائداً فى مجال التنقيب عن البترول .
وفى روسيا القيصرية لم يكن يستخرج على نطاق تجارى إلا ٢١ عنصراً فقط
من بين عناصر جدول مندليف الدورى وعددها ١٠١ عنصراً ؛ أما فى الوقت
الحاضر فلا يوجد عنصر واحد من هذه العناصر جميعاً لا يجرى تعدينه
من أجل احتياجات الصناعة .

ولا ريب أن الشعب الأفريقى ، بمجرد أن يصبح السيد الحقيقى لأراضيه
الشاسعة ، سيجد ثروات مماثلة لتلك التى وجدت فى الاتحاد السوفييتى ،
ولتلك التى يجرى الكشف عنها فى الصين .
بيد أنه حتى على أساس إمدادات أفريقيا الراهنة المعروفة من المعادن ،
فإن أفريقيا كان يمكن تصنيعها . وتبرز وثائق الأمم المتحدة كيف أن أفريقيا
غنية بخام الحديد غنى بغير حدود :

« بين المناطق المتخلفة تتمتع أمريكا اللاتينية وأفريقيا باحتياطيات محتملة
من المعادن بالنسبة للفرد أكبر مما لدى الولايات المتحدة أو أوروبا
وفى كل من هاتين المنطقتين المتخلفتين تعد الاحتياطيات من خام الحديد
كبيرة بدرجة تكفى لتزويد صناعة الحديد والصلب تصل الى مستوى لا يقل
عن أى مستوى آخر استطاع أى بلد صناعى أن ينجزه » (١) (التشديد
من عندنا - ج . و .)

(١) World Iron Ore Resources and their Utilisation ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

وقد أورد تقرير الموارد العالمية خام الحديد World Iron Ore Resources من الناحية الفعلية ، أن الموارد الاحتمالية للحديد في أفريقيا يمكن أن تدوم ألى سنة ! (١) ويقدم الجلول الذى تضمنه هذا التقرير (٢) الصورة التالية المثيرة للأذهان :

جدول ١٩

الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد

المنطقة	مليون طن مترى	طن مترى بالنسبة للفرد
أفريقيا	٥٧,٢٢١ (٣)	٢٩٥,٢
كندا والولايات المتحدة	٢٧,٧٠٩	١٧٢,٣
أمريكا اللاتينية	١٧,٠٩٠	١٠٩,٧
آسيا	١٢,٩٢٤	١٠,٣
أوروبا	٩,٣٣٣	٢٤,١
الاتحاد السوفيتى	٤,٣٤٥ (٤)	٢٢,٥

وبعبارة أخرى فإن أفريقيا لديها احتياطيات احتمالية من خام الحديد ، واحتياطيات احتمالية منه بالنسبة للفرد ، أكبر بكثير من أية احتياطيات مماثلة فى العالم . ومع ذلك ، وبرغم هذه الثروة الاحتمالية ، لم تكن أفريقيا تنتج سوى ١ ٪ من الإنتاج العالمى من الصلب الخام ، ١ ٪ من إنتاج العالم من الحديد المطاوع (٥) . بيد أن اليابان التى ليس لديها سوى ٣٨ مليون طن مترى من الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد ، مقابل ٥٧,٢٢١ مليون طن مترى فى أفريقيا ، وسوى نصف طن مترى من الاحتياطيات الاحتمالية

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣، ١١ .

(٣) هذا الرقم خاص بثلاثة عشر بلدا أفريقيا فقط ، ولا يتضمن روديسيا الشمالية وتنجانيقا وأوغندا ونيجيريا وغانا وغيرها من المناطق الأفريقية التى يوجد بها خام الحديد .

(٤) الرقم الخاص بالاتحاد السوفيتى أقل من الواقع بكثير . والحقيقة أن موارده من خام الحديد قد قدرت فى نهاية عام ١٩٥٨ بحوالى ٣٨,٣ مليار طن .

(٥) ECSCA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

بالنسبة للفرد ، مقابل ٢٩٥,٢ طناً مترياً في أفريقيا ، كان باستطاعتها فعلاً ، بحلول عام ١٩٤٣ ، أن تنتج ٧,٨ مليون طن من الصلب .

ولذا ينبغي أن يكون واضحاً مما سبق أنه مهما يكن السبب الحقيقي لفقر الشعب الأفريقي ، فإن هذا السبب لا يمكن أن يكون فقر موارد القارة . فأفريقيا تزخر بموارد هائلة من المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات الزراعية . والحقيقة أنه يتوافر لديها كل ما هو ضروري كي تتطور إلى قارة قوية مزدهرة قادرة على أن توفر لشعبها مستوى من المعيشة مساوياً لمثيله في أكثر مناطق العالم تقدماً .

ومن هنا نجد أنفسنا مدفوعين مرة ثانية إلى تناول الأسئلة التالية : ما سبب الفقر الأفريقي ؟ ماذا يحدث للثروة التي تنتجها بالفعل ؟ لماذا ترك كل هذه الموارد الهائلة دون أن تستخدم ؟

إن أول ما يسترعى نظر الباحث أو المحقق هو أن موارد أفريقيا المعدنية الهائلة ، جميعاً من الناحية العملية ، وجزءاً كبيراً من أراضيها ومواردها الزراعية — دعت مما لديها من تجارة وشحن بحري وبنوك وشركات تأمين وتشديد وتقل ومواصلات — في أيدي الأجانب ، في أيدي الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والبلجيكية والإيطالية والأسبانية والسويسرية واليابانية والبرتغالية وشركات جنوب أفريقيا وألمانيا الغربية .

والقسمة الثانية هي أن الجزء الغالب من المنتجات الأفريقية الأولية (باستثناء منتجات اتحاد جنوب أفريقيا) يتم إنتاجه من أجل التصدير ، سواء في حالتها الخام ، أو في حالة نصف مصنعة . ولا يستخدم في الصناعة المحلية ، إلى مرحلة المنتجات التامة الصنع ، سوى النذر اليسير من هذه المنتجات .

« في اتحاد جنوب أفريقيا أصبحت الصناعة التحويلية المحلية ، والسوق المحلية ، كبيرتين بدرجة تكفي للحد من اعتماد أفريقيا بهذه الدرجة الساحقة على أسواق التصدير لتصريف منتجاتها — المعدنية والزراعية . » (١)

(١) « The African Revolution » ، في ذي إيكونوميست ، ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ص ٦ .

وبعبارة أخرى فإن ثروة أفريقيا الطبيعية يجرى ضياعها بكميات تتزايد
أبداً على أيدي منشآت غير أفريقية تستخلص من هذا النشاط أرباحاً
هائلة . إن أفريقيا على الرغم من المبالغ الضخمة المطردة الزيادة التي تقوم
الاحتكارات الغربية باستثمارها ، لا يزال اقتصادها اقتصاد مستعمرات ،
ولا يزال التصنيع الأساسي فيها معطلاً .

ملحقات للمواد الأولية

لم يحدث بعد في المناطق الأفريقية ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا ،
تصنيع حقيقى من ذلك النوع الذى شرحناه فيما سبق . فاقتصاديات هذه البلاد
يطغى عليها إنتاج منتج واحد ، أو بضعة منتجات ، من المنتجات المعدنية
والزراعية ؛ كما يسيطر هذا المنتج ، أو هذا العدد القليل من المنتجات ،
على صادراتها ؛ على حين تكاد هذه المناطق أن تعتمد اعتماداً كلياً على الواردات
بالنسبة لاحتياجاتها من السلع المصنوعة . من ذلك أن أكثر من ٦٣ ٪ من
صادرات كينيا (من حيث القيمة) فى عام ١٩٥٦ كانت تتكون من البن
والشاي والسيسل ، وكان البن وحده يشكل ٤٧,١ ٪ من هذه الصادرات .
وكانت ١٥ ٪ أخرى تتكون من السنط والجلود والقطن والبيرثروم :
أما وارداتها فتشكل السلع المصنوعة والآلات والمعدات الصناعية حوالى ٦٠ ٪
منها ، ويشكل الوقود وزيوت التشحيم والمنتجات الكيميائية ١٨ ٪ أخرى
منها . وفى اتحاد وسط أفريقيا ، على الرغم من المزاعم المبالغ فيها فيما يتعلق
« بالثورة الصناعية » التى يقال إنها قد حدثت فى روديسيا الجنوبية ، كانت
الصادرات المحلية الرئيسية فى عام ١٩٥٧ على النحو التالى :

القيمة (ألف جنيه استرليني)	
٨٢,٥٩٤	النحاس
٢٧,٥٠٩	الدخان
٥,٨٦٠	خام الكروم
٣,٤٨٠	الشاي
٢,٢٠١	الزنك
١,١٩٦	الرصاص

وبالنسبة للعام نفسه كانت الآلات والمصنوعات المعدنية تكون أكثر من ٦٠ ٪ من واردات اتحاد وسط أفريقيا .

وتوضح الأرقام الخاصة بـنيجيـريا الاتحادية لعام ١٩٥٧ أن كل صادراتها من الناحية الفعلية كانت تتكون من منتجات زراعية (زيت ، بنور ، فول سوداني ، دهون حيوانية ونباتية ، مواد غذائية ، كاكاو ، مطاط ، أخشاب) إلى جانب الحامات المعدنية . وكان أكثر من ٦٠ ٪ من وارداتها يتكون من الآلات ومعدات النقل والسلع المصنوعة . وفي غانا ، التي يشكل الكاكاو وحده حوالي ٦٦ ٪ من صادراتها ، تتكون الصادرات الرئيسية الأخرى من الذهب والمنجنيز والماس والأخشاب ؛ كما أن أكثر من نصف وارداتها من السلع المصنوعة ، وتتكون ٢٥ ٪ أخرى بصورة أساسية من الآلات ومواد البناء ومعدات النقل .

وفي كل مكان نجد أن إطار المستعمرات هو الإطار السائد — أوغندا تعتمد على القطن والبن ، وتنجانيقا تعتمد على السيسل والفول السوداني والشاي والبن ، وزنتربار على القرنفل ، وهلم جرا .

ويتضح من الجدول التالي كيف أن اقتصاد المناطق الأفريقية يسوده تماماً إنتاج سلعة أو سلعتين أو بضعة منتجات معدنية وزراعية من أجل التصدير .

جدول ٢٠

الصادرات الأساسية كنسبة مئوية من قيمة الصادرات الكلية	سلع التصدير الأساسية	البلد
٦٧,٥	البن	إثيوبيا
٩٣,٠	الفول السوداني	جمبيا
٥٦,٠	الكاكاو	غانا
٨٨,٥	المطاط ، خام الحديد ، نوى النخيل	ليبيريا
٧٦,٩	البن ، القطن ، الأخشاب ، الماس	أفريقيا الاستوائية الفرنسية
٦٦,٨	النحاس ، الدخان	اتحاد روديسيا ونياسالاند
٦٨,٨	نوى النخيل ، خام الحديد ، الماس	سيراليون
	البن ، القطن ، زيت النخيل ، النحاس ،	الكنغو البلجيكي ووراندى-
٦٩,٣	الكوبالت ، القصدير	أورندى
	البن ، الشاي ، الجلود ، الفراء ، بنور	أفريقيا الشرقية البريطانية
	زيتية ، زيت الفول السوداني ، زيت	
٨١,٣	البنور ، القطن ، السيل ، الماس	
٨٦,٦	منتجات زراعية ومنتجات غابات متنوعة	أفريقيا الغربية الفرنسية
٨١,٤	» » » » »	موزمبيق
٨٥,٠	» » » » »	نيجييريا
٨٥,٢	» » » » »	أنجولا

(المصدر : Economic Survey of Africa since 1950، المرجع السابق : ص ١٦٧-١٧٠)

ومن المهم أيضاً أن نشير إلى المدى الهائل الذى تضخم به، والذى مازال يتضخم به إلى الآن ، ناتج هذه السلع ، ومن ثم صادراتها ، بالنسبة لمستوى ما قبل الحرب .

الأرقام القياسية لتطور ناتج المعادن الأساسية

(متوسط ٤٨-١٩٥٠ يساوي ١٠٠)

المعدن	مستوى الانتاج	
	متوسط ٥-١٩٥٧	متوسط ٧-١٩٣٨
النحاس	١٥٥	٩١
المنجنيز	١٣٦	٦٨
خام الحديد	١٨٨	٩٦
خام الرصاص	٢١٣	٥٦
خام الزنك	٢٢٤	٣١
خام القصدير	١١٢	٩١
خام البوكسيت	٤٠٤	—
الكروميت	١٤٥	٥٤
الكوبالت	١٩٦	٥٥
الأسبستوس	١٦٤	٢٩
فوسفات الكالسيوم	١٦٧	٧٢
الذهب	١٢٠	١٣٢

(المصدر : Economic Survey of Africa since 1950 ، جدول ١-٢ ، ص ١١٥ .)

وفي الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا زاد حجم إنتاج المعادن بأكثر من ٣٠٪ فيما بين عامي ١٩٥٠، ١٩٥٣؛ وفيما بين عامي ١٩٥٣، ١٩٥٧ بمقدار ١٤٪ أخرى في الكونغو البلجيكي ، ٢٠٪ في اتحاد وسط أفريقيا ، ٢٤٪ في اتحاد جنوب أفريقيا . وفي أفريقيا في مجموعها ارتفع إنتاج النحاس فيما بين ٤٨ - ١٩٥٠ ، ٥ - ١٩٥٧ بمقدار ٥٥٪ ، وإنتاج المنجنيز بمقدار ٣٦٪ ، والكروم بمقدار ٤٥٪ ، والذهب ٢٠٪ . وكان الرقم بالنسبة للكوبالت ٩٦٪ ؛ وبالنسبة لخام الحديد ٨٨٪ ؛ ولصخور الفوسفات ٦٧٪ ؛ وللأسبستوس ٦٤٪ . وبالنسبة للبوكسيت كانت الزيادة في هذه الفترة أكثر من أربعة أمثال ، على حين كانت

الزيادة بالنسبة لحامى الرصاص والزنك أكثر من الضعف . (١)
كذلك ارتفع ناتج السلع الزراعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإن لم يكن بالدرجة نفسها التى ارتفع بها ناتج المعادن .

وهكذا تكون الصورة هى التصدير المتزايد للمواد الأولية الأفريقية إلى البلاد الاستعمارية . والحقيقة أنه فى عام ١٩٥٤ ذهبت ٧١,٢ ٪ من جميع الصادرات الأفريقية إلى المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وكندا وألمانيا الغربية . ولم يذهب إلى البلاد الأفريقية سوى ١١,٣ ٪ . وبالطريقة نفسها كانت ٧٠,٦ ٪ من واردات أفريقيا تأتي من مجموعة البلاد نفسها ، مما يشير مرة أخرى إلى اعتماد أفريقيا على البلاد الاستعمارية ، على حين لم تأت من البلاد الأفريقية سوى ١٠,١ ٪ من هذه الواردات .

وعلى الرغم من الزيادة فى ناتج أفريقيا من السلع الرئيسية عبر السنوات الثلاثين الماضية ، ظل الشعب الأفريقى ، كما رأينا فى الفصول السابقة ، يطحنه الفقر سواء بقى على الأرض أم عمل لدى الأوربيين .

ويعد القطن الحام والصوف الحام من الأمثلة الوثيقة الصلة بالموضوع . فكل من زار أفريقيا — أو حتى إذا كان على المرء أن يكتفى بمشاهدة الصور الفوتوغرافية — لا يمكن إلا أن يدرك حقيقة أن شعب أفريقيا يعد بين أسوأ الشعوب لباساً فى العالم . ومع ذلك فإن أفريقيا تنتج من القطن والصوف أكثر مما تستهلكه إلى حد كبير . وقد أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٨ — ١٩٤٩ أن استهلاك القطن فى أفريقيا كان « أقل من ٩ ٪ من إنتاجها ، وأقل من ٥ ٪ من الاستهلاك العالمى » . (٢) وبالمثل كان استهلاك أفريقيا من الصوف « جزءاً صغيراً نسبياً من إنتاجها » ، وأقل من ٧,٥ ٪ من الاستهلاك العالمى فى عام ١٩٤٩ . (٣)

وكثيراً ما يزعم أنه ما على العمال الأفريقيين إلا أن يزيدوا الإنتاج

(١) ECSA ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢) Review of Economic Conditions in Africa, 1951 ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

حتى يكون باستطاعتهم القضاء على ما يعانونه من فقر . وتوضح الحقائق أن العمال الأفريقيين قد زادوا الناتج بدرجة كبيرة ، ولكنهم لم يكونوا هم المستفيدين من ذلك . إن المستفيدين الرئيسيين من هذا النظام هي الاحتكارات الأجنبية الكبيرة . والحقيقة أنه حتى صحيفة في أيكونومست قد أكرهت على أن تسلم بالكثير عندما وصفت الإزدهار الزراعي في القسم الجنوبي من القارة بالعبارات التالية :

« في الكونغو تضاعف ناتج المطاط والبن ، إذا ما تناولنا الأمثلة الرئيسية ، فيما بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، كما ارتفع ناتج القطن بمقدار ١٥ - ٢٠ ٪ ؛ على حين زادت المساحة المزروعة في منطقة وسط أفريقيا (١) بمقدار ٢٥ ٪ في عشر سنوات . وقد كان من الآثار المنشطة لازدهار أثمان النحاس ، بعد أن وفر الاتحاد (١) لسولزبرى إمكانية الوصول إلى ثروة روديسيا الشمالية ، أن تضاعف ناتج اللخنان تقريباً فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٦ ، على حين زاد ناتج كل من النرة والشاي بمقدار ٥٠ ٪ .

« وفي اتحاد جنوب أفريقيا أدى ازدياد ناتج القمح منذ الحرب إلى وصول البلاد إلى حالة الاكتفاء الذاتي . وقد ترتب على الزيادة في ناتج الصوف الخام التي تحققت في عام ١٩٥٧ ، ومقدارها ١٧ ٪ ، أن أصبح الصوف سلعة التصدير الأساسية بعد المعادن . كما أن إنتاج النرة قد زاد بأكثر من ١٠٠ ٪ في السنوات الست أو السبع الأخيرة ؛ وقفزت الصادرات بما يقرب من ٥٠ ٪ فيما بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، في كل من اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، وأصبح حجم إنتاج النرة الآن بحيث يكفي للبدء في إنتاج المواشي في المزارع وفق النمط الموجود في الجزء الغربي الأوسط من الولايات المتحدة

« وكل هذه المزايا قد جناها أساساً رأس المال الأوربي ، وأصحاب

(١) المقصود هنا بوسط أفريقيا هو روديسيا وزامبيا ومالاوي ؛ أما المقصود بالاتحاد فهو اتحاد وسط أفريقيا . (انظر ، ص ٥٩٢) - المترجم .

المزارع الرأسمالية الأوروبية الواسعة ، وكذلك المناطق الزراعية ، وإن كان على نطاق محدود إلى الآن » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)
وباستطاعة الأفريقيين ، استناداً إلى الحق وإلى الإحصاءات الوفيرة ، أن يتحلوا الرأي القائل بأنهم قد جنوا من هذه المزايا ولو «على نطاق محدود» .
والحقيقة أن التدهور المتزايد للريف الأفريقي يعد سبباً جديراً للثورة الأفريقية الراهنة التي تعم الآن القارة بأسرها .

الثمار الغنية

إن هؤلاء الذين استفادوا ، أولئك الذين حصلوا على «الثمار الغنية» ، كما تسميها في أيكونومست عن حق ، من استثمار رأس المال الأوربي في أفريقيا ، هم أصحاب الشركات الأوروبية والزارعون الأوروبيون . إنهم يملكون المناجم والمزارع الرأسمالية الواسعة والشركات التجارية والبنوك ومنشآت النقل والتشبيد . بل إن الإنتاج المحدود ، الذي يتم على مستوى المصانع الكبيرة ، يوجد في أيديهم .

ويقدر أن أكثر ٨٦٠ مليون جنيه استرليني من رأس المال البريطاني تستثمر الآن في جنوب أفريقيا ، وأن حوالي ٣٠٠ مليون جنيه استرليني تستثمر في وسط أفريقيا . كذلك تفيد التقديرات أن مجموع ما يستثمره الرأسماليون البريطانيون في أفريقيا كلها يتراوح بين ١٤٠٠ ، ١٥٠٠ مليون جنيه استرليني . وفي الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٣ فقط تدفق على أفريقيا ٦٠٠ مليون جنيه استرليني من رأس المال البريطاني .

إن الشركان المعنية بهذا الاستغلال ليست مجرد الشركات البريطانية المعنية المتخصصة في التجارة الأفريقية أو الإنتاج الأفريقي ، وإنما أيضاً الفروع الأفريقية التابعة للشركات الكبيرة ، تلك الشركات التي تعد أسماؤها كلمات دارجة في بريطانيا . وهكذا نجد أن شركة الصناعات الكيماوية البريطانية

(١) « The African Revolution » ، المرجع السابق ، ص ١١ .

Imperial Chemical Industries I.C.I. شريك في الشركة الأفريقية
للمفرقعات والكيماويات African Explosives and Chemical Company ،
التي تزود جميع المناجم في الجزء الجنوبي من القارة بحاجتها
من المفرقعات ، كما تزود الصناعة بشكل عام ، في هذا الجزء من أفريقيا ،
بحاجتها من الكيماويات ، والزراعة بحاجتها من الأسمدة . كما أن ترست
يونيليفرز Unilevers العملاق ، إلى جانب امتلاكه لعدد لا حصر له من
الشركات التجارية وشركات الزيوت النباتية وغيرها من الشركات على نطاق
أفريقيا الغربية كلها . يمتلك شركات تابعة في أجزاء أخرى من القارة ، مثل
مصنع الصابون في نياسالاند ، ومنشأة جيلي آند روبرتز Gailey and Roberts
التجارية في أفريقيا الشرقية ، وهلم جرا . وتمتلك المصالح البريطانية
البنوك الرئيسية في أفريقيا البريطانية . ففي مجلس إدارة ستاندارد بنك أوف
ساوث أفريكا Standard Bank of South Africa بجنوب أفريقيا ، الذي
يوجد مقره الرئيسي في لندن ، توجد نخبة ممتازة من طبقة النبلاء البريطانيين
ومن عالم المال في بريطانيا . كما أن بنك أوف وست أفريكا Bank of West
Africa بأفريقيا الغربية يسيطر عليه اتحاد مالي من أربعة بنوك أخرى هي
بنك لويلز Lloyds ، وبنك وستمنستر Westminster ، وبنك ناشونال
بروفنشيال National Provincial ، وستاندارد بنك أوف ساوث أفريكا
Standard Bank of South Africa . وبنك باركليز Barclays بنك
خاص به يعمل في مناطق تشمل القارة بأكملها .

وفي مجال الصناعات الهندسية نجد القصة نفسها ، مع منشآت بريطانية
معروفة جيداً مثل دورمان لونج Dorman Long ، وألايد أيرتفاوندرز
Allied Ironfounders ، وميتال بوكس كومباني Metal Box Company ،
ومستيوارتس آند لويلز Stewarts and Lloyds ، وغيرها من الشركات
مع الشركات التابعة لها في أفريقيا . وفي مجان التشييد تظهر على مواقع التشييد
الضخمة في أفريقيا الأسماء المألوفة : ريتشارد كوستين Richard Costain ،
جون لينج John Laing ، تايلور وودرو Taylor Woodrow . إن

أستوشيتيد سيمنت Associated Cement ، وبورتلاند سيمنت Portland Cement ، وتانل سيمنت Tunnel Cement . لديها جميعاً صلات قوية في أجزاء كثيرة من أفريقيا . كما أن ترستی البترول ب . ب . آند شل B.P. and Shell لهما مراكز توزيع على نطاق اقارة الأفريقية كلها ، ويعملان أيضاً في التنقيب عن البترول في مناطق عديدة من أفريقيا . ويرتبط مجمع الأوتوبيسات الكبير ، وشركة بریتش إلكتریک تراکشن British Electric Traction ، بشركات الأوتوبيس على نطاق كل شرق ووسط أفريقيا . وتصل سفن شركتی الملاحة البريطانيةين الرئیسیتین إلدر ديمبستر Elder Dempster ، ويونيون كاسل Union Castle ، إلى جميع موانئ سواحل أفريقيا الشرقية والغربية حتى جنوب أفريقيا ، محققة حصتها من الأرباح من البضائع التي تنقلها . ويعد مبنى شركة پيرل أشورانس Pearl Assurance من القسماات البازرة في لاندسكيب (صورة) سولزبرى اليوم . وتخلق مبانى المنشأة نفسها في مساوات نيرونى وجوهانسبرج ومدينة الكاب . إن جلاكسو Glaxo ، وبریتش سيلانيز British Celanese ، وكرومى آند بلاك - ويلز Crosse and Black-wells ، وبریتش ماتش British Match ، ودنلوپ رابر Dunlop Rubber ، وكثيراً غيرها من المنشآت البريطانية المعروفة جيداً ، لها جميعاً شركات صناعية تابعة في أفريقيا .

ومن الشركات ذات الدلالة الخاصة الشركات الكبيرة المالكة للمناجم ، التي من أبرزها « أنجلو أمريكان كوربوريشن أوف ساوث أفريكا » Anglo-American Corporation of South Africa ، ومجمع الماس المرتبط بها « دى بيرز كونسوليديتد مينز » De beers Consolidated Mines . ويمتص هذا المجمع باحتكار عملى لكل الماس الذى تنتجه أفريقيا - سواء الماس الصناعى أو الطبيعى - وفي الحقيقة لكل الماس الذى ينتجه العالم الرأسمالى ، إذ أن الناتج الأفريقى ، كما رأينا ، يصل إلى أكثر من ٩٠ ٪ من الناتج العالمى (فيما عدا الاتحاد السوفييتى) . ويحظى القسم الأنجلو أمريكى من هذا المجمع ، إلى جانب امتلاكه لكثير من مناجم الذهب والفحم في جنوب أفريقيا ، بنصيب

كبير في حزام النحاس بروديسيا الشمالية ، الذي يعد ثالث أكبر منطقة للنحاس في العالم الرأسمالي .

إن الطريقة التي شاركت بها احتكارات التعدين الدولية الكبيرة في الاغتصاب الكبير لأفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين معروفة جيداً بحيث لا تحتاج منا إلى روايتها هنا من جديد . ومع ذلك فإن الأمر غير المعترف به على نطاق واسع هو أن هذه الشركات ما زالت إلى اليوم تحيك حيلة مماثلة من أجل وضع أيديها على الموارد الغنية « لأفريقيا الفقيرة » . وتصور ذلك جيداً الأحداث الأخيرة في باسوتولاند فيما يتعلق برواسب الماس الكبيرة المتوقع وجودها هناك .

واستناداً إلى المنظمين الوطنيين في باسوتولاند - «حزب مؤتمر باسوتولاند»^(١) و «حزب باسوذو الوطني»^(٢) - ضرب عرض الحائط برغبات الباسوذو^(٣) وبقرارات مجلس باسوتولاند ، وحصل الكولونيل چاك سكوت على حق البحث عن الماس في باسوتولاند . ويقال إن الكولونيل سكوت قد تنازل عن هذا الحق ، ضد رغبات الباسوذو ، لشركة برمودا Bermuda Company ، وهي فرع من احتكار «دي بيرز» الموجود في جنوب أفريقيا ، وعلاوة على ذلك ستحصل «دي بيرز» على احتكار بيع الماس الذي يستخرج في باسوتولاند . وبالإضافة إلى ذلك يقول «حزب مؤتمر باسوتولاند» (في قرار أصله في ماسيرو^(٤) في ٥ أغسطس ١٩٥٩) إن الباسوذو قد استبعدوا تماماً من التنقيب عن الماس ، أو استخراجيه ، في باسوتولاند .

-
- (١) Basutoland Congress Party : انظر ، ص ٤٥٠ - المترجم .
(٢) Basotho National Party : انظر ، ص ٤٥١ - المترجم .
(٣) أو السوذو أو الباسوتو أو الباسوتو (انظر ، ص ٥٧٨) - المترجم .
(٤) Maseru : عاصمة البلاد (انظر ، ص ٥٥٢) . وقد بلغ تعداد سكانها (وفقاً لتعداد عام ١٩٥٣) ٤٦١٢ نسمة ، من بينهم ٥٦٠ أوريبا . تقع بالقرب من نهر كاليديون Caledon ، وتصل بجنوب أفريقيا بخط للسكك الحديدية يبدأ من مرسيليا Marseilles في ولاية أورانج الحرة - المترجم .

وأخيراً يتهم « حزب مؤتمر باسوتولاند » المثلوب السامى « بإعادة النظر فى عقد الماس بطريقة تتعارض تماماً مع الرغبات المعلنة لمجلس باسوتولاند » .
إن الاجراء الذى اتخذه المسئولون فى الحكومة ، ووكلاء الشركة فى باسوتولاند ، لا يعد بطبيعة الحال أمراً نادر الحدوث فى أفريقيا . فالحقيقة أن باستطاعة الأفريقيين فى كل مكان من القارة أن يحكوا روايات قنرة مماثلة عن الطريقة التى انتزعت بها الاحتكارات الغربية أراضيهم وثروتهم المعدنية من أيديهم .

إن النهب الذى من هذا النوع هو أحد أسباب فقر الشعب الأفريقى .
فمن مجموع رأس المال البريطانى المستثمر فى أفريقيا ، والذى يبلغ ما بين ١٤٠٠ ، ١٥٠٠ مليون جنيه استرلىنى ، يستخلص المستثمرون البريطانيون سنوياً ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، أرباحاً تقدر بملايين كثيرة من الجنيهات الاسترلينية . وليس من السهل تقديم تقرير دقيق لمدى ضخامة هذه الأرباح ، إذ أنه لا يمكن معرفة النطاق الحقيقى للاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار ، ولا الأرباح التى تحققها . بيد أن تقديراً حديثاً يوضح أن المعدل المتوسط للربح على رأس المال البريطانى المستثمر فى جنوب أفريقيا ، وقلده ٨٦٠ مليون جنيه استرلىنى ، يصل إلى حوالى ٢٥ ٪ ، أى ما يعادل حوالى ١٣٠ مليون جنيه استرلىنى سنوياً تمثل الأرباح الهائلة المستخلصة من نظام الأبارتيد .
فى الكونغو البلجيكية كان رأسمال « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » (١) ألف مليون فرنك فى عام ١٩٤٦ ، ولكن أرباحه ارتفعت من ٦٠٠ مليون فرنك فرنك فى ذلك العام ، إلى ٤,٥٧١ مليون فرنك فى عام ١٩٥٦ . (٢)

ويوضح المنحنى الشديد الانحدار إلى أعلى لتوزيعات (أرباح) الأسهم ، التى كانت شركات تعدين الذهب فى ولاية أورانج الحرة تدفعها فى السنوات الأخيرة ، الاتجاه نفسه .

(١) انظر ، ص ٦٠٤ - المترجم .

(٢) « دى إيكونومست » ، عدد ٢٠ إبريل ١٩٥٧ ، « إيست أفريكا آند روديسيا » ،

١٦ مايو ١٩٥٧ .

توزيعات أسهم شركات تعدين الذهب في ولاية أورانج الحرة

التوزيعات — مليون جنيه استرليني	السنة
١,٥	١٩٥٥
٥,٧	١٩٥٦
٩,٤	١٩٥٧
١٣,٣	١٩٥٨
١٦,٧	١٩٥٩

(المصدر «ساوث أفريكان بروجرس» ، نشرة يصدرها مدير الإعلام ، دار جنوب أفريقيا ، لندن ، عدد أكتوبر ١٩٥٩ .)

وفي مناجم الذهب هذه يُزعم أن الشركات تتبع سياسة أكثر تنوراً تجاه العمال الأفريقيين ، ويوجه تركيز أكبر ، شفاهة على الأقل ، إلى الحاجة إلى پروليتاريا أكثر دواماً وتحضراً . ومن الواضح أن هذه المزايم من جانب أصحاب المناجم لا تنال بأية حال من الزيادة السريعة في الأرباح .

ومما لا ريب فيه أن اللول الغربية قد أخذت من أفريقيا عبر السنين ثروة من المعادن لا تخطر على بال بشر .

» إلى عام ١٩٥٥ كانت اللول الإمبريالية قد استترفت ما قيمته ١٤,٠٠٠ مليون دولار على الأقل من المعادن من جنوب أفريقيا ، وما يزيد على ألفي مليون دولار (من النحاس أساساً) من روديسيا الشمالية ، وألف مليون دولار من المعادن من روديسيا الجنوبية ، ومقادير لا حصر لها من اليورانيوم من الكونغو البلجيكي . ومن أجزاء أفريقيا المجاورة للمناطق الاستوائية أخذ الغرب ما قيمته زهاء عشرين ألف مليون دولار من المعادن . (١) »

(١) كومار جوشال ، في «ناشونال جارديان» ، عدد ١٣ إبريل ١٩٥٩ . (من الممكن التسليم بأن ذلك يستند على التقديرات التي قلمها دكتور ألفوس هتون في كتابه *Decision in Africa* ، ص ٦٨-٧٠ ، نيويورك ، ١٩٥٧ .) ومنذ وقت قريب قرر كولونيل لورد روبنز ، رئيس مجلس إدارة شركة بريتش ساوث أفريكا كومباني *British South Africa Company* ، عند إعلان الأرباح المندجة الصافية للشركة عن عام ١٩٥٩ (قبل استئزال الضرائب) ، وقدرها =

وإذا ما أجرينا مقارنة مع مناطق العالم الأخرى ، ووضعنا في الاعتبار أبعاد القارة الأفريقية ، وأرقام السكان ، وتأخر القوى الإنتاجية في أفريقيا ، تبين لنا أن الاستثمارات الرأسمالية في أفريقيا ، ولو أنها تتزايد بصورة مستمرة ، ما زالت صغيرة . بيد أن الأرباح تفوق كل نسبة ، وتزيد كثيراً على الاستثمار ، وبخاصة في التعدين . فبالنسبة لشركات تعدين معينة لاتعد الأرباح السنوية ، التي تبلغ ١٠٠ ٪ على رأس المال وأكثر من ذلك ، أمراً غير مألوف لديها . ولا ريب أن ذلك يفسر لماذا كان نمو الإنتاج في أفريقيا ، في عدد من فروع شركات التعدين ، أكبر سرعة منه في باقي العالم الرأسمالي ، ولماذا كان نصيب أفريقيا من مجموع ما يستخرجه العالم في ازدياد . مثال ذلك أن إسهام أفريقيا فيما يستخرجه العالم الرأسمالي من النحاس قد ارتفع من ١٩ ٪ في عام ١٩٣٧ إلى ٢٤ ٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وبالنسبة للمنجنيز زاد هذا الإسهام ، عبر الفترة نفسها ، من ٢٤ ٪ إلى ٣٧ ٪ ؛ وبالنسبة لمركبات القصدير من ١١ ٪ إلى ١٥ ٪ ؛ وبالنسبة للأنتيمون من ٥ ٪ إلى ٤٨ ٪ ؛ وللذهب من ٤٧ ٪ إلى ٦٣ ٪ . (١)

وإلى جانب الدول الأوربية المستقرة منذ زمن بعيد — بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال — شقت الولايات المتحدة طريقها إلى أفريقيا بطريقة مثيرة منذ الحرب العالمية الثانية .

ونتيجة لذلك كان هناك نمو هائل حقاً في تصدير المواد الأولية الأفريقية إلى الولايات المتحدة . وتدل على ذلك بطريقة مثيرة مقارنة الأرقام الخاصة بالصادرات من عدد من المناطق الأفريقية إلى الولايات المتحدة لعام ١٩٤٩ (العام السابق للحرب الكورية ، وهو فترة رئيسية في التخزين الاستراتيجي الأمريكي) بمثيلاتها في عام ١٩٣٧ .

= ١١,٤٣٩,٠٢٦ جنيه استرليني : أن القيمة الكلية للنحاس الذي أنتج في روديسيا الشمالية ، منذ بداية عمليات تعدينية إلى مطلع عام ١٩٦٠ ، تزيد على ألف مليون جنيه استرليني . (* إيست أفريكا آند روديسيا * ، عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٠ .)

(١) ECSA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

جدول ٢٣

الصادرات الى الولايات المتحدة (ألف دولار)

النسبة المئوية التقريبية لأرقام ١٩٤٩ إلى أرقام ١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٣٧	
٨٥٠	٩,٤٣٦	١,١٤٧	تنجانيقا
٣,٠٠٠	١٨,٠٢٨	٦٢٠	روديسيا الشمالية الكنغو البلجيكي ورواندا-
١,٥٠٠	٢١,٨٩٥	١,٤٧١	أورندى
٢٣٠	٢٦,٨٧٥	١١,٥٨٩	نيجيريا
٢٥٠	٤٥,٢٩٠	١٧,٩٣٧	ساحل الذهب
٢٣٠	٥,٦٠٩	٢,٤٣٤	أفريقيا الغربية الفرنسية
٥٠٠	٧,٤٢٨	١,٥٢٣	كينيا وأوغندا
٤,٣٠٠	٨,٦٤٦	١٩١	أنجولا
١,٩٠٠	٣,٨٣١	٢١٢	موزمبيق

(المصدر : Review of Economic Conditions in Africa ، المرجع السابق ، جدول

٢٧ ، ص ٩٢ .

ملحوظة : قمت بإضافة النسب المئوية في العمود الأخير - ج.و.)

والى جانب توفير المواد للولايات المتحدة ، كانت لهذه التجارة نتيجة أخرى هي تراويد الإمبرياليين الأوروبيين بسيل منتظم من الدولارات ؛ والحقيقة أن الشاغل الرئيسى لسياستهم فى أفريقيا فى فترة ما بعد الحرب بأسرها كان زيادة حدة استغلال المواد الأفريقية وقوة العمل الأفريقية من أجل ضمان المزيد من الدولارات .

وقد يظن - ويحتاج أحياناً فى الحقيقة - بأن الأموال التى تستثمر فى أفريقيا بواسطة الاحتكارات الغربية (أو من خلال الحكومات المختلفة وغيرها من الوكالات) ذات عون لأفريقيا . وفى الواقع يقال إن أفريقيا تحتاج إلى رأس المال الغربى من أجل التغلب على ما تعانيه من فقر . ومع ذلك فإن

خبرة أفريقيا عبر العقود القليلة الماضية تدحض هذا الزعم تماماً ، وتجعل واضحاً بما فيه الكفاية أن الاستثمارات الرأسمالية الغربية كان لها تأثير مدمر على التنظيم الاقتصادي التقليدي للشعب ، وأنها أدت إلى إفقاره وقهره ، وإلى تشويه كامل لاقتصاد المناطق المختلفة ، وإلى التركيز على الإنتاج الأولي (المعادن والمحصولات النقدية) ، والحنق المتعمد للمرحلة التالية من الصناعة . إن تأثير وهدف الاستثمار الغربي ليسا في الحقيقة مساعدة الشعب الأفريقي ، وإنما امتصاص كل قطرة دم في القارة ، واستغلال شعبها من أجل إثراء المستثمرين في الاتحادات الكبيرة في لندن وباريس وبروكسل ونيويورك وغيرها من المراكز الكبرى .

من استفاد من الكنفو البلجيكي ؟

ترودنا الكنفو البلجيكي يمثل بالغ الدلالة على هذه العملية . إن بلجيكا نفسها بلد صغير ، وسكانها يقلون عن عشرة ملايين نسمة . بيد أنها من خلال إعادة الاستثمار المستمرة للأرباح التي لا ينقطع تدفقها من الكنفو اندفعت استثماراتها في تلك المنطقة إلى أعلى بحيث تضاعفت ثلاث مرات في السنوات السبعين الأخيرة . وقد قلرت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الكنفو البلجيكي في عام ١٩٥٦ بحوالى ألف مليون جنيه استرليني ، منها ما يقرب من ٩٠٪ في قبضة مجموعة صغيرة من البيوت المالية البلجيكية الكبيرة التي تحتكر كل مجال الإنتاج والتوزيع في الكنفو ، بما في ذلك التصدير .

وفيما يتعلق بسكان الكنفو من الأفريقيين ، كان الإطار الذي نتج عن ذلك هو خنق تطورهم الاقتصادي خنقاً كاملاً ، ودمار زراعتهم التقليدية ، وتحويل قوة عملهم إلى عمل أجبر في المناجم وغيرها من المشروعات التي يملكها البلجيكيون . فحوالى ٦٠٪ من مجموع الأجراء الأفريقيين مستخدمون في عدد من المشروعات تقل نسبتها عن ٣٪ من العدد الكلي للمشروعات وهذه المشروعات يصل مجموع المستثمر فيها إلى أكثر من ٨٦٪ من مجموع الاستثمارات الرأسمالية في المستعمرة . وفي مقدمة هذه المشروعات العملاقة

« سوسييتيه جنرال » (الشركة العامة) (١) التي تعد من أكبر المشروعات في أفريقيا بأسرها . فهذا الترس ، من خلال سيطرته على « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » ، يسيطر على كل منطقة النحاس في كاتانجا ، كما يحتكر إنتاج الكوبالت والزنك واليورانيوم والمنجنيز والقصدير . وهو يشغل أيضاً موقعا قائداً في صناعة الكيماويات والمنسوجات ، ويلعب دوراً بارزاً في المزارع الرأسمالية والتجارة والبنوك والتأمين والنقل .

وتركز الاستثمارات البلجيكية في الكونغو في المعادن والمزارع الرأسمالية ، وفي الخدمات والأنشطة المتصلة بها ؛ وذلك أمر مفهوم مادام هدف هذه الاستثمارات نفسه هو أن يمتص من البلاد أكبر قدر ممكن من ثروتها الطبيعية ، جزئياً لإشباع احتياجات الصناعة البلجيكية ، وجزئياً لكسب الدولارات وغيرها من العملات الأجنبية اللازمة للطبقة الرأسمالية البلجيكية ، وذلك من خلال بيع هذه المنتجات إلى الدول الكبرى الأخرى (٢) . وهكذا استمرت الصادرات من الكونغو البلجيكي لتمتص زهاء ثلثي مجموع الناتج القومي ، واقتضرت الصادرات نفسها على بضع سلع رئيسية ، في داخل إطار المستعمرات المألوف .

أ) وبينما كان هناك ، كما في بقية المناطق الأفريقية ، نمو في المرحلة التالية من الصناعة ، مازال ذلك لا يشكل سوى جزء صغير من الاقتصاد الكلي (أوضحت أرقام عام ١٩٥٦ أن الصناعة التحويلية تشكل حوالي ١٠٪ من

(١) Société Générale : انظر ، ص ٦٠٧ - المترجم .

(٢) ليس المستثمرون البلجيكيون هم المستفيدون الوحيدون . فالمنشأة البريطانية « تنجانيقا كونسيشنز » Tanganyika Concessions (تانكس « Tanks ») ، تسيطر على ٢١٪ من حصص « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » . وتشمل المصالح البريطانية الأخرى في الكونغو ، سيديك Sedec ، وفرع يونيلفر ، وكومباني كونجوليز دي تاباك Compagnie Congolaise de Tabac ، وهي فرع لشركة بريطانية أمريكية . أما المصالح الأمريكية - مجموعة مورجان ، روكفلر ، بنك لازارد ، وغيرها - فلها حصص في « تانكس » ، على حين أن لروكفلر حصصه المباشرة الخاصة في « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » .

إجمالي الدخل النقدي الممكن تحقيقه في الكونغو ، على حين يشكل التعدين والزراعة ٥٥ ٪) .

وعلاوة على ذلك ، فحتى في داخل إطار النطاق المقيد للتطور الصناعي المشار إليه ، يعد رأس المال البلجيكي هو رأس المال السائد . ولا توجد بأية صورة من الصور طبقة من رجال الصناعة الأفريقيين في الكونغو . وفي هذا الصدد من الهام أن نشير إلى أن نيللي خودياس ، في تحليلها للمشروعات في ستانلي فيل (١) ، قد وجدت أن ٢١٧ من هذه المشروعات كانت مشروعات بلجيكية ، ١٧٠ منها مشروعات أوروبية ، ٢٤ منها أسيوية ، وسبعة يمكن تصنيفها على أنها مشروعات كنغولية . وهناك ثمانية مشروعات أخرى « لا تعرف » جنسية ملكيتها . وبعبارة أخرى كان أقل من ٢ ٪ من المشروعات مملوكة للأهالي الأفريقيين ، وعلى الرغم من أن تحليل خودياس لم يشغل نفسه بهذه المشكلة إلى أبعد من ذلك ، يمكن القول في يقين بأن هذه المشروعات الأفريقية لم تكن سوى مشروعات صغيرة ، ومن المحتمل أن تكون ورشاً .

ويتضح مدى استبعاد الشعب الأفريقي ، من المشاركة في الأرباح المستخلصة من الناتج المتزايد من المعادن والمنتجات الزراعية في الكونغو البلجيكي ، من حقيقة أن الدخل القومي للسكان الأفريقيين الذين يعملون بأجر لم يزد سوى من سدس المجموع إلى خمسة فيا بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، وهي زيادة تعزى بدرجة كبيرة إلى زيادة عدد الأفريقيين الذين يدخلون أنشطة العمل الأجير . والحقيقة أن الإحصاءات المتاحة تتجه إلى توضيح أن الدخل بالنسبة للفرد من الشعب الأفريقي في الكونغو ظل ثابتاً بدرجة أو بأخرى في خلال هذه الفترة ، عند حوالي أربعين جنيهاً استرلينياً في السنة . إن تجربة مدخرات الأفريقيين — وانخفاضها — تبرهن أيضاً على ما يلحق بهم من إفقار متزايد . ففي عام ١٩٥٠ وصلت مدخرات الشعب الأفريقي ، التي يمكن تعيُّنها ، إلى

(١) اليونسكو ، المرجع السابق .

خمسة ملايين جنيه استرليني . وفي عام ١٩٥٦ ، وعلى الرغم من تكامل الأفريقيين المتزايد في الاقتصاد النقدي ، هبطت هذه المدخولات الى أربعة ملايين جنيه استرليني .

وفي مقابل ذلك وصلت الأرباح التي آلت إلى المستثمرين البلجيكيين في السنوات الأخيرة إلى حوالي ٨٥ مليون جنيه استرليني سنوياً .
وبرغم أنه من المسلم أن قلماً كبيراً من الأرباح يُردّ إلى الكنفو — بل يجد بعض منها طريقه إلى مجال الصناعة هناك — فإن الاستثمارات ، وكذلك مدى محدود من الصناعات ، تخطط لمواجهة احتياجات البلد الأم ، وللإبقاء على تيار من الأرباح يتدفق على جيوب المستثمرين بدرجة تتزايد أبداً ويفيد تقدير حديث أجراه البنك المركزي لأقاليم الكنفو بأن الأرباح الإجمالية للمشروعات البلجيكية التي كانت تعمل في الكنفو ، في الفترة ١٩٥٦-٥٠ ، قد زادت إلى حوالي ٤٥٠ جنيه استرليني .

وهكذا تذهب ثروة الكنفو لإثراء المستثمرين البلجيكيين — على حين يظل أهالي الكنفو يعانون الفقر ، ويوقف التطور الاقتصادي السليم المتوازن لوطنهم ، وهو التطور الذي ينبغي أن يوفر الأساس للقضاء على ما يعانونه من فقر .

..... ومن اتحاد وسط أفريقيا ؟

ويقدم اتحاد وسط أفريقيا صورة مماثلة لانخضاع شعب وموارده الطبيعية لانخضاعاً تاماً لمصالح المستوطنين البيض ومصالح المستثمرين فيما وراء البحار . ويقول تقرير صادر عن الأمم المتحدة (١) إن ٩٤٪ من قيمة صادرات الاتحاد في عام ١٩٥٦ كان مصدرها المنتجات الأولية (٧٦٪ منتجات معدنية ، ١٨٪ منتجات زراعية) ؛ وإن ٧٥٪ من مجموع قيمتها

(١) The Structure of Growth of Selected African Economies ، الأمم المتحدة ،

نيويورك ، ١٩٥٨ .

كان مصدره سلعتين - النحاس والدخان . ويؤكد التقرير بالإضافة إلى ذلك أن نسبة عالية من الدخل المحلى الصافى تكسبها الشركات ... وكثير من هذه الشركات فروع أو شركات تابعة لشركات توجد مقارها الرئيسية فى الخارج ... ويشكل الجزء الذى يدفع فى الخارج جزءا كبيرا للدلالة من الدخل المحلى الصافى ، ويتراوح ما بين ١٠٪ ، ١٥٪ . ويرجع جزء كبير من هذه المدفوعات إلى الفوائد وتوزيعات الأسهم ، وكذلك إلى العائدات التى تدفعها شركات التعدين فى روديسيا الشمالية . وتعكس مدفوعات الدخل المرتفعة فى الخارج ما يشكله رأس المال الأجنبى المستثمر فى البلاد من أهمية كبيرة : (١)

وتتضح الزيادة الهائلة فى تدفق المنتجات الأولية من الاتحاد فى نمو قيمة الصادرات من المنطقة الاتحادية ، من ٦٤,٤ مليون جنيه استرليني فى عام ١٩٤٩ ، إلى ١١٣,٨ مليون جنيه استرليني فى عام ١٩٥٦ - أى زيادة تقرب من ثلاثة أمثال (٢) . وفى عام ١٩٥٣ ، العام الذى قام فيه الاتحاد ، كان الدخل النقلى للأهالى ، وقدره ٥٧,٨ مليون جنيه استرليني ، يشكل ٣١٪ من مجموع دخل الأفراد ؛ وكان دخل المستوطنين الأوربيين ، وقدره ١٢٧,٥ مليون جنيه استرليني ، يشكل ٦٩٪ من هذا المجموع . وفى عام ١٩٥٦ ارتفع نصيب الأهالى بمقدار ١٪ فقط ، وهبط النصيب الأوروبى بالنسبة نفسها . بيد أنه حتى هذا التحول الظاهرى الثانى يعد تحولاً مضللاً ، لأنه بينما كان نصيب الأهالى فى عام ١٩٥٦ يمثل زيادة قدرها ٢٣,٤ مليون جنيه استرليني ، زاد النصيب الأوروبى بمقدار ٤٤,٣ مليون جنيه استرليني (٣) .

وتصبح دلالة هذه الأرقام أكثر وضوحاً عندما توضع أرقام السكان فى الاعتبار - ٧,١٤٠,٠٠٠ من الأفريقيين ، ٢٥٩,٠٠٠ من الأوربيين :

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٦ ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٧ ، ص ٢١ .

وهكذا نجد أن نسبة الأفريقيين إلى الأوربيين ٢٧ : ١ ، بيد أن الدخل الأفريقي أقل من نصف الدخل الأوربي .

وتعكس صناعة التعدين بالاتحاد بصفة خاصة الاستغلال المترديد للعمال الأفريقيين عبر السنوات العشر الماضية أو أكثر .

جدول ٢٤

السنة	قيمة الإنتاج المعدني جنيه استرليني	أجور الأفريقيين جنيه استرليني	الأرباح الإجمالية بعد خصم العائدات جنيه استرليني
١٤٥	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠
١٥٠	٤٩,٣٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٢٩,٧٠٠,٠٠٠
١٥٦	١٢٩,٣٠٠,٠٠٠	٦,٤٠٠,٠٠٠	٨٠,٢٠٠,٠٠٠

(المصدر : Structure and Growth ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ، جدول ١٣ .)

وفي فترة قصيرة قدرها أحد عشر عاما تقلصت أجور الأفريقيين ، اذا تكلمنا من الناحية النسبية ، من أكثر قليلا من ٢٥٪ من قيمة الأرباح الإجمالية إلى ٨٪ تقريبا . وقد انخفضت هذه الأجور ، بالنسبة إلى القيمة الناتجة ، من أكثر قليلا من ١١٪ إلى أقل من ٥٪ . (١) ومن الواضح أن نصيب الأمد من القيمة المتريدة التي ينتجها عمال المناجم الأفريقيون قد قد حصلت عليه الشركات . ففي عام ١٩٤٩ كانت الأجور والمرتبات الكلية (بما فيها أجور ومرتبات عمال المناجم الأوربيين) ، إلى جانب نفقات التشغيل ، تمثل ٥٥,٤٪ من النفقات الكلية لشركات التعدين ، على حين كانت الاستثمارات الإجمالية والعائدات والضرائب وتوزيعات الأسهم ، والعائدات التي تدفع في الخارج ، تمثل ٣١,٥٪ . وبحلول عام ١٩٥٦ كان الموقف قد انقلب تماما ، فالأجور والمرتبات ونفقات التشغيل لم تكن تمثل

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

غير ٢٧٪ ، على حين كانت الاستثمارات الإجمالية والعائدات والضرائب وتوزيعات الأسهم ، والعائدات التي تدفع في الخارج ، تصل الى ٦١٪ (١)

ويقرر « اتحاد عمال المناجم بروديسيا الشمالية » The Northern Rhodesian Mineworkers Union ، عندما تقدم باقتراح لتأمين صناعة النحاس بالبلاد : أن شركات التعدين قد دفعت ١٥٠ مليون جنيه استرليني في صورة توزيعات أسهم بعد استئصال الضرائب في خلال السنوات العشر الماضية ، على حين أن الاستثمار الكلي في حزام النحاس لا يتعدى مائة مليون جنيه استرليني (٢) .

إن « المزايا الاقتصادية للاتحاد » كانت مجرد عبارة تردد على شفاه معظم من أيلوه . بل كان يستخدمها أيضا زعماء حزب العمال ، مثل جيمس كالاجان ، وزير المستعمرات في وزارة الظل العمالية (٣) . وتوضح الأرقام السابقة توضيحا كافيا أن الشركات الأوربية الكبيرة هي التي تستخلص المزايا الاقتصادية الرئيسية — ولذا فمن المفهوم تماما أن هذه الشركات كانت بين أقوى المدافعين عن إقامة الاتحاد (٤) قبل عام ١٩٥٣ ، وأن تظل إلى اليوم ، بعد خبرة سبع سنوات من مزاياه ، بين أكثر مسانديه قوة ووفاء

اولويات التنمية

وتوفر الأرقام الخاصة بالإنتاج الكهربائي تفسير مثيرا للسياسات الاقتصادية الأوربية تجاه القارة الأفريقية .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٧

(٢) « أفريقيا دايجست » ، عدد نوفمبر ١٩٥٩ ، المجلد السابع ، رقم ٢ ، ص ٤٣ .

(٣) Labour Shadow Cabinet : جرت عادة الأحزاب البريطانية ، وهي في خارج الحكم ، على أن تقوم بتشكيل وزارة من أعضائها ، تعرف بوزارة الظل ، ومن المفروض أن يكون أعضاء هذه الوزارة غير الرسمية هم أنفسهم أعضاء الوزارة الرسمية عند عودة الحزب إلى الحكم — المترجم .

(٤) المقصود هنا اتحاد وسط أفريقيا — المترجم .

جدول (٢٥)

انتاج الكهرباء في بلاد ومناطق مختارة من أفريقيا
(مليون كيلوات ساعة)

البلد	عام ما قبل الحرب	١٩٤٨	١٩٥٥	١٩٥٦٠	١٩٥٧
الكنغو الباجيكي	٢٧٢,٣ (١٩٣٩)	٤٩٧,٣	١,٤٤٥,٠	١,٧٤٣,٠	٢,٤٨٩,٠
نيجيريا	-	-	٢٤٣,٠	٢٨٥,٠	٣٣١,٠
سبراليون	٠,٨ (١٩٣٧)	٥,١	١٢,٠	١٤,٠	١٤,٣٤
كينيا	١٣,٧ (١٩٣٨)	٤٧,٦	٢٠٩,٠	٢٤٠,٠	٢٦٨,٠
موريشيوس	-	١٥,٤	٣٤,٠	٣٧,٠	٤٣,٣
أوغندا	٠,٣ (١٩٣٨)	٦,١	٨٠,٠	٩٥,٠	١٤٨,٨
روديسيا الشمالية	-	-	١,٢٦٨,٠	١,٣٧٢,٠	١,٠٥٤,٠
نياسالاند	-	-	٩,٠	-	٩,٥
روديسيا الجنوبية	٧٩,٥ (١٩٣٨)	٣٣٠,٠	١,١٧٩,٠	١,٣٢٠,٠	١,٣٦٣,٠
إثيوبيا	-	-	٣٩,٠	٤٣,٠	٧٢,٥٦
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	-	-	٤٤,٠	٣٣,٠	٣٩,٠
مدغشقر	١٣,٣ (١٩٣٧)	٢٤,٩	٥٧,٠	٥٨,٠	٦٢,٤
أفريقيا الغربية الفرنسية ...	٨,٤ (١٩٣٧)	٢٠٢,٠	١١٧,٠	١٣٨,٠	١٦٨,٠
غانا	-	-	٢٤١,٠	٢٣١,٠	٢٨٢,٠
ليبيريا	١,٠ (١٩٣٧)	٩,٥	٣١,٠	-	٣٠,٥٤
أنجولا	٧,١ (١٩٣٧)	٢٢,٥	٥٢,٠	٧٧,٠	٩٥,٨
موزمبيق	١١,٣ (١٩٣٧)	١٨,٤	٥٣,٠	-	٨١,٨
السودان	-	١٦,٧	٤٥,٠	٤٧,٠	٦٠,١
اتحاد جنوب أفريقيا	٥,٣٣٦,٠ (١٩٣٧)	٩,٤٨١,٠	١٦,٣٥١,٠	١٧,٦٥٩,٠	١٨,٩٤٧,٠

(المصدر Labour African Survey ، جدول ١٦ ، ص ٦٧٦ ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٥٨ .
 (تم تجميعها من الأمم المتحدة : Review of Economic Conditions in Africa, 1951 ص ٥٦ ؛ Review of
 Economic Activity in Africa, 1950 to 1951 ، ص ٤٠ ؛ Economic Developments in Africa, 1956-7 ،
 ص ٨١ .) وقد أخذت أرقام عام ١٩٥٧ عن ECSCA ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .)

ويتركز إنتاج الكهرباء بصورة رئيسية في تلك المناطق التي : (أ) تعتمد أساسا على الأنشطة التعدينية و / أو (ب) بها تركز جواهر من المستوطنين البيض - أي الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا (١) . وعلى النقيض من ذلك فإن تلك المناطق التي تقوم أساسا على الزراعة ، سواء من أجل الاستهلاك المحلي أو من أجل المحصولات النقدية ، لم تتم تنمية إنتاج الكهرباء بها إلا في نطاق محدود للغاية ، حتى في حالة كينيا التي بها عدد كبير من المستوطنين البيض (٢) .

ومن الأمور المنورة للأذهان أن تشير إلى أنه في غانا ونيجيريا ، بقدر ما انتقلت التنمية الاقتصادية للبلاد إلى أيدي الأفريقيين بصورة مباشرة أكثر ، حدثت تنمية ذات دلالة في إنتاج الكهرباء . ولا ريب أن الظاهرة نفسها ستسجل في غينيا بعد أن تزعت فيها أمس السيطرة الفرنسية .

إن الصين وقت تحررها في عام ١٩٤٩ كانت أكثر تأخرا من أفريقيا فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء ؛ بيد أنه ما إن انتزع الشعب الصيني مصير بلاده بين أيديه ، ومن ثم أصبح بقلته أن يمتلك موارده الخاصة ، حتى تجاوز أفريقيا .

جدول ٢٦

إنتاج الكهرباء (مليون كيلووات - ساعة)

الصين			أفريقيا		
١٩٤٩	٠٠	٤,٣٠٠	١٩٤٨	٠٠	١٠,٦٧٦
١٩٥٨	٠٠	٢٧,٥٠٠	١٩٥٦	٠٠	٢٣,٣٩٢
١٩٥٩	٠٠	٤١,٥٠٠	١٩٥٧	٠٠	٢٩,٨٠٠

(المصادر : New China News Agency ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ ؛ African Labour Survey ،

المرجع السابق ، جدول ١٦ ص ٦٧٦ ؛ ECSCA ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .)

(١) تلك هي أيضا المناطق التي حصلت على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي - وقد وجه هذا الاستثمار أساسا إلى الثروة المعدنية .

(٢) جدير بالذكر أيضا أن كينيا تحصل على إمدادات الكهرباء من أوغندا .

في عشر سنوات زاد إنتاج الصين من الكهرباء بما يقرب من عشرة أمثال ؛ وفي تسع سنوات زاد إنتاج أفريقيا ثلاث مرات . وفيما سبق كانت الصين لا تنتج من الكهرباء سوى خمس ما تنتجه أفريقيا ؛ أما الآن فهي تنتج أكثر منها بما يقرب من الخمسين .

بيد أن ما تحتاج إليه أفريقيا ليس فقط كمية الكهرباء . فتنمية الكهرباء في الصين تتصل مباشرة بالتصنيع الأساسي من ناحية ، وبكهربة بيوت الشعب والمزارع من ناحية أخرى . ومع ذلك فإن ناتج الكهرباء في أفريقيا يكاد يكون مخصصا كلية للمصالح الأوربية - لبيوت الأوربيين ومزارعهم ، وللمشروعات الأوربية ؛ على حين أن بيوت الأفريقيين على نطاق الجزء الأكبر من أفريقيا لا تعرف الإضاءة الكهربائية . وعلاوة على ذلك ، وبصرف النظر عن اتحاد جنوب أفريقيا ، وإلى حد ما في الكونغو البلجيكي وروديسيا الجنوبية ، لا يرتبط إنتاج الكهرباء بتنمية الصناعة الأساسية ، وإنما بالتعدين (مثال ذلك النحاس الإلكتروليتي (١) - في روديسيا الشمالية) والمسابك وأفران الصهر ومعامل التكرير .

وفي جنوب ووسط أفريقيا كانت الثروة المعدنية هي التي جذبت المصالح والاستثمارات الغربية في الماضي ؛ كما ظلت إلى اليوم عامل الجذب الأساسي للاستثمارات فيما وراء البحار .

لقد كان عام ١٩٥٤ عام ازدهار نموذجياً ، ففيه وصلت المكاسب المتحققة من تصدير المعادن - باستثناء اليورانيوم - إلى ما يقرب من ٦٢١ مليون دولار ، من مجموع قيمة الصادرات وقدره ١,٢٢٨ مليون دولار في اتحاد جنوب أفريقيا ، ٢٨٧,٣ مليون دولار من ٣٥١ مليون دولار في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية (٢) ، ٢٣٨ مليون دولار من ٣٧٠,٨

(١) - **Electrolytic copper** : أي يتم إنتاجه بالتحليل الكهربائي ، والمصطلح مأخوذ عن

«معجم المصطلحات الفنية» - المترجم ..

(٢) ذكر المؤلف روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية هنا بعبارة «الروديسيتين» **Rhodesias** .

وبذلك اعتبرهما منطقة واحدة، وتكون المناطق الثلاث التي أشار إليها هي في الحقيقة أربع مناطق وليست ثلاثاً ، هي روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا والكونغو . هذا وقد جرت عادة كثير من الكتاب الغربيين على الإشارة إلى هذين البلدين بعبارة «الروديسيتين» - المترجم

مليون دولار في الكنفو وكانت المعادن أيضا هي المغنطيس الرئيسي للاستثمار الأجنبي . ومن بين عشرة آلاف مليون دولار استثمرت في أفريقيا منذ عام ١٩٤٧ ، وُجّه أكثر من أثنى مليون دولار إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، وقراية أثنى مليون دولار إلى الكنفو ، وألف مليون دولار إلى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية (١) . وهكذا امتصت ثلاث مناطق (١) ، يبلغ مجموع سكانها حوالي ٣٣ مليون نسمة ، نصف رأس المال المستثمر في قارة يبلغ عدد سكانها قراية مائتي مليون نسمة . (٢)

وتوضح دراسة خطط التنمية الحديثة والحارية بالنسبة لمختلف مناطق القارة أن الأموال توجه بدرجة كبيرة لتنمية النقل، أى في المحل الأول لتجريد أفريقيا من ثروتها المعدنية .

وليس ذلك ، كما أكدت في ايكونومست ، بالأمر الجديد في أفريقيا . ولقد كانت تنمية المعادن وتنمية النقل تتطابقان بصورة لا تكاد تغير . وبصرف النظر عن بعض خطوط السكك الحديدية الاستراتيجية ، مثل خط سيراليون أو خط كينيا - أوغندا ، فإن إنشاء شبكة للطرق أو للسكك الحديدية كانت تحفزه ضرورة نقل الصادرات إلى الساحل ؛ ويقطع نقل المعادن مسافات طويلة مما يجعل إنشاء السكك الحديدية عملا مجزيا .

«إن الماس والذهب يعدان الأساس لنظام خطوط السكك الحديدية بجنوب أفريقيا . كما أن التنقيب عن الذهب ، واكتشاف الفحم في وانكي ، وبناء العمل في حزام النحاس ، قد حددت مسار وطبيعة الخطوط الأولى للسكك الحديدية في روديسيا . لقد ربط النحاس كاتانجا أول الأمر بروديسيا ، ثم ربطها بعد ذلك بتنمية خطوط السكك الحديدية في أنجولا وموزمبيق .» (٣)

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، ومن أجل مواجهة الزيادة الكبيرة في ناتج وتصدير المعادن ، والمنتجات الأخرى بصورة جزئية ، وجهت نسبة كبيرة

(١) انظر حاشية (٢) بالصفحة السابقة - المترجم .

(٢) African Revolution ، المرجع السابق ، ص ٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨ .

من الاستثمارات في أفريقيا إلى تنمية الموانئ والمرافئ ، ومد خطوط السكك الحديدية ، وإنشاء طرق ومطارات جديدة . في خطة السنوات العشر ، ٤٩-١٩٥٩ ، بالكنغو تم تجنيب ٤٤٪ من مجموع نفقات الخطة ، وقدره ألف مليون دولار ، لإدخال تحسينات على النقل بالطرق والسكك الحديدية ، وعلى نظام النقل النهري بالكنغو (١) . كذلك وضعت خطة أخرى تبلغ نفقاتها سبعين مليون من الدولارات لتنمية الطرق ، ودعم هذه الخطة قرض قدره أربعون مليون من الدولارات من البنك العالمي . ومن خطة التنمية باتحاد وسط أفريقيا ، التي يبلغ مجموع نفقاتها ١٢٠ مليون جنيه استرليني ، خصص حوالي ربع هذا المبلغ لتحسين النقل . ونجد الصورة نفسها في اتحاد جنوب أفريقيا ، إذ أن الخطة الأولى ، التي كانت تقضى باتفاق ١,٤٠٠ مليون دولار على تنمية النقل بالسكك الحديدية ، اتضح أنها غير كافية ، وأن أول قرض من البنك العالمي ، وقدره ١٦٠ مليون دولار ، قد أعقبه اعتماد آخر قدره ٢٥ مليون دولار . وفي السنوات الثلاث التالية تعين إتفاق مبلغ آخر قدره ٥٦٠ مليون دولار . (٢)

وفي أفريقيا الغربية أيضا كانت هناك تنمية مماثلة للنقل ، وكان يوجه ٣٠٪ من رأس المال الحديد في المناطق البريطانية ، و ٥٠٪ في المناطق الفرنسية ، إلى النقل وحده (٣) . ومن المبالغ المقررة لبرامج التنمية في نيجيريا ، عبر الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٢ ، وقدرها ٣٣٩,١ مليون جنيه استرليني ، خصص مالا يقل عن ١٢٠ مليون جنيه استرليني ، أي ٣٦٪ من المجموع ، لتنمية النقل - ومعظمه طرق يرية وخطوط للسكك الحديدية . ومن بين أكبر المشروعات الرأسمالية المخططة مد خط جديد للسكك الحديدية طوله أربعمئة ميل ، ومستبلغ تكلفه هذا الخط عشرين مليون جنيه استرليني . ومن المتوقع أن يؤدي مده إلى «تشجيع إنتاج محاصيل التصدير» (٤) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٨

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

(٤) «وست أفريكا» ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٩ ، ص ٨٢٢ .

وفي ليبيريا تستثمر « شركة المعادن الليبيرية الأمريكية السويدية »
Liberian American-Swedish Minerals Company (L.A.M.C.O.)

مائتي مليون دولار لاستغلال خام الحديد في نيمبا^(١)، على حدود غينيا. كتب بيتر
دوقال — سميت يصف ذلك قائلا إن هذه الأموال مستوى « جبلا يبلغ
ارتفاعه أربعة آلاف قدم ، ويكاد من الناحية العملية أن يكون حديدا صلبا .
إن هذه الأموال ستبنى خطا للسكك الحديدية طوله ٢٠٠ ميل ومنشآت
موانئ ، وذلك لنقل الخام إلى الخارج »^(٢). وعلى الرغم من أن ليبيريا
ستحصل على ٥٠٪ من الأرباح ، ستذهب الخمسين في المائة الأخرى إلى
الاحتكارات الأجنبية ، كما أن الحديد الخام كله سيذهب إلى خارج ليبيريا .
وعلى الرغم من احتياطات ليبيريا الهائلة من الحديد الخام ، لا توجد خطط
لتنمية صناعة محلية للحديد والصلب . إن الاستثمارات الغربية لا تستهدف
بناء اقتصاد ليبيريا ، وإنما تستهدف تصعيد النهب المباشر للثروات الطبيعية
بالبلاد .

وبالنسبة للمناطق الأفريقية الخاضعة للاحتلال الفرنسي ، فقد شاهدت
بدورها التركيز نفسه على النقل . « إن نصف الأموال المبرجة في خطة
التجديد الفرنسية الأفريقية French African Modernisation Plan (٤٦) —
١٩٥٣) قد أنفق على النقل ، وكذلك ربع أموال الخطة الثانية (٤-١٩٥٧) »^(٣).

(١) Nimba : جاء في كتاب «الاقتصاد الأفريقي» ، للدكتور محمد رياض والدكتورة
كوثر عبد الرسول (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣) ، أن خام الحديد قد اكتشف
مؤخرا في ليبيريا في منطقة بوتو Putu ، وأن شركة سويدية أمريكية تقوم باستغلاله
(ص ٣٧٤) . كما جاء بالكتاب نفسه أيضا ، ص ٣٧٥ ، أن خام الحديد قد اكتشف في ساحل
العاج في عام ١٩٦٠ في جبال نيمبا بالقرب من ميناء جران لاهو Grand Lahou . هذا وقد
أوردت هذين الاقتباسين بسبب ما ساورني من شك في أن ثمة خطأ قد وقع فيه المؤلف فذكر
نيمبا بدلا من بوتو ، إذ إن الموسوعة البريطانية تشير إلى وجود جبال نيمبا : ساحل عاج
— المترجم .

(٢) « ديل تلجراف » ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٥٩

(٣) شيرلي وليامز : «How Africa is Rich» في « ذي تونتيث سنثري » ، عدد

أبريل ١٩٥٩ ، ص ٤٠٨ .

وفيما بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ أنفق في أفريقيا الشرقية حوالي ٤٨ مليون جنيه استرليني على تنمية الموانئ والسكك الحديدية . (١)

إن تنمية النقل في أفريقيا ، شأنها شأن زيادة الناتج من الكهرباء ، تكاد أن تكون مخططة كلية لمواجهة احتياجات المنشآت والمشاريع الصناعية ومناطق الاستيطان الأوروبية . وبالنسبة لأغلبية الأفريقيين ، الذين يعيشون على زراعة الأرض ، تكون الطرق قليلة ومسيئة ، كما أن خطوط السكك الحديدية ليست في متناولهم . إذ لا يمتد في داخل القارة سوى بضعة خطوط للسكك الحديدية ، وهذه الخطوط لا تمتد إلا إلى مناطق التعدين أو إلى المراكز التي تتجمع فيها محصولات التصدير لنقلها إلى الموانئ حيث يتم شحنها إلى الخارج . ومعظم خطوط السكك الحديدية خطوط مفردة ، تحمل ثروة أفريقيا إلى الموانئ التي يتم فيها شحنها على ظهر السفن . وأنظمة النقل معدة لأغراض تتجاهل بصورة طبيعية مصالح واحتياجات الأفريقيين أنفسهم ، الذين من الأرجح أن يكون نصيبهم من خدمات النقل أسوأ من مثيله لدى شعوب العالم أجمع . وقبيل حصول غانا على استقلالها السياسي كثرت شكاوى أهالي ساحل الذهب من عدم وجود جسر يعبرون عليه أحد الأنهار ، ومن أن عليهم أن ينتظروا طوال الليل إلى أن تصل المعدة ، على حين تمنحى الحكومة في طريقها لإنشاء خط مزدوج للسكك الحديدية من تاكورا دي إلى تاركوا (٢) لنقل المنجنيز ، وذلك لا شيء إلا لتيسير الاستيلاء على كميات هائلة من المنجنيز وغيره من معادنها لإثراء دول أخرى (٣) . وبالمثل تقوم مجموعة من الشركات تنتمي إلى أربع دول - ميفيرما Miferma (٤) (فرنسية وبريطانية وإيطالية وألمانيا غربية) - بإنشاء خط للسكك الحديدية طوله أربعمائة ميل ، يمتد من مناجم موريتانيا الغنية بحام

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٠٨ .

(٢) Tarkwa : انظر ، ص ٥٧٢ - المترجم .

(٣) «أكرا إيثنج نيوز» ، عدد ١٤ نوفمبر ١٩٥٠ ؛ نقلا عن و. ألفوس هتون :

Decision in Africa ، ص ٧٩ .

(٤) Société Anonyme des Mines de Fer de Maurétania

الحديد العالي الدرجة عند فور جورو (١) إلى البحر ، عند ميناء بور إيتين (٢) ، حيث سيتم تطوير الميناء ليستطيع استقبال السفن التي تزيد حمولتها على ستين ألف طن . وميسير قطاران في اليوم ، حمولة كل منهما عشرة آلاف طن لنقل الخام الثمين إلى الميناء . والهدف الأول هو أربعة ملايين طن من الخام كل عام ، على أن يزداد الناتج مستقبلا إلى ستة ملايين طن .

ويوجد الخام في هذه المنطقة - ويقدر بحوالي ٢١٥ مليون طن - في كتلة جعيرية هائلة يبلغ طولها ثمانية عشر ميلا ، وارتفاعها أثنى قدم . وللحصول على هذا الخام « ينبغي قطع قطاعات بكاملها من الجبل » (٣) . وقد أعلن مسيو جان ينيسارد ، مدير المنجم : « عندما ننتهي ، لن يكون هناك لاندسكيپ » (٤) .

وستحتفظ حكومة موريتانيا بمقتضى الاتفاق ، بنصف الأرباح ، بيد أنها لن تحتفظ بشيء من الخام لتنمية صناعيتها الخاصة . وعندما تكون مجموعة « ميفيرما » قد أنهت مهمتها ، فإنه في نهاية الأمر « لن يكون هناك لاندسكيپ » ، وسيظل اقتصاد موريتانيا اقتصاد مستعمرة شديد التأخر .

وثمة غرض تستهدف خدمته النفقات الضخمة على الطرق والسكك الحديدية والأنهار والموانئ والمطارات - وهو غرض عسكري واستراتيجي : ويكون الشعب الأفريقي على حق عندما يؤكد أن ذلك بدوره ليس للدفاع عنهم أو عن مصالحهم ، وإنما لحماية المغتصبين الإمبرياليين ، وبث ائرب والحدوف في صفوف الحركات الوطنية الأفريقية ، وتوفير القواعد ونقاط الوثوب للعلوان على البلاد الأخرى ، وبخاصة الاتحاد السوفيتي والأراضي الغنية بالبتروول في الشرق الأوسط .

(١) Fort Gouraud : لا تبعد كثيرا عن الحدود المشتركة مع ريودورو Rio de Oro الأسبانية . وتوجد بالقرب منها مناجم الحديد في كيديا إجيل . وإلى الجنوب منها توجد منطقة أخرى غنية بالحديد تسمى « جليئات الحضر » - المترجم .

(٢) « Port Etienne » : انظر ، ص ٥٧٢ - المترجم .

(٣) ندى تيمس ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ .

(٤) المرجع نفسه .

وبشكل عام فإن خطط التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، التي تنفذها مختلف الدول الامبراطورية ، تكون خططاً لتنمية البنيان السفلى ، أى المواصلات والخدمات التي تمكن المستعمرين من مواصلة استغلال المواد الأولية في أفريقيا ، ومن زيادة هذا الاستغلال حدة . أما التصنيع الحقيقي فيُغفل عن عمد .

«إن الاتجاه بشكل عام هو إلى تنمية الصناعات المتعلقة بتصنيع المنتجات الأولية المحلية ، مثل استخراج زيت النخيل ، وحلج القطن ، وتصنيع قصب السكر ؛ والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ، ومعظمها وإن لم يكن بصورة دائمة يقوم على المواد الأولية المحلية ؛ والصناعات التي توفر مواد البناء التي تشكل مادة منها ، وهي الأسمنت ، أهمية خاصة» (١)

ومن المسلم به في معظم المناطق أن التنمية الصناعية «تقتصر إلى حد كبير على التصنيع الأولي للمنتجات الزراعية» (٢) . «ولاتوفر» الدول الاستعمارية «مسوى المساعدة المالية العامة المحددة لإقامة وتنمية الصناعات التحويلية في المناطق التي تخضع لإدارتها» (٣) .

وقد جاء بالوثائق التي وضعت تحت تصرف «لجنة المنطقة الجنوبية من المحيط الهادى» في عام ١٩٥٦ ، أنه فيما يتعلق بأقاليم المنطقة الجنوبية من المحيط الهادى كان هناك «اتجاه لإعاقة إقامة أية صناعات يمكن أن يكون لها أثر معاكس على المبيعات من السلع المصنوعة في البلد الأم» (٤) ولا ريب أنه توجد دوافع مماثلة حول الإعاقة الرسمية للتصنيع في أفريقيا . كما أن أصحاب شركات النقل البحرى الإمبريالية عازفون بلورهم عن رؤية نمو

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ٩-١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

(٤) Industrial Activity in Selected Areas of the South Pacific ، البحث

الفنى رقم ٩٠ ، لجنة المنطقة الجنوبية من المحيط الهادى South Pacific Commission ،
نوميا ، ١٩٥٦ .

الصناعات التحويلية الذى يمكن أن يؤدي إلى هبوط فى الواردات التى اعتادوا شحنها إلى المناطق المعنية ، لأن مثل هذه الصناعة القومية تسعى إلى كسر احتكار أسعار «المؤتمر» ، بشحن بضائعها على خطوط غير مرتبطة بالمؤتمر ، أو على خطوط يملكها أفريقيون .

ويمكن أن ترى ثمار هذه السياسة ، سياسة الإغفال المتعمد للتصنيع ، إن لم يكن منعه تماما ، لافى الافتقار إلى التصنيع فقط ، وهو أمر سائد فى معظم أفريقيا ، وإنما أيضا فى النقص الخفيف فى الأموال التى تخصص للأغراض الصناعية فى مختلف خطط التنمية التى تضعها الدول الإمبريالية فى أفريقيا .

فمن بين ١٤٨ مليون جنيه استرليني خصصت فيما بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، بمقتضى «قانون المملكة المتحدة لتنمية ورفاهية المستعمرات» United Kingdom Colonial Development and Welfare Act ، لم يوجه للتنمية الصناعية بصورة مباشرة سوى ٥٤٥,٠٠٠ جنيه استرليني ، أى أقل من ٠,٥٪ (١) . ومن بين قروض قيمتها ٥٥ مليون جنيه استرليني ، قدمت فيما بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ للمستعمرات البريطانية تحت إشراف «شركة تنمية المستعمرات Colonial Development Corporation» ، لم يذهب غير ٧٪ «للمصانع» ، وحصلت الزراعة والغابات على ٣٢٪ ، والتعدين على ١٣٪ (٢) . وفى أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر لم يوجه للتنمية الصناعية (٣) سوى أقل بكثير من ١٪ من الالتزامات التى اعتمدت فى ديسمبر ١٩٥٤ (٧٠٩ مليون فرنك من ٢٤٢,٠٠٠ مليون فرنك) :

وقد بلغت المبالغ المخصصة للتنمية الصناعية ، بمقتضى خطة F.I.D.E.S. (٤)

(١) N.S.G. ، المرجع السابق ، جدول ٢ ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢٩ .

(٣) Economic Conditions in Non-Self-Governing Territories, 1953-56 .

الأم المتحدة ، مارس ١٩٥٧ .

(٤) الحروف الأولى من Fonds d'Investissement pour le Développement

Economique et Social ، ومعناها «أموال استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» المترجم .

الأولى للمناطق الفرنسية فيما وراء البحار ، بالنسبة للفترة ٤٩-١٩٥٣ ، أقل من ٥,٥٪ من المجموع ؛ على حين وجّه ٦٥٪ تقريبا إلى البنيان السفلى (النقل والمواصلات) (١) . وفي تقديرات خطة العشر سنوات للكنغو البلجيكي ٤٩-١٩٥٩ ، لا تظهر الصناعة حتى كبند من بنودها ١ (٢) كما أن خطة التنمية لنيجيريا ، عن الفترة ١-١٩٥٦ ، قد خصصت للصناعة ٣,٥٪ من مجموع الاعتمادات ؛ ولم تخصص الخطط الخاصة بالفترة ٥٥-١٩٥٦ سوى ١,٣٪ للغرض نفسه . (٣) وفي كينيا نجد أن الهدف الرئيسي لسياسة التنمية هو زيادة التوسع في الزراعة الأفريقية (٤) . ولذا لا تظهر الصناعة على الإطلاق في برنامج التنمية بكينيا عن الفترة ٤-١٩٥٧ : (٥)

ويتم عادة الدفاع عن هذا الإهمال الصريح للتصنيع وللصناعة التحويلية على أساس أن « الأموال العامة » تنوء بأعباء توفير البنيان السفلى الجوهري الذي ينبغي أن يمكن رأس المال الخاص من تنمية الصناعة .

« إن التصنيع من الناحية الجوهريّة هو وظيفة المشروع الخاص . ومنهمة الحكومة هي ترويد المبادرة الفردية بالبنيان الأساسي الضروري . ولا تتخذ السلطات العامة أيّ إجراء إلا في حالات استثنائية ، عندما لا يكون المشروع الخاص راغبا في إقامة صناعة محققة للمصلحة العامة » . (٦)

إن المستثمرين الأفراد لا يجدون أيّ ربح سريع وسهل في الطرق والكبارى والسكك الحديدية وإمدادات المياه والموانئ والمطارات ، ولا حتى في مشروعات القوى ؛ على حين أن الخدمات الاجتماعية الأساسية - المستشفيات والمدارس وهلم جرا - لا توفر أية أرباح على الإطلاق . وهذه التسهيلات

(١) N.S.G. ، المرجع السابق ، جدول ٤ ، ص ٣٠ .

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٨ ، ص ٣٣ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٩ ، ص ٤٢ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

(٥) المرجع نفسه ، جدول ١١ ، ص ٤٤ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

تم تنميتها من أجل المستثمر الفردى ، حتى يمكنه أن يواصل جنى أرباحه من أكثر الثروات التي يعول عليها ضخامة ، والتي من المحتم وجودها في المواد الأولية الأفريقية .

والحقيقة أن هذا التقسيم للعمل بين رأسمال « عام » ورأسمال « خاص » قد اعترف به صراحة تقرير أعدته « منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي » O.E.E.C. في عام ١٩٥١ ، وهو التقرير الذي تناول حطط التنمية في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى . يقول التقرير إنه « يحدث عادة ألا يكون ممكنا لعدة سنوات قادمة تحقيق أى ربح » من إتفاق رأس المال على شراء المعدات الأساسية اللازمة للمشروعات الإنتاجية . « وهذا هو السبب في أن رأس المال الخاص لا يكون وشيكاً في بعض الأحيان ، وفي أن رأس المال العام يتعين عليه أن يحل محله » . وقد أخذ البنك العالمى بالرأى نفسه ، في تقرير له عن الفترة ٤٦-١٩٥٣ ، إذ أكد أن قروض البنك توجه في المحل الأول للمرافق الأساسية « التي تعد شرطاً جوهرياً لنمو المشروع الخاص » . ويقول التقرير ، وهو يصف هذا النشاط بأنه اتخاذ « الخطوات لتشجيع وجود مناخ أكثر ملاءمة للمشروعات الخاصة » :

« إن التركيز المفرط على الصناعة من أجل الصناعة ، وعلى الصناعة الثقيلة قبل كل شئ ، يمكن أن يترك للبلد المتخلف شكل التنمية دون جوهرها ... وبشكل عام ينبغي أن يستخدم رأس المال حيث يحقق أكبر عائد ممكن . »

إن البنك يضع في اعتباره بوضوح تحقيق « أكبر عائد ممكن » للمصالح الغربية ، لا لشعوب المناطق المتخلفة من العالم ؛ ذلك أن الصناعة الثقيلة في الواقع هي الجواهر الحقيقي للتنمية الاقتصادية ، والمؤشر الحقيقي للنمو والإستقلال . ومع ذلك فإن المستثمرين الغربيين ، كما رأينا ، لا يتخلون جانب التصنيع في أفريقيا ، وإنما هم يهدفون على النقيض من ذلك إلى الإبقاء

على هذه القارة الضخمة الغنية كملحق للمواد الأولية ومصدر لكسب الدولارات :

ولذا فإن التنمية الصناعية ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا ، وبدرجة أقل بكثير الكونغو البلجيكي وروديسيا الجنوبية ، تظل إلى حد كبير مسألة هامشية . وبصرف النظر عن مصانع الأسمنت ، فإن الإطار المعتاد لمناطق مثل نيجيريا وكينيا وأوغندا ، هو على سبيل المثال مصانع الأغذية المحفوظة ، وورش قطع الأخشاب ، ومصانع الكبريت والصابون والمطاط والطوب والبحر وأكياس الحوت والبسكويت والكرتون ، ومصانع تنتج شيئا من الملابس والمنسوجات . وفي معظم مناطق أفريقيا تكون الصناعة وفق هذا النمط ، أما التصنيع الأساسي فلا يوجد له أثر .

ولا يعنى ذلك أن التصنيع في حد ذاته يمكن أن ينقذ الشعب الأفريقي مما يعانيه من فقر وقهر . واتحاد جنوب أفريقيا خير دليل على ذلك . ففي هذا البلد شاهدت الأعوام الخمسة عشر الماضية نمواً سريعاً في الصناعة ؛ كما يعد اتحاد جنوب أفريقيا من جملة نواح بلداً صناعياً بارزاً . ومع ذلك كانت هذه التنمية بالنسبة للأفريقيين الذين يقيمون في المعازل مقترنة بتماس وآلام لا توصف ، كما أوضحنا في الفصول السابقة . وبالنسبة للأفريقيين الذين يقيمون في المدن أيضاً ثبت أن التوسع الصناعي كان فاجعاً وجالباً للنكبات . ولا عجب أن كان متوسط توقع الحياة للأفريقي في اتحاد جنوب أفريقيا هو ستة وثلاثون عاماً . (١)

ولذلك يسعى الشعب الأفريقي إلى القيام ، جنباً إلى جنب مع التصنيع ، بتغييرات أساسية أخرى في أحواله الاقتصادية والاجتماعية . إن كل من يحكم أفريقيا ، وملك ثرواتها ، يكون بيده أن يقرر كيفية توزيع هذه الثروات . وما دامت أفريقيا يحكمها الإمبرياليون والمستوطنون البيض ، يوجد حاجز

(١) الأستاذ ثيودور جيلمان ، جامعة ناتال ، في محاضرة عنوانها : «Chronic Malnutrition in Africa» ، أعيد نشرها في «ستار» (جوهانسبرج) ، ٤ ، ٥ إبريل ١٩٥٧ .

سياسى قوى يحول دون تمتع الشعب الأفريقى بالقدرة على التحكم فى ميراثه الاقتصادى والاجتماعى الشرعى العادل . وهكذا ينظر إلى إنهاء الإرهاب الإمبريالى الراهن ، وكسب الاستقلال السياسى ، على أنهما الخطوة الجوهرية الأولى للقضاء على فقر القارة الأفريقية .

وقد بذل الاستعماريون وغيرهم محاولات كثيرة لإخفاء الأسباب الحقيقية للفقر الأفريقى . وشارك الفايون بلورهم فى اللعبة ؛ فمستر كريتش . جونز يؤكد أن مشكلات المستعمرات لا يمكن حلها « بـكليشيات حول الإمبريالية والاستعمار » . (١) وكتبت فى تيمس مؤيدة لهذا الزعم الفانى قائلة : « إن التسليم بأن الرأسمالية الجشعة ، والاستغلال الخالى من الرحمة ، ليسا هما السبب فيما هو خطأ بالبلاد المتخلفة ، هو الذى يكسب المجلد الحديد للمقالات الفابية قيمته » . (٢)

وإنى أأمل أن تكون الأدلة التى قلمتها فى الصفحات السابقة قد أكدت بصورة كافية أن «الرأسمالية الجشعة والاستغلال الخالى من الرحمة» هما حقيقة سببا للفقر الأفريقى . وتلك هى بلا جدال النتيجة التى وصل إليها الشعب الأفريقى ، وهى التى تفسر نضاله بكل هذا التشبث والعناد ، وبكل هذه الشجاعة وهذا التصميم ، لوضع حد للاستعمار والإمبريالية فى كل ركن من قارته الفسيحة ، وفى كل صورة يمكن أن يتخذها .

(١) New Fabian Colonial Essays ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٢) «فى تيمس» ، عدد ٢٧ ، أغسطس ١٩٥٩ ، فى تعليق لما على الكتاب السالف الذكر .

الفصل التاسع

أفريقيا تنهض على قدميها

على الرغم من أن حركات التحرر الوطني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لم يقو ساعدها ، بدرجة تكفي لصد إرهاب الاستعمار ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، لا ينبغي افتراض أن هذه الحركات تعد كلية من ظواهر ما بعد الحرب . فالشعب الأفريقي لم يدعن قط للغزو والقهر الأجنبيين ، بل حارب حرباً متصلة ، دفاعاً عن نفسه ضد الغزاة في بادئ الأمر ، ثم بعد الهزيمة احتجاجاً على نتائج الغزو . وفي القرن العشرين اتخذت هذه المساعي أهمية جديدة وآفاقاً جديدة ، وبدأت تكتسب سمات مميزة جديدة تماماً . وحدثت إضرابات ومظاهرات سياسية ؛ وكانت هناك ثورات وانتفاضات على نطاق الأمة ؛ وشرعت الأحزاب السياسية في الظهور . ولا ريب أن كل صور النضال هذه ، في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، قد ساعدت على تمهيد الطريق للتطورات التالية ؛ على الرغم من أنه لم يكن هناك إلى ذلك الوقت ، إذا تكلمنا بشكل عام ، تنظيمات سياسية أفريقية متماسكة ودائمة وعلى نطاق الأمة ، ذات أهداف محددة بوضوح وبرامج موجهة بصورة مباشرة نحو كسب الاستقلال الوطني الكامل . وكانت المطالب التي تشكل بدرجة أكبر قاسماً مشتركاً في برامج هذه الأحزاب تتعلق بالإصلاح ، لا بالقضاء على الحكم الاستعماري . ذلك أن عصر الأحزاب السياسية الوطنية ، ذات الأسس الجماهيرية العريضة ، والمطلب الذي لا لبس فيه بالاستقلال — والتي استقرت في كل منطقة أفريقية على حدة — لم يبدأ في الواقع إلا بعد عام ١٩٤٥ .

لقد كانت الحرب العالمية الثانية حداً فاصلاً في التاريخ الأفريقي : كما أن انتصار عام ١٩٤٥ قد أسفر عن مرحلة جديدة في نضال الشعب الأفريقي .

ومنذ الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد تكونت معظم الأحزاب السياسية الوطنية الأفريقية : المجلس الوطني لينيجيريا والكامرون (١) (عام ١٩٤٤) ؛ حزب الميثاق الشعبي لغانا (عام ١٩٤٩) ؛ الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (انكانو) (عام ١٩٤٦) ؛ المؤتمر الوطني لأوغندا (٢) (عام ١٩٥٢) ؛ الاتحاد الأفريقي الوطني لتنجانيقا (التانو) (عام ١٩٥٣) ؛ المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية (٣) (عام ١٩٤٧) (٤) ؛ المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية (عام ١٩٥٧) (٥) ؛ المؤتمر الوطني الأفريقي لناميبيا (٦)

(١) National Council of Nigeria and the Cameroons N.C.N.C. : انظر ، ص ٤٥١ - المترجم .

(٢) Uganda National Congress U.N.C. : انظر ، ص ٤٥٣ - المترجم .

(٣) Northern Rhodesian African National Congress A.N.C. : انظر ، ص ٤٥٤ - المترجم .

(٤) بعد إقامة اتحاد وسط أفريقيا في عام ١٩٥٣ ، حدثت انقسامات في داخل المؤتمر الوطني لأفريقيا لروديسيا الشمالية ، مؤدية في نهاية الأمر ، في عام ١٩٥٨ ، إلى استقالات جاهيرية ، وإنشاء منظمة جديدة أكثر اتساقاً في عداؤها للاستعمار ، هي «المؤتمر الوطني لزامبيا» Zambia National Congress (انظر ، ص ٤٥٤ - المترجم) . وبعد حظر «المؤتمر الأفريقي لزامبيا» في عام ١٩٥٨ (العام الصحيح هو ١٩٥٩ ، وهو العام الذي أعلنت فيه حالة الطوارئ في كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية . انظر ، ص ٥٩٢ - المترجم) ، في أعقاب الأزمة في وسط أفريقيا ، قامت منظمة جديدة هي «حزب الاستقلال الوطني المتحد» United National Independence Party (انظر ، ص ٤٥٤ - المترجم) ، برئاسة كينيث كاوندا الذي كان رئيساً «المؤتمر الوطني لزامبيا» .

(٥) في روديسيا الجنوبية تكون «المؤتمر الوطني الأفريقي» أصلاً في وقت مبكر ، في العشرينيات ، بيد أنه لم يعيش طويلاً ، وأعيد تأسيسه في عام ١٩٥٧ . وقد حظر في عام ١٩٥٩ ، وقام بدلا منه «الحزب الوطني الديمقراطي» National Democratic Party كاستمرار له . (انظر ، ص ٤٣٩ - المترجم) .

(٦) Nyasaland African National Congress : انظر ، ص ٤٥٥ - المترجم .

(عام ١٩٤٤) (١) ؛ التجمع الديمقراطي الأفريقي (٢) (عام ١٩٤٦) (٣) ، كما تكون في الفترة الأخيرة حزب أبابكو (٤) ، والحركة الوطنية الكونغولية (٥) ، وحزب التضامن الأفريقي (٦) ، وأحزاب أخرى في الكونغو البلجيكي ، وتكونت حديثاً المنظمات الوطنية في أنجولا وموزمبيق (٧) .

وهذه الأحزاب جميعاً تنتمي إلى عصر ما بعد الحرب ، بل إن بعضاً منها قد تكون في غضون السنوات العشر الماضية . وحتى « المؤتمر الوطني الأفريقي » في اتحاد جنوب أفريقيا ، الذي قام منذ ما يقرب من خمسين عاماً ، لم يصل إلى ذروة تطوره إلا في هذه السنوات العشر .

إن فترة ما بعد الحرب قد شهدت الشعب الأفريقي وهو في عنفوان هجومه

(١) بعد أن حظر « المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند » ، في أعقاب أزمة عام ١٩٥٨ باتحاد وسط أفريقيا ، حل محله وحزب مؤتمر مالاوي « Malawi Congress Party » .

(٢) *Rassemblement Democratique Africain* : انظر ، ص ٤٥٨ - المترجم .

(٣) لم يكن « التجمع الديمقراطي الأفريقي » مقصوراً على منطقة واحدة ، وإنما كان اتحاداً من منظمات مختلفة تطورت على نطاق المستعمرات الفرنسية في أفريقيا الغربية والاستوائية . وقد حدثت انقسامات خطيرة في داخل التجمع في عام ١٩٥٥ ، واستبعدت منه بعض المنظمات . ومنذ ذلك الوقت ظهرت في الأقاليم الفرنسية أحزاب أخرى ، وظل التجمع أساساً تنظيماً محافظاً إلى حد كبير .

(٤) **ABAKO** (« تحالف الباكونغو » *Alliance des Bakongo* فيما بعد) : انظر ، ص ٤٦٣ - المترجم .

(٥) *Congolese National Movement* (*Mouvement National Congolais MNC*) ، انظر ، ص ٤٦٥ - المترجم .

(٦) *African Solidarity Party* (*Parti Solidaire Africain PSA*) : انظر ، ص ٤٦٧ - المترجم .

(٧) في عام ١٩٥٣ تكون « اتحاد شعب أنجولا » *Uniao das Populacoes de Angola* **U.P.A.** (انظر ، ص ٤٣٢ - المترجم) ، و « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » (انظر ، ص ٤٢٩ - المترجم) . وأخيراً في عام ١٩٥٩ اندجما ، كما اندجبت معهما مجموعات أخرى ، وتكون منها جميعاً « الجبهة الثورية الأفريقية ضد الاستعمار البرتغالي » *African Revolutionary Front Against Portuguese Colonialism* . وتضم هذه الجبهة المنظمات الموجودة في موزمبيق ، وكذلك « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا » *Partido Africano da Independencia de Guiné* (الاسم الكامل لهذا الحزب هو : « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيه فرد » **PAIGC** انظر ، ص ٤٢٧ - المترجم) ، وبذا تغطي الجبهة كل المنطقة البرتغالية على ساحل غينيا .

ضد الاستعمار . وتردد بشكل خاص ، في هدير يزداد عنفاً ، المطلب الخاص بالاستقلال العاجل المباشر . وهكذا بينما لا تزال الدول الإمبريالية تسعى إلى قمع الحركة الوطنية المتنامية ، مع اللجوء في بعض الحالات إلى الإجراءات العسكرية ، فإنها قد تحولت في الأساس إلى موقف الدفاع . وتعين عليها أن تجد ملاذاً لها في المناورة وفي محاولة إيجاد قواعد جديدة تستطيع منها مواصلة الاحتفاظ بامتيازاتها . بيد أن هذه المناورات نفسها كانت تمارس من مواقع الضعف ، لا من مواقع القوة . إن الاستعمار يعد الآن حقيقةً جيشاً يولى الإدبار .

في عشية الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك سوى دولتين لديهما حتى شكل رسمي للاستقلال هما ليبيريا ومصر . بيد أنه عند نهاية عام ١٩٥٩ كانت هناك تسع دول أفريقية مستقلة — مصر والسودان ومراكش وتونس وليبيا وليبيا وإثيوبيا وغانا وغينيا . ويشهد عام ١٩٦٠ تكون دول مستقلة في نيجيريا والكنغو الباجيكي وتوجولاند الفرنسية والكمرون والصومال ، جنباً إلى جنب مع تقدم هام في اتجاه الاستقلال السياسي في كل من تنجانيقا وسيراليون . وتضغط مناطق أفريقية كثيرة أخرى أيضاً من أجل الحصول على الاستقلال في عام ١٩٦٠ أو في وقت قريب — مثل كينيا وأوغندا ونياسالاند وروديسيا الشمالية وزنبرار ؛ على حين أن مثل غينيا ، في ارتباط مع التقدم العام للحركات الوطنية على نطاق أفريقيا ، قد دفع الدول الأفريقية في المجموعة الفرنسية إلى المطالبة بتنازلات هامة في اتجاه الاستقلال في عام ١٩٦٠ . بيد أنه ما زال هناك صمت نسبي في أنجولا وموزمبيق . ولكن من يستطيع أن يشك في أن حكم سالازار سيزول منهما بطريقة لا تقل حسماً عن الطريقة التي زال بها حكم بروكسل أو باريس أو وستمنستر (١)

(١) Westminster: أحد أحياء لندن ، وإن كان اسم وستمنستر يرتبط بشكل عام بمنطقة أكثر تحديداً ، هي المنطقة التي تشمل دير وستمنستر Westminster Abbey الشهير ، ومجلس العموم والوزارات ، ومباني الحكومة وغيرها في هوايت هول ، والكاتدرائية الكاثوليكية الرومانية إلخ . أي أن اسم وستمنستر هنا ينصرف إلى حي الوزارات والحكم في لندن — المترجم .

في بقية أجزاء القارة ، أو في وقت لا يبعد كثيراً عن وقت زوال هذا الحكم ؟
وهكذا فإن الأعوام العشرين التالية للحرب ستدخل التاريخ باعتبارها
الفترة التي وارى فيها التراب جثة الاستعمار في أفريقيا ، والتي كسبت فيها
الشعوب الأفريقية استقلالها السياسي ، وكونت دولها الأفريقية ذات
السيادة •

وينبع هذا التغير الأماسي في الوضع الأفريقي من مصلحين رئيسيين :
التغيرات في الوضع العالمي ؛ ونضج الأزمة في داخل أفريقيا نفسها ؛
وقد عجّلت الحرب العالمية الثانية بهذه التطورات في كلا المجالين ،
وهكذا كانت بمثابة مقدمة للمرحلة الجديدة :

وقد أثقلت الحرب كاهل الشعب الأفريقي بعنف — ذلك أن بلاد المغرب
في الشمال ، ومصر وليبيا وإثيوبيا والساحل الصومالي ، كانت بلرجة أو بأخرى
مسرّحاً للعمليات العسكرية . وفي أجزاء أخرى من أفريقيا دعى الأفريقيون
إلى الخدمة العسكرية . ومن قبل نادراً ما كانت السلطات ، وبخاصة في اتحاد
جنوب أفريقيا ، تمطئن إلى وضع السلاح في أيدي الأفريقيين ، ولكن
على الرغم من ذلك أصفرت احتياجات الحرب نفسها عن تسليح أعداد كبيرة
منهم ، ربما تجاوزت المليون .

ومسقط من الشعب الأفريقي كثير من الضحايا في أثناء القتال . وفي الشمال
وفي قرن أفريقيا (١) دمرت قرى أفريقية ، وخربت حقول القمح ، وكثيراً
ما تشتت الحياة الأسرية .

بيد أن الشعب لم يعان فقط ، وإنما تعلم أيضاً . فقد ألقي بأبنائه في أتون
الأحداث العالمية ؛ في الصراع على نطاق العالم ضد الفاشية ومن أجل الحرية
والتهحرر الوطني . ولعب الأفريقيون دوراً في هذا الصراع العالمي ، ولم يكن
من شأن هذه المشاركة إلا أن تحدث فيهم تغييراً أساسياً . وحتى في المناطق
الأشد تأخرًا اتسع أفق الشعب الأفريقي بلرجة كبيرة .

لقد خرجت أفريقيا من الحرب وقد طرأت عليها تحولات كثيرة :
فهزيمة الإمبريالية في ألمانيا وإيطاليا واليابان ؛ والحقيقة التي أثارت الدهشة ،

(١) المقصود هنا الصومال وإثيوبيا وإريتريا — المترجم .

وهى أن الإمبريالية البريطانية كانت عاجزة تماماً ، أو عاجزة ، عن حماية شعوب مستعمراتها « الخاصة » في الملايو وبورما ، بقدر ما كانت عليه الحال بالنسبة للإمبريالية الفرنسية في الهند الصينية ، والإمبريالية الهولندية في إندونيسيا ، والإمبريالية الأمريكية في الفلبين ؛ والدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى فى هزيمة الفاشية — كل ذلك كانت له آثاره العميقة على الشعب الأفريقى . ولم يعد هناك مجال لأن يقبل الأفريقيون الاستمرار فى الوضع نفسه الذى كانوا عليه قبل الحرب ، فقد صمموا على ألا يعيشوا بعد الآن بالطريقة القديمة نفسها .

وفى الفترة التالية للحرب مباشرة أيضاً ، لعبت الأحداث فى خارج أفريقيا دوراً بالغ الأهمية فى التعجيل بنمو حركات التحرر الوطنى الأفريقية ، وفى الإسراع بزوال النظام الاستعمارى . فالنظام الاستعمارى فى آسيا قد دمر بالفعل فى مجرى الحرب ، ونكص على عقبيه تحت وطأة الضربات الثقيلة التى كالتها له شعوب آسيا التى استيقظت فى سنوات ما بعد الحرب . وكان من الأمور ذات الأهمية الحاسمة تحرير مائة مليون نسمة (١) يشكلون شعب الصين ، والذين كان نضالهم من أجل الاستقلال ، على خلاف مثيله فى البلاد الآسيوية الأخرى ، تحت القيادة الحازمة لطبقتهم العاملة . إن الهند وبورما وإندونيسيا وفيتنام ولاوس وكبوديا والملايو وكوريا — كانت كلها مسرحاً لانتفاضات وطنية عظيمة ، بل لأكثر صور النضال مرارة ضد الحكام الإمبرياليين السابقين . وقد حققت هذه البلاد جميعاً ، بدرجة أو بأخرى ، تقدماً كبيراً فى اتجاه التحرر الكامل ، وأقصى الحكم الاستعمارى المباشر . وحققت ميلان بلورها تقدماً كبيراً فى هذه الفترة .

إن تدمير النظام الاستعمارى فى آسيا ، بينما لا يزال يترك جنود الإمبريالية على حالها فى عدد من البلاد ، كان له تأثير شديد العمق على الشعب الأفريقى . وقد أوضح هذا التدمير كم كان هذا النظام

(١) هذا الرقم خاص بعام ١٩٤٩ ، أما اليوم فقد وصل إلى ٦٥٠ مليون نسمة .

هشاً - « نمرا من ورق » في حقيقة الأمر - ودلل على القوة التي لا تغلب للشعب المقهور ما إن تلهمه روح القتال في اتساق وانسجام من أجل تحرره الوطني . وهكذا زحف التصميم على إنهاء الاستعمار ، والمطالبة بالاستقلال الوطني « في عصرنا » ، من آسيا إلى أفريقيا .

إن الإلهام الذي زخر به المثل الآسيوي ، والتسابق الذي أسفر عنه ، قد أعقبهما إدراك للمصلحة المشتركة . والتقت دول آسيا وأفريقيا في مؤتمر بانلونج في أبريل عام ١٩٥٥ لتأكيد تضامنها في النضال من أجل إنهاء الاستعمار : وكان هذا الإجراء المتسق نفسه بمثابة حافز جديد لنضال الشعب الأفريقي ، وذلك لأن الإدراك بأن أغلبية شعوب العالم توجد في داخل الكتلة الآسيوية الأفريقية ، وبأن هذه الشعوب تقف متحدة ضد الاستعمار ، قد زود كل أمة في آسيا وأفريقيا بثقة هائلة في مقدرة القوى المعادية للاستعمار ، وفي حتمية النصر في النضال من أجل الاستقلال الوطني :

وكان من الأمور ذات الأهمية البارزة تعاظم مقدرة الاشتراكية كقوة عالمية . وقد يكون صحيحاً على الأرجح أن معظم الشعوب الأفريقية لم تترك بعد مدى المساعدات الحاسمة التي عادت بها الانتصارات التي حققها الاتحاد السوفيتي والصين والديمقراطيات الشعبية الأخرى على الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار . بيد أن القوة المتنامية للمعسكر الاشتراكي هي أكثر العوامل المعادية للإمبريالية والمعادية للاستعمار فعالية وتأثيراً في الوضع الدولي . فلولاً وجود المساعدة التي يقدمها هذا المعسكر ، لكانت كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية تثن اليوم تحت وطأة الإمبريالية ، ولكان من المتعذر وقف العلوان الإمبريالي على مصر في عام ١٩٥٦ ، أو تجنب التدخل المباشر من جانب الدول الغربية في العراق بعد ثورة يولية ١٩٥٨ . كما أن وجود هذه القوة العالمية قد أدى بصورة غير مباشرة أيضاً إلى إرغام الدول الإمبريالية على أن تتصرف بحذر تجاه شعوب المستعمرات أو الشعوب التي تحررت من الاستعمار .

وكان حصول غانا وغينيا وغيرهما من الدول الأفريقية على الاستقلال

في فترة ما بعد الحرب بمثابة تأثير حافز آخر على نضال الشعوب الأفريقية . إن تسع دول أفريقية ، تغطي ثلث القارة ، ويصل تعداد سكانها إلى تسعين مليون نسمة ، أي قرابة نصف مجموع سكان القارة ، كانت دائماً إلهاماً وحافزاً للأجزاء الأخرى من أفريقيا . وعلاوة على ذلك فإن التعاون الوثيق الجاري بين هذه البلاد ، الذي كان من خير أمثله مؤتمر أكرال الذي أنهى أعماله في يناير ١٩٥٩ ، وكذلك الخطوات الأخرى التي اتخذت لتنمية التضامن والعمل المتسق في أفريقيا ، بالأمم المتحدة والحلبة الدولية ، تسمح للدول الأفريقية المستقلة بأن تقدم المساعدة الموحدة للدول التي مازالت تسعى إلى كسب حريتها . وبالإضافة إلى وحدة كل أفريقيا هذه ، التي ينبغي أن تقوم على مستوى الدولة وعلى المستوى الحكومي ، تزداد المنظمات الشعبية بلورها اقتراباً من بعضها البعض . فالأحزاب السياسية الوطنية للشعوب الأفريقية ، ونقاباتها العمالية ، تتوحد بصورة متزايدة إلى أشكال للتعاون في مجال مصالحها المشتركة فيما يتعلق بتدمير الاستعمار في أفريقيا .

والى جانب هذه التغيرات على النطاق العالمي وعلى نطاق القارة ، وهي التغيرات التي أثرت بدرجة كبيرة للغاية على نمو الحركات الوطنية في أفريقيا ، كان للتغيرات الطبقية في داخل المناطق الأفريقية المختلفة دورها أيضاً . إن السرعة التي اندفعت بها الحركات الوطنية في أفريقيا إلى الأمام — وتلك ظاهرة تزايد كل يوم وضوحاً — ترجع جزئياً إلى السرعة نفسها التي تغير بها المجتمع الأفريقي نفسه في هذه الفترة . فتدمير الزراعة الأفريقية التقليدية ، ودفع الملايين إلى العمل الأجير المهاجر ، ونمو طبقة رأسمالية أفريقية — وكلها لا تشكل بأية حال عملية كاملة — قد اكتسب كل منها مبررة متزايدة ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . إن أشكال المجتمع القديم تنهار ، وعلى عجل تنبثق قوى طبقية جديدة عنوة وفي غير رحمة . وكلما انبثقت هذه القوى من بوتقة الاستعمار ، تضغط في إصرار يتزايد أبداً ضد الحواجز التي تعوق مسيرتها .

إن مصالح الاستعمار قد أُنحرت وعوقبت التنمية الاقتصادية للمناطق

الأفريقية ، وحالت دون تصنيعها ، وخربت زراعتها ، وتركت اقتصادها مشوهاً . وهكذا تم خنق التطور الوطنى كله ، وألقى بالشعب بأسره ، بما فى ذلك رؤساء القبائل فى أغلب الأحوال ، فى أتون النضال من أجل التحرر الوطنى باعتباره الشرط المسبق الجوهرى لتقدم مصالحهم الطبقية والمحلية .

العمال الأفريقيون - يمسون الزمام

إن الطبقة العاملة ، كما رأينا ، مازالت تشكل أقلية صغيرة نسبياً من السكان الأفريقيين . وهى علاوة على ذلك طبقة فنية ، فمعظم العمال من الجيل الأول . بيد أنها قوة متنامية - وقد نمت بشكل خاص فى السنوات العشرين الماضية - ويصل تعدادها الآن إلى حوالى عشرة ملايين عامل . صحيح أن معظم هؤلاء من العمال المهاجرين ، ولكن هجرة العمل كان لها تأثير مزدوج . فبينما حالت هذه الهجرة من ناحية دون انبثاق پروليتاريا حديثة دائمة ومستقرة - وكان ذلك يعنى يقظة حركة الطبقة العاملة - أسفرت من ناحية أخرى عن اكتساب أغلبية الذكور الأفريقيين ، فى أجزاء واسعة من أفريقيا ، خبرة العمل الأجير فى مرحلة ما من مراحل حياتهم . وفى المناجم ، وفى المزارع الرأسمالية الكبيرة ، والسكك الحديدية ، والمصانع ، ومواقع البناء والتشييد ، كانوا يلتقون بمهاجرين من المناطق الأفريقية الأخرى . وقد تبادلوا الخبرات فيما بينهم ، وتبين لهم أنهم يعانون الاستغلال المشترك نفسه على أيدى السادة أنفسهم ، وأن صلوهم نجش بالتطلعات نفسها . ومساعد ذلك على تنمية مشاعر التضامن بين كل الأفريقيين ، وهى المشاعر التى تشكل قوة جبارة فى السياسات الأفريقية الراهنة :

وفى حالات كثيرة انضم العمال إلى نقابات ، واشتركوا فى إضرابات ، وأصبحوا أعضاء فى أحزاب سياسية ، كما اشتركوا فى مواكب ومظاهرات سياسية . وفى السوق النشطة للأفكار بالمراكز الحضرية أصبحوا أناساً جدداً ، فوى آفاق أرحب ، وإدراك للمصالح الطبقية والتضامن الطبقي ، ووعى وطنى جديد . وعند عودتهم إلى قراهم كانوا يحملون معهم معرفتهم وخبرتهم

التي اكتسبها حديثاً . إن العامل المهاجر هو في الوقت نفسه فلاح مهاجر ؛
والعامل - الفلاح الأفريقي ، بمعرفته لكلا العالمين ، يكون باستطاعته أن يحمل
إلى الريف روح الوعي السياسي التي نمت في المدن .

ولا يسع المرء إلا أن يتذكر هنا ملاحظات لينين فيما يتعلق بتأثير العمال
الروس على الفلاحين في الفترة التي قادت إلى الثورة الروسية في عام ١٩٠٥ .
« ... إن المُضرب كان من الشعب ؛ كان ينتمي إلى الطبقة المستغلة ؛
وعندما كان يرحل من سانت بطرسبرج ، كان يعود في أغلب الأحوال
إلى قريته حيث يحكى لزملائه القرويين عن اللهب الذي اشتعل في المدن ،
والذي كان مقدرآ له أن يدمر الرأسماليين والنبلاء . وظهر في القرية الروسية
طراز جديد - الفلاح الفتي الواعي طبقياً . وكان هذا الفلاح مرتبطاً
بالمضربين ، ويقرأ الصحف ، ويحكي للفلاحين عن أحداث المدينة ،
ويشرح لزملائه القرويين معنى المطالب السياسية ، ويدعوهم إلى النضال
ضد كبار أصحاب الأراضي والكهنة وموظفي الحكومة .

« وقد يتجمع الفلاحون في مجموعات لمناقشة أحوالهم ، وشيئاً فشيئاً
أخلوا يتجلبون إلى النضال . » (١)

وقد حدثت في أفريقيا عملية مماثلة تشمل العمال العائدين الذين يتحدثون
ثورة في وجهات نظر أولئك الذين خلفونهم في المناطق الزراعية . وبينما توجد
فروق واضحة بين روسيا في عام ١٩٠٥ وأفريقيا في عام ١٩٦٠ (سواء
فيما يتعلق بطابع التطور الثوري ، أو فيما يتعلق بالمرحلة التي تم الوصول إليها
في كل حالة) ، فإن ملاحظات لينين من الناحية الجوهرية لها مع ذلك دلالة
بالنسبة لأفريقيا أيضاً .

وبمعنى ما تصدق هذه الملاحظات ، حتى بدرجة أكبر ، على أفريقيا ،
لأن هجرة العمل تحدث على نطاق كبير بحيث إن دورة الحركة هذه ، التي تجلب
معهها نمواً في الوعي السياسي ، تحيط بملايين العمال . وهكذا فإن نظام العمل

(١) ف . ا . لينين : «Lecture on the 1905 Revolution» ، في Selected Works

المجلد ٣ ، ص ٨ ، لندن ، ١٩٣٦ .

المهاجر نفسه ، لعنة أفر يقيا ، يصبح الأساس لحلف بين العمال والفلاحين ،
القاعدة الجوهرية لحركة تحرر وطني قوية .

إن الإمبرياليين في محاولة منهم للتثبيت بحكمهم وتسلطهم على العمال
الأفريقيين ، ولمواصلة نظامهم القائم على الاستغلال ، أقاموا حكماً
أوتوقراطياً ، وطبقوا قوانين المرور ، وسنوا تشريعات مناهضة للإضرابات ،
وفرضوا أنظمة للتمييز العنصري تنهش في كل الجوانب السياسية والاجتماعية
والاقتصادية من حياة الأفريقيين ، وحتى عندما كانوا يجبرون على إجراء
بعض تنازلات محدودة فيما يتعلق بالحقوق الانتخابية مثلاً ، كانوا يحيطون هذه
التنازلات بشروط ومؤهلات كثرة للغاية من حيث المستوى التعليمي وحجم
الملكية ، بحيث تستبعد الطبقة العاملة بأكملها من الناحية العملية من ممارسة حق
الانتخاب . إن القيود المفروضة على الوظائف الطبيعية لنقابات العمال ، وهي
للقيود التي تكاد توجد في معظم المناطق في أفريقيا (لا يستثنى من ذلك
في الواقع سوى غينيا) ، والافتقار إلى الحقوق السياسية ، لم يكن من نتيجتها
سوى جعل الأفريقيين يفهمون بوضوح أكبر الصلة بين السياسة وبين ما يعانونه
من ظروف في الحياة وفي العمل . إن أفريقيا القرن العشرين ، وبخاصة
في الخمسينيات والستينيات ، إنما هي أفريقيا سياسية بدرجة كبيرة للغاية .

إن نفس ظروف العمل التي يعيش هؤلاء العمال في ظلها تكون بمثابة
المعلم أو المربي الأكثر سرعة . ففي كل يوم من حياتهم يصطلمون بوقائع
الاستغلال الأوروبي . ومما يدعو للسخرية أن عدم وجود شركات أفريقية
كبيرة - وتلك نتيجة طبيعية للقهر الاستعماري - يدفع العمال الأفريقيين
في اتجاه معادٍ للإمبريالية . فالاحتكارات الأوربية هي التي تدفع لهم أجور
الجوع ، وهي التي تقاوم مطالبهم بحياة أفضل . والحكام الأوروبيون هم الذين
يوجهون إليهم كل يوم صنوف المهانة والإذلال بألف طريقة وطريقة .
وموظفو الحكومات والمستشارون الأوروبيون هم الذين يساندون المستغلين
ضد العمال ونقاباتهم . وعندما نخوض العمال إضراباً ضد ظروفهم المشينة ،
تكون الصحف التي يصدرها الأوروبيون أول من يشوه قضيتهم ، ويكون

رجال الشرطة الأوربيون والقوات الأوربية هم الذين يطلقون النار على المضربين ، ويلقون القبض على زعمائهم . والحراس الأوربيون هم الذين يسيطرون على السجون ، وإذا ما واثى العامل المقبوض عليه قدر كاف من الحظ وقدم للمحاكمة ، كان من يصلر عليه الحكم قاض أوربي : وهكذا عرفت سياسات الاستقلال الوطنى طريقها إلى أدمغة العمال الأفريقيين بحكم خبرتهم اليومية ، فلم يعد بإمكانهم تجنب هذه السياسات . إن أجور الجوع ، والإذلال القومى ، وهراوات الشرطة ، والرصاص ، والسجون — تلك هى الخبرة الشائعة بالنسبة لأعداد هائلة من العمال الذين سرعان ما يلتركون بالضرورة أنه لا يمكن تحقيق أى تغيير جوهري فى حياتهم ، أى تقدم اجتماعى واقتصادى ، دون حدوث تغيير سياسى ، وأن جوهر هذا التغيير السياسى لا يمكن أن يكون شيئاً آخر غير التحرر الوطنى وإنهاء حكم السادة البيض .

وفى أفريقيا ، حيث ذهبت أعداد كبيرة جداً للعمل فى وقت أو آخر ، وحيث يعبر العمال الباحثون عن العمل الحدود مرات كثيرة ، أصبح العمل المهاجر بمثابة خميرة تولد لا مجرد الاستياء فقط ، وإنما تولد أيضاً فهماً يزداد عمقا وملئ بصورة دائمة . وتنتشر على نطاق واسع المعرفة والخبرة والإصرار : وتنمو الوحدة بسرعة ، ومن هذا الغضب المتزايد ، هذا السخط المرير الذى يعم الجميع ، ينشأ تضامن من نوع جديد — تضامن طبقى يتلاحم مع مشاعر قوية من الروابط الوطنية المشتركة : « نحن جميعاً أفريقيون فو ومصالح مشتركة . نحن نعانى الاستغلال نفسه ، والبؤس نفسه . نحن نواجه العدو نفسه ، وهو الإمبريالية ، ونسعى إلى الأهداف نفسها — التحرر ، والاستقلال الوطنى ، والمستوى المعيشى المعقول ، والاحترام لأنفسنا ولشخصيتنا كأفريقيين يطالبون بالحقوق نفسها التى تتمتع بها الشعوب الأخرى » . إن خبرة الطبقة العاملة الأفريقية ، ونعوفهم وتنظيماتها ، والنضال العظيم الذى شنته ، كانت كلها بمعنى واقعى للغاية بشائر الحركات الوطنية الراهنة التى تكتسح القارة : فالعمال الأفريقيون قبل كل شيء ، بإضراباتهم ومظاهراتهم العظيمة ، هم اللذين كشفوا للأفريقيين جميعاً نظام الاستغلال

الإمبريالي الذي يعيشون في ظله ، وألهموا وشجعوا الشعب بأسره بإصرارهم ونكرانهم الذات ، وهزوا صرح الإمبريالية كله بضرباتهم المتكررة ضد قاهريهم . لقد زود نضال العمال انشعب بأسره بخبرات هائلة . لقد كشفوا عن الطابع الحقيقي للنظام الاستعماري ، ماهيته ، ماهو على استعداد لأن يفعله ، قوته وضعفه . وفي مقدمة كل شيء أوضحت خبرات الممارك التي نخاضها العمال ما ينبغي عمله إذا ما تعين القضاء على الاستعمار .

البورجوازية الأفريقية

إن النضال الذي هز القارة الأفريقية في السنوات العشر الماضية — والذي سيهزها بدرجة أكثر عنفا في السنوات العشر التالية — ليس نضالا بوليتارياً محضاً ، برغم الأهمية الكبيرة التي تشكلها مشاركة العمال فيه . إنه كما أشرنا فيما سبق حركات وطنية ، حركات اشتركت فيها الشعوب بأسرها ، لا تستهدف المصالح الخاصة لطبقة أو فئة ، وإنما تطلع الجميع المشترك نحو إنهاء الحكم الإمبريالي ، وتدمير النظام الاستعماري ، وتمهيد الطريق أمام التطور الوطني في جميع المناطق .

وتلعب البورجوازية الأفريقية دوراً هاماً في هذه الحركات . وإنها حقيقة بطبيعة الحال أن البورجوازية القومية ما زالت ضعيفة عددياً في معظم المناطق الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ، وأنها لا تشكل من الناحية الاقتصادية قوة كبيرة . والمجالات الرئيسية لهذه البورجوازية هي الزراعة والتجارة ، وإلى حد ما النقل ؛ بيد أنها كبورجوازية صناعية ما زالت بصورة طبيعية في مرحلة جنينية ، وذلك لأن التطور الصناعي في أفريقيا ، كما رأينا فيما سبق ، تعرقله الإمبريالية في كل مكان ، وحتى عندما يحدث مثل هذا التطور يكاد أن يكون كلية في أيدي الاحتكارات الأجنبية .

إن الطبقة الرأسمالية الأفريقية الصغيرة ، ولو أنها تسير في طريق النمو ، لا يمكن إلا أن تجد نفسها بصورة دائمة في خلاف مع النظام الاستعماري . وهي كطبقة رأسمالية تعنى بصورة طبيعية بالربح . وهي لكي تحقق الربح

تحتاج إلى السيطرة على سوقها المحلية الخاصة ، وتحتاج أيضا إلى تحقيق توسع كبير في تلك السوق . كما تتطلب بدرجة لا تقل أهمية إقامة صناعتها الخاصة كي تنتج السلع اللازمة لتزويد تلك السوق . بيد أنها في أى مكان تولى وجهها إليه تجد الإمبريالية تقبض بين أيديها على مصائر الأمور ، وتسيطر على السوق ، وتمتلك المواد الأولية التي تنهبها من البلاد ، وتشحن إلى الداخل السلع المصنوعة التي تغرق بها السوق المحلية وتحتكرها . وحتى عندما يمتلك الأفريقي المواد الأولية ، مثل المحصولات النقدية (لأنهم نادراً ما يمتلكون المعادن) ، يجلبون أنفسهم في ظروف غير مواتية للغاية ، لأن الاحتكارات الإمبريالية ، التي تتمحكم في السوق العالمية ، ترغب الزارعين الأفريقيين على بيع محاصيلهم بثمان منخفض ، على حين يدفعون ثمنها مرتفعاً مقابل السلع المصنوعة التي يحتاجون إلى شرائها .

وتوضح الأرقام الأخيرة (١) أن ٨٥ ٪ من كل تجارة الوارد في غانا في أيدي منشآت أوروبية (بريطانية أساساً) ، وأن ١٠ ٪ أخرى في أيدي أمريكيين (هنود وسوريين ولبنانيين) ، وأنه لا يوجد في أيدي أبناء غانا سوى الخمسة في المائة الباقية . وهكذا في مجال التجارة ، وهو مجال رئيسي للمساعي الرأسمالية الأفريقية ونقطة بدء لاستمرار نموها كطبقة ، لا يستطيع المشروع الأفريقي أن يفلت من واقع السيطرة الاحتكارية الغربية . ومنذ وقت قريب قام وفد من رجال الأعمال المحليين في نيجيريا الشمالية بزيارة وزير التجارة بحكومة هذا الإقليم ، مطالبين بأن تمنع الحكومة المنشآت الأجنبية من الاشتغال بتجارة التجزئة في الأسواق المحلية والقرى . ومثل هذه التعبيرات عن التراع بين الإمبريالية والرأسماليين الأفريقيين تحدث بصورة دائمة :

بيد أن الإمبرياليين لا يقللون نمو الرأسمالية الأفريقية من خلال سيطرتهم على التجارة في داخل المدن الأفريقية فقط ، إذ أنهم يستطيعون عن طريق سيطرتهم على الأسواق العالمية التلاعب بالأثمان بطريقة تعود بأسوأ النتائج

Report of the United Kingdom Trade and Industrial Mission to (١)
Ghana, 1959

على المناطق الأفريقية . فالمناطق الأفريقية ، إذ ترغب على أن « تباع بثمان رخيصة وتشتري بثمان غال » ، تُسلَب منها كل عام ملايين الجنيهات من خلال هذا التبادل غير المتكافئ . وهذه السرقة المكشوفة - التي يشار إليها في بلاغة « بنسب المبادلة غير الملائمة » - تمكن الاحتكارات الغربية من تحقيق أرباح ضخمة ، كما تعد سبباً جذرياً للفقر الأفريقي . ويصبح فقر الشعوب الأفريقية نفسه شاغلاً آخر للبورجوازية الأفريقية ، لأن القوة الشرائية التي يصل انخفاضها إلى قرار مسحيق تقلد بدرجة قاسية السوق التي يريد المنتجون الأفريقيون توسيعها .

وكما يصطدم المنتج الأفريقي والتاجر الأفريقي بالاحتكارات الإمبريالية والنظام الاستعماري في داخل مجال التجارة ، يوجد أيضاً في مجال الإنتاج ، وبخاصة الإنتاج الصناعي ، التزاع نفسه .

وقد أكد سيكوتوري ، وهو يشرح كيف كانت غينيا تستغل على أيدي الإمبريالية ، أن النظام الاستعماري لم يكن معنياً فقط بالمواد الأولية .

« إنه كان يعني حتى بدرجة أكبر بأن يحتفظ لنفسه بالحق المطلق في بيع المنتجات المصنوعة . وتبعاً لذلك كان يعارض كل محاولات التصنيع . وبمكنتنا أن نعد قائمة بكل الصناعات التحويلية الموجودة بالبلاد في ظل الحكم الاستعماري ، ونقارن إنتاجها من السلع المصنوعة باحتياجات السكان ، ومنرى بوضوح أنه لا يوجد مقياس مشترك بين العرض والطلب . وفي هذا المجال احتفظ النظام الاستعماري لنفسه بامتيازات سوق البضائع الاستهلاكية في البلاد المستعمرة ، بل باحتكاره هذه السوق تقريباً . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وحتى في منطقة مثل نيجيريا ، أكبر دولة أفريقية يسكنها الذين يبلغون خمسة وثلاثين مليوناً ، وبورجواريتها القومية القوية نسبياً ، والتي مستحصل

(١) سيكوتوري : « Towards Full Re-Africanisation » ، خطاب في مؤتمر الحزب

الديمقراطي الغيني ، كوناكري ، ١٤ سبتمبر ١٩٥٩ : (Présence Africaine) ، ص ٢-٤٤ ، باريس ، ١٩٥٩ .

على استقلالها عما قريب ، كانت محاولات رأس المال الأفريقي للنمو تصطدم بالمعوقات من جانب الشركات البريطانية التي تحتفظ باحتكار راسخ في معظم مجالات النشاط الاقتصادي . وتجد هذه الشركات عوناً كبيراً من خلال السيطرة على نطاق الجهاز الحكومي كله ، التي يتمتع بها الموظفون البريطانيون ، الذين يقال عنهم دائماً في نيجيريا إنهم يحابون مثل هذه الشركات .

وقد كان الشحن البحري من أسباب النزاع الحديثة . فقد أسست نيجيريا « الخطوط النيجيرية الوطنية للشحن البحري » Nigerian National Shipping Line ، بيد أن هذه الشركة انضمت إلى « خطوط مؤتمر أفريقيا الغربية » West Africa Conference Lines التي يسيطر عليها البريطانيون ، وهو إجراء سبب كثيراً من السخط والاستياء في داخل البلاد . قالت وست أفريكان بايلوت ، وهي توجه النقد إلى هذا الوضع : (١) :

« لقد أسأنا اختيار الشركاء لخطوطنا الملاحية وذلك لأسباب ينبغي أن تكون واضحة للجميع . فطيلة عشر سنوات كنّا نئن ونصيح فيما يتعلق بالتهديد الذي تشكله خطوط المؤتمر على اقتصاد بلادنا . وقد قلنا بالفعل إن احتكارها للنقل البحري عبر المحيطات ، وكذلك للناتج الحكومي ، كان ضاراً بمصالحنا . »

وقد أعلنت هذه الصحيفة أن « الخطوط النيجيرية الوطنية للشحن البحري » بانضمامها إلى « خطوط مؤتمر أفريقيا الغربية » سمحت لنفسها « بأن يقودها الموظفون البريطانيون من أنفها » .

وقد زعمت صحيفة أخرى (٢) تصدر في لاجوس ، وهي تتهم شركات الشحن البريطانية التي تدير خطوط المؤتمر بإقامة احتكار على الشحن البحري النيجيري ، بأن هذه الشركات قد استفادت من نفوذها على الموظفين البريطانيين في الحكومة الاتحادية لتحقيق أغراضها . وسرعان ما وجد هذا

(١) « وست أفريكان بايلوت » ، عدد ٢٧ إبريل ١٩٥٩ .

(٢) « ديل سيرفيس » ، عدد ٢٩ إبريل ١٩٥٩ .

الاتهام سنداً قوياً في الأحداث التي صاحبت استقالة مستر ج . ه . د . سنجلتون ، الذي كان على رأس وزارة النقل النيجيرية وقت توقيع الاتفاقية بين الخطوط النيجيرية للشحن البحري وشركات الشحن البحري البريطانية . وزعمت وست أفريكان بايلوت (١) أن مستر سنجلتون عاد إلى لندن في ١٠ مايو ١٩٥٩ بمنحة تقاعد قدرها ثمانية آلاف جنيه استرليني - ثم حصل على وظيفة في مكتب لندن للخطوط النيجيرية الوطنية للشحن البحري . ويمكن تقدير مدى الأضرار التي لحقت بالمصالح النيجيرية نتيجة لاتفاقية الشحن البحري هذه من البيان (٢) الذي جاء به أن النصيب النيجيري في أرباح « خطوط المؤتمر » سيكون ٢ ٪ فقط . ولذا يكون وصف ديلي سيرفيس للاتفاقية بأنها « مشاركة اللئب والحمل » وصفاً مفهوماً تماماً .

ووجه نقد مماثل فيما يتعلق بقرار الحكومة النيجيرية بشأن استخدام زيت الديزل في « شركة كهرباء نيجيريا » Electricity Corporation of Nigeria و « شركة السكك الحديدية » Raiway Corporation بدلا من الفحم المنتج محلياً . ويقال إن ذلك قد تم أيضاً محاباة للمصالح الأجنبية على حساب التنمية الاقتصادية في نيجيريا . وكان يوجه نقد دائم في نيجيريا فيما يتعلق باتجاه الحكومة إلى توقيع عقود مع المنشآت البريطانية بدلا من المنشآت المحلية ، كما حدث على سبيل المثال في طلبات الملابس الخاصة بالجنود .

وقد زعمت وست أفريكان بايلوت (٣) أن رئيس إحدى الإدارات الذي بت في عقد قيمته مليونان من الجنيهات لإحدى الشركات قد يجد نفسه بعد التقاعد مديراً للمنشأة المستفيدة من العقد ، أو واحداً من كبار موظفيها . كما جاء بهذه الجريدة أن مالا يقل عن عشرة موظفين سابقين كانت لهم مصالح في الشركات الخاصة التي كان لإداراتهم تعاملات معها في خلال مدة خدمتهم ، أو كانوا على علاقات مباشرة مع هذه الشركات عن طريق الاستخدام .

(١) « وست أفريكان » بايلوت ، عدد ٢١ مايو ١٩٥٩ .

(٢) « ديلي سيرفيس » ، عدد ٣١ يولييه ١٩٥٩ .

(٣) « وست أفريكان بايلوت » ، عدد ٢١ مايو ١٩٥٩ .

وهذا هو أحد الأسباب الذى جعل من أفرقة الإدارات الحكومية مطلباً
حاداً ومهماً على نطاق أفريقيا كلها ، حتى فى تلك البلاد التى حصلت بالفعل
على استقلالها السياسى .

وهكذا يلقى النظام الاستعمارى ثقله بعنف على كاهل الرأسمالين الأفريقيين
الذين كانوا يرغبون نتيجة لذلك على رفع راية الاستقلال الوطنى من أجل
دعم أهدافهم الطبقية الخاصة وتنمية الاقتصاد القومى .

بيد أن الطبقة الرأسمالية الأفريقية ، على الرغم من أن النظام الاستعمارى
يقيد نشاطها ويضيق عليها الخناق ، قد أصبحت مع ذلك أكثر قوة ، وبخاصة
فى فترة ما بعد الحرب . ففى نيجيريا على سبيل المثال توجد بأيدى المنظمين
الأفريقيين ، بالإضافة إلى الزراعة والتجارة والبنوك ، حصص من النقل بالطرق ،
ولو أنها حصص صغيرة . (وينطبق ذلك من قبيل المصادقة على غانا أيضاً .)
إن منشآت النقل الأجنبية فى نيجيريا ما زالت تسيطر على مجال شحن البضائع ،
الذى يخدم كلاً من احتياجات الاستيراد والتصدير ، بيد أن المنشآت الأفريقية
تسيطر على نقل الركاب وعلى النقل الداخلى للبضائع بوساطة السيارات (١) .
ويقول هوكنز إنه على الرغم من المنافسة الأجنبية « أكد الرأسمالى (الأفريقى)
وجوده ، وبخاصة فى مجال النقل بالطرق ، وكذلك فى تجارة التجزئة والتشييد
والمقاولات » . (٢) ويوضح هوكنز كيف وفرت الخطوات التى اتخذت
فى اتجاه الاستقلال فرصاً جديدة للمشروعات الأفريقية ، « التى نمت حجماً
وعدداً » . وقد أخذ عدد من الصناعات الخفيفة فى النمو والتطور ، ومن بينها
كسوة الإطارات بالمطاط (٣) ، وتشغيل الأخشاب ، وتوريد مواد البناء ،
والطباعة « التى برز فيها عدد من الأفريقيين » .

ويعد نمو البورچوازية الأفريقية واضحاً أيضاً بشكل خاص فى غانا بطبيعة

(١) ا. ك. هوكنز : *Road Transport in Nigeria* ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٣) *Tyre-retreading* : والمصطلح مأخوذ عن «معجم المصطلحات الفنية» -

المترجم .

الحال ، وكذلك في مناطق معينة من أفريقيا الغربية الفرنسية ، وبخاصة ساحل العاج . وهذا النمو ملحوظ أيضاً في أوغندا ، وبلرجه أقل إلى حد ما في كينيا وتنجانيقا ، حيث ينبغي على المرء ألا يتجاهل أثر مخططات تدعيم الأرض في هذه المناطق ، وهي المخططات التي سمحت بظهور فئة من الزارعين الأفريقيين لها حرية تملك الأرض ، وتزرع البن وغيره من المحصولات النقدية . وفي الكونغو البلجيكي واتحاد جنوب أفريقيا واتحاد وسط أفريقيا ، كان من الصعب للغاية ظهور طبقة رأسمالية أفريقية . ومع ذلك فحتى في هذه المناطق ظهرت مشروعات أفريقية على الرغم من التقييدات السياسية والقانونية . يقول هوكتر (١) : « في اتحاد جنوب أفريقيا على سبيل المثال أصبحت منشآت النقل المملوكة للأفريقيين على درجة من الاستقرار تستطيع معها أن تخدم السوق التي خلقها تطور المناطق الحضرية الأفريقية » .

ومع ذلك تعد البورجوازية الأفريقية بشكل عام قوة ضعيفة في مواجهة الإمبريالية ، وبخاصة في أفريقيا الشرقية واتحاد وسط أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا .

ولكنها على الرغم من ضعفها تشكل قوة دخلت الحلبة السياسية ، وشرعت تقوم بدورها في الحركة الوطنية . والحقيقة أنها في مناطق كثيرة تقوم بدور قيادي ، وتمارس تأثيراً سياسياً يفوق قوتها العددية أو الاقتصادية . وحتى في المناطق التي تكون البورجوازية الأفريقية فيها هي أضعف الفئات ، والتي تتجه الحركات فيها إلى أن تكون تحت قيادة الأطباء أو المعلمين أو المحامين ، تعكس هذه الأقسام المهنية والبورجوازية الصغيرة وجهات النظر والتطلعات الطبقية لبورجوازية قومية مدّعية ، بلرجه أكبر بكثير مما تعكس وجهات نظر وتطلعات العمال والفلاحين الذين يشكلون أغلبية الحركة الوطنية وقوتها الرئيسية .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

إن تأثير البورجوازية القومية على الحركة بأسرها ، بما في ذلك تأثيرها على الطبقة العاملة والحركة النقابية ، ينشأ جزئياً من حقيقة أن الحكام الإمبرياليين يقدمون لهذه الطبقة قدرأ معيناً من التشجيع ، بأمل أن تكون أكثر مستعدة للمهادنة ، كما ينشأ جزئياً نتيجة للمرحلة التي وصلت إليها حركة الطبقة العاملة الأفريقية ، التي لا تستطيع بعد أن تقوم حزبها السياسي الخاص ، ولا أن تختار على نطاق واسع نظرة طبقية واضحة ومحددة وتاضجة ، متميزة عن النظرة التي تعد معادية للإمبريالية فقط .

الانتلجنسيا الأفريقية

وقد شاهدت فترة ما بعد الحرب أيضاً زيادة في عدد المثقفين الأفريقيين . فقد قام الأفريقيون بجهود بطولية لتوفير التعليم لأنفسهم ، بل كانوا يقيمون مدارسهم الخاصة لسد النقص المرعب في التعليم الرسمي الذي يقدم للأفريقيين . وكم من أم أفريقية كدحت كالرفيق من الصباح إلى المساء ، في أداء أعمال منزلية ، وغسل الملابس ، وصنع وبيع بعض المشروبات المحلية بالإضافة إلى ذلك ، كل هذا كي تكسب شيئاً من النقود توفره لابن لديها قسراً من التعليم . وقد وصف إيزاقييل مقاليله بطريقة زاحرة بالحياة مثيرة للمشاعر ، في كتابه Down Second Avenue ، شيئاً مما تنطوي عليه تلك المواقف من توضحيات تلمح القلوب . فقد عمل قوامي نكروما بغسل الأطباق في الولايات المتحدة كي يستطيع إتمام تعليمه . وصار دكتور هامستنجز باندا مئات الأميال ، عندما كان شاباً ، من وطنه نياسالاند ، سعياً وراء التعليم في اتحاد جنوب أفريقيا ، وبعد ذلك وراء استكمال تعليمه فيما وراء البحار . وكم من زعيم أفريقي يمكنه أن يروي قصصاً مماثلة .

وفي السنوات العشرين الماضية تأسست منظمات ثقافية وصدرت صحف وطنية . كما أنشئ عدد من معاهد التعليم العالي في عدد من المناطق الأفريقية ، وأسفر ذلك بدوره عن زيادة عدد المثقفين الأفريقيين على الرغم من أنه فيما يتعلق بالملكيات البريطانية ، أو الملكيات التي كانت تابعة لبريطانيا ، من الملاحظ

أن أعظم تقدم في هذا المجال قد تحقق في غانا ونيجيريا ، حيث انتقل قدر أكبر من الإشراف على مثل هذه الأمور إلى أيدي الأفريقيين أنفسهم .

وكان من المحتم بطبيعة الحال أن يلعب الإمبرليون دوراً معيناً في إقامة التعليم العالي ، بأمل تشجيع قطاع من الأفريقيين المتعلمين « المسؤولين » ، الذين يمكن أن يضطلعوا بدور الحلفاء السياسيين . بيد أن هذا التعليم كان لحفنة قليلة فقط — وكان هدفه إنتاج مجرد صورة فوتوغرافية لأصل أوروبي ، بدلا من المساعدة على التقدم الثقافي للأفريقيين أنفسهم .

وقد أجاد سيكوتورى شرح معضلة المثقف الأفريقي الذى نشأته الإمبريالية وعلمته بطريقة رسمت تفاصيلها عن عمد لفصله عن حضارته وعن شعبه .

« إن التعليم الذى أعطونا إياه لم يكن يتجه فقط إلى تمثّلنا ، وإذابة شخصيتنا ، وإضفاء الطابع الغربى علينا ، وإلى أن يقدم لنا مدّيتنا ، حضارتنا ، نظراتنا الخاصة الاجتماعية والفلسفية ، باختصار إنسانيتنا ، كتعبير عن الهمجية ، ومجرد بدائية نصف واعية ، من أجل أن يخلق فينا المركبات المضاعفة التى تنتهى بنا إلى أن نصبح فرنسيين أكثر من الفرنسيين أنفسهم ؛ وإنما يوجد إلى جانب هذه الظواهر ، فى المجال الملموس لموقف هذه الصفوة المثقفة ، سلسلة مزايا و ضمانات تعد أموراً غريبة تماما عن حياة أغلبية الشعب الأفريقي ، وشكلت بالمقارنة بظروف الشعب الأفريقي ظروفا تفضيلية . » (١)

وأكد إيزاقييل مفاليله أيضا ، فى مقاله العميق عن الإثلاجنسيا الأفريقية (٢) ، أنه فى مستعمرات أفريقيا « كان لدى الإدارة البريطانية طريقة واثقة لمنع مثل هذه المعاملة الخاصة للأفريقي المتعلم ، بحيث تفصل ما بينه وبين الجماهير . » بيد أنه فى مقابل هذا الاتجاه ، لاحظ مثالبه الاتجاه المعاكس له ،

(١) سيكوتورى : « Towards Full Re-Africanisation » . المرجع السابق ،

ص ٩-١٠ .

(٢) إيزاقييل مفاليله : « The Dilemma of the African Elite » ، فى « تونيث

منشرى » ، عدد أبريل ١٩٥٩ ، ص ١٩-٣٥ .

وهو التطابق التدريجي بين المثقف الأفريقي (وبخاصة في تلك المناطق الواقعة في جنوب ووسط أفريقيا ، حيث توجد سيطرة المستوطنين البيض المقترنة بأقصى درجات التمييز العنصري) وبين الجماهير الأفريقية والنضال من أجل الاستقلال الوطني والتقدم القومي :

« ينظر الأفريقي المتنور من حوله ، ويدرك بقدر مألديه من حساسية معنى وضعه بالنسبة للجماهير . وهو يتهمك في ممارسات ثقافية وحضارية معينة كي يكتف نفسه ، ويزيل أية عقبات تنال من كرامته . وعند نقطة معينة يندمج الدافع الاقتصادي المحرد للحياة في الدافعين السياسى والحضارى :

« ذلك هو الطريق الذى يقطعه الأفريقي المتعلم في البحر الجنوبي من أفريقيا ، وفي كينيا ، حيث تماثل مشكلات التعايش بين السود والبيض في معظم المجالات . وهنا يلقي المقاومة من جانب مجموعة الأقلية التى حصنت نفسها اقتصادياً وسياسياً ، والتى لا تطبق فكرة المنافسة مع أغلبية من السود . فهو يشكل تهديداً لها . إنه يتعرض للتنكيل أو الإبعاد ، أو يفرض عليه الحظر ، أو يحدد إقامته في بلدته . وهو في حالات كثيرة يتخلى عن النضال تاركاً إياه لآخرين أصلب وأشدّ عوداً . »

ومع ذلك ، فبالنسبة لكل من تخلى عن النضال ، يوجد آخرون يحلون محله . وذلك لأن الاستعمار ، بطريقته الخاصة ، يضغط على المثقف الأفريقي بالقدر نفسه من العنف الذى يضغط به على العامل والفلاح ، وعلى الزارع الأفريقى والرأسمالى الأفريقى . وكما قال مغاليله عن حق ، « إن المستوطن الأبيض يخشى الأفريقى المتعلم ويقاومه ، ويتعد عن طريقه لإذلاله والخط من شأنه ، ولينكر عليه الأشياء التى جعله التعليم يتطلع إليها ، وللتزول بمستواه من الناحية الاقتصادية إلى ما هو أقل من مستوى الرجل الأمتى ، ومن الناحية السياسية إلى المستوى نفسه . وهكذا في جماعة متعددة العناصر لا يستطيع الرجل الأسود أن يتخذ له مهنة كصانع مدرّب أو طبيب أسنان أو صيدلى ، لأنه لا القانون ولا النقابات البيضاء تسمح بذلك

... فالطبيب لا يسمح له بشخص مرضى بيض في أي مستشفى ، والموظف الحاصل على شهادة التريكو ليش أو على شهادة تجارية ما يصبح ساعدا عاديا . وفي أفضل الأحوال يعطى ورقة ودقة ملحوظات لإمساك حساب المخزون في مستودع للبيع بالجملة .

ويقول مقاليله إن المثقف الأفريقي ، أو المهني الأفريقي ، يتحول في مثل تلك الظروف « إلى وضع الدمية » ، ويحرم « حتى من الاحتجاج على القيود المهنية المفروضة عليه » .

إن صنوف الإهانة والتحقير والازدراء وإهدار الآدمية التي يتعرض لها المثقفون الأفريقيون كل يوم لا يمكن إلا أن يكون لها دورها في حملهم على الانغماس في صراعات الشعب بأسره . فعندما جاء الأطباء البيض من روديسيا الجنوبية للعمل في نياسالاند ، وقت قيام الاتحاد ، أصروا على ألا يسمح للأطباء الأفريقيين بعد الآن بارتداء السترات (البلاطى) الطبية البيضاء مثلما كانوا يفعلون من قبل . إن الأفريقي المدرب ، الذي يحمل وراهه سنوات كثيرة من الخبرة ، كثيراً ما يرى رجلاً أبيض ، حديث الخلفة عديم التجربة ، يسبقه كثيراً في الدرجة الوظيفية ويتقاضى أضعاف مرتبه ؛ ولذا بعد النضال من أجل أفرقة الإدارات الحكومية في غانا ونيجيريا والسودان - وفي مناطق أخرى في القريب - قصة طويلة من قصص المقاومة العنيدة التي تبديها مصالح مقهورة معتدى عليها من أجل وضع حد لامتيازات البيض التي لا تقوم على أية اعتبارات سوى تلك المتعلقة بالتمييز العنصرى .

وقد جاء في عريضة أرسلها « اتحاد الموظفين الفنيين بالمواصلات السلكية واللاسلكية » Telecommunications of Technical Officers' Union في مايو ١٩٥٩ ، إلى وزارة المواصلات النيجيرية ، للشكوى من التأخير في أفرقة الخلفة ، أنه من بين أربعة وعشرين خبيراً فنياً تم تعيينهم لم يكن يوجد سوى نيجيرى واحد ؛ ومن بين ثمانية وخمسين موظفاً فنياً عينوا لم يكن يوجد سوى ستة نيجيريين ، على الرغم من أنه كان يوجد عدد لا بأس

به من النيچيريين الذين لا تقل مؤهلاتهم ومدة تليريهم وخبرتهم ، فى كل من لندن ولاجوس ، بأية حال عن تلك التى يتمتع بها الأوربيون فى هذه النواحي : وبالمثل زعمت ديل سيرفيس ، التى تصدر فى لاجوس ، أن السبب البسيط للعدد المحدود من الوظائف ، للزائدة على العدد المقرر ، التى أعطيت للنيچيريين ، هو أن المشرفين على الإدارة كانوا يفسحون الطريق لترقية جميع الأوربيين قبل ترقية الأفريقيين (١) . إن النقد الذى يوجه فى نيچيريا ، ضد التأخير فى ترقية الأفريقيين إلى مختلف الوظائف ذات المسئولية ، قد أصبح أكثر صراحة فى عام ١٩٥٩ ، بحيث تشكلت لجنة لتقصى المسألة برمتها . وقد أكد تقرير هذه اللجنة ، الذى أعلن أنه « إلى أن تنعكس الطبيعة الوطنية للحكومة بصدق فى الخدمة العامة ، سيظل الاستقلال محدود المغزى بدرجة كبيرة » ، أن آراء النقاد سليمة تماماً .

وهكذا يكون المثقف الأفريقى واقعاً تحت وطأة تأثيرين متعارضين . فمن ناحية يحاول الإمبرياليون إغراءه وإغواءه بمنحة بعض الامتيازات المحدودة ، وقتل كبرياته الوطنى وإخلاصه للوطن من خلال عملية خبيثة متعمدة قوامها القضاء على طابعه الأفريقى وصبغه بالصبغة الغربية . ومن الناحية الأخرى ، فبسبب تلهف الإمبريالية على أن تحتفظ بين يديها بكل الخيوط الرئيسية ، وبسبب رغبة المستوطنين البيض فى الاستئثار بكل الوظائف والمهن الممتازة ، يجد الأفريقى مطامحه ، سواء بالنسبة لنفسه أو بالنسبة لشعبه بأسره ، تتعرض بصورة دائمة للمقاومة والإحباط . وهكذا يدرك أنه لا مصالحه الشخصية ، ولا مصالح الفئة التى ينتمى إليها ، ولا حضارة شعبه بأسرها ، يمكن أن تخطو إلى الأمام ما دام الاستعمار والحكم الإمبريالى جاثمين على صدر بلاده . والطبيعة المزدوجة الواقعة على المثقف الأفريقى — أن يحصل على امتيازات تضعه فى مرتبة أعلى بالنسبة لباقي شعبه ، ومع ذلك يكون خاضعاً للحكام الأوربيين — هى التى تفسر مظاهر الحيرة والتردد وعدم الحسم ،

(١) « ديل سيرفيس » ، ٧ أغسطس ١٩٥٩ .

بل التحولات المفاجئة من موقف متطرف إلى آخر ، التي كثيراً ما تميّز دورهم في الحركة الوطنية . ومع ذلك فإن تأثيرهم هام للغاية ، ولا يوجد حزب ميامي وطني واحد ، من أحزاب الشعب الأفريقي ، في أية منطقة بأفريقيا ، لا يلعب فيه المثقفون دوراً بالغ الدلالة ، إن لم يكن دوراً قائداً .

وما على المرء إلا أن يذكر أسماء بعض الشخصيات الوطنية البارزة في أفريقيا — دكتور نكروما ، دكتور باندا ، دكتور تشيروا (١) ، دكتور كيانو (٢) ، دكتور مومي (٣) ، جوليس نيريري ، چوموكينياتا ، كينيث كاوندرا ، ليوبولد سنجور ، جابريل داربوسيه (٤) ، وهلم جرا — كي يلمس مدى أهمية هذه المشاركة .

وهكذا نجد أن العمال والرأسماليين والمثقفين قد انجذبوا جميعاً إلى حركة التحرر الأفريقية في العمود القليلة الماضية ، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

الآزمة الزراعية

وماذا عن الأفريقي الذي يعيش في الريف ، والفلاح المعدم الذي يتوق إلى الأرض ، وزارع المحصولات النقدية ؟ فهؤلاء يشكلون أغلبية الشعب الأفريقي . وقد وجهت إليهم الإمبريالية في خلال الأعوام الستين الماضية ، كما رأينا من قبل ، ضربات مدمرة . وتعيش أجزاء كبيرة من الريف الأفريقي في خراب . فالقرى والمعازل يقطنها إلى حد كبير النساء والأطفال والمسنون . ويتشر تآكل التربة باعتباره مرضاً بشعاً ، ويتدهور الفلاح الأفريقي ، فوق أرضه التي تتضاءل مساحتها ، إلى قرار من الفقر يتزايد عمقاً . ويصبح فقره باستمرار عقبة إضافية أمام تطوره الاقتصادي ، تمنعه من شراء المعدات أو البنود اللازمة لتحسين زراعته ، وتحرمه من إمكانيات تسميد أرضه

(١) Orton Edgar Chirwa : انظر ، ص ٥٢٣ - المترجم .

(٢) Dr. Julius Gikonyo Kiano : انظر ، ص ٥٢٣ - المترجم .

(٣) Félix Roland Moumié : انظر ، ص ٥٢٥ - المترجم .

(٤) Gabriel Marie d'Arboussier : انظر ، ص ٥٢٦ - المترجم .

أو الاستفادة من مشروعات الري ، وترغبه بصورة دورية على التخلي عن حقله البائس سعياً وراء العمل بأجر في مناجم الأوربيين أو مزارعهم أو مشروعاتهم الحضرية :

إن الأزمة الزراعية الواسعة الانتشار في أفريقيا ، والتي تعد نتيجة للحكم الاستعماري ، قد أخفاها إلى حد ما نظام العمل المهاجر ، بقدر ما نجحت الهجرة عبر السنين في أن تحجب عن العيان الأزمة الزراعية في إيرلندا .

ومن النتائج التي ترتبت على ذلك أن الفلاحين الأفريقيين لم يقوموا بعد بدورهم كقوة سياسية واعية ومنظمة ومتفصلة في الحركة الوطنية . ولم تحدث في أفريقيا ثورات واسعة النطاق يدعمها الفلاحون ، كما حدث على سبيل المثال فيما بين الحربين العالميتين في الصين وبورما والفلبين والهند للصينية وإندونيسيا ، ولو أنه كان هناك في السنوات الثلاثين الأخيرة عدد من الانفجارات المحلية التلقائية في أفريقيا ، وغالباً ضد الضرائب وضد استيلاء المستوطنين الأوربيين على الأرض .

إن الفلاح الأفريقي قد قام بنضاله في الأساس ضد الامبريالية في المدن ، بوصفه عاملاً مهاجراً •

وهكذا فإن الأسماء التي ارتبطت بتاريخ نضال أفريقيا ضد الاستعمار هي في الأساس أسماء المراكز الحضرية أو مراكز التعدين - أكرا ، لاجوس ، إنوجو ، جوس ، جوهانسبرج ، ممبسة ، نيروبي ، دار السلام ، تنجا (١) ، وانكي ، حزام النحاس ، دوالا ، دكار ، كونكري ، ليوبولدفيل ، فريتون ، بانهرست (٢) . ولم يحدث منذ وقت قريب ، كما في كينيا بعد حالة الطوارئ في عام ١٩٥٢ (٣) ، وفي الكمرون الفرنسي في السنوات القليلة الماضية (٤) ،

(١) Tanga : انظر ، ص ٥٧٣ - المترجم .

(٢) Bathurst : انظر ، ص ٥٧٣ - المترجم .

(٣) الإشارة هنا إلى حالة الطوارئ التي أعلنت في كينيا في أكتوبر ١٩٥٢ ، إثر اندلاع الثورة الفلاحية التي عرفت بثورة «الماما» . ومن المعروف أن هذه الثورة قد دارت أساساً حول مشكلة الأرض - المترجم .

(٤) انظر ، ص ٥٨٥ - المترجم .

وفي سيخوخوثيلاند SekhukhuneLand وزير مست بائحاد جنوب أفريقيا ،
وفي وسط أفريقيا ، أن انجلب الأفريقى الرينى ، باعتباره فلاحا ، بصورة
مباشرة أكثر إلى النضال المعادى للإمبريالية .

وحتى الزارع الأفريقى الأفضل حالا ، الذى يزرع المحصولات النقدية
من أجل التصدير ، يعيش فى خوف وعدم أمن دائمين ، وتسيطر على حياته
الاحتكارات الإمبريالية الكبيرة التى تحدد الثمن الذى ستدفعه له مقابل
محصولاته ، والثمن الذى ينبغى عليه أن يدفعه مقابل السلع المصنوعة التى يحتاج
إليها .

كتب سيكوتورى (١) يقول : « إن المنشآت الاستعمارية قد انتهت
إلى السيطرة على سوق بضائعنا . لقد نظمت المشتريات ؛ وحددت التقلبات
فى الأثمان ؛ وتولت أمر المبيعات تماما . فما إن تُنتج البضائع ، لا يكون
أمام الزارع الغنى من بديل سوى الخضوع لسادة السوق . »

وتواجه الصعوبة نفسها الزارعين الأفريقيين فى كل منطقة تخضع للحكم
الإمبريالى . فى أى اتجاه يستديرون نحوهم يصطدمون بوقائع السيطرة البيضاء-
فأفضل أراضيهم يأخذها المستوطنون البيض ، أو تمنح كامتيازات للاحتكارات
الأوربية الكبيرة ، والقيود تفرض فيما يتعلق بما قد يزرعونه ، وبكيفية
تسويقهم لمحصولاتهم ، وبالثمن الذى يحصلون عليه مقابلها ، والحق فى الحركة
بحرية فوق الأرض التى ولدوا عليها ينكر عليهم- وبكل طريقة تقهرهم
ظروف لافكالك لهم منها ، على حين تواصل الإمبريالية حكمها .

الرئيس بين نارين

وثمة افتراض لدى الكثيرين بأن كل رؤساء القبائل الأفريقيين يتخلون
جانب الرجعية ، وبأنهم يمثلون قوى الإقطاع والقبلية ، وبأنهم للملك يعادون
النضال من أجل استقلال أفريقيا . إن كثيرا من الرؤساء يلعبون بالفعل مثل

(١) سيكوتورى : «Towards Full Re-Africanisation» ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

هذا الدور ، ولا يلعبه فقط الرؤساء الأقوياء نسبياً في مناطق أفريقيا الغربية ، بل يلعبه أيضاً الرؤساء الأضعف الذين يكتفون عادة بمجرد موظفين معينين من قبل الحكومة . بيد أن نبت كل الرؤساء الأفريقيين باعتبارهم عناصر رجعية يمكن أن يكون تشويهاً للحقيقة .

فمنذ البداية الأولى لمقاومة الأفريقيين للإمبريالية الأوروبية كان هناك ملوك ورؤساء قادوا شعوبهم في معارضة الحكم الأجنبي . ومع ذلك لم يكن الدور التقدمي الذي لعبه كثير من الزعماء مقصوداً على المرحلة الأولى من مقاومة الغزو الإمبريالي وحدها . فطوال القرن العشرين كانت هناك أمثلة لرؤساء اتخذوا بجانب شعوبهم ضد أعمال السلب أو إجراءات القمع التي ترتكبها السلطات ، وبخاصة في حالة الدفاع عن الأرض أو مقاومة الضرائب : مثال ذلك أنه عندما قررت حكومة ناتال في عام ١٩٠٥ فرض ضريبة الرموس لأول مرة على قبائل الزولو (١) ، نشبت احتجاجات واسعة النطاق على الرغم من مشيئة الرئيس دينزولو ، الذي « ضرب مثلاً » بأن دفع جنيهاً استرلينياً قيمة الضرائب ، وناشد شعبه الذي سحقه الفقر أن يفعل الشيء نفسه . وعلى تقيض دينزولو التجأ زعيم أقل وزناً ، يدعى بمباتا ، إلى الغابات مع بضعة آلاف من رجاله ، وأعلن تحديه للسلطات . وكانت إجابة الحكومة عليه هي إطلاق نيران المدافع السريعة ، وفي المذبحة التي تربتت على ذلك قتل أربعة آلاف أفريقي ، من بينهم الرئيس بمباتا .

وبعد ذلك بسبع سنوات ولد حزب « المؤتمر الوطني الأفريقي » في بلمفستين (٢) ، وكان من بين مؤيديه الأوائل عدد من الرؤساء — ماما ،

(١) Zulu : انظر ، ص ٥٨٣ — المترجم .

(٢) «تشكل المؤتمر الوطني الأهل» N.N.C. لجنوب أفريقيا (الذي اتخذ فيما بعد اسم «المؤتمر الوطني الأفريقي» A.N.C.) في مؤتمر عقد بمدينة بلمفستين Bloemfontein ، في ٨ يناير ١٩١٢ . وقد اختير جون ل. دوبي أول رئيس له ، وسول ت. بلانجي أول سكرتير عام له . وكان ذلك إثر تشكيل « المؤتمر الوطني الأهل لناتال » في عام ١٩٠٤ ، و« المؤتمر الوطني الأهل لترنسفال » في عام ١٩٠٧ . ومدينة بلمفستين هي عاصمة ولاية أورانج الحرة بجنوب أفريقيا ، وتمتد المركز =

مبزي ، مولما ، سينكوكيني ، وغيرهم . وكان ب . كا . إيزاكا ميمى ،
الذى كان من الناحية الفعلية هو الذى دعا إلى اجتماع المؤتمر الأول لحزب
«المؤتمر الوطنى الأفريقى» ، يعتبر الرؤساء المبادرين الحقيقيين بتأسيس المؤتمر .
وربما كان هذا الحكم ، من جانب إيزاكا ميمى ، شديد التعميم ، إذ إن القوى
القائدة فى مؤتمر عام ١٩١٢ كانت فى الحقيقة من مشفى الطبقة الوسطى .
بيد أن ميمى مصيب بلاريب فى تأكيده للور الهام الذى لعبه الزعماء فى تأسيس
حزب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » .

وعلى الرغم من هذه الأمثلة يمكن أن يقال بشكل عام أنه بالنسبة للنصف
الأول من هذا القرن كانت الإمبريالية قادرة على الاستفادة من مؤسسة الرؤساء
لتحقيق أغراضها . وقد ثبت أن تطبيق الحكم غير المباشر ، مقترناً بعزل
الرؤساء غير المرغوب فيهم ، وبمساندة الأسلحة الإمبريالية ، كان كافياً
فى هذه الفترة للمحافظة على النظام الاستعماري .

بيد أنه فى السنوات العشر الماضية كلما كانت الحركة من أجل الاستقلال
الوطنى تزداد قوة ، وكلما كانت القضايا التى يجرى هذا النضال حولها
تضغط بحدة أكثر ، كان الرؤساء فى عدد من الحالات يجلون أنفسهم وقد
وضعوا فى مأزق حاد .

وفى كثير من المناطق لم يعد استخدام الرؤساء ، الذين تحولوا إلى موظفين بأجر
يعملون كعلمى تشارك فى قمع الشعب الأفريقى ، ممكناً إلى المدى الذى كان
موجوداً من قبل . فالرئيس ا . لوتولى (١) ، الرئيس العام «للمؤتمر الوطنى
الأفريقى» فى اتحاد جنوب أفريقيا ، ليس سوى رئيس من الرؤساء فى اتحاد

= التجارى لجزء كبير من هذه الولاية ، كما تقيم صلات تجارية قوية مع ليزوتو . والمدينة بسبب
موقعها المركزى كانت دائماً مكاناً مفضلاً لعقد المؤتمرات على مختلف أنواعها ، من دينية
 واجتماعية وسياسية وتعليمية ، وربما كان ذلك هو سبب اختيارها لعقد المؤتمر التأسيسى «للمؤتمر
الوطنى الأهل» . (انظر ، ص ٤٣٥) - المترجم .

(١) Chief Albert John Lutuli : انظر ، ص ٥٢٧ - المترجم .

بجنوب أفريقيا الذين اتخذوا موقفاً مماثلاً فيما يتعلق بقضية النضال من أجل التحرر الوطني ضد السيطرة البيضاء . وقد تعرض الرئيس لوتولى ، لقاء قيادته الشجاعة لحزب « المؤتمر الوطني الأفريقي » ، للهجوم والمضايقات بصفة مستمرة من جانب حكومة اتحاد جنوب أفريقيا . وتعرض للمصير نفسه الرئيس جيرمي ماباي ، الذي نفي إلى فرايبورج Vryburg في يناير ١٩٥٦ ، لمعارضته لمخطط تعليم البانتو ، ولخططات سلطات البانتو « لتحسين والرعى » . وبالمثل تم ترحيل كل من تواليمفني جوي ، وهو أحد أعضاء بيت تمبو الملكي ، والرئيس بانجيليزوي جوي ، إلى مناطق نائية بعد أن هبا ضمن وفد من مناطق للتمبو (١) إلى مقر إدارة شئون البانتو في پريتوريا للاحتجاج على فرض سلطات البانتو على الترانسكي .

ويقول «الاتحاد الأفريقي الوطني لمتجانيقا» (التانو) إنه لا يوجد في تنجانيقا رئيس واحد الآن يؤيد الحكومة ؛ فكلهم من مؤيدي التانو . وفي كينيا يظل الرئيس كوانانجي (٢) ، الذي توفي أخيراً ، رمزاً باقياً لمعارضة الرؤساء للحكم البريطاني .

وفي نياسالاند أعرب كثير من الرؤساء مراراً عن استعدادهم لتأييد نضال شعبهم من أجل الاستقلال ، وبخاصة في معارضته للاتحاد . وكان من الأمور التي تشير بوضوح إلى دورهم الهام تعيين الرئيس جوماني (٣) رئيساً

(١) انظر ، ص ٥٧٧ ، مادة « الثيمو » - المترجم .

(٢) Chief John Koinange : كان من أكبر زعماء قبائل الكيكويو بكينيا ، وأكثرهم مهابة واحترماً وتقديراً . كان رئيساً لمنطقة نجونو Njonnu بقسم كيامبو Kiambu بالقرب من نيروبي . وهو أب الزعيم الكيني المعروف مبيو (بيتر) كوانانجي ، Mbiyu (Peter) Koinange (انظر ، ص ٥٣٢) ، أحد مؤسسي «الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا» ، ووزير الدولة لشئون الجامعة الأفريقية بعد الاستقلال . وقد مات الرئيس كوانانجي في المعتقل في عام ١٩٥٩ ، إذ كان بين من ألقت السلطات القبض عليهم بعد إعلان حالة الطوارئ في أكتوبر ١٩٥٢ ، في أعقاب اندلاع الثورة الكينية المعروفة بحركة الماوماو . وسمحت السلطات قبيل وفاته لابنه مبيو ، الذي كان مقيماً في لندن في أثناء فترة الطوارئ ، بالعودة إلى كينيا بصورة مؤقتة لزيارة أبيه في المعتقل ، بعد أن عرف أن أيامه أصبحت معدودة - المترجم .

(٣) Chief Willard Gomani : انظر ، ص ٥٣٣ - المترجم .

« للمجلس الأعلى للعمل » ، وهو هيئة شكلت لتنسيق جهود نقابات العمال والمؤتمر (١) والفلاحين ضد الاتحاد . وقد ألقى القبض على الرئيس جوماني لدوره القيادي في الحملة ، ولتوجيهه النصح لشعبه بالاشتراك في العصيان المدني ، ولكنه تمكن من الفرار إلى موزمبيق . وهناك قبضت عليه السلطات البرتغالية ، وأعادته إلى نياسالاند مقيداً في الأغلال ، حيث عزل من الرئاسة ، ولم يمض وقت طويل حتى مات جوماني في المنفى .

إن مآزق الرؤساء اليوم ، والموقف الذي يتخذه كثيرون منهم في نياسالاند من النضال الوطني لشعبهم ، يجدان تعبيراً طيباً عنهما في رسالة شرح فيها الرئيس مبلوا لكانياما تشيومي (٢) معارضته للاتحاد :

« إنني رئيس أعلى Paramount Chief لمائة وتسعين ألف نسمة ، فهل أنا من الغباء بحيث أؤيد الحكومة ، وأكون سعيداً بأن أرى شعبي يتعرض للإرهاب وطلقات الرصاص ! هل يمكنني أن أكون رئيساً أعلى لأجساد مائة ٩ ، (٣) (التشديد من عندنا - ج : و .)

وتساعدنا مثل هذه الحجج على أن نفكر لما دعا « اتحاد رؤساء نياسالاند » ، في اجتماع عقده في عام ١٩٥٣ ، « جميع الرؤساء والشعب في المحمية إلى تأييد المؤتمر والسعي إلى مشورته في كل المسائل المتعلقة بتطور هذا البلد » . وفي رأي كلاتون - بروك (٤) أن « هذا التحالف بين الرؤساء والمؤتمر مازال على قوته على الرغم من أنه لا يستطيع أن يكون دائماً تحالفاً صريحاً » . (٥)

(١) المقصود هنا « المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند » ، الذي ظفر في عام ١٩٥٣ بتأييد « اتحاد رؤساء نياسالاند » وبخاصة في معارضته لقيام اتحاد وسط أفريقيا . وقد كان هذا التأييد عاملاً هاماً في تزايد نفوذ المؤتمر بالبلاد . وقد حضر المؤتمر في ٣ مارس ١٩٥٩ ، وهو اليوم نفسه الذي أعلنت فيه حالة الطوارئ ، وقام بدلا منه « حزب مؤتمر مالواي » في أول يولييه ١٩٥٩ . انظر ، ص ٤٥٥ - المترجم .

(٢) Murray William Kanyama Chiono : انظر ، ص ٥٣٤ - المترجم .

(٣) كلايد سانجر : Central African Emergency ، ص ٩ ، لندن ، ١٩٦٠ .

(٤) Guy Clutton-Brock : انظر ، ص ٥٣٥ - المترجم .

(٥) جوى كلاتون بروك : Dilemma in Nyasaland ، ص ٥٢ ، لندن ، ١٩٥٩ .

وفي روديسيا الشمالية اتخذ كثير من الرؤساء موقفاً مماثلاً ، بل إنهم قدموا
للعون لعمال مناجم النحاس الأفريقيين عندما قاموا بإضرابهم . ولم يمض
وقت طويل حتى اتخذت الحكومة إجراءات عنيفة ضد شعب بمبا (١) ،
فوزعت اختصاصات إدارته ، وحدثت من سلطة ونفوذ الرئيس الأعلى
تشيتيموكولو (٢) ، بسبب « معارضته العنيدة لفرض الاتحاد » (٣) .

كذلك لا تستطيع الحكومة في روديسيا الجنوبية أن تعتمد على التأييد الكامل
من جانب الرؤساء : مثال لك أنه لما عادت « كتائب الرماة الأفريقية
الملكية » *Royal African Rifles* إلى سولزبرى ، بعد انتهاء مدة
تخلفتها في خلال الحرب العالمية الثانية ، أقيم موكب في خلال الشوارع ابتهاجاً
بعودتها، وانتهى الموكب باجتماع عقد بالمدينة تحدث فيه الرئيس نياندرو (٤)
رئيس معزل تشيتا (٥) ، وبدلاً من أن يلتقي نياندرو بالملاحظات التافهة
المعتادة في مثل هذه المناسبات ، وجه صدمة قاسية إلى حكام بلاده البيض ، عندما
بادرهم بالسؤال المخرج التالي : « لقد أخذتم أولادنا ليلقوا حتفهم . فماذا
حصلنا عليه في مقابل ذلك ؟ » .

ولم تكف تمضي ستة أشهر على توجيه هذا السؤال المحدد الثاقب ، وإن كان
عادلاً تماماً ، حتى عزلت حكومة روديسيا الجنوبية الرئيس نياندرو من منصبه
كرئيس لمعزل تشيتا . (٦) وربما لم يكن الأمر خالياً من للدلالة تماماً أن يصبح
ابن شقيقه جورج نياندرو (٤) فيما بعد سكرتيراً عاماً « للمؤتمر الوطني الأفريقي
لروديسيا الجنوبية » .

وفي مناطق كثيرة أخرى يلاحظ الاتجاه نفسه لرؤساء ينصرفون عن

(١) Bomba : انظر ، ص ٥٨٣ - المترجم .

(٢) Kafala Musanga Chitimukulu : انظر ، ص ٥٣٦ - المترجم .

(٣) « أبزرثر » ، عدد ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ .

(٤) وردت في الكتاب Nyandoro : ووردت في المراجع الأخرى نياندرو Nyandoro .

انظر ، ص ٥٣٧ - المترجم .

(٥) وردت في الكتاب Chicta Reserve ، ووردت في كتب أخرى «معزل تشيتوتا»

Chicta Reserve . - المترجم .

(٦) كلايد سانجر : المراجع السابق ، ص ٢٨ .

الحكومات الإمبريالية ؛ على حين أن هؤلاء الذين يظنون على « ولائهم » لحكامهم البيض تنهار الثقة فيهم بدرجة كبيرة ، بحيث تصبح فائدتهم وفعاليتهم محدودتين للغاية .

إن معضلة الرؤساء في هذا الوضع الجديد يفسرها جيداً مصير الرئيس نزوكولو ، الذى عالج واطسن نزاعه مع الإمبريالية بصورة تدعو إلى الإعجاب في دراسته (١) عن شعب مامبوى (٢) في روديسيا الشمالية . يقول واطسن إن موقف الرئيس نزوكولو ليس بسيطاً . فهو يلعب في الحقبنة دوراً مزدوجاً .

« إنه يمثل الإدارة البريطانية والأداة الرئيسية للسياسة البريطانية ؛ وهو في الوقت نفسه ممثل شعبه لدى البريطانيين ، وحارس ما يعتبره (شعبه) مصالحه ، والمتحدث باسم هذه المصالح . » (٣)

وعندما يقع الصدام الحتمى بين مجموعتى الولاء هاتين ، فإن الرئيس « يرغب إما على أن يجد تسوية مقبولة من الطرفين ، أو على أن ينحاز إلى طرف منهما » . بيد أنه هنا تكمن معضلة الرئيس وأزمته . « فالانحياز إلى جانب البريطانيين سيفقده احترام شعبه ؛ وبذا ينسف ماله من سلطة وفوذ ، ويقضى بالتالى على فائدته كممثل للبريطانيين ؛ كما أن انحيازه إلى جانب شعبه ضد البريطانيين سيعرض احتفاظه بمنصبه للخطر . »

إن الرئيس يعتبر من جانب الشعب كمتحدث باسمه ، وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن أرضه . وعلى ضوء ازدياد حدة الموقف في روديسيا الشمالية في السنوات القليلة الماضية ، الذى تفاقم نتيجة لقيام الاتحاد عنوة ، مع ما شكله من تهديد آخر للوضع الاقتصادى للشعب الأفريقى ، سواء كعمال مهاجرين أو كفلاحين ، أخذ موقف الرئيس يزداد خطورة وتعقيداً . ويقول واطسن

(١) وليم واطسن : Trial Cohesion in a Money Economy ، مطبعة جامعة منشستر ،

١٩٥٨ .

(٢) Mambwe : انظر ، ص ٥٨٤ - المترجم .

(٣) و. واطسن : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

إنه يوجد حقاً « عند نقطة الاتصال بين نظامين يتزايد العداء فيما بينهما » . (١)
إن النزاع الذي انتهى بإقدام البريطانيين على عزل الرئيس نزوكولو قد اتضح
في ثلاثة اتجاهات : أولاً ، انضم شعب مامبوى ، الذى انجذب إلى العمل
الأجير ، إلى نقابات العمال ، وشارك في المظاهرات وغيرها من الأنشطة
في المراكز الحضرية ضد الحاجز للونى ، بما في ذلك الاضراب احتجاجاً
على فكرة الاتحاد . ثانياً ، انضم كثيرون إلى « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ،
الذى قام إلى جانب تأييده لأنشطة العمال بنشاط سياسى في بريطانيا في محاولة
للتأثير على رأى العام وعلى البرلمان هناك . وأخيراً ، تحدى الفلاحون ،
تلبية لنداء رئيسهم ، اللوائح الزراعية ولوائح الصيد التى وضعتها السلطات
البريطانية . وقد انحاز الرئيس نزوكولو إلى هذا الصراع بأسره ، وأعلن هو
وزعماء آخرون تأييده الصريح للمؤتمر ، وقاموا بجمع الأموال اللازمة
لأنشطتهم . وعلاوة على ذلك أيد نزوكولو الإضراب الذى وقع في المجال
الصناعى احتجاجاً على قيام الاتحاد . كما أيد أيضاً « بتشجيع من شعبه »
تحدى الفلاحين للوائح الزراعية.

يقول واطسن (٢) ، « إن الإضرابات الصناعية وتحدى اللوائح الزراعية
كانا الإجراءين الأخيرين اللذين كان باستطاعة الأفريقيين استخدامهما ضد
البيض ، وكانا كلاهما إجراءات سياسيتين . وأجبر الشعب نزوكولو على أن
يعمل بوصفه ممثلاً له » .

ونتيجة لذلك عزلت السلطات الرئيس نزوكولو .

إن هذا النزاع بين الإمبريالية وشعب مامبوى يشير إلى مرحلة جديدة ،
حيث توترات المنصب وضغوطه تجعل من الصعب بصورة متزايدة على
الرؤساء ، في عدد من مناطق أفريقيا ، ألا ينحازوا إلى جانب حركة الشعب
ضد الحكم الاستعماري .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢١٩ .

وقد تعرض الرئيس أبرام موالو ، رئيس قرية دينوكانا Dinokana ، بمقاطعة زيرست بالترنسفال ، باتحاد جنوب أفريقيا ، للمصير نفسه الذي تعرض له تزوكولو . وقد عزلته السلطات بدوره من منصبه ؛ وحدث العزل في هذه الحالة بسبب رفض النساء الأفريقيات في المنزل استلام تصاريح المرور .

ويقدم الأب هوپر تفسيراً طيباً لمشكلة الرئيس أبرام ، ومحاولة حلها لا بالتأييد ولا بالمعارضة ، وذلك عندما وصف بيان الرئيس أبرام في اجتماع عقده أبناء شعبه لمناقشة القرار الخاص بأن تحمل النساء تصاريح مرور . لقد أبرز أبرام تصريح المرور الخاص به ، وقال :

« أنا مطالب بأن أحمل تصريح مرور : والآن يطلب القانون منكم أن تحملوا تصاريح مرور أيضاً . إن هذا القانون ليس قانوناً قبلياً . إنه قانون من قوانين الحكومة : إنه ليس قانوناً من صنعى : أنا لا أعرف شيئاً عن هذا القانون . وأنا أقول لكم فقط ما يطلب منى أن أقوله . والمسألة قائمة بينكم وبين السلطات البيضاء . تأملوا ملياً فيما تنوون أن تفعلوه . » (١)

وعندما قال أبرام ذلك ، غادر الاجتماع .

بيد أن هذه المحاولة من جانب الرئيس أبرام للبقاء « بين نارين » لم يقدر لها النجاح ، ولم يكن ممكناً لها ذلك . فقد طلبت السلطات منه ما هو أكثر من مجرد تناول قوانينهم بصورة عابرة . كانت تتوقع منه إرغام أبناء شعبه على قبول هذه القوانين : ولأنه رفض أن يفعل ذلك ، عزله الحاكم الأعلى للإقليم Chief Regional Commissioner دون رحمة ، وضد كل عرف قائم .

وقد أدى عزل الرئيس أبرام إلى أن يواجه رؤساء القرى الأقل شأنًا أزمة قاسية . ويقول الأب هوپر إن ذلك جعلهم يلتركون جيداً قوة معارضة نسايم لقبول تصاريح المرور ؛ وفي الوقت نفسه « لم يعد لديهم شك في المدى

(١) تشارلس هوپر : Brief Authority ، ص ١٥٢ ، لندن ، ١٩٦٠ .

التي كانت إدارة شئون الأهالي على استعداد للوصول إليه ، كي تفرض تصاريح المرور .

وهكذا وضع الرؤساء في موقف كاد أن يكون مستحيلا ، ووقعوا في التناقض الكامن في نظام الحكم غير المباشر في وقت اشتداد حدة الأزمة . يقول الأب هوبر « لمن كانوا يدينون بولائهم ؟ هل لشعبهم الذي كان من المتوقع أن يحكموه في هلوء وسلام ، والذي كان يتحتم عليهم أن يضعوا رغباته موضع الاعتبار والاحترام والتقدير ، والذي كان يفترض فيهم أن يخدموه بقدر ما يحكمونه ؟ أم لإدارة شئون الأهالي ، التي كانوا أدواتها المسخرة ، والتي كانوا يمارسون وظيفتهم باسمها ، وبمقتضى قوانين صلت في برلمان الرجل الأبيض » . (١)

هل يكونون حماة لمصالح شعبهم ، أم دعائم لفيرفورد (٢) وقوانينه ؟ فلم يكن بإمكانهم أن يتخذوا الموقفين معاً ، على الرغم من أن بعضاً منهم حاول لبعض الوقت أن يفعل ذلك . وكان السبيل الوحيد أمامهم أن ينحازوا إلى هذا الجانب أو ذلك . كان عليهم إما أن يعارضوا رغبات إدارة شئون الأهالي ، وبذلك يخاطرون بمناصبهم ويعزلون منها ، كما حدث مع الرئيس أبرام ؛ أو أن يفعلوا ما كانت السلطات تطلبه منهم — وهو ما كان يكلفهم بالضرورة تأييد شعوبهم التي استيقظت .

« إن الرؤساء لم ينشدوا انتراع بين الجانبين ؛ بيد أنه لم يكن بإمكانهم أن يتجنبوه . لقد كانوا يمثلون سلطة مستمدة من مصدرين مختلفين ، والمصدران نفساهما كانا في حالة تعارض ونزاع » ، (٣) (التشديد من عندنا — ج . و)

وأصرت إدارة شئون الأهالي على أن تتسلم النساء تصاريح المرور — ولكن النساء رفضن .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٢) Dr. Hendrick Frensch Verwoerd : انظر ، ص ٥٣٨ — المترجم .

(٣) ت . هوبر : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

« وبين شقى الرحى هذين فان الرئاسة ، بمعناها التقليدى ، أمست
رماداً ... » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ولا تقتصر الأزمة التى تواجه الرؤساء فى اتحاد جنوب أفريقيا على منطقة
الزيرست ، ولا على قضية حمل النساء لتصاريح المرور ، بل هى ليست أزمة
اتحاد جنوب أفريقيا وحده . إنها مشكلة أوسع من ذلك بكثير ، خلقها
النصر الساحق الذى تحققه الحركة الوطنية الأفريقية التى تمحو صرح الحكم
غير المباشر بأسره على نطاق القارة كلها . فما دام النضال كان فى مرحلة
أولية ، عندما لم تكن القضايا على درجة كبيرة من الحدة والوضوح ، ولم يكن
الشعب قد انجذب كلية بعد إلى المعركة ، كان نظام الحكم غير المباشر ،
أو الإدارة الأهلية ، كدعامة للإمبريالية ، أمراً ممكناً وعملياً . بيد أن التوترات
والضغوط قد أصبحت كبيرة للغاية . والآن فى هذه المنطقة ، وبعد ذلك
فى تلك ، يواجه الرؤساء مفترق الطرق . هل يتحالفون مع الانتفاضة الجديدة ،
أو يظلون مع سفينة الاستعمار الغارقة ؟ فليس ثمة طريق ثالث .

« ان بؤرة النظام القبلى ، الرئيس ، تصبح بين نارين . ان النظام
ينهار . » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

نعم إن النظام ينهار ، وإن لم يكن إلى عام ١٩٦٠ قد انهار كلية ،
أو فى كل مكان . بيد أننا إذا تكلمنا من الناحية التاريخية ، ونظرنا إلى فترة
الحكم الإمبريالى فى أفريقيا بأكملها حتى الثورة العظيمة الراهنة ضد الاستعمار ،
يتضح أن استخدام الرؤساء كدعامة للحكم الغربى فى أفريقيا يسرع إلى الزوال .
إن بعض الرؤساء سيظلون بطبيعة الحال إلى جانب أميادهم المستعمرين
إلى النهاية المرة . وسيحاول بعض منهم أيضاً التهرب من مسئولية اختيار
أحد الطريقين حتى فى هذه اللحظة المتأخرة . وسيلجأ بعض ثالث إلى مقاومة
السلطة - ومن ثم يعزلون . وثمة آخرون سيحاولون وقف عجلة التقدم -

(١) المرجع نفسه ، ص ١٧١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .

ويجلون سلطتهم قد دمرت من الناحية الفعلية على أيدي قوى الاستقلال الأفريقي ، كما حدث في غينيا وغانا (١) . بيد أنه لم تعد توجد منطقة في أفريقيا يمكن للرؤساء فيها ، مهما كان الموقف الذي يتخلونه ، أن يعتبروا بعد الآن مرعوسين أو أتباع تستطيع الإمبريالية أن تأمن جانبهم أو تعتمد عليهم . كما أن العالم القديم بالنسبة لهم في طريقه إلى القضاء بدوره .

الشعب الأفريقي ينهض على قدميه

وهكذا وصل الأفريقيون في مجموعهم إلى نقطة اللاعودة . فقد دمرت الحياة القديمة — ولم يعد هناك سبيل للرجوع إلى الوراء . لقد انجذبت أفريقيا بصورة نهائية من الرحمة إلى الاقتصاد النقي عن طريق الإجراءات العنيفة القهرية التي اتخذتها الإمبريالية . كما أن تدمير الطبقات القديمة ، وتكوين طبقات جديدة ، بمضيان قديماً .

إن نظام الاستغلال الإمبريالي والاستعمار قد دفع الشعب الأفريقي إلى حافة الهاوية ، وأسفر عن بروتارياساخطة ، وفلاحين أصابهم الفقر والعوز ، وبورجوازية مصغوفة تعترض طريقها العراقيل ، وإنتلجنسيا مشلولة عاجزة عن التأثير .

وأصبح مستحيلاً على أغلبية الأفريقيين أن يجلوا على أرضهم أمناً أو ضماناً . كذلك لا يستطيعون أن يجلوا الضمان في العمل الأجير بالمناجم والمزارع الرأسمالية والمناطق الحضرية . إنهم على غرار اسماعيل (٢) يهيمون على وجوههم من الريف إلى المدينة ، ومن المدينة إلى الريف . بيد أنهم لا يجلون أملاً في أي مكان .

وفي كل ناحية يتبين الرأسماليون الأفريقيون الصاعلون ، والإنتلجنسيا الأفريقية ، بلورهم أن بطاحهم وتقدمهم تصطدم بالقمع والتعويق . وبالنسبة لهم أيضاً لا يقدم الاستعمار أملاً يذكر .

(١) انظر ، ص ٥٩٤ — المترجم :

(٢) المقصود هنا هو مجيء إبراهيم بابته اسماعيل وهو طفل رضيع مع أمه هاجر ... إلى مكة . انظر ، ص ٦٠٨ — المترجم .

وهذا الاقتناع الذى تشارك فيه جميع الطبقات التقدمية فى المجتمع الأفريقى ، والإقرار بأنها لن تستطيع النجاح فى هزيمة عدوها المشترك إلا من خلال نضالها المشترك ، يغذيان المشاعر الوطنية ، ويعجّلان بالتضامن الوطنى بين الشعوب . كما أن الولاء للقبيلة ، ولو أنه لم يفقد تأثيره بعد وما زالت الإمبريالية تستخدمه فى أغلب الأحوال من أجل أغراض رجعية ، ينصهر الآن فى بوتقة النضال المعادى للاستعمار . إن تركّز جماهير واسعة من الشعب الأفريقى فى المدن ومراكز التعدين ، وتطور العلاقات الرأسمالية فى قلب المجتمع الأفريقى ، وقيام تنظيمات وطنية وطبقية يمكنها تجميع الشعب معاً بصورة مستقلة عن أية ارتباطات محدودة ضيقة أو قبلية — كل ذلك يشكل معاول هدم للحواجز القبلية . والآن تجمّع المصالح الوطنية والطبقية إلى المقدمة ، وتسير القوميات والأمم فى طريق التكوين . وقد أصبحت المصالح والتطلعات الطبقة مندمجة مع المصالح الوطنية ، كما أصبح شعار الاستقلال الوطنى شعاراً للشعب بأسره .

ان الأفريقيين لم يعد بوسعهم أن يواصلوا العيش وفقاً للنمط القديم نفسه . فقد امتص الاستعمار دماءهم ، وأصبحت الحياة بالنسبة لهم أمراً مستحيلاً . إن مظاهر الإذلال اليومية للفرد والأمة على حد سواء لم يعد من الممكن تحملها . وتنتهى كل الطبقات والقطاعات فى المجتمع الأفريقى ، بسبب ما أصابها من تأخر اقتصادى وحضارى واجتماعى وسياسى ، إلى النتيجة التى لا مفر منها ، وهى أنها كى تعيش وتنمو ينبغى أن يذهب الاستعمار .

بيد أن الحكام الإمبرياليين لم يعد بإمكانهم بالمثل أن يواصلوا الحكم بالطريقة القديمة . وهم يتلفنون حولهم باحثين عن حل ، يد على الزناد وأخرى تلوح بتذكرة الاقتراع المقيد . إنهم يعرضون منصباً سياسياً فى ظل السيطرة أو الوصاية البيضاء ، ويقرنون ذلك بالتهديد والسجن . وهم بينما يتحدثون عن تقدم الشعب نحو الاستقلال ، يلقون القبض على المقاتلين من أجل الاستقلال ، ويسعون إلى تقديم خفنة من الدمى الأفريقية يمكن أن تكون عوناً لهم على تزيين أنفسهم بورقة توت الوقار الديمقراطية ..

ولكن كل ذلك لن يوقف اندفاع الاستعمار بعنف على طريق الخراب والدمار . وكل هجوم جديد على الشعب الأفريقي ، كل موجة جديدة من القهر ، لن يكون من شأنها سوى زيادة غضب ومرارة الشعب الأفريقي ، ودعم تصميمه وإصراره على الظفر بحريته الآن ، « في أيامنا » ، في عام ١٩٦٠ . وكلما أحست الإمبريالية أن الأرض تميد تحت قدميها ، حاولت الاحتفاظ بقبضتها عن طريق إجراء تنازل هنا ، وتنازل هناك . بيد أن الشعب الأفريقي يأخذ كل تنازل تافه ويعتبره خطوة تمهد له التقدم بمزيد من المطالب ، ومعتبراً إلى تنازلات أخرى . وفي تردد يفتح الإمبرياليون الباب قليلاً ، بأمل أن يظل هكنا دائماً . ولكن الباب ما إن يفتح ، ولو قلبر فرجة ، حتى يستحيل إغلاقه مرة أخرى . إذ يقف الأفريقي بقدمه القوية الثابتة عند مدخل الباب ، ويقف خلفه كل بؤس وأهوال مئات الملايين الذين ماتوا أو أخلوا رقيقاً ، قرون من المذابح والسلب والنهب ، جلد السياط ، معسكرات الموت ، تصاريح المرور التي تحمل بصمات أصابع الأفريقيين ، الاستغلال الخالي من الرحمة في الحقول والمناجم ، التضور جوعاً ، الأمراض والأمية ، التدهور الحضاري والإذلال القومي ، محاولة سحق الشخصية الأفريقية وإبقاء الأفريقي في عبودية دائمة .

بيد أن بربرية القرن العشرين ، بكل ما أدخله الغرب عليها من تهذيب ، لا يمكن أن تحدد مجرى التاريخ . إن أفريقيا لا تعود إلى الوراء . إنها تمضي دون هوادة إلى الأمام . والحقيقة أن أفريقيا قد بلغت مرحلة الثورة — مرحلة الإطاحة بالاستعمار .

ومن الواضح الآن ، إذا ما نظرنا إلى الوراء ، أن أكرا كانت بداية النهاية . وما كان ينمو في بطء وبصورة متزايدة تحت التربة الساخنة للقارة الأفريقية ينفجر من الآن فصاعداً بكل قوته وجلاله . أفريقيا ! ميوبى ! أفريقيا ! عودى إلينا ! — هكذا ترتفع الصيحات في اتحاد جنوب أفريقيا . كواتشا ! الفجر ! — هكذا تردد الأصدااء في روديسيا . لوهوريو ! الحرية ! —

هكذا ينادون في كينيا وتنجانيقا وأوغندا . ابلودي ! الحرية ! — هكذا يصبح أبناء توجو .

إن أنصار ويلنسكى (١) وثيرفورد ، والمستوطنين في كينيا ، والزارعين الفرنسيين في الجزائر ، والبودوانيين (٢) البلجيكيين ، وملاك الرقيق البرتغاليين وأنصار ماكميلان وماكليود ، يتلفنون يمينا ويساراً في دعرهم اليائس محاولين جهد طاقتهم التشبث بثروات أفريقيا الأسطورية ، بيد أن النجاح لن يكون حليفهم .

لقد فاتهم القطار ، وفات من قد يكون لهم من حلفاء في واشنطن . فالزمام يفلت من أيديهم ، والشعب الأفريقي ينهض على قدميه . إن شمس النظام الاستعماري في أفريقيا تؤدن بالمغيب .

(١) Sir Roy Welensky انظر ، ص ٥٤١ — المترجم .

(٢) Belgian Bandouins : نسبة إلى بودوان الأول (١٩٣٠ -) ملك بلجيكا الحال . وقد تولى الملك في بلجيكا في عام ١٩٥١ خلفاً لوالده الملك ليوبولد الثالث . وقد قام الملك بودوان الأول بزيارة الكونغو البلجيكي في شهر مايو ١٩٥٥ — المترجم .

ملحق

إعداد المترجم

أحزاب وتنظيمات سياسية واتحادات نقابية أفريقية

* الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيب فرد : حدثت هبات سياسية قوية في غينيا قبل الحرب العالمية الثانية ، كما اتسعت حركة الإضرابات منذ نهاية الحرب ، ففي عام ١٩٥٦ قام عمال النقل النهري بإضراب كبير ، وفي عام ١٩٥٩ كان هناك إضراب ضخيم لعمال الموانئ في بساو العاصمة ، الذين كانوا يطالبون بزيادة الأجور . وكانت السلطات البرتغالية ترد على المضربين بأعمال قمع وحشية . وقد بدأت هذه الانتفاضات والاحتجاجات المتفرقة ، وأعمال العصيان ، تتخذ بالتدريج أشكالا منتظمة . وكان ذلك بمثابة نقطة تحول في حركة التحرير الوطني ، تجسدت بشكل خاص بعد المؤتمر الأول لممثلي حركات التحرير بالمستعمرات البرتغالية ، الذي عقد بالدار البيضاء في أبريل ١٩٦١ . واقتفاء بمثل أنجولا ، حمل شعب غينيا السلاح في يناير ١٩٦٣ .

واستمر الكفاح المسلح لشعب غينيا تحت قيادة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيب فرد ، الذي تأسس في عام ١٩٥٦ . وكان الحزب قد طالب الحكومة البرتغالية ، في المذكرة التي رفعها إليها في ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، بأن تعترف بحق شعب غينيا وكيب فرد في الاستقلال والسيادة ، وبأن تسحب قواتها العسكرية فوراً من البلاد ، وبأن تجرد قواعدها العسكرية من السلاح ، وتفرج عن المسجونين السياسيين ، وتمنح حقوقاً متساوية للأفريقيين . وأجابت الحكومة البرتغالية على ذلك بحملات تأديبية عنيفة ، فأخذ الحزب يستعد للانتفاضة المسلحة ، وتمكن من بدء الانتفاضة العامة في بداية عام ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من إجراءات القمع ، وأعمال التدمير ، تمكن الحزب من تحرير ما يزيد على نصف أراضي البلاد . وقد جاء في بيان أصلره الحزب بمدينة

الجزائر ، في أوائل إبريل ١٩٦٦ ، أن « محاولات الاستعماريين البرتغاليين لاستعادة الأراضي المحررة ، قد باءت بالفشل ، سواء في الشمال أو في الجنوب » . وكانت أعظم المعارك التي خاضها الحزب على أراضي جزيرة كومو Como ، في عام ١٩٦٤ . وقد فشلت كل جهود السلطات البرتغالية في القضاء على قوات التحرير بالجزيرة ، برغم الحشود الضخمة ، والجهود المستميتة الضارية . كذلك تمكن الحزب من السيطرة على منطقة كافين Cavin ، وهي جزء هام من ساحل غينيا ، وأهم منطقة منتجة للأرز بالبلاد . وسمح ذلك بتزويد السكان في المناطق المحررة ، والمقاتلين من أجل الحرية ، بحاجتهم من الطعام . وتساند وحدات العصابات الآن الوحدات المنظمة التابعة « لحيث تحرير غينيا » التي كونه « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيب فرد » . وقد خسر البرتغاليون ، في الفترة ٥ - ١٩٦٦ وحدها ، ٣٥٠٠ ضابط وجندي ، بحيث لم يعودوا يجرؤون الآن على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق ، بل يكتفون بالاحتفاظ بقواتهم في المعسكرات الحصينة ، وبالعمليات العسكرية المحدودة ، وبقذف المناطق المحررة بقنابل الطائرات .

ويقول الحزب إن هدف الصراع المسلح هو كسب استقلال كامل غير مشروط لغينيا وجزر كيب فرد . كما يعلن برنامج الحزب « الحقوق والواجبات المتساوية ، والتحالف الثابت والتعاون الأخوي بين المواطنين » ، « والقضاء على كل العلاقات العنصرية ذات الطابع الاستعماري الإمبريالي » . كما ينص على « إعادة النظر في ، أو إلغاء ، كل الاتفاقيات والمعاهدات والأحلاف والامتيازات » التي وقعتها السلطات البرتغالية باسم غينيا وجزر كيب فرد . ويؤكد برنامج الحزب أن « الثروة الطبيعية ، ووسائل الإنتاج الأساسية ، ووسائل المواصلات ، والإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام والتثقيف الجماهيري ، مستعد ملكية قومية ، وستستخدم من أجل احتياجات التنمية الاقتصادية العاجلة » .

وينفذ هذا البرنامج بقوة في المناطق المحررة . وتتكون غينيا اليوم ، من الناحية الفعلية ، من منطقتين : المنطقة المحررة وتحيط بكل الشمال وتمتد

في حزام عريض إلى الجنوب ؛ والمنطقة الواقعة تحت الاحتلال ، وتتكون من المساحات المجاورة للمدن الكبيرة . وفي المناطق المحررة يركز الحزب على العناية بتنمية الزراعة ، وبخاصة الأرز المحصول الغذائي الرئيسي في البلاد . وقد تمكن الحزب من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي في هذه المناطق . كما أقيمت التعاونيات الزراعية في عدة أماكن ، وانشئت أيضاً مجموعات كبيرة من المتاجر ، يشرف عليها الحزب ، وتتم فيها مبادلة المنتجات الزراعية والبضائع المصنوعة . كذلك بدأ إنشاء المدارس ومراكز العلاج الطبي في المناطق المحررة . وتنفذ بنجاح حملة واسعة النطاق للقضاء على الأمية في البلاد ، وأصبحت المدارس الابتدائية إلزامية . وتتولى مراكز العلاج الطبي تقديم الخدمات الطبية لكل من السكان والمقاتلين من أجل الحرية .

وتواجه الحزب صعوبات كثيرة في عمله ، وبخاصة بسبب تعدد القبائل في البلاد ، وتعدد اللغات واللهجات التي تتحدث بها . بيد أنه في مجرى النضال تنشأ علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة ، وتسوى كثيراً من الخلافات المحلية والعرقية وغيرها .

والحزب يدعو إلى التحالف مع الطبقة العاملة الدولية وحركات التحرير الوطني والبلاد الاشتراكية ، وهو يتلقى العون والتشجيع من منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية التقدمية . وقد اعترفت به لجنة التبعة « بالمؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا » الذي انعقد بالخرطوم في الفترة ١٨-٢٠ يناير ١٩٦٩ ، باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة بالبلاد ، ووجهت نداءً إلى جميع حكومات العالم للاعتراف به . وقد مثل الحزب في هذا المؤتمر وفد برئاسة أميلكار كابرال (أنظر ، ص ٤٧٧) ، زعيم الحزب ، وعضوية جوزي أروجو وعبد الله باري وجيل فرنانديز .

✽ **الحركة الشعبية لتحرير أنجولا :** تأسست في عام ١٩٥٧ في شكل حزب مسرى برئاسة إيديوماتشادو : وقد جاء تشكيلها نتيجة لاندماج عدد من المجموعات الوطنية غير القانونية التي كانت تنشط منذ عام ١٩٥٣ في المطالبة

بالاستقلال الوطنى وحق تقرير المصير فى أنجولا . وقامت الحركة بتوحيد الطبقة العاملة فى المدن ، والكادحين الزراعيين والفلاحين فى القرى ، تحت قيادة المثقفين الثوريين . وقد انتشر نفوذ الحركة باطراد منذ نشأتها ، من لواندا Luanda عاصمة البلاد ، إلى بقية الأجزاء التى قسمت إلى ثلاثين منطقة تشكلت فى كل منها لجنة سرية . وتضم الحركة عدداً قليلاً من الأعضاء الأوربيين ، وقد قبض على عدد منهم وحوكموا بتهمة تعريض « وحدة أراضي اللولة » للخطر ، إذ أن هناك « نظرية » برتغالية تقول بأن المستعمرات البرتغالية إنما هى جزء لا يتجزأ من الوطن الأم .

وفى يناير ١٩٦٠ شهد مندوبون من « الحركة الشعبية » المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية ، الذى عقد فى تونس ، وأمكنهم أن يشكلوا هناك جبهة متحدة ، « الجبهة الثورية الأفريقية للاستقلال الوطنى » Frente Revolucionaria Africana para a Independencia Nacional ، مع ثلاث منظمات وطنية أخرى قادمة من المستعمرات البرتغالية هى : « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد » ، « حركة الاستقلال الوطنى لأنجولا » Movimento para a Independencia Nacional de Angola ، « الحركة المعادية للاستعمار » Movimiento Anti-Colonialista .

وقد افتتحت الحركة مكتباً دائماً لها فى كوناكرى فى فبراير ١٩٦٠ ، ثم مكتباً آخر فى أواخر العام نفسه فى لندن . وتقوم الحركة ببلور نشاط بين أبناء أنجولا الذين يعيشون فى الخارج . وبعد القبض على إيليديو ماتشادو ، قام ماريو دى دى إندرادى بأعمال الرئيس ، وفيرتاتوكروز بأعمال السكرتير العام . والآن يترغم الحركة ، وكذلك الكفاح المسلح ، أنطونيو أجوستينهو نيتو . وقد بدأت الحركة الكفاح المسلح فى مساء ٣ فبراير ١٩٦١ .

وبرنامج الحد الأدنى للحركة يتعلق بإنهاء الحكم البرتغالى فى البلاد . وللحركة أيضاً برنامج اجتماعى تفصيلى طويل الأمد ينص على إعادة توزيع الأرض ، وتأميم الصناعات الرئيسية ، والقضاء على امتيازات المستثمرين الأجانب ، وعلى كل صور التمييز العنصرى . وتطبيق الاقتراع العام السرى

المباشر ، وإلغاء تصاريح المرور ، وإقرار حريات الحركة والتعبير والعقيدة والدين والصحافة . وتنادى الحركة أيضاً بوحدة وتعاون الأفريقيين مع كل المناضلين من أجل الاستقلال ، وبخاصة في المستعمرات البرتغالية .

وقد تقدمت الحركة مراراً إلى «اتحاد شعب أنجولا» (انظر المادة التالية) لتكوين جبهة متحدة تضم كل القوى الوطنية في البلاد ، بيد أن اقتراحاتها كانت تقابل دائماً بالرفض ، تحت تأثير التحديدات القبلية وضيق الأفق السياسي، وبتشجيع من اللوائح الحاكمة في الكونغو كينشاسا ، حيث أقامت الأحزاب الأنجولية مراكزها وقت حكومة باتريس لومومبا . ذلك أن حكومة سيريل أدولا ، ثم حكومة مويس تشومبي من بعدها ، وهما الحكومتان اللتان تولتا الحكم بعد اغتيال لومومبا ، قد بذلتا كل ما في وسعهما لعرقلة نشاط «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» . بل لقد لجأت الحكومة الكونغولية في صيف عام ١٩٦٣ إلى الاعتراف « بالحكومة » التي يرأسها ألفاهولدن روبرتو ، زعيم « اتحاد شعب أنجولا » ، وإلى مصادرة الأسلحة التي تمتلكها «الحركة الشعبية» ، والقبض على كثير من أعضائها، وحظر نشاطها في داخل الكونغو ، وذلك في نهاية العام نفسه ، مما اضطر « الحركة الشعبية » إلى نقل مقر قيادتها إلى جمهورية الكونغو برازافيل .

وقد شرعت «الحركة الشعبية» ، في مطلع عام ١٩٦٤ ، في إعادة تنظيم صفوفها ، وتلقت العون في ذلك من « منظمة الوحدة الأفريقية » ، وانضم إليها في خلال عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥ عدد من الأعضاء البارزين في « اتحاد شعب أنجولا » . وفي بداية عام ١٩٦٦ كانت الأعمال العسكرية التي يقوم بها « اتحاد شعب أنجولا » قد توقفت ، وأصبحت الحركة الشعبية تنفرد بقيادة الكفاح المسلح في البلاد . وفي نهاية عام ١٩٦٧ كانت فصائل حرب العصابات التابعة لها تسيطر على مساحات واسعة في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد . وتجرى الآن تنظيم حياة جديدة في مناطق أنجولا المحررة ، فالقوانين الديمقراطية تُطبق ، والسكان يقيمون المدارس والمراكز الطبية ، كما تنشأ مؤسسات

صغيرة لتزويد السكان والجيش بالسلع اللازمة . كما تمكنت «الحركة الشعبية» من عقد عدة اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول الأفريقية المستقلة .

وقد اشتركت «الحركة الشعبية» في مؤتمر الخرطوم ، ومثلها في هذا المؤتمر أجوستينونيتو وماريودي إنلراى وكارلوس روتشا وفرانسيسكو باروس . وأصدرت لجنة التعبئة التابعة للمؤتمر نداء إلى جميع حكومات العالم تناشدها فيه الاعتراف «بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا» باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد .

✽ اتحاد شعب أنجولا : تأسس في عام ١٩٥٤ كرابطة قبلية ، من الموشيكونغو Mouchikongo والبازومبو Bazombo البروتستانت الذين سبق لهم الهجرة إلى الكونغو ؛ وفي عام ١٩٥٨ تحول إلى حزب ميامي توجد قيادته في ليوبولدفيل (كينشاسا الآن) . وترغم الاتحاد ألفاهولدن روبرتو (واسمه المستعار جيلموري) ، وهو من الشخصيات البارزة بين قبائل الباكونغو (انظر، ص ٥٨١) : وكان الاتحاد يتمتع بنفوذ كبير بالمناطق الزراعية في شمال أنجولا . ويقول زعماء الاتحاد إن عضويته قد وصلت إلى أربعين ألفاً في بداية عام ١٩٦٠ . ويعد الاتحاد تنظيمًا سياسيًا يستند في المحل الأول على بعض قبائل الباكونغو ، كما تفكر قيادته إلى برنامج واضح ومحدد فيما يتعلق بتطور الحركة الوطنية في أنجولا .

وإلى بداية الستينيات كانت الحركة الوطنية في أنجولا مبعثرة بين عدد كبير من التنظيمات السياسية والنقابية التي توجد مراكزها جميعاً في ليوبولدفيل ، ومن ثم كانت حركة التحرير تسير في طريق معقد مخفوف بالمخاطر . وكانت الكتل والاتحادات الوطنية التي تتكون مرعان مائتلاشي : ولكن مع تطور الحركة الوطنية وتزايد خبراتها ، أخذت تحدث بلورة حتمية للقوى السياسية . بيد أن الاتجاهات الانقسامية ، التي كان «اتحاد شعب أنجولا» ، يقف على رأسها ، كانت تجد التشجيع من حكومات الكونغو ، التي كانت تعمل على عرقلة وحدة التنظيمين الرئيسيين : «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» ، و«اتحاد شعب أنجولا» . وفي ربيع عام ١٩٦٢ قامت في الكونغو «جبهة التحرير الوطني» ، ثم بعد ذلك

حكومة ثورية في المنفى، من «اتحاد شعب أنجولا» و«الحزب الديمقراطي الأنجولي». ولم تدع «الحركة الشعبية» للاشتراك لا في الجبهة، ولا في الحكومة الثورية. وقد انضم «اتحاد شعب أنجولا» إلى الكفاح المسلح في مارس ١٩٦١، تحت تأثير العمليات العسكرية التي بدأتها «الحركة الشعبية» في أوائل فبراير من العام نفسه. وركز الاتحاد عملياته العسكرية في مناطق الباكنغو (مثلث ساو سالفادور - بيسا مونتيرو - بيمبي Sao Salvador-Bessa Monteiro-Bembe). واستطاع الاتحاد في الشهور الأولى أن يوجه ضربات قاتلة إلى القوات البرتغالية. بيد أن قيادة الاتحاد، التي كانت تسعى للسيطرة على حركة التحرير، كانت ترفض باستمرار تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، بل إنها لم تتورع عن توجيه هجمات متكررة ضد فصائل «الحركة الشعبية».

وقد سارعت حكومة سيريل أدولا بالكنغو، في صيف ١٩٦٣، إلى الاعتراف «بالحكومة» التي شكلها الاتحاد والحزب الديمقراطي برئاسة روبرتو، واقتنى أثرها عدد من الحكومات الأفريقية. ومع ذلك ففي عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥ أخذ عدد من الأعضاء البارزين بالاتحاد ينشقون عليه وينضمون إلى «الحركة الشعبية»، متهمين قيادتهم السابقة بإثارة الخلافات انقبلية، وباستخدام أموال الاتحاد في الأغراض الشخصية وفي تدبير المؤامرات. ومع بداية عام ١٩٦٦، كانت العمليات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد قد توقفت نهائياً.

✽ **جبهة تحرير موزمبيق:** يتميز تركيب حركة التحرير الوطني موزمبيق بنشاط عمالي كبير، فالمدن والمراكز للصناعية في موزمبيق شديدة القرب من مراكز حركة الطبقة العاملة الأفريقية في روديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا. ومع ذلك يشكل الفلاحون الدعامة الاجتماعية الرئيسية للحركة من أجل الاستقلال. وقد حدثت بالبلاد إضرابات عمالية واسعة النطاق، وألقي القبض على عدد كبير من قادة المنظمات العمالية المحلية. وقد نشأت المنظمات السياسية الأولى في خارج موزمبيق، في منتصف الخمسينيات،

وكانت جميعاً عبارة عن مجموعات صغيرة من المثقفين تفتقر إلى برامج واضحة محددة . ولم ينشأ بموزمبيق إلا روابط سرية تقوم على أسس دينية وقبلية . وفي بداية الستينيات ، تشكل أول حزبين سياسيين : «الاتحاد الأفريقي الوطني لموزمبيق» ، و«الاتحاد الديمقراطي الوطني لموزمبيق» . وفي صيف عام ١٩٦٢ ، اتحد الحزبان في «جبهة تحرير موزمبيق» ، التي كان مقر قيادتها في دار السلام بـتـرانـيا . وقد نص برنامج الجبهة على أن الهدف الرئيسي هو توحيد القوى الوطنية في موزمبيق من أجل تحقيق الاستقلال « في المستقبل القريب» . وأقامت الجبهة صلات قوية مع منظمات التحرير الوطني في أنجولا ، وجمهورية جنوب أفريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، وزامبيا ، ومالاوي . كما حققت نجاحاً كبيراً في مجال العمل الدعائي بين جماهير موزمبيق .

بيد أنه سرعان ما حدث انشقاق في الجبهة ، في منتصف عام ١٩٦٣ . وشكل إدواردو موندلاني (انظر ، ص ٤٧٣) حزبا سياسيا احتفظ بالاسم القديم . وقد اعترفت به منظمة الوحدة الأفريقية باعتباره الحزب الرئيسي في البلاد ، وأخذت تقدم له المساعدات . وفي عام ١٩٦٤ أصبحت الجبهة نداء يدعو إلى انتفاضة عامة ، وبدأ الصراع المسلح بالفعل في سبتمبر ١٩٦٤ . وتعمل الآن الفصائل التابعة للجبهة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من موزمبيق . وبحلول نهاية عام ١٩٦٧ كان الوطنيون قد حرروا مساحات تبلغ خمس أراضي البلاد ، ويقطنها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة . كما أنهم من الناحية الفعلية يسيطرون على منطقتين هما : نياسا Nyasa وكابو - ديلجادو Capo-Delgado ، حيث لا يسيطر الاستعماريون فيهما إلا على المدن والمواقع الحصينة . وكان عدد قوات التحرير في هذه الفترة يزيد على ثمانية آلاف مقاتل .

وفي السنوات الأخيرة كانت القوات التابعة للتنظيمات المناضلة في جميع المستعمرات البرتغالية تتجه إلى الوحدة . وأقيم بالدار البيضاء ، في أبريل ١٩٦١ ، مركز مشترك ، هو «مؤتمر التنظيمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية» ، وانتخب المؤتمر مجلساً استشارياً ومسكوتارية للجبهة ، واختار الرباط بالمغرب مقراً لهما . وعقد المؤتمر الثاني للتنظيمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية ،

بدار السلام ، في أكتوبر ١٩٦٥ . وفي هذا المؤتمر تغير هيكل التنظيم ، وتشكل مجلسه التوجيهي من جميع زعماء الأحزاب التي تقاتل من أجل التحرير . أما النشاط اليومي فتشرف عليه سكرتارية تنفيذية مكونة من ممثلين عن كل حزب . وجاء في قرارات المؤتمر : « تنسيق النشاط السياسي والعمليات العسكرية ؛ وضع استراتيجية عسكرية مشتركة من خلال هيئات متخصصة ؛ تنسيق الإجراءات في مجالات التعليم والثقافة وتدريب الكوادر » . وقد رفضت قيادة « اتحاد شعب أنجولا » الاشتراك في كلا المؤتمرين .

وقد اشتركت « جبهة تحرير موزمبيق » في « المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا » ، الذي انعقد بالخرطوم في يناير ١٩٦٩ ، واعتبرتها لجنة التعبئة بالمؤتمر السلطة الشرعية الوحيدة في موزمبيق ، وناشدت جميع حكومات العالم الاعتراف بهذا الوضع . وقد مثل الجبهة في المؤتمر وفداً مكوناً من فرانسيسكو ف. كابو ، وموروپاميجيل أرتور ، وجوداهو نوانا ، برئاسة إدواردو موندلاني زعيم الجبهة .

ولم يكد ينتهي مؤتمر الخرطوم ، حتى تمكن الاستعمار البرتغالي ، بمساعدة مخبرات ألمانيا الغربية ، من اغتيال موندلاني ، زعيم الجبهة ، في دار السلام ببنزانيا . ولقد كان موندلاني بلا جدال أبرز زعماء الجبهة ، وأقواهم شخصية ، وأعظمهم مقدرة ، لذا تعلن اختيار خلف له يسد الفراغ الذي نشأ بوفاة . واضطرت الجهة بإزاء ذلك ، وتجنباً للمنافسة بين زعمائها ، إلى اختيار مجلس ثلاثي لقيادتها يتكون من : يوريا سيمانجو ، نائب رئيس الجبهة في أثناء قيادة موندلاني ؛ سامورا مايكل ، قائد قوات التحرير والمعروف بنزعة الوطنية ؛ مارسيلينو دوسانتو ، مسئول الإدارة السياسية بالجبهة ، والمعروف بثقافته النظرية العالية وميوله الماركسية .

✽ **المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا** : حزب سياسي عريق بجنوب

أفريقيا ، ترتبط بداية تاريخه بتكوين « رابطة التعلم الأهلي » Native Education Association في عام ١٨٨٢ ، وهي الرابطة التي قامت بعد تكوينها بعامين بأول احتجاج ضد قوانين المروز . وفي عام ١٨٨٤ تكونت

« رابطة الناخبين من الأهالي Native Electoral Association للدفاع عن حقوق الأفريقيين الانتخابية . وفي هذه الرابطة لعبت الشخصية البارزة الأستاذ د. د. ت. جاباقو ، محرر *امفونابانتسونو* ، وانغضو المؤسس للمؤتمر الوطني الأهلي Native National Congress ، دورا بارزا . وفي عام ١٩١٢ أعلن تكوين « المؤتمر الوطني الأهلي » الذي سمي فيما بعد « المؤتمر الوطني الأفريقي » ، وذلك بعد تكوين « مؤتمر ناتال الوطني » في عام ١٩٠٤ ، وتكوين تنظيم مماثل بالترنسفال في عام ١٩٠٧ . وكان أول رئيس له جون ل. دوبي ، زعيم مؤتمر ناتال : وقد لعب رؤساء القبائل دوراً هاماً في تأسيسه . ودعا المؤتمر في بداية حياته السياسية إلى توسيع حقوق الأفريقيين الديمقراطية والسياسية . وفي أعقاب صدور قانون الأرض في عام ١٩١٣ ، الذي حرم الأفريقيين من تملك الأرض في خارج المعازل ، شن المؤتمر ضد هذا القانون أول معركة رئيسية له : وفي العشرينيات قام رئيسه العام جيمس . ت . جوميدى بزيارة الاتحاد السوفييتي ، وكانت حماسته الشديدة لهذه الزيارة بعد عودته مسبباً في فقدته لمنصبه . وفي عام ١٩٣٥ اشترك المؤتمر في « مؤتمر عموم افريقيا » All-African Convention ، وهو تنظيم سياسي لتنظيم المعارضة ضد إخراج الأفريقيين من القائمة الانتخابية العامة ، وضد إيجاد تمثيل منفصل لليبيض في البرلمان وإنشاء المجلس التمثيلي الوطني . وعندما تراجع المؤتمر عن موقفه وانسحب من « مؤتمر عموم افريقيا » ، ليسمح لأعضائه بدخول المجلس التمثيلي الأهلي ، انشق عليه بعض الأعضاء الشباب وكونوا في عام ١٩٤٣ « عصبة الشباب للمؤتمر الوطني الأفريقي » A.N.C. Youth League ، ووضعوا برنامج عمل إيجابيا . وفي عام ١٩٤٦ عاد المؤتمر فقرر مقاطعة المجلس ، ثم تبني في عام ١٩٤٩ برنامج عصبة الشباب . وبصالح قانون مكافحة الشيوعية في عام ١٩٥٠ ، الذي كان موجهاً ضد كل المعارضة الأفريقية المنظمة ، اتخذ المؤتمر طابع النضال السياسي الإيجابي . ومنذ عام ١٩٥٢ كان رئيس المؤتمر ا. ج . لوتولي ، ونائب رئيسه أوليفر تامبو ، وسكرتيه العام جيمس هاديبى .

وفي عام ١٩٥٥ لعب المؤتمر دوراً قيادياً في « مؤتمر الشعب » of People

Congress ، الذى عقد بمدينة كليبتون Kipton بالقرب من جوهانسبرج ، وفى ديسمبر ١٩٥٦ كان الجزء الأكبر من المقبوض عليهم بتهمة الحياة العظمى من بين أعضائه . وعندما بدأت حملة مقاطعة الأوتوبيس فى الشهر نفسه كان المؤتمر هو المسئول عن توسيع نطاق المقاطعة إلى أجزاء أخرى من البلاد ، وبخاصة پورت إليزابث . وقد أدى يوم الحداد الوطنى على ضحايا شارپشيل ، الذى دعا إليه الرئيس لوتولى فى ٢٨ مارس ١٩٦٠ ، إلى بقاء الأفريقين فى بيوتهم بصورة تكاد تكون كاملة لمدة ثلاثة أيام . كما دعا لوتولى أيضاً إلى إحراق تضاريع المرور . ومرعان ما حل المؤتمر وأصبح غير قانونى . وقد تكونت فى خارج البلاد جبهة متحدة عرفت باسم « الجبهة المتحدة لجنوب أفريقيا » « South African Front » ، وذلك من الأحزاب والتنظيمات الآتية : « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ؛ « مؤتمر الجامعة الأفريقية » Pan-Africanist Congress P.A.C. « المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا » South African Indian Congress S.A.I.C. « الاتحاد الوطنى لأفريقيا الجنوبية الغربية » South West African National Union S.W.A.N.U. ؛ وذلك لشن حملة مشتركة ضد التفرقة العنصرية .

وقد كان أعظم منجزات حركة التحرير فى جنوب أفريقيا تكوين « تحالف المؤتمر » Congress Alliance ، وهو رابطة من التنظيمات الديمقراطية لعب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » دوراً سياسياً فى تكوينها ، وكان من أهم العناصر المكونة لها . واستمد هذا التحالف حافزه الاسمى من « مؤتمر الشعب » ، وكان بمثابة رأس الحربة فى المعارضة غير البرلمانية ضد التفرقة العنصرية . وقد تكون التحالف من : « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ؛ « المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا » ؛ « مؤتمر الديمقراطيين » Congress of Democrats ؛ « مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا » (انظر ، ص ٤٧٠) . وقد أصبح واضحاً للمؤتمر بعد الملاحقات والاضطهاد والاعتقالات والمحاكمات المستمرة أن الكفاح المسلح هو المخرج الوحيد للبلاد للقضاء على التفرقة العنصرية ، فأضاف الكفاح المسلح إلى برنامجه باعتباره إحدى وسائل النضال . ومن ثم

ظهر الجناح العسكري لحركة التحرير ، وبدأت أعمال الكفاح المسلح ،
وفي أغسطس ١٩٦٧ بدأت مرحلة جديدة من الكفاح المسلح بتكوين حلف
عسكري من «المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا» و«الاتحاد الأفريقي لشعب
زمبابوي» في روديسيا الجنوبية ، ودخل المقاتلون من أجل الحرية التابعون
لذلك الحلف في صدامات مسلحة مع القوات المتحدة لنظامي سميث وفورستر .

والمؤتمر إلى جانب ذلك عمد نشاطه إلى الأقسام التقدمية في البلاد ، ملونة
وبيضاء ، ويتبنى شعار الجامعة الأفريقية ، ويقف ضد التعصب القومي
القائم على العداء بلا تمييز للرجل الأبيض . وتلعب العناصر اليسارية دوراً
كبيراً في داخل تنظيمه ، بيد أن عضويته ظلت إلى حين انعقاد مؤتمر تنزانيا
مقصورة على الأفريقيين . ويشغل دومانوكوي ، منذ وفاة الرئيس لوتولي
(انظر ، ص ٥٢٧) منصب سكرتير عام المؤتمر .

وقد عقد المؤتمر في أوائل مايو ١٩٦٩ مؤتمره العام ، في مدينة موروجورو
بتنزانيا ، وشهده ممثلو كل القوى الوطنية في جنوب أفريقيا ، وكان من أهم
ما تضمنته قراراته : فتح عضويته لأول مرة أمام كل المناضلين في جنوب
أفريقيا ، بصرف النظر عن العقيدة أو اللون ؛ اعتبار الطبقة العاملة الدعامة
الأساسية للثورة في جنوب أفريقيا ؛ دعم تحالفه مع «الاتحاد الأفريقي لشعب
زمبابوي» (الزابو) ، وتوسيع التحالف ليشمل القوات التابعة لحركات التحرير
بالمستعمرات البرتغالية ؛ توحيد كل القوى المعادية للإمبريالية في البلاد .

❖ منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) : قام الكادحسون
من أبناء أفريقيا الجنوبية الغربية بمدينة الكاب ، في عام ١٩٥٨ ، بتأسيس
« مؤتمر شعوب الأوفامبو » Ovamboland Peoples Congress O.P.C. ،
برئاسة هيرمان تيوفو . وكان المؤتمر مكرماً منذ بدايته لإنهاء انتداب جنوب
أفريقيا على البلاد ، وتحقيق وصاية الأمم المتحدة كخطوة أولى نحو الاستقلال .
وقد بدأت قيادة أفريقية جديدة في الظهور في أفريقيا الجنوبية الغربية نفسها ،
وسرعان ما انتشر نفوذ المؤتمر في أرجاء البلاد . وعندما قبض على هيرمان تيوفو

بمدينة الكاب ، في أبريل ١٩٥٩ ، وتم ترحيله إلى مناطق الأوفامبو بشمال
 انبلاد، انتقل مركز المؤتمر إلى وندهوك Windhoek العاصمة، وتغير اسمه إلى
 «منظمة شعوب الأوفامبو» Ovamboland Peoples Organisation O.P.O. ،
 وأصبح سام نوجوما رئيساً لها . وفي الوقت نفسه بدأ زعماء المنظمة التشاور
 مع كوزونجيزي وغيره من زعماء البلاد لتأسيس حركة جماهيرية ، وأسفرت
 المشاورات عن قيام « الاتحاد الوطني لأفريقيا الجنوبية الغربية » (سوانو)
 South West African National Union . وفي يناير ١٩٦٠ تغير اسم
 المنظمة إلى : « منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » ، التي كان يوجد سندها
 الرئيسي في مناطق الأوفامبو ، حيث انتشرت فروع المنظمة في كل أرجائها .
 وتهدف المنظمة إلى إقامة حكومة ديمقراطية حرة تستند إلى إرادة الشعب
 ودعمه المباشر ، وإلى التعاون مع كل الأفريقيين ، والقضاء على كل أشكال السيطرة
 الأجنبية . كما تطالب باستخدام « كل الإجراءات السياسية والقانونية والاقتصادية
 لتحقيق الاستقلال » ، مع العمل في الوقت نفسه على توحيد شعب أفريقيا
 الجنوبية الغربية في تنظيم واحد ، وإلغاء تصاريح المرور وغيرها من القوانين
 العنصرية ، وإلغاء نظام العمل التعاقدى ، وتطبيق الاقتراع العام ، وإعادة
 بناء البلاد اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً . ويقوم بتقديم التماسات « السواپو »
 إلى الأمم المتحدة لمبور مباكيرينا وسام نوجوما ، العضوان بلجنته التنفيذية .

❖ الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي (الزابو) : تشكل « المؤتمر الوطني
 الأفريقي لروديسيا الجنوبية » Southern Rhodesian African National
 Congress في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، استجابة لقيام « المؤتمر
 الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا » . ولكنه ظل حركة أقلية ، ولم يعمر طويلاً .
 ومع ذلك تشكلت بسولزبرى ، في عام ١٩٥٥ ، « عصبة شباب المؤتمر »
 Congress Youth League ، وذلك بمبادرة من جورج نيانلورو
 (انظر ، ص ٥٣٧) وروبرت تشيكيرياما ودونلوزو تشيسيزا . وفي عام ١٩٥٧
 تشكل « المؤتمر الوطني الأفريقي » لروديسيا الجنوبية من جديد ، من خلال

العصبة . وفرع قديم للمؤتمر في بولاوايو . وقد شغل جوشوا نكومو (انظر، ص ٥١٣) منصب رئيس المؤتمر، وشغل جورج نياندورو منصب السكرتير العام . ولقى المؤتمر بمجرد قيامه تأييداً مباشراً في المدن ، وبخاصة في سولزبرى وبولاوايو . وقد دعا المؤتمر إلى سياسة للوحدة الوطنية ، وإلى معارضة القبلية والعنصرية على حد سواء ، وإلغاء قانون تملك **Land Appointment Act** الأرض (انظر، ص ٢٢٤) ، الذى يقصر ملكية الأفريقيين للأرض على المعازل المكتظة ، وتشجيع نقابات العمال ، وإلغاء قوانين المرور ، وتطبيق الاقتراع العام . وكانت عضويته مفتوحة لكل العناصر ، وكان ممن انضم إليه جوى كلاتون-بروك (انظر، ص ٥٣٥) ، وهو الأوربي الوحيد الذى كان هدفاً لحالة الطوارئ التى أعلنت في عام ١٩٥٩ . وقد اتهم المؤتمر بتدبير اضطرابات نياسالاند (مالاوى فيما بعد) التى وقعت في فبراير ١٩٥٩ ، فأعلنت حالة الطوارئ وحل المؤتمر واعتقل عدد كبير من أعضائه ، واستطاع رئيسه نكومو الفرار إلى خارج البلاد حيث قام بحملة كبيرة مطالباً بإلغاء اتحاد روديسيا ونياسالاند.

وفي يناير تشكل بدلا من المؤتمر وكامتداد له « الحزب الوطنى الديمقراطى » **National Democratic Party N.D.P.** برنامج مماثل . وقد طالب الحزب بحكم الأغلبية ، وبحق الاقتراع العام ، وبإنهاء اتحاد روديسيا ونياسالاند الذى يسيطر عليه البيض ، كما رحب بانضمام البيض إليه ، ولكن لم ينضم منهم إليه سوى عدد قليل كأعضاء منتسبين . وفي ديسمبر ١٩٦٠ وجه الحزب الدعوة إلى نكومو الموجود في الخارج للعودة إلى البلاد وتولى رئاسة الحزب . وعند عودته استقبله آلاف المؤيدين في شوارع سولزبرى : وقد انضم نداباننجى سيثولى إلى الحزب في مطلع عام ١٩٦٠ ، وشغل منصب أمين الصندوق :

وقد رفض الحزب باستمرار المقترحات الدستورية التى أسفر عنها المؤتمر الدستوري الذى عقد بسولزبرى في فبراير ١٩٦١ تحت رئاسة دنكان سانديز وزير علاقات الكومنولث في الحكومة البريطانية . وقد حظر الحزب بعد ذلك

وحل محله في بداية عام ١٩٦٢ «الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي» (الزايو). وقد حضر الزايو بدوره في سبتمبر ١٩٦٢، وهو يعمل الآن بصفة سرية غير قانونية. وقد لحا الاتحاد، بعد إعلان استقلال البلاد من جانب الأقلية العنصرية، إلى الكفاح المسلح، ووجد قواته المسلحة مع القوات المسلحة «للمؤتمر الوطني الأفريقي» لجنوب أفريقيا توحيداً للجهود ضد الحلف غير المقدس، حلف فورستر وسميث وكيثانو. وقد بدأ هذا الحلف أول هجوم لحرب العصابات في ١٣ أغسطس ١٩٦٧، وتمثل قواته الآن قرابة ٧٥,٠٠٠ كيلو متر مربع في أجزاء متفرقة بشمال البلاد وشمالها الغربي وغربها وجنوبها الغربي:

* حزب الميثاق الشعبي لغانا: دعى دكتور قوامي نكروما من الخارج، في عام ١٩٤٧، ليصبح سكرتيراً عاماً «لميثاق ساحل الذهب المتحد» United Gold Coast Convention U.G.C.C. ، الذي كان قد أمسه دكتور دنكا لتحقيق الإصلاح الدستوري. والحكم الذاتي. وقد حاول نكروما تكريس المؤتمر للقيام بأعمال جماهيرية واسعة، ولكنه اصطدم مع العناصر المعتدلة فيه. فأسس نكروما بعد ذلك في سبتمبر ١٩٤٨، جريدة أماما اكرا ايفننج نيوز، ثم «لجنة تنظيم الشباب» Committee for Youth Organization التي كان شعارها: «الحكم الذاتي الفوري». وعندما احتدم نزاع نكروما مع اللجنة التنفيذية للميثاق تحولت «لجنة تنظيم الشباب» في ١٢ يونيو ١٩٤٩، إلى حركة سياسية منفصلة تحت اسم «حزب الميثاق الشعبي». ووضع الحزب برنامجاً ناشطاً كان من أهم ما جاء فيه: النضال بكل الوسائل الدستورية من أجل «الحكم الذاتي الفوري»؛ تشكيل طليعة سياسية قوية تضطلع بمهمة القضاء على جميع أشكال القهر؛ توحيد كل أجزاء البلاد؛ تشجيع نقابات العمال:

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ دعا الحزب الجديد إلى اجتماع «جمعية تمثيلية لشعب هانا»، تمثل كل التنظيمات فيما عدا «ميثاق ساحل الذهب المتحد» والمجالس الإقليمية المنتخبة على أساس قبلي. وقد رفضت الجمعية توصيات لجنة

الإصلاح الدستوري ، وطالبت بوضع اللومنيون لساحل الذهب .

وعندما لم يجب طلب الحزب بقيام جمعية تأسيسية ، قام بجملة عصيان مدني ، اتخذ شكل بقاء الناس في بيوتهم ، فقبض على زعمائه ، على حين كانت الاستعدادات تجري لانتخابات عام ١٩٥١ ، حيث قرر نكروما ترشيح نفسه من داخل السجن عن مدينة أكرا ، وفاز نكروما بأغلبية مدوية ، فأفرج عنه في ١٢ فبراير ١٩٥١ ليشكل الحكومة الجديدة ، التي كان يساندها ٣٤ عضوا من ٣٨ عضوا في المجلس التشريعي .

وقد نشر الحزب في عام ١٩٥٣ كتابا أبيض عن الإصلاح الدستوري بالبلاد ، كما عقد في العام نفسه مؤتمرا عاما انتخب فيه نكروما رئيسا وزعيما للحزب مدى الحياة .

وعند نهاية عام ١٩٥٤ تشكل حزب المعارضة ، «حركة التحرير الوطني» National Liberation Movement N.L.M. ، التي استغلت المعارضة في تشكيلها السخط الذي عم زارعي الكاكاو عقب ارتفاع أثمانه في السوق العالمية وتحديد الحكومة للأثمان التي يحصلون عليها ، وكذلك المشاعر القبلية وعزل بعض الرؤساء . وقد رأس هذا الحزب دكتور كوفي بوميا ، الذي كان يعد من أخطر أعداء نكروما طيلة حكمه .

وفي أبريل ١٩٦٠ أجرى استفتاء حول دستور جمهوري جديد ، وقد ووفق عليه بأغلبية ساحقة ، وانتخب نكروما أول رئيس لجمهورية غانا على منافسه دكتور دنكا بأغلبية تقرب من الإجماع .

وقد أمسكت حكومة غانا وحزبها منذ البداية بزمام «حركة الجامعة الأفريقية» ، ودعت إلى أن يعقد في أكرا أول مؤتمر للولول الأفريقية المستقلة في أبريل ١٩٥٨ ، وأول «مؤتمر للشعوب الأفريقية» في ديسمبر ١٩٥٨ . كما كانت أيضا تشجع تكوين «اتحاد نقابات عمال كل أفريقيا» مستقلا عن كل من «الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة» و «الاتحاد العالمي لنقابات العمال» . وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ أعلن قيام اتحاد غانا وغينيا ومالي ، وذلك بعد استقلال غينيا ، ثم تكوين اتحاد غانا - غينيا الدستوري في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٠ ،

وانهيار الاتحاد الذي كان قائما بين السنغال والسودان (مالى) . وفي أثناء أزمة الكونغو ، ٦٠-١٩٦١ ، وقفت الحكومة وحزبها صراحة إلى جانب باتريس-لومومبا ، كما دعت في مؤتمر الدار البيضاء ، في يناير ١٩٦١ ، إلى تكوين «قيادة عسكرية عليا» أفريقية ، لتقديم العون العسكري للكونغو ولكل بلد أفريقي آخر يتعرض للمتاعب ويكون في حاجة إلى مثل هذا العون .

وفي ١٨ ديسمبر ١٩٦٠ عقد في أكرا مؤتمر هام اشترك فيه «حزب الميثاق الشعبي» وحلفاؤه السياسيون «مؤتمراتات العمال» Trade Union Congress ؛ «المجلس المتحد لزراعي غانا» United Ghana Farmers Council ؛ «المجلس التعاوني الوطني» National Co-operative Council - وقرر هذا المؤتمر إقامة اقتصاد اشتراكي مخطط لغانا ، وإقامة زراعة تعاونية واسعة ، وزيادة دور التعاونيات في تجارة التجزئة . كما دعا إلى تكوين «لجنة التخطيط القومي» برئاسة وزير مختص ، تكون مهمتها تخطيط الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك والصرف الأجنبي إلخ . وطالب المؤتمر أيضا بتمويل التنمية من المدخرات والضرائب ، وقيام الاقتصاد على أساس قطاع الدولة والقطاع التعاوني .

ويضم «حزب الميثاق الشعبي» بين صفوفه العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين والبورجوازية الصغيرة ، وتبلغ عضويته حوالي مليونين ، أي كل المتكسبين من السكان تقريبا . وقد حل الحزب بطبيعة الحال إثر الانقلاب الذي قام به الجنرال أنكرا في عام ١٩٦٦ ، وانتهى بإطاحة حكومة نكروما .

✽ **الحزب الديمقراطي الغيني** : الحزب الحاكم والوحيد بالبلاد . وقد أسسه ماديرا كيتا (وزير داخلية مالي فيما بعد) في عام ١٩٤٦ ، خلفاً للحزب التقدمي الغيني «Parti Progressiste Nigerien» ، وكقسم من «التجمع الديمقراطي الأفريقي» (انظر ، ص ٤٥٨) . وقد شدد الحزب منذ الأيام الأولى عدائه لا للإدارة الفرنسية فقط ، وإنما أيضا للاتحاد الفرنسي - الغيني «Union Franco-Guinéenne» برئاسة ياسين دياللو ، الذي كان مرتبطا بالحزب الاشتراكي الفرنسي ، وبالحكام التقليديين ، وبخاصة في فوتاجالون .

وفي عام ١٩٥٢ تولى ميكوتورى ، الذى كان يعمل بنشاط في نقابات عمال غينيا المنضمة إلى «الاتحاد العام لنقابات العمال» الذى يسيطر عليه الشيوعيون بفرنسا ، قيادة الحزب ، وشرع في تنظيمه ابتداء من المستويات القاعدية ، بين الفلاحين وعمال المدن . وقد لقي الحزب معارضة شديدة من الإدارة الفرنسية ، ومع ذلك خفت حدة هذه المعارضة في عام ١٩٥٦ ، وانتخب ميكوتورى نائبا عن غينيا في الجمعية الوطنية الفرنسية ، وفي العام التالى حصل الحزب على أغلبية كبيرة في الانتخابات ، فشكل الحكومة ، واستخدم سلطته في تحطيم سلطة الرؤساء وإحلال مجالس قروية منتخبة محلها .

وفي الوقت نفسه أخذ ميكوتورى ، بوصفه زعيما بارزا من زعماء «التجمع الديمقراطي الأفريقى» ، يصطدم بصورة متزايدة مع رئيس التجمع ، فيليكس هوفوى بوانيه (رئيس دولة ساحل العاج الآن) ، وقاد الجناح اليسارى في التجمع في مطالبته بالاستقلال عن فرنسا وعن اتحاد أفريقيا الغربية .

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أحرز الحزب انتصارا كبيرا ، عندما صوت الشعب بـ «لا» في استفتاء ديجول ، وانفردت غينيا ، دون جميع دول المجموعة الفرنسية بأفريقيا ، بالاستقلال خارج نطاق هذه المجموعة ، وبدأ أصبح الانفصال نهائيا بين الحزب والتجمع . وعلى الرغم من وعود ديجول لغينيا بأنه في حالة رفض شعبها في الاستفتاء البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ، لن تقيم فرنسا أية عراقيل في وجهها ، رفضت فرنسا الاعتراف بالدولة الجديدة ، وانسحب الإداريون والفنيون والمعلمون والأطباء الفرنسيون من غينيا ، بحيث لم يبق منهم سوى عشرين شخصا من بين أربعة آلاف . ولكن الحزب الحاكم صمد للمحنة بشجاعة ، واستطاع بصلابته وينفوذه بين الجماهير أن ينقذ البلاد من كارثة اجتماعية واقتصادية محققة .

ومنذ عام ١٩٥٦ كان ميكوتورى بدوره يعمل من أجل تكوين «الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء» Union Générale des Travailleurs d'Afrique Noire (U.G.T.A.N.) ، ليكون مستقلا عن كل من الاتحادين العالميين :

وقد تمكن الحزب بعد الاستفتاء من امتصاص الحزبين القائمين بالبلاد :
« الحزب الاشتراكي الديمقراطي الغيني » Démocratie Socialiste de
Guinée D.S.G بزعامة إبراهيم بارى (وكان حزبا عرقيا إقليميا يوجد
نفوذه الرئيسى بن قبائل الفولاني في فوتا جالون) ؛ « الكتلة الأفريقية الغينية »
Bloc Africain de Guinée B.A.G. بزعامة بارى دباوادو وكتنا
كومانديان (وكانت بلورها تستند إلى مجموعات عرقية إقليمية) .

والحزب يمثل جبهة عريضة ديمقراطية ومعادية للإمبريالية والاستعمار ،
انبثقت في مجرى ثورة التحرر الوطنى ، وتضم صفوفه من الناحية العملية
كل البالغين من الفلاحين والعمال والمثقفين والبورجوازية المتوسطة والصغيرة ،
وكانت عضويته طبقا لتقديرات عام ١٩٦٤ تصل إلى حوالى مليونى عضو .
بيد أنه في نوفمبر ١٩٦٤ فرض الحزب بعض القيود على عضويته .

وكان اهتمام الحزب في الداخل ينصب على القضاء على آثار الاستعمار ،
وعلى دعم الديمقراطية والتقدم الاقتصادى . ووضعت منذ البداية خطة
ثلاثية لتنويع الإنتاج تقوم على أساس تعاونى . وأعاد الحزب النظر كلية
في النظام التعليمى بالبلاد . وكان هناك تشديد مستمر على كوادر الحزب
لمناقشة وشرح سياسة الحزب مع الفلاح ، عند قاعدة هرم « المركزية
الديمقراطية » ، ولكسب مشاركته الفعالة في وضع القرارات وتنفيذها .
وتلعب المرأة الغينية ، إلى جانب الرجل ، دورا هاما في سياسة الحزب .
وقد عقد الحزب مؤتمره الرابع في ديسمبر ١٩٦٢ ، وفيه قرر اختيار الطريق
غير الرأسمالى للتطور . هذا وموقف الحزب في السياسة الخارجية بالغ
الوضوح ، فهو يؤازر بقوة حركات التحرر الأفريقية ، وتعد كونا كرى ملجأ
للمنفين السياسيين من الكمرون وأنجولا وساحل العاج وغيرها .

✽ الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا (التانى) : تأسيس في عام ١٩٢٩
بوساطة مجموعة من الموظفين البريطانيين ، تحت اسم « الرابطة الأفريقية
لتنجانيقا » Tanganyika African Association ، وكانت الرابطة بمثابة حلقة

للدراصة والمناقشة. وبعد الحرب العالمية الثانية، إثر نمو الوعي السياسى الأفريقى، انهمكت الرابطة تدريجيا فى النشاط السياسى الصريح. وتولى يوليوس نيريرى رئاستها فى عام ١٩٥٣، وبعد عام واحد قام بتحويلها إلى حزب سياسى يرفع شعار الاستقلال. وبدأ قام «الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا» فى عام ١٩٥٤، الذى أخذ يعد شعب تنجانيقا للاستقلال. وقدم نيريرى مشروع دستور للاتحاد ووفق عليه بالإجماع، ومن أهم بنود هذا الدستور: محاربة القبلية وكل الاتجاهات الانعزالية؛ القضاء على كل أشكال العنصرية والتمييز العنصرى؛ تحقيق أغلبية أفريقية فى جميع أجهزة الحكم؛ تشجيع الحركة النقابية والتعاونية؛ إقرار تعليم إلزامى للطفل الأفريقى. كما عارض مشروع الدستور نقل ملكية الأرض إلى المستوطنين غير الأفريقيين والمهاجرين الأجانب، وكذلك أية محاولة لضم تنجانيقا إلى اتحاد لا تكون المطالبة به صادرة عن الأفريقيين. وكانت عضوية الاتحاد مفتوحة لكل من يقبل أهدافه من الأفريقيين رجالا ونساء. كما كان يدعو التنظيمات الشعبية الأفريقية - الرياضية والثقافية والنقابية - إلى الارتباط به.

وبسبب عدم وجود جماعة مهاجرة كبيرة (من الأوربيين والآسيويين) كان الاتحاد قادراً، وراغباً فى الوقت نفسه، فى التعاون مع عدد محدود من ذوى النوايا الطيبة من الأوربيين والآسيويين. وفى أول انتخابات أجريت فى عام ١٩٥٨ على أساس قاعدة انتخابية ضيقة، يتم فيها اختيار القاعدة على أساس عنصرى، أيد الاتحاد بعض المرشحين الأوربيين والآسيويين، ونجح هؤلاء جميعاً بفضل هذا التأييد. وقد انضم الأعضاء الثلاثون، الذين انتخبوا حديثاً بالمجلس، عشرة عن كل عنصر، وكونوا معا «منظمة الأعضاء المنتخبين بتنجانيقا» Tanganyika Elected Members' Organization T.E.M.O. التى كانت بمثابة معارضة منظمة للحكومة تعمل من أجل الحكم الذاتى. وكان يوليوس نيريرى رئيساً للمنظمة، وبراييسيسون (بريطانى) نائباً للرئيس، وجمال (أسيوى) أميناً للصندوق.

ومنذ هذه الفترة أخذ التانو يعمل فى تعاون وثيق مع الحركات الأفريقية

في بقية أجزاء أفريقيا الشرقية ، وبخاصة كينيا ، حيث قامت صلات قوية مع الأحزاب الأفريقية ، وكذلك بين « اتحاد العمل بتنجانيقيا » Tanganyika Federation Labour (الذي كان مسكرتيره العام رشيد كاواوا عضواً باللجنة المركزية للتانو) ، و « اتحاد العمل بكينيا » Kenya Federation Labour . وعندما قامت « حركة الحرية لكل أفريقيا بشرق ووسط أفريقيا » Pan-African Freedom Movement of East and Central Africa (PAFMECA) في عام ١٩٥٨ ، كان التانو عضواً مؤسساً فيها ، كما لعب دوراً قيادياً في عام ١٩٥٩ ، في الدعوة التي وجهتها الحركة لمقاطعة بضائع جنوب أفريقيا . وفي يولية ١٩٦٠ فاجأ يوليوس نيريري مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا ، بدفاعه علانية عن اتحاد دول أفريقيا الشرقية (تنجانيقا وزنبار وكينيا وأوغندا) بمجرد حصول دوحا على الاستقلال . وقد أعرب « الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا » ، و « الحزب الأفرو شيرازي » Afro-Shirazi Party (زنبار) ، و « مؤتمر شعب أوغندا » Uganda People's Congress ، عن التأييد التام لفكرة الاتحاد .

وفي الانتخابات التي أجريت في سبتمبر ١٩٦٠ حصل التانو على أغلبية شبه إجماعية في أول مجلس تشريعي مسئول ، واختير الوزراء من بين أعضاء المجلس ، وأصبح نيريري رئيساً للوزراء .

وتصل عضوية التانو إلى حوالي أربعة ملايين عضو ، ويعمل به عدة آلاف من الأعضاء المتفرغين ، وتضم عضويته جبهة واسعة ابتداء من العمال والفلاحين إلى الرؤساء السابقين . وقد تغير شعار التانو ، في عام ١٩٦٠ ، من أوهورو (الحرية) إلى أوهورو ناكازي (الحرية والعمل) في « الحرب ضد الفقر والجهل والمرض » . وكانت سياسة التانو تقوم على الإيمان بالسلام والمساواة والتجانس ، بيد أنه في السنوات الأولى للحكم كانت العناصر الشابة الأكثر نضالية في داخل التانو تبدى قلقها من سياسته المعتدلة ، إذ لم تكن لدى التانو في البداية أية خطط عامة للتخطيط الاقتصادي أو لمشروعات الدولة ، على الرغم من تشجيعه للزراعة التعاونية . وبعد اتحاد تنجانيقا مع زنبار ،

وقيام دولة تنزانيا ، بدأ الحزب يتخذ اتجاهاً اشتراكياً . وقد تحدت معالم سياسته الاشتراكية في « إعلان أروشا » المعروف ، الذي أقرته لجنته الوطنية التنفيذية في اجتماعها بمدينة أروشا في الفترة ٢٦ - ٢٩ يناير ١٩٦٧ .

✽ **الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (الكانو) :** حزب قومي تأسس في كينيا في مارس ١٩٦٠ من التنظيمات الآتية : « حركة استقلال كينيا » (كيم) Kenya Independence Movement (KIM) ، التي تأسست في عام ١٩٥٩ ، منظمة ناخبي الأعضاء المنتخبين (ميمو) Constituency Elected Members' Organization (CEMO) ، التي تأسست في عام ١٩٥٨ ؛ « حزب الميثاق الشعبي » People's Convention Party (PCP) ، الذي تم تنظيمه في نيروبي في عام ١٩٥٦ ؛ « الاتحاد الأفريقي لكينيا » Kenya African Union (KAU) ، الذي تأسس في عام ١٩٤٤ تحت اسم Kenya African Study Union ، ثم اتخذ هذا الاسم في عام ١٩٤٦ ، وتولى رئاسته هاري ثوكو ، ثم جيمس جيشورو ، ثم أعقبهما جومو كينيا تا إلى حين القبض عليه في عام ١٩٥٢ ، فخلفه والتر أوديدي ، وقد حظر « الاتحاد الأفريقي لكينيا » في يونيو ١٩٥٣ . وعندما تأسس الكانو في عام ١٩٦٠ ، كان توم مبيويا يشغل منصب السكرتير العام ، وأرجنجا أودنجا منصب نائب الرئيس ، وجيمس جيشورو منصب الرئيس المؤقت حين الإفراج عن جومو كينيا تا .

وقد سعت بريطانيا قبل الاستقلال إلى بتربنور الخلاف بين القبائل المختلفة في كينيا ، وإذكاء النزاعات القبلية ، وتشجيع الحركات الانفصالية . ولقد كان « الاتحاد الأفريقي الديمقراطي لكينيا » (الكادو) Kenya African Democratic Union (KADO) ، الذي تأسس في عام ١٩٦٠ بزعامة رونالد نجالا ، الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف الاستعمار والمستوطنين البيض . ولما ثارت خلافات حادة بين الكانو والكادو حول مشكلات كينيا الرئيسية الثلاث : قضية الحزب ؛ قضية التطور الخاص لكينيا ؛ القضية الفلاحية أو مشكلة الأرض .

ولم يكن الكانو حزباً مركزياً يسير على أسس المركزية الديمقراطية ، بل كان نوعاً من من التجمع السياسى يضم مجموعات سياسية مختلفة. وإذا كان قد أمكن فى فترة الكفاح من أجل الاستقلال المحافظة على وحدته الشكلية ، فإن ذلك أصبح متعزراً بعد الاستقلال ، عندما أخذت قضايا التغيير الاجتماعى تبرز إلى السطح وترداد إلحاحاً . وبعد الاستقلال طرحت قضية الحزب الواحد نفسها بشدة ، وأسفرت الرغبة المخلصة من جانب قادة الكانو الوطنيين فى الوحدة الوطنية عن ضم حزب الكادو إلى حزب الكانو الحاكم ، أملاً منهم فى احتواء قادة الكادو فى داخل الحزب الجديد الذى احتفظ باسم الكانو . بيد أن الكانو لم يكن الحزب المتماثل المتجانس الذى يستطيع القيام بعملية الاحتواء ، على حين رأت القوى اليمينية فى داخله فرصتها الذهبية لتقوية نفوذها وفرض اتجاهاتها ، مستعينة فى ذلك بالقوى اليمينية فى داخل الكادو . وبدلاً من أن تنصرف سياسة الكانو بدأ تجملاً وأنصاره فى إحداث التغيير فى سياسة الحزب الجديد ، الذى تحول بالتالى إلى أداة ملحقمة بالإدارة الحكومية ، وأداة للتحويل إلى الطريق الرأسمالى ، تحت الشعارات الاشتراكية الزائفة التى ما زال يردددها . وأسفر ذلك عن انفصال عدد من قادة الكانو البارزين ، وعلى رأسهم أوجنجا أودنجا وآشينج - أونيكو وبيلداد كاجيا (انظر ، ص ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤) وتكوينهم لحزب جديد عرف باسم الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا ، (الكاپو) Kenya African People's Union (KAPU) . وقد احتلت مشكلة الأرض ، وهى إحدى القضايا الأساسية فى الصراع الذى كان دائراً بين جناحي الكانو ، مكاناً هاماً فى البرنامج الجديد لحزب الكاپو .

ويدعو برنامج الحزب الجديد إلى : توزيع الأرض على المعلمين ، بما فيهم من طردوا من أرضهم ، أو قتلوا أرضهم فى أثناء النضال ؛ عدم السماح لغير أبناء كينيا بملكية الأرض ؛ إعطاء الأفضلية وبذل التشجيع للزراعة التعاونية بالنسبة للأرض التى تؤخذ من المستوطنين البيض تمشياً مع سياسة الحزب الاشتراكية ؛ تضيق الملكية الفردية للأرض لتوفير المزيد من الأرض للفقراء ؛ مع تخفيض الحد الأقصى للملكية الأرض تبذل أقصى مساعدة ممكنة

للأفراد لتنمية زراعاتهم ؛ تشجيع عمليات تجميع الأرض ؛ مراعاة العدالة في توزيع أراضي الرعي ؛ الاعتراف بحقوق القبائل والعشائر في أراضيها .

*** حزب مؤتمر باسوتولاند :** تأسس هذا الحزب نتيجة قيام علاقة سياسية قوية طويلة الأمد بين القومية الأفريقية في جنوب أفريقيا وقومية شعب الباسوتو (أو السونجو أو الباموزو) . وقد كانت سياسات باسوتولاند (ليزوتوالآن) ، ولا تزال ، تتأثر بقوة بالحركة الوطنية الأفريقية في جنوب أفريقيا ، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن الأغلبية الساحقة من شعب الباسوتو عملت في هذا الوقت أو ذاك في جنوب أفريقيا . وقد تأسس «مؤتمر باسوتولاند الوطني» Basutoland National Congress على أيدي مونخيهلي في عام ١٩٥٢ . وظل هذا التنظيم حركة أقلية إلى عام ١٩٥٥ ، عندما قام مونخيهلي وحاكتلا وإيزاقييل مقاليله (الكاتب المعروف في جنوب أفريقيا) بإصدار جريدة موهلاباني (المحارب) ، التي لعبت دوراً كبيراً في نشر الوعي السياسي بين الباسوتو في كل من جنوب أفريقيا وباسوتولاند . وشغل خاكتلا ، محرر موهلاباني ، منصب السكرتير العام للمؤتمر . وفي عام ١٩٥٤ نظم المؤتمر حملة قوية ضد تقرير لجنة موري Moore Commission الذي رفض «مجلس باسوتولاند الوطني» Basutoland National Council ما قدمته من اقتراحات للحكم المحلي . وفي سبتمبر ١٩٥٥ شكل المؤتمر لجنة لصياغة مقترحات دستورية وتشريعية جديدة فيما يتعلق بالحكم الذاتي ، وقد قبلت الحكومة البريطانية مقترحات اللجنة في نهاية ١٩٥٨ ، وتقرر إجراء الانتخابات في يناير ١٩٦٠ . وفي عشية الانتخابات أعيد تشكيل المؤتمر تحت اسم «حزب مؤتمر باسوتولاند» . وفي الانتخابات حصل التنظيم الجديد على ٧٣ مقعداً من ١٦٢ مقعداً في مجالس المقاطعات . وقد تولى أعضاء هذه المجالس انتخاب أعضاء المجالس التشريعي Legislative Council (المجلس الوطني National Council) ، وعددهم أربعون عضواً ، وكان من نصيب الحزب ٢٩ عضواً . وفي ديسمبر ١٩٦٠ حدثت خلافات شديدة في داخل الحزب أعقبتها استقالة خاكتلا ، ثم تفاقمت الخلافات والاستقالات بعد ذلك .

✽ **حزب باسوفو الوطني :** أسسه الرئيس ليو جونتانان في عام ١٩٥٩ للدفاع عن الطريقة التقليدية في الحياة، وقد تصدى منذ نشأته لمعارضة «حزب مؤتمر باسوتولاند» لاستبعاده الرؤساء من النضال ولا تباعد سياسة يراها متطرفة ومتعجلة للغاية . ومن المعتقد أنه يحظى بمساندة كاملة من بجانب الكنيسة الكاثوليكية التي تتمتع ببعض النفوذ في المنطقة . وقد حصل على ٢٢ مقعداً في مجالس المقاطعات في انتخابات يناير ١٩٦٠ ، ولكنه لم يظفر إلا بمقعد واحد في المجلس التشريعي .

✽ **المجلس الوطني لنيجيريا والكمرون :** حزب البورجوازية القومية في نيجيريا ، وقد ترأس في سنواته الأولى النضال من أجل وحدة واستقلال البلاد . تأسس في عام ١٩٤٤ برئاسة هربرت ماكولاي ، وشغل دكتور نامدي أزيكوي منصب سكرتيره العام ، ثم أصبح رئيساً له في عام ١٩٤٦ بعد وفاة ماكولاي . وقد كان أزيكوي من قبل ، في الثلاثينيات ، عضواً في « حركة الشباب النيجيري » Nigerian Youth Movement ، ثم أصبح رئيساً « لاتحاد الإيبو الفيدرالي » Ibo Federal Union ، الذي قام في الإقليم الشرقي وشكل أساس «المجلس الوطني» هناك . وقد تأسس «المجلس الوطني» أصلاً كهيئة فيدرالية من مجموعات وطنية وعمالية ، ومن عدد كبير من الروابط القبلية . وفي عام ١٩٤٧ ارتبط به من الناحية الفعلية « مؤتمر تقابات العمال النيجيرية » Nigerian Trade Unions Congress (NTUC) .

وقد حصل المجلس في انتخابات عام ١٩٥١ على أغلبية سهلة في الإقليم الشرقي ، حيث شكل الحكومة . بيد أنه في الإقليم الغربي انضم بعض أعضائه إلى « مجموعة العمل » Group Art الجديدة التي سمح لها بتأليف الحكومة . وفي الجمعية الاتحادية لم يتمكن أزيكوي ، الذي كان قد انتخب لمقعد لاجوس في الجمعية الغربية ، من أن يحصل على مقعد اتحادي . وقد دعا المجلس إلى حملة مقاطعة جديدة ضد الاتحاد الفيدرالي ، ولكن عدة وزراء اتحاديين من أعضائه رفضوا تأييد المقاطعة بحجة إعطاء تجربة المستور فرصة ، ففصلوا من عضويته لعدم الولاء ، كما فصل بعض وزراء الإقليم الشرقي من عضويته في

يناير ١٩٥٣ لأن مواقفهم من المقاطعة كان مشكوكاً فيها . وإلى هؤلاء انضم الأعضاء الساخطون ، سواء في المجلس الإقليمي أو المجلس الفيدرالي ، ليشكلوا مجموعة جديدة عرفت باسم «حزب الاستقلال الوطني» National Independence Party (NIP) . وتطلب ذلك إجراء انتخابات جديدة خرج منها أزيكوى وزيراً أول للإقليم الشرقي ، ثم بعد ذلك رئيساً لوزراء الإقليم .

وفي عام ١٩٥٣ ووفق على مطلب «المجلس الوطني» بدمتور وحلوى (مركزي) ، وزيارة سلطات الحكومات الإقليمية ، والإمراع بالحكم الذاتي لنييجيريا . وأقر دمتور جديد أجريت بمقتضاه انتخابات مباشرة للمجلس الاتحادي . وحصل «المجلس الوطني» على الأغلبية في الإقليمين الشرقي والغربي ، في حين لم يحصل إلا على مقعدين من ٩٢ مقعداً في الإقليم الشمالي . وفي الفترة التالية استطاع أزيكوى التخلص من بعض خصومه في «المجلس الوطني» ، مستنداً إلى ماله من تأييد في قاعدته ، وشكل الأعضاء المفصولون ، في يولييه ١٩٥٨ ، «الحزب الديمقراطي لنييجيريا والكامرون» Democratic Party of Nigeria and the Cameroons . ولم تؤثر هذه الأزمات على حصيلة «المجلس الوطني» الانتخابية ، ففي الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٥٩ حصل أيضاً على العدد الأكبر من الأصوات . وقد تمكن الائتلاف الحكومي المكون من «المجلس الوطني» و«المؤتمر الشعبي الشمالي» Northern People's Congress (NPC) من أن يقود البلاد إلى الاستقلال . وفي أول أكتوبر ١٩٦١ أصبح أزيكوى الحاكم العام لنييجيريا .

وعلى الرغم من أن الوثيقة السياسية التي أصدرتها اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني بالإقليم الشرقي في سبتمبر ١٩٦٠ ، قد دعت إلى تأميم «المشروعات التي تمارس تأثيراً سائداً على حياة الشعب» ، قطع أزيكوى قبل انتخابات عام ١٩٥٩ عهداً على نفسه بعدم تأميم أي مشروع كان قائماً قبل الاستقلال . وقد كان «المجلس الوطني» يرأس «التحالف التقدمي المتحد الكبير» United Progressive Grand Alliance (UPGA) ، إحدى الكتلتين الرئيسيتين اللتين تنتمي إليهما معظم الأحزاب السياسية النيجيرية . وقد تغير اسم «المجلس الوطني»

في أوائل الستينيات إلى « الميثاق الوطني للمواطنين النيجيريين » National Convention of Nigerian Citizens ، وكان « الميثاق الوطني » هو الحزب الحاكم في الإقليمين الشرقي والغربي الأوسط . وقد خلف ميشيل أوكبارا دكتور أزيكوي في رئاسة « الميثاق الوطني » .

✽ **المؤتمر الوطني لأوغندا :** أسسه في مارس ١٩٥٢ كمنبر وطني كل من رئيسه اجناتيوس موسازي وسكرتيره العام أبو ميانجا ، وذلك بعد حظر « حزب باتاكا » Bataka Party إثر الاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٤٩ ضد ضد السلطات الاستبدادية للكاباكا ، وضد الأرستقراطية الحاكمة لدى قبائل الباغنلة (سكان بوغندا بشمال البلاد) . وقد أصبح المؤتمر حزباً جماهيرياً بعد ترحيل كاباكا بوغندا في عام ١٩٥٣ ونفيه في بريطانيا . فقد قاد المؤتمر الحملة من أجل عودته ، واستطاع لأول مرة أن يوحد بين بوغندا ، أغنى أجزاء أوغندا وأكثرها تطوراً ، وبين بقية البلاد ، بعد أن كانت قبائل الباغنلة لا تثق فيه كمعبر عن مطامعها . وبعد عودة الكاباكا في عام ١٩٥٨ عادت التوترات القديمة بين الباغنلة وغيرها من القبائل ، وانشقت مجموعة من المثقفين بالمؤتمر لتشكيل « حزب المؤتمر المتحد » United Congress Party التي اختفى بعد فترة وجيزة ، مؤملة أن يمكنها تعاونها مع الكوكيكو (برلمان بوغندا) من جذب الباغنلة إلى النضال الوطني من أجل الاستقلال على أساس دولة موحدة ، إذ كانت بوغندا تطالب بتقديم دستور خاص بها ، وهو ما كان المؤتمر يعتبره خطوة رجعية من شأنها المساعدة على استمرار تخلف بقية البلاد ، ودعم المخاوف من سيطرة الباغنلة .

وفي عام ١٩٥٩ انشق ميانجا وأبولوميلتون أوبوني (رئيس أوغندا الحالي) على المؤتمر ، وشكلا تنظيماً جديداً اتخذ اسم « المؤتمر الشعبي لأوغندا » Uganda People's Congress ، تاركين التنظيم المبتور وعلى رأسه كيوانوكا وكونونكا . وواصل المؤتمر تدهوره ، ولم يحصل في انتخابات مارس ١٩٦١ إلا على حوالي ٣٪ من مجموع الأصوات ، وعلى مقعد واحد من ٨١ مقعداً .

والمؤتمر الشعبي بزعماء ميلتون أوبوتى ، هو الحزب الحاكم فى أوغندا الآن ، ويتزعمه المثقفون التقدميون ، كما يعبر عن مصالح البورجوازية الصغيرة والمتوسطة والفلاحين والشعب العامل ، ويناضل من أجل الوحدة القومية ودعم الاستقلال .

✽ المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الشمالية : فى عام ١٩٤٦ شكل دوتى يامبا «اتحاد جمعيات الرفاهية الأفريقية» Federation of African Welfare Societies . وأعقب ذلك فى عام ١٩٤٨ تكوين «المؤتمر الوطنى الأفريقى» بقيادة جودوين ليوانيكما ، أول رئيس له ، ثم خلفه فى الرئاسة هارى نكومبولا ، الذى أصبح المؤتمر تحت قيادته تنظيماً جماهيرياً . وفى عام ١٩٥٣ أصبح كينيث كاوندرا (رئيس دولة زامبيا الحالى) سكرتيراً عاماً للمؤتمر . وفى الفترة ٢-١٩٥٤ قاد المؤتمر النضال فى روديسيا الشمالية ضد فرض اتحاد وسط أفريقيا ، كما نظم حملة ناجحة لمقاطعة محلات الحزارة والبقالة ، حيث كان الأفريقيون يحصلون على حاجتهم منها من خلال فتحات فى جدرانها ، بدلاً من الشراء من واجهاتها . وفى عام ١٩٥٨ عارض المؤتمر المقترحات الدستورية الجديدة ، وقدم بدلاً منها مقترحاته الخاصة التى تقوم على تكافؤ التمثيل الأفريقى والأوروبى فى المجلس التشريعى ، وهو مطلب وصفه كاوندرا بأنه معتدل للغاية . ومع ذلك فعندما قررت بريطانيا فرض الدستور الجديد قرر نكومبولا الاشتراك فى الانتخابات ، مما أدى إلى انفصال كاوندرا عن المؤتمر ، وقيامه بتشكيل «المؤتمر الوطنى الأفريقى لزامبيا» Zambia African National Congress ليتولى تنظيم مقاطعة الدستور الجديد . ولم يحضر المؤتمر «الوطنى الأفريقى لروديسيا الشمالية» خلال حالة الطوارئ فى عام ١٩٥٩ ، مثلما حدث «للمؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» ، بيد أنه أخذ يفقد نفوذه باطراد ليرثه فيه «المؤتمر الوطنى الأفريقى لزامبيا» ، ومن بعده «حزب الاستقلال الوطنى المتحد» United National Independence Party (UNIP) .

وبعد أن شهد كاوندرا «مؤتمر الشعوب الأفريقية» الأول ، الذى عقد بمدينة أكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ ، حيث وقع منسوبو روديسيا الجنوبية وروديسيا

الشمالية ونياسالاند ميثاقاً يتعهدون فيه بشن حملة مشتركة ضد الاتحاد ، أصبح شعار مؤتمر زامبيا « الحكم الذاتي الفوري » . وفي أوائل عام ١٩٥٩ عقد مؤتمر قمة مري شهده الزعماء الأفريقيون بالمناطق الثلاث لتنسيق التعاون فيما بين المؤتمرات الثلاثة ضد الاتحاد . وسرعان ما أعلنت حالة الطوارئ ، وأعلن حظر المؤتمر والقبض على زعمائه : وفي مايو ١٩٥٩ انضم ميتر تشونا ، الذي كان قد عاد لتوه من لندن ، إلى « المؤتمر الوطني الأفريقي » بأمل تجديد نشاطه ، ولكنه ما لبث أن دخل هو وبيتوس موكوبو ، سكرتير عام المؤتمر ، في نزاع حاد مع رئيسه نكومبولا ، وأسفر هذا النزاع عن انقسام المؤتمر وتأسيس « حزب الاستقلال الوطني المتحد » ، كي يحل محل « المؤتمر الوطني الأفريقي » لزامبيا . وقامت سياسة الحزب الجديد على الانفصال عن الاتحاد بالوسائل القانونية « وبالعمل الإيجابي غير العنيف » . وعندما أفرج عن كاوندلا في يناير ١٩٦٠ انتخب رئيساً للحزب ، وأصبح تشونا نفسه سكرتيراً عاماً له . وتبلغ عضوية حزب الاستقلال حوالي ثلاثمائة ألف ، وعضويته مفتوحة لكل العناصر ، ولذا فهو يضم بين صفوفه بعض الأوربيين والاسبويين وهو يعد بلاجدال أقوى الأحزاب السياسية بالبلاد . و « حزب الاستقلال » هو الحزب الحاكم الآن في دولة زامبيا ، ويرأسه كاوندلا رئيس الدولة . وتقوم سياسة الحزب الخارجية على عدم الانحياز وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .

✽ **المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند :** يقال إن « المؤتمر الوطني الأفريقي » الأول لنياسالاند قد تأسس في عام ١٩١٢ بتأثير تكوين « المؤتمر الوطني الأفريقي » بجنوب أفريقيا . فالعمال المهاجرون من نياسالاند كانوا يوجلون دائماً بأعداد كبيرة في جنوب أفريقيا ، وقد لعبوا هم أنفسهم دوراً كبيراً في الحياة السياسية هناك ، بحيث كان يتم تفاعل سياسي كبير بين البلدين . بيد أن « المؤتمر الوطني الأفريقي » لم يقيم على نطاق الأمة في نياسالاند إلا في عام ١٩٤٣ . وفي عام ١٩٥٣ حصل المؤتمر على تأييد « اتحاد رؤساء نياسالاند » Nyasaland Chiefs Union ، وكان هذا التأييد عاملاً جوهرياً في تزايد نفوذ المؤتمر وتزايد نفوذ « حزب مؤتمر مالاوي » فيما بعد .

ومع قيام اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ومقاومة المؤتمر له ، تزايدت معارضة الحكومة للمؤتمر ، وأصبحت عضويته تعرض أصحابها للمخاطر ، وبخاصة الموظفين منهم . ومع ذلك ففي انتخابات عام ١٩٥٦ نجح في الانتخابات غير المباشرة لمجلس نياسالاند التشريعي خمسة من أعضاء المؤتمر ، منهم كايناما تشيومى (انظر ، ص ٥٣٤) وهارى تشييمبيرى اللذان تزايد سخطهما فيما بعد من زعامة ثيمر ديلتون ثوماس باندا للمؤتمر ، وطلبا في يولييه ١٩٥٨ عودة دكتور هستنجز باندا لتولى منصب الرئيس العام للمؤتمر ، فعاد من لندن وسط حماسة شعبية كبيرة ، وبدأ مع أنصاره الأساميين ، تشييمبيرى وتشيومى ودونلوزو تشيسيزا ، في تدعيم المؤتمر . وأخذت سياسة عدم التعاون مع الحكومة ، التى كانت برنامجاً للمؤتمر منذ عام ١٩٥٣ ، تزداد حدة ، وقوطعت القائمة الانتخابية الفيدرالية بنجاح ، وازداد تعاون المؤتمر مع زعماء التنظيمات الأسوية في النضال ضد الاتحاد .

وفي أعقاب مؤتمر الطوارىء الذى دعا إليه زعماء المؤتمر في يناير ١٩٥٩ ، اندلعت الاضطرابات في البلاد . وردت حكومة الاتحاد على ذلك بإرسال قوات روديسيا الجنوبية إلى نياسالاند لإخماد الاضطرابات ، وألقى القبض على ٢٥٠ من زعماء المؤتمر ومؤيديه . وفي ٣ مارس أعلن الحاكم العام حالة الطوارىء ، وحُظر المؤتمر . وكان تشيومى ، سكرتير عام المؤتمر ، في خارج البلاد في ذلك الوقت ، فأمرع إلى شن حملة دولية ضد الاتحاد ، ومن أجل إلغاء حالة الطوارىء والافراج عن المعتقلين ، وبخاصة دكتور باندا الذى كان معروفاً جيداً في بريطانيا .

وفي أول يولييه ١٩٥٩ أفرج عن أورتون تشيروا (انظر ، ص ٥٢٣) ، فقام مع عدد من مؤيدي المؤتمر بجمع الأنصار في تنظيم يحل محل المؤتمر . وفي ٣٠ سبتمبر أعلن تشكيل «حزب مؤتمر مالوى» الذى تزايدت عضويته بسرعة كبيرة . وقد تولى تشيروا رئاسة الحزب الجديد بصورة مؤقتة لحين الإفراج عن دكتور باندا . وقد نادى الحزب بأغلبية أفريقية منتخبة في داخل المجلس التشريعي ، وبحق الاقتراع العام للبالغين ، ومقاطعة لجنة مونكتون ،

وفي يولييه ١٩٦٠ أفرج عن دكتور باندا فتولى رئاسة الحزب ، وسافر إلى لندن لإجراء مشاورات دستورية بشأن مستقبل نياسالاند ، حيث ووفق على مطلب الحزب بأغلبية أفريقية منتخبة داخل المجلس التشريعي . وعندما أفرج عن تشيمبيرى وتشيسيزا في ديسمبر ، وكانا آخر من بقى من المعتقلين ، عين الأول أميناً للصندوق ، والثانى سكرتيراً عاماً ، وهما المنصبان تقسهما اللذان كانا يشغلانهما في « المؤتمر الوطنى » المحظور . وقد حصلت البلاد على استقلالها على أيدى الحزب فى عام ١٩٦٤ ، وأصبح هو الحزب الحاكم فى البلاد .

وقد طرأت تغيرات جذرية على سياسة الحزب بعد الاستقلال ، فأصبح قوة رجعية دكتارية تساند الإمبريالية والاستعمار ، وتقف إلى جانب الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، كما تحولت مالاوى إلى قاعدة عدوانية تهدد استقلال مختلف البلدان الأفريقية ، وتعمل على تفنيت وإضعاف القوى الثورية على نطاق القارة الأفريقية .

وقد افتعلت مالاوى أزمة دبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٦٦ ، انتهت بقطع للعلاقات الدبلوماسية معها . كما تتخذ مالاوى فى أفضل الحالات موقف الامتناع عن التصويت عند الاقتراع على مشروعات القرارات التى تتقدم بها مجموعة الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة .

وتتزايد مختلف صور التعاون عاماً بعد آخر بين حكومة مالاوى وحكومة جنوب أفريقيا . وتعسكر الآن فى مالاوى قوات من جنوب أفريقيا . وهذه القوات ليست موجهة فقط ضد تنزانيا وزامبيا وغيرهما من البلاد الأفريقية ، وإنما هى موجهة أيضاً لحماية دكتاتورية باندا الرجعية المفروضة على شعب مالاوى بقوة الحديد والنار . وتقوم سياسة حكومة باندا فى الداخل على إبادة كل من يرفع صوتاً بمعارضته . وقد بلغت هذه السياسة ذروتها فى إطلاق النار على باتوتا تشيسيزا فى مطلع عام ١٩٦٩ ، وعلى كثيرين غيره بعد ذلك . وقد كان باتوتا تشيسيزا من الزعماء الوطنيين النشطين فى « حزب مؤتمر مالاوى » ، كما عمل بعض الوقت سكرتيراً خاصاً للدكتور باندا وحارماً له بوصفه ضابط

شرطة سابقاً . كذلك حكم على ليلسون تشيدنجو ، وهو من أعضاء برلمان مالواي ، وعلى أربعة غيره بالإعدام بتهم زائفة .

ولم يكتف دكتور باندا بانحياز الصريح إلى الفاشيين ودعاة الاستعمار الجديد والتفرقة المنصرية، وإنما هوينسق جهوده الآن مع الصهيونية العالمية ، ويدعو إلى إقصاء الدول العربية عن القارة الأفريقية . وقد زار باندا إسرائيل ، في مايو ١٩٦٨ ، وألقى خطاباً في برلمانها عرض فيه خدماته على الصيهاونيين ، وقال إنه قد رأى الحقيقة بعينه في إسرائيل ، وهي أن التعاون قائم بين العرب واليهود فيها، وأنه سيبدل كل ما في وسعي لمساعدتكم وموازرة قضيتكم...» .

إن القضاء على القاعدة الرجعية التي أقيمت في مالواي لم يعد مهمة ملقاة على شعب مالواي وحده ، وإنما أصبح مهمة لكل القوى التقدمية في أفريقيا .

✽ التجمع الديمقراطي الأفريقي : كان الزعماء الأفريقيون بأفريقيا الفرنسية

الغربية والاستوائية ، الذين ينتخبون للمجالس التشريعية الفرنسية ، يرتبطون بهذا الحزب أو ذاك من الأحزاب السياسية الفرنسية . مثال لامين جيبى وليوپولد سنجور من السنغال ، اللذان ارتبطا بالحزب الاشتراكي الفرنسي الذي كان نشيطاً لبعض الوقت في السنغال ؛ وفيلكس هوفوى - بوانييه ، من ساحل العاج ، الذي كان مرتبطاً بالحزب الشيوعي الفرنسي .

وقد عقد في أكتوبر ١٩٤٦ ، في باماكو بالسودان (مالي فيما بعد) ، مؤتمر لتشكيل حزب سياسي على نطاق المنطقة يوحد كل العمال وتقابات العمال والتنظيمات الثقافية والدينية في النضال من أجل التحرر الأفريقي . وقد اشترك في هذا المؤتمر كل المنسوبين الأفريقيين في المجالس التشريعية الفرنسية ، فيما عدا المرتبطين منهم بالحزب الاشتراكي الفرنسي بدعوى خشيتهم من خضوع الحركة لسيطرة الشيوعيين . وكان ذلك موقفاً خطيراً ، إذ ترتب عليه طيئة السنوات الاثنتي عشرة التالية انفصال الزعماء قوى النفوذ الجماهيري في السنغال عن زملائهم في بقية أجزاء أفريقيا الفرنسية - الذين

ارتبطوا « بالتجمع الديمقراطي الأفريقي » ، وهو الحزب على نطاق المنطقة الذي انبثق عن مؤتمر باماكو . وفي العامين التاليين أقام هوفوي - بوانييه ، رئيس التجمع ، وجابريل داربوسيه ، سكرتيره العام ، شبكة من الأحزاب المرتبطة به في أقاليم أفريقيا الفرنسية (فيما عدا موريتانيا وأوبانجي شاري) . بلغت عضويتها ٧٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٤٨ .

وفي انتخابات عام ١٩٤٦ للبرلمان الفرنسي حصل مرشحو التجمع على ١٨ مقعداً - ثمانية نواب وخمسة شيوخ ومبعة مستشارين للاتحاد الفرنسي - ضد معارضة شكلتها أساساً المجموعة المرتبطة بالحزب الاشتراكي الفرنسي . وفي عام ١٩٤٨ قام هوفوي - بوانييه وداربوسيه بجولة في أفريقيا الفرنسية لكسب التأييد للتجمع ، ولقيا استجابة واسعة على الرغم من المقاومة المستمرة من جانب السلطات . وقد قامت اضطرابات عنيفة بساحل العاج ، في الفترة ٤٩ - ١٩٥٠ ، قمعتها القوات الفرنسية ، وألقيت مسئوليتها على التجمع . وتركز الهجوم على التجمع بسبب صلاته « بالحزب الشيوعي الفرنسي » ، الذي لم يعد يشكل قوة لها وزنها في البرلمان الفرنسي ، بسبب تغير نظام التصويت . وأنت الحملات ثمارها في عام ١٩٥٠ ؛ فقطع هوفوي - بوانييه ، وكذلك جميع البرلمانيين الأفريقيين من أعضاء التجمع ، فيما عدا داربوسيه ، كل صلاتهم « بالحزب الشيوعي الفرنسي » ، وأعلنوا ميادتهم الجديدة غير النضالية القائمة على « التفاهم المتبادل » مع فرنسا . وفي الأعوام التالية فقد التجمع تأييد « اتحاد شعوب الكمرون » (Union des Populations du Cameroun (UPC) ، والجناح اليساري من « الحزب التقدمي للنيجر » (Parti Progressiste Nigérien بقيادة جيبو باكارى ، و « الاتحاد الديمقراطي السنغالي » (Union Démocratique Sénégalaise . وقطع داربوسيه نفسه . صلاته بالتجمع . ، وفقد مقعده في الجمعية الوطنية الفرنسية ، وإن كان قد عاود الانضمام إلى هوفوي - بوانييه في عام ١٩٥٧ .

وقد كان الحزب الاشتراكي الفرنسي هو المنافس الرئيسي للتجمع في البداية حول التأييد الشعبي ، بيد أن نفوذ هذا الحزب أخذ يتدهور بسرعة ،

وفي عام ١٩٤٨ قطع منجور صلاته مع الاشتراكيين الفرنسيين لينضم إلى حركة «المستقلين فيما وراء البحار» (IOM) Independants d'Outre-Mer ، وهي رابطة تكونت في باريس من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين القادمين من وراء البحار ، والمدين أعلنوا استقلالهم عن جميع الأحزاب الفرنسية ، على الرغم من أنهم كانوا يلقون التشجيع من « الحركة الجمهورية الشعبية » الفرنسية .

وفي هذا الوقت تشكلت أحزاب قومية منفصلة ، غير مرتبطة بالتجمع ، في أجزاء مختلفة من أفريقيا - السنغال ، فولتا العليا ، النيجر ، داهومي ، وحاولت « حركة المستقلين فيما وراء البحار » ، في مؤتمر لها عقد بمدينة بوبوديوالامسو Bobodioulasso بفولتا العليا في فبراير ١٩٥٣ ، توسيع نفوذها باقتراحها تكوين جمهورية فيدرالية أفريقية في داخل إطار الاتحاد الفرنسي . وقد دعم منجور هذا الاقتراح في العام التالي ، عندما اقترح تقسيم أفريقيا الغربية الفرنسية إلى اتحادين فيدراليين ، أحدهما عاصمته دكار ، والآخر عاصمته أبديجان ، وهكذا صيغت إحدى القضايا الأساسية التي انقسمت أفريقيا الفرنسية حيالها منذ ذلك الوقت .

وفي انتخابات عام ١٩٥١ للجمعية الوطنية الفرنسية ، وكان التجمع مازال يتعرض لمقاومة الإدارة ، لم يفز سوى ثلاثة من أنصاره . بعد ذلك ركر زعماءه على إعادة بناء التنظيم بعناية وبالتدرج ابتداء من المستويات القاعدية ، مدعين أنهم مازالوا يتمتعون بثقة شعبية واسعة في معظم المناطق . وفي انتخابات عام ١٩٥٦ كان لتحسن علاقة التجمع مع الإدارة آثاره في تحقيق نجاح أكبر ، إذ فاز تسعة من أعضائه في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية . ونتيجة لذلك حصل هوقوي - بوانييه على منصب وزاري ، واشترك بصورة مباشرة في وضع مشروع « القانون التنفيذي » loi-cadre الذي زود المجالس التنفيذية في أقاليم أفريقيا الفرنسية بمسؤوليات كبيرة . وفي الانتخابات المحلية التي أعقبت تطبيق « القانون التنفيذي » فاز التجمع بالسيطرة على حكومات ساحل العاج وغينيا والسودان ، وبأغلبية ضئيلة في فولتا العليا .

وعلى الرغم من أن « القانون التنفيذي » كان يمثل استجابة ما للضغط الأفريقي من أجل الحكم الذاتي ، تعرض بوانيه لهجوم متزايد سواء من قبل الجناح اليساري في حزبه ، بقيادة سيكوتوري ، أو من منجور وأنصاره الذين تقلدوا القانون على اعتبار أنه استقلال ذاتي غير ملائم ، ويمكن أن يؤدي إلى « بلقنة » أفريقيا . كما هوجم بوانيه أيضاً لاشتراكه في الوزارة الفرنسية (وزارة جى دى موليه) التي استخدمت قوات أفريقية في الاعتداء على مصر في عام ١٩٥٦ .

وقد تبلورت هذه الأزمة الثانية ، التي تفجرت في مؤتمر التجمع في باماكو في عام ١٩٥٧ ، حول قضايا اتحاد أفريقيا الغربية الفيدرالي والاستقلال . وتدعم مركز الفيدراليين كثيراً مع تكوين « الميثاق الأفريقي » ، في مؤتمر المستقلين فيما وراء البحار ، ، الذي عقد بذكر في العام نفسه ، كحركة على نطاق المنطقة تنادي بالاستقلال الذاتي لكل الأقاليم في داخل إطار الاتحادين الفيدراليين اللذين اقترحهما منجور . وقد اتحدت الأقسام المتبقية من الحزب الاشتراكي الفرنسي في « الحركة الاشتراكية الأفريقية » ، *Mouvement Socialiste Africain* ، وانضمت إلى « الميثاق الأفريقي » فيما بعد في عام ١٩٥٧ . ومن هذا الحلف ظهر حزب الائتلاف الأفريقي « *Parti du Regroupement Africain (P.R.A.)* » ، وهو حزب فيدرالي . وظل بوانيه صامداً برغم تزايد التأييد للاتجاه الفيدرالي ، وأدى إصراره على أن يكون لكل إقليم صلات منفصلة مباشرة مع فرنسا عن قطيعة لا رجعة فيها مع التجمع .

وفي استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ ظهرت نخبة زعماء التجمع واضحة ، عندما دعا إلى التصويت بـ « نعم » ، أي لصالح المجموعة الفرنسية . وقد تحلى « الحزب الديمقراطي الغيني » قرار التجمع ، واختار طريق الاستقلال الكامل خارج المجموعة الفرنسية ، وبذلك قطع صلاته بالتجمع الذي يقوده بوانيه . أما « حزب الائتلاف الأفريقي » فقد ترك للأحزاب المرتبطة به حرية الاختيار بين التصويت بـ « نعم » أو « لا » ، وقام بغضها بحملة من أجل التصويت بـ « لا » ، بيد أنها لم توفق . وكان تصويت غينيا لصالح الاستقلال نهديداً

خطيراً للتجمع ولمركز بوانيه شخصياً . وازداد مركز التجمع ضعفاً عندما اجتمعت الأحزاب المؤيدة لاتحاد أفريقيا الغربية الفيدرالى - الحزبان التابعان « لحزب الائتلاف الأفريقى » فى السنغال وداهومى ، والحزبان التابعان « للتجمع الديمقراطى الأفريقى » فى السودان وقلتا العليا - لمناقشة قيام اتحاد فيدرالى فى بلادها . وحارب بوانيه هذا الاقتراح ، ونجح فى إقناع إقناع زعماء داهومى وقلتا العليا بالانسحاب ، وبتشكيل « مجلس الوفاق » Conseil de l'Entente بدلا من الاتحاد ، وهو المجلس الذى ضم فى اتحاد واه كلا من ساحل العاج والنيجر وداهومى وقلتا العليا . ولم يستطع بوانيه الإبقاء على السودان داخل التجمع . وفى يناير ١٩٥٩ وافقت كل من السودان والسنغال على تكوين اتحاد مالى الفيدرالى ، وتوحيد حزبيهما فى « حزب الاتحاد الفيدرالى الأفريقى » (PFA) Parti de la Fédération Africaine .

وكان « مجلس الوفاق » وهيكلة يعكسان بدقة تصور بوانيه للاتصالات التى ينبغى أن تقوم بين الأقاليم فى داخل المجموعة الفرنسية وبين فرنسا وبين الأقاليم وبعضها البعض . ومع ذلك قلب هذا التصور رأساً على عقب عندما وافق ديجول فى أواخر عام ١٩٥٩ على إعادة تشكيل المجموعة للسماح لمالى بأن تصبح دولة كاملة السيادة فى داخلها . ونتيجة لذلك طالب زعماء « مجلس الوفاق » أيضا باستقلال بلادهم . وإن كانوا قد أعربوا عن عدم موافقتهم على البقاء فى خارج المجموعة . وفى أغسطس ١٩٦٠ تحطم اتحاد مالى ، وأصبحت كل من السنغال والسودان دولة مستقلة .

وعند نهاية عام ١٩٦٠ أصبحت كل المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا الفرنسية الاستوائية والغربية دولا مستقلة ، وضعف التماسك بين أجزاء التجمع . وقد شكلت النول ذات السيادة المرتبطة به - جمهورية أفريقيا الوسطى (أوبانجى - شارى فيما سبق) ، النيجر ، تشاد ، قلتا العليا ، الكونغو (برازافيل) ، داهومى ، جابون ، ساحل العاج - جنبا إلى جنب مع جمهورية الكمرون ومدغشقر وموريتانيا ، وكذلك السنغال لأول مرة ، ائتلافا عرف « باتحاد الأفرومالاجاش » ، تعارضت سياسته الحذرة تعارضا قويا مع نضاله غينيا ومالى .

وقد اتبعت هذه البلاد الاثنا عشر ، التي التقى زعمائها في برازافيل في ديسمبر ١٩٦٠ ، سياسة مشتركة تجاه أزمى الجزائر والكنغو ، وهي سياسة كانت أكبر ممالة لفرنسا والغرب منها للبلدين الأفريقيين . وقد انفصلت الكونغو (برازافيل) فيما بعد عن هذا الاتحاد واتبعت سياسة تقدمية عندما قام ماسمبا - ديبا بانقلابه المعروف .

✽ **تحالف الباكغو (الأباكو) :** أسسه إدموند نريزا - لاندو في عام ١٩٥٠ كرابطة عرقية للدفاع عن لغة الكيكنغو Kikongo . وقد انتخب جوزيف كازافوبو (رئيس الجمهورية فيما بعد) رئيساً للأباكو في عام ١٩٥٥ . وأعلن كازافوبو أن هدف الأباكو هو إعادة توحيد قبائل الباكغو (انظر ، ص ٥٨١) ، وبذلك كانت قوته الدافعة الأساسية مندبدايته قوة قبلية . وفي انتخابات عام ١٩٥٧ لمجلس المدن ، حصل الأباكو على ٦٢ ٪ من مجموع الأصوات في ليوبولد فيل (كينشاسا فيما بعد) ، وأصبح كازافوبو عمدة لمدينة دندالي Dendale . وقد كان زعماء الأباكو على صلة وثيقة بالكنيسة الكاثوليكية .:

وقد قبل الأباكو ، بوصفه حزباً تدرجياً في سياسته ، خطة الثلاثين عاماً لاستقلال الكونغو التي وضعها الأستاذ الليبرالي البلجيكي فان بلزن في عام ١٩٥٤ . وفي أعقاب حوادث يناير ١٩٥٩ في ليوبولد فيل (انظر ، ص ٥٩٤) أعيد تشكيل الأباكو كحزب سياسي تحت اسم « تحالف الباكغو » الذي أخذ يصطدم بصورة متزايدة مع السلطات البلجيكية . وفي يونيو قدم « تحالف الباكغو » مشروعاً لإقامة « جمهورية الكونغو المركزية » ، محذراً فيه البلجيكيين من أن الباكغو لن يعودوا يعترفون بالإدارة البلجيكية بعد أول يناير ١٩٦٠ . وفي نوفمبر ١٩٥٩ كان كازافوبو أداة نشيطة في تكوين « كارتل أباكو » Abako Kartel - وهو تحالف من الأباكو ، و « حزب التضامن الأفريقي » ، و « الحركة الوطنية الكونغولية » (كالونجي) ، ومجموعات أخرى - وانتخب كازافوبو رئيساً للكارتل . وقد قاطع الأباكو انتخابات ديسمبر الكميونية . وفي نهاية ديسمبر دعا الكارتل إلى عقد مؤتمر في كيساننو

Kiisantu حيث طالب بالاستقلال الفوري وبلدستور فيلرالى للكنغو .
وفى يناير ١٩٦٠ عقد مؤتمر دائرة مستديرة فى بروكسل رأس فيه كازافوبو
وفد الكارتل ، ولكنه انسحب من المؤتمر بعد خمسة أيام من بدايته لعجزه
عن إقناع البلجيكيين بمطالب الكارتل : ولم يلبث الكارتل أن انقسم على نفسه ،
وانفصل لومومبا زعيم « الحركة الوطنية الكونغولية » ، والذى ظهر كشخصية بارزة
فى المؤتمر : كذلك انفصل قسم من الأباكو نفسه ليشكل تنظيماً منافساً بقيادة
دانييل كانزا :

وكانت « الحركة الوطنية الكونغولية » هى المنافس الرئيسى للأباكو فى انتخابات
مايو ١٩٦٠ ، بيد أنه حصل على أغلبية كبيرة فى إقليم ليوبولدفيل . وبعد حصول
الكنغو على الاستقلال فى أول يولييه ١٩٦٠ شكل الأباكو و« الحركة الوطنية
الكونغولية » الأساس لإئتلاف حكومى يشغل فيه كازافوبو رئاسة الدولة
ولومومبا رئاسة الوزارة ، وذلك بعد أن فشل كازافوبو فى تنظيم أغلبية
عن طريق الأباكو وحده :

وفى خلال الفترة الأولى لانفصال كاتانجا لم يقم كازافوبو بأية جهود لدعم
الحكومة المركزية ، ولكن عندما طلب لومومبا المساعدة السوفيتية فى شكل
إمدادات وطائرات للنقل ، وانتقد علانية قوات الأمم المتحدة ، عزله كازافوبو
من رئاسة الوزارة ، وعين جوزيف إلبو بدلاً منه . وفى النهاية صادق على
الدكتاتورية العسكرية التى أقامها الكولونيل موبوتو ، كما وقع الأمر بالقبض
على لومومبا فى ديسمبر ، ثم بعث بوفده الخاص إلى الأمم المتحدة ، وهو
الإجراء الذى عارضته الوفود الأفريقية الآسيوية بشدة .

وقد لى كازافوبو ، فى صراعه مع لومومبا ، مساندة صريحة قوية من
قبل حكومة الكونغو برازافيل ومن الحزب الحاكم فيها (« الاتحاد الديمقراطي
لحماية المصالح الأفريقية » Union Démocratique de Défence
des Intérêts Africains) برئاسة أبى فولبير يولو (انظر ، ص ٤٧٦) . وفى
بداية عام ١٩٦١ اجتمع زعماء مختلف التنظيمات السياسية الكونغولية - فيما عدا تنظيم
أنطوان جيزنجا بستانلي فيل (كيسنجاني فيما بعد) - بمدينة تانانارييف Tananarive

عاصمة مدغشقر ، حيث اتفقوا على قيام اتحاد فيدرالى غير محكم ، يتكون من ولايات كنفولية ذات استقلال ذاتى ، برئاسة كازافوبو .

وقد حضر الأباكو مع غيره من الأحزاب الكنفولية فى أكتوبر ١٩٦٥ ، وألقى الكولونيل موبوتو القبض على كازافوبو فى الشهر التالى .

✽ **الحركة الوطنية الكنفولية :** تأسست فى عام ١٩٥٨ بقيادة باتريس لومومبا ، وكانت تدعو إلى «إعداد الجماهير والصفوة لأن تمسك بين أيديها بزمام الشئون العامة ، والإسراع بمقرطة الحياة السياسية ، وتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان فى الكنفو ، وتحرير الكنفو من الاستعمار » . وبعد الاستقلال شرع الحزب ، فى محاربة جميع صور الانفصالية القبلية وتشجيع الوحدة فى البلاد . وقد تعارضت هذه السياسة تماماً مع سياسة كل المجموعات السياسية الرئيسية الأخرى فى الكنفو ، إذ كانت تقوم جميعاً على الولاء القبلى .

وقد حضر لومومبا ، مع زعيمين آخرين بالحزب ، المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وعند عودته وقعت أحداث ليوبولدفيل المعروفة فى يناير ١٩٥٩ (انظر ، ص ٥٩٤) . وفى أبريل ١٩٥٩ عقد الحزب مؤتمراً فى مدينة لولوايور ، وطالب بالحكم الذاتى فى عام ١٩٦١ . وفى شهر يولييه نشبت خلافات فى داخل الحزب ، وبخاصة حول زعامة لومومبا ، أسفرت عن استقالة العناصر المعتدلة ، ومن بينها جوزيف إلبو ، لتشكل مجموعة جديدة بقيادة ألبرت كالونجى من إقليم كاماي Kasai ، سميت « الحركة الوطنية الكنفولية كالونجى » . وفى ٣٠ أكتوبر اندلعت الاضطرابات فى ستانلى فيل ، ونتيجة لها قبض على لومومبا وألقى به فى السجن إلى يناير ١٩٦٠ . ومع ذلك سجل الحزب نجاحاً ساحقاً فى الانتخابات المحلية بستانلى فيل فى ديسمبر ١٩٥٩ . وقد اشترك لومومبا فى مؤتمر الدائرة المستديرة الذى عقده الحكومة البلجيكية فى بروكسل ، فى يناير ١٩٦٠ ، لمناقشة التقدم الدستورى للكنفو . وقد ظهر لومومبا فى هذا المؤتمر بوصفه أبرز الساسة الكنفوليين بلا منازع . وقد ساندت الحكومة البلجيكية اقتراحاته بإقامة دولة موحدة ،

وذلك في وجه مطالب الاتحاد الفيدرالي الفضيفاض التي تقدم بها الأباكو ومويس تشومبي . وقد قرر المؤتمر إجراء انتخابات في مايو ١٩٦٠ ، وإعلان استقلال الكونغو في ٣٠ يونيو من العام نفسه .

وجرت حملات انتخابية عنيفة اشتركت فيها ثلاث مجموعات رئيسية : «الحركة الوطنية الكونغولية» ، الحزب الوحيد ذو التنظيم المتناسك ؛ «الحزب الوطني للتقدم» (Parti National du Progrès (PNP) ، وهو اتحاد من أحزاب معتدلة صغيرة يسانده البلجيكيون ؛ «كارتل أباكو» . وحصل الحزب على ٣٣ مقعداً من ١٣٧ مقعداً ، وبذا برز كأقوى حزب برلماني منفرد في البلاد . كذلك تمكن من تشكيل الحكومات الإقليمية في الإقليم الشرقي وكيثو Kivo وكساي .

وبعد فترة من المناورات البلجيكية دعى الحزب ليشكل الوزارة ، فنجح في ذلك عن طريق الدخول في تحالف عريض مع عدة أحزاب أخرى أهمها الأباكو . ولم يكدمر أسبوع على الاستقلال حتى وقع تمرد في « القوة العامة » (انظر ، ص ٥٩٨) ، أعقبه إرسال باجيكا لقوات المظلات « لحماية المستوطنين » . وفي الوقت نفسه أعلن تشومبي انفصال كاتانجا عن الجمهورية ، فطلبت حكومة لومومبا قوات من الأمم المتحدة للمحافظة على القانون والنظام ، بيد أن لومومبا اتهم قيادة قوات الأمم المتحدة بعدم تنفيذ المهمة التي كلفت بها من قبل مجلس الأمن ، وبالفشل في مساعدته على حفظ النظام وضمان رحيل قوات المظلات البلجيكية من البلاد . ولذا طلب مساعدات سوفيتية في شكل إمدادات وطائرات نقل ، وهدد بطرد قوات الأمم المتحدة ، فعزله كازافوبو من منصبه ، وعين جوزيف إليو بدلاً منه . وقد أعقب حكومة إليو النظام العسكري الذي أقامه الكولونيل موبوتو . وقد ظل كازافوبو في منصبه ، على حين قبض على لومومبا . واستطاع لومومبا الفرار بعد أن أقام مؤيلوه ، بقيادة أنطوان جيزنجا ، حكومة إقليمية موالية في ستانلي فيل . بيد أن قوات موبوتو تمكنت من القبض عليه ، ورحل إلى كاتانجا في ١٧ يناير ١٩٦١ ، حيث اعتلى عليه بوحشية ، وقتل في يوم ١٤ فبراير ١٩٦١ ، وهو اليوم الذي أعلنت فيه حكومة كاتانجا نبأ وفاته « على حين كان يحاول الهرب » .

وقد أثبتت الاضطرابات التي حدثت على نطاق العالم أمام السفارات البلجيكية مدى العطف العالمي الذي اكتسبته سياسة لومومبا وسياسة حزبه . وقد تزعم بيار موليلي الحزب بعد مقتل لومومبا .

وقد كان الحزب جمهوريا يؤمن بمقرطة جميع المؤسسات ، وانفصال الكنيسة عن الدولة ، ونزع السلطة الفعالة من أيدي الرؤساء ، وبملاءمة الاشتراكية للظروف الأفريقية . وكان أصلب الأجزاء نضاليا ، وأقواها نفوذاً وتنظيماً ، في جميع أجزاء البلاد ، فيما عدا كاتانجا ، مع وجود قلعته الرئيسية في ستانلي فيل . وقد لعب الحزب الدور الرئيسي في الكفاح السيامي لاستقلال الكونغو ، ثم في الكفاح المسلح ضد الحكم الاستعماري الرجعي بعد مقتل لومومبا .

*** حزب التضامن الأفريقي :** أسسه كليوفاس كاميتاتو وأنطوان جيزنجا في أبريل ١٩٥٩ . وقد كان حزب عمال ريفيين وفلاحين منتشرين بين حوالي ٢٥ قبيلة بإقليم كوانغو Kwango وكويلو Kwilu في الكونغو الأدنى ، وعلى الرغم من أنه قد أيد في بادئ الأمر قيام دولة موحدة ، عاد فيما بعد إلى تأييد الاتحاد انفيدرالي وشكل حلفاً مع الأباكو . ولكن الحزب أعلن في مائدة الدائرة المستديرة أنه لن يتحالف مع الأباكو في الانتخابات . وقد فاز الحزب بخمسة وثلاثين مقعداً من تسعين مقعداً في الجمعية الإقليمية ليوپولد فيل ، مقابل ثلاثة وثلاثين مقعداً حصل عليها الأباكو . كما حصل على ثلاثة عشر مقعداً ، من ١٣٧ مقعداً ، في انتخابات الجمعية الوطنية الكونغولية . وقد انضم الحزب إلى الائتلاف المركزي الحكومي الذي شكله لومومبا ، وأصبح جيزنجا نائباً لرئيس الوزراء ، كما انتخب كاميتاتو رئيساً للحكومة إقليم ليوپولد فيل . وفي خلال الأزمة التي أعقبت الاستقلال أخذت الانقسامات تتزايد داخل الحزب ، وبينما كان جيزنجا يزاد تقارباً من لومومبا ، كان شاغل كاميتاتو الأول المحافظة على النظام في ليوپولد فيل ، والإبقاء على صلاته مع كلا المعسكرين . وبعد عزل لومومبا من رئاسة الوزارة والقبض عليه ، فر جيزنجا إلى ستانلي فيل حيث أقام حكومة موالية للومومبا . وفي ١٣

ديسمبر ١٩٦٠ أعلن جيزنجا أن حكومة ستانلي فيل هي الحكومة الشرعية للكنغو ؛ وسافر نائبه الكولونيل سالومو إلى الجمهورية العربية والهند طلباً للمساعدة . وقد كان الحزب تنظيماً يسارياً يعارض كل أشكال الاستعمار الجديد ، وأدان بشدة اقتراحات انضمام الكونغو للسوق الأوروبية المشتركة .

✽ مؤتمر الشعوب الأفريقية : لم تعقد المؤتمرات الأولى للجامعة الأفريقية على أرض القارة الأفريقية ، وإنما عقدت في أوروبا والولايات المتحدة ، على أيدي الزعماء الأفريقيين الذين يعيشون ويلبسون في الخارج : وتحت رعاية وإلهام العالم الزنيجي الأمريكي دكتور دي بوا (انظر ، ص ٥٤٥) . وقد بذلت في أوائل الخمسينيات ، في الجزء الجنوبي من القارة ، محاولة لعقد مؤتمر للجامعة الأفريقية ، وذلك عندما أخذت هذه المبادرة قيادتها «المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا» و«المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية» . ولكن صعوبة توفير مكان مناسب ، والحصول على جوازات سفر للوفود ، قربت الفكرة في مهدها . ولم يصبح عقد مثل هذا المؤتمر ممكناً إلا بعد استقلال غانا في عام ١٩٥٧ .

وقد عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة بمدينة أكراف في أبريل ١٩٥٨ ، بناء على دعوة حكومة غانا ، دعيت للاشتراك فيه كل الحكومات الأفريقية ، ومن بينها حكومة جنوب أفريقيا التي رفضت الحضور عندما رفض اقتراحها بدعوة حكومات المستعمرات . واتخذ هذا المؤتمر قرارات هامة تتعلق بتدعيم الوحدة بين الدول الأفريقية ، وتقوية التضامن مع الشعوب المستعمرة ، وتوحيد العمل وتنسيقه في المجالات الدولية ، وحماية الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية . كما دعا أيضاً إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والتعليمي والثقافي بين الدول الأفريقية المستقلة ، وتحسين المواصلات فيما بينها ، وعقد المؤتمرات عاماً بعد آخر في مختلف العواصم الأفريقية . وبهذا عقد المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة في يونيو ١٩٦٠ بأديس أبابا .

وعلى الرغم من أن المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة لم يكن يرتبط

تنظيميا « بمؤتمر الشعوب الأفريقية » الذي أعقبه في شهر ديسمبر من العام نفسه ، إلا أنه مهد له الطريق . ومرة أخرى كان مكان الانعقاد هو أكرا ، بيد أن التنظيم المضيف الداعي لم يكن حكومة غانا ، وإنما « حزب الميثاق الشعبي » بزعامة نكروما . وشهدت هذا المؤتمر وفود من ثمانية وعشرين بلداً ، التقى زعماء معظمها معاً لأول مرة . إن الزعماء من أفريقيا الناطقة بالانجليزية ، ومن أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، ومن أفريقيا الغربية ، التي كانت بلدانها تسير حديثاً نحو الاستقلال ، ومن بلاد الجزء الجنوبي من أفريقيا التي تحكمها أقليات بيضاء ، أتاحت لهم الفرصة كي يناقشوا معاً التطورات على نطاق القارة ، وأساليب تنسيق العمل في مواجهة هذه التطورات . وقد كان التمثيل ضعيفاً من بلاد المجموعة الفرنسية الجديدة ، ويقتصر أساساً على تلك الأحزاب الصغيرة التي صوتت إلى جانب الاستقلال التام عن فرنسا في استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ .

وقد بلغ من شهور المؤتمر حوالي ثلاثمائة مندوب ، وجاءت أقوى الوفود من الدول التي تحكمها الأقليات البيضاء . وانتخب توم مبوبا ، رئيس وفد كينيا ، رئيساً للمؤتمر ، وكان من المتحدثين الأساسيين بالمؤتمر رئيس اللولة المضيفة دكتور نكروما ، بوصفه رئيس « حزب الميثاق الشعبي » ، ودكتور دي بوا الذي قرأت زوجته خطابه في غيابه . وقد جاء ضمن أهداف المؤتمر :

- « تشجيع التفاهم والوحدة بين شعوب افريقيا .
- « التعجيل بتحرير أفريقيا من الإمبريالية والاستعمار .
- « تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد حركة التحرر الأفريقي ، وصياغة وسائل وأساليب ملموسة لتحقيق ذلك الهدف .
- « تنمية مشاعر وحدة الجماعة بين شعوب أفريقيا ، بهدف تشجيع انبثاق ولايات متحدة افريقية : »
- وقد شكلت مكرتارية دائمة للمؤتمر ، واختير عبد الله دياللتو (انظر ،

ص ٥١٦) سكرتيراً عاماً لها فيما بعد . وشكلت كذلك لجنة توجيهية من سبع عشرة دولة ، برئاسة توم مبوبا ، تجتمع كل ستة اشهر ، على حين تقرر أن يجتمع المؤتمر بكامل هيئته سنوياً . وصدر قرار بتكوين « صندوق الحرية » لتقديم المساعدة العملية لحركات التحرر .

وقد عقد المؤتمر الثانى فى يناير ١٩٦٠ بمدينة تونس ، حيث كانت الحرب الجزائرية هى القضية الرئيسية فى جلوس أعماله . وقد اقترح تكوين جيش رمزى من المتطوعين الأفريقيين لتأييد نضال الشعب الجزائرى ، كما حظى اقتراح مقاطعة بضائع جنوب أفريقيا بالتأييد الكامل : ووسعت اللجنة التوجيهية لتشمل مندوبين من جنوب أفريقيا ومالاوى وغيرهما ، وأصبحت رئاسة هذه اللجنة بالتناوب بين أعضائها . وحظيت بالتأييد أيضاً فكرة تكوين « اتحاد نقابات عمال كل افريقيا » ليصبح الاتحاد الممثل لجميع نقابات العمال الأفريقية ، مستقلاً عن جميع التنظيمات النقابية الدولية : وقد عقد المؤتمر الثالث فى القاهرة عند نهاية مارس ١٩٦١ :

✽ **مؤتمر جنوب افريقيا لنقابات العمال :** تأسس فى عام ١٩٥٥ ، وتبلغ عضويته قرابة خمسين ألف عامل ، وهو يتمتع بنفوذ كبير بين العمال الأفريقيين : وقد قام هذا التنظيم النقابى رداً على محاولة السلطات فى جنوب أفريقيا فصل العمال الأفريقيين (والهنود والملونين) عن العمال الأوربيين : وقد دعا إلى تكوينه النقابيون الأفريقيون والأوربيون الأكثر صلابة ونضالية . وكان المبدأ الذى قام المؤتمر وفقاً له هو «النقابية المتعددة العناصر» Multi-Racial Unionism التى تفتح صفوفها لكل من العمال الأوربيين والأفريقيين وكذلك الهنود والملونين : وعلى الرغم من ذلك ظل تكوينه تسوده أغلبية أفريقية ، كما لم تنضم إليه أغلبية النقابيين الأوربيين ، مما يوضح صعوبة وضع هذا المبدأ موضع التطبيق . ولم تخف السلطات ، ولا المستخدمون ، فى جنوب أفريقيا ، عداءهم لفكرة إقامة وحدة نقابية أفرو - أوربية ، وحالوا بكل وسيلة دون ازدهارها . ويعد المؤتمر ضمن التنظيمات الهامة التى تخضع لحزب

« المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا »، وهو الحزب الذي يتبنى شعار إقامة دولة ديمقراطية متعددة العناصر بجنوب أفريقيا تضم كل من يدين بالولاء لجنوب أفريقيا وللقارة الأم بصرف النظر عن العنصر أو اللون .

وقد انضم المؤتمر إلى « اتحاد نقابات عمال كل أفريقيا » All-African Trade Union Federation (AATUF) الذي تأسس بالدار البيضاء في ٢٥ مايو ١٩٦١ . هذا ويشغل مارك وليامز - شوي منصب سكرتير عام المؤتمر :

شخصيات سياسية أفريقية

وأخرى متعلقة بالدراسات الأفريقية

✽ إدوارد موندلاني : (١٩٢٠ - ١٩٦٩) ، ولد في مقاطعة جازا Gaza ، في الجزء الجنوبي من موزمبيق . وقد انخرط من أسرة فلاحية كبيرة معذمة ، ولذا كان ما استطاع تحقيقه فيما بعد من حياة أكاديمية ينطوي على عزيمة حديدية ، وحبقرية فلة ، وتضحية هائلة . وكان إدواردو أول من تنجح في أسرته فرصة التعليم الرسمي ، عندما التحق بمدرسة ابتدائية للتبشير . بيد أن مواصلته للتعليم في موزمبيق ، والتحاقه بمدرسة ثانوية ، كان محظوراً عليه بوصفه أفريقياً ، على ضوء التفرقة العنصرية البشعة السائدة في تلك المستعمرة . ومع ذلك تعلم الإنجليزية بنفسه ، واستطاع الحصول على منحة دراسية بمدرسة عالية بشمال الترنسفال ، بجنوب أفريقيا ، ومنها انتقل إلى دراسة العلوم الاجتماعية في جامعة وتوتوزراند ، بجوهانسبرج .

وفي تلك الفترة بدأ نشاطه السياسي ، وشغل منصب المنظم السياسي « لرابطة طلبة موزمبيق » Mozambique Students , Associaation . وبسبب هذا النشاط أبعدته سلطات جنوب أفريقيا ، وأعادته إلى موزمبيق ، حيث ألقى القبض عليه ، واستجوب أمام الشرطة . وبهذا لم يتمكن من استكمال دراسته في جامعة وتوتوزراند ، وأرسل لمواصلة تعليمه في لشبونة ، ولكن بمنحة دراسية أمريكية .

وفي لشبونة استمرت الشرطة في ملاحقته ، وأصبحت دراسته هناك مستحيلة ، فسعى إلى تحويل منحة الدراسة إلى جامعة أمريكية . وفي الولايات

المتحدة حصل درجة البكالوريوس في عام ١٩٥٣ ، ثم واصل دراسته للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراة في علم الاجتماع من الجامعة الشمالية الغربية NorthWest University ، بولاية إلينوى . وواصل أبحاثه بعد ذلك في جامعة هارفارد ، وحصل على وظيفة باحث أول بلجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، إلى جانب قيامه بالتدريس في عدد من الجامعات الأمريكية . وقد تزوج إدواردو موندلاني في أثناء إقامته بالولايات المتحدة :

وكان موندلاني طيلة هذه السنوات يعكف على دراسة القضايا السياسية لبلاده . وفي عام ١٩٦١ عاد إلى موزمبيق لزيارتها واستكمال هذه الدراسة . ولكنه وجد أن شيئاً ما لم يتغير في بلاده ، فتخلى عن عمله بالأمم المتحدة وعن التدريس في الجامعات الأمريكية ، وشرع يقيم اتصالات مع الحركات السياسية الموجودة في المنفى . وكان منذ البداية على اقتناع بأهمية الوحدة بينها ، فوجه كل نشاطه نحو هذا الهدف ، وقام بدور فعال في التقريب بين تلك الأحزاب السياسية الحثينة .

وفي عام ١٩٦٢ عقد مؤتمر مشترك في تنجانيقا ، التي كانت قد حصلت على استقلالها منذ وقت قريب . وأسفر المؤتمر عن تكوين « جبهة تحرير موزمبيق » (الفريليمو) (انظر ، ص ٤٣٣) ، وانتخب دكتور إدواردو موندلاني رئيساً لها . وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤ عقدت الفريليمو مؤتمرها الأول في تنجانيقا أيضاً ، برئاسة موندلاني ، وأصدر هذا المؤتمر قراراً ببدء الكفاح المسلح في موزمبيق . وبعد بدء الكفاح المسلح أمكن للجبهة تحرير عدة مناطق في شمال موزمبيق ، وقام موندلاني بزيارات متكررة للمناطق المحررة من بلاده :

وبينما رأس موندلاني المؤتمر الأول للفريليمو على أرض أجنبية ، فقد عقد مؤتمرها الثاني تحت رئاسته أيضاً على أرض بلاده موزمبيق ، في الفترة ٢٠ - ٢٥ يولييه ١٩٦٨ ، بالمناطق المحررة من إقليم نياسا ، حيث أعيد انتخابه رئيساً للجبهة .

وكانت المناسبتين العامتين الأخيرتين التي ظهر فيهما موندلاني هما :
« المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي
من أفريقيا » (انظر ، ص ٥٨٧) ، الذي عقد بالخرطوم في الفترة
١٨ - ٢٠ يناير ١٩٦٩ ؛ و « المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعوب العربية » ،
الذي عقد بالقاهرة بعد مؤتمر الخرطوم بخمسة أيام ، في الفترة ٢٥ - ٢٨
يناير ١٩٦٩ . وفي هذين المؤتمرين التاريخيين قام موندلاني بلور بطولي قائد .
وكانت آخر مقابلة صحفية لموندلاني مع مراسل صحيفة ذي اجيشيان جازيت
القاهرة ، في ٢٥ يناير ١٩٦٩ .

وعقب عودة موندلاني من القاهرة إلى تنزانيا ، تمكنت مخابرات ألمانيا
الغربية من تدبير مؤامرة لاغتياله حيث يقيم في دار السلام . ونجحت المؤامرة
الآثمة في تحقيق أغراضها في ٣ فبراير ١٩٦٩ . وبدا فقدت « جبهة تحرير
موزمبيق » زعيمها ومؤسسها ، وفكرها الحي النابض ، وروحها الملهمة ،
وفقدت موزمبيق قائد كفاحها المسلح ومحرر أراضيها ، وفقدت حركات
التحرير الأفريقية والقارة الأفريقية بأسرها بطلا من نخبة أبطالها . ومضى
موندلاني من الساحة تاركاً زوجة وثلاثة أطفال .

إن موت موندلاني ضربة قاسية لا لشعبه فحسب ، وإنما لحركة التحرير
الوطنى الأفريقية بأسرها . بيد أن روحه لا تزال ترفرف لتلهم الوطنيين
الشجعان في المناطق التي لم تتحرر بعد من موزمبيق ليحاربوا بصلابة متزايدة
إلى أن تتحقق الأهداف التي وهب لها موندلاني سنوات عمره كلها ، كيانه كله ،
حياته نفسها ، وإلى أن يثاروا لمصرعه ، ويقدموا للعدالة أولئك القتلة الإمبرياليين
الذين خضبت أيديهم بدمائه ، وبينوا موزمبيق الحرة التي عاش موندلاني
ومات من أجلها .

وبعد وفاة موندلاني أصدرت هيئة تحرير « مكتبة بنجوين الأفريقية » ،
Penguin African Library ، بلندن ، في عام ١٩٦٩ ، كتاباً كان
موندلاني قد انتهى من إعدادهِ قبيل مصرعه تحت عنوان ، **النضال من أجل
موزمبيق** The Struggle for Mozambique . وفي هذا الكتاب حلل

موندلاني جئور حرب التحرير ، وأرجعها إلى اقتصاديات الاستغلال ، والفرقة
العنصرية ، والتعليم الذي يستهدف الإخضاع ، وإلى الحرمان الثقافي بشكل
عام ؛ وأوضح كيف أن نضال شعبه من أجل التحرر الوطني ينطوي على تحول
جئري للمجتمع على كل المستويات اجتماعياً ، وثقافياً ، واقتصادياً ، وإدارياً ،
وسياسياً .

* **أبي فولير يولو :** (١٩١٧ -) الرئيس السابق للكنغو برازافيل .
وينتمي إلى قبيلة لاري بالقرب من برازافيل . وقد درس الفلسفة في ياوندى ،
كما درس اللاهوت في لبرفيل وبرازافيل . ورمم راهبا في الكنيسة الرومانية
الكاثوليكية في يونيه ١٩٤٦ ، ثم أصبح وكبلا لأبروشية سان فرانسيس في
برازافيل . وقد عرف على نطاق واسع بنشاطه في حركات الشباب ، ونودى
زعيمًا لقبائل اللاري في عام ١٩٥٦ . وفي العام نفسه شكل « الاتحاد الديمقراطي
لحماية المصالح الأفريقية » ، كما أصدر مجلة اسمها ست سيمين (هنا الأسبوع) .
وقد سجل يولو نجاحا كبيرا في انتخابات البلدية في نوفمبر ١٩٥٦ ، وأصبح
عمدة لبرازافيل . وفي انتخابات مارس ١٩٥٧ للجمعية الإقليمية فاز
« الاتحاد الديمقراطي » بنصف المقاعد ، وأصبح يولو وزيرا للزراعة في حكومة
أوپانجول ، وربط الاتحاد « بالتجمع الديمقراطي الأفريقي » . وعلى الرغم من أن
السلطات الإكليريكية قد أوقفته في عام ١٩٥٦ لحثه بقسمه ظل يحمل لقب
أبي (أى رئيس ديني) ، وما زال يحمل هذا اللقب إلى الآن . وفي استفتاء
عام ١٩٥٨ وقف يولو إلى جانب التصويت بـ « نعم » ، مفضلا الاستقلال الذاتي
المحدود في داخل إطار المجموعة الفرنسية على الاستقلال الكامل عن فرنسا .
وقد أصبح يولو رئيسا لوزارة بعد انتخابات مارس ١٩٥٧ بفترة
قصيرة ، عندما غير أحد المستقلين الثلاثة بالجمعية موقفه وأيد « الاتحاد
لديمقراطي » ، فانتقلت الأغلبية إليه .

وقد استمر يولو محتفظا برئاسة الوزارة بعد الاستقلال وإعلان
الجمهورية . ونشأ موقف خطير بين مؤيدي كل من أوپانجول ويولو ،

انتهى باضطرابات واسعة في برازا فيل وپوانت نوار في يناير ١٩٥٩ ، وألتي القبض على أوپانجول . وفي انتخابات يونيه ١٩٥٩ فاز يولو بواحد وخمسين مقعدا من واحد وسبعين مقعدا ، وأصبح رئيسا للجمهورية . وكانت ليولو المبادرة في تقديم اقتراح اتحاد جمهوريات أفريقيا الوسطى ، بيد أن الرابطة تحطمت بسبب مصاعب داخلية وموقف جابون . وقد اتخذ يولو موقفا معاديا للغاية من لومومبا خلال أزمة الكونغو ، وأيد كازافوبو علانية ، وسمح له باستخدام إذاعة برازا فيل ومبناها الجوي بعد أن منعت قوات هيئة الأمم محطة إذاعة ليويولد فيل ومطارها عن كل من لومومبا وكازافوبو . وقد سوى يولو خلافاته مع أوپانجول قبيل إعلان الاستقلال الكامل في أغسطس ١٩٦٠ ، وعينه رئيسا للوزارة . وفي أخريات عام ١٩٦٠ أصبح يولو أكثر نشاطا على مستوى أفريقيا ، ودعا إلى عقد مؤتمرين في برازا فيل في محاولة لإيجاد حل فيلرالي لأزمة الكونغو برازا فيل . والواقع أن كتلة برازا فيل ، المكونة من الدول الاثنتي عشرة التي كانت مستعمرات فرنسية فيما سبق ، قد تشكلت في مؤتمر برازا فيل في ديسمبر ١٩٦٠ .

وقد أطبع بفولبير يولو إثر الهبة الشعبية التي اندلعت في برازا فيل في ١٢-١٥ أغسطس ١٩٦٣ ، والتي رفض الجيش في خلالها التدخل في النزاع وإطلاق النار على المتظاهرين . وانتهت هذه الهبة بقيام حكومة شعبية برئاسة ماسمبا - ديبا (انظر ، ص ٥٠٤) .

✽ **أميلكار كابرال** : في عام ١٩٤٨ كان هناك ثلاثة شبان أفريقيين (من أنجولا وغينيا - بيساو) يلدرسون في لشبونة هم : أميلكار كابرال ، وماريو پتودي إنلرادي ، وأنطوينو أجوستينو نيتو ، حيث كان كابرال يلدرس الهندسة الإيلروليكية ، ودي أنلرادي يلدرس الأدب والشعر ، ونيتو يلدرس الطب . وكان هؤلاء الثلاثة يشكلون مركزا للدراسات الأفريقية ، ويهتمون باللغات الأفريقية ، كوسيلة للهروب من الاضطهاد البرتغالي .

وقادهم ذلك بالضرورة إلى دراسة العلاقة بين البرتغال ومستعمراتها في أفريقيا .

وعند انتهاء دراساتهم انفصلوا عن بعضهم بعضا ، وعاد كل منهم إلى بلده . وقد عمل كابرال مهندسا زراعيا بالإدارة البرتغالية في غينيا-بيساو . وكانت أول مسئولية يتولاها هي إعداد الإحصاءات الزراعية عن الفترة ١٩٥٤-٢ . وسمح له ذلك بأن يجوب جميع القرى في بلاده ، وبأن يتعرف حياة الشعب . وفي عام ١٩٥٣ وجه إليه الحاكم البرتغالي إنذارا بسبب أحاديثه مع الفلاحين ضد الحكم البرتغالي .

وعلى إثر هذا الإنذار غادر البلاد إلى لشبونة ، ثم تولى وظيفه في أنجولا ، وكان في ذلك الوقت في الثالثة والثلاثين . وفي أنجولا التقى بزعماء الحركة الوطنية ، وفي مقدمتهم زميلاه القديمان دي إنذارا دي ونيتو ، حيث اشترك معهما في تشكيل «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» ، ثم زار بيساو لعدة شهور ، وبدأ يعد لإنشاء «الحزب الأفريقي لامتقلال غينيا وكيب فرد» .

وفي أغسطس ١٩٥٩ أضرب عمال ميناء بيساو ، ورد رجال الشرطة على الإضراب بإطلاق النار ، وقتلوا خمسين منهم . وفي الشهر التالي قدم كابرال من أنجولا لزيارة بيساو ، حيث قضى بعض الوقت مع أمه ثم ودعها واختفى في ديسمبر ١٩٥٩ ، وبعدها اجتمع زعماء «الحزب الأفريقي» في ضواحي بيساو ، حيث أعلنوا بدء النضال ضد البرتغاليين بكل الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح . وقد اختير روفائيل باربوسا (من كيب فرد) رئيسا للحزب ، على حين تولى كابرال منصب السكرتير العام . وعند القبض على باربوسا في عام ١٩٦٢ شغل كابرال إلى جانب السكرتارية العامة منصب رئيس الحزب بالنيابة .

ويوجد كابرال الآن في المناطق المحررة من غينيا-بيساو على رأس الحزب وحرب التحرير . والمعروف عنه أنه ماركسي غير ملتزم ، ويتميز بخطه السياسي الشديد الوضوح . وزعامته للحزب الآن مطلقة ، ولا ينافسه عليها

أحد ، كما يعد من أبرز الزعماء الأفريقيين في الوقت الحاضر : وقد استطاع كابرال تكوين تنظيم حزبي وعسكري قوى للغاية . وهو يستفيد في إدارة المناطق المحررة من الخبرتين الجزائرية والقيمتامية ، وإن كانت لديه مخلاقات معها مرجعها الخصائص الإقليمية .

✽ **انطونيو رودلف جوى بيونتو : (١٩٢٧ - ١٩٦٥) ،** سيامى كينى من أصل أسوى ، تلقى تعليمه في أفريقيا والهند . وقد أمضى جزءاً من حياته في القوات الجوية الهندية . وكان يبتو عضواً مؤسساً في « مؤتمر جوان الوطنى » Goan National Congress بالهند ، الذى تشكل لمحاربة الإمبريالية البرتغالية بمستعمرة جوا (كانت جوا مستعمرة برتغالية بالهند ، وتحررت في عام ١٩٦١ .)

وعاد يبتو إلى نيروبي في عام ١٩٤٩ ، وفي عام ١٩٥٠ عمل سكرتيراً مساعداً متفرغاً « للمؤتمر الهندى لكينيا » Kenya Indian Congress ، وكان من العناصر الثورية الشابة التى تعارض الاتجاهات المحافظة بداخله . وقد ترك هذا المنصب في عام ١٩٤٣ ليعمل محرراً في الصحيفة الهندية **ديلى كرونیکل** ، وهى الصحيفة الوحيدة التى كانت تصدر في كينيا بالإنجليزية ، وتدافع عن سياسة وطنية نضالية ، وتنادى بالاستقلال التام في ظل أغلبية أفريقية ، ولذا كانت تتعرض دائماً للملاحقة والاضطهاد . كما عمل يبتو أيضاً في محطة إذاعة « كل الهند » . وفي يونيو ١٩٥٤ اعتقل بمقتضى قانون الطوارئ ، واتهم بإخفاء معلومات عن نقل أسلحة غير مرخصة وإخفاء أشخاص مطاوب القبض عليهم . وقد أفرج عنه في أغسطس ١٩٤٩ . وكان يبتو عضواً مؤسساً في « حزب الحرية لكينيا » Kenya Freedom Party ، وشغل في وقت ما منصب السكرتير العام للحزب ، ثم استقال من الحزب تحت ضغط العمل . وشغل بعد ذلك منصب المدير التجارى لمحطة إذاعة « سوتى ياكانو » Sauti ya KANU (صوت كانو) التابع للكانو .

وقد اغتيل يبتو في ٢٤ فبراير ١٩٦٥ برصاصة أصابته في معدته صوبها

إليه شخص يدعى جامبو بواتا من خلف حاجز : ولم تبد الحكومة جدية كافية في تعقب المجرمين ومحاكمتهم. بل إن الشخص الوحيد الذى حكم عليه بالإعدام ، قد خفف الحكم عليه فيما بعد إلى السجن المؤبد . وفى اليوم التالى لاغتياله وزع على أعضاء البرلمان منشور غفل من الإمضاء ، صادر من أوغندا ، يقول إن بنتو كان يتزلق إلى طريق الشيوعيين الصينيين ، وإنه كان ضحية للتزاع الصينى - السوفيتى . وقد ضبطت فيما بعد وثائق تتعلق بمؤامرة العداء للشيوعية التى كانت تدبر ضد كينيا وشعبها ، والتى انتهت بسيطرة القوى اليمينية على حياة البلاد السياسية .

*** أجوما أوجنجا اودنجا : (١٩١٢ -)** نائب رئيس «الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا» (الكانو)، ووزير الداخلية ونائب رئيس جمهورية كينيا إلى عام ١٩٦٦ ؛ والرئيس الحالى «للاتحاد الأفريقى لشعب كينيا» (الكاپو) . وقد كان أودنجا الطفل الوحيد بين إخوته الذى استطاعت أسرته إرساله إلى المدرسة . وهو ينتمى إلى قبائل لوبو ثانى أعظم القبائل الكينية . وقد تلقى تعليما ثانويا وعاليا فى كينيا ، وأكمل تعليمه فى كلية ماكيرى بأوغندا . حيث حصل على دبلوم فى التعليم فى عام ١٩٣٩ ، واشتغل بالتدريس إلى عام ١٩٤٦ . وفى عام ١٩٤٧ أنشأ مؤسسة للطباعة والتجارة شغل منصب السكرتير ثم منصب المدير الإدارى بها . وفى عام ١٩٤٨ كان يدير محلا فى ماسينو Meseno عندما قام جومو كينيا بزيارة للمدينة فى أثناء جولته بإقليم نيانزا ليشعر بالحاجة إلى قيام ميساسية وطنية أفريقية ، فمنحه أودنجا تأييده الكامل ، وقبل مقعدا فى اللجنة المركزية للكانو ، وأنشأ فرع الكانو بنيانزا ليصبح أقوى فرع له فى البلاد . وفى عام ١٩٥٢ قبض على كينيا ، ومرعان ما جُزر الكانو . وفى عام ١٩٥٣ ذهب أودنجا إلى الهند فى جولة دراسية مدتها شهران ، ومنذ عودته إلى عام ١٩٥٧ شغل منصب رئيس «اتحاد اللو» Luo Union ، وهو تنظيم اجتماعى كانت مهمته منع أفراد قبائل لوبو من الخدمة فى القوات التى تعمل ضد الماوماو . وقد قام أودنجا بجولات

واسعة في خلال حالة الطوارئ ، واستجوب في خلال هذه الجولات أكثر من مرة ، ولكن لم يقبض عليه .

وفي مارس ١٩٥٧ انتخب أودنجا عضواً بالمجلس التشريعي الكيني لينانزا الوسطى Kenya Legislative Council for Central Nyanza ، ثم انتخب رئيساً « لمنظمة الأعضاء الأفريقيين المنتخبين » African Elected Members Organization . وفي مايو ١٩٤٩ رأس وفد متعدد العناصر من « منظمة ناخبي الأعضاء المنتخبين » Constituency Elected Members Organization (CEMO) إلى لندن ، كما رأس اللجنة التي شكلت لتحويل هذه المنظمة إلى حزب سياسي ، ومع ذلك فقد انسحب في آخر لحظة نتيجة لخلاف حول سياسية الأرض ، وشكل مع توم مبيوا تنظيماً راديكالياً هو « حركة استقلال كينيا » Kenya Independence Movement ، وتولى رئاستها . وفي يناير ١٩٦٠ كان عضواً في الجبهة المشتركة من « الأعضاء الأفريقيين المنتخبين » التي زارت لندن لحضور مؤتمر لانكسترالستوري . ثم أصبح نائباً لرئيس الكانو . وفي نوفمبر ١٩٦٠ سحب جواز سفره عند عودته إلى كينيا ، بعد زيارته الاتحاد السوفيتي والصين . ولم يلبث النزاع أن نشب بين أنصاره وأنصار توم مبيوا في داخل الكانو ، وهو نزاع تعذر حسمه ، إذ أن كلا منهما قد حصل على أغلبية ساحقة في انتخابات عام ١٩٦١ . ويتمتع أودنجا بشعبية كبيرة بين قبائل الكيكويو برغم انتمائه إلى قبائل لوي ، ويعرف عنه أنه سياسي ثاقب الفكر ، وكثيراً ما يتهم بأنه يلقى تصريحات عنيفة للغاية ، وإن لم تحل هذه التصريحات مما يتمتع به من دهاء وبعد نظر .

وقد قاد أودنجا حزب الكانو مدة ثماني سنوات في الحملة التي شنها من أجل الإفراج عن جومو كينياता . وقد شغل بعد الاستقلال منصب وزير الداخلية ، ثم منصب نائب رئيس الجمهورية إلى عام ١٩٦٦ ، عندما استقال من جميع مناصبه في الدولة والحزب وأسس حزباً جديداً هو « الاتحاد الأفريقي لشعب كينيا » (الكايو) . وقد صهر لأودنجا ، في لندن ، في عام ١٩٦٧ ، كتاب : «ما زالت الحرية هدفاً لنا» Not Yet Uhuru ، حكى فيه

معتقداته السياسية وقصة تطوره من مدرّس محلي إلى شخصية دولية . وعلى الرغم من أن أودنجا كان من دعّامات الكانو الرئيسية ونائبا لرئيسه ، فإنه لم يكف طيلة السنوات التي سبقت استقالته عن توجيه النقد لسياساته وللتحالقات التي يعقدها . وبرغم أن الكتاب يعد سيرة ذاتية للؤايف ، ارتفع كثيرا فوق هذا المستوى ، وأعطى القارئ تاريخ ثورة كينيا في القرن العشرين ، مزودا بتفاصيل مثيرة ، وحقائق جاهدت الدراسات الاستعمارية لإخفائها . وقد دافع الكتاب بقوة عن انتفاضة شعب كينيا التي عرفت بحركة الماوماو ، ويقول عنها إن محتواها الحقيقي يكمن في أنها كانت ثورة فلاحية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالثورة الوطنية . ودون هذا المحتوى تفقد ثورة كينيا بالنسبة لنا مغزاها الفعلي وأعماقها الحقيقية ، ويضل الباحث طريقة في تحليل المشكلات التي واجهت كينيا بعد الاستقلال .

وينقد أودنجا في كتابه موافقته على اندماج حزبي الكانو والكادو ، فيقول « يجب أن أعترف أنني وقعت فريسة التقدير الخاطيء ، ذلك أن اندماج حزبي الكانو والكادو لم يؤد إلى تقوية الكانو ، بل أدخل إلى صفوفه قوى وسياسات انقسامية خطيرة ، مما أدى إلى إمكانية احتواء الحزب من داخله » .

✽ رتشارد اتشينج - أونيكو : (١٩٢١ -) ، زعيم كيني أفريقي نشأ في أويوما Oyomola بنيانزا الوسطى في أسرة ترعى الأغنام تنتمي إلى قبائل اللو . وقد تلقى تعليمه بمدرسة ماسينو الثانوية . وفي الفترة ٢ - ١٩٤٧ عمل بمصاحبة الأرصاد الجوية ، وفي خلال ذلك أسس جريدة داموجي ، وهي أول جريدة يصدرها اللو ، ثم عمل في تحريرها . وكانت هذه الجريدة تطالب بتحسين التسهيلات التعليمية ، وبزيادة تمثيل الأفريقيين في المجالس المختلفة ، وكان لها تأثير كبير على الرأي العام الأفريقي ، وبخاصة في نيروبي مركز صلبورها . وقد عمل أونيكو أيضا في تحرير جريدة نيانزا تيمس التي كانت تصدر في إقليم نيانزا .

وبعد أن برز اسمه في الأمور السياسية المتعلقة باللو ، عين في الفترة

٨ - ١٩٤٩ عضوا بالمجلس البلدى بنىروبي . وفى عام ١٩٤٩ أصبح سكرتيراً لشركة اللو للاقتصاد والتجارة Luo Thrift and Trading Corporation ، وهى شركة لأعمال التشييد والطباعة أسسها أوجنجا أودنجا فى كيسومو Kisumu . وفى نوفمبر ١٩٥١ أوفده «الاتحاد الأفريقى لكينيا» مع كوانانجى (انظر ، ص ٥٣٢) وآخرين إلى لندن ، وذلك لمناقشة المشكلات المتعلقة بالأرض مع المسئولين البريطانيين ، وجمعت الأموال اللازمة للرحلة على نطاق البلاد، ومن اجتماعات عقدت فى يتانزا بوجه خاص. وعند عودته أصبح سكرتيراً عاماً للاتحاد ، بعد طرد ج . د . أوتياندى بسبب معيه إلى التعيين فى المجلس التشريعى .

وقد قبض على أونيكو فى أول حملة اعتقالات واسعة ، بعد إعلان حالة الطوارئ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ، وهى الحملة التى عرفت « بعملية جوك سكوت » Operation Jock Scott ، وقبض فيها على ١٨٣ من زعماء «الاتحاد الأفريقى» . وأثار القبض عليه مخطا شديدا بين قبائل اللو .

وشغل أونيكو بعد الاستقلال وزارة الإعلام والإذاعة والسياحة ، وفى أثناء توليه الوزارة أمكنه تأميم « شركة كينيا للإذاعة » Kenya Broadcasting Corporation (« صوت كينيا » Voice of Kenya الآن) ، وهى الشركة الوحيدة التى أمت بعد الاستقلال فى وجه معارضة شديدة من جانب عدد من الوزراء الذين كان دائم الاختلاف معهم حول سياسة الحكومة فيما يتعلق بالشئون الخارجية والأرض والزراعة والقروض الأجنبية إلخ ، كما كان يتهم الحكومة بعجزها عن تنفيذ الوعود التى تضمنها البيان الانتخابى للكانو ، وعن مواجهة التزاماتها الخاصة بتحقيق المساواة الاجتماعية عن طريق تأميم مختلف الشركات الخاصة وتحديد الملكية الخاصة . وكان دائم الاتهام لبعض الوزراء بأن ما يحركهم هو الرغبة فى تحقيق الكسب الشخصى . فالكسب الشخصى قد أصبح فى رأيه النجم الماضى فى داخل الحزب . وقد أعلن أونيكو فى النهاية استقالته من الحزب والحكومة ، وانضمامه إلى أودنجا فى تأسيس « الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا » (الكاپو) ، وذلك إثر بيان

أصدره في أبريل ١٩٦٦ ضمنه خلافاته مع الحزب والحكومة .
وعرف أونيكو بشعبيته القوية ، وشدة ارتباطه بأودنجا . وهو يقوم
الآن بدورا بارز في الكاپو .

✱ **يلداد كاجيا** : نائب رئيس «الاتحاد الأفريقي لشعب كينيا» (الكاپو) ،
ورفيق أوجنجا أودنجا في النضال من أجل الحرية ، ورفيق جومو كينيا
في فترات السجن والمنفى . وكان كاجيا في طليعة مؤسسي حركة الكنائس
الأفريقية المستقلة في كينيا ، وأسس هو نفسه إحدى الكنائس . فعندما عاد
إلى بلاده بعد انتهاء خدمته العسكرية في الشرق الأوسط وإنجلترا وأوربا ،
في أثناء الحرب العالمية الثانية ، كانت نفسه تقطر مرارة من التمييز العنصري
وعدم المساواة بين الأفريقيين والأوروبيين في القوات البريطانية . وكان على
يقين من أن «الدين الأجنبي» هو أخطر قيد على الأفريقيين ، فعقد العزم على تحريرهم
من التعاليم الدينية الأجنبية . وقد كان كاجيا نفسه فيما سبق من أتباع جمعية
التبشير الكنسي Church Missionary ، بيد أنه كان غير مرتاح إلى دينه السابق
الذي يتعصب ضد المؤمنين الذين من أصل أفريقي . وكانت الكنيسة التي أسسها
تستهدف جمع شمل الشعب من كل الملل ، وكذلك القوم غير الكنسيين . وقد
أصبح أتباعه يعرفون باسم «دينى يا كاجيا» Dini Ya Kaggia . وقد انتشرت
كنيسة كاجيا بسرعة كبيرة للغاية على نطاق الإقليم الأوسط وأوكامبانى
Ukambani ، كما أن العمال من قبائل اللو ، الذين يعملون بمزارع السيسل
بالقرب من كاندارا Kandara ، قد اعتنقوا الدين ، وعندما عادوا إلى بيوتهم
نشروا تعاليم الكنيسة في إقليم نيانزا . وكانت معتقدات كنيسة كاجيا
تقوم على ما يلي :

- ١ - إقامة كنيسة أفريقية خالصة مستقلة تماما عن السيطرة الأوربية .
- ٢ - تطهير الكنيسة من الرجس الأوربي الذي قدم للأفريقيين على أنه جزء
من التعاليم الدينية .
- ٣ - إقرار طريقة معدلة لتعليم الدين بالسؤال والجواب لتناسب الأفريقيين ،
تتضمن العادات الأفريقية المفيدة :

١ - كل المؤمنين الجدد ينبغي تعميدهم ، أو إعادة تعميدهم ،
بأسمائهم الأصلية ، وإلغاء جميع الأسماء الأجنبية .

ب - حفلات الزواج يجب أن تتم وفق أسلوب أفريقي جديد .

ومضى كاجيا في نشر كنيسته ، والعمل على إغلاق الكنائس الأجنبية في
الإقليم الأوسط ، فأحست الكنيسة الأوروبية بقوة الكنيسة الجديدة ، وسعت
إلى إقرار السلام بين كل الكنائس البروتستانتية وبين « ديني يا كاجيا » . وعقدت
اتفاقية سلام ، ولكنها لم تلبث أن حطمت ، ولم يجد المبشرون أمامهم سوى
الاستعانة بالحكومة لقمع الكنيسة الجديدة بالقوة . وبدأت الحكومة في ملاحقة
كاجيا وأتباعه ، ومست أول الأمر إلى عزلهم عن طريق السجن ، بيد أن
ذلك كان بمثابة إضرار النار في الهشيم ، وازدادت الحركة انتشارا ، حتى أنه
توجد في كينيا الآن ثلاثون كنيسة مستقلة .

وقد كان كاجيا إلى جانب ذلك من الرعيل الذي تدفق تياره إلى النضال
بعد الحرب ، فقد عاد ليجد لجان الأرض و « جمعية الكيكويو المركزية » تعمل
سرا في مجال زاخر بالمظالم . وعندما أعلنت حالة الطوارئ في ٢١ أكتوبر
١٩٥٢ ، ونفذت العملية المعروفة « بعملية چوك سكوت » ، كان بيلداد
كاجيا من بين من قبض عليهم من زعماء حزب الكانو . وقد ظهر في بداية
ثورة « ماوماو » تنظيم سرى من العناصر الوطنية المناضلة الشابة التي كانت تخشى
ظهور اتجاه بين أقسام معينة من قيادة الكانو تسعى للتهادن مع البريطانيين ،
وكان من بين هذه العناصر بيلداد كاجيا مسكرتير فرع نيروبي ، الذي احتل
مكانا هاما في قيادة التنظيم السري . كما كان بين من شهدوا مؤتمر لودوور
Lodwar ، في ٢٣ مارس ١٩٦٠ ، من زعماء الكانو والكادو لمحاولة التوفيق
بين الحزبين وتشكيل حكومة مهمتها توحيد الجهود من أجل الافراج غير
المشروط عن چوموكينيا ، وإعلان استقلال كينيا في عام ١٩٦١ .

وكان كاجيا أكثر من كافح من زعماء الكانو لحمل الحكومة على اتباع
سياسة للأرض تقوم على توسيع اقتصاد كينيا ، وحماية مصالح المعدمين ،

والمحافظة على ثقة الشعب الفقير في حكومة «الأوهورو» Uhuru (الحرية) . وقد طرد كاجيا من الحكومة بسبب دفاعه عن مصالح المعدمين ، وكان يضغط دائما من أجل إعادة النظر في سياسات الأرض ، ويعود كل حين إلى إثارة قضية الأرض التي صودرت من المقاتلين من أجل الحرية الذين سموا وقتها « بالإرهابيين » ، وهي القضية التي كان يحاصره بها أبناء دائرته الانتخابية : وتعالج الرسائل التي تبودلت بينه وبين مجلس الوزراء مشكلة الأرض ، وتشير إلى مشكلة آلاف الفلاحين الذين طردوا من أراضي المستوطنين البيض بحكم القانون الاستعماري الذي ينص على طرد الأفريقيين العاملين في المزارع ، والذين لم تطل إقامتهم فيها لأكثر من سنين محدودة .

وقد كان كاجيا من مؤسسي « الاتحاد الأفريقي لشعب كينيا » (الكابو) ، وشغل منصب نائب الرئيس فيه ، وكذلك منصب رئيس فرع الكابو في منطقة نيانزا الجنوبية . وقد تعرض منذ تأسيس الكابو للملاحقة والاضطهاد على أيدي الحكومة الحالية ، وزورت الانتخابات ضده أكثر من مرة ، كما قبض عليه في أبريل ١٩٦٨ ، وحكم عليه بالسجن لمدة اثني عشر شهرا بتهمة « عقد اجتماعات غير قانونية » . ومن المفارقات الغريبة أن كينيا صرخ في وجهه وسط أحد الحشود الكبيرة في اجتماع عام قائلا : « ماذا فعلت لنفسك ؟ » ، مما يدل على مدى الاستهانة بالقيم النضالية والتضحية الوطنية ، وعلى أنها من وجهة نظر كينيا ليست إلا سعيًا لتحقيق المصالح الشخصية :

✽ **سلفانو لوليمبيو :** (١٩٠٢-١٩٦٣) ، رئيس دولة توجو منذ استقلالها

في أبريل ١٩٦١ إلى حين اغتياله في ١٣ يناير ١٩٦٣ على أيدي العسكريين . ولد في لومي Lomé العاصمة من عائلة واسعة النفوذ ذات أصل بورتغالي . تلقى تعليمه الأولي في مدرسة ألمانية ، حيث كانت توجو لا تزال مستعمرة ألمانية . وقد ذهب إلى لندن في عام ١٩٢٢ لاستكمال تعليمه ، فدرس الاقتصاد . وفي عام ١٩٢٦ عمل « بشركة أفريقيا المتحدة » United Africa Company بنييجيريا ، ورفق إلى أن أصبح مديرا لفرع الشركة في توجولاند ، وهو أعلى

منصب وصل إليه أفريقي في ذلك الوقت . وفي عام ١٩٤٨ أصبح رئيسا لغرفة التجارة في توجولاند . وقد نشط أوليمبيو في المجال السياسي منذ وقت مبكر . وكان معنيا بشكل خاص بتوحيد قبائل الإيوى Ewe ، وأصبح عضوا في « لجنة وحدة توجو » (Comité de l'Unité Togolaise (CUT) ، التي تكونت عند بداية الحرب العالمية الثانية كتنظيم اجتماعي وثقافي ، ثم تحولت إلى حزب سياسي لخوض الانتخابات الإقليمية لعام ١٩٤٦ ، وأحرز الحزب نجاحا واسعا ، وانتخب أوليمبيو رئيسا للجمعية . وقد حاول في أول الأمر تنسيق جهوده مع زعماء غانا من أجل توحيد الإيوى ، بيد أن أمله خاب عندما أدمنت توجولاند البريطانية في غانا بعد استفتاء عام ١٩٥٦ . وكانت « لجنة وحدة توجو » تتعرض لمقاومة مستمرة وعنيفة من الإدارة الفرنسية . وفي عام ١٩٥٦ ، عندما أصبحت توجولاند جمهورية ذات استقلال ذاتي محدود ، أصبح نيكولاجرونسكي ، زعيم « حزب توجو للتقدم » (Parti Togolais du Progrès (PTP) ، رئيسا للوزراء . وكان نظامه غير شعبي إلى حد كبير جدا . ورفضت الأمم المتحدة ، تحت ضغط من أوليمبيو ، رفع حالة الوصاية عن توجولاند إلى حين إجراء انتخابات سليمة . وفي الانتخابات التي أجرتها الأمم المتحدة في أبريل ١٩٥٨ أحرزت « لجنة وحدة توجو » أغلبية كبيرة ، فتولى أوليمبيو رئاسة الوزارة ، ومن ثم أخذ يضغط من أجل الاستقلال الكامل الذي أعلن أخيرا في أبريل ١٩٦٠ .

وكان أوليمبيو يرفض في إصرار اللجوء في أي نوع من أنواع الاتحاد الفيدرالي مع غانا ، مما اضطر غانا إلى إغلاق حدودها مع توجو ، وسبب ذلك بالضرورة متاعب كثيرة للإيوى الذين كانوا يتمتعون بحرية كاملة في التجارة عبر الحدود . وفي الوقت نفسه أخذ أوليمبيو يتعرض لنقد شديد من جناح الشباب في « لجنة وحدة توجو » بسبب شدة ارتباطه بفرنسا . وتزايد نقد « المعارضة » لقراره الخاص بتقديم قائمة واحدة للانتخابات البرلمانية ، وهي القائمة التي حصلت « لجنة وحدة توجو » بمقتضاها على كل مقاعد

الجمعية في انتخابات أول أبريل ١٩٦١ . وقد أنتخب أوليمپيو رئيسا للجمهورية مزودا بسلطات واسعة .

وكان أوليمپيو زعيما يتمتع بشعبية كبيرة ، كما كان يخطى باحترام كبير باعتباره مهندس استقلال توجو : وقد كان متزوجا من شقيقة نيكولا جرونسكى زعيم المعارضة ، الذى ولاه العسكريون رئاسة الدولة بعد اغتيال أوليمپيو في انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٣ .

* نيكولا جرونسكى : (١٩١٣ -) ، زعيم « الاتحاد الديمقراطي لشعوب توجو » Union Démocratique des Populations Togolaises ، ورئيس جمهورية توجو في الفترة من ١٣ يناير ١٩٦٣ إلى ١٣ يناير ١٩٦٧ . من مواليد المنطقة الوسطى من توجولاند (الفرنسية سابقاً) ، من عائلة واسعة النفوذ ذات أصل بولندى . وقد تلقى تعليمه في فرنسا ، حيث تخصص في الهندسة ، وعاد إلى بلاده في عام ١٩٣٧ . وفي أثناء حكومة فيشي نشط في حركة ديجول السرية . ثم عمل لعدة سنوات في مكتب حديد الدولة ، ثم استقال ليبدأ نشاطا خاصا به في مجال الأعمال . وفي عام ١٩٤٦ ، قبل الانتخابات الإقليمية ، شكل « حزب التقدم لتوجو » الذى تعرض لهزيمة كبيرة في الانتخابات . وقد انتخب في عام ١٩٥١ نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية . وفي يونيو ١٩٥٥ ، في خلال الانتخابات التى قاطعتها الأحزاب الوطنية ، ظفر «حزب التقدم» وحلفاؤه بالسيطرة على الجمعية . وفي عام ١٩٥٦ عندما حصلت توجولاند على استقلال ذاتى محدود ، عين رئيسا للوزراء بتأييد صريح من الفرنسيين : وقد هزم «حزب التقدم» في الانتخابات التى أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة في أبريل ١٩٥٨ ، وبدأ انتقل إلى المعارضة . وفي أكتوبر ١٩٥٩ شكل جرونسكى حزبا جديدا هو « الاتحاد الديمقراطي لشعوب توجو » ، بيد أن هذا الحزب لم يظفر بأية مقاعد في انتخابات « القائمة الواحدة » التى أجريت في أبريل ١٩٦١ .

وقد وقع انقلاب عسكري بالبلاد في ١٣ يناير ١٩٦٣ ، تولى جرونسكى

على إثره رئاسة الدولة . ثم وقع انقلاب عسكري آخر في ١٣ يناير ١٩٦٧ بقيادة اللفتنانت كولونيل إيادما رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، قام بعزل جرونسكى من رئاسة الدولة .

* هربرت ماجا : (١٩١٠ -) رئيس دولة داهومى منذ استقلالها فى أغسطس ١٩٦٠ ، إلى حين وقوع الانقلاب بقيادة الكولونيل سوجلو فى ١٩ - ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ . وهو من عائلة فلاحية فى شمال البلاد . وقد تلقى تعليما ثانويا فى داهومى ، واشتغل بالتدريس ، وعندما أصبح ناظرا لإحدى مدارس الشمال ، ذاع صيته فى المنطقة ، حيث شغل نفسه بمشكلات الشباب ، وأنشأ أول فرقة للكشافة بالمنطقة . وفى عام ١٩٥١ انتخب نائبا لداهومى فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وانضم إلى « حركة المستقلين فيما وراء البحار » . وأسس فى عام ١٩٥٦ « الحركة الديمقراطية الداهومية » *Mouvement Démocratique Dahoméen (MDD)* التى كان مركزها فى الشمال . وفى يناير ١٩٥٦ أعيد انتخابه نائبا فى الجمعية الوطنية الفرنسية . وفى الفترة من ١٩٥٧ إلى أبريل ١٩٥٨ عمل وزيرا للدولة لشئون العمل فى حكومة جيلار الفرنسية . وفى مارس ١٩٥٧ أجريت الانتخابات على نطاق أفريقيا الفرنسية بمقتضى الدستور الجديد الذى أسفر عنه « القانون التفضيلى » . وفى هذه الانتخابات فاز « الحزب الجمهورى الداهومى » *Parti Républicain Dahoméen (PRD)* ، الحركة الرئيسية فى البلاد ، بقيادة سورو - ميجان أيبى ، بأغلبية ضئيلة ، ولكنه أرغم عن طريق المعارضة القوية المتنامية على تشكيل ائتلاف مع « الحركة الديمقراطية الداهومية » . وظل ماجا أول الأمر خارج الوزارة ولكنه عاد فشغل وزارة العمل باعتباره الشخصية الثانية فى الحكومة بعد أيبى . وفى عام ١٩٥٨ اندمج الحزب الجمهورى والحركة الديمقراطية ليشكلا معا « الحزب التقدمى الداهومى » *Parti Progressiste Dahoméen (PPD)* الذى أصبح قسما من « حزب الائتلاف الأفريقى » الذى تزعمه منجور . وجاءت المعارضة الرئيسية للحزب الجديد من « الاتحاد الديمقراطى الداهومى » *Union Démocratique Dahoméenne (UDD)* بزعامة جومستين

أهوما ديجي ، المرتبط « بالتجمع الديمقراطي الأفريقي » الذي يتزعمه هوفوي - بوانييه .

وكان «الحزب التقدمي» في أول الأمر يؤيد دخول داهومي اتحاد مالى الفيدرالى ، الذى كان من المقرر أن يضم السنغال والسودان وداهومي وقولتا العليا . بيد أن الضغط من «الاتحاد الديمقراطى» كان قويا جدا، وعدلت داهومي عن الانضمام للاتحاد، وانقسم «الحزب التقدمي» من جديد إلى مكونيه الأساسيين : «الحزب الجمهوري» و «الحركة الديمقراطية» . وفى أبريل ١٩٥٩ غيرت «الحركة الديمقراطية» اسمها إلى «التجمع الديمقراطي الداهومي» (Rassemblement Démocratique Dahoméen (RDD) ، وظفر باثنين وعشرين مقعدا فى الانتخابات الإقليمية . ونتيجة للخلافات بين «الحزب الجمهوري» و «الاتحاد الديمقراطى» ، أرغم أبيتى على ترك رئاسة الوزارة ، واختير ماجا نفسه بوصفه شخصية مهادة لقيادة حكومة ائتلافية . ومع تزايد ارتباط ماجا « بالتجمع الديمقراطي الأفريقي » ، جذب داهومي إلى « مجلس الوفاق » ، الاتحاد الواهى الذى تشكل بين ساحل العاج والينيجر وقولتا العليا فى مايو ١٩٥٩ . وزاد عدم استقرار الحكومة الائتلافية ، وترك أبيتى الوزارة فى سبتمبر . وحصلت البلاد على استقلالها فى عام ١٩٦٠ ، بيد أن زعماء «الاتحاد الديمقراطى» انسحبوا من الحكومة ، وعاد أبيتى فشغل وزارة المالية . ومرة أخرى اندمج «التجمع الديمقراطي الداهومي» وحزب أبيتى الذى كان يسمى عندئذ « حزب الوطنيين لداهومي » Parti des Nationalistes du Mahomy (PND) ، ليشكل «الحزب الداهومي للوحدة» Parti Dahoméen de l'Unité (PDU) . وفى ١١ ديسمبر أجريت الانتخابات ، وكان على الأحزاب أن تقدم مرشحين لقائمة واحدة يتفق فيها على الرئيس ونائب الرئيس وكل أعضاء الجمعية الوطنية . وفاز «الحزب الداهومي» فى الانتخابات ، واستبعد «الاتحاد الديمقراطى» من كل من الحكومة والجمعية ، وأصبح ماجا رئيسا للدولة ، وأبيتى نائبا للرئيس .

وفي ١٩-٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ حدثت إضرابات ومظاهرات بالبلاد ، وقامت حكومة مؤقتة ، مالبث أن أطاح بها انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل سوجلو الذي أقام حكومة جديدة برئاسة أبيشي وماجا وأهوماديجي . وقد حل «الحزب الداهومي للوحدة» ، الحزب الوحيد الذي كان ما زال قائما بالبلاد ، وتشكل بدلا منه «الحزب الديمقراطي الداهومي» Parti Démocratique Dahoméen (PDD) . وظل الوضع كذلك إلى أن تولى سوجلو السلطة بنفسه في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ ، وحل الحزب الوحيد القائم . وقد أطيح بسوجلو بدوره إثر المظاهرات التي عمت البلاد في ٨-١٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، ووقوع انقلاب عسكري آخر بقيادة الضباطين كوانديتي وكيريكو ، وتقامم الضباطان ألي وكوانديتي سلطة رئاسة الدولة .

✽ **سورو - ميجان أبيشي :** (١٩١٣ -) ولد في پورتو نوفو Porto Novo بجنوب داهومي ، وتلقى تعليمه محليا في مدارس التبشير ، ثم في بوردو وباريس حيث حصل على دبلوم في العلوم السياسية وعلى دبلوم آخر في المحاسبة ، واشتغل لدى إحدى الشركات الفرنسية ، ثم افتتح مكتباً للمحاسبة في باريس . وفي عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، عندما أعطيت «أفريقيا السوداء» الفرنسية لأول مرة تمثيلا كبيرا في باريس ، انتخب لتمثيل داهومي وتوجو في المجالس التأسيسية الفرنسية . وفي أكتوبر ١٩٤٦ شهد الاجتماع الافتتاحي «للتجمع الديمقراطي الأفريقي» في باماكو ، وانتخب ضمن نواب رئيس اللجنة التي شكلت لتأسيسه . وانتخب في الشهر التالي نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية . وفي داخل داهومي نفسها كان الضغط يتزايد ، وبخاصة من جانب عناصر الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بالمنطقة ، ضد الصلات القائمة بين التجمع و«الحزب الشيوعي الفرنسي» ، وفي سبتمبر ١٩٤٨ شكل أبيشي مع بعض النواب (المنلوبين) غير المرتبطين بالتجمع حركة «المستقلين فيما وراء البحار» التي أصبح أبيشي رئيسا لها . وقد طرد نتيجة لذلك من التجمع ، ومع ذلك أعيد انتخابه

للجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٩٥١ ، وعمل إلى عام ١٩٥٥ كأحد
سكرتيرها . وبعد ذلك ترك هو ومجموعته (الحزب الجمهوري الداهومي)
حركة « المستقلين فيما وراء البحار » ، وظل بعيدا عن الحركات القائمة على
نطاق المنطقة . وفي يناير ١٩٥٦ انتخب للمرة الثالثة بالجمعية الوطنية الفرنسية .

وقد كان الحزب الجمهوري يتعرض لتحد خطير من « الاتحاد الديمقراطي
الداهومي » ، القسم المحلي التابع للتجمع ، بقيادة جومستين أهوماديجبي ،
ولم يحصل إلا على أغلبية ضئيلة في انتخابات الجمعيات الإقليمية التي أجريت
في مارس ١٩٥٧ على نطاق أفريقيا الغربية الفرنسية في ظل الدستور الجديد ،
بيد أن تزايد قوة المعارضة حملة على تشكيل ائتلاف مع حزب الشمال ،
« الحركة الديمقراطية الداهومية » بقيادة مابجا ، على حين شكل « الاتحاد الديمقراطي » ،
بقيادة أهوماديجبي المعارضة في الجمعية . ثم أصبح أيبني ناثا لرئيس المجلس
التنفيذي ، وفي يولييه ١٩٥٨ تولى رئاسة المجلس . وفي سبتمبر ١٩٥٨ شن
« الحزب التقدمي الداهومي » (الذي تشكل نتيجة اندماج « الحركة الديمقراطية »
و « الحزب الجمهوري » ، والذي ارتبط « بحزب الائتلاف الأفريقي ») حملة من
أجل التصويت بـ « نعم » في استفتاء ديجول ، مفضلا البقاء في داخل المجموعة
الفرنسية ، وظفر موقفه بأغلبية ساحقة .

وفي ديسمبر ١٩٥٨ شهد أيبني مؤتمر بماكو لمناقشة اتحاد مالي الفيدرالي
الذي كان مقترحا أن يضم السودان وقولنا العليا والسنغال وداهومي ، بيد
أن « الاتحاد الديمقراطي الداهومي » المرتبط بالتجمع نظم مظاهرات عنيفة ضد
اقتراحات الاتحاد . ولمواجهة الانتخابات المقبلة قرر أيبني العلول عن موقفه
من الاتحاد والانسحاب من « حزب الائتلاف الأفريقي » ، مما أسفر عن
انشقاق في « الحزب التقدمي » نفسه ، إذ أن كثيرا من مؤيديه وبخاصة إميل
زينسو ظلوا على إخلاصهم لحزب الائتلاف ، فانقسم إلى مكونيه الأساسيين .
وبذا كانت تتنافس في انتخابات أبريل ١٩٥٩ ثلاثة أحزاب هي : « الحزب
الجمهوري الداهومي » بقيادة أيبني ، « التجمع الديمقراطي » (الاسم الجديد
للحركة الديمقراطية) بقيادة مابجا ، « الاتحاد الديمقراطي » الداهومي بقيادة

أهوما ديجبي : وحصل الحزب الأول على ٣٧ مقعدا ، والثاني على ٢٢ مقعدا ،
والثالث على ١١ مقعدا . وقد احتج الحزب الثالث بشدة على نتائج الانتخابات ،
وأسفر احتجاجه عن تنازل الحكومة له عن تسعة مقاعد أخرى ، كما رفض
قبول أبيتى لرئاسة الوزارة ، وأرغمه على التخلي عنها لهربرت مابجا ، الذى
شكل عندئذ حكومة ائتلافية مرتبطة بالتجمع ، وأدخل داهومى فى «مجلس
الوفاق» . وظل أبيتى فى الحكومة كوزير للخارجية ، ولكنه استقال
فى سبتمبر ، وعاد إلى الانضمام إلى زينسو ليشكل «حزب الوطنيين
لداهومى» .

وقد عم البلاد فى نوفمبر ١٩٦٠ سخط كبير ، مقترنا بسلسلة من
الإضرابات الخطيرة ، ودعا «الاتحاد الديمقراطى» إلى سحب الثقة من الحكومة
فى الجمعية برغم أن عددا من أعضائه وزراء فى الحكومة . وهزم الاقتراع
بالثقة نتيجة لتحالف «التجمع الديمقراطى» و«حزب الوطنيين» ، وبدأ أرغم
أعضاء «الاتحاد الديمقراطى» على الاستقالة ، وعاد أبيتى إلى الحكومة كوزير
للمالية . وعلى الفور اتحد «التجمع الديمقراطى» و«حزب الوطنيين» ليشكلا «حزب
الوحدة الداهومى» . وقد حصل هذا الحزب على الأغلبية فى انتخابات
١١ ديسمبر ١٩٦٠ ، وبدأ استبعاد «الاتحاد الديمقراطى» من الجمعية ، وأصبح
مابجا رئيسا للدولة ، وأبيتى رئيسا للوزارة . وفى أواخر أكتوبر ١٩٦٣
أطاحت المظاهرات والإضرابات بالحكومة القائمة ، وأقامت حكومة مؤقتة ،
بيد أن الكولونيل سوبجلو سرعان ما قام بانقلاب عسكري أطاح بالحكومة
المؤقتة وأقام حكومة جديدة برئاسة أبيتى ومابجا وأهوما ديجبي ، ثم عاد سوبجلو
وتولى السلطة بنفسه فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ .

* جوستين أهوما ديجبي : (١٩١٧ -) زعيم «الاتحاد الديمقراطى
للداهومى» ، ورئيس سابق للجمعية الوطنية بداهومى . تلقى تعليمه فى
داهومى ، ثم فى الكلية الطبية بدكار حيث تخرج طبيبا للأسنان . وقد عمل
فترة طبيبا للأستنان فى خدمة الحكومة ، ثم انتخب فى عام ١٩٥٢ عضوا

بالمجلس الإقليمي لبلدته أبومي Abomey . وفي عام ١٩٥٦ شكل حزبه الخاص : «الاتحاد الديمقراطي الداهومي» ،الذي أصبح سكرتيرا عاما له ، والذي ربطه «بالتجمع الديمقراطي الأفريقي» . وفي انتخابات المجالس البلدية، في نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، حقق نجاحا مثيرا هز بعنف القبضة المسيطرة «للحزب الجمهوري» بقيادة أيبثي . وفي الانتخابات الإقليمية في مارس ١٩٥٧ ، حصل على عدد من المقاعد يكفي لتشكيل معارضة فعالة . وفي أكتوبر ١٩٥٧ أصبح عضوا في لجنة التنسيق «بالتجمع الديمقراطي الأفريقي» . وفي استفتاء ديجول شن حملة من أجل التصويت بـ «نعم» . كما قام بإثارة عنيفة ضد قرار الحكومة بالانضمام إلى اتحاد مالي الفيلرالي ، وكان من دلائل قوته أنه أرغم كلا من ماجا وأيبثي على تغيير موقفهما من هذا الاتحاد قبيل إجراء الانتخابات الإقليمية في أبريل ١٩٥٩ . وفي هذه الانتخابات لم يحصل «الاتحاد الديمقراطي» إلا على ١١ مقعدا ، بيد أنه استطاع إرغام الحكومة على أن تنازل له عن تسعة مقاعد أخرى . واستفاد أهوماديجبي من قوته في إرغام أيبثي على التخلي عن رئاسة الوزارة ، وحل محله هيربرت ماجا . وفي الحكومة الائتلافية التي تشكلت من «الحزب التقدمي» و«التجمع الديمقراطي» أصبح هو نفسه رئيسا للجمعية التشريعية .

وكانت قوة أهوماديجبي تتزايد باطراد مع تزايد ارتباط داهومي «بالتجمع الديمقراطي الأفريقي» وماسح العاج ، وتحول داهومي من الناحية الفعلية إلى جزء من «مجلس الوفاق» . وفي مايو ١٩٥٩ انتخب أهوماديجبي عضو مجلس شيوخ غن المجموعة الفرنسية . وفي نوفمبر ١٩٦٠ تقدم «الاتحاد الديمقراطي» باقتراح على الثقة بالوزارة ، ورغم اشتراك بعض أعضائه فيها ، وعندما خُذل الاقتراح انسحب أهوماديجبي وبقية أعضاء الاتحاد من مناصبهم . وفي نوفمبر ١٩٦٠ زاد مركزه ضعفا عندما اندمج حزبا ماجا وأيبثي . ولم يتمكن الاتحاد من الحصول على الأغلبية في انتخابات «القائمة الواحدة» في ١١ ديسمبر ، مما أدى إلى استبعاده نهائيا من الجمعية ، وإن كانت هذه الانتخابات التي دارت بضرارة قد أظهرت أن الاتحاد مازال يملك تأييدا

كبيرا ، وأن أهوماديجبي سياسى طموح يشتمع بمرونة كبيرة . وفى أوائل عام ١٩٦١ قامت الحكومة المشكلة من «حزب الوحدة الداومى» بحظر «الاتحاد الديمقراطى» ، الذى ظل مع ذلك قوة سياسية كبيرة .

وفى أعقاب الانقلاب الذى قام به الكولونيل سوجلو فى أكتوبر ١٩٦٧ ، قامت حكومة يرأسها كل من أيبى ومابجا وأهوماديجبي ، إلى أن عزل الثلاثة عندما تولى سوجلو السلطة بنفسه فى ديسمبر ١٩٦٥ .

✽ **همانى ديورى :** (١٩١٦ -) رئيس دولة النيجر ، ووزير الخارجية والدفاع . تلقى تعليمه فى نيامى Niamey العاصمة ، ثم فى پورتو نوفو ، وبعد ذلك فى مدرسة وليم پونتى بدار التى تخرج منها فى عام ١٩٣٦ . قام بالتدريس فترة فى نيامى ثم فى مارادى Maradi ، ثم ذهب إلى فرنسا فى عام ١٩٣٨ للدراسة عاما واحدا فى «مدرسة فرنسا لما وراء البحار» بباريس ، وعاد إلى نيامى ليصبح ناظرا «لمدرسة فيلينجى» . وبعد أن ذاع صيته كمرب كبير ، كان فى عام ١٩٤٦ أحد مؤسسى «الحزب التقدمى للنيجر» (Parti Progressiste Nigérien (PPN) ، انقسم المحلى «التجمع الديمقراطى الأفريقى» . وفى العام نفسه انتخب نائبا عن النيجر فى الجمعية الوطنية الفرنسية بتأييد من «الحزب التقدمى» . وبعد أن قرر التجمع قطع صلاته «بالحزب الشيوعى الفرنسى» فى عام ١٩٥٠ ، قبل ديورى هذا التغير فى سياسته ، على حين رفضه دجييو باكارى ، السكرتير العام النشط «للحزب التقدمى» ، وأحد زعماء الحركة النقابية فى النيجر المرتبطة بالشيوعيين ، ولذا انفصل عن الحزب ، وألف حزبا جديدا هو «الاتحاد الديمقراطى للنيجر» (Union Démocratique Nigérienne (UDN) . وفى يناير ١٩٥١ هزم ديورى فى انتخابات نائب النيجر فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، فعاد إلى التدريس وأصبح السكرتير العام الجديد «للحزب التقدمى» . بيد أنه نجح فى انتخابات ١٩٥٦ ، عندما أعاد «التجمع الديمقراطى الأفريقى» بناء تنظيمه ، وامتنع شعبيته ، وذلك على الرغم من التحدى القوي الذى كان يشكله «الاتحاد الديمقراطى للنيجر» .

وعند هذه المرحلة اندمج «الاتحاد الديمقراطي» مع حزب آخر هو «كتلة النيجر للعمل» Bloc Nigérien d'Action ، ليشكلا معاً القسم المحلي من «الحركة الاشتراكية الأفريقية» (MSA) Mouvement Socialiste Africain ، وقفز باكارى إلى السلطة بعد انتخابات مايو ١٩٥٧ للجمعية الإقليمية التي حصلت فيها «الحركة الاشتراكية الأفريقية» على الأغلبية . وشرع ديورى ينظم معارضة قوية للسياسة الراديكالية التي تتبعها حكومة باكارى ، وأخذ يوحد صفوفه بالتدريج مع الرؤساء التقليديين الأقوياء . وعلى الرغم من أن الحزب الحاكم كان يدعو في استفتاء ديجول إلى التصويت بـ «لا» ، وإلى الاستقلال الكامل عن فرنسا ، استطاع ديورى والحزب التقدمى أن يتصيدا الأصوات بنجاح من أجل التصويت بـ «نعم» :

وفي الانتخابات التالية تمكن «الحزب التقدمى» تحت اسمه الجديد : «اتحاد المجموعة الفرنسية الأفريقية» Union pour la Communauté Franco-Africaine (UCFA) من هزيمة «الاتحاد الديمقراطي» الذى سمي عندئذ «حزب ساوابا» Sawaba Party ومعناه «حزب الحرية» . وإذا كان ديورى معنيا بشكل خاص بالإبقاء على ولاء الرؤساء ، أنشأ وزارة خاصة تمثل مصالحهم . وهو بسبب إخلاصه المطلق لهوفوى — بوانييه ، كان يرفض أن تكون له أية صلة باتحاد مالى الفيدرالى ، برغم أن زعماء قولتا العليا وداهومى كانوا يؤيدونه فى أول الأمر . ثم أنه بوصفه أحد المهندسين ، وأحد المؤيدين الأقوياء ، للمجموعة الفرنسية ومجلس الوفاق ، كان يعمل بصورة تدريجية على دعم مركزه بتشجيع من بوانييه ؛ وفى أكتوبر ١٩٥٩ قام بحظر «حزب ساوابا» وسجن كثيرا من زعمائه ، ومن بينهم عدد من الوزراء السابقين :

✽ ليون مبا : (١٩٠٢ -) رئيس دولة جابون . ينتمى إلى قبيلة الفانج Fang . وقد نشأ فى ليرفيل العاصمة ، وتعلم محليا بالمدارس الكاثوليكية الرومانية . وقد عمل على التوالى محاسبا فى الإدارة الفرنسية ، ثم صحفيا فى ايكو جابونى Echos Gabonais ، ثم عضوا بمجلس إدارة

«جمعية الدراسات لتجهيز المناجم والصناعة والزراعة في جابون» Société d'Etudes pour l'Équipement Minier, Industriel et Agricole du Gabon ، وظل لعدة سنوات رئيسا لقسم ليبرفيل ، ودخل إلى السياسة في وقت مبكر ، وأصبح زعيما «لحركة المختلطة لجابون» Mouvement Mixte Gabonais ، القسم المحلي «للتجمع الديمقراطي الأفريقي» ، وعضو اللجنة التنفيذية للتجمع المسئول عن الصحافة . وفي عام ١٩٥١ اشترك في الانتخابات للجمعية الوطنية الفرنسية ، ولكنه هزم ، وفي عام ١٩٥٢ فاز في انتخابات الجمعية الإقليمية . وفي عام ١٩٥٣ أعاد تنظيم «الحركة المختلطة» تحت اسم «الكتلة الديمقراطية لجابون» Bloc Démocratique Gabonais ، التي ظلت القسم المحلي للتجمع . وفي عام ١٩٥٦ أصبح مبا عمدة لليبرفيل بعد انتخابات المجالس البلدية . وفي انتخابات مارس ١٩٥٧ نجحت «الكتلة الوطنية» في وجه المعارضة القوية من جانب «الاتحاد الديمقراطي والاجتماعي لجابون» Union Démocratique et Sociale Gabonaise . وعندما وضع الدستور الجديد في إطار «القانون التنظيمي» ، أصبح مبا نائبا لرئيس المجلس التنفيذي لجابون تحت الحاكم العام بوصفه رئيسا للمجلس . وفي مؤتمر عام ١٩٥٧ «للتجمع الديمقراطي» بمدينة باماكو ، وقف إلى جانب بوانييه ووفد ساحل العاج في معارضة اقتراح إقامة هيئة تنفيذية فيدرالية لأقاليم أفريقيا الفرنسية ، مفضلا محافظة كل بلد على نظامه السيامي الخاص المنفصل وعلى صلاته الخاصة بفرنسا .

وقد أصبح مبا رئيسا للمجلس التنفيذي بعد الانتخابات الجديدة التي أجريت في يولييه ١٩٥٨ ، وبعد استفتاء ديجول في سبتمبر ١٩٥٨ - الذي صوتت فيه جابون بالإجماع بـ «نعم» - أصبح مبا رئيسا لجمهورية جابون . وفي فبراير ١٩٥٩ أصبح رئيسا للوزراء ، وعندما أعلن استقلال جابون الكامل في عام ١٩٦٠ أصبح مبا رئيسا للدولة . وبعد أن ظل مبا فترة طويلة يتمتع بالسيادة في سياسة جابون ، أخذ يواجه معارضة متزايدة في داخل حزبه - «الكتلة الديمقراطية» - من جانب السياسات المحافظة الموالية للفرنسيين . وفي نوفمبر ١٩٦٠ قام بسجن عدد كبير من أعضاء «الكتلة الديمقراطية» ،

ومن بينهم پول جونجو ، رئيس الجمعية الإقليمية الوطنية .

وكان مبا شديد التأثير بالفرنسيين ، ويظهر عزوفا مستمرا عن التخلي عن أية درجة من سيادته الإقليمية لمطالب الفيدرالية ، كما كان يعارض مخططات الاتحاد الفيدرالي لأفريقيا الاستوائية التي كانت تبحث من حين لآخر . وقد كان يعد من أكثر زعماء «التجمع الديمقراطي» ولاء للمجموعة الفرنسية وأشدّهم تأييدا لها . وتقوم سياسته الآن على قمع كل معارضة ، والاحتفاظ بصلات وثيقة مع فرنسا .

* **دافيد داكو :** (١٩٣٠ -) رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ، من مايو ١٩٥٩ إلى أول يناير ١٩٦٦ ، وهو ابن أخ بارتليمي بوجندا (رئيس الحكومة من عام ١٩٥٨ إلى أن قتل في مارس ١٩٥٩) . وقد تلقى تعليمه محليا بمدرسة ثانوية في بمباري Bambari ، ثم في الكونغو الفرنسية ، حيث تخرج معلما . وبعد أن شغل منصب ناظر مدرسة ابتدائية في بنجي العاصمة ، أصبح نشيطا في نقابة المعلمين ، ثم ارتبط «باتحاد نقابات العمال الاشتراكي» الفرنسي . ومع ذلك لم يكن له دور مباشر في السياسة ، إلى أن انتخب في مارس ١٩٥٧ للمجلس الإقليمي عن أومبلا موكو على تذكرة «حركة التطور الاجتماعي لأفريقيا السوداء» Mouvement pour l'Evolution Sociale de l'Afrique Noire ، وهو الحزب الذي أسسه بارتليمي بوجندا في عام ١٩٥٢ . ومنذ مايو ١٩٥٧ إلى أغسطس ١٩٥٨ شغل داكو منصب وزير الزراعة والري والغابات في حكومة بوجندا ، ومن أغسطس إلى ديسمبر ١٩٥٨ منصب وزير الشؤون الإدارية ، وأعيد انتخابه للجمعية الإقليمية في ديسمبر ١٩٥٨ ، وأصبح وزيرا للداخلية .

وقد كان بوجندا بلا جدال رجل اللولة البارز في أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وأحد الذين خططوا لتوحيد الأقاليم الأربعة — جابون ، أفريقيا الوسطى ، الكونغو (برازافيل) ، تشاد — في اتحاد فيدرالي . بيد أنه قتل في حادث طائرة في مارس ١٩٥٩ ، فاستقالت الحكومة في شهر مايو .

وبعد خلافات شديدة انتخب داکو رئيسا للوزارة ، وشكل حكومة جديدة .
وفي أكتوبر ١٩٥٩ أجرى اقتراع على الثقة بحكومته في الجمعية الإقليمية ،
بيد أنه فاز في الاقتراع عن طريق تهديده بحل البرلمان . وفي خلال عام ١٩٦٠
زادت الخلافات في داخل «حركة التطور الاجتماعي لأفريقيا السوداء» إلى أن كان
شهر يونيه ، عندما استقال أبل جومبا ، وهو وزير سابق للمالية ، ليؤلف
حزبا منافسا هو «حركة التطور الديمقراطي لأفريقيا الوسطى» *Mouvement*
pour l'Evolution Démocratique de l'Afrique Centrale . وكان
هدف جومبا الرئيسي معارضة الدستور الرئاسي الذي اقترحه داکو ، - بيد
أن هذا الدستور أقرته الجمعية الإقليمية في شهر يونيه . وفي ديسمبر حلت
«حركة التطور الديمقراطي» ، وقبض على جومبا وغيره من أعضاء الجمعية .
وكان داکو يلتزم سياسة بوجندا ، ولكن لما لم تكن له مكانة مألوفة لا شخصيته ،
فشل في توحيد الأقاليم الأربعة ، ولم تسفر خطط الاتحاد الفيدرالي إلا عن
اتحاد جمركي . وقد عزل داکو في يناير ١٩٦٦ على أيدي انقلاب عسكري
بقيادة الكولونيل بوكاسا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

* **موريس يامبوجو :** (١٩٢١ -) رئيس جمهورية فولتا العليا ،
من نهاية عام ١٩٥٨ ، إلى ٤ يناير ١٩٦٦ . وهو ينتمي إلى قبائل المومسي
Mossi بشمال البلاد . وقد تلقى تعليمه محليا في پابري ، ثم أصبح موظفا
حكوميا . وكان لعدة سنوات عضوا في «الاتحاد المسيحي لنقابات العمال
الفرنسية» *C.F.T.C.* ، وفي عام ١٩٥٤ أصبح رئيسا لقسمه المحلي . وفي عام
١٩٤٦ انتخب للجمعية الإقليمية ، وفي عام ١٩٤٨ «للمجلس الأعلى لأفريقيا
الغربية الفرنسية» . وفي انتخابات ١٩٥٧ ، التي أجريت للجمعية الإقليمية
بمقتضى دستور «القانون التنظيمي» الجديد ، حصل القسم المحلي «للتجمع
الديمقراطي الأفريقي» على ٣٧ مقعدا ، و«الحركة الديمقراطية لفولتا» *Mouvement*
Démocratique Voltique (MDV) ، التي ينتمي إليها يامبوجو ، على
٢٦ مقعدا ، والأحزاب الباقية على سبعة مقاعد . وبعد مفاوضات اتفق

التجمع و « الحركة الديمقراطية » على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة وزيرين جوليالي أحد أنصار بوانييه المقربين. وخصص «الحركة الديمقراطية» خمسة مناصب وزارية، وأصبح ياميجو وزيرا للزراعة. بيد أن «الحركة الديمقراطية» وجزءا من التجمع انفصلا في ديسمبر من الحكومة الائتلافية ، وأصبحت الحكومة مستندة إلى أقلية ، ومع ذلك رفض جوليالي الاستقالة ، واستطاع الحصول على أغلبية جديدة عندما وافق بعض النواب التابعين « للحركة الديمقراطية » ، ومن بينهم ياميجو نفسه ، على الانضمام إلى التجمع « الديمقراطي » . وفي التعديل الوزاري أصبح ياميجو وزيرا للداخلية ، وعندما توفي جوليالي ، عند نهاية عام ١٩٥٨ ، عين ياميجو رئيسا للحكومة. وعندئذ شكل ياميجو ائتلافا من « التجمع الديمقراطي » وأحزاب المعارضة التي كانت متحالفة مع «حزب الائتلاف الأفريقي» بقيادة سنجور .

وفي أول الأمر كان ياميجو يؤيد ضم قولتا العليا إلى اتحاد مالي الفيدرالي ، بيد أن الضغط من بوانييه كان قويا للغاية ، فعدل عن موقفه . وأثار ذلك الأحزاب التي كانت متحالفة مع «حزب الائتلاف الأفريقي» ، ونقضت ائتلافها مع «التجمع الديمقراطي» . وبناء على ذلك أجريت الانتخابات في أبريل ١٩٥٩ ، وحصل « الاتحاد الديمقراطي لقولتا » Union Démocratique Voltaïque (UDV) - كما كان القسم المحلي «للتجمع الديمقراطي» يسمى عندئذ - على ٦٤ مقعدا من ٧٥ مقعدا ، واستطاع ياميجو تشكيل حكومة متجانسة . وفي الوقت نفسه ضم ياميجو قولتا العليا إلى «مجلس الوفاق» . وفي يناير ١٩٦٠ حظر ياميجو حزب المعارضة الرئيسي : «الحزب الجمهوري للحرية» Parti République de la Liberté ، وفي يولييه قبض على زعمائه (فيما عدا نازي بوني الذي فر إلى بياكو) . وفي أغسطس ١٩٦٠ حصلت البلاد على استقلالها . وبعد ذلك بدأ ياميجو يتخذ موقفا مستقلا عن بوانييه ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا ، بل راجت الإشاعات بأنه يتحول عن «مجلس الوفاق» ويتجه نحو اتحاد مالي .

وفي الفترة ٢-٤ يناير ١٩٦٦ ، في أعقاب المظاهرات التي قام بها العمال

النقابيون في واجادوجو العاصمة ، ومع بداية الإضراب العام في المدينة ، قام اللقنات كولونيل سانجولي لاميزانا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، بعزل الرئيس يامبوجو ، وتولى السلطة في البلاد .

✽ **سيالكابرويون ستيفنز : (١٩٠٥ -)** رئيس وزراء سابق ، زعيم « مؤتمر كل الشعب » (All People's Congress (APC) في سيراليون . وقد تلقى تعليمه في أكاديمية ألبرت بسيراليون . وفي الفترة ٢٣-١٩٣٠ خدم في شرطة سيراليون ، ثم عمل في إنشاء خط سكة حديد مارامبا Marampa ، ثم شغل منصب ناظر محطة المناجم مارامبا . وفي عام ١٩٤٣ ساعد في تأسيس « اتحاد عمال المناجم » ، ثم أصبح سكرتيرا متفرغا للاتحاد . وبذلت محاولات لإبعاده عن مجال التعدين ، ولكنه ظل في مكانه ، ووجه إليه النصيح بأن يتخذ العمل النقابي مهنة له ، وأخذ يعمل في دأب على « تحويل اتحاد عمال المناجم » إلى قوة صناعية . وفي عام ١٩٤٥ عين عضوا في الجمعية الإقليمية ممثلا للعمال . وفي عام ١٩٤٧ حصل على منحة دراسية من المجلس البريطاني للدراسة العلاقات الصناعية بجامعة أكسفورد . وهو بوصفه عضوا في « جمعية منظمة سيراليون » Sierra Leone Organisation Society ، التي تحولت في عام ١٩٥١ ، تحت زعامة سير ملتون مارجاي ، إلى « الحزب الشعبي لسيراليون » (Sierra Leone People's Party (SLPP) ، أصبح في عام ١٩٥١ أحد العضوين اللذين انتخبتهما الجمعية الإقليمية للمجلس التشريعي .

وقد أصبح ستيفنز في عام ١٩٥٣ ، بعد تعيينه في المجلس التنفيذي ، وزيرا للأراضي والمناجم والعمل . وفي سبتمبر ١٩٥٨ انضم إلى ألبرت مارجاي ، عندما انفصل الأخير عن « الحزب الشعبي » ، وأسس « الحزب الوطني الشعبي » (People's National Party (P.N.P.) ، وانتخب هو نفسه نائبا لزعيم الحزب . وفي أبريل ١٩٦٠ أعلن معارضته لكثير من القرارات التي اتخذت في مؤتمر لندن للدستور ، وأصر على إجراء انتخابات جديدة قبل إعلان الاستقلال في أبريل ١٩٦١ ، مقررًا أن اتفاقية الدفاع المقترحة بين سيراليون وبريطانيا تشكل

قيدا على استقلال سيراليون . ورفض توقيع تقرير المؤتمر، وانسحب من « الجبهة الوطنية المتحدة» التي تشكلت من جميع الأحزاب السياسية لمباشرة المحادثات الدستورية ، فطرد من «الحزب الوطني الشعبي» ، وشكل ستيفنز تنظيما أسماه «حركة الانتخابات قبل الاستقلال Elections Before Independence» .

وقد تحول هذا التنظيم فيما بعد إلى «مؤتمر كل الشعب» . وقد ظفر «مؤتمر كل الشعب» بتأييد كبير من الشباب ومن الساخطين على الطبيعة المحافظة لحكومة سير ملتون . وفي نوفمبر ١٩٦٠ حصل المؤتمر على ثلاثة من أربعة مقاعد في انتخابات فريتون المحلية . وازدادت المشاعر مرارة بين مؤيدي المؤتمر ومؤيدي الجبهة في أوائل عام ١٩٦١ مع رفض الجبهة المستمر لإجراء انتخابات قبل الاستقلال . وفي ١٩ فبراير عقد المؤتمر والجبهة اجتماعات للمناقشة في فريتون ، وحدثت اضطرابات ، وقبض على عدد من أعضاء المؤتمر ، ثم قبض على ستيفنز نفسه فيما بعد . وعند الإفراج عنه بدأ ستيفنز يتخذ موقفا سياسيا أكثر راديكالية ، وهو بوصفه نقابيا قديرا ثاقب الفكر ، يعد أحد الشخصيات البارزة في سياسة سيراليون . ويستند ستيفنز إلى تأييد نقابات العمال ، ويطالب بسرعة النمو الاقتصادي ، ومراجعة الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية بشأن صناعة التعدين ، وتحسين ظروف الشعب العامل .

وقد أجريت انتخابات في النصف الأخير من مارس ١٩٦٧ ، فاز فيها حزب ستيفنز بأغلبية ضئيلة ، فاستدعاه الحاكم العام البريطاني (الذي كان يتولى سلطات رئيس الجمهورية قبل إعلان الجمهورية في ٢٤ مارس ١٩٦٧) لتشكيل الوزارة . ولكن لم تكد تمضي بضعة أيام حتى قام البريجادير دايفيد لانسانا (الذي كان يؤيد حزب مارجاي) باعتقال كل من ستيفنز والحاكم العام في ٢٢ مارس ١٩٦٧ . وبعد ذلك بيومين اثنين قامت مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب آخر أطاح بحكومة البريجادير لانسانا وألبرت مارجاي ، وشكل «المجلس الوطني للإصلاح» لإدارة البلاد ، وعين أندرو جاكسون سميث ، المعروف بعدائه لكل من ستيفنز ومارجاي ، رئيسا للدولة بدلا من

الحاكم العام . وقام سميث بتعطيل الدستور والصحف وحل الأحزاب ؛ كما أعلن الأحكام العرفية ، وأبقى على ستيثتر ومارجاي في المعتقل .

* ماريان نجوابي : ضابط سابق بقوات المظلات ، والرئيس الحالي للدولة الكونغو (برازافيل) .

في مطلع شهر أبريل ١٩٦٨ أخذ الصراع يخدم بين القوى التقدمية والقوى اليمينية في داخل الحزب الحاكم والحكومة والجيش في الكونغو (برازافيل) ؛ وكان من أهم أحداث ذلك الصراع القبض على ضابط في قوات المظلات يدعى ماريان نجوابي ، عرف عنه أنه يحمل آراء تقدمية ، وكذلك القبض على عدد كبير آخر من الأعضاء الكبار والشبان في « الحركة الوطنية للثورة » . *Mouvement National de la Révolution* ، الحزب الحاكم بالبلاد . ورداً على ذلك قامت الميليشيا الشعبية في ٣١ يولييه ، بقيادة ماريان نجوابي ، بمحاولة للاستيلاء على السلطة ، بيد أنها فشلت في حشد تأييد العمال الذين تظاهروا بدلا من ذلك تأييدا للرئيس ماسمبا - ديبا ، و « للاشتراكية التي تلائم ظروف الكونغو وعقلية البانتو » . كذلك أعلن الجيش تأييده لماسمبا - ديبا . وعلى الفور أعلن - ديبا حل الجمعية الوطنية ، ووقف نشاط المكتب السيامي « للحركة الوطنية للثورة » ، وتشكيل « لجنة الدفاع عن الثورة » ، وطرده العناصر الوطنية « المتطرفة » من عضوية « الحركة الوطنية للثورة » .

وفي ٣ أغسطس قام قسم من الجيش تؤيده وحدات المظلات التابعة لحركة الشباب بالاستيلاء على السلطة وعزل ماسمبا - ديبا ، ولكن انقلابا مضادا وقع بعد ذلك بيومين أعاد ديبا إلى السلطة . بيد أن ديبا مالبث أن عزل مرة أخرى ، واستقرت السلطة لماريان نجوابي في ٤ سبتمبر ١٩٦٨ ، الذي عرفت حركة عودته للسلطة مع ذلك « بحركة ٣١ يولييه » .

وقد فسرت قيادة « حركة ٣١ يولييه » قيامها بالانقلاب ضد حكومة ماسمبا - ديبا ، التي تحولت إلى صراع بين أفراد يعرض البناء الوطني للخطر ،

بأنه «حركة تصحيح ، ونحن نريد أن نضع الثورة في طريقها الصحيح .
إنها مرحلة إعادة البناء ، لا مرحلة التغيير ، فالثورة الاشتراكية مستمرة» .

وقد حدد نجوابي ، بعد وصوله للسلطة ، طبيعة المرحلة الاجتماعية التي
تمر بها بلاده في الوقت الراهن بأنها «مرحلة الديمقراطية الوطنية» ، وقال عن
مهام هذه المرحلة وواجباتها إن «الاشتراكية العلمية هي العلاج الوحيد» .
كما حدد مهمة القيادة الجديدة بأنها «التفكير أولاً وقبل كل شيء في الفلاحين
والعمال ، دون إهمال الفئات الاجتماعية الأخرى» . وقال عن الرأسماليين :
«إن المرء عندما يمد إليهم يده ، ينتظر منهم دون جلوى أن يمسكوا بهذه
اليده . ولا يستطيع الشعب عندما يشعر بالجوع أن ينتظر نواياهم الطيبة .
وهم إذ تستقر أرباحهم لا يعود علينا شيء من هذه الأرباح ، بل يخضع
كل شيء لمصلحتهم ، وتعود الأموال إليهم مرة أخرى ، أما الشعب فيظل
صفر اليدين ومنهوبا دائماً أبداً!» ويدعو ماريان نجوابي إلى الديمقراطية ،
ولكنه يقول محذراً «إن الديمقراطية في مفهومنا تعني وسيلة للنضال الشعبي .
أما المفهوم الغربي للديمقراطية فلا يصلح لبلادنا ... نحن نؤيد مبدأ الحزب
الواحد ، على أن تصنى في داخله أية خلافات» .

وقد قام نجوابي في عام ١٩٦٩ بزيارة للجمهورية العربية المتحدة . وبعد
اختيار نجوابي للقاهرة والجزائر كأول عاصمتين يزورهما في أول رحلة له
في الخارج بعد توليه السلطة علامة واضحة للدلالة على طبيعة النظام الذي أقامه
في برازافيل . وقد حرص نجوابي قبل زيارته للجمهورية العربية المتحدة على
تأكيد موقف بلاده من أزمة الشرق الأوسط ، بأن أدان العدوان الإسرائيلي
على البلاد العربية ، وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي
احتلتها بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ . وينظر المراقبون الآن لموقف حكومة
نجوابي من أزمة الشرق الأوسط على أنه «امتداد منطقي» لموقفها من الاستعمار.

* الفونس ماسمبا - ديبا : (١٩٢١ -) ؛ رئيس سابق للجمعية
الإقليمية بالكنغو (برازافيل) ، وزعيم «الحركة الوطنية للثورة» ، ورئيس

الدولة منذ نهاية عام ١٩٦٣ ، إلى حين عزله في ٤ سبتمبر ١٩٦٨ .
وينتمي ماسمبا - ديبا إلى قبائل لارى . وقد تلقى تعليمه محلياً ، وأعد نفسه
ليكون معلماً ، وعمل بالتدريس في فور - لامى Fort-Lamy عاصمة تشاد ،
حيث أصبح عضواً نشيطاً في «الحزب التقدمى التشادى» Parti Progressiste
Tchadien برئاسة جابريل ليزيت . كما عمل أيضاً سكرتيراً «لرابطة تطوّر
تشاد» Association des Evolués du Tchad في الفترة ٥-١٩٤٧ . وعند
عودته إلى الكونغو عمل ناظراً لعدة مدارس ابتدائية : وكان لعدة سنوات عضواً
نشطاً في «الحزب التقدمى الكونغولى» Parti Progressiste Congolais
بقيادة فيليكس تشيكاييا ، ثم انضم إلى «الاتحاد الديمقراطى للدفاع عن المصالح
الأفريقية» ، عندما تشكل في عام ١٩٥٦ ، برئاسة أبتي يولو .

وقد أصبح ماسمبا - ديبا مساعداً لوزير التعليم في أول حكومة أفريقية
في الكونغو (برازا فيل) . وفي يونيو ١٩٥٩ انتخب عن «الاتحاد الديمقراطى»
عضواً في الجمعية التشريعية ، وسرعان ما أصبح رئيساً للجمعية ، وظل رئيساً
لها إلى عام ١٩٦١ . وقد شغل في الفترة ٥٩ - ١٩٦١ منصب وزير التخطيط
والتجهيز . وكان ديبا أكثر أعضاء الاتحاد الديمقراطى راديكالية ، وكان
في كثير من الأوقات ناقداً شديداً لسياسة الحكومة . وفي الفترة أغسطس -
ديسمبر ١٩٦٣ رأس الحكومة المؤقتة التى تشكلت في خلالها ، وشغل إلى
جانب ذلك منصب وزير الدفاع . وقد تولى رئاسة الدولة منذ نهاية عام ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من أن حكومة ديبا منذ قيامها كانت تتبع سياسة وطنية
معادية للاستعمار ، وتعد في مقدمة الدول الأفريقية التقدمية التى كانت تعمل
جادة للتخلص من النفوذ الاستعماري ، كما كانت تعلن الاشتراكية سياسة
رسمية لها ، أخذ الاتجاه التقدمى لسياستها يصاب بالشلل والجمود ، وأخذ
نفوذ العناصر اليمينية يتزايد في داخل الحزب الحاكم (الحركة الوطنية للثورة)
والحكومة والجيش وحركة الشباب ، وبدأت المواجهة بين القوى اليسارية
واليمينية تزداد عنفاً وحدة . وقد انفجر النزاع في نهاية الأمر ، في نهاية شهر
يوليه ١٩٦٨ ، وألقى القبض على ماريان نجوابي وغيره من الأعضاء التقدميين

« بالحركة الوطنية للثورة » وحركة الشباب . وفي ٣١ يولييه حاولت الميليشيا الشعبية ، ردا على ذلك ، الاستيلاء على السلطة ، ولكنها عجزت عن كسب تأييد العمال الذين أعلنوا بدلا من ذلك تأييدهم للرئيس ديبا وأطريقه الخاص إلى الاشتراكية ، كما استطاع ديبا كسب تأييد الجيش أيضا . ومرعان ما أعلن ديبا حل الجمعية الوطنية ، ووقف نشاط المكتب السياسي « للحركة الوطنية » ، وتشكيل « لجنة للدفاع عن الثورة » . كما أعلن أن الحكم سيتم عن طريق المراسيم إلى حين إجراء انتخابات جديدة للجمعية الوطنية . وأعلن في الوقت نفسه عفوا عاما عن جميع المسجونين السياسيين : وبرر ديبا اتخاذه لهذه الإجراءات بأنها كانت استجابة « لمطالب المظاهرات العمالية » التي نادت بحل البرلمان وطرد الأعضاء اليساريين « المتطرفين » من « الحركة الوطنية للثورة » .

وفي ٣ أغسطس قام قمع من الجيش ، تؤيده وحدات المظلات التابعة لحركة الشباب ، بقيادة واضحة من رئيس الوزراء امبرواز نورمازالي ، ووزيرين آخرين هما ميشيل بندي وزير الداخلية واندريه هومبستا وزير الاستعلامات والشباب والرياضة ، بالاستيلاء على السلطة وعزل ماسمبا — ديبا وإلقاء القبض عليه . بيد أن انقلابا مضادا وقع بعد ذلك يومين أعاد ديبا إلى السلطة . وأعلن ديبا في ٦ أغسطس تكوين مجلس للدفاع عن الثورة ه وعندما حاولت الحكومة القبض على الوزيرين السابقين اللذين كانا قد لجأ إلى معسكرات حركة الشباب ، وقع صدام صريع ، وكان ذلك أساسا بين الجيش وأعضاء حركة الشباب . وأسفر الصدام عن عزل ديبا نهائيا في ٤ سبتمبر ١٩٦٨ ، واستقرار الأمر لنجوابي الذي مازال يرأس الدولة إلى الآن .

* موديبوكيتا : (١٩١٥ -) ، زعيم « الاتحاد السوداني » Union Soudanaise ، ورئيس دولة مالي حين عزله في ١٩ نوفمبر ١٩٦٨ .

وقد نشأ كيتا في عائلة قوية تنتمي إلى قبائل البامبارا Bambara ، التي يرجع أصلها إلى حكام دولة مالي الإسلامية في القرن الثالث عشر . وتلقى تعليمه في مدرسة ابتدائية محلية ، ثم في مدرسة تولىم بونتي بديكار التي تخرج منها في عام ١٩٣٠ . واشتغل بعض الوقت بالتدريس ، ثم حين مفتشا بالمدارس .

ثم أخذ اهتمامه يزداد بالسياسة ، ولعب دورا هاما ، في عام ١٩٣٧ ، في تنظيم جمعية «الفنون والعمل» Arts et Travail ، وهي جمعية ثقافية للشباب في باماكو . وفي عام ١٩٤٥ شكل مع مامادو كوناتي ، نائب السودان في الجمعية الوطنية الفرنسية ، «الكتلة السودانية» Bloc Soudanais التي ارتبطت بالحزب الاشتراكي الفرنسي . وفي عام ١٩٤٦ كان عضوا مؤسسا في «التجمع الديمقراطي الأفريقي» ، في اجتماعه الافتتاحي في باماكو ، وسرعان ما ساعد في تكوين «الاتحاد السوداني» ، باعتباره القسم المحلي للتجمع . وقد ذهب إلى باريس مع كوناتي في عام ١٩٤٧ ، حيث سجن هناك شهرا بوصفه ثوريا معاديا للاستعمار . وعند عودته إلى السودان أصبح مسكرا عاما «للاتحاد السوداني» ، وعضوا بالجمعية الإقليمية في عام ١٩٤٨ .

وعندما وقعت المصادمات في عام ١٩٥٠ ، «بين التجمع الديمقراطي والسلطات» ، اتهم بالشيوعية وأرسلته حكومة السودان لتنظيم مدارس البلو في منطقة نائية بالصحراء الكبرى . وفي عام ١٩٥٢ استطاع العودة إلى باماكو مرة أخرى ، عندما قطع التجمع صلاته «بالحزب الشيوعي الفرنسي» ، وانتخب من جديد للجمعية الإقليمية . وكان مركز «الاتحاد السوداني» في هذه الأثناء يتحسن تدريجيا على حساب «الحزب التقدمي السوداني» Parti Progressiste Soudanais ، الذي كان مرتبطا «بالحزب الاشتراكي الفرنسي» . وفي يناير ١٩٥٦ أصبح كيتا نائبا بالجمعية الوطنية الفرنسية ، واستقال بعد عام ليصبح وزير الدولة لشئون فرنسا فيما وراء البحار في حكومة بورجي - مانوري ، ثم وزيرا للدولة لشئون رئيس المجلس في حكومة جيلار التي أعقبتها ، وذلك إلى مايو ١٩٥٨ .

وقد تولى كيتا زعامة «الاتحاد السوداني» ، في عام ١٩٥٦ ، عندما مات كوناتي . وبعد الانتخابات البلدية التي أجريت في نوفمبر ، أصبح عمدة باماكو . وفي ظل الدستور الجديد ، بمقتضى «القانون التنظيمي» ، قام في كل إقليم فرنسي مجلس تنفيذي به نائب رئيس أفريقي . وفي الانتخابات الإقليمية التي أعقبت ذلك ، في مارس ١٩٥٧ ، حصل «الاتحاد السوداني» على ٦٤

مقعدا من ٧٠ مقعداً : وقد عهد بالشئون الداخلية إلى جان - ماري كوني وماديرا كيتا ، وتولى هو الإشراف على العلاقات مع فرنسا ، ومع دول أفريقيا الغربية الفرنسية . وفي العام نفسه ، عندما نشبت الخلافات في داخل التجمع ، بين من كانوا يريدون أن يكون لكل بلد روابط منفصلة مع فرنسا ، وأنصار قيام اتحاد فيدرالى قوى في أفريقيا الغربية الفرنسية وثيق الارتباط بفرنسا ، حاول أن يتخذ موقفاً وسطاً بين بوانيه زعيم أحد الجانبين ، وسيكوتورى زعيم الجانب الآخر . وفي يونيو ١٩٥٨ تولى ديجول رئاسة الحكومة في فرنسا ، واقترح تكوين المجموعة الفرنسية من دول ذات استقلال ذاتي تشترك فقط في السياسة الخارجية وشئون المال والدفاع ، فيما بينها وفيما بينها وبين فرنسا ، على أن تعالج المسائل المشتركة عن طريق مجلس تنفيذى مكون من رؤساء كل الدول المتحدة وتحسم بعض القرارات عن طريق الاستفتاء . وفي ١٩٥٨ صوتت مالى بأغلبية ٩٧٪ لصالح مقترحات ديجول ، وفسر «الاتحاد السودانى» ذلك بنخشته انهيار رابطة أفريقيا الغربية الفرنسية . وأدى قراره هذا إلى انشقاق صارخ مع غينيا التى صوتت بأغلبية ساحقة من أجل الاستقلال الكامل ،

وفي نوفمبر ١٩٥٨ أصبحت السودان جمهورية ذات حكم ذاتي يرأسها جان - ماري كوني ، على حين ظل كيتا نفسه في الحكومة الفرنسية . ومع تحول كيتا للتدرج بعيداً عن التجمع ، وفي اتجاه مفهوم اتحاد افريقيا الغربية الفيدرالى ، دعا إلى عقد مؤتمر في باماكو لفرع «التجمع الديمقراطي» بالسودان وقلتا العليا ، وفرع «حزب الائتلاف الأفريقى» بداهومى والنسغال ، لمناقشة إقامة اتحاد فيدرالى تحت اسم اتحاد مالى . وفي يناير ١٩٥٩ انتخب رئيساً للمجلس العام لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وبدأ يعمل بنشاط من أجل الاتحاد الفيدرالى لدول افريقيا الغربية الفرنسية ، الذى يرتبط كوفيدرالياً بفرنسا . وفي مارس ١٩٥٩ أجريت الانتخابات الإقليمية في السودان ، وظفر «الاتحاد السودانى» بجميع المقاعد ، واندحمت معه المعارضة باختيارها ، وتخلي كيتا عن مكانه في الجمعية الوطنية الفرنسية ، وأصبح رئيساً للدولة .

بيد أن داهومي وقلتا العليا وساحل العاج ، تحت ضغط من بوانيه ، صوتت ضد الاتحاد المقترح ، ولم يعد باقياً سوى السودان والسنغال . وتشكل « حزب الاتحاد الفيدرالي الأفريقي » ، *Parti de la Fédération Africaine* من « الاتحاد السوداني » و « الاتحاد التقدمي السنغالي » ، *Union Progressiste Sénégalaise* ، وأصبح كيتا سكرتيراً عاماً للتنظيم الجديد . وفي أبريل أصبح رئيساً للوزراء ، ودافع عن حكومة متحدة مادام الاتحاد يتكون من السودان والسنغال فقط . ولكن السنغال أرادت الاحتفاظ بالأساس الفيدرالي .

وفي سبتمبر أعربت مالي في نهاية الأمر عن رغبتها في الاستقلال التام عن فرنسا ، مع احتفاظها بعلاقة وثيقة معها ، وأعلن هذا الاستقلال في يونيو ١٩٦٠ . بيد أنه في أغسطس انفصل اتحاد مالي نتيجة للمصادمات الشخصية بين رعيى البلدين . ، إذ كانت الاتفاقية الوسيطة التي تم التوصل إليها بين المجموعتين الحاكمتين تقضى بأن يكون كيتا رئيساً للوزراء ، وسنجور رئيساً للدولة ، ومامادو ديا (من السنغال) نائباً للرئيس . ومع ذلك فضل كيتا في اللحظة الأخيرة مساندة لامين جيبى ، عمدة دكار ، للرئاسة بدلا من سنجور ، وعين كولونيلا سودانيا كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة فوق ديا (وزير الدفاع) . ونتيجة لذلك انسحب سنجور من الاتحاد ، وبدأ كيتا رئيس دولة السودان ، التي اتخذت عندئذ اسم مالي ، يتتبع سياسة أكثر راديكالية ، ويزداد اقتراباً من غينيا وغانا . وفي نوفمبر أجرى مناقشات مع نكروما في باماكو ، أعلن نكروما بعدها أن غانا ومالي ينظران في أمر إقامة اتحاد سياسى ، وأن غانا ستقدم إلى مالي قرضاً طويل الأجل . وفي ديسمبر اجتمع كيتا ببيكوتورى ونكروما في كوناكرى ، وأصدر الزعماء الثلاثة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه قيام اتحاد بين بلادهم .

وفي يناير ١٩٦١ شهد كيتا مؤتمر القمة في الدار البيضاء ، حيث اتخذت قرارات بإدانة الاستعمار الجديد وتأييد لومومبا وإنشاء قيادة عليا أفريقية مشتركة ، كما تشكلت لجان للتعاون الاقتصادى والسياسى والثقافى . وواصل

كيتا بعد ذلك سياسته التقدمية القائمة على تدعيم علاقاته مع المعسكر الاشتراكي ومع الدول الأفريقية التقدمية ، ومناهضة الاستعمار الجديد ، وتدعيم منظمة الوحدة الأفريقية ، ومساندة حركات التحرر الوطني الأفريقية ، إلى أن وقع في ١٩ نوفمبر ١٩٩٨ انقلاب موالى لفرنسا أطاح بحكومته ، وألقي القبض عليه :

* **فوديبا كيتا : (١٩٢١-)** ، وزير الدفاع والخارجية في حكومة غينيا إلى ١١ مارس ١٩٦٩ . ولد في بلدة سيجيري Siguiri بغينيا . من عائلة فلاحية تنتمي إلى قبائل المالنكي Malinke . وقد تلقى تعليمه محلياً في مدارس البعثات التبشيرية ، ثم في مدرسة وليم بونتي بديكار . عمل فترة بالتدريس ، ثم ذهب إلى باريس في عام ١٩٤٨ للدراسة القانون ، ولكنه لم يتمكن من الحصول على درجته الجامعية ، فاشتغل وقت فراغه بكتابة القصص القصيرة والشعر ليغطي نفقات معيشته ودراسته . وكانت أشعاره تنقد بالوطنية ، فحظر نشرها على نطاق أفريقيا الفرنسية كلها ابتداء من عام ١٩٥١ :

وكان فوديبا كيتا إلى جانب ذلك مغنياً وراقصاً ممتازاً ، ويحمل معه آلة موسيقية أينما ذهب ، ثم تخلى نهائياً عن دراسته القانونية من أجل المسرح ، وشكل فرقة «الباليه الإفريقي» ، وهي مجموعة من المغنين والراقصين الأفريقيين أخذ يجول بهم في أنحاء العالم .

وعندما تشكلت أول حكومة أفريقية في غينيا ، في مايو ١٩٥٧ ، عين وزيراً للدفاع والأمن ، ثم شغل منصب وزير الخارجية إلى أن عزل في ١١ مارس ١٩٦٩ إثر اكتشاف اشتراكه في محاولة للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومة الرئيس سيكوتوري . وكان فوديبا كيتا مقتنعاً بالماركسية ، وعضواً قوياً بالحكومة ، وشديد الشعبية بين الشباب . ومن بين كتبه الكثيرة :
Poèmes Africaines ; Le Théâtre Africain ; Le Maître d'Ecole ;
Les Hommes de la Dance ; etc. . .

* **مويس كابندو تشومبي :** (١٩١٩ - ١٩٦٩) ، من عائلة غنية تعمل بالتجارة ، وترتبط بالأسرة الملكية لقبائل لوندا Lunda : وقد تلقى تعليمه في مدارس بعثات التبشير الميثودية الأمريكية ، ثم درس المحاسبة بالمراسلة ، وبدأ الاشتغال بالتجارة ، بيد أنه أفلس ثلاث مرات ، وقيل إن مرجع ذلك سوء سلوكه الشخصي : وفي الفترة ١-١٩٥٣ عمل عضواً بالمجلس الإقليمي لكاتانجا ؛ وفي يولييه ١٩٥٩ ساعد في تكوين «التجمع الكاتانجي» (Rassemblement Katangais (CONAKAT) (اتحاد روابط كاتانجا) ، ولم يلبث أن أصبح رئيساً للتجمع : وفي مؤتمر الدائرة المستديرة ، في ديسمبر ١٩٥٩ ، طالب باتحاد فضفاض مع درجة من الاستقلال الإقليمي وعلاقات وثيقة مع بلجيكا ، بيد أن اقتراحاته لم تلق اهتماماً بالمرّة باعتباره خاضعاً تماماً للشركات الأجنبية الكبيرة ، بل إن الحكومة البلجيكية نفسها تجاهلتها :

وقد أخذ تشومبي بعد المؤتمر يتقرب من «الأباكو» ، حزب ليوبولد فيل بزعامة كازاقوبو ، بسبب موقفهما الفيلدرا إلى المشترك ، بيد أنهما اختلفا حول طبيعة العلاقات مع بلجيكا . وفي الانتخابات التي أجريت في مايو ١٩٦٠ لم يظفر حزبه إلا بثمانية مقاعد من ١٣٧ مقعداً في البرلمان ، بيد أنه ظفر بخمسة وعشرين مقعداً من ستين مقعداً في الجمعية الإقليمية لكاتانجا ، وحقق مع حلفائه أغلبية كافية : وانتخب تشومبي رئيساً إقليمياً ، وشكل حكومة كل أعضائها من « اتحاد روابط كاتانجا » - . وفي إحدى المراحل تفاوض مع لومومبا حول اشتراكه في حكومة استقلال ائتلافية ، ولكنه طالب بعدد كبير من الوزارات ، ثم بدا بعد ذلك يطالب علانية بالانفصال .

ولم يكد يمضي أسبوع واحد على إعلان استقلال الكونغو ، وفي أعقاب تمرد « القوة العامة » (انظر، ص ٥٩٨) ، أعلن تشومبي استقلال كاتانجا في ١١ يولية ١٩٦٠ . ولقى في موقفه هذا تأييداً قوياً من البلجيكيين بالإقليم . وفي ١٧ يولييه تولى البلجيكيون قيادة « القوة العامة » في كاتانجا . واستند حكمه في كاتانجا كلية إلى الرماح البلجيكية والجنود البلجيكيين والأموال البلجيكية . وكانت سياسة بلجيكا في كاتانجا تقوم على حماية المصالح المالية البلجيكية

هناك ، مع الاحتفاظ برأس جسر بأمل الإبقاء على الاتحاد الكونغولي سهل
الانقياد لبلجيكا وللغرب . وفي هذه الأثناء كان تشومبي يرفض بإصرار
دخول قوات كازافوبو أو لومومبا أو الأمم المتحدة أراضي كاتانجا .
وفي ٥ أغسطس استطاع تعطيل قرار الأمم المتحدة بدخول قواتها عنوة
إلى الإقليم ، وبذا تدعم موقفه هناك ، وأصبح لا يوجد من يستطيع تحديه .

واستطاع تشومبي في سبتمبر تحقيق بعض الارتباط مع كازافوبو ،
في محاولة لإيجاد حل كونهيبرالي لأزمة الكونغو . وفي ٨ يناير ١٩٦١ فر لومومبا
من سجن ناي قيل ، حيث سجنه موبوتو ، بيد أن قوات موبوتو تمكنت من
القبض عليه مرة أخرى ، وقامت بترحيله إلى كاتانجا ، حيث قيل إن تشومبي
قد قُتل بيده لحظة نزوله من الطائرة في ١٤ فبراير ١٩٦١ . وهو اليوم الذي
أعلنت فيه حكومة كاتانجا نبأ وفاته « على حين كان يحاول الهرب » . وأيا كان
الأسلوب الذي قتل به لومومبا ، فقد اعتبر تشومبي وموبوتو المسئولين
الأساسيين عن هذه الجريمة البشعة التي ارتكبت في حق الشعب الأفريقي
وفي حق حركة التحرر الوطني على نطاق العالم .

وفي بداية مارس ١٩٦١ أعلن أن تشومبي قد وقع اتفاقية دفاعية مع
البر كالونجي من كاماي الجنوبية وجوزيف إليو الذي عينه كازافوبو رئيساً
للوزارة . وفي ٥ مارس انضم تشومبي إلى زعماء سياسيين آخرين — فيما عدا
أنطوان جيزنجا وغيره من ممثلي نظام ستانلي قيل — في التقدم بمقترحات بإقامة
اتحاد كونهيبرالي للكونغو ، يربط بصورة غير محكمة أقاليم الكونغو المختلفة
تحت رئاسة كازافوبو . ثم عاد تشومبي وانسحب من المؤتمر بحجة أن كازافوبو
قد طلب المزيد من قوات الأمم المتحدة . وفي اليوم التالي ألقى كازافوبو القبض
عليه ، وأعلنت الحكومة المركزية أنه سيقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة ، ومن أهمها
فصل كاتانجا عن البلاد . وطلبت من قوات الأمم المتحدة المساعدة في نزع
سلاح قوات تشومبي وتجريد كاتانجا من كل الجنود والخبراء الأجانب .
ولكن الجنرال موبوتو لم يلبث أن تدخل للإفراج عنه ، وبقي إقليم كاتانجا
منشقاً .

وظلت الفوضى تضرب أطناها في البلاد ، على حين كان تشومبي يتنقل بين جنيف وباريس وبروكسل ونيويورك محاولا إقناع أقطاب الإمبريالية المتنازعين بأنه رجلهم جميعاً . واستمر القتال المتعدد الأطراف إلى أن انتصرت قوات الأمم المتحدة وأعلن انتهاء الانفصال في يناير ١٩٦٣ ، وحددت إقامة تشومبي يوم ٩ يناير ، ثم أطلق سراحه في اليوم التالي ليعود إلى مواصلة رحلاته وتنقلاته المريبة . ونجحت مساعيه .. ففي يولييه ١٩٦٤ وقع انقلاب في الكونغو أطاح بالرئيس كازافوبو ، واستدعى تشومبي لتولى السلطة . ولم تكن الدول الأفريقية على استعداد لتقبل اللعبة ، بيد أن تشومبي حاول أن يضعها أمام الأمر الواقع ، فطار بلا دعوة إلى القاهرة ليشهد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في سبتمبر ١٩٦٤ . وقد قامت السلطات العربية باعتقال تشومبي فور وصوله ، وأعادته من حيث أتى بعد بضعة أيام دون أن يتمكن من حضور جلسات المؤتمر . وفي أكتوبر من العام التالي أعلن موبوتو ، وزير الدفاع ، طرده من الرئاسة ، فعاد إلى أوروبا من جديد . ومع ذلك لم يتطرق اليأس إلى نفسه ، وأخذ يعمل على تجنيد المرتزقة لغزو الكونغو والعودة إلى السلطة . وفي ١٣ مارس ١٩٦٧ أصدرت حكومة موبوتو حكماً بإعدامه بتهمة الخيانة العظمى ، بيد أنه لم يأبه لهذا الحكم ، فقد كان يعيش آمناً في ملريد في حماية مشددة من الشرطة والحرس الخاص .

وفي أول يولييه ١٩٦٧ استأجر تشومبي طائرة خاصة في إحدى رحلاته الغامضة ، ولكن أحد رجاله أرغم قائد الطائرة على الهبوط بها في الجزائر حيث اعتقل هناك . وقد طالبت حكومة الكونغو الحكومة الجزائرية بتسليمه إليها لتنفيذ حكم الإعدام فيه ، ولكنه ظل معتقلاً برغم موافقة المحكمة العليا الجزائرية على تسليمه لحكومة الكونغو . وأخيراً لقي حتفه في السجن بالسكتة القلبية في أول يولييه ١٩٦٩ ، وكانت نهاية ذلك العميل الخائن .

* جوشوا نكوما : (١٩١٧ -) زعيم « الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي » (الزابو) . ولد في مقاطعة ماتوبا Matoba بروديسيا الجنوبية ،

وهو ينتمى إلى شعب المتابيلي Matabele . وقد تلقى تعليمه محلياً ، ثم فى كلية آدمز بناتال ومدرسة جان هوفميير بجهوهانسبرج فى جنوب أفريقيا . وفى عام ١٩٤٧ عاد إلى روديسيا الجنوبية ، وحصل على وظيفة بالسكك الحديدية . وواصل الدراسة فى أوقات فراغه ، وحصل على درجة خارجية فى العلوم الاجتماعية من جامعة جنوب أفريقيا . وفى عام ١٩٥١ أصبح سكرتيراً عاماً « لرابطة الموظفين الأفريقيين بسكك حديد روديسيا » Rhodesia Railways African Employees' Association التى بدأ تكوينها تدريجياً منذ إضراب عام ١٩٤٥ ، بحيث أصبحت من أقوى التنظيمات الأفريقية بالبلاد .

وقبيل إعلان « اتحاد روديسيا ونياسالاند » أصبح زعيماً « للمؤتمر الوطنى الأفريقى » ، وحاول جمع شمل جميع التنظيمات الأفريقية معاً فى « ميثاق شعوب كل أفريقيا » All African Peoples Convention ، ولكنه فشل فى ذلك . وفى ذلك الوقت كان نكومو شديد التأثير بجمعية « التسليح الخلقى » ، وفى أبريل ١٩٥٢ دعاه سير جودفري هودجتر ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية عندئذ ، ليمثل الرأى العام الأفريقى فى مؤتمر لندن الذى عقد لمناقشة المقترحات الخاصة بإقامة الاتحاد . وهناك عارض جميع المقترحات بشدة ، وعاد إلى بلاده لينظم الحملة ضد فرض الاتحاد وقيامه .

وفى أول انتخابات فيدرالية ، فى عام ١٩٥٣ ، اشترك فى المعركة الانتخابية ، ونافس مايك هوثى على المقعد الأفريقى فى مناطق المتابيلي ، بيد أن البيض الذين كانوا يشكلون أغلبية الناخبين اقترحوا ضده وأسقطوه .

وبعد أن أصبح قيام الاتحاد أمراً حتمياً ، تخلى عن مناصبه فى السكك الحديدية ، وأصبح مديراً لإحدى شركات التأمين والدلالة فى بولاوايو ، مع احتفاظه برئاسة « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ، برغم أن الحركة بأسرها قد فقدت قوتها الدافعة الأساسية ، ولم يبق نشاطاً من فروع المؤتمر غير فرع بولاوايو الذى كان يعمل تحت إشرافه . وفى سبتمبر ١٩٥٧ أمكن إحياء المؤتمر من جديد ، ويرجع ذلك أساساً إلى جهود جورج نيانلورو (انظر ،

ص ٥٣٧) وروبرت تشيكيرما : واحتفظ نكومو بمنصب الرئيس العام :
وأخذ المؤتمر ينمو بسرعة كبيرة إلى أن أصبح رأس الحربة في مقاومة
الشعب للقوانين الاستعمارية المتعلقة بالأراضي :

وفي ديسمبر ١٩٥٨ سافر نكومو إلى أكرا لتمثيل « المؤتمر الوطني الأفريقي »
في « المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية » ، حيث انتخب عضواً بلجته الدائمة .
ومن أكرا سافر إلى القاهرة ، حيث علم أن حالة الطوارئ قد أعلنت في
بلاده في ٢٦ فبراير ١٩٥٩ ، وأنه قد قبض بمقتضاها على زعماء المؤتمر :
كذلك أصدر برلمان روديسيا الجنوبية ، في ١٥ مارس ١٩٥٩ ، « قانون التنظيمات
غير الشرعية » ، وعلى إثره حظر المؤتمر نفسه . وهكذا أصبح نكومو لما
يقرب من عامين منفياً في خارج بلاده : وفي خلال هذه الفترة قام بتنظيم
مكتب المؤتمر بلندن ، وطاف العالم محاولاً إثارة الرأي العام العالمي ضد
الظروف السائدة في بلاده :

وعندما تأسس « المؤتمر الديمقراطي الوطني » في أوائل عام ١٩٦٠ ،
بدلاً من الحزب المحظور ، أصبح نكومو مديراً للشئون الدولية والخارجية
بالحزب الجديد ، ورئيساً لمكتبه في لندن ، ثم انتخب رئيساً عاماً له في أكتوبر
١٩٦٠ . وعلى الرغم من أن خطر اعتقاله كان لا يزال قائماً ، فقد عاد إلى بلاده :
ثم عاد وسافر إلى لندن في ديسمبر ١٩٦٠ مندوباً عن « المؤتمر الديمقراطي » لحضور
« مؤتمر الاستعراض الفيدرالي » و « المؤتمر الدستوري » لروديسيا الجنوبية :
وفي فبراير ١٩٦١ عقد في سولزبرى مؤتمر دستوري أسفر عن مقترحات
بتحسينات طفيفة بالنسبة للشعب الأفريقي . وقرر « المؤتمر الديمقراطي » عدم
التصويت ضد هذه المقترحات ، وأدى قراره هذا إلى إحداث انقسام
في صفوفه : بعد ذلك سافر نكومو إلى لندن في ١٧ فبراير حيث أعلن رفض
« المؤتمر الديمقراطي » لأية اتفاقية دستورية ، وذلك استجابة لمشاعر الأفريقيين
ومطالبهم :

وقد حضر « المؤتمر الديمقراطي » في عام ١٩٦١ ، وقام بدلاً منه في أوائل
عام ١٩٦٢ « الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي » (الزابو) تحت رئاسة

نكومو أيضاً . وقد حظر « الزايبو » بدوره في سبتمبر ١٩٦٢ ، وهو الآن يعمل بصفة سرية . وقد شكل « الزايبو » مؤخراً حلفاً مع « الحزب الوطني الأفريقي » لجنوب أفريقيا . ويقود هذا الحلف الآن الكفاح المسلح ضد الحكومة العنصرية البيضاء بروديسيا الجنوبية ، وبدأت قوات الحلف أول هجوم مسلح لها في ١٣ أغسطس ١٩٦٧ .

وقد كون نكومو في عام ١٩٦٢ حكومة وطنية بالمنفى في تنجانيقا . وتمكنت حكومة روديسيا الجنوبية من القبض عليه مرة أخرى في عام ١٩٦٤ ، وهو ما زال رهن الاعتقال إلى الآن . وفي أثناء زيارة هارولد ويلسون ، رئيس وزراء بريطانيا ، لروديسيا الجنوبية ، بعد إعلان استقلالها من جانب واحد ، نقلته حكومة إيان سميث من سجنه لمقابلة ويلسون وإجراء محادثات معه .

ويتمتع نكومو بشخصية قوية مهيبة ، ولديه قلرة كبيرة على التوفيق بين الأعضاء المتنازعين في داخل حزبه . وقد عرف عنه الاعتدال في بداية حياته السياسية ، حتى أن كثيراً من الزعماء الأفريقيين الراديكاليين كانوا لا يثقون فيه . بيد أن تصلب البيض وفظائعهم ، ومنطق تكريسهم كل حياته لخدمة شعبه ، قد صنعت منه مقاتلاً يتزايد عنفاً ونضالية وتشدداً .

* عبد الله دبالو : (١٩١٧ -) ، من زعماء الطبقة العاملة الأفريقية ، وسكرتير عام « مؤتمر الشعوب الأفريقية » ، ورئيس لجنة التنظيم « لمؤتمر تضامن القارات الثلاث » .

من أبناء غينيا ، وينتمي إلى قبائل الفولاني Fulani . وقد تلقى تعليمه بمدرسة ولیم پونتي بدار ، وحصل على دبلوم في العلوم الإدارية في عام ١٩٣٧ . تلقى تدريباً على أعمال البريد بدار ، وعمل في مصلحة البريد في باماكو بالسودان الفرنسي (مالي فيما بعد) ، وفي أكتوبر ١٩٤٥ أصبح سكرتيراً « لنقابة عمال البريد والتلغراف والتليفون » (Post, Telegraph and Telephone) P.T.T. بالسودان الفرنسي . ونشط بعد ذلك في تكوين حركة

نقابية قوية بمساعدة «الاتحاد العام للعمال الفرنسيين» (Confédération C.G.T. Général du Travail) الخاضع «للحزب الشيوعي الفرنسي». ثم أصبح على التوالي سكرتيراً «لاتحاد العمال السوداني» Soudan T.U.C. ، وسكرتيراً «للجنة النقابية لأفريقيا الغربية الفرنسية وتوجولاند». وفي عام ١٩٤٩ أصبح نائباً لرئيس «الاتحاد العالمي لنقابات العمال» (World Federation of Trade Unions) W.F.T.U. الذي يسانده الشيوعيون .

وعندما قامت أغلبية الاتحادات العمالية الأفريقية ، بناء على مبادرة من الرئيس سيكوتوري ورئيس الاتحادات العمالية الأفريقية الخاضعة «للاتحاد العام للعمال الفرنسيين» ، بقطع صلاتها الدولية لتشكيل «الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء» (Union Général des Travailleurs d'Afrique Noire) U.G.T.A.N. ، عارض ديا لالو هذه الخطوة في أول الأمر، ولكنه عاد فعدل عن معارضته ، وأصبح في عام ١٩٥٧ عضواً في لجنة التوجيه بالاتحاد. وقد عين ديا لالو وزيراً للعمل في أول حكومة أفريقية بالسودان الفرنسي ، وقام بحملة كبيرة دعا فيها إلى التصويت بـ « لا » في استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ ، وعندما صوتت أغلبية شعب السودان الفرنسي بـ « نعم » استقال من منصبه وعاد إلى غينيا ، البلد الوحيد في المجموعة الفرنسية الذي صوت بـ « لا ». وعندما أقيم اتحاد غانا - غينيا أصبح وزير غينيا المقيم في غانا .

وفي أعقاب أول مؤتمر «للمنظمة الوحدة الأفريقية» ، الذي عقد في أكرا في الفترة ١٥ - ٢٢ أبريل ١٩٥٨ ، عقد المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية (انظر، ص ٤٦٨) بأكرا أيضاً في ديسمبر ١٩٥٨ ، وانتخب ديا لالو سكرتيراً عاماً له . وسافر ديا لالو بعد ذلك كثيراً في أفريقيا ، وعمل سفيراً متجولاً لبلاده ، ومبعوثاً شخصياً للرئيس سيكوتوري . وقد ترأس ديا لالو المؤتمر الثاني للشعوب الأفريقية ، الذي عقد في تونس في يناير ١٩٦٠ . ودعا ديا لالو بوصفه من الدعاة المتحمسين للجامعة الأفريقية، إلى تكوين «اتحاد عام لعمال كل أفريقيا» Ail-African Trade Union Federation ، متحرراً من الارتباط

بكل من «الاتحاد الدولي لنقابات العمال» ،الذى يسانده الغرب، و «الاتحاد العالمى لنقابات العمال» الذى يسانده الشيوعيون .

وبعد اغتيال المهدي بن بركة حل دياللو محله فى رئاسة لجنة التنظيم
«ل مؤتمر تضامن القارات الثلاث» :

* رونالد ميشيل سيجال : (١٩٣٢ -) ، صحفى وكاتب وناشر من جنوب أفريقيا ، يعيش الآن فى المنفى . ولد بمدينة الكاب ، وقطع شوطاً كبيراً من التعليم بجنوب أفريقيا وفى الخارج ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة فرجينيا ، وعاد إلى جنوب أفريقيا مع بداية عام ١٩٥٦ ، حيث أصدر مجلة ساوث افريكا ، وهى مجلة دولية ربع سنوية تعالج مشكلات أفريقيا للصاعدة ، وتمثل جبهة ثقافية عريضة ضد الحكم العنصرى بجنوب أفريقيا . وقد تعرضت المجلة لحملة عنيفة من جانب المسئولين والصحافة منذ أعدادها الأولى :

وقد قام سيجال فى خلال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ بإلقاء المحاضرات فى الولايات المتحدة ، ثم عاد إلى جنوب أفريقيا ليشارك فى الحملات التى كانت تنظم ضد التفرقة العنصرية . وفى أبريل ١٩٥٩ أصدر نداءً إلى كل العناصر فى جنوب أفريقيا تأييداً للمقاطعة الاقتصادية التى نظمها « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ضد المنتجات الحكومية . وفى بداية عام ١٩٦٠ صدر له فى بريطانيا و جنوب أفريقيا فى وقت واحد كتابه المشهور The Tokolosh ، وهو زاخر بالهجاء السياسى الساخر المرير ، فلم تكد تمضى بضعة شهور على صدوره حتى سحب بجواز سفره لمنع من إلقاء محاضرات أخرى فى الخارج ، ثم حظر عليه الاشتراك فى أية اجتماعات فى جنوب أفريقيا أو أفريقيا الجنوبية الغربية لمدة خمس سنوات ، بحجة المقالات التى نشرها فى ساوث افريكا تأييداً للمقاطعة . وفى خلال ذلك تلقى هو وعدد من أفراد عائلته تهديداً من عصابة إرهابية تسمى نفسها «كوكلوكس كلان Ku Klux Klan» باختطافهم أو قتلهم أو إلحاق الأذى بهم : وفى ٢٨ مارس ١٩٦٠ تولى تهريب

أوليفر تامبو ، نائب الرئيس العام «للمؤتمر الوطني الأفريقي» ، إلى خارج البلاد .
وفي أعقاب إعلان حالة الطوارئ ، بعد ملوحة شارپفيل Sharpville
وحملة المؤتمر ، علم أن الشرطة تبحث عنه ، ففر من البلاد بمساعدة أوراق
أعدتها له الحكومة الهندية ، ووصل إلى بلانتاير Blantyre عاصمة مالاوي
حيث التقى بأوليفر تامبو ودكتور يوسف دادو أحد زعماء «المؤتمر الهندي
لجنوب أفريقيا» ، وصحبهما إلى تزانيا ، ومن هناك سافروا إلى بريطانيا ،
حيث أصدر هناك كتاب South Africa in Exile . وقد صدر له بعد ذلك
political Africa في عام ١٩٦١ ، و African Profiles في عام ١٩٦٢ .
ويعد هذان الكتابان من المراجع الحيوية للحياة السياسية في القارة الأفريقية ،
وكانا عوناً كبيراً لي في إعداد كثير من المواد التي أضفتها إلى هذا الكتاب .

وإلى جانب التأليف اشتغل سيجال في الخارج بإلقاء المحاضرات عن الأحوال
السياسية في جنوب أفريقيا ، وبالإشتراك في الحملات التي تنظم للدعوة
إلى توقيع العقوبات ضد الحكومة العنصرية في بلاده . وفي عام ١٩٦١ رأس
هيئة تحرير مكتبة « بنجوين » الأفريقية التي أصدرت عدداً من الدراسات
الأفريقية الهامة . وتولى في ٦ - ١٩٦١ سكرتارية « رابطة الحرية لجنوب
أفريقيا » South African Freedom Association . وفي عام ١٩٦٤
رأس « المؤتمر الدولي للعقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا » ، وفي
١٩٦٦ رأس « المؤتمر الدولي لأفريقيا الجنوبية الغربية » .

* مؤسس م . كوتاني : (١٩٥٥ -) ، السكرتير العام السابق «للحزب
الشيوعي» بجنوب أفريقيا وأمين صندوق «المؤتمر الوطني الأفريقي» لجنوب أفريقيا .
نشأ بإقليم الترنسفال ، وتعلم في مدرسة القرية ، ثم في مدرسة ليلية ،
ثم أكمل تثقيف نفسه بمجهد شخصي . وقد عمل في مطلع حياته بأحد مراكز
الرعي ، ثم لدى زارع أبيض . كما عمل مساعد مصور وعامل متاجم ،
واشتغل بعد ذلك في أحد الينسيونات ، ثم في محل للمحلو . وفي عام ١٩٢٨
انضم إلى «اتحاد الحبازين الأفريقيين» ، وفي عام ١٩٢٩ انتخب نائباً لرئيس

«اتحاد نقابات العمال غير الأوربيين بجنوب أفريقيا» . وفي عام ١٩٢٧ انضم إلى «المؤتمر الوطني الأفريقي» ، وفي نهاية عام ١٩٢٨ إلى «الحزب الشيوعي» بجنوب أفريقيا ، مما يوضح أن الجمع بين عضوية التنظيمين كان جائزاً ، وأن المؤتمر كان يضم الشيوعيين بين صفوفه .

وقد انتخب كوتاني سكرتيراً عاماً «للحزب الشيوعي» في عام ١٩٣٩ ، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن حظر الحزب في عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٤٥ انتخب كوتاني عضواً في اللجنة التنفيذية القومية «للمؤتمر الوطني الأفريقي» . وقد أُلقي القبض عليه في عام ١٩٤٦ ، بعد إضراب عمال المناجم الأفريقيين في وتوترتزراند . وفي عام ١٩٥٢ حظر عليه الاشتراك في جميع الاجتماعات ، والانضمام إلى عدد كبير من التنظيمات ، وذلك بمقتضى « قانون مكافحة الشيوعية » *Suppression of Communism* ، كما أرغم على الاستقالة من عضوية اللجنة التنفيذية القومية « للمؤتمر الوطني الأفريقي » .

وقرب نهاية هذا العام أعلن تحديه لهذا الحظر ، واشترك في حملة التحدى التي نظمها كل من «المؤتمر الوطني الأفريقي» و «المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا» ضد القوانين العنصرية ، وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر لاشتراكه في هذه الحملة . وفي عام ١٩٥٥ حضر مؤتمر بانلونج كمرقب نيابة عن «المؤتمر الوطني الأفريقي» ، ثم قام قبل عودته بجنوب أفريقيا بزيارة الهند وسنغافورة ومصر وتايلاند وبريطانيا وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا والصين . وفي عام ١٩٥٦ كان ضمن المقبوض عليهم بتهمة «الحياة العظمى» ، ثم أُلقي القبض عليه مرة أخرى في عام ١٩٦٠ في ظل حالة الطوارئ . ويشغل كوتاني في الفترة الأخيرة منصب أمين صندوق «المؤتمر الوطني الأفريقي» . وهو يعيش الآن في المنفى، وشهد في يولييه ١٩٦٧ حفل تأبين الرئيس لتولي بدار السلام ببترايا .

✽ جان كريستيان سمطس : (١٨٧٠ - ١٩٥٠) ، رجل دولة وقائد عسكري في جنوب أفريقيا . بدأ نشاطه السياسي في عام ١٨٩٥ . واشترك

في حرب البوير ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ، وتولى قيادة قوات البوير مع كروجر وبوثا وهرتزوج : وقد هزمت قوات البوير أمام البريطانيين واستسلمت لهم ، ولكن بعد أن وعدوا بالحكم الذاتي في ظل البريطانيين .

وفي عام ١٩٠٤ أخذ يدعو مع بوثا إلى إيجاد تنظيم سياسي مفتوح لكل من البوير والبريطانيين . وفي عام ١٩٠٧ دعا إلى اتحاد مستعمرات جنوب أفريقيا ، وقد أنجز هذا الاتحاد بالفعل في عام ١٩١٠ ، وكان سمطس أحد واضعي قانون الاتحاد South African Act . وفي عام ١٩١١ أسس مع هرتزوج وبوثا «حزب جنوب أفريقيا» South African Party في بلومفنتين Bloemfontein . وعند نهاية عام ١٩١٢ حدثت أزمة كبيرة في داخل الحزب ، عرفت بأزمة هرتزوج ، وانتهت بتكوين حزبين سياسيين رئيسيين : «الحزب المنحد» United Party بزعمارة سمطس وبوثا ، ودعا إلى التعاون بين البوير والبريطانيين «الحزب القومي» Nationalist Party الذي طالب بأن تكون السيطرة في أيدي البوير .

وقد لعب سمطس دورا كبيرا في أثناء الحرب العالمية الأولى في انتزاع أفريقيا الجنوبية الغربية من الألمان . وكان أول من دعا في مؤتمر الحرب الإمبراطوري ، الذي عقد في لندن في عام ١٩١٧ ، إلى فكرة الكومنولث البريطاني ، كما عين عضوا بوزارة الحرب البريطانية ، وعمل مع لورد ألبي في فلسطين في فبراير ١٩١٨ . وقد عاد إلى جنوب أفريقيا بعد الحرب ، حيث أصبح رئيسا للوزراء خلفا لبوثا . وقد خف نشاطه السياسي في الفترة ٢٤ - ١٩٣٣ ، حيث تفرغ للأسفار والتأليف وإلقاء المحاضرات . وفي عام ١٩٣٣ عين وزيرا للعدل في حكومة ائتلافية يرأسها هرتزوج ، وهي الحكومة التي عرفت بنظام هرتزوج - سمطس (٣-١٩٣٩) . وقد ظل سمطس في منصبه هذا إلى أن أعلنت الحرب العالمية الثانية . وكان من رأى هرتزوج الوقوف على الحياد ، على حين دعا سمطس إلى الانحياز الكامل إلى جانب الحلفاء ، وقد انتصر رأيه وأصبح رئيسا للوزراء من جديد ، ولعب سمطس دورا هاما في هذه الحرب . وبعد الحرب اشتد الصراع بين جناح سمطس الذي ينادى بسياسة عنصرية أقل جموحا ونظرفا ، وبين الجناح الذي يمثله «الحزب

القومى) الشديد التعصب برئاسة مالان. وانتهى هذا الصراع بسقوط جناح سمطس فى انتخابات عام ١٩٤٨ ، وانتصار جناح مالان ، وأصبحت «الأپارتھيد» حجر الزاوية فى سياسة جنوب أفريقيا. وقد اعتزل سمطس زعامة حزبه فى يونيه ١٩٥٠ ، وتوفى فى إيرين Irene ، بالقرب من پريتوريا ، فى ١١ سبتمبر ١٩٥٠ .

* تينوسون ماكيوانى : (١٩٣٣ -) من عائلة لعبت دورا هاما فى الحياة السياسية لجنوب أفريقيا ، فهو ابن أخ دكتور چابافو من الزعماء السياسيين الأفريقين الأوائل ، وحفيد ا. ماكيوانى مؤسس ورئيس «رابطة التعاميم الأفريقى» التى تأسست فى عام ١٨٨٢ . وقد انضم تينوسون فى عام ١٩٥٠ إلى «عصبة شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى» . وفى عام ١٩٥٢ سافر إلى المناطق الريفية للدعوة إلى حملة التحلى التى تمت بالتعاون بين «المؤتمر الوطنى الأفريقى» و«المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا» . وفى عام ١٩٥٥ أصبح مراسلا لمحلة نيو ايديج الأسبوعية التى تصدر فى مدينة الكاب ، التى كانت تؤيد «المؤتمر الوطنى الأفريقى» . وقد ألقى القبض عليه فى عام ١٩٥٦ بتهمة «الحيانة العظمى» ، ولو أن التهمة سحبت فيما بعد .

وفى مطلع عام ١٩٥٩ غادر جنوب أفريقيا إلى القاهرة دون جواز سفر لحضور مؤتمر شباب آسيا وأفريقيا نيابة عن «المؤتمر الوطنى الأفريقى» . ومن القاهرة سافر إلى لندن حيث أصبح مشرفا على حملة المقاطعة التى كانت تدعو المستهلك البريطانى إلى مقاطعة البضائع المصنوعة فى جنوب أفريقيا ، ثم تولى بعد ذلك الإشراف على الحركة التى تلتها ، وهى الحركة البريطانية المعادية للأپارتھيد . وفى يناير ١٩٦٠ انتخب عضوا فى اللجنة التوجيهية «لمؤتمر الشعوب الأفريقية» . وفى يونيه ١٩٦١ انضم إلى «الجبهة المتحدة لجنوب أفريقيا» التى تكونت من المؤتمرات الثلاثة بجنوب أفريقيا و«الاتحاد الوطنى لأفريقيا الجنوبية الغربية» ، وذلك لتنظيم النضال عند التفرقة العنصرية ، ثم ألحق بمكتب الجبهة فى أكرا ، ومكنه ذلك من أن يقوم بجولات واسعة فى أرجاء القارة .

* أورتون ادجار تشيروا : (١٩١٩ -) ، المستشار القانوني « لحزب مؤتمر مالاوي » . تلقى تعليمه في مدارس وكليات جنوب أفريقيا حيث تخرج في عام ١٩٥٠ . ثم أصبح محاضرا في التربية بكلية دوماسي لتدريب المعلمين بنياسالاند . وكان تشيروا عضوا في « المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند » ، ولكنه كان ساهطا على قيادة المؤتمر وسياسته ، ولذا كان أحد مؤسسي « الرابطة التقدمية » Progressive Association ، ولكنه مرعان ما ترك الرابطة وعاد إلى المؤتمر .

وفي عام ١٩٥٥ استقال تشيروا من خدمة الحكومة ، وسافر إلى لندن لاستكمال دراسته ، وعاد إلى بلاده في عام ١٩٥٨ ، وأصبح مستشاراً قانونياً للمؤتمر . وفي ٦ مارس ١٩٥٩ قبض عليه بمقتضى قانون الطوارئ ، ولكن أفرج عنه في شهر أغسطس ، حيث بدأ في سبتمبر من العام نفسه يدعو مختلف المجموعات إلى البدء في تكوين حزب جديد يحل محل الحزب المحظور (« المؤتمر الوطني الأفريقي ») ، وأسفرت جهوده عن تكوين « حزب مؤتمر مالاوي » . وبعد أن انتهى من تكوين الحزب لضمان المطالبة بالإفراج عن المعتقلين ، وبعد أن أصبح رئيساً مؤقتاً لهذا الحزب حين الإفراج عن دكتور هستنجر باندا ، غادر بلاده إلى لندن ليتحدث إلى الرأي العام البريطاني ، وليعلن أن مالاوي ستقاطع لجنة مونكتون التي شكلت للدراسة « لاتحاد روديسيا ونياسالاند » ، وتقديم توصيات « لمؤتمر الاستعراض الدستوري » ، إلا إذا كانت اللجنة قادرة ومستعدة ، لمناقشة إنهاء الاتحاد وانفصال نياسالاند .

وقد استقال تشيروا من رئاسة الحزب بمجرد الإفراج عن دكتور باندا ، وأصبح مستشاراً قانونياً للحزب وعضواً في لجنته المركزية التنفيذية .

* دكتور جوليوس چيكونيو كيانو : (١٩٢٦ -) ، وزير التجارة والصناعة السابق في كينيا . وهو ابن تاجر من الكيكيويو . وقد تلقى تعليمه محلياً ، ثم واصل تعليمه في كلية ماكيريرو بأوغندا . وفي عام ١٩٤٨ غادر

كينيا ليواصل تعليمه في الولايات المتحدة، حيث حصل في عام ١٩٥٢ على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية أنطونيو بأوهيو ، ثم واصل دراساته في جامعة كاليفورنيا ، حيث حصل على دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية في عام ١٩٥٦ . وعاد في العام نفسه إلى كينيا حيث أصبح أول محاضر أفريقي في الكلية الفنية الملكية ، وكان يقوم بتدريس الاقتصاد والقانون الدستوري .

وبرغم أن دكتور كيانو كان بعيداً عن السياسة من الناحية الرسمية ، كان يقدم في مارس ١٩٥٧ نصائح ذات قيمة كبيرة إلى الأعضاء الأفريقيين الثمانية الأول الذين انتخبوا «للمجلس كينيا التشريعي» Kenya Legislative Council .

وعندما طبق دستور جديد في عام ١٩٥٨ ، وتقرر إعطاء الأفريقيين ستة مقاعد منتخبة أخرى في المجلس ، قرر كيانو الاشتراك في الانتخابات عن الإقليم الأوسط الجنوبي ضد إليود ماثو ، الذي كان أول الأعضاء الأفريقيين المعيّنين بالمجلس ، مقررأ أنه أراد بذلك دخول مجال السياسة بصفة خاصة لمناهضة الوضع المزري للتعليم الأفريقي في كينيا ، وتعهد بتأييد الأعضاء الأفريقيين الثمانية في معارضتهم للدستور الجديد .

وقد استفاد كيانو ، بالتعاون مع توم مبيوا ، من صلاته الكثيرة بالخارج لإيجاد برنامج خاص للمنع الدراسية للطلبة من أبناء كينيا في الولايات المتحدة .

وعند نهاية عام ١٩٥٨ اشترك في الحملة من أجل الإفراج عن جومو كينيي . وكان ذلك هو محور خطابه في المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا ، كما كان من بين مؤسسي «حركة استقلال كينيا» . وعلى الرغم من أنه لم يكن له دور كبير في المناورات المعقدة التي أسفرت عن تكوين حزبي «الكانو» و«الكادو» ، انضم في نهاية الأمر بحزم إلى «الكانو» ، وأصبح منذ ذلك الوقت عضواً نشيطاً به .

وفي يناير أوفد إلى المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن ، حيث وضع الدستور الجديد الذي ضمن للأفريقيين الأغلبية في المجلس التشريعي ، وتقرر إجراء الانتخابات في عام ١٩٦١ . وفي مارس ١٩٦٠ ، عند عودته إلى كينيا ، عرضت ثلاثة مناصب وزارية على الأعضاء الأفريقيين المنتخبين ، فقبل منصب وزير التجارة والصناعة .

وفي انتخابات فبراير ١٩٦١ انتخب عضواً بالمجلس التشريعي عن دائرة فورت هول Fort Hall . بيد أنه استقال من الوزارة ، رافضاً الاشتراك فيها حين الإفراج عن كينياتا ، ثم عاد إلى الوزارة بعد الإفراج عنه. وهو يتميز بالذكاء وبعد النظر ، ويغلب عليه طابع المثقفين أكثر من طابع السياسيين .

* فيليكس - دولان مومي : كان من زعماء حركة التحرر الوطني في الكمرون الفرنسي . وقد انتقلت إليه ، بعد وفاة روبين أوم نيوب في عام ١٩٥٨ ، زعامة «اتحاد شعوب الكمرون» . ففي ذلك الوقت كان فرع «اتحاد شعوب الكمرون» في منطقة باميليكي Bamileké ما زال نشيطاً ، فسيطر عليه مومي ، وواصل القتال ضد القوات الفرنسية ، بعد أن استطاعت هذه القوات مطاردة نيوب وتعقبه داخل غابات ساناجا - ماريم Sanaga-Maritime ، ثم اغتياله في يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٨ .

وقد منحت فرنسا الكمرون الشرق استقلالاً ذاتياً في ١٦ أغسطس ١٩٥٨ . وفي أول يناير ١٩٦٠ منحته استقلالاً صورياً ، وضمته إلى المجموعة الفرنسية ، دون أن تمهد لذلك بإجراء انتخابات يختار فيها الشعب من سيتولون السلطة باسمه أو يؤلفون مجالسه النيابية . لذا نادى « اتحاد شعوب الكمرون » ، بزعامة مومي ، بالثورة العامة يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٥٩ ، وتحول الاتحاد إلى جيش تحرير شعبي تحت اسم « جيش التحرير الوطني » .

ومن بعد نيوب أخذت السلطات الفرنسية تتعقب مومي ببلوره ، إلى أن تمكنت منه في حفل تكريم كان قد أقيم له في جنيف ، إذ عمدت عصابة « اليد الحمراء » ، وهي منظمة إرهابية يمينية فرنسية ، إلى دس السم في طعامه ، فمات بعد قليل في مستشفى بلدية جنيف صباح يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٠ . ومن بعده انتقلت رئاسة الاتحاد إلى ارنست واندي وابل كنجي ، الذي ضعف الاتحاد كثيراً تحت رئاسته :

وقد استنكرت اللجنة التنفيذية « لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية » في اجتماعها في بيروت ، في الفترة ٩ - ١٣ نوفمبر ١٩٦٠ ، الأعمال الإجرامية

التي يقوم بها الاستعماريون الفرنسيون وحلفاؤهم ضد شعب الكمرون
الباسل ، ولا سيما الجريمة البشعة ، جريمة مقتل فيلكس - رولان مومي ،
رئيس « اتحاد شعوب الكمرون » ، وطالبت اللجنة التنفيذية الحكومة
السويسرية ، بتوقيع عقوبات عاجلة رادعة على جميع مدبري وموتكي
هذه الجريمة التي ارتكبت بحسن في بلد يزعم أنه يتخذ موقف الحياد :

✽ جابريل ماري داربوسيه : (١٩٠٨ -) ولد بمدينة جني ،
وكان أبوه هنري داربوسيه إدارياً استعمارياً فرنسياً بارزاً ، وأمه سودانية .
وقد تلقى تعليمه في فرنسا ، حيث تخصص كمحام ، ثم تخرج كإداري من المدرسة
الوطنية لفرنسيا فيما وراء البحار : وعمل في الإدارة في أفريقيا الفرنسية ،
وحقق شهرة كبيرة فيها . وانتخب في عام ١٩٤٥ للجمعية التأسيسية الفرنسية
باعتباره أحد النواب عن أفريقيا الاستوائية الفرنسية . وارتبط في أثناء وجوده
بالجمعية « بالحزب الشيوعي الفرنسي » :

وكان داربوسيه ضمن منظمي مؤتمر باماكو في أكتوبر ١٩٤٦ ، الذي شكل
« التجمع الديمقراطي الأفريقي » ، وأصبح داربوسيه أحد نواب رئيس التجمع .
وكان من رأيه أن يصبح التجمع « الأداة التي لا تلبث في تنظيم الجماهير الأفريقية
في نضالها ضد الاستعمار والإمبريالية » . وفي عام ١٩٤٩ أصبح سكرتيراً
عاماً للتجمع ، وعهد إليه بمسئولية تنظيمه على نطاق أفريقيا الفرنسية .
وفي الوقت نفسه أصبح مديراً لـ « جريدة التجمع » : وفيفي Reveil . وقد أعيد
انتخاب داربوسيه للجمعية الوطنية الفرنسية ، بيد أنه أصبح في عام ١٩٤٧
ممثلاً لساحل العاج في « المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسي » ، وعمل في الفترة
٤٧ - ١٩٥٠ كنائب رئيس له .

وفي عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ شن التجمع بالتعاون مع الحزب الشيوعي الفرنسي ،
وبخاصة في ساحل العاج ، حملة إثارة قمعتها الإدارة الفرنسية بوحشية بالغة ،
ونتيجة لذلك بدأ التجمع يفقد شعبيته : وفي أكتوبر ١٩٥٠ أعلن بوانييه ،
رئيس التجمع ، أن الحركة قد قطعت صلاتها « بالحزب الشيوعي الفرنسي » .

إلا أن داربوسيه ، كماركسي مؤمن ، جنباً إلى جنب مع زعماء التجمع الشبان الأكثر راديكالية ، في الكمرون الفرنسي والنيجر والسنغال ، عارضوا هذا القرار بشدة . وفصل داربوسيه من منصبه كسكرتير عام للتجمع ، بيد أنه في عام ١٩٥٢ تحدى هذا القرار في مراسلات مريرة تبودلت بينه وبين بوانييه ، فصل بعدها من عضوية التجمع :

وظل داربوسيه عدة سنوات بعد ذلك يشتغل بالمحاماة في السنغال ، بيد أنه تصالح مع بوانييه في عام ١٩٥٧ ، وانتخب عن النيجر عضواً بالمجلس الأعلى لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وأصبح نائباً لرئيس المجلس ، ثم رئيساً له . وفي عام ١٩٥٩ ، مع تكوين اتحاد مالي الفيدرالي ، بين مالي والسودان ، قطع صلاته مرة أخرى بالتجمع . وعند انهيار الاتحاد في أغسطس ١٩٦٠ اختار داربوسيه أن يظل في السنغال ، حيث أصبح وزيراً للعدل وحاملاً للأختام في الفترة ٦٠ - ١٩٦٢ ، ثم سفيراً للسنغال لدى فرنسا في الفترة ٣ - ١٩٦٤ . وعمل داربوسيه بعد ذلك لدى بعض هيئات الأمم المتحدة . وقد حصل على الأوسمة التي تمنحها حكومة السنغال :

* الرئيس البرت جون لوتولي : (١٨٨٩ - ١٩٦٧) ، رئيس عام المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا . ولد بمعزل جروتفيل Groutville بناتال . وهو ابن مترجم كان يعمل لدى إحدى بعثات التبشير ، وابن شقيق الرئيس المنتخب لإحدى قبائل الزولو . وقد تلقى تعليمه لدى بعثة تبشير محلية ، ثم في كلية آدم ، وهي مدرسة ثانوية تابعة لبعثة تبشير أمريكية ، حيث تخصص في التدريس . وظل في كلية آدم يدرس تاريخ الزولو وآدابهم .

وعند وفاة عمه التمس منه رجال القبيلة الأكبر سناً أن يشغل منصب الرئاسة الشاغر . وتردد في قبول المنصب لمدة عامين عزوفاً منه عن العودة إلى العالم القبلي الضيق . ومع ذلك فإن دينه ، والولاء الذي يكنه لشعبه ، قد حملاه في نهاية الأمر على القبول . ولمدة سبعة عشر عاماً ظل يحكم في جروتفيل ، يرأس المجالس ، ويعيد النظام إلى حقول القصب ، ويزيد المحصول ،

ويسوى المنازعات ، ويحصل الغرامات ، وينفذ القوانين . وبينما كان يغيب في صبر وأناة روح قبيلته المضغضة ، كان يقوى صلته بالمسيحية المنظمة . وفي عام ١٩٣٨ سافر إلى الهند مندوباً عن المجلس المسيحي إلى المجلس التبشيري الدولي ؛ وفي عام ١٩٣٨ ذهب إلى الولايات المتحدة لحضور المؤتمر التبشيري لأمريكا الشمالية ؛ وفي جنوب أفريقيا عمل رئيساً للكنائس المالية التابعة للمكتب الأمريكي ، ورئيساً لمؤتمر التبشير بناتال ، وعضواً تنفيذياً بالمجلس المسيحي لجنوب أفريقيا .

بيد أن حركة المقاومة السياسية للشعب الأفريقي كان من شأنها أن تغمر عالمه القبلي . فبعد سنوات قليلة من العمل في مخاف لجان العلاقات العنصرية انضم لوتولى في عام ١٩٤٦ إلى «مجلس ممثلي الأهالي» Native Representatives Council . كما انضم في العام نفسه إلى المؤتمر الوطني الأفريقي ، ووصل سريعاً إلى رئاسة فرع ناتال الإقليمي . وفي عام ١٩٥٢ شن «المؤتمر الوطني الأفريقي» والمؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا حملة العصيان ، كما نظما خرق ستة قوانين عنصرية مختارة احتجاجاً على سياسة التفرقة العنصرية . وقد قدم لوتولى تأييداً علنياً لهذه الحملة وشجع شعبه على الاشتراك فيها .

ولوتولى كمؤمن متحمس بالمقاومة السلبية غير العنيفة ، كان يشعر بأن على المسيحيين ألا يطيعوا القوانين التي تعتدى على كرامتهم الجوهريّة ، وأنه من الأفضل لهم أن يذهبوا إلى السجن عن أن يواجهوا العنف بالعنف .

وفي أكتوبر ١٩٥٢ استدعته السلطات إلى بريتوريا ، وطلبت إليه أن يستقيل إما من المؤتمر أو من رئاسة قبيلته . ورفض لوتولى أن يفعل هذا أو ذاك ، فعزلته الحكومة من الرئاسة في نوفمبر ١٩٥٢ . وفي ديسمبر انتخب ليخلف دكتور موروكا في منصب الرئيس العام «للمؤتمر الوطني الأفريقي» . وفي الوقت نفسه حددت الحكومة إقامته في معزله لمدة سنتين . وعندما انتهت مدة تحديد إقامته طار إلى جوهانسبرج للاحتجاج على «مخطط إزالة المناطق الغربية» ، الذي فقد الأفريقيون بمقتضاه ما تبقى لهم من حقوق التملك الحر للأرض في جوهانسبرج ، فحددت السلطات إقامته ، ومنعته من الخطابة لمدة عامين

آخرين : وفي ديسمبر ١٩٥٦ كان ضمن من قبض عليهم بتهمة « الحياة العظمى » ، ولكن أفرج عنه بعد عام : وفي ٥ مايو ١٩٥٩ ، بعد رحلة خطابية في إقليم الكاب الغربي حيث خاطب اجتماعات جماهيرية شهدتها جموع غفيرة غير متوقعة من البيض ، تقي إلى قريته ، ومنع من حضور الاجتماعات لمدة خمس سنوات بمقتضى « قانون مكافحة الشيوعية » . وفي ٢٦ مارس ١٩٦٠ ، بينما كان يدلي بأقواله في جوهانسبرج فيما يتعلق بقضية « الحياة » ، أحرق علانية تصريح المرور الخاص به ، ودعا إلى إعلان ٢٨ مارس « يوماً للمحداد الوطنى » على ضحايا شارپشيل الذين قتلهم رجال الشرطة يوم ٢١ مارس في خلال اجتماع للاحتجاج السلمى ، فاحتجز بمقتضى قانون الطوارئ التى أعلنت يوم ٣٠ مارس .

وعند بداية فبراير ١٩٦١ رشحه الأعضاء الاشتراكيون الديمقراطيون بالبرلمان السويلى للحصول على جائزة نوبل للسلام : وهو على غرار غاندى ، الذى كان لوتولى يعكس من وجوه كثيرة تأثيره على شعبه ، كان يؤمن بالمقاومة السلبية لا كتكتيك للمعارضة السياسية فقط ، وإنما أيضاً كقوة روحية فى حد ذاتها . والحقيقة أن مكانته ونفوذه كانا إلى حد كبير قيداً على تحول لاحتجاجات الأفريقية الجماهيرية إلى انفجار منسق للعنف . وقد كان لوتولى ، بسبب ممارسته لهذا التقييد ، يتعرض لنقد متزايد من جانب بعض الراديكاليين الشبان فى داخل المؤتمر نفسه ، بيد أن الاحترام الذى كان يحظى به صان مكانته الشخصية من التعرض لهجوم صريح . وهو كشخصية مهيبة الجايب على قدر كبير من الكرامة ، وذات قدرة بلاغية هائلة ، وتتمتع بأعظم قدر من ضبط النفس ، كان من نواح كثيرة زعيماً روحياً للأفريقيين فى جنوب أفريقيا ، وكذلك رئيساً لحركتهم السياسية الرئيسية . وكان لوتولى يحب العيش وسط الناس ، ويتنزه عن الترفع والتعالى . وكان إلى جانب ترعّمه لنضال شعبه ضد التفرقة العنصرية يعمل فى مجالات أخرى كثيرة ، فقام بتوحيد كل زارعى قصب السكر فى ناتال : وكانت له اهتماماته بالرياضة ، ولعب دوراً هاماً فى « الرابطة الأفريقية لكرة القدم بناتال » Natal African Football

Association ، وكذلك في « الرابطة الأفريقية للمعلمين بتاتال » Natal African Teacher's Association . ولم يكن لوتولى من صنف الزعماء الذين يعملون بمفردهم ، أو ينفردون باتخاذ القرارات ، بل كان شديد الإيمان بالحكمة الجماعية والديمقراطية الجماعية .

ومع ذلك يمكن القول إن سياسة عدم العنف التي كان يدعو إليها لوتولى لم تكن مبدأ جامداً . فعلى ضوء التغيرات التي عمت أفريقيا ، ومع اكتساح موجة الاستقلال لمعظم أجزاء القارة ، توصلت قيادة « المؤتمر الوطني الأفريقي » بالإجماع إلى أن الوقت قد حان لأن يضاف الكفاح المسلح إلى الأساليب التي كانت مستخدمة من قبل : وقد كان البدء في تكوين جيش التحرير أحد المنجزات العظيمة لعصر لوتولى . وقد حاولت الدعايات المغرضة أن تنال من مكانة لوتولى ، مدعية أن سياسته « السلمية » « المعتدلة » تتناقض مع نضالية زملائه . والحقيقة أن لوتولى كان على يقين بأن كل وسيلة ممكنة ينبغي استخدامها في النضال ضد التفرقة العنصرية ، سلمية كانت أم عنيفة .

ولتنقل بضع فقرات من محاضرة لوتولى في جامعة أوصلو في ديسمبر ١٩٦١ ، بمناسبة منحه جائزة نوبل :

« إن قارتنا في حالة ثورة ضد القهر . والسلام والثورة وجهان لعملة واحدة : فلا يمكن أن يكون هناك سلام إلى أن يطاح بقوى القهر والطغيان »

« إن هذا الهدف تسعى إليه الملايين من شعبنا بحماسة ثورية ، عن طريق الكتب والمطبوعات والهيئات التمثيلية والمظاهرات . وفي بعض الأماكن تجمل القوة المسلحة التي تستثيرها قسوة الحكم الأبيض الأمل الوحيد للسلام في أفريقيا . وبصرف النظر عن الوسائل التي استخدمت ، كانت كل الجهود موجهة لإنهاء الحكم الأجنبي الغريب والقهر العنصري . »

وعلى الرغم مما كان بين لوتولى والشيوعيين من خلافات في الرأي والعقيدة ، كان لوتولى شديد الصلابة في الدفاع عن حقهم في أن يخدموا بلادهم في داخل

الجبهة المتحدة التي تضم كل المحبين للحرية، وهي «تحالف المؤتمر» (انظر، مادة: مؤتمر الشعب، ص ٥٩٠). كما كان يتمسك بموقفه هذا بأشد حزم ممكن برغم الضغوط البالغة، سواء من جانب أعدائه أو في داخل تنظيمه. وقد صمد مع بقية أعضاء المؤتمر في وجه الضغوط التي مارستها الدولة على المتهمين في قضايا «الحياة العظمى» لحملهم على تلطيخ وجه الشيوعية. وكان لوتولى يقر أيضاً بالمساهمة الفريدة التي قدمها الشيوعيون لمختلف أجهزة «المؤتمر الوطني الأفريقي» والحركة الوطنية في جنوب أفريقيا. كتب في الجريدة الهندية انديان اوبنيون التي تصدر في ناتال يقول:

«يلو أن الناس يتزعجون من وجود ما يسمى بجناحاً يمينياً، وآخر وسطاً، وثالثاً يسارياً، في داخل المؤتمر. إن ذلك بالنسبة لي علامة صحية...»

وفي يوم ٢١ يولية ١٩٦٧، عندما كان الرئيس لوتولى يسير فوق كوبرى للسكك الحديدية، عبر نهر بالقرب من منزله، صدمه قطار من الخلف، فنقل إلى مستشفى قريب حيث توفي هناك. ولا شك أن مسئولية هذا الحادث تقع على عاتق السلطات: فقد ضعف سمع الرئيس وبصره في الفترة الأخيرة، ولم تكن العناية الصحية متاحة له في معزله القبلي بمجروتشيل، الذي كانت إقامته محددة فيه: وقد تلكأت السلطات في السماح بإجراء عملية جراحية له في دربان على بعد أربعين كيلو متراً من منزله.

وقد كان لوفاته صدى حزين عميق في العالم أجمع. فنكست الأعلام في تترانيا، ووقف أعضاء الجمعية الوطنية في كينيا دقيقتين حداداً. وأقيم قداس جنازي على روحه في دار السلام، شهدته زعماء الحزب والحكومة، وكذلك أعضاء الهيئات الدبلوماسية ومئات المواطنين في تترانيا. وأعقب القداس اجتماع تحدث فيه أ. ماشا عن حزب «التانو»، ودكتور موندلاني الزعيم الراحل «لجبهة تحرير موزمبيق»، وم. كوتاني أمين صندوق «المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا». كذلك أقيم قداس لتأبينه في كاتدرائية سانت پول في لندن، كما أقامت هيئات سياسية كثيرة حفلات لتأبينه. وقد تقاطرت على مكاتب

المؤتمر الوطني الأفريقي برقيات التعازي من مئات الزعماء ورؤساء الدول في العالم. وقد كان الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا في مقدمة الهيئات السياسية التي أحست بالخطر الفادحة التي لحقت بالحركة الوطنية في جنوب أفريقيا بموته : وجاء في رسالة التعزية التي بعث بها الحزب إلى المؤتمر الوطني الأفريقي : «إنها للأسفة لشعبنا أن لوتولى لم يعيش إلى أن يشغل المكان الذي كان مؤهلاً له في نمو واقتدار ، مكان أول رئيس للدولة جنوب أفريقيا الحرة . »

✽ **مبيو بيترو كوانانجي** : (١٩٠٧ -) ، ولد في كيامبو بالقرب من نيروبي . وهو الابن الأكبر للرئيس كوانانجي ، أكثر زعماء الكيكويو مهابة واحتراماً . وقد تلقى تعليمه محلياً في مدرسة باكستون في ممبسة ، وفي مدرسة Alliance High School بأراضي الكيكويو : وفي الفترة ٢٧-١٩٣٦ درس بالولايات المتحدة ، وتخرج من معهد هامبتون بجامعة كولومبيا ، حيث درس علم الاجتماع والعلوم السياسية . وذهب إلى بريطانيا في عام ١٩٣٦ حيث تلقى دراسات عليا في علم الاجتماع بكلية سانت جون بجامعة كبريدج :

وكان كوانانجي وثيق الصلة بجموع كينيّاتا ، منذ أن تعرف به في عام ١٩٢٦ : وقد حضرا معاً دورة ثقافية في « الأنثروبولوجيا الاجتماعية » تحت إشراف الأستاذ مالتيفسكي بمدرسة لندن لعلم الاقتصاد . وقد عاد إلى بلاده في عام ١٩٣٩ ، حيث أسس « كلية المعلمين بكينيا » لتوفير المعلمين للمدارس المستقلة التي سمحت السلطات للكيكويو بإنشائها . وكان كوانانجي أحد مؤسسي « الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا » (الكانو) في عام ١٩٤٦ ، وقام بدور كبير في حملة « الكانو » من أجل الإصلاح الدستوري وضد نزع الأرض من الأفريقيين . وفي عام ١٩٤٧ عاد كوانانجي إلى لندن تاركاً « كلية المعلمين بكينيا » تحت إشراف كينيّاتا ، وذلك من أجل استكمال دراسته الاقتصادية ، والقيام بدور من أجل بلاده في أروقة الأمم المتحدة في باريس . وعاد إلى كينيا في العام التالي ليصبح مديراً للكلية . ثم غادر بلاده مرة أخرى إلى لندن في نوفمبر ١٩٥١ ، وكانت زيارته هذه المرة للتقدم بالتماسات إلى وزارة المستعمرات

البريطانية . وكان في لندن من جديد في عام ١٩٥٢ ، عندما أعلنت حالة الطوارئ في كينيا ، وقبض على زعماء الكانو . ولذا بقي في لندن ، واستفاد من فترة وجوده هناك حيث تلقى دراسات نقابية لمدة ثلاث سنوات في جامعة لندن : وفي يونيه ١٩٥٩ سمح له بالعودة مؤقتاً إلى كينيا لزيارة والده ، الرئيس كوانانجي ، الذي كان محتضر في الاعتقال :

وفي سبتمبر من العام نفسه ، بعد وفاة جورج پادموري ، دعاة نكروما للذهاب إلى غانا لتولي منصب مكتب الشؤون الأفريقية ، مسئولاً عن شرق ووسط وجنوب أفريقيا والكنغو . وفي يناير ١٩٦٠ ، عندما عقد مؤتمر كينيا الدستوري ، دعاه الوفد الأفريقي ليكون مستشاراً له ، ولكن وفدى المستوطنين البيض وحكومة كينيا رفضاً السماح له بالحضور ، وكادت الأزمة التي نشبت بسبب ذلك أن تطيح بالمؤتمر ، لولا أن أمكن تسوية الأزمة . ثم عاد كوانانجي إلى أكرا ليظل بها إلى أن تشكل في كينيا حكومة أفريقية . ثم عاد إلى بلاده بعد الاستقلال ليشغل منصب وزير الدولة لشؤون الجامعة الأفريقية في الفترة ٣ - ١٩٦٥ ، ومنصب وزير التعليم ابتداء من عام ١٩٦٥ .

* الرئيس ويلارد جوماني : (١٩١٥ -) ، رئيس قسم نشي Ncheu بالإقليم الأوسط من نياسالاند ، وابن الرئيس الراحل جوماني الثاني ، الذي عزل وطرده من بيته في عام ١٩٥٣ . لمعارضته قيام اتحاد روديسيا ونياسالاند . وقد تلقى تعليمه بإحدى مدارس التبشير بالمنطقة . وفي عام ١٩٤٢ التحق بكتيبة بحملة البنادة الكينية في وظيفته عامل إشارة . وفي عام ١٩٤٣ بدأ العمل في حكومة نياسالاند ، ورقى إلى منصب كاتب أول . وفي عام ١٩٥٢ أصبح قائم مقام رئيس ، وعارض بعنف قيام اتحاد روديسيا ونياسالاند ، وانضم إلى الوفد الذي سافر إلى لندن لمعارضة الاتحاد .

وفي عام ١٩٥٣ ، عندما مات أبوه ، اعترفت به الحكومة كخليفة له في الرئاسة ، ومع ذلك قبضت عليه ، وألقت به في السجن لعدة أشهر . وفي عام ١٩٥٩ أعطى المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند تأييده الكامل في هجومه

على الاتحاد ، وألقى القبض عليه مرة أخرى ، وعومل بقسوة في داخل المعتقل الذي ظل به ثمانية أشهر : وكان الرئيس ويلارد جوماني محل تقدير كبير من زعماء « حزب مؤتمر مالاوي » ، وقد ربط حياته كاملة بأهدافهم السياسية.

* **موراي وليم كانياما تشيومى :** (١٩٢٩ -) ، سكرتير الدعاية « بحزب مؤتمر مالاوي » إلى عام ١٩٦١ . ينتمى إلى قبيلة تومبوكا Tumbuka . وقد ذهب إلى تنجانيقا في عام ١٩٣٨ لتلقى تعليمه بمدرسة المعلمين بدار السلام ، في مدرسة تابورا Tabora العالية ، حيث اهتم بالرياضيات : وفي عام ١٩٤٩ التحق بكلية ماكيرييرى الجامعية بأوغندا ، حيث درس العلوم ، وأسس « رابطة طلاب نياسالاند » Nyasaland Students Association ، وأصبح رئيساً للجمعية السياسية . وفي عام ١٩٥٣ حصل على دبلوم في العلوم ، ثم ذهب إلى دودوما Dodoma في تنجانيقا ليواصل تعليمه ، ولكنه فصل في العام التالي بسبب نشاطه السياسى .

وفي العام نفسه أنشئ « اتحاد روديسيا ونياسالاند » ، وأعرب تشيومى عن معارضته الشديدة لفرض الاتحاد على شعبه دون موافقته . وفي عام ١٩٥٥ عاد إلى بلاده حيث وجه اهتمامه إلى زراعة البن في منطقة خليج نكاتا Nkata Bay : وفي أكتوبر ١٩٥٥ أصبح عضواً في مجلس قسم خليج نكاتا وبالمجلس الإقليمى للمقاطعة الشمالية . وبعد أن تزايد نشاطه في « المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند » ، انتخب في مارس ١٩٥٦ للمجلس التشريعى لنياسالاند على أساس عضويته بالمؤتمر : وقد تمكن بالتعاون مع تشييمبيرى ، أحد زعماء المؤتمر ، من إرغام المؤتمر على اتخاذ اتجاه أكثر نضاليه ، ودعوة دكتور باندا لقبول زعامة المؤتمر . وفي عام ١٩٥٨ مثل نياسالاند في « مؤتمر حركة الحرية لكل أفريقيا لشرق ووسط أفريقيا » Conference of the Pan-African Freedom of East and Central Africa .

وقد شهد تشيومى المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا ، في ديسمبر ١٩٥٨ ، وأصبح عضواً في لجنة التوجيهية . ومن أكرا سافر إلى لندن ،

وفي أثناء عودته لبلاده علم بإعلان حالة الطوارئ هناك في مارس ١٩٥٩ ، فعاد مرة أخرى إلى لندن ، وأقام هناك فترة نظم في خلالها مكتباً للمؤتمر الوطني الذي حظّر بمقتضى قانون الطوارئ . ثم عاد إلى بلاده في مايو ١٩٦٠ ، وأصبح سكرتيراً للدعاية « لحزب مؤتمر مالواي » الذي حل محل المؤتمر ، وهو بوصفه شخصية عالية الكفاءة ، ومنظماً دقيقاً قديراً ، وذا عقلية حسنة الترتيب ، كانت جهوده في لندن ، من أجل كسب التأييد لقضية الحكم الذاتي لنياسالاند ، مسئولة إلى حد كبير عن خلق رأى عام بريطاني قوى ضد الاتحاد .

*** جوى كلاتون - بروك :** (١٩٠٦ -) ، ولد في أوكسيت بإنجلترا . وكان أبوه من عمال الأرصفة هناك . وقد تلقى تعليمه في كلية الرجبي ، ثم في كلية ماجدلاني بجامعة كمبردج ، حيث درس التاريخ : وشغل عدة مناصب في إنجلترا ، ثم ذهب إلى برلين في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث عمل لدى « لجنة الرقابة » رئيساً لما كان يسمى قسم الشباب والشئون الدينية . وهناك أثرت فيه بشدة المجاعة التي يعانيها السكان ، واقتنع بعمق بأن مكانه هو الأرض ، فاستأجر كوخاً في پمبروكشير Pembrokeshire ، وبدأ يعمل بالزراعة . وفي عام ١٩٤٩ طلب إليه الذهاب لتنمية أراضي بعثة سانت فيث التبشيرية St. Faith Mission في روديسيا الجنوبية ، التي تبلغ مساحتها عشرة آلاف أكر . وكانت هذه الأراضي قليلة الخصب مما كان يضطر الأفريقيون إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل :

وهناك عمل كلاتون - بروك كمخبر زراعي ، وأنشأ تعاونية كان الأوربيون والأفريقيون يعملون فيها جنباً إلى جنب ، على حين أنشأت زوجته مولى عيادة طبية لمعالجة المشلولين وضعاف الأعصاب من الأطفال . وفي عام ١٩٥١ تأسس في لندن « ترست التنمية الأفريقي » African Development Trust لمساندة العمل في مشروع سانت فيث وغيره من المشروعات المماثلة . وكانت مزرعة سانت فيث نفسها أحد الأماكن القليلة في روديسيا الجنوبية التي كان الأفريقيون والأوربيون يختلطون فيها معاً بحرية . بيد أنه مع تدهور الوضع العنصري ،

كانت المعارضة تشتعل بين أقسام الخالية البيضاء ، وأصبحت الأبروشية المحلية في ارتباك مالي شديد . وعندما تقرر في عام ١٩٥٨ أن تقوم مزرعة سانت فيث بتدبير أمورها بنفسها ، استقال كلاتون - بروك ، وذهب في رحلة إلى بتشوانالاند ، ثم عاد إلى روديسيا الجنوبية في أوائل عام ١٩٥٩ ، وكانت حالة الطوارئ قد أعلنت لتوها ، فكان ضمن الأوربيين القلائل الأعضاء في « المؤتمر الوطني الأفريقي » الذين قبض عليهم .

وقد عرض عليه الإفراج عنه شريطة التخلي عن حقوقه كمواطن في روديسيا الجنوبية ومغادرة البلاد إلى الأبد ، ولكنه رفض ، ومع ذلك أفرج عنه . وفي هذه الأثناء لم تكد حالة الطوارئ تعلن حتى عين المسئولون في الأبروشية مديراً أفريكانيا (من البوير) لمزرعة سانت فيث ، وتولوا الإشراف المباشر عليها: واستقال العمال الأوربيون ومعظم العمال الأفريقيين ، وسحب « ترست التنمية الأفريقي » تأييده المالي . وفي خلال عام ١٩٦٠ بيع معظم أراضي المزرعة لحكومة جنوب أفريقيا لتستخدمها كمعزل أفريقي . وقد طلبت السلطات القبلية للبامانجاتو في بتشوانالاند إلى كلاتون - بروك تنمية مشروع للزراعة الكثيفة ، وآخر للخدمات الاجتماعية في بيليكيوي Pilikwe ، حيث كان يعيش في أوائل الستينيات . وقد عين مديراً شرفياً لرابطة تنمية بامانجاتو Development Association Bamangwato بيتشوانالاند في الفترة ١ - ١٩٦٢ ، كما عين في الفترة ٢ - ١٩٦٥ رئيساً للموظفين الميدانيين « بترست التنمية الأفريقي » .

✽ كافولا موسونجو تشيتيموكولو : (١٨٩٠ -) ، الرئيس الأعلى لقبيلة بمبا بروديسيا الشمالية : نشأ في إحدى أسر بمبا الحاكمة ، ولم يتلق سوى قدر ضئيل من التعليم الرسمي . وأخذ يصعد بالتدرج السلم الرئاسي لل بمبا ، حتى وصل إلى منصب الرئيس الأعلى في عام ١٩٤٦ .

وقد عارض بشدة قيام « اتحاد روديسيا ونياسالاند » ، وذهب إلى بريطانيا في عام ١٩٥٢ ضمن وفد للاحتجاج على قيامه ، بيد أن السلطات البريطانية تجاهلت الوفد تماماً . وقد رفض أن يحضر فروع « المؤتمر الوطني الأفريقي »

لروديسيا الشمالية في أية منطقة من المناطق الواقعة تحت سيطرته . وفي عام ١٩٥٨ ، عندما قام سير روى ويلينسكى رئيس وزراء اتحاد روديسيا ونياسالاند ، بزيارة أراضي البما رفض تشيتيموكولا أن يقابله . ونتيجة لموقفه هذا ، ولفشاه المزعوم في أداء طقوسه الدينية ، سلبت الحكومة منه جزءاً كبيراً من سلطاته ، وأنزلته إلى مرتبة رئيس عادي . ونشأ عن ذلك سخط شديد وأصطرايات كثيرة ، إذ اعتبر إهانة لشعب البما بأمره .

وقد كان تشيتيموكولا يتمتع بقدر كبير من الاحترام نظراً لموقفه القوي الصاب من السلطات ، كما كان ذا مكانة شخصية عالية بين البما .

* جورج نيانلورو : (١٩٢٦ -) ، السكرتير العام السابق «للمؤتمر الوطني الأفريقي» لروديسيا الجنوبية . وهو ينتمي إلى إحدى الأسر الحاكمة بين قبائل الماشونا (أنظر ، ص ٥٨٢) . وقد لقي جده حتفه في أثناء مساعدته في قيادة ثورة الماشونا في عام ١٨٩٦ ، على حين أن عمه الرئيس نيانلورو ، رئيس معزل تشيوتا Chiota ، قد عزلته السلطات من الرئاسة بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية بحجة عدم التعاون . وقد تلقى جورج نيانلورو تعليمه في مدرسة بعثة سانت ماري الإنجيليكية التبشيرية بالقرب من سولزبرى ، وتركها بعد سبع سنوات ليعمل بأحد المتاجر الكبرى في سولزبرى . كما تعلم عن طريق المراسلة مسك الدفاتر وشيئاً من القانون .

وفي عام ١٩٥٥ كان ضمن مؤسسى «عصبة الشباب الوطنى الأفريقى روديسيا الجنوبية» Southern Rhodesia African National Youth League مما أدى إلى إحياء «المؤتمر الوطنى الأفريقى» القديم الذى كان قد فقد قوته الدافعة منذ قيام الاتحاد فى عام ١٩٥٣ . وفى هذه الأثناء عرضت عليه إحدى شركات الطيران أن يعمل لديها كاتباً للحسابات مقابل مرتب مغرٍ بشرط أن يقدم تعهداً بالتخلي عن السياسة تماماً ، بيد أنه رفض . ثم أخذ يلعب دوراً متزايداً فى نمو «عصبة الشباب» التى توسعت سريعاً . وقد تطورت العصبة فى عام ١٩٥٧ . لتصبح «المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» تحت قيادة جوشوا نكومو ، وانتخب جورج نيانلورو سكرتيراً عاماً للمؤتمر .

وأخذ نيانلدورويغى بشكل خاص بتنظيم الزارعين والعمال الزراعيين ضد قوانين الأرض والرعى الجائرة . وفى مارس ١٩٥٨ شهد الاحتفالات بإعلان استقلال غانا فى أكرا ؛ وفى يناير ١٩٥٩ شهد - بناء على مبادرة من دوندوزو تشيسيزا (من أبناء نياسالاند ، ومن تعاونوا مع نيانلدورويغى تأسيس «عصبة الشباب») - الاجتماع الطارىء « للمؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند » ، الذى أسفر عن إشعال سلسلة من الاضطرابات على نطاق نياسالاند . وفى فبراير ١٩٥٩ ألقى القبض عليه ، وسجن مع ٤٩٥ آخرين ، من أعضاء « المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية » ، بمقتضى قانون الطوارئ .

ونيانلدورويغى متحدث لبق ، ويتمتع بطاقة هائلة ، وكان يعد من أنشط أعضاء المؤتمر وأكثرهم شعبية ، وكانت كل التقديرات تشير إلى أنه يستطيع القيام بدور رئيسى فى حياة البلاد السياسية .

* دكتور هندريك فرنش فيرورد : (١٩٠١ - ١٩٦٦) ، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا حين مصرعه فى عام ١٩٦٦ . ولد فى امستردام ، وهاجر إلى جنوب أفريقيا طفلاً مع أبيه المبشر الذى افتتح محلاً للبقالة فى واينبرج Wynberg بمدينة الكاب : وتلقى تعليمه فى مدرسة واينبرج ، ثم فى مدرسة ميلتون العالية فى بولاوايو ، وبعد ذلك التحق بجامعة ستلنبوش وأكمل دراساته فى هامبورج وليبزج وبرلين : وعمل أستاذاً لعلم النفس التطبيقي بجامعة ستلنبوش فى الفترة ٢٧ - ١٩٣٢ ، ثم أستاذاً لعلم الاجتماع والبحوث الاجتماعية بالجامعة نفسها فى الفترة ٣ - ١٩٣٧ .

وفى عام ١٩٣٦ كان فيرورد المنظم الرئيسى « للمؤتمر القومى » حول « مشكلة البيض الفقراء » الذى عقد فى كبرلى Kimberley ، ثم عمل رئيساً للجنة الدائمة : وفى الفترة ٣٧ - ١٩٤٨ عمل محرراً فى جريدة داي ترانسفال اليومية التى تصدر فى جوهانسبرج ، ولسان حال « الحزب القومى » Natonal Party (أحد أحزاب الأقلية البيضاء بجنوب أفريقيا) فى ترنسفال : وفى

هذه الجريدة كشف فير فورد عن طبيعته العنصرية ، وعن تعاطفه مع النازية الألمانية في خلال الحرب العالمية الثانية . واستخدم الجريدة كأداة للنازي في جنوب أفريقيا ، ودعم ذلك مركزه في «الحزب القومي» . وعلى الرغم من هزيمته في انتخابات عام ١٩٤٨ كمرشح عن الحزب ، عيّنته الحكومة بعد ذلك عضواً بمجلس الشيوخ . وفي الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨ «ترغم الحزب القومي» (الحزب الحاكم) في مجلس الشيوخ ، وفي أبريل ١٩٥٨ انتخب عضواً في البرلمان عن دائرة هيدلبرج بالترنسفال . وفي سبتمبر من العام نفسه ، بعد وفاة ستريلموم ، انتخب زعيماً للحزب ، وبذا أصبح رئيس الوزراء الجديد .

وفور تولى فير فورد رئاسة الوزارة ، أوضح على الفور تصميمه على تشجيع سياسة سيطرة البيض مهما كان الثمن . وصرعان ما طرد من البرلمان ، بناء على تشريع أصدره ، أعضاء البرلمان الثلاثة البيض الذين يمثلون المصالح الأفريقية في الجمعية الوطنية ، والأربعة البيض الذين يمثلون هذه المصالح في مجلس الشيوخ . وفي ٢١ مارس ١٩٦٠ أصدر أوامره إلى ريجان الشرطة بإطلاق النار على الاجتماع السلمي الذي دعا حزب « مؤتمر الجامعة الأفريقية » (Pan-Africanist Congress (PAC إلى عقده في شاريفيل ، على بعد أربعين ميلاً من جوهانسبرج ، وشهده خمسة آلاف أفريقي ، وترتب على ذلك مصرع ٦٧ بين رجل وامرأة وطفل ، وإصابة أكثر من مائتي شخص . وعمت موجة من الاحتجاج أرجاء العالم . ودعا «المؤتمر الوطني الأفريقي» في ٢٨ مارس إلى «يوم الحداد الوطني» الذي لازم فيه الأهالي بيوتهم . وفي ٣٠ مارس أعلنت حالة الطوارئ ، وحظر «مؤتمر الجامعة الأفريقية» و«المؤتمر الوطني الأفريقي» ، وألقي القبض دون محاكمة على عدد كبير من الزعماء من جميع العناصر . ولم تكد تمضي عشرة أيام ، في ٩ إبريل ١٩٦٠ ، حتى أطلق عليه زارع يتحدث الإنجليزية ، يدعى دافيد پرات ، النار فأصابته رصاصتين في رأسه إصابة خطيرة ، بيد أنه نجا من الموت .

وقد شغل فير فورد قبل رئاسة الوزارة ، منصب وزير شؤون الأهالي ، فجعل من هذه الوزارة أهم الإدارات في البلاد ، ولذا كان انتخابه لرئاسة الوزارة

رمزاً للمدى الذى أصبحت العلاقات العنصرية تسيطر به تماماً على الحياة السياسية للبلاد : وهو بوصفه مهندساً « للأبارتهيد » ، كان مشغولاً كوزير لشئون الأهالى عن تطبيق أسوأ أشكال التشريعات العنصرية التى كانت تحكم بدقة كل جوانب الوجود الأفريقى : وهو إذ التزم بسياسة تقوم على السيطرة الدائمة للبيض ، كان موقفه من العزل العنصرى هو إقامة « بانتوستانات » Batustans (انظر ، ص ٦٠٣) ، أى مناطق أفريقية قبلية ، تعين حدودها على نطاق البلاد ، تشرف عليها سلطات أفريقية محلية تعينها الحكومة ، وتتولى الإدارة وفق رغبة الحكومة :

وكان فيرثورد قاسياً بلا حدود أو رحمة مع أية بادرة للمقاومة ، ولذا شهدت سنوات رئاسته للوزارة نمواً مخيفاً فى عدد الأفريقين الذين يموتون أو يسجنون بسبب معارضتهم لسياسته . وكان يضيق بالنقد فى كل صوره ، ولديه إيمان لا يترشح بسلامة سياسته ، وله موقف مقرر من رسالته فى خدمة بيض جنوب أفريقيا يرقى إلى حد الإيمان بدين سماوى . فقد صرح عقب انتخابه لرئاسة الوزارة قائلاً : « أعتقد أن إرادة الرب قد تكشفت فى نتيجة الاقتراع » . لذا كان يشير فى كثير من المناسبات إلى هداية الرب وتوجيهه : ولم يكن حتى محبوباً فى داخل حزبه ، وهو لم يفز على منافسه على رئاسة الوزارة ، دكتور دونجز ، إلا فى الاقتراع الثانى ، وبأغلبية ضئيلة ، بيد أنه كان بلا جدال يتحكم فى خوف ، بل وفى ذعر ، أولئك الذين يجلون شخصيته كرهبة ، وهو اجسه تعافها النفس : وكان عناده المطلق ، والسلطة الشخصية التى يسوسها يتضحان وضوحاً كبيراً فى رفضه الكامل لكل الاقتراحات التى تقدمها الشخصيات البارزة من رجال الدين والسياسيين الأفريكانيين (البوير) من أجل انتهاج سياسة أكثر ليبرالية تجاه الملونين : وكان يعتبر أن أى تنازل فى موقفه سيصبح مبرراً للمطالبة بتنازلات أخرى . وكان كثيراً ما يقول إن « الأبارتهيد » ما هى إلا مياسة « لحسن الحوار » : وكان يعارض بشدة استمرار جنوب أفريقيا فى عضوية الكومنولث بدعوى أن ذلك يفرض على الاتحاد قبول مندوبين ساميين من دول الكومنولث الأفريقية والآسيوية : لذا أعلن فى عام ١٩٦١

انسحابه من الكومنولث ، وتحويل اتحاد جنوب أفريقيا إلى جمهورية ، معلناً للمستوطنين البيض أن الرب قد أراد انسحابهم من الكومنولث . وقد تشكك الرأي العام المعارض له في جنوب أفريقيا كثيراً في هذا التفسير اللاهوتي . بيد أن حزبه ازداد تفافاً حوله في موقفه ، فمضى قدماً في سياسته التعسفية . وقد حدثت محاولة أخرى للاعتداء على حياته أمام البرلمان في عام ١٩٦٦ ، كتب لها النجاح هذه المرة . وهكذا انتهت حياة أحد السفاحين غلاة التعصب العنصري والعداء للبشر :

* سير دوى ويلينسكى : (١٩٠٧ -) ، رئيس وزراء «اتحاد روديسيا ونياسالاند» ، ثم زعيم «حزب روديسيا الجديد» «New Rhodesia Party» . نشأ في أسرة بيضاء فقيرة ، من أب يهودى وأم أفريكانية (من البوير) . وقد ترك المدارس في الرابعة عشرة ، وعمل أمين مجزن ، ثم وقاداً بالسكك الحديدية ، إلى جانب أعمال أخرى : واحترف الملاكمة ، وأصبح بطل روديسيا في الوزن الثقيل في عام ١٩٢٥ ، وظل يحتفظ باهتمامه بالرياضة منذ ذلك الوقت . وعندما حصل على وظيفة سائق قاطرة أخذ يهتم بالنشاط النقابى : وانتقل بعد ذلك إلى بروكن هل ، بحزام النحاس في روديسيا الشمالية ، في الثلاثينيات ، حيث وقع في شرك الكساد الكبير في كل مناطق التعدين بالبلاد : وقد أقنعه الفقر الذى عاناه هناك بمبدأين ظل يتمسك بهما طوال حياته السياسية — هما الخطر الذى يتعرض له البيض من منافسة الأفريقيين في الاستخدام ، وأهمية «الإنسان الاقتصادى» . وقاده المبدأ الأخير إلى الاعتقاد بأن الأفريقيين إذا ما اطعموا ، لن يشغلوا أنفسهم بالسياسة . . .

واستطاع ويلينسكى ، برغم العقبات ، إحياء فرع «اتحاد السكك الحديدية» في بروكن هل : وفي عام ١٩٣٨ ، بينما كان لا يزال سائق قاطرة ، انتخب عضواً بالمجلس التشريعى لروديسيا الشمالية ، وأصبح أقوى الشخصيات السياسية في البلاد . وفي عام ١٩٣١ شكل مع ستة آخرين من أعضاء المجلس ، «حزب العمال» Labour Party ، ليناضل ضد المستخدمين وضد الأفريقيين

على حد سواء . وفي عام ١٩٤٦ خلف سير ستوارت جوري - براون في رئاسة الأعضاء غير الرسميين في المجلس التشريعي ، واشترك مع سير جودفري هودچتر ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، في الحملة من أجل إدماج الروديستين في حكومة واحدة متحررة من وزارة المستعمرات البريطانية ، اعتقاداً منهما أن ذلك هو السبيل الوحيد لزعمة « حزب اللومينون » Dominion Party ، وهو حزب يميني متطرف ، والحلولة دون انضمام البلاد إلى اتحاد جنوب أفريقيا .

وفي عام ١٩٥٣ ، عندما أعلن قيام « اتحاد وسط أفريقيا » وأصبح سير جودفري هودچتر أول رئيس وزراء فيلرالي ، كان من الواضح أن ويلينسكي سيمخلفه . وتحقق ذلك بالفعل في عام ١٩٥٥ ، فكان ثاني رئيس وزراء فيلرالي : ومع تزايد العداء والتقد والمقاومة لقيام الاتحاد ، بدأ ويلينسكي يشن الحملات من أجل الاستقلال الكامل للاتحاد عن بريطانيا . وفي عام ١٩٥٧ زار لندن لإجراء محادثات دستورية ، وسعى إلى كسب وضع اللومينيون للاتحاد ، وازدادت مساعيه قوة في هذا الاتجاه طوال عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ . وفي خلال أزمة عام ١٩٥٩ ، عندما أعلنت حالة الطوارئ في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وما أعقب ذلك من قيام الأفريقيين بمظاهرات واسعة ضد الاتحاد ، ساند ويلينسكي بكل قوة إجراءات الطوارئ التي اتخذتها حكومتا البلدين :

وقد أعرب ويلينسكي عن استيائه الشديد من تقرير لجنة دغلن لنقدها حكم اليد القوية الذي يمارسه البيض : وكان يعارض معارضة مطلقة أية مناقشة تتعلق بالانفصال ، وهدد بأن بريطانيا إذا ما فكرت في ذلك ، فإنه سيسير بالاتحاد بعيداً عنها : وكان دائماً يعزو أعمال المقاومة ضد الاتحاد إلى مشيرين « محترفين » ، وإلى « الجهل المطلق » من جانب الأفريقيين ، وفي بعض المناسبات إلى مؤامرات شيوعية . وفي أكتوبر ١٩٦٠ رفض ويلينسكي المقترحات التي وردت في تقرير لجنة مونكتون التي تدعو إلى إعطاء حق الانفصال عن الاتحاد إلى كل من مكوناته الثلاثة ، وذلك كمحل أخير بعد فترة

محددة : وفي فبراير ١٩٦١ قاطع « الحزب الفيدرالى المتحد » United Federal Party بزعمامة ويلينسكى المؤتمر الدستورى حول روديسيا الشمالية ، وتزايدت هجمات الحزب حول ما تردد من عزم الحكومة البريطانية على إقرار وضع متساوٍ ، بل إقرار أغلبية للأفريقيين : وأدت خلافات ويلينسكى مع حكومة المحافظين البريطانية ، إلى وقوع خلافات فى داخل الوزارة البريطانية نفسها ، وبينها وبين مجلس اللوردات :

وكان ويلينسكى بلا منازع الشخصية البيضاء السائدة فى وسط أفريقيا فى ذلك الوقت : وكان يعرف عنه دائماً التعطش للسلطة . وقد رأس « حزب روديسيا الجديد » فى أغسطس ١٩٦٤ ، وذلك بعد أن ظل رئيساً « للحزب الفيدرالى المتحد » فى الفترة ٥٦ - ١٩٦٣ .

* فرانتر فانون : (١٩٢٥ - ١٩٦١) ، الكاتب والمفكر والمناضل : ولد فى جزر المارتينيك Martinique ، وتلقى تعليمه فى فرنسا ، حيث تخصص فى طب الأمراض العقلية ، وتمثل التراث الفكرى الغربى من مختلف منابعه : وعمل طبيباً للأمراض العقلية فى مدينة بلدية الجزائرية ، وبدا أمكنه أن يعيش أحداث الثورة الجزائرية ، وأن يرى الوجه العنيف للعملة الاستعمارية : وعرف من ممارسته لمهنته كم يشوه الاستعمار الطبيعة الإنسانية ، كما ساعدته خبرته فى الثورة الجزائرية على أن يطلق العنان لموهبته فى الكتابة . بيد أنه مع ذلك كان وفياً للإنسان الذى يدعو إلى تحقيقه ، كما كان دائماً التطلع إلى العمل المباشر ، ولا يتصور الكتابة إلا منطلقاً وبداية ينبغى أن يكملها عمل مباشر ، كما لم يكن يتصور العمل الفكرى غاية فى حد ذاته : ولذلك لم يلبث أن قدم استقالته من عمله فى المستشفى ليعمل مع المجاهدين الجزائريين ، وينضم بسلاحه وقلمه إلى ركبهم فى معركتهم مع الاستعمار .

وقد أسندت إليه ثورة الجزائر عدة مهام : منها تمثيل الثورة فى كثير من المؤتمرات الدولية رئيساً لوفودها . ثم أصبح سفير لحكومة الجزائر المؤقتة فى أكرا . وقد أصيب فى سنواته الأخيرة بمرض سرطان الدم ، ولم يممهله المرض

طويلاً، فقد توفي في ديسمبر ١٩٦١، وهو في العام السادس والثلاثين من عمره. وكانت وصيته الأخيرة أن يدفن في تراب الجزائر، وصمم بجيش التحرير على تنفيذ وصيته مهما كان الثمن، وبرغم كل المخاطر. وحمل المجاهدون الجزائريون جثة رفيق كفاحهم، واقتحموا بها الخط المكهرب الذي أقامه الفرنسيون لحصار الثورة. وهكذا ضمت الأرض التي روتها دماء الشهداء جسد هذا الثائر العظيم في صمت وجلال.

ولكن صوت فانون لم يخب مع موته، فما زالت كتبه التي توالى دور النشر إصدارها تسهم في المعركة ضد الاستعمار، وتقدم التحليل العميق والأحكام القاطعة البعيدة عن السطحية والتردد والميوعة. إن كتبه الحماسية المشوبة بالعاطفة قد أصبحت محوراً لكل دراسة بجادة في سيكلوجية القهر والقاهرين والمقهورين.

وعندما تمكن منه المرض، ولم يعد هناك بد من الانسحاب من ميدان القتال إلى الحرب الفكرية، وضع كتابه «معدبو الأرض». وقد قامت دار جروف بوس بإصدار هذا الكتاب في أبريل ١٩٦٥ مع مقدمة لجان پول سارتر، الذي قلعه لمواطنيه بهذه الكلمات:

«تسلحوا بالجزأة وأقبلوا على قراءة هذا الكتاب، وذلك بسبب هام هو أنه سيحرككم بالهجل. والهجمل كما قال ماركس عاطفة ثورية... أيها الأوروبي، إنني أسرق كتاب علو فاتخله وسيلة لشفاء أوروبا من دائها، انتفع بهذا الكتاب.»

كما صدرت للكتاب طبعة عربية ترجمها الدكتور سامي الدروبي. إن هذا الكتاب وثيقة هامة تدين الاستعمار وتكشف صورته الحقيقية الشوهاء بعد أن تعزىها من كل وسائل التويه والتعمية والإخفاء. ويمضى سارتر قائلاً عنه: «أهذا مفيد؟ نعم، لأن أوروبا مهددة بالموت تهديداً كبيراً. قد تقولون أيضاً: ولكتنا نعيش في أوروبا ونستكر التطرف. صحيح أنكم لستم مستوطنين في البلاد المستعمرة، ولكنكم لستم خيراً من أولئك المستوطنين. فهم روادكم الذين أرسلتموهم إلى ما وراء البحار، وقد أغفلوكم. لقد أنزلتموهم

من أطراف الشفاعة أنكم ستذكرون أعمالهم إذا هم أسرفوا في سفك الدماء :
ومثلكم في ذلك مثل دولة تغنى في الخارج جمهرة من المثيرين والمحرضين
والجواسيس ، فإذا قبض عليهم أنكروهم »
كما صدر له في نوفمبر ١٩٦٥ كتاب « دراسات في استعمار ذائل » ،
عن دار منثلي ريفيو التقلدية الأمريكية . وفي هذا الكتاب يتحدث قانون باسم
الشعوب المقهورة في المستعمرات ، ويقدم صورة حية للتحويلات التي حدثت
سواء في شخصية الأفراد أو المجتمع ككل في مجرى نضال الجزائر من أجل التحرر .
وقد صدر لقانون كتاب آخر بعنوان : « نحو الثورة الأفريقية » ، و صدر
بلوره عن دار منثلي ريفيو في سبتمبر ١٩٦٧ : وفي هذا الكتاب استخدم
قانون قدرته المهنية كعالم نفساني ، وخبرته وتجاربه مع الاستعمار ، ليستكشف
أهداف الصراع الأفريقي . إن قانون يوجه كتابه إلى هؤلاء الذين عمل القهر
الاستعماري قروناً طويلة على تجريدهم من شخصيتهم وأدميتهم ، ويقول
إنه ليس أمامهم سوى نضال واحد ، هو أن يعودوا آدميين من جديد .
وعندما يصف قانون هذا النضال نجده يؤلف بين الصرامة العلمية والعاطفة
المتحمسة ، مما يجعل من المستحيل على أي قارئ أن يتخذ موقف المراقب ،
بل يجد نفسه مرغماً على أن يتخذ هذا الجانب أو ذاك . إنه يقرر الواقع
الاستعماري كاملاً من وجهة نظر الذين يتعين عليهم تغييره ، والذين سيغيرونه
بالفعل . وتحكم هذا الكتاب أفكار ثلاثة : إن الزوج ينبغي أن يتمتعوا بكرامة
سوداء ، بالعنف وحده يمكن غسل المهانة ؛ أفريقيا يجب أن تتحرر ، وأن تتوحد .
وثمة كتاب آخر لقانون هو : « من أجل أفريقيا » قام الكاتب الجزائري
محمد الميلي ، رئيس تحرير المجاهد ، بنقله إلى العربية ، و صدر في فبراير
١٩٦٦ عن « منشورات المطبوعات الوطنية الجزائرية » ، تحت إشراف
دار الطليعة والنشر ببيروت : والكتاب عبارة عن مجموعة من الكتابات
السياسية ، سبق نشر بعضها في جريدة المجاهد ، لسان حال جبهة التحرر
الوطني الجزائرية .

* دكتور ادوارد برجارت دي بوا : (١٨٧٠ - ١٩٦٣) ، العالم

الزنجي الكبير ، والأب الروحي لحركة الجامعة الأفريقية ، الذي ربي وأهم العشرات من زعماء أفريقيا الحاليين . وهو زنجي أمريكي المولد ، نشأ وتعلم في الولايات المتحدة ، وحصل على نصيب آخر من التعليم في ألمانيا ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد في عام ١٨٩٥ . وقد وهب حياته للنضال من أجل المساواة الكاملة بين الزنوج والبيض في الولايات المتحدة . وانتخب في عام ١٩١٠ رئيساً لإدارة النشر « بالرابطة القومية لتقدم الشعب الملون بالولايات المتحدة » ، كما أصبح رئيس مجلة « الأئمة » ، المجلة الشهرية الرسمية للرابطة : وكان دي بوا يدعو إلى توثيق الروابط بين زنوج الولايات المتحدة وزنوج أفريقيا ، معتبراً قضايا الزنوج واحدة على نطاق العالم كله . لذا أنشأ بإدارة النشر التابعة للرابطة مكتباً خاصاً للدعوة لفكرة الجامعة الأفريقية ، وكان يتراسل مع المثقفين من زنوج أفريقيا .

وقد كان وليم سيلفيستر ، وهو محام من ترينيداد ، أول من استخدم تعبير « الجامعة الأفريقية » ، وقد تعاون دي بوا معه ومع غيره من رواد حركة الجامعة الأفريقية منذ عام ١٩٠٠ ، ولعب دوراً كبيراً في المؤتمر الذي دعا إليه سيلفيستر ، وعقد بلندن في ذلك العام . وفي عام ١٩١٩ قامت الرابطة بتأسيس حركة الجامعة الأفريقية في الولايات المتحدة تحت شعار « أفريقيا للأفريقيين » ، وتمكن دي بوا من عقد أول مؤتمر منظم للجامعة الأفريقية في فبراير ١٩١٩ ، وانتخب سكرتيراً تنفيذياً لهذا المؤتمر . وبفضله عقد المؤتمر الثاني للجامعة في عام ١٩٢١ ، في لندن وبروكسل وباريس على التوالي ، وعقد مؤتمرها الثالث في لندن في عام ١٩٢٣ ، والمؤتمر الرابع في نيويورك في عام ١٩٢٧ . وفي عام ١٩٤٥ عقد المؤتمر الخامس بمنشستر بإنجلترا ، وشهده الدكتور نكروما والدكتور أزيكوي . أما المؤتمر السادس ، فقد انعقد على الأرض الأفريقية لأول مرة ، بمدينة أكرا ، في ديسمبر ١٩٥٨ ، تحت اسم « مؤتمر الشعوب الأفريقية » (انظر ، ص ٤٦٨) . وكان دي بوا من أشد المناضلين ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، وقام بحملة شعواء على السياسة الأمريكية تجاه المستعمرات وعلى مشروع مارشال ، وأصبح عضواً بارزاً في « الحزب التقدمي

الأمريكي. . وقد اشترك دى بوا فى مؤتمر أنصار السلام فى براغ ، فى عام ١٩٥٠ ، وعين عند عودته رئيساً لمكتب استعلامات السلام بالولايات المتحدة: وكان موضع ثقة نكروما فمنحه الجنسية الغانية ، وعهد إليه بالمهمة التاريخية ، مهمة توجيه الأبحاث الخاصة بالموسوعة الأفريقية . وقد توفى دى بوا على أرض غانا ، فى أغسطس ١٩٦٣ ، عن نيف وتسعين عاماً ، بعد أن خلف ١٧٥ كتاباً ومبحثاً فى موضوعات سياسية وتاريخية وأثنوبولوجية ، وفى الدراسات الأفريقية ، ويعد كثير من هذه الدراسات مرجعاً فى موضوعه:

✽ **ايغان بوتينخين :** (١٩٠٣ - ١٩٦٤) ، عالم سوفيتى بارز تعمق فى دراسة التاريخ الأفريقى والأثنوبولوجيا الأفريقية ، وكذلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة فى القارة الأفريقية . وهو مؤسس ، « معهد أفريقيا » ، التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ، وكان أول مدير له ، كما كان أول رئيس « لجمعية السوفيتية للصدادة مع الشعوب الأفريقية » .

وكان بوتينخين على رأس من أسهموا فى إعداد وتحرير المرجع الرئيسى : « **شعوب أفريقيا** » : وقد خلف لنا أيضاً عشرات من المقالات والدراسات الهامة فى مختلف الشئون الأفريقية : « **المشكلات الأفريقية** » ، وقد صدرت طبعة انجليزية من هذا الكتاب فى عام ١٩٦٨ ؛ « **أفريقيا : طرق التنمية** » ، وهو البحث الذى اختتم به تقرير بوتينخين الذى قدم « للمؤتمر الدولى لعلماء الدراسات الأفريقية » . **First International Congress of Africanists** ، الذى عقد فى أكرا فى عام ١٩٦٤ ، وكان عنوان هذا التقرير « **مشكلات الاستقلال الاقتصادى للقارة الأفريقية** » ، « **حول الاشتراكية الأفريقية** » ، وصدر هذا البحث فى يناير ١٩٦٢ ، فى الطبعات الروسية والإنجليزية والفرنسية من مجلة « **الشئون الدولية** » ، « **تركة الاستعمار فى أفريقيا** » ، وظهر فى مارس ١٩٦٣ بالمجلة نفسها ؛ « **الجامعة الأفريقية والنضال بين الأيديولوجيتين** » ، وصدر فى العدد ١ ، عام ١٩٦٤ ، من مجلة كومونست ، ثم فى عدد أبريل ١٩٦٤ من الشئون الدولية ، « **علاقات الأرض فى البلاد**

الأفريقية» ، ونشر في مجلة « آسيا وأفريقيا » السوفيتية ، العدد ١ ، ١٩٦٢ ،
ثم بعد ذلك في مجلات أخرى ؛ «تقدم ونهضة الزراعة في البلاد الأفريقية
المستقلة» ، في صيف عام ١٩٦٣ ، وكان ذلك هو المقال الختامي في كتاب
« المسألة الزراعية والفلاحون في أفريقيا المدارية » ، إعداد أساتذة « معهد
أفريقيا » ، وقد رأس بوتبخين مجموعة أساتذة المعهد التي تولت إعداده .
وفي يناير ١٩٦١ ألقى بوتبخين بحثاً بعنوان : « دراسة التاريخ الأفريقي :
الدولة الراهنة والمهام الرئيسية » ، وذلك في ندوة علمية عن مشكلات
تاريخ الشعوب الأفريقية .

ونذكر من دراسات بوتبخين أيضاً : « تكوين الجماعة القومية لبانتو
جنوب أفريقيا » ؛ « غانا اليوم » ؛ « أفريقيا تتطلع الى الأمام » ؛ « انبثاق
غانا الجديدة » ؛ وغيرها كثير .

وقد بدأ بوتبخين قبل وفاته في إعداد كتاب « المشكلات الأفريقية » ،
ولكنه توفي قبل الانتهاء منه ، فتولت إكماله لجنة من أساتذة « معهد أفريقيا »
عهد إليها بنشر أعمال بوتبخين ، وقد عينت جيرا بوتبخين ، ابنة العالم الراحل ،
عضواً في هذه اللجنة . والكتاب يعالج المشكلات التي تواجه القارة في المرحلة
الراهنة .

وقد صدر مؤخراً المؤلف الجماعي القيم « تاريخ أفريقيا » ، وكان
بوتبخين على رأس من أسهموا في إعداده . وقد اشترك في إعداد هذا المؤلف
أيضاً عالم الدراسات الأفريقية المعروف بازيل دافيدسون ، إلى بجانب عدد
كبير من العلماء السوفيت .

بلاد ومدن أفريقية

✽ غينيا - بساو : مستعمرة البرتغالية تقع على ساحل أفريقيا الغربية بين السنغال وغينيا . وقد وصل إليها البرتغاليون في منتصف القرن الخامس عشر ، وخططت حدودها في عام ١٨٨٦ . وهي تشمل إلى جانب المنطقة الساحلية أرخبيل بيباجوس Bijagós (أو بساجوس Bissagos) الذي يواجه مصب نهر جيبا Geba . وتبلغ مساحتها حوالي ٣٦,٠٠٠ كيلو متر مربع . وطبقاً لتعداد عام ١٩٥٠ وصل عدد سكانها إلى ٥١٠,٧٧٧ نسمة ، منهم ٥٠٣,٣٩٥ من الزنوج ، ٥,٥٦٨ من المختلطين ، ٢,٢٦٣ من الأفريقيين . ويتكون الأفريقيون (الزنوج) من حوالي اثنتي عشرة قبيلة ، وبعضها من المسلمين مثل الفولاني Fulami والمندنجو Mandingo والبيافادا Biafada ؛ والبعض الآخر عادت إلى أديانها الأصلية مثل البالانتي Balante ، والفيلوبي Felipe ، وكذلك البساجو Bisago الذين يقيمون بالجزر . ويشغل كل السكان بالزراعة ، على الرغم من أن الفولاني قد اشتهروا بأنهم شعب من الرعاة : ومن المحصولات الرئيسية بالبلاد الفول السوداني وزيت النخيل والأرز والخلود والشمع والأخشاب والكويرا . وقد انتقلت العاصمة إلى مدينة بساو في عام ١٩٤٢ بدلا من بولاما Bolama .

✽ جزر كيب فرد (الرأس الأخضر) : أرخبيل بركاني يتبع البرتغال ، هلالى الشكل ، يتكون من أربع عشرة جزيرة مساحتها الإجمالية حوالي أربعة آلاف كيلو متر مربع . ويقع الأرخبيل تجاه ساحل أفريقيا الغربية ، على بعد ٦٠٣ كيلو متراً من دكار . وعاصمته پريا Praia ، وتقع على جزيرة ساو تياجو São Tiago وقد خضع الأرخبيل للحكم البرتغالي منذ أواخر القرن الخامس عشر : وهو محطة بحرية هامة على طريق التجارة عبر الأطلنطي بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية : ووفقاً لتعداد أجرى في عام ١٩٥٠ ،

بالغ تعداد سكان الأرخبيل ١٤٧,٣٢٨ نسمة ، منهم ١٠١,٦٢٧ من عناصر مختلطة ، ٤٢,٤٧٥ من السود ، ٤,٠٣٤ من البيض .

*** ساو تومي :** أوسانت توماس St. Thomas . جزيرة بركانية تتبع البرتغال ، وتبعد حوالى ٢٩٠ كيلو متراً عن جابون ، وهى أقرب نقطة من أفريقيا ، وحوالى ٥٣٠ كيلو متراً عن الكمرون ، وطول الجزيرة ٥٦ كيلو متراً ، وعرضها ٣٧ كيلو متراً ، وتبلغ مساحتها حوالى ألف كيلو متر مربع ، وتغطى الغابات ثلاثة أرباع هذه المساحة . وتشتهر الجزيرة بزراعة الموالح والتين والعنب والموز والحوافه . وقد أدخلت بها زراعة البن والكافى عامى ١٧٩٥ ، ١٨٢٢ على التوالى ، فحلا محل قصب السكر . ويبلغ تعداد سكانها ، حسب آخر تعداد ، حوالى ستين ألف نسمة ، نصفهم من الكادحين المستوردين .

*** يونسيب :** جزيرة بركانية فى خليج غينيا تتبع البرتغال ، تقع على بعد ١٦٠ كيلو متراً تقريباً شمال شرق ساو تومي . وتبلغ مساحتها زهاء ١٠٧ كيلو مترات مربعة ، وبلغ سكانها طبقاً لتعداد عام ١٩٥٠ حوالى أربعة آلاف نسمة ، والمقر الإدارى فيها سانتو أنطونيو Santo Antonio .

*** كابندا :** مستعمرة برتغالية تتكون من شريط ساحلى بأفريقيا الغربية ، يطل على المحيط الأطلنطى ، وتقع بالقرب من مصب نهر الكنغو . ويحدها من الشمال الشرقى الكنغو برازافيل ، ومن الجنوب والجنوب الغربى الكنغو كينشاسا . ويمتد هذا الشريط على الساحل حوالى ١٧٠ كيلو متراً ، ويبلغ أقصى عرض له حوالى ١٢٠ كيلو متراً . وتبلغ مساحتها حوالى ٧٦٢٠ كيلو متراً مربعاً . وتمربا للمستعمرة عدة أنهار صغيرة ، أهمها نهر تشيلونجو Chiloango ، الذى يشكل فى أجزاء منه حدود المستعمرة مع الكنغو كينشاسا ، كما يقسمها فى الجزء الأدنى منه إلى جزأين متساويين تقريباً .

والمدينة الرئيسية بها « كابندا » ، وهى ميناء بحرى يقع على الضفة اليمنى لنهر صغير يسمى « بيلى Bele » ، وكانت هذه المدينة فيما سبق سوقاً لتجارة

الرقيق : ويكثر بالمستعمرة زيت النخيل والفول السوداني وعدد آخر من منتجات الغابات : وهي من الناحية الإدارية تتبع المستعمرة البرتغالية أنجولا . وسكان كابندا من البانتو الزنوج الذين يسمون الكابنداس Kabindas ، وهم شعب زكى نشيط مقدم ، ويكثر بين أبنائه البحارة المغامرون والتجار النشيطون : وقد بلغ سكانها ٤٦,٢٧٧ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٤٠ :

✽ **واجادوجو :** من المدن التي ازدهرت في العصور الوسطى ، وكانت من مراكز الحضارة الإسلامية . وقد ذكرها محمود كعت في القرن السادس عشر في كتابه « تاريخ الفتاش » تحت اسم « وَكْدُ » (المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، مطبعة بردين بمدينة انجي ، ١٩١٣ ، ص ١١٩) ؛ كما ذكرها عبد الرحمن السعدى في القرن نفسه في كتابه « تاريخ السودان » تحت اسم « وَغْدُ » (المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، مطبعة بردين بمدينة انجي ، ١٨٩٨ ، ص ٢١) .

والمدينة الآن عاصمة جمهورية قولتا العليا ، وقد بلغ سكانها ٣٧,٠٠ نسمة طبقاً لإحصاء عام ١٩٥١ . ويمتد منها خط للسكك الحديدية في اتجاه الجنوب ، ماراً بيوبو - ديولاسو Bobo-Dioulasso ، إلى أبديجان Abidjan بساحل العاج ، كما يمتد منها خط آخر إلى نيامي Niamey بالنيجر .

✽ **بوتسوانا :** دولة مستقلة ، كانت منذ عام ١٨٨٥ خاضعة للحماية البريطانية تحت اسم بتشوانالاند Bechuanaland ، وعاصمتها الحالية جابرونز Gaberones . وتقع جنوب أفريقيا الوسطى ، شمالاً جمهورية جنوب أفريقيا ، وشرق أفريقيا الجنوبية الغربية . ويحيط بها من الشمال والشمال الشرقي والشرق أنجولا وزامبيا وروديسيا الجنوبية على التوالي . ويبلغ عدد سكانها أكثر قليلاً من نصف مليون نسمة .

وهي هضبة قاحلة أساساً ، تحدها صحراء كالا هاري من الجنوب والشرق : والمركز التجاري الرئيسى بها مدينة فرانس تون Francistown ، وهي تقع على خط للسكك الحديدية . ومكان التولة الأصليون من البشمن Bushmen ، ويعيشون بصحراء كالا هاري . وتعد قبائلها من مجموعة

السوثو Sotho المعروفة ، ومن أشهرها قبيلة نجراتو ، ثم قبيلة تسوانا Tswana التي حرف اسمها إلى بتشوالاند وأطلق على المحمية .

وقد زارها دافيد لقنيجستون في القرن التاسع عشر ، وضعت إثر زيارته تحت الحماية البريطانية : وحصلت المحمية على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦٦ ، واتخذت اسمها الجديد . وكان سيرتس نخاما أول رئيس لها .

✽ ليسوتو : باسوتولاند Basutoland . فيما سبق . وقد خضعت باسوتولاند للحماية البريطانية في عام ١٩٦٨ ، ثم ضمت إلى مستعمرة الكاب في عام ١٨٧١ ، ولكنها عادت وحدة منفصلة في عام ١٨٨٤ تحت الحكم البريطاني المباشر ، يحكمها المنتخب السامي البريطاني لاتحاد جنوب أفريقيا ، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦٦ تحت اسم « ليسوتو » ، وأصبح الرئيس الأعلى موشوشو الثاني رئيسا للملكية دستورية .

وتبلغ مساحة ليسوتو ٣٠٤٦١ كيلو متراً مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها زهاء المليون نسمة . وعاصمتها ماسيرو Maseru ، وهي محاطة تماماً بجمهورية جنوب أفريقيا ، ومناخها قارى جاف . وتكثر بها المراعى ، وتصدر الصوف والجلود : ومعظم سكانها من السوثو الذين ينكلمون لغة الباسوتو (انظر ، ص ٥٧٨) . وتحدث منها هجرة سنوية عظيمة إلى جنوب أفريقيا للعمل في المناجم : وتدرس السيسوثو Sesotho في المدارس الابتدائية ، ثم بعدها الإنجليزية

✽ سوازيلاند : كانت محمية تابعة لجنوب أفريقيا في عام ١٨٩٤ ، ثم منطقة بريطانية في عام ١٩٠٣ ، إلى أن حصلت على استقلالها عن بريطانيا في أوائل عام ١٩٦٩ . وتحيط بها جمهورية جنوب أفريقيا من الشمال والغرب والجنوب والجنوب الشرقي ، على حين تحدها موزمبيق من الشرق . وهي تقع عند الطرف الجنوبي من موزمبيق . وتبلغ مساحتها ١٦٦٦٠ كيلو متراً مربعاً ، وعاصمتها مبابين Mbabane ، ويبلغ سكانها ٢٩٠,٠٠٠ نسمة . وتتصل سوازيلاند بموزمبيق بخط للسكك الحديدية . وهي عبارة

غن هضبة جبلية مرتفعة . وأهم صادراتها الماشية والأخشاب والسكر والفواكه ، وبها موارد معدنية ضخمة : الاستبس والقصدير والذهب .

*** المرتفعات البيضاء :** المرتفعات التي استقر فيها المستوطنون البيض ، وعلوها وطناً جديداً لهم في كينيا وفي غيرها من أجزاء شرق أفريقيا ووسطها ، وهي وطن لم يكن نخالياً من سكانه ولا أرضاً مباحة ، ولكنه كان معموراً يزرع الأفريقيون أرضه ، ويرعون مواشيه ، ويستغلون غاباته . فالاستيطان هو طابع الاستعمار في هذه المناطق يشجعه على ذلك ارتفاع الأرض ، واعتدال الحرارة ، وتوافر المطر . ويختلف هذا الوضع عما نجده في أفريقيا الغربية بشكل عام ، حيث ترتفع الحرارة ، وتشتد الرطوبة ، ويكون المناخ مرهقاً غير صالح للاستيطان الأوروبي ، فيتخذ الاستعمار صورة أخرى هي الاستغلال الاقتصادي ، معتمداً على الجهد اليدوي المحلي في استخراج ثروات الإقليم.

*** حزام النحاس :** تكمن معظم ثروة زامبيا في شريط من الأرض بالقرب من حدودها مع الكونغو كينشاسا ، يمتد مائه كيلو متر وعرضه لا يزيد كثيراً على أربعين كيلو متراً ، وهو ما يسمى بحزام النحاس في وسط أفريقيا ، الذي لا شك يرتبط بنطاق النحاس في كاتانجا ، وإن كان يفوقه كثيراً في الإنتاج . وقد عثر على النحاس لأول مرة في منطقة روان أنشيلوب (انظر ، ص ٢٢٧ حاشية) في عام ١٩٠٢ ، وفي نكانا Nkana في عام ١٩١٠ . وقد عثرت شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، British South Africa Company ، التي بدأت في دراسة واستغلال مناجم نكانا ، على مصادر غنية بالنحاس في عام ١٩٢٤ ، في كل من موفوليرا Mufulira ، ونتشانجا Nchanga ، وبانكروفت Bancroft . وفي عام ١٩٢٩ كان حزام النحاس قد عرف كله كما هو في الوقت الراهن : وقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على زيادة إنتاج النحاس بالمنطقة ، بعد تعثره بسبب أزمة الثلاثينيات ، فبلغ ما أنتج منه في الفترة ٣٩ - ١٩٤٥ زهاء مليون طن . وقد وصل الإنتاج في عام ١٩٥٧ إلى ٤٧٣,٠٠٠ طن ، فقفزت زامبيا بذلك إلى المركز الثاني بين دول العالم المنتجة للنحاس .

بغد الولايات المتحدة : ويقدر احتياظه من النحاس بسبعمائة مليون طن ، أى ربع احتياطي العالم . وقد ساعد إنتاج الكهرباء في سد كاريبا على حل المشكلة الرئيسية لإنتاج النحاس ، وهى قلة الوقود اللازم لصهر المعدن .

*** رواندا - أوردنى :** كانت مستعمرة فى شرقى وسط أفريقيا تابعة لأفريقيا الشرقية الألمانية (١٨٩٩ - ١٩١٧) ؛ ثم وضعت تحت الانتداب البلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى ؛ وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى وصاية الأمم المتحدة تحت الإدارة البلجيكية (١٩٤٦ - ١٩٦٢) . وقد أجريت فيها انتخابات فى عام ١٩٦١ تحت إشراف الأمم المتحدة ، وحصلت على استقلالها فى يولية ١٩٦٢ ، بعد انفصالها إلى دولتين هما رواندا Ruanda وبورندى Burundi . وأصبحت الأولى جمهورية برئاسة كايابينيدا ، ويبلغ سكانها ٢,٨٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعاصمتها وأكبر مدنها كيغالى Kigali ، ومعظمها هضبة مرتفعة ، والزراعة حرفتها الرئيسية (البن ، السيسل ، القطن ، الشاي) إلى جانب الرعى وتعددين القصدير والذهب . أما بورندى فأعلنت ملكية ، واختير واتوتسى Watutsi ملكاً عليها ، ويبلغ سكانها ٢,٦٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعاصمتها بوجمبورا Bujumbura ، وهى بلورها هضبة تحدها بحيرة تنجانيقا فى الغرب ، والزراعة حرفتها الرئيسية . وقد عزل الملك فى عام ١٩٦٦ إثر انقلاب عسكرى وأعلنت البلاد جمهورية .

*** ساحل الذهب :** كانت مستعمرة بريطانية ، أنشئت فى عام ١٨٧٤ ، وكانت عاصمتها كيب كوست Cape Coast ، بين أكرا وسيكوندى - تاكوراى (انظر ، ص ٥٦٨) . وكانت ساحل الذهب تقع إلى جنوب محميات الإقليم الشمالى وأشانى Ashanti ، ويحدها بالمعنى الواسع المحيط الأطلنطى جنوباً ، وساحل العاج غرباً ، وفولتا العليا شمالاً ، وتوجولاند شرقاً . وقد انضمت ساحل الذهب إلى مستعمرة توجولاند البريطانية ومحميات الإقليم الشمالى وأشانى الداخلية ، وكونت دولة غانا التى حصلت على استقلالها عن بريطانيا فى عام ١٩٥٧ ، واتخذت أكرا عاصمة لها .

البنين : اسم أطلق على شعب ومدينة ومملكة ونهر في أفريقيا الغربية، يقتصر الآن على منطقة غربي النيجر الرئيسي للنيجر وشرقي سيلوكو Siluko . كانت عاصمة لأكثر الممالك تنظيماً على ساحل أفريقيا الغربية ، وقد أسست جيوشها مدينة لاجوس Lagos التي ظلت تدفع الجزية للأوبا Oba ملك بنين ، إلى نهاية القرن التاسع عشر . امتد سلطانها نحو الشرق ، فسيطرت على باداجري Badagry ، ومناطق الإيبو واليوربا Yoruba والشعوب التي تتكلم لغة الإدو Edo . شعبها يسمى البني Beni ، والإمام الأصح هو الإدو ، وهم زنوج شكلوا نواة إمبراطورية بنين . ويتميز من يتكلم لغة الإدو منهم تمايزاً شديداً عن الإيبو واليوربا وغيرهم من القبائل المجاورة ، وبخاصة من الناحيتين الاجتماعية والحضارية . ويعد البني ضمن مجموعة النوبي Nupe اللغوية . وتشمل مقاطعة بنين في نيجيريا حالياً أربعة أقسام : بنين ؛ أسابا Asaba ؛ إيشان Ishan ؛ كوكوركو Kukurku .

*** الكمرون :** مستعمرة ألمانية سابقة في أفريقيا الغربية ، بين خليج غينيا غرباً ، وبحيرة تشاد شمالاً ، ونيجيريا في الشمال الغربي ، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية في الشمال والشرق . اعترفت الدول بملكية ألمانيا لها في عام ١٩٠٢ ، وأضيفت إليها في عام ١٩١١ أجزاء من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ولكنها أعيدت إلى فرنسا في عام ١٩١٩ ، عندما قسمت المستعمرة إلى منطقتين تحت الانتداب (فرنسية وإنجليزية) ، تحت إشراف عصبة الأمم . وفي عام ١٩٤٦ أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة . ويشمل الكمرون البريطاني ، أو الغربي ، قطاعين منفصلين على الحدود الشرقية لنيجيريا التي كان يتبعها في الإدارة . وقد انضم القطاع الشمالي منهما لجمهورية نيجيريا الاتحادية كإقليم رابع إلى جانب أقاليمها الثلاثة (أول يونيه ١٩٦١) . وقد بلغ سكان الكمرون البريطاني ، ١,٤٤٠,٥٠٩ نسمة طبقاً لتعداد ٢ - ١٩٥٣ ، وأكبر مدنه بوا Bua وعدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة . أما الكمرون الفرنسي ، أو الشرقي ، فيطل بجمهة على خليج غينيا ، وقد بلغ عدد سكانه ، ٣,١٢٥,٠٠٠

نسمة ، من بينهم ١٢,٢٦٩ أوروبياً طبقاً لتعداد عام ١٩٥١ . وعاصمته ياوندوى Yaoundé ، وتعداد سكانها طبقاً للتعداد نفسه ٣٢,٠٠٠ نسمة ، من بينهم ثلاثة آلاف أوروبى ؛ وأكبر مدنه دوالا Douala ، وتعداد سكانها ٨٦,٠٠٠ نسمة ، من بينهم خمسة آلاف أوروبى . وقد أصبح الكمرون الفرنسى جمهورية مستقلة فى أول يناير ١٩٦٠ ، وانضم إليه الجزء الجنوبى من الكمرون البريطانى فى أكتوبر ١٩٦١ ، وأصبح جمهورية فيدرالية . وأصبحت الفرنسية والإنجليزية لغتين رسميتين بالجمهورية الفيدرالية . وتعد الزراعة مهنته الرئيسية ، ويصدر الكاكاو والبن وزيت النخيل والقطن والفول السوداني والأخشاب والقصدير والذهب . والسكان فى الجنوب من البانتو المسيحيين ، أما فى الشمال فحاميون مسلمون . ومن القبائل المسلمة الفولانى والهوما وعرب الشواو والكانورى .

*** وتووترزاند :** حافة مرتفعة فى جنوب الترانسفال Transvaal

تمتد من الشرق إلى الغرب مسافة ٢٤١ كم تقريباً ، تكون فيها المياه التى تقسم بين نهري فال Vaal وأوليفانتس Olifants . ويستخدم كشكل مختصر لها كلمة الراند Rand ، وهى كلمة هولندية معناها حافة وشائعة الاستعمال فى جنوب أفريقيا . وتشتهر الراند بما فيها من عرق غنى بالذهب يستخرج منه ثلث الإنتاج العالمى . وقد اكتشف الذهب على السطح فى عام ١٨٨٤ ، ووصل التعدين إلى العمق الرئيسى للعرق ، على عمق ١٧٠ متراً ، فى عام ١٨٨٩ . وتستخدم كلمة الراند فى جنوب أفريقيا أيضاً كمرادف لصناعة تعدين الذهب الواسعة النطاق فى هذه المنطقة ، أو كمرادف لجوهانسبرج ، فهى المدينة التى خلقتها هذه الصناعة .

*** افريقيا الغربية الفرنسية :** وتسمى بالفرنسية Afrique Occidentale

Française (AOF) . وكانت تمتد من وسط الصحراء الكبرى متجهة جنوباً إلى خليج غينيا ، ومن المحيط الأطلنطى شرقاً إلى بحيرة تشاد . وكانت تحدها من الشمال ، ريوى أورو والمناطق الجنوبية من الجزائر وليبيا ؛ ومن الشرق ، أفريقيا الاستوائية الفرنسية ؛ ومن الجنوب والغرب المحيط الأطلنطى ، وذلك

فما عدا المناطق الأجنبية التي كانت تتبع بنطاقها الساحلى ، وهى : جميعا ؛ غينيا - بساو ؛ سيراليون ؛ ليبيريا ؛ ساحل العاج ؛ توجولاند ؛ نيجيريا . وقد كانت أفريقيا الغربية الفرنسية تتكون من الأقاليم الثمانية التالية : موريتانيا ؛ السنغال ؛ السودان الفرنسى (مالى الآن) ؛ غينيا الفرنسية (غينيا الآن) ؛ ساحل العاج ؛ فولتا العليا ؛ داهومى ؛ النيجر .

وكان يحكم الأقاليم الثمانية حكام فرنسيون يخضعون لحاكم عام (مندوب سامى) مقره دكار . وأصبح سكان الأقاليم الثمانية مواطنين فرنسيين فى عام ١٩٤٦ . وكان لكل إقليم جمعية إقليمية ؛ ويقوم أعضاء الجمعيات الإقليمية الثماني بانتخاب أعضاء «المجلس الأعلى» الذى يجتمع فى دكار ، وكانت هذه كلها هيئات ذات سلطات محدودة . كما كانت أفريقيا الغربية الفرنسية ترسل عشرين نائبا إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وعشرين شيخا إلى مجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ) ، وستة وعشرين ممثلا إلى الاتحاد الفرنسى فى باريس . كذلك كان للعواصم الإقليمية والمدن الرئيسية مجالسها البلدية الخاصة :

✱ جزيرة مورشيسوس : إحدى جزر مسكرين (Mascarenhas)
Mascarene Islands بالمحيط الهندى . وتبعد الجزيرة حوالى ٨٨٠ كيلومترا عن جزيرة مدغشقر . وهى ذات شكل بيضاوى غير منتظم ، وتبلغ مساحتها حوالى ١٨٠٠ كيلومتر مربع . ويبلغ سكانها (طبقا لتعداد ١٩٥٢) ١٥,٤١٥ نسمة . وتكون مع جزيرة رودريجوس Rodriguez مستعمرة بريطانية بريطانية عاصمتها پورت لويس Port Louis ، التى يبلغ سكانها طبقا للتعداد نفسه ٦٩,٩٦٣ نسمة . أهم غلاتها القصب ، وأهم صادراتها السكر . وقد عرفها الملاحون العرب فى القرن العاشر ، ونزل بها البرتغاليون فى عام ١٥٠٧ ، واحتلها الهولنديون فى الفترة ١٦٣٨-١٧١٠ ، ثم آلت إلى الفرنسيين الذين سموها إيل دى فرانس (جزيرة فرنسا) Ile de France فى عام ١٧٢١ ، ثم احتلتها بريطانيا فى عام ١٨١٠ . ولانى عام ١٨٣٤ ، وهو العام الذى ألغى فيه الرق فى الإمبراطورية البريطانية ، كان سكان الجزيرة يتكونون من سلالة المستوطنين الأوربيين والرقائق الأفريقى فقط ، وأدى إلغاء الرق

إلى تدفق العمال الهنود لأن أن تجاوز عددهم من هم من أصل أوروبي وأفريقي .

* جزيرة ريونيون : إحدى جزر مجموعة مسكرين ، وتبعد حوالى ٧٥٠ كيلو متراً شمال شرقى تاماتافى Tamatave ومدغشقر ، ويبلغ سكانها ٣٣٦,٠٠٠ نسمة ، ومساحتها ٢٤٢٥ كيلو متراً مربعاً . وهى مقاطعة فرنسية فيما وراء البحار ، وعاصمتها سان دنى St. Denis على الساحل الشمالى (٣٩,٠٥٧ نسمة طبقاً للتعداد ١٩٥٠) . اكتشفها الملاح البرتغالى پيرو مسكرانا Pedro Mascavenhas فى ٩ فبراير ١٥١٣ ، وقد أطلق اسم هذا الملاح على مجموعة هذه الجزر (مسكرين) : وقد توطنها الفرنسيون حوالى عام ١٦٤٦ ، وأسموها جزيرة بوربون Bourbon ، ووضعت بريطانيا يدها عليها فى خلال الحروب النابليونية ، وحينما استعادها الفرنسيون بعد الثورة أطلقوا عليها اسم «La Réunion des Patriots» ، الذى اختصر إلى اسمها الحالى : وهى جزيرة بركانية جبلية تصل الكروم والروم .

* أفريقيا الاستوائية الفرنسية : Afrique Equatoriale Française

(A.E.F.) ، كانت تضم أربعة أقاليم فرنسية سابقة فى أفريقيا هى : جابون ؛ الكنگو الأوسط ؛ أوبانجى - شارى ؛ تشاد . تنحصر حدودها على الأطلنطى بين غينيا - بساو وكابوندا . ثم تمتد شرقاً بمحاذاة الكمرون الفرنسى ، حتى بحيرة تشاد ، حيث كان لها حدود مشتركة مع نيجيريا . وتمتد بمحاذاة النيجر ، ثم بمحاذاة ليبيا التى كانت تشكل حدودها الشمالية . وكانت تجاور حدودها السودان شرقاً ، ولها حدود مشتركة مع الكنگو البلجيكية فى الجنوب الغربى .

وكان لكل من الأقاليم الأربعة حاكم فرنسى ، ويخضع الحكام الأربعة لحاكم عام فرنسى مقره برازا فيل بالكنغو الأوسط ، على حين كانت پوانت نوار عاصمة الكنگو الأوسط ؛ وليبر فيل Liberville عاصمة جابون ؛ وبنجى عاصمة أوبانجى - شارى ؛ وفور لامى Port Lami عاصمة تشاد . وكانت هناك جمعية إقليمية منتخبة لكل إقليم ذات سلطات محدودة ، وتقوم الجمعيات الأربع بانتخاب أعضاء المجلس الأعلى . وكانت أفريقيا الاستوائية الفرنسية

ممثلة في باريس بخمسة مندوبين في الجمعية الوطنية ، وثمانية شيوخ في مجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ) ، وسبعة مستشارين في « الاتحاد الفرنسي » .

✽ **دكار :** كانت عاصمة لأفريقيا الغربية الفرنسية قبل استقلال أقاليمها ، وعاصمة جمهورية السنغال الآن . وهي ميناء كبير على المحيط الأطلنطي ، وتقع على طرف شبه جزيرة كيب فرد . ودكار قاعدة بحرية وبحرية هامة ، ومحطة لخطوط الطيران العابرة للمحيطات . ويوجد بها معهد للدراسات الأفريقية يعد من أهم المعاهد التي من نوعه على نطاق العالم .

✽ **بنجي :** وتكتب بانجوي أيضاً . عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى ، التي كانت تعرف باسم « أوبانجي - شاري » Ubangi-Shari إلى عام ١٩٥٨ ، عندما حصلت على استقلالها عن فرنسا ضمن نطاق الدول الأفريقية « المتحدة بالفرنسية » Franco-phone . وأوبانجي - شاري ، كما ذكرنا فيما سبق ، كانت إحدى الأقاليم الأربعة التي تتكون منها أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

✽ **بماكو :** عاصمة جمهورية مالي ، وتقع على نهر النيجر الأعلى . ويقطنها عدد من المستوطنين البيض بلغ عددهم ألفاً في عام ١٩٤١ . وهي مركز هام للنقل في السودان الغربي ، فيها مطار هام ، وملتقى لعدة طرق برية ، كما أنها مركز للملاحة النهرية ، وعندها ينتهي خط السكك الحديدية الهام الذي يربطها بدكار ، والذي يعد منفذ مالي الوحيد على المحيط الأطلنطي .

✽ **لاجوس :** عاصمة نيجيريا الاتحادية ، ومينائها الرئيسي ، وثاني أكبر مدينة فيها بعد إبادان Ibadan . وهي ميناء على بحيرة ساحلية بجانب خليج غينيا مباشرة . وتقوم المدينة على جزيرتي لاجوس وإدو Iddo ومنطقة بالساحل المجاور ، وتعد جزيرة لاجوس نواتها الأساسية ، ومنها أخذت المدينة اسمها . تقول الموسوعة البريطانية أن سكانها بلغوا ٢٧١,٨٠٠ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ ، وأنهم بلغوا ٣٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٥ ، ويختلف ذلك بعض الشيء عما ورد في المتن .

* **ليوبولد فيل** : تعرف الآن باسم كينشاسا ، وهي عاصمة الكونغو كينشاسا وعاصمة مقاطعة بهذا الاسم على نهر الكونغو . أنشأها الرحالة هنري ستانلي في عام ١٨٨٧ ، وأسمها باسم ملك بلجيكا ليوبولد الثاني . وتعد كينشاسا القاعدة الرئيسية للملاحة في الكونغو ، وهي تتصل بميناء متادى Matadi الهام بالكونغو كينشاسا بخط للسكك الحديدية .

* **أنوجو** : وتكتب إينوجو أيضاً . وهي عاصمة الإقليم الشرقي من نيجيريا الاتحادية . وتعد مصدراً هاماً لإنتاج الفحم ، ويصدر الفحم المستخرج من مناجمها بوساطة خط للسكك الحديدية يصلها بميناء بورت هاركورت . وقد أعلن هذا الإقليم انفصاله عن الاتحاد تحت اسم بيافرا ، وسقطت إينوجو في أيدي القوات الاتحادية في غضون بضعة أشهر من إعلان الانفصال .

* **اليزابيث فيل** : مدينة تقع جنوب شرق كينشاسا ، بالقرب من حدود زامبيا ، وهي تعرف الآن باسم لومومباشي . والمدينة عاصمة إقليم كاتانجا Katanga الغني بالمعادن ، كما أنها مركز هام للمخطوط الحديدية .

* **فريتون** : عاصمة سيراليون ، ومينائها الهام . تقع على الجانب الجنوبي لمصب نهر سيراليون . بلغ عدد سكانها ٦٤,٥٠٠ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ . كانت تعرف « بمقبرة الرجل الأبيض » بسبب انتشار الملاريا وغيرها ، إلى أن تمكنت الوسائل الطبية الحديثة من تحسين الحال كثيراً . يعد مينائها من أضخم موانئ العالم ، وبإمكانه استقبال أضخم البواخر . تتصل بداخل البلاد بطريق معبد للأسفلت . يشكل الكريوليون Creoles المسيحيون ، أي سلالة الأفريقيين المحررين ، أقلية بالمدينة ، ولكن منهم تقريباً كل المحامين ورجال الدين والأطباء والمعلمين والموظفين والمهندسين والفنيين . وتوجد أيضاً جالية مسلمة نشيطة ، كما تضم جاليتها التجارية كثيراً من السوريين .

* **بورت هاركورت** : ميناء بالإقليم الشرقي من نيجيريا الاتحادية ، وثاني موانئ الاتحاد من حيث الأهمية . أنشئ في عام ١٩١٤ كنهاية لخط السكك

الحديدية الممتد من إنوجو ، وذلك لتصدير الفحم الذي بدأ إنتاجه في هذه المنطقة . وتزايدت أهميته في تصدير زيت النخيل ، وكذلك في تصدير القصدير من هضبة نيجيريا فيما بعد . وقد سقط الميناء في أيدي القوات الاتحادية بعد الانفصال ، وبدأ حرم الإقليم المنشق عن أى اتصال له على البحر .

*** كوماسى :** كانت عاصمة لإقليم أشانتي ، أحد الأقسام الإدارية الثلاثة التي تتكون منها غانا الآن . وهذا التقدير السكاني (٧٨,٤٨٣ نسمة) هو طبقاً لتعداد عام ١٩٤٨ . ويشتمل سكانها على أوريين ولبنانيين وهنود . وقد جذب هؤلاء إلى المدينة طبيعتها كمركز تجارى .. وكان اسمها فيما سبق كوامان Kwaman ، أما اسم كوماسى (ويعنى تحت شجرة الكومينى Kumini) فيرجع إلى أيام الأشانتيين أوزاي - توتو Ashantine Osei-Tuto (١٦٩٧ - ١٧٣١) . وقد اتصلت كوماسى بسيكونلى بخط حديدى في عام ١٩٠٣ ، وبأكرا بخط آخر في عام ١٩٢٣ . وتعد كوماسى ملتقى هاماً للطرق البرية والحديدية .

*** ابادان :** بإقليم قبائل الأويو ، وعاصمة للإقليم الغربى من نيجيريا الاتحادية . وتعد من أكثر المدن الأفريقية نشاطاً ، وأكبر مدينة في نيجيريا ، ويرجع التوسع المستمر فيها إلى موقعها كمركز تجارى لكل ما يتعلق بمحصول الكاكاو النيجيرى . وتتمتع بعثات التبشير المسيحية بنفوذ كبير فيها ، وبخاصة على التعليم ، برغم أن أغلبية سكانها من المسلمين .

*** كانو :** تأسست في القرن السادس عشر مكان مدينة قديمة ترجع إلى القرن التاسع . كانت إحدى دويلات الهاوسا الأصلية السبع ، وقد أصبحت مملكة مستقلة لأول مرة في عام ١٠٠٠ م . واشتهرت كانو كمركز دينى في أفريقيا الغربية في العصور الوسطى . وهى تتبع المذهب المالكى وبعد أبنائها من أنصار الطريقة التيجانية . وقد ظل الهاوسا Hausa على وثيقتهم إلى القرن الخامس عشر ، عندما اعتنق الرؤساء والأقسام المتتورة منهم الإسلام . وفي القرون التالية أخذ الفولاني Fulani يتغلغلون في دويلات الهاوسا

إلى أن ظهر من بينهم مصلح ديني كبير هو الشيخ عثمان دان فوديو (الحد الأكبر لأحمليو بلتو رئيس وزراء نيجيريا الأسبق ، ووالد محمد بلتو المؤرخ المعروف وصاحب كتاب « اتفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور ») . وقد أطاح الشيخ عثمان بكل رؤساء الهاوسا ، وأسس امبراطورية سكتو Sokoto في عام ١٨٠٤ . وظلت هذه الامبراطورية قائمة زهاء مائة عام ، إلى أن جاء البريطانيون ، وقضى عليها سير فريدريك لوجارد في عام ١٩٠٣ ، وأدخل ما عرف بنظام الحكم غير المباشر ، وظلت الإمارات تباشر سلطاتها كمحكومات محلية . وكان كلاپرتون أول من وصلها من الرحالة الأجانب في عام ١٨٢٣ . ولغة الهاوسا هي اللغة السائدة بين قبائلها ، وهي تكتب الآن بحروف إنجليزية ، أما اللغة المشتركة lingua franca فهي الإنجليزية .

✽ برازافيل : كانت المركز الإداري ومقر الحاكم العام لأفريقيا الاستوائية الفرنسية بأقاليمها الأربعة ، ومنها الكونغو الأوسط Middle Congo . وقد أصبحت عاصمة للكونغو الأوسط بعد استقلاله ، بدلا من پوانت نوار عاصمته السابقة . ويتخذ الكونغو برازافيل اسمه من اسم عاصمته :

✽ ستانلي فيل : عاصمة الإقليم الشرقي بالكونغو كينشاسا ، واسمها الآن كينشجاني . تبعد حوالي ألف ميل عن مدينة كينشاسا في اتجاه أعلى نهر الكونغو ، وهي تعد ميناء هاماً على هذا النهر . كانت مسرحاً لاضطرابات كثيرة ، ولحركة تمرد مسلح ضد الحكومة المركزية التي استعانت على إخمادها بقوات استعمارية هبطت بالمظلات فوق المدينة ، وقضت على المقاومة فيها .

✽ دار السلام : عاصمة تنزانيا وأكبر موانئها ، وهي مرفأ أمين على المحيط الهندي . بدأ العمل في عام ١٩٠٥ في مد خط للسكك الحديدية يصلها ببلدة كيجوما Kigoma على بحيرة تنجانيقا ماراً ببلدة تابورا Tabora . وقد وصل الخط إلى كيجوما في عام ١٩١٤ . وفي عام ١٩٢٨ بدأ العمل في مد خط من تابورا إلى بلدة موانزا Mwanza على بحيرة فيكتوريا . وبذلك

تم اتصال الميناء بداخل البلاد وبالبحيرتين الرئيسيتين ، ويربطه الآن طريق برى ببلدة موروجورو Morogoro . بها متحف أنثروبولوجى عظيم الأهمية . وقد أنشأها سلطان زتبار فى عام ١٨٥٢ ، واحتلها الألمان فى عام ١٨٨٤ ، وأصبحت عاصمة لأفريقيا الشرقية الألمانية . وقد سقطت فى أيدي البريطانيين فى خلال الحرب العالمية الأولى ، فى عام ١٩١٦ .

✽ سان لوى : المركز الإدارى للسنغال وموريتانيا سابقاً ، وأول عاصمة لأفريقيا الغربية الفرنسية (١٨٩٥ - ١٩٠٢) ، وتلتها دكار : وقد أصبحت دكار بدلاً منها عاصمة السنغال بعد الاستقلال . وهى سوق إقليمية هامة أسسها تجار ديبب الفرنسيون فى عام ١٦٥٩ ، وبذا تعتبر أقدم مقر استعمارى تابع لفرنسا فى أفريقيا . وبعد عام ١٨٥٤ أصبحت قاعدة للحملات العسكرية التى أدت إلى تكوين أفريقيا الغربية الفرنسية . وهى تقع بالقرب من مصب نهر السنغال شمال شرق دكار بمسافة ٣١٠ كيلو متراً ، وتتصل بدكار بخط للسكك الحديدية .

✽ تمبكتو : مدينة تقع على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى ، بالقرب من نهر النيجر ، بالمنطقة المعروفة بمنحنى النيجر ، وهى على ارتفاع ٧٣٠ متراً فوق سطح البحر . كانت تعرف دائماً بأنها ملتقى طرق القوافل بالطرق النهرية . كانت فيما مضى أضخم كثيراً مما وجدها عليه الفرنسيون فى ٣ - ١٨٩٤ : وما زالت توجد أطلال المدينة القديمة فى شمالها وغربها : ومسجدها المشهور الذى كان يوماً ما فى وسطها يوجد الآن فى أطرافها الغربية ، حيث ما زالت مثذنته المشهورة تعد من معالمها الهامة : وهناك أيضاً مسجد سنكورى فى الشمال الشرقى ، الذى كان يوماً جامعة إسلامية مرموقة فى عهد أسكيا داود ، أحد سلاطين السنغاي ، وكذلك مسجد سيلى يحيى فى وسط المدينة . وقد حفلت فى فترة ازدهارها بعدد كبير من العلماء والفقهاء والمؤرخين الذين كان من أبرزهم أحمد بابا الننبكتى . وقد خضعت فى القرن الثانى عشر لحكم ملوك مالى من المندنجو ، وذاع صيتها كمركز لتجارة الملح والذهب ، يأتيها الملح من تغازة فى

الشمال، وتصلر الذهب في مقابله، حيث اشتهرت المناطق المحيطة بها باستخراجها. وقد ظهرت تمبكتو على خريطة كاتالان في عام ١٣٧٣ تحت اسم Timbouch. وزارها ابن بطوطة في عام ١٣٥٣ م. ثم سافرنا منها إلى مدينة تنبكتو (وضبط اسمها بضم التاء المعلو وسكون النون وضم الباء الموحدة وسكون الكاف وضم التاء المعلو الثانية وواو) وبينها وبين النيل أربعة أميال وأكثر سكانها مسوفة أهل اللثام... رحلة ابن بطوطة، الجزء الثاني، طبع بالمطبعة الأزهرية بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨، ص ٢٠٢). هذا والمقصود بالنيل هنا نهر النيجر، والمقصود بأهل اللثام قبائل الطوارق المعروفة التي اشتهر رجالها بوضع اللثام على وجوههم، والتي أقامت لها موطناً في القرن الحادي عشر مكان تمبكتو الحالية. وفي عام ١٤٦٩م وقعت تمبكتو في أيدي ملك السنغاي سني علي، وفي أيام أسكيا الحاج محمد، سلطان السنغاي، وصلت إلى ذرة مجدها الديني والتجاري. وقد أثارت ثرواتها شهية المنصور سلطان مراکش، فجرد عليها حملة بقيادة خطي أندلسي يدعى جودر باشا، وسقطت تمبكتو في أيدي المراكشيين في عام ١٥٩١، فكان ذلك إيذاناً بأفول مجدها، وسبق علماءها مكبلين بالأغلال، وفي مقدمتهم العالم الجليل أحمد بابا، للمثول بين أيدي السلطان. وقد استقرت في أيدي الفرنسيين نهائياً في ١٠ يناير ١٨٩٤، بعد محاولات من البريطانيين للاستيلاء عليها، وبعد مقاومة طويلة من سكانها.

كتب عنها محمود كعت (١٤٩٦٨-١٥٩٣) في تاريخ الفتاش، وقد جاء في صدر كتابه: «محمود كعت الكرمني دارا التنبكتي مسكنا الوعكري أصلاً». ويفهم من عبارة التنبكتي مسكنا هنا أن تمبكتو كانت موطناً لمحمود كعت. كما كتب عنها أحمد بابا حوارياته المشهورة التي ترجمتها الرحالة الألماني المعروف هنريخ بارث. ومن أمتع ما كتب عنها أيضاً كتاب العالم م. فيلكس ديوا: تمبكتو الغامضة Tombouctou la Mystérieuse، لندن، ١٨٩٦.

ورد ذكرها كثيراً في تاريخ السودان لعبد الرحمن السعدي: «ذكر تنبكت ونشأتها، فنشأت على أيدي توارق مقشرون في أواخر

القرن الخامس من الهجرة فترلوا فيها راتعين في وقت الصيف في ساحل البحر في قرية امظغ يتزلون وفي وقت الحريف يرتحلون ويصلون أروان منازل ويدلون وهي وحدهم في العوالي ثم اختاروا موضع هذه البلدة الطيبة الطاهرة الزكية الفاخرة ذات بركة ونجعة وحركة التي هي مسقط رأسي ، وبغية نفسي ، ما دنستها عبادة الأوثان ، ولا سجد على أديمها قط لغير الرحمان ، ماوى العلماء العابدين ، ومالف الأولياء والزاهدين ، وملتى الفلك والسيار ، فجعلوها خزانة لمتاعهم وزروعهم ، ... : تاريخ السودان ، ص ٢٠ ، ٢١ :

* جـاو : وكانت تعرف أيضاً بكوكو وكوكيا وكاغ وبجاغ إلخ : وتقع حالياً بجمهورية مالي على الضفة اليسرى لنهر النيجر ، على بعد ٤٤٠ كيلو متراً من تمبكتو . ما زال بها بعض أطلال المدينة القديمة ، وأهمها هرم مبيّور ، وبقايا قبر أسكيا الحاج محمد سلطان السنغاي ، والجامع الكبير الذى أسسه منسا موسى ، سلطان مالي ، حوالى ١٣٢٥ م ، وهو في طريق عودته من الحج : كانت عاصمة للسنغاي قبل تمبكتو .

« ودخل أهل سنغى في طاعته بعد جوازه إلى الحج وبطريقها رجع فابتنى مسجداً ومحراباً خارج كاغ صلى فيه الجمعة ... » تاريخ السودان ، ص ٧ . والمقصود بسنغى هنا قبائل السنغاي ، أما كاغ فهي جـاو الحالية :

وقد بلغت جـاو قمة مجدها في عهد أسرة أسكيا ، ولكنها لم تتمتع بالأهمية نفسها التي تمتعت بها جنى ، ولا بالتفوق الثقافى الذى تمتعت به تمبكتو ، ولكنها ظلت المركز السياسى للسودان الغربى فترة طويلة . وقد تضاءلت أهميتها بعد الغزو المراكشى وانهايار سلطة السنغاي :

ذكرها ابن بطوطة في رحلته في أكثر من موقع : « ثم سرت إلى مدينة كوكو وهي مدينة كبيرة على النيل من أحسن مدن السودان وأكبرها وأخصبها ... » رحلة ابن بطوطة ، ص ٢٠٣ : المقصود بالسودان هنا السود البشرة أى الزنوج ، على وزن البيضان ، أى البيض البشرة .

كذلك ذكرها ياقوت الحموي ، في «كتاب معجم البلدان» ، نقلا عن «كتاب المسالك والممالك» للمؤرخ العربي الحسن بن أحمد المهلبى :
«كوكو وهم اسم أمه وبلاد من السودان : قال المهلبى كوكو من الإقليم الأول :... وملكهم يظاهر رعيته بالإسلام :... وله مدينة على النيل من شرقيه اسمها سرناة بها أسواق ومتاجر والسفر إليها من كل بلد متصل وله مدينة على غربي النيل سكنها هو ورجالها وثقاته وبها مسجد يصلى فيه ومصلى الجماعة بين المدينتين :...» (كتاب معجم البلدان ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م . المجلد السابع ص ١ - ٣٠٢) .

* جنى : مدينة بأفريقيا الغربية ، كانت فيما سبق من المراكز الغنية لإمبراطورية السنغاي ، ومركزاً للتعليم الزنيجي : تقع على بعد ٢٥٠ ميلا إلى الجنوب الغربي من تمبكتو : يعتقد أن قبائل السنغاي قد أسستها في القرن الثامن : وصلت إلى ذروة مجدها بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر . يقول بعض المؤرخين أنها أعطت اسمها لكل الساحل (غينيا) ، ويقال إن كلمة غينيا مشتقة من كلمة جنى ، وإن جاء في قول آخر إنها مشتقة من كلمة غانا . بها مسجد مهيب أقيم مكان قصر مشهور للملوك السنغاي ، وما زالت بها آثار من الفنون العربية والمراكشية :

تحدث عنها محمود كعت في تاريخ الفتاش : «ويروى أنه (اسكيا اسحق) دخل مدينة جن حرمها الله في ذهابه لتعب وملك فيها أياماً فأمر يوماً بأن يحضر كل من كان جن من العامة والخاصة في المسجد الكبير ...» تاريخ الفتاش ، ص ٨٨ :

كذلك تحدث عنها عبد الرحمن السعدي في تاريخ السودان :
« ذكر جنى ونبذة من أخبارها ، وهي مدينة عظيمة ميمونة مباركة ذات سعة وبركة ورحمة جعل الله في أرضها خلقاً وجيلة وطبيعة أهلها التواضع والتعاطف والمواساة ولكن المنافسة على الدنيا كانت من أخلاقهم جداً :...»

وهى سوق عظيم من أسواق المسلمين وفيها يلتقى أرباب الملح من معدن تغاز وأرباب الذهب من معدن بيط : « تاريخ السودان ، ص ١١ :

وينبىء حديث السعدى عنها فى هذه الفقرة وغيرها عن حسد بالغ ، وذلك لأن شهرتها جاوزت شهرة تمبكتو التى كان السعدى ينزلها فى نفسه منزلة عالية ، ولأنها نافستها فى التجارة والثقافة :

* ولاته : كانت عاصمة لمملكة تقع إلى الشمال الغربى من تمبكتو ، وشرق منطقة الحوض ، ولذلك يطابق الكثيرون بينها وبين غانا . ويرجح أن هذه الكلمة تعنى « الأراضى المرتفعة » ، وذلك كناية عن الطبيعة المرتفعة للمنطقة ، فى مقابل أراضى الحوض المنخفضة المجاورة . كان السنغاي يسمونها « بير » ذكرها كل من محمود كمت وعبد الرحمن السعدى فى كتابيهما . « ثم سمع بمرور موشكى إلى بير وترك أهل بيته ... » تاريخ الفتاش ، ص ٤٧ :

« وكان التسوق قبل فى بلد بير واليه يرد الرفاق من الآفاق وسكن فيه الأنخيار من العلماء والصالحين ونوى الأموال من كل قبيلة ومن كل بلاد أهل مصر ووجل (أوجلة) وفزان وغدامس وتوات ودرعة وتفلالة وفاس وسوس وبيط إلى غير ذلك ثم انتقل الجميع إلى تنبكت قليلا قليلا حتى استكملوه فيه وزيادة مع جميع قبائل الصنهاجة باجناسها فكانت عمارة تنبكت خراب بير ، تاريخ السودان ، ، ص ٢١ :

وتسمى ولاتن أيضا ، كما كان ابن بطوطة يسميها إيوالاتن : « ثم وصلنا إلى مدينة إيوالاتن فى غرة شهر ربيع الأول بعد شهرين كاملين من سجلماسة وهى أول عمالة السودان ... » رحلة ابن بطوطة ، ص ١٩١ .

٣. ستوك - أون - ترنت : مدينة بستانفوردشاير Staffordshire بإنجلترا فى قلب المنطقة التى اشتهرت بصناعة الخزف . والإشارة هنا إلى مدينة صناعية حديثة كانت تتسع بسرعة كبيرة ، وبخاصة بعد أن اندمجت معها

عدة مدن صغيرة في عام ١٩١٠ ، ثم بعد أن أصبحت مدينة بلدية ذات
عمدة في عام ١٩٢٥ ، وبعد أن ازدادت اتساعاً مرة أخرى في عام ١٩٢٩ :

* تشيشستر : مدينة على بعد ١٠٩ كيلو مترات جنوب غرب لندن ،
وقد اشتهرت طوال العصور الوسطى بأهميتها التجارية الكبيرة ، والإشارة
هنا واضحة ، فهي تتعلق بمدينة قديمة ازدهرت في العصور الوسطى :

* كمبالا : عاصمة إقليم بوغندا ، وأهم المدن التجارية بأوغندا ،
تبعد حوالي عشرين ميلاً شمال غرب عتبة Entebbe عاصمة أوغندا .
وهي مدينة مقامة على سبعة تلال منحطرة ، وكانت مقراً للكااباكا . كان
سكانها فيما بين الحربين العالميتين حوالي ثمانية آلاف نسمة ، ولكنها نمت نمو
ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية : ففي عام ١٩٤٨ أصبح عدد سكانها
٢٤,٠٠٠ نسمة ، وقلر هذا العدد في عام ١٩٥٣ بحوالي أربعين ألف نسمة .

* سيكوندي - تاكوراى : تعد سيكوندي موضعاً للاستيطان الأوربي ،
وهي تقع على مرفأ مفتوح توفر له الرأس التي تنتهى عند تاكوراى ، على
بعد ثلاثة أميال ، الحماية اللازمة . وقد قام الهولنديون ، وتبعهم البريطانيون ،
ببناء قلاع تجارية على المواقع المجاورة قبل عام ١٦٥٠ ، بيد أن رجال القبائل
المحليين دمروها بعد ذلك بخمسين عاماً . وظل المكان عديم الأهمية زهاء
مائتي عام ، إلى أن اكتسب قدراً كبيراً من الأهمية ، عندما أصبح في عام
١٩٠١ نهاية أول خط للسكك الحديدية في مستعمرة ساحل الذهب البريطانية ،
غير أن تجارتها عبر المحيط قضى عليها عقب إنشاء ميناء تاكوراى في عام
١٩٢٩ ، وانتقال النشاط التجارى إليه . وصل عدد سكان سيكوندي -
تاكوراى في عام ١٩٤٨ إلى ٤٤,١٣٠ نسمة ، منهم ٧٠٨ أوروبيين :

* جينجا : إحدى مدن أوغندا الرئيسية . تلي عتبة وكمبالا من حيث

الأهمية . يبلغ سكانها حوالى عشرين ألفا : تعد مركزا هاما للقطن والنقل :
توسعت بدرجة كبيرة فى الخمسينيات إثر إنشاء محطة توليد الكهرباء على
شلالات أوين Owen : تقع على الشاطئ الشمالى لبحيرة فيكتوريا ، حيث
يوجد ما يعرف عادة بالمنبع الأول لنهر النيل الذى يخرج من البحيرة باسم
نيل فيكتوريا ، ثم لا يلبث أن تعترضه شلالات ريبون Ripon :

* **الولاية الحرة :** المقصود هنا ولاية أورانج الحرة Orange Free State ،
وهى إحدى الولايات الأربع التى تتكون منها جمهورية جنوب أفريقيا
(الكاب ، ناتال ، أورانج الحرة ، الترنسفال) . ويرجع تأسيس هذه الولاية
إلى الثلاثينيات من القرن الماضى ، عندما هاجر معظم المستوطنين «البوير»
شمالا هربا من الحكم الأجنبى ، وأسسوا جمهوريات الترنسفال وأورانج
الحرة وناتال . وقد أصبحت أورانج جمهورية حرة فى عام ١٨٥٤ ، وضمها
البريطانيون فى عام ١٩٠٢ ، وانضمت أورانج وناتال والترنسفال إلى اتحاد
جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٠ : يزيد عدد سكانها قليلا على مليون نسمة ،
وتقع جنوب وسط الاتحاد ، وعاصمتها بلومفنتين :

* **دربان :** ميناء بولاية ناتال بجنوب أفريقيا ، يطل على المحيط الهندى ،
وهو يعد من أجمل المدن البحرية فى العالم . ودربان أكبر مركز حضرى
بناتال ، وثالث أكبر مدينة بجمهورية جنوب أفريقيا ، وطبقا لتعداد عام
١٩٥١ بلغ عدد سكانها ٤٣٠,٩٤٦ نسمة ، منهم ١٣٢,٦٥٤ أوربيا ،
وتعرف على نطاق جنوب أفريقيا بأنها «الجاردن سى» «Garden City» ، كما
أنها مركز سياحى هام . وتعد دربان من المراكز الصناعية والتجارية الهامة بجنوب
أفريقيا ، فيها جزء كبير من صناعات التحويلية ، وفى مقدمتها : السكر
والطوب والتشييد والأثاث وزيت الحوت والنسيج والصابون والمطاط :

* **بولاوايو :** مدينة رئيسية بأراضى المتابيلي Matabeleland بالقسم

الشرق من روديسيا الجنوبية : قدر عدد سكانها في عام ١٩٥٤ ، بما فيها الضواحي ، بحوالى ١٣٣,٠٠٠ نسمة ، منهم ٤٠,٠٠٠ أوروبي ، ٩٠,٠٠٠ أفريقي ، ٣,٢٠٠ من الآسيويين والملونين . يربطها خط حديدى بمدينة الكاب طوله ٢,٣٩٧ كيلو مترا . وقد ظهرت لأول مرة عندما أقام لوبنجلولا ، آخر ملوك المتابيلي ، مقرا له في مكان قريب من موقعها الحالى : وفي العام التالى امتد هذا المكان إلى الموقع الحالى ، ولو أن المقر الحكومى الذى بناه سيسل رودس مازال يشغل المكان الأصلى : وقد أعلنت بولاوايو مدينة city في نوفمبر ١٩٤٧ : وكانت تعد مركزا هاما للسكك الحديدية فيما كان يعرف باتحاد روديسيا ونياسالاند ، كما كانت مركزا لتوزيع كل الواردات القادمة من جنوب أفريقيا : تقوم بها صناعات للمعادن والصلب والمعدات الزراعية والنسيج والأدوية والأخشاب والطحن والبيرة . إلخ :::

* سيلكوى : من أهم المدن التعدينية بروديسيا الجنوبية ، وتقع على بعد حوالى ٣٥٠ كيلو مترا شرق بولاوايو : وهى تعد مركزا بالغ الأهمية لمعدن الكروم ، وقد وصل المستخرج من هذا المعدن في منطقة سيلكوى ، في عام ١٩٥٨ ، إلى ثلاثة أرباع مليون طن ، وبهذا الرقم أصبحت روديسيا الجنوبية خامس دولة في العالم (بعد جنوب أفريقيا ، والاتحاد السوفيتى ، وتركيا والفلبين) في إنتاج الكروم :

* جمبيا : بأفريقيا الغربية على المحيط الأطلنطى ، وهى عبارة عن شريط ضيق في داخل أراضي السنغال يحف بصفقتي نهر جمبيا عند الجزء الأدنى منه : عاصمتها بانهرست . وقد استقر بها البرتغاليون في القرن الخامس عشر ، وخلفهم البريطانيون في القرن السابع عشر : يتكون سكانها من عدة قبائل أهمها : المندنجو ، ويشكلون ٣٥٪ من السكان ، والفولاني والولوف Wolof والحولا Jola والصرهولى (أو الصركولى) Sarehuli . والمندنجو والصرهولى أساسا من المسلمين ، أما الحولا فوثنيون : وتوجد أقلية مسيحية . وطبقا

لتعداد عام ١٩٥١ ، كان عدد سكانها ٢٥,٣٨٩ نسمة . وقد كانت جميعا محمية بريطانية ، وحصلت على الحكم الذاتي في عام ١٩٦٣ ، وعلى الاستقلال الكامل في عام ١٩٦٥ . وقد نشأت خلافات حادة بينها وبين السنغال بسبب الحدود .

✽ **صوماليا :** الاسم الذي تعرف به جمهورية الصومال الإسلامية بأفريقيا الشرقية . وقد كانت صوماليا تنقسم سياسيا إلى أربعة أقسام : الصومال الحبشي ؛ الصومال البريطاني ؛ الصومال الفرنسي ؛ الصومال الإيطالي ؛ وتكونت جمهورية صوماليا الحالية في أول يولييه ١٩٦٠ من اندماج الصومالين الإيطالي والبريطاني ، برئاسة آدم عبد الله عثمان ، واتخذت مقديشو عاصمة لها . ولما كان الصومال البريطاني وصوماليا قد وردا في المتن في سياق واحد ، فربما كان المقصود هنا هو ما كان يعرف سابقا بالصومال الإيطالي .

✽ **جيرميستون :** مدينة هامة بولاية الترنسفال في جمهورية جنوب أفريقيا ، تقع على بعد تسعة أميال من جوهانسبرج ، وثمانية أميال من مطار جان سميثس الدولى . وطبقا لتعداد ١٩٥١ كان سكانها يتكونون على النحو التالى : ٧٤,٣٨٤ من البيض ، ٢,٥٠٩ من الملونين ، ٩٨,٢٢٦ من الأهالى ، ١,٩١٥ من الآسيويين . وهى ملتقى هام للسكك الحديدية ، وتقع فى منطقة وتوتريز راند الغنية بالذهب ، ويوجد بها أكبر مصنع لتنقية الذهب فى العالم .

✽ **بورت اليزابيث :** ميناء يقع فى منتصف الطريق بين مدينة الكاب وميناء دربان ، وهو يعد ثالث ميناء من حيث الأهمية فى جمهورية جنوب أفريقيا . وطبقا لتعداد عام ١٩٥١ يبلغ مجموع سكانها ١٨٧,٠٧١ نسمة منهم : ٦٤,٧٧٩ من الأهالى ، ٧٨,٣١٥ من الأوربيين ، ٤٣,٩٧٧ من الملونين . وقد امتد الاستيطان الهولندى إلى موقع بورت اليزابيث الجالى فى عام ١٧٥٤ . وفى عام ١٨٢٠ استوطن بها ثلاثة آلاف بريطاني . وقد

ازدادت أهميتها بعد التطور الصناعي في عام ١٩٢٥ ، كما قفزت قفزة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت في عام ١٩٥٣ أكبر بلدية بجنوب أفريقيا . ولم يأت منتصف الخمسينيات حتى كان بها أكثر من أربعمئة مصنع تعمل في أكثر من ثمانين فرعاً من فروع النشاط الصناعي . وقد استورد عن طريقها في عام ١٩٥١ أكثر من نصف واردات روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، وذلك بفضل خطوط السكك الحديدية المنتظمة التي تربطها بالداخل .

*** كوتونو :** الميناء الرئيسي بجمهورية داهومي وأشهر مراكزها التجارية . كانت في الأصل قرية صغيرة تستخدم كمرافأ لپورتو نوفو Porto Novo العاصمة . وقد أحرقت هذه القرية عن آخرها في عام ١٨٩٠ ، ثم أعيد بناؤها وفقاً لخطة وضعها الأوروبيون . والمدينة بداية لخطين للسكك الحديدية : الأول يمتد إلى باراكو Barakou ، والثاني إلى پورتو نوفو ومنها إلى بونى Pobé على الحدود النيجيرية . وقد بلغ عدد سكانها ٢٠,٣٠٠ نسمة وفقاً لتعداد عام ١٩٥١ ، ثم ارتفع إلى ٥٦,٢٠٠ نسمة في عام ١٩٦٤ .

*** تاركوا :** مدينة توجد بالقرب من مناجم المنجنيز والذهب والماس الهامة في غانا ، مما يجعلها عاصمة التعدين فيها . ويعد حوض نهر نسوتا ، بالقرب من تاركوا ، أهم مناطق استخراج المنجنيز في غانا . كما أن تاركوا هي المركز الرئيسي لعروق الذهب بين تاكورادى وكوماسى . وقد بدأ الاستغلال الحديث للذهب فيها عام ١٨٧٨ بوساطة شركة فرنسية ، ويأتي منها وحدها ٣٠ ٪ من ذهب غانا كله . كما توجد المنطقة الرئيسية الثانية للماس في حوض نهر بونسا Bousa بجنوب غرب تاركوا .

*** بوراتين :** ميناء بموريتانيا ، ومن المدن الرئيسية بها . وعندما اكتشفت خامات الحديد في منطقة فورجورو اقترحت ثلاثة مشروعات لوصول فورجورو بالساحل بخط للسكك الحديدية : الأول إلى فيلا سيزنيروس Villa

Cisneros ماراً أبريودورو؛ الثاني إلى بورلاتين؛ الثالث إلى نواكشوت (شنقيط) العاصمة . وقد فضل المشروع الثاني على الأول لأنه يمر بأراضٍ تابعة لأسبانيا، وفضل على الثالث لأنه أطول . كما أنه يمكن من المشروع الثاني مد وصلة إلى منطقة النحاس والحديد بأكشوست .

* تنجا : ميناء بتترانيا ، يقع في مواجهة جزيرة بمبا . وبلغ عدد سكانها ٢٢,١٣٦ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ ، منهم ٥٥٨ أورياً ، ٦,٨٠٨ أسيوياً . وعندها ينتهى خط السكك الحديدية الممتد إلى مرتفعات أوسمبارا Usambara وموشى وآروشا ، كما يربطها طريق برى بمحبة طوله ٢٢٢ كيلو متراً وهي تعد مركزاً للمنطقة الرئيسية لزراعة السيسل ، كما أنها ثانی مدينة بالبلاد .

* باتهرست : عاصمة جمبيا وميناؤها : وطبقاً لتعداد عام ١٩٥١ بلغ عدد سكانها ١٩,٦٠٢ نسمة . تقع على مقربة من مصب نهر جمبيا فوق جزيرة سانت ماري St. Mary ، وهي ركام رملي يفصله عن المنطقة الرئيسية في جمبيا خليج مدّى tidal ومستنقع مليء بالأشجار الاستوائية (المنجروف) . ويصلها بالشاطئ ممر علوى .

قبائل أفريقية

✽ الكيكويو : عندما وصل البانتو الساحليون الشماليون الشرقيون إلى كينيا ، (انظر المادة التالية) ، تحرك فرع منهم تجاه الشمال إلى القسم الشرقي من المرتفعات واستقروا هناك : وهم يشكلون الآن إقليماً متجانساً نسبياً من الناحية الحضارية يضم سبع مجموعات قبلية تتكلم لغة البانتو ، أهمها مجموعة الكيكويو Kikuyu ، التي تعد أكبر قبائل كينيا ، وقد بلغ تعداد الكيكويو طبقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ حوالي مليون نسمة ، وكانوا وقتئذ يشكلون ١٩,٥٪ من شعب كينيا . ويعرف الكيكويو أيضاً بالأكيكويو Akikuyu ، والحيجويو Giguyu . والواكيكويو Wakikuyu .

وقد أقامت شركة أفريقيا الشرقية الإمبراطورية البريطانية Imperial British East Africa Company أول مركز لها بأراضي الكيكويو في داجوريتي Dagoreti ، وسرعان ما تبعتها بعثات التبشير المسيحية فأقامت مدارس لها هناك . وقد قام الكيكويو باعتبارهم أكبر قبائل كينيا بدور كبير في كتفاح شعبها . ففي يونيو ١٩٢١ كون جماعة شباب الكيكويو - ومن بينهم جوموكينيا و هنري ثوكو - أول تنظيم سياسي أفريقي في كينيا تحت اسم «رابطة أفريقيا الشرقية» «East African Association» ، اضطلع بالدفاع عن حقوق الأجراء الزراعيين ومقاومة نظام الكيباندي (تصاريح المرور) إلخ ، وقد حظرت هذا التنظيم في مارس ١٩٢٢ ، وتشكلت بعده ، في العام نفسه ، «رابطة الكيكو المركزية» Kikuyo Central Association ، التي ركزت نشاطها على المظالم المتعلقة بالأرض .

وقد حظرت الرابطة في خلال الحرب العالمية الثانية بحجة النشاط الهدام والاتصال بالإيطاليين : وقد بلغ السخط بين الكيكويو ذروته في الثورة

الفلاحية التي عرفت بالماوماو في عام ١٩٥٢. وينتسب إليهم الزعيم چوموكينيا، وقد سافر كينيا إلى لندن في عام ١٩٢٩، موفداً من الرابطة التي كان يشغل منصب سكرتيرها العام، وذلك لعرض الضيم الذي تعرضت له قبائل الكيكويو فيما يتعلق بمشكلة الأراضي، كما أصدر كينيا في عام ١٩٣٨ كتاباً بعنوان Facing Mount Kenya، وصف فيه حياة وعادات الكيكويو، وهو يعد من الدراسات الأنثروبولوجية الهامة.

* البانتو : أهم « أسرة لغوية واحدة » في أفريقيا ، وهم يوجلون في الجزء الجنوبي من القارة في أوطان متلاصقة متجاورة في مساحة تعادل ثلث القارة . ولا يشوب انتشارها هذا إلا وجود سلالة ضئيلة العدد من البشمن والهوتنتوت ، وفيما عدا هذه السلالة والعناصر الدخيلة من الاستعماريين في الأطراف الجنوبية ، نرى البانتو مستأثرين بأوطانهم في هذا المجال الفسيح . وتبدأ أوطانهم في الغرب ، على خليج بيافرا ، عند الحدود الشرقية لنييجيريا ، ويمتد الحد بعد ذلك في اتجاه شرقي ، مع تعرجات عديدة إلى الشمال والجنوب ، وعندما يصل إلى منطقة البحيرات أعالي النيل يدور حول شمال بحيرة فكتوريا ، ثم ينتهي إلى المحيط الهندي شمال خط الاستواء بقليل . وبذا تكون سائر حدودهم عبارة عن شواطئ القارة على المحيطين الهندي شرقاً والأطلنطي غرباً . ويقسمهم الكتاب لأسباب جغرافية وحضارية إلى بانتو شرقيين وغربيين وجنوبيين . ويتفوق البانتو الجنوبيون عدداً على جميع سكان الجزء الجنوبي من أفريقيا، فيشملون الجزء الجنوبي من موزمبيق ثم روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا وناميبيا ، ثم الدول الثلاث بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند .

* الواميرو : لم أجد في الكتابات الأنثروبولوجية التي أتيت لي شعباً باسم الواميرو ، ويرجح أن يكون هذا الاسم صيغة ما لشعب ورد في هذه الدراسات باسم آخر . وعلى أية حال فمن المؤكد أنه شعب يقطن سفوح جبل ميرو Meru ، وهو من أعلى الجبال الأفريقية (١٥,٠٠٠ قدم تقريباً) .

ويوجد في شمال شرق تنزانيا بالمنطقة الجبلية نفسها التي يوجد بها جبل كايمنجارو Kilimanjaro (١٩,٥٠٠ قدم تقريباً) أعلى جبال أفريقيا ، كما يوجد بالقرب من جبل كينيا Mount Kenya بجنوب كينيا . ويرجع أيضاً أن يكون هذا الشعب هو شعب ميرو الذي أشار إليه مردوك في كتابه Africa, Its Peoples and their Culture History ، ويقطن الميرو كما يقول مردوك مع التشاجا Chaga والكاهي Kahe سفوح جبل كليمنجارو وجبل ميرو (في تنزانيا) ، ويبلغ تعداد هؤلاء حوالي ربع مليون نسمة . كما تقطن فروع من الميرو أيضاً مع التشوكا Chuka والإمبو Embu والإمبيري Embere والمويمبي Mwimbe والثاراكا Tharaka سفوح جبل كينيا (في كينيا) ، ويبلغون حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة . هذا ومن المعروف أن هؤلاء جميعاً من البانتو الشرقيين .

✽ **الأكسوزا :** يعرفون أيضاً بالأكسوزا Amakosa ، أو الأماكسوزا Amaxosa ، أو الكافير Kaffir ، أو الإكسوز Xosa . وهم فرع من النجوني (انظر ، ص ٥٨٠) الذين يعدون الامتداد الجنوبي للبانتو . ويقدر تعداد الإكسوزا والتبو (وهم فرع من النجوني أيضاً) وفقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ ، بحوالي مليون نسمة .

✽ **البونلو :** أحد فروع مجموعة النجوني Nguni اللغوية (انظر مادة النجوني ، ص ٥٨٠) . وهم يعرفون أيضاً بالأمابونلو Amapondo والمپونلو Mpondo . ويبلغ عددهم وفقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ حوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة .

✽ **الثيمو :** تذكر على العثور في هذه المنطقة على قبيلة تحمل هذا الاسم ، ولكنني وجدت في كتاب مردوك (المرجع السابق ، ص ٣٨٠) قبيلة هذه المنطقة تحمل اسماً قريباً هو الثيمبو Thembu ، وتعرف هذه القبيلة أيضاً بالثيمبو Tembu ، وهي تعيش مع قبائل بومفانا Bomvana ، ومپونلوميز

Mpondomise ، ونجاني Ngabe ، وكوازي Qwathi ، وتكون
معاً أحد فروع مجموعة النجوني Nguni اللغوية .

* **التشاجا :** يكونون مع الكاهي Kahe والميرو إحدى المجموعات
القبلية السبع الرئيسية التي يتكون منها البانتو الشرقيون الذين يقطنون مرتفعات
كينيا ، وهي المجموعات التي تشكل إقليماً متجانساً نسبياً من الناحية الحضارية .
ويعرف التشاجا أيضاً بالـتشاجا Dschagga ، والحاجا Jagga ،
والواديـتشاجا Wadschagga ، والتشاجا Chagga . ويقطن
التشاجا مع الكاهي سفوح جبلي كليمنجارو بتنجانيقا وميرو بكينيا ، ويبلغ
تعدادهم معاً حوالي ٢٦٠,٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ١٩٥٠) . والتشاجا
يشتغلون بالزراعة ، ولهم براعة في رى الأرض حين يعوزها المطر .

* **الباجندة :** تكاد سلسلة البحيرات العظيمة — تنجانيقا ، كيفو Kivu ،
إدوارد Edward ، ألبرت Albert ، كيوجا Kioga ، فكتوريا
Victoria — أن تحيط بمجموعة هامة من الشعوب تعرف جماعياً بمجموعة
البانتو الشرقيين ، شعبة ما بين البحيرات Interlacustrine . وينبغي تقسيم
هؤلاء البانتو إلى ثلاث مجموعات لغوية ، لأنها وإن كانت تشكل اليوم مجموعة
متجانسة حضارياً ، إلا أنها كانت تختلف في الماضي عن بعضها البعض اختلافاً
جوهرياً . وهذه المجموعات اللغوية هي : مجموعة رواندا Ruanda ؛ مجموعة
نيانزا الشرقية East Nyanza ؛ مجموعة أوغندا Uganda . وتحيط
بمجموعة أوغندا بمعظم الجزء الجنوبي من دولة أوغندا ، ويعد الباجندة
أحد الفروع السبعة الرئيسية من هذه المجموعة ، ويبلغ تعدادهم قرابة المليون
نسمة . وهم يقطنون الإقليم المعروف باسم بوغندا .

* **الباسوتو :** حملت آخر موجة من توسع البانتو فرع تسوانا Tswana
من شعوب السونو (أوالسوتو كما يسميهم الدكتور محمد عوض محمد في كتابه :
الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ٧٩) ، غرباً إلى ما يعرف الآن بدولة

بوتسوانا ، وطفوا على البشمن المحليين : وتقطن قبائل السودو دولة ليسوتو ، وجزءاً كبيراً من جنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى بوتسوانا . وهم يجاورون الشونا Shona والوثنجا Thonga في الشمال الشرقي ، والنجونى Nguni في الجنوب الغربى ، والبشمن في المناطق الأخرى . ويقع السودو في أربعة أقسام رئيسية : الفرع الجنوبي ، أو السودو الأنقياء ؛ الفرع الغربى ، أوتسوانا ؛ الفرع الشرقى ، أو الپدى Pedi ؛ الفرع الشمالى الشرقى ، أو الثندا Venda . ويعرف الفرع الجنوبى أيضاً (السودو الأنقياء) بالباسونو Basotho ، والباسوتو Basuto ، والباسوتو Bassouto ؛ ويبلغ عددهم قرابة ١,٤ مليون نسمة .

❖ **الايو** : أحد فروع المجموعة اللغوية الوسطى من قبائل نيچيريا ، الجنوبية ويشملون الأدا Ada أو الإدا Edda ، والإيكا Ika ، والأونيتشا Onitsha ، وغيرها من القبائل الفرعية . وهم يكوّنون فرع الإيو من أسرة كوا Kwa اللغوية الفرعية : وينكون منهم معظم سكان الإقليم الشرقى من نيچيريا ، الذى أعلن انفصاله ، في منتصف عام ١٩٦٧ ، تحت اسم بيافرا Biafra ، كما أن الإقليم الغربى الأوسط يضم خليطاً من الإيو واليوربا Yoruba وبعض القبائل الأخرى . وقد نشطت بعثات التبشير المسيحية بينهم نشاطاً كبيراً .

وعلى نقيض شمال نيچيريا ، حيث حافظ الاستعمار على تجميد الأوضاع المؤسسات والعلاقات القبلية عن طريق الحكم غير المباشر ، يتمكن السلاطين والأمراء الاقطاعيين من الاستمرار في الحكم بمساندته ولحسابه ، أقام الاستعمار حكماً مباشراً في الجنوب ، وأدخل الصناعة ووسائل الإنتاج الحديث ، وضرب العلاقات الإقطاعية ، وحيث نشأت المدن والتجارة وتطورت الرأسمالية المحلية ، ومن ثم نشأت الطبقة العاملة وقامت العلاقات الرأسمالية : وكان التطور الاجتماعى في الجنوب أعظم منه كثيراً في الشمال ، مما أدى إلى تفاقم المتناقضات بين بورجوازية هذا الإقليم ، وبين نظام الدولة القديم :

وقد كانت قبيلة الإيبو دائماً قبيلة متعاسكة ، استطاعت أن تحتفظ بنظمها ومؤسستها برغم كل الضربات التي وجهت إليها من الاستعمار ومن إقطاع الشمال . وقد عمدت بريطانيا قبل الاستقلال إلى إذكاء الحزازات القبلية بين القبائل النيجيرية الكبيرة . ويمكن فهم مشكلة بيافرا على ضوء فشل النظام الذي كان قائماً في نيجيريا قبل الانفصال ، والذي أسهم الاستعمار في تأسيسه ، في تحقيق « السلام القومي » والتقدم الاجتماعي . ومما لاشك فيه أن المهمة الكبرى والصعبة الملقاة على عاتق الحكومة الاتحادية الآن ، وبدرجة أكبر بعد إنهاء الانفصال عسكرياً ، هو العمل على إقرار نظام اجتماعي يوفر المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الملائم لتطورها نحو دولة موحدة متعددة القوميات عن طريق استكمال مقومات هذه الدولة ، وهي المقومات التي عرقل الحكم الاستعماري الإقطاعي تكوينها :

✽ **الثونجا :** من أمم البانتو العظيمة ، وهم يقطنون الجزء الجنوبي من موزمبيق ، جنوب شرق منطقة الشونا Shona ، ويمتدنون أيضاً إلى المناطق المجاورة . يبلغ تعدادهم أكثر من مليون نسمة ، وهم يشكلون أمة متجانسة حضارياً ، ويحترفون الزراعة والرعي ، كما يقومون ببعض أعمال صيد الأسماك واقتناص الحيوانات . وهم يعرفون أيضاً بالتسونجا Tsonga ، والباثونجا Bathonga ، والشانجانا - تونجا Shangan-Tonga . وقد أضيفت إليهم زيادات كبيرة من النجوني Nguni تعرف بالشانجان Shangan (الشانانجا Shangan) .

✽ **النجوني :** تمثل الأمة المعروفة بالنجوني Nguni أقصى امتداد جنوبي للبانتو ، وقد انتشروا منذ اكتشافهم في اتجاه الشمال على حساب شعوب البانتو الأخرى ، مما يجعل من المفيد تقسيم قبائلهم المعاصرة إلى ثلاث مجموعات لغوية : مجموعة النجوني Nguni ؛ مجموعة إنديبيلي Endebele ؛ مجموعة النجوني Ngoni . هذا ويلاحظ أنه من المتعذر في العربية التفرقة بين كتابة اسمي المجموعتين الأولى والثالثة ، وإن وضح ذلك في الإنجليزية .

وتشمل مجموعة النجوني Ngoni التي تعني هنا الأسلاف المختلطين لجماعات الزولو Zulu bands التي هربت من ناتال حوالى عام ١٨٢٠ لتنجو من حكم الملك شاكا Shaka ، وانتشرت في اتجاه الشمال . وكانت تقوم بالإغارة على المراعى ونهبها ، وتلتقى في طريقها بعناصر كبيرة من السوفو والسوازي Swazi والوثونجا وغيرها . وقد مرت هذه الجماعات غربى بحيرة نياسا Nyasa وشرقى بحيرة تنجانيقا ، وتقدمت قريباً من بحيرة فكتوريا ، حيث استدارت إلى الجنوب وغزت المنطقة ، وأقامت مواطنها الحالية في جنوب تنزانيا وفي زامبيا ومالاوى ، وحيث تزواج أفرادها على نطاق واسع مع البانتو الأواسط Central Bantu المحليين . والسلالات غير المتجانسة لهذه الجماعات تعرف جماعياً بالنجوني Ngoni ، الذين يعرفون أيضاً بالأنجوني Angoni ، والمانجوني Mangoni ، والوانجوني Wangoni .

*** الألور :** ويسمون أيضاً اللور Lur أو اللورى Luri أو اللوريم Lurem . وهم شعب زنجى يعمل بالزراعة يعيش في وادى النيل على الساحل الغربى لبحيرة ألبرت نيانزا Albert Nyanza ، ويمتد إلى الكونغو كينشاسا . ويبلغ تعدادهم حوالى مائتى ألف نسمة ، وهم يشبهون الأكولى Acholi ، ويتكلمون من الناحية العملية اللغة نفسها . كما يعلنون إحلى قبائل مجموعة اللور Luo . وهى من المجموعات النيلية التي تعيش في أوغند الشمالية وتمتد إلى كينيا ، وتكون عنصراً هاماً من شعب كينيا ، ويتمى إليها الزعيم اليسارى الكينى أوجنجا أودنجا . كما تمتد من منطقة خليج كافرولنو Kavirondo نحو الجنوب الشرقى .

*** الباكونغو :** يقع الحزام العريض للبانتو الأواسط إلى الجنوب مباشرة من منطقة الغابات الممطرة بوسط أفريقيا ، ويمتد في اتجاه الشرق حتى المحيط الهندى . وعلى الرغم مما يجمع بينهم من درجة عالية من التماسق فى الحياة الاجتماعية ، توجد بينهم خلاقات محلية معنية يحسن معها تقسيمهم إلى سبع مجموعات لغوية هى : الباكونغو Bacongo ، الكيمبونندو Kimbundu ،

الكوانغو Kwango ؛ الكاساي Kasai ؛ اللوندا Lunda ؛ البمبا Bemba ؛ المارافي Maravi ؛ الياو Yao . ويتكون الباكينغو من شعوب وثيقة الارتباط تعيش عند الامتدادات الدنيا لنهر الكينغو والساحل المجاور إلى الشمال والجنوب ، أى بإقليم كينشاسا بالكينغو كينشاسا والجزء الشمالى من أنجولا والجزء الشرقى من الكينغو برازافيل ، وقد أدهش ارتباط هذه الشعوب المستكشفين البرتغاليين الأوائل بسبب تعقيد المؤسسات السياسية والحياة الاجتماعية عند هذه الشعوب . ويعرف الباكينغو أيضا بالكينغو Congo وهو الاسم الأكثر ذيوغا، وكذلك بالباكينغو Bakongo ، والماكينغو Macongo . وتضم هذه المجموعة القبائل الآتية : الباشيكنغو Bashikongo (الذين يعرفون أيضا بالبيشيكنغو Beshikongo ، والإيشيكنغو Eshikongo ، والإيكسيكنغو Exikongo ، والموتشيكنغو Mouchikongo) ؛ الهنغو Hungu (الذين يعرفون أيضا بالماهنغو Mahungu ، والمونغو Maungo) ؛ الميامبا Mbamba (ويعرفون أيضا باليامبا Bamba ، واليامبامبا Bambamba) ؛ المباتا Mbata (ويعرفون أيضا باليامباتا Bambata ، والباتا Batta) ؛ والمبانغو Mpangu (ويعرفون أيضا باليامبانغو Bampangu ، والبانغو Pango) ؛ التزومبو Nzombo (البازومبو Bazombo ، والتزومبو Zombo) ؛ السورنغو Sorongo (الأسولنغو Asolongo ، والباشيلنغو Bashilongo ، والباسولنغو Basolongo ، والميسورنغو Misorongو ، والموسيلنغو Mossilongo ، والموتشيلنغو Mouchilongo والموسارنغو Musarongo ، والموشيرنغو Mushirongo ، والموسورنغو Musurongo) . ويقول إهلى (فى عام ١٩٢٩) إن الباكينغو كانوا يبلغون ٢,٥ مليون نسمة فى عام ١٦٧٥ .

✽ الماشونا : يعرفون أيضا بقبائل الشونا Shona . ويعلم الماشونا والثونجا Thonga من أمم البانتو العظيمة، وهم يعيشون معا فى روديسيا الجنوبية والجزء الجنوبى المجاور من موزمبيق ، ويجاورهم من الشمال البانتو الأواسط ، ومن الشمال الغربى البانتو الذين يقطنون الزمبىزى الأوسط . ويتببط الماشونا

من الناحية اللغوية ارتباطا وثيقا بشعوب المارافى Maravi المجاورين لهم ،
وهم من البانتو الأواسط بلورهم : ويشكل الماشونا أمة متجانسة حضارياً
يزيد عدد أفرادها على مليون نسمة ، ويمكن تقسيم قبائلهم المتعددة إلى
ست مجموعات هي : كارانجا Karanga ؛ كوركورى Korokore ؛ مانيقا
Manyika ؛ نداو Ndau ؛ تاوارا Tawara ؛ زيزورو Zezuru .

✽ البوتو - بوتو : يعد البوتو Poto إحدى المجموعات اللغوية المتفرعة
عن البانتو الاستوائيين ، الذين يعيشون في منطقة الغابات المدارية بحوض
الكنغو . وهم يعيشون مع قبائل الموندونجا Mondonga . ويعرفون أيضا
بالباپوتو Bapoto ، والفوتو Foto ، والمافوتو Mafoto ، والإيبوتو Upoto .

✽ الزولو : من التجونى Nguni الشماليين ، الذين يعلنون بلورهم
جزءاً من مجموعة النجونى Nguni اللغوية (انظر مادة النجونى ، ص ٥٨٠) ؛
وهم يعرفون أيضا بالآمازولو Amazulu . ويعيشون مع البهاكا Bhaca ،
والبهيلي Bhele والفينجو Fingo ، والهلوبي Hlubi ، والزيزى
Zizi . ويكون هؤلاء جميعاً اندماجا من عدد كبير من القبائل الأصلية التى
تعيش بالقسم الشمالى الشرقى من ناتال بجمهورية جنوب أفريقيا . ويزيد عدد
أفراد هذا الاندماج ، طبقا لتقديرات عام ١٩٥٠ ، على مليونى نسمة ، وهم
يكادون يحتفظون بعاداتهم الأصلية .

وقد اشتهر الزولو أكثر من غيرهم من سكان الجنوب الأفريقى ، إذ
قد ظهر فيهم في بداية القرن الماضى زعيم محارب نابغ يدعى شاكا ،
استطاع أن يغزو البلاد المجاورة ، وأن يوسع الوطن ، ويجعل من شعبه أمة
قوية مرهوبة الجانب . ودامت سيطرة الزولو على البلاد إلى حوالى منتصف
القرن الماضى ، حين بدأ البوير ينازعونهم السلطة في الإقليم الواقع شرق جبال
دراكنبرج Drakenberg . ولا يزال الزولو يعيشون في إقليمهم ، وإن
كانت دولتهم قد تفككت في إثر الاحتلال الأجنبى .

✽ البمبا : من البانتو الأواسط ، وهم إحدى المجموعات اللغوية السبع

التي تتكون منها قبائل الباكغو (انظر، ص ٥٨٠) ، كما يكونون جزءا من مجموعة البمبا اللغوية التي تعيش شرق مجموعة لوندانا بزامبيا ، بالقرب من حدود الكنغو كينشاسا . وهم يعرفون أيضا بالآوimba Awemba ؛ الأيمبا Ayemba ؛ الوامimba Wawemba ؛ الوimba Wemba ؛ البامimba Babemba ؛ الميمبا Muemba . ويبلغ تعدادهم ، طبقا لتقديرات عام ١٩٥٠ ، حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة .

✽ المامبوى : لم أجد قبيلة بهذا الاسم على وجه التحديد في الدراسات الأنثروپولوجية ، وإن كنت قد عثرت على قبيلة بالمنطقة نفسها (زامبيا) ذات أسماء مختلفة قريبة من هذا الاسم ، هي قبيلة المامبويا Mambwela . وتعرف هذه القبيلة أيضا بالمبويرا Mbwera . وينتمى المامبويا إلى البانتو الذين يعيشون في الزمبزي الأوسط Middle Zambesi Bantu ، بمنطقة فورت جاميسون Fort Jameson في زامبيا بالقرب من حدود مالاوى وموزمبيق ، والذين يعرفون بقبائل إيلا - تونجا Pa-Tonga . ويعتد المامبويا ، مع قبيلة اللوكولوى Lukolwe (أو البسالوكولوى Balukolwe) ، إحدى المجموعات القبلية الاثنتى عشرة التي يتكون منها هؤلاء البانتو .

أحداث أفريقية

✽ النزاع المسلح في الكمرون : تأسس «اتحاد شعوب الكمرون» بالكمرون الفرنسي ، في عام ١٩٤٧ ، ومرعان ما أصبح أكثر الأحزاب السياسية تمثيلا في البلاد . وقد بعث الاتحاد بممثليه إلى الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق البلاد ، وعندما لم يجد هناك استجابة فعالة ، دعا في ٢٢ أبريل ١٩٥٥ إلى اجتماع اشتركت فيه نقابات العمال المنضمة إلى «الاتحاد العام لنقابات العمال الفرنسية» (الحاضع للحزب الشيوعي الفرنسي) ، و«الاتحاد الديمقراطي لنساء الكمرون» Union Démocratique des Femmes Kamerunaises (UDFK) بزعامة السيدة مارتا دانلى ، و«الشبيبة الديمقراطية للكمرون» (JDK) Jeunesse Démocratique du Kamerun و «اتحاد شعوب الكمرون» .

وقد أصدر الاجتماع نداء مشتركا دعا فيه إلى إنهاء الوصاية ، وإقامة دولة الكمرون ذات السيادة ، وإجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية قبل أول ديسمبر ١٩٥٥ تشرف عليها الأمم المتحدة : ولقى هذا النداء استجابة شعبية واسعة أثارت من الناحية الأخرى موجة ضخمة من القهر والإرهاب ، وقال «اتحاد شعوب الكمرون» عن هذه الموجة إنها قد أسفرت عن مقتل عشرين ألفا من أبناء الكمرون . وتضمنت هذه الموجة حظر التنظيمات التي اشتركت في هذا الاجتماع ، ومن بينها «اتحاد شعوب الكمرون» ، وذلك بمقتضى قانون كانت السلطات الفرنسية قد أصلرته في عام ١٩٣٦ لمكافحة المنظمات الفاشية .

وردا على ذلك أعلن «اتحاد شعوب الكمرون» ، في ١٢ يولييه ١٩٥٦ ،

الكفاح المسلح لمقاومة الحكم الفرنسي ، ودعا إلى وحدة كل المجموعات الوطنية بالبلاد في جبهة وطنية متحدة حول مطالب الحد الأدنى وهي : إعادة توحيد الكمرون الفرنسي والكمرون البريطاني ؛ إجراء استفتاء شعبي أو انتخابات ديمقراطية لجمعية تأسيسية ؛ العفو الشامل ؛ حرية التعبير : وفي نهاية الأمر حددت السلطات الفرنسية تاريخا لإجراء الانتخابات هو ديسمبر ١٩٥٦ ؛ ولكن لما كانت هذه الانتخابات ستجرى في ظل حالة الطوارئ ، دعا «اتحاد شعوب الكمرون» إلى مقاطعتها ، ولقيت دعوته هذه استجابة ضئيلة .

ومنذ ذلك الوقت كان «اتحاد شعوب الكمرون» على رأس «جيش التحرير الوطني» ، يشن حملات عسكرية واسعة النطاق تمكن بفضلها من السيطرة على منطقتي باميليكي وساناجا - ماريتيم اللتين يقطنهما ربع سكان البلاد ، وتنتجان ٤٠٪ من صادراتها . كذلك شن زعماء الاتحاد المنفيين ، الذين اتخذوا مقر قيادتهم في القاهرة في أول الأمر، ثم في أكرا بعد ذلك ، حملة دولية من أجل انسحاب القوات الفرنسية والاستقلال وتوحيد شطري الكمرون ، على حين بقي روبين أوم-نيوبي في الكمرون لقيادة العمليات العسكرية . وبوفاة نيوبي في عام ١٩٥٨ ، فقد الاتحاد زعيمه الأكثر شعبية ، وانتقلت رئاسته إلى فيليكس - رولان مومي (انظر ، ص ٥٢٥) .

وفي سبتمبر ١٩٥٨ ، وبناء على عرض بعفو مشروط من حكومة الكمرون ، التي كان يرأسها أحمدو أهيدجو (الرئيس الحالي للدولة الكمرون) ، عاد ماني ماتيب ، القائد العسكري لمنطقة ساناجا - ماريتيم ، إلى الحياة السياسية العادية . ومع ذلك استمرت الثورة المسلحة في منطقة باميليكي بقيادة مومي . ونتيجة لذلك اضطرت حكومة الكمرون ، في أعقاب حصول البلاد على استقلالها ، إلى إصدار قرار في فبراير ١٩٥٩ يقضي بإعادة الهيئات السياسية التي سبق أن شملها قرار الحظر الصادر في ١٣ يولييه ١٩٥٥ ، ومن بينها «اتحاد شعوب الكمرون» . وقد عُلقت السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية على هذا القرار ، في بيانها الذي أصدرته

بالقاهرة في ٢٩ فبراير ١٩٦٠ ، باعتباره نصرا جديدا لشعب الكمرون .
ولكل المحبين للديمقراطية والسلام في العالم أجمع .

وفي الانتخابات التي أجريت في أبريل ١٩٥٩ ، حصل «اتحاد شعوب الكمرون» (فرع ماتيب) على ٢٢ مقعدا ، وعرض على ماتيب منصب وزارى ، ولكنه رفض ، وإن كان پير كاندم ، وهو زعيم آخر من زعماء الاتحاد ، قد أصبح وزيرا للصحة . وفي أغسطس ١٩٦٠ التقى مومى وماتيب في كوناكرى لمناقشة إعادة توحيد فرعى الاتحاد (فرع ماتيب وفرع مومى) ، بيد أن المفاوضات فشلت . وفي نوفمبر ١٩٦٠ مات مومى مسموما ، وانتقلت قيادة الثورة المسلحة إلى إرنست واندى وأبل كينجى : واستمر النزاع المسلح وقتا إلى أن تمكنت حكومة أحملو أهيدجو من تصفيته بمساعدة القوات الفرنسية :

*** المؤتمر الدولى للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من افريقيا :** انعقد هذا المؤتمر بمدينة الخرطوم ، في الفترة ١٨-٢٠ يناير ١٩٦٩ ، وعرف بمؤتمر الخرطوم ، وقد اشترك فيه ٧٧ وفدا تمثل أكثر من خمسين بلدا وعددا من المنظمات الدولية ، وبلغ عدد المشتركين فيه ٢٦٦ مندوبا . ومثل الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر وفد مكون من السادة خالد محي الدين ومحمد زكى شافعى ومفيد شهاب وحسين فهمى ومختار قطب وإحسان عبد القلوس وأمينة السعيد ومحمد أحمد الدمرداش :

وقد جاء في الإعلان العام الذى صدر عن المؤتمر ما يلى :

«من أكثر من خمسين بلدا ، ومن عدد من المنظمات الدولية ، جئنا إلى الخرطوم للتضامن مع أولئك الذين يقاتلون لتخليص أفريقيا من بقايا الاستعمار :

«لقد التقينا في وقت تتحدى القوى التقدمية العالمية فيه الإمبريالية العنوانية ، في صراع مظفر من أجل التحرر الوطنى والسلام والاشتراكية :» .

«وقد قررنا بالإجماع أن أفريقيا والعالم ينبغي أن يقدموا مساعدة أكثر

فعالية لإخواننا وأخواتنا الذين يعانون ، والذين يقاتلون من أجل حريتهم وحريتنا . وإننا إذ جئنا إلى الخرطوم من كل أنحاء أوربا ، ومن آسيا ، ومن أمريكا الشمالية والجنوبية ، صممنا في حزم على أن يكون مؤتمر الخرطوم مرحلة تاريخية جديدة للتقدم في مسيرة القارة الأفريقية نحو التحرر والاستقلال والوحدة .

« إن حالة من الحرب تقوم الآن بالفعل في جزء كبير من القارة الأفريقية . فمُنذ الرابع من فبراير ١٩٦١ كانت شعوب أنجولا وغينيا-بساو وموزمبيق ، تحت قيادة «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» MPLA ، و«الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيپ فرد» ، و«جبهة تحرير موزمبيق» FRELMO ، تقاتل في مواجهة عسكرية هائلة الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية ، تلك الإمبراطورية المضغضة التي تساندها دول حلف الأطلنطي .

« وفي زمبابوى يشن رجال حرب للعصابات ، التابعون «للاتحاد الأفريقي لشعب زمبابوى» (الزأپو ZAPU) ، و«المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا» ، عمليات عسكرية تزداد اتساعا وانتشارا ضد القوات العسكرية المشتركة للحلف غير الشرعى ، حلف سميث وجمهورية جنوب أفريقيا الفاشية . وفي أفريقيا الجنوبية الغربية يقاتل رجال حرب العصابات التابعون «للمنظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية» (سوأپو SWAPO) ضد المستعمرين في جنوب أفريقيا .

« إن هذه الحرب ، التي تزداد انتشاراً ، تهم العالم كله بصورة مباشرة ، وفي المحل الأول شعوب أفريقيا . إنها جزء من الصراع المعادى للإمبريالية على نطاق العالم ، ومن القتال الذى يشنه الشعب الفيتنامى الذى لا يهزم لتخليص بلاده من التدخل الإمبريالى الأمريكى ، ومن القتال المتصاعد الذى تشنه الشعوب العربية ضد العدوان الصهيونى الذى تسانده الإمبريالية ... »

وقد أدانت اللجنة الفرعية الثانية ، المتفرعة عن اللجنة السياسية ، الأنظمة العنصرية والفاشية في جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وناميبيا والمستعمرات

البرتغالية . وأكدت أن هذه الأنظمة لم يكن بوسعها الاستمرار دون المعونة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية التي تتلقاها من الدول الإمبريالية ، ومن حلف الأطلنطي . وأشارت هذه اللجنة في تقريرها إلى أن نظام « الأبارتهيد » إنما هو نمط للاستغلال الاستعماري يقوم على التوسع الإقليمي ، وتخضع العمل التعاقدى الأفريقي ، التي يتم تجنيده من ليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند وناميبيا وأنجولا وموزمبيق ومالاوى ، لشكل جديد من أشكال العبودية ، وذلك بإنكاره على عمال السخرة هؤلاء الحقوق النقابية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع العمال . وأشارت أيضاً إلى أن الاستثمارات الرأسمالية التي تقوم بها مشروعات الدولة في جنوب أفريقيا ، وكذلك المشروعات التعدينية والمالية والمصرفية هناك ، في خارج حدود جنوب أفريقيا ، إنما توفر الأساس للعبودية الاقتصادية للبلاد التي تسمح بدخول هذه الاستثمارات .

وناشدت اللجنة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، وغيرها من الدول التقدمية ، الاعتراف بالحكومات التي تشكلها الحركات الشعبية الثورية في المناطق المحررة باعتبارها سلطات ذات سيادة ، وتقديم جوازات السفر وجميع التسهيلات الإدارية للمقاتلين من أجل الحرية تيسراً لنضالهم ، وتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ضد الأنظمة القاتلة في المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا .

كذلك طالبت لجنة التعبئة ، التابعة للمؤتمر ، بجميع حكومات العالم الاعتراف بالمنظمات التالية باعتبارها السلطة الشرعية الرسمية الوحيدة في بلادها : « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » ؛ « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيپ فرد » ؛ « جبهة تحرير موزمبيق » ؛ « المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا » ؛ « منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » ؛ « الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوى » .

وقد أصدر المؤتمر قراراً خاصاً بالتضامن مع « المؤتمر الدولى الثانى للتضامن مع الشعوب العربية » ، الذى انعقد بعد ذلك بالقاهرة ، في الفترة ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٦٩ ، ضمنه تحياته الحارة وأمنيته الطيبة للوفود التي مشترك فيه :

كما اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً بالشبيبة والطلبة ، أكد فيه أهميتهم في حركة التضامن مع الشعوب التي تخوض الصراع في المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا . وتضمن القرار امتتان المؤتمر لاشتراك ٣٨ من منظمات الشبيبة والطلبة في أعمال المؤتمر ، وتحية وتقديراً للنشاط الذي يستهدف تعبئة شباب العالم والذي يقوم به : « الاتحاد العالمي للشبيبة الديمقراطية » ؛ و « الاتحاد الدولي للطلبة » ؛ و « حركة شبيبه عموم أفريقيا » ؛ و « لجنة التضامن الدولي » .

❖ مؤتمر الشعب : قام في جنوب أفريقيا ما عرف « بتحالف المؤتمر » Congress Alliance ، ضم الأحزاب التالية : « المؤتمر الوطني الأفريقي » ؛ « المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا » South African Congress ؛ « مؤتمر الشعوب الملونة لجنوب أفريقيا » South African Coloured People's Congress ؛ « مؤتمر الديمقراطيين » Congress of Democrats ؛ « مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال » . ويعد هذا التحالف رابطة للتنظيمات الديمقراطية الوطنية التي كرست جهودها لقيام دولة غير عنصرية لجنوب أفريقيا أساسها حقوق متساوية للجميع . وقد استمد تحالف المؤتمر حافزه الرئيسي من « مؤتمر الشعب » ، الذي عقد كما هو وارد في المتن بمدينة كليبتون Klipton في يومى ٢٥ ، ٢٦ يونيه ١٩٥٥ وقد عرف يوم ٢٦ يونيه ١٩٥٥ « بيوم حرية المؤتمر » Congress Freedom Day .

وقد كان هذا المؤتمر ثمرة حملة ضخمة شنت على نطاق البلاد فيما بين عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، تحت قيادة « المؤتمر الوطني الأفريقي » بهدف تعبئة الشعب خلف برنامج مشترك . وشهد الاجتماع ثلاثة آلاف مندوب من العمال والفلاحين والمثقفين والنساء من جميع العناصر ، الذين تم انتخابهم على أساس إقليمي ، وبخاصة في المدن . وقد « أقر مؤتمر الشعب » تلك الوثيقة التاريخية التي سميت « ميثاق الحرية » Freedom Charter : وتكمن الأهمية العظمى لهذه الوثيقة في أن التنظيمات الوطنية المختلفة ، أفريقية وهندية وملونة ، جنباً إلى جنب مع التنظيمات النقابية ، قد اتخذتها برنامجاً مشتركاً للتحرر الوطني .

ومنذ ذلك الوقت تعهدت هذه التنظيمات التقدمية ، التي كانت تعمل من قبل بصورة منفصلة باستثناء فترات قصيرة من التعاون ، بأن تعمل معاً من أجل أهداف بعيدة المدى . وبذا انبثق هيكل متعدد الأجزاء لجهة متحدة مزود بطاقة هائلة للمستقبل . وكان ذلك أحد المنجزات العظمى للنضال التحريري في جنوب أفريقيا ، كما كان وثيقة تعكس آماني وتطلعات ورغبات الملايين من أبناء جنوب أفريقيا .

ويبدأ ميثاق الحرية بالعبرة التالية :

« نحن شعب أفريقيا ، نعلن لبلادنا جميعاً وللعالم بأسره : أن بلادنا جنوب أفريقيا ملك لكل من يعيش على أرضها ، سود وبيض ، وأنه لا توجد حكومة يمكن أن تدعى لنفسها عن حق السلطة والنفوذ بالبلاد ، ما لم تكن مستندة إلى رغبة كل الشعب . »

كذلك وردت بالميثاق فقرات كثيرة عن حق الاقتراع العام ، والمساواة قبل القانون ، والحق في العمل ، وحرية الحركة ، والضمان الاجتماعي ، والتعليم ، والسلام . كما كان « تحالف المؤتمر » منذ نشأته ، رأس الحربة في المعارضة غير البرلمانية لسياسة « الأبارتهيد » .

محاكمات « الخيانة العظمى » : منذ اللحظة التي ترددت فيها فكرة « مؤتمر الشعب » و « ميثاق الحرية » (انظر المادة السابقة) ، وفي أعقاب النجاح الذي حققته ، وترحيب جماهير الشعبية بالميثاق ، وتعاضم نفوذ « تحالف المؤتمر » ، أخذت حكومة جنوب أفريقيا تطلق على كل ذلك « خيانة عظمى » ، وعمدت إلى تدبير المؤامرات ضد المشتركين في المؤتمر . وفي ٥ ديسمبر ١٩٥٦ ألقت القبض على ١٥٦ من زعماء حركة التحرر الوطني المعادين للتفرقة العنصرية ، مدعية أنهم يدبرون مؤامرة للإطاحة بنظام الدولة ، وإقامة دولة جديدة تستند إلى المبادئ التي أقرها « ميثاق الحرية » .

وكان معظم المقبوض عليهم من أعضاء « المؤتمر الوطني الأفريقي » ، كما كان

بينهم عدد من أعضاء « مؤتمر الشعوب الملونة » و « المؤتمر الهندي » . وكان كل البيض الذين قبض عليهم من أعضاء « مؤتمر الديمقراطيين » . وكان في مقدمة المقبوض عليهم الرئيس ألبرت لوتولى وموسس كوتانى ، ودكتور ج. م. نيكر رئيس « المؤتمر الهندي » ، وأوليفر تامبو من زعمائه ، وبيت بيليفيد رئيس « مؤتمر الديمقراطيين » . وقد وجهت الحكومة إلى المقبوض عليهم تهمة « الخيانة العظمى » ، واستمرت المحاكمات الخاصة بهذه التهمة أكثر من أربع سنوات ، عجزت الحكومة في نهايتها عن إثبات هذه التهمة على أحد من المتهمين ، كما اضطرت بعد انفصاح المؤامرة وانكشاف أغراضها إلى الإفراج عن ٦٤ منهم بعد عام واحد من القبض عليهم ، ثم أخذت تفرج عن الباقيين تباعاً .

✽ اتحاد وسط أفريقيا : (١٩٦٣-٥٣) ، أو كما يسمى « اتحاد روديسيا ونياسالاند » Federation of Rhodesia and Nyasaland . وقد أدى إلى قيام الاتحاد المزارع التي كانت تقول بوجود وحدة جغرافية بين مكوناته الثلاثة : روديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ، ونياسالاند . وقد أثرت فكرته لأول مرة في عام ١٩٢٤ ، ولكن تنفيذها أرجى عدة مرات بسبب التفاوت الاقتصادي والصناعي الشديد بين روديسيا الجنوبية من جانب ، وروديسيا الشمالية ونياسالاند من الجانب الآخر . وقام الاتحاد في يولية ١٩٥٣ ، بعد عامين من المناقشة الحادة في البرلمان البريطاني ، وفي وجه مقاومة عنيفة من جانب الهيئات الوطنية في المناطق الثلاث ، وهي المقاومة التي استمرت بصورة متزايدة العنف إلى أن ألغى الاتحاد في عام ١٩٦٣ .

في الفترة ٢ - ١٩٥٤ قاد « المؤتمر الوطني الأفريقي » لروديسيا الشمالية النضال ضد فرض الاتحاد ، ورفض الاشتراك في مناقشاته التمهيدية . واشترك المؤتمر بقيادة نكومبولا ، مع « اتحاد عمال المناجم » بقيادة لورانس كاتيلونجو ، في احتجاجات جماهيرية ضد قيامه . واستمرت حملاته ضده طيلة قيامه .

وفي نياسالاند أعلن « المؤتمر الوطني الأفريقي » معارضته لقيام الاتحاد ،

وطالب بالحكم الذاتي في إطار الكومنولث ، ودعا إلى مقاطعة القائمة الانتخابية الاتحادية ، كما اشتدت معارضته له بعد قيامه . لذلك أخذت الحكومة في اضطهاد المؤتمر ، بحيث أصبحت عضويته تسبب المخاطر لأصحابها ، وبخاصة موظفي الحكومة .

وقد قام «اتحاد رؤساء نياسالاند» بدور كبير وهام في الحملة المناهضة لقيام الاتحاد . كما شاركت التنظيمات السياسية الأسيوية بنياسالاند بصورة متزايدة في النضال ضده . وأسفرت الاضطرابات التي أثارها المؤتمر عن إعلان حالة الطوارئ وحظر المؤتمر ، والقبض على زعمائه . وقد استطاع تشيومي سكرتير الدعاية بالمؤتمر ، الذي كان بالخارج وقتئذ ، تنظيم حملة بالخارج ضد إعلان حالة الطوارئ ، وللمطالبة بالإفراج عن المقبوض عليهم .

وفي روديسيا الجنوبية كان «المؤتمر الوطني الأفريقي» دوره في النضال ضد الاتحاد ، وقد كان نكومو ، رئيس المؤتمر ، بالخارج منذ إعلان حالة الطوارئ بالاتحاد ، مما أتاح له الفرصة لتنظيم الحملات ضد قيامه .

وقد كان حجب الزاوية في مقاومة شعوب المناطق الثلاث لقيام الاتحاد هو إدراكها لما يشكله من عقبات في سبيل حصولها على الاستقلال ، لذا كان نضج معركة التحرير ، وقرب حصول كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند على استقلالها إيذاناً بنهايته ، فقد ألغى بالفعل في عام ١٩٦٣ .

*** عملية أنفيل :** في خلال الأحداث الثورية في كينيا، المعروفة بثورة « الماوماو » ، التي بدأت في عام ١٩٥٣ ، والتي أعقبها إعلان حالة الطوارئ بالبلاد ، اتخذت الحكومة عدة إجراءات لسحق قوات المقاتلين من أجل الحرية ، كان من أعنفها وأوسعها نطاقاً الهجوم على قوات المقاتلين من أجل الحرية بجبل كينيا، التي كان يقودها الجنرال تشينا ، وهو الهجوم الذي أسفر عن أمر القائد وإدلائه باعترافات خطيرة أوضحت للسلطات ضرورة قطع خطوط التموين ، وبخاصة تلك القادمة من نيروبي . ولذا أعقب هذا الهجوم عملية عنيفة واسعة أطلق عليها « عملية أنفيل » . وفي هذه العملية قام خمسة

جذور الثورة - ٥٩٣

وعشرون ألفاً ممن رجال الجيش والشرطة بمحاصرة جميع السكان الأفريقيين بالمدينة — وكان عددهم يزيد قليلاً على مائة ألف نسمة — وجمعوا كل الشبان المنتمين إلى ما كان يسمى « القبائل المصابة » ، أى قبائل الكيكويو أساساً ، والذين يتراوحون بين السادسة عشرة والخامسة والثلاثين ، أى فى سن القتال ، وساقوهم معصوبى الأعين إلى معسكرات اعتقال أعدت بطريقة خاصة : وكان أثر هذه العملية هو التمزيق الشامل لمجموعات المقاومة الأخيرة فى نيروبي ، ومنع إمدادات الأسلحة والذخيرة والأموال والملابس والمواد الطبية عن المقاتلين من أجل الحرية : ولم تكد تمضى ثلاثة شهور ، تخللتها بضع عمليات أخرى ، حتى استطاعت السلطات إرغام المقاتلين من أجل الحرية على الدخول فى مفاوضات معها :

*** أحداث ليوبولدفيل فى يناير ١٩٥٩ :** حاول جوريف كازافوبو ، بوصفه رئيساً للأباكو (انظر، ص ٤٦٣) حضور أول اجتماع لمؤتمر الشعوب الأفريقية ، الذى انعقد فى أكرا فى نهاية ديسمبر ١٩٥٨ ، فلم يستطيع لعدم استكمال أوراقه ، وسافر بدلا منه باتريس لومومبا وإثنان آخران من زعماء الحركة الوطنية الكونغولية (انظر، ص ٤٦٥) . وعندما عاد لومومبا إلى ليوبولدفيل ، ألقى فى يناير ١٩٥٩ خطاباً فى اجتماع جماهيرى أعلن فيه مطلب الاستقلال الفورى ، فعمت الاضطرابات المدينة :

وبعد أن ألغت السلطات اجتماعاً دعا إليه « الأباكو » ، اشتدت حدة الاضطرابات فى ليوبولدفيل فى ٤ يناير ، وتوجت هذه الاضطرابات بمسيرة ثلاثين ألفاً من العاطلين فى شوارع المدينة. وقد أقيمت مسئولية هذه الأحداث على « الأباكو » ، وقبض على كازافوبو ومعظم « زعماء الأباكو » فى ٨ يناير : وفى ١٢ يناير عمدت الحكومة إلى « حل الأباكو » نفسه . ومع ذلك أدركت الحكومة أنه لا بد من عمل شيء لئلا يحد من السخط السيامى ، فأعلنت فى ١٣ يناير إصلاحات طويلة الأمد ، مع وعد بإجراء انتخابات إقليمية فى ديسمبر من العام نفسه .

*** تدمير سلطة القبائل فى غانا وغينيا :** لحأ النظام الاستعماري فى أفريقيا

إلى مسح السلطات التقليدية الأفريقية ، بحيث تحقق أغراضه وتخدم مصالحه : فأقام أشكالاً من الحكم غير المباشر ومن الإدارة الأهلية ، استخدم فيها رؤساء القبائل ، وعين رؤساء جدد ، ليقوموا بلورهم كموظفين تابعين له . وقد اتضح للبلاد وللأحزاب السياسية الأفريقية أن مثل هذه المؤسسات تشكل حاجزاً يعترض سبيل التقدم ، وعقبه أمام النشاط الديمقراطي للجماهير . وكان ذلك بشكل خاص هو الوضع مع رؤساء القبائل في غينيا وفي أشانتي بغانا ، سواء على صعيد الكفاح من أجل الاستقلال ، وتدعيم هذا الاستقلال بعد الحصول عليه ، أو في مجال التنمية الاقتصادية ، وبخاصة في الريف .

في غينيا تبينت القوى التقدمية الممثلة في « الحزب الديمقراطي الغيني » (انظر، ص ٤٤٣) ، مرحلة مبكرة للغاية حتى قبل الحصول على الاستقلال— أنه من الضروري اتخاذ خطوات حاسمة لتحطيم سلطة رؤساء القبائل ، ولأن تستبدلها نظاماً لديمقراطية القرية . وهذا الإجراء الذي اتخذ قبل الاستقلال كان بلا شك العامل الأساسي في ضمان اقتراع الشعب الغيني بأغلبية كبيرة بـ « لا » في استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ .

وعلى نقيض الوضع في غينيا كانت نتيجة الاستفتاء في النيجر :، فهنا أيضاً شنت الحكومة في ظل القيادة التقدمية لحزب «ساوابا» بزعامه دجيبيو باكارى (انظر مادة هماني ديوري ، ص ٤٩٥) حملة من أجل التصويت بـ « لا » ، بيد أنه لسوء الحظ لم تكن قد اتخذت أية إجراءات لتحطيم سلطة رؤساء القبائل ، الذين كان باستطاعتهم نتيجة لذلك أن يحملوا الفلاحين على التصويت بـ « نعم » . كما أن الرؤساء المتحكمين في الريف ، كان باستطاعتهم أيضاً التحكم في التصويت وفي عملية فرز الأصوات ، بل تحويل الأصوات التي قالت « لا » إلى أصوات تقول « نعم » . وبذلك لم تستطع النيجر اختيار الاستقلال في عام ١٩٥٨ ، وسقطت الحكومة التقدمية ، ونفى باكارى وعدد آخر من زعماء حزب «ساوابا» إلى خارج البلاد .

أما في مسائل الإصلاح الزراعي وأشكال حيازة الأرض والتنمية الزراعية في غينيا ، فقد أكدت الخبرة المستخلصة أهمية الإنتاج التعاوني الذي يستند

إلى نمط الملكية القائم بالفعل ، وهو الملكية المشاعية ، وذلك باعتباره شكلاً من أشكال التنمية الزراعية : وحلت « لجنة القرية » ، التابعة « للحزب الديمقراطي الغيني » محل رئيس القبيلة بوصفها الهيئة التي تقوم بتخصيص (توزيع) الأرض المعدة للزراعة . وتتحمل هذه اللجنة المسئولية الآن ، وتضع الأراضي تحت إشرافها .

وفي غانا أكدت الخبرة أيضاً أهمية الإنتاج التعاوني القائم على الملكية المشاعية . وقد أجريت أيام حكم الدكتور نكروما تجارب تقضي بأن تخصص القرية مساحة معينة من أرضها المشتركة لتزرع بطريقة مشتركة ، كما كان عدد من القرى يخصص وقتاً معيناً للعمل الجماعي في تلك المساحات : وكانت الحكومة تقدم المساعدات للمحصولات التي تزرع بالاتفاق المتبادل بين الحكومة والقرية :

أما في المجال السياسي فقد أرغمت الحكومة و« حزب الميثاق الشعبي » الحاكم (انظر ، ص ٤٤١) في غانا ، دفاعاً عن الاستقلال الذي كان قد أعلن حديثاً ، على اتخاذ إجراءات عنيفة ضد رؤساء القبائل في أشانتي ، وإلى تقييد سلطتهم في غانا في مجموعها ، عن طريق إقامة جهاز جديد للحكم المحلي وإقامة مؤسسات جديدة ، وهي مؤسسات بينما كانت تسمح بحقوق معينة لرؤساء القبائل ، كانت تخضعهم بطريقة فعالة لسلطة الحكومة . بيد أن رؤساء القبائل مازالوا موجودين في غانا ، وقد وضح أثر ما تبقى لهم من نفوذ وثروة وسلطة في المظاهر المبالغ فيها التي استقبلوا بها ملكة بريطانيا ، عندما قامت بزيارة غانا قرب نهاية عام ١٩٦١ ، وفي الدور الأكيد الذي لعبوه في إسقاط حكم الدكتور نكروما نفسه .

موضوعات متفرقة

✱ **البنیان السفلى :** يطلق تعبير البنیان العلوى Super-structure لأسلوب معين فى الإنتاج ، على ذلك الجزء من العلاقات الاجتماعية (خارج علاقات الإنتاج) والوعى الاجتماعى الذى لاغنى عنه لوجود ذلك الأسلوب المعين فى الإنتاج . كما يطلق على أسلوب الإنتاج وبنیانه العلوى اسم التكوين الاجتماعى أو النظام الاجتماعى ، على حين أن علاقات الإنتاج التى تلائم نظاماً اجتماعياً ما ، يقال لها أساسه الاقتصادى أو بنیانه السفلى . ولا يتضمن البنیان العلوى جميع العلاقات الاجتماعية ولا ما لمجتمع ما من وعى اجتماعى ، إذ لا يتضمن سوى تلك العلاقات الاجتماعية الواعية (عدا علاقات الإنتاج الواعية التى هى جزء من الأساس الاقتصادى) ، وتلك الأفكار الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية السيكولوجية اللازمة لوجود أسلوب ما فى الإنتاج ، والتى تجعل من الممكن استمرار علاقات الإنتاج القائمة ، وتدعم بوجه خاص النظام الراسخ للملكية وسائل الإنتاج .

وقد جعل ماركس البنیان العلوى متماثلاً مع جميع مظاهر ومحتوى الوعى الاجتماعى . يقول ماركس : « إن المجموع الكلى لهذه العلاقات الإنتاجية يشكل البنیان الاقتصادى (السفلى) للمجتمع ، أى الأساس الحقيقى الذى يقوم فوقه بنیان علوى قانونى وسياسى ، والذى تتفق معه أشكال محددة من الوعى الاجتماعى » . ك . ماركس ، « مقدمة اسهام فى نقد الاقتصادى السياسى » ، فى ك . ماركس ، ف . انجلز ، الأعمال المختارة ، تشارلز هـ . كير وشركاه ، شيكاغو ، ١٩٠٤ ، ص ٣٦٣ .

وفرق ستالين بين مختلف عناصر الوعى الاجتماعى . يقول ستالين :

« إن البنيان العلوى يخلقه الأساس من أجل خدمة هذا الأخير ومساعدته مساعدة فعالة على أن يتجسد ويتدعم ... فإذا تخلى البنيان العلوى فقط عن دوره هذا ... فقد مزيتته وكف عن أن يكون بنياناً علوياً » . جوزيف ستالين ، « حول الماركسية وعلم اللغات » ، سوفيت نيوز ، لندن ، ١٩٥٠ .

والبنيان العلوى لا يمكن أن يقوم بشكل تحكمنى ، إذ أنه بحكم طبيعته نفسها يتمشى مع البنيان السفلى ، وبالتالي مع كل أساليب الإنتاج ، الذى تتميز به فترة تاريخية . فعندما تتغير علاقات الإنتاج الأساسية (أى عندما تتغير ملكية وسائل الإنتاج) يتغير البنيان العلوى أيضاً ، أى يولد نظام اجتماعى جديد . ويطلق على ذلك : قانون التوافق الضرورى بين البنيان العلوى والبنيان السفلى ، وهو أحد القوانين الأساسية فى علم الاجتماع .

القوة العامة : عمد المستعمرون البلجيكيون ، منذ استعمارهم للكنغو ، إلى إرهاب شعبه مستخدمين الكونغوليين أنفسهم لتحقيق هذا الغرض . وكونوا جيشاً قوياً ، أسموه « القوة العامة » ، من أبناء الكونغو لاستخدامه ضد الكونغوليين . . . وقد وجد هذا الجيش لمدة سبعين عاماً ، وكان أفرادهم يجنلون من بين الكونغوليين الذين كان عليهم أن يخدموا فيه سبع سنوات (وكان بإمكانهم أن يجددوا المدة سبع سنوات أخرى) تحت أقصى قواعد الضبط التى يفرضها الضباط البلجيكيون .

وكانت التفرقة العنصرية متفشية فى « القوة العامة » ، فلم يكن يوجد بها ضابط واحد من أبناء الكونغو . ولم يكن أفراد هذا الجيش يدربون للقتال ضد جنود ، بل ضد مدنيين عزل . وقال عنهم الكاتب المعروف بازيل دافيدسون إنهم كانوا يشبهون « عصابة من الباطجية » ، وإنهم كانوا يكرهون ضباطهم الذين يتقاضون أجوراً عالية .

وفى أعقاب الاستقلال حدثت ثورة جماعية بين أفراد « القوة العامة » ، فقد توقع هؤلاء أن يؤدى الاستقلال إلى تحسين ظروفهم ، بيد أنه عندما أعين قائدهم البلجيكى الجنرال چانستر أن كل شيء باقٍ على ما هو عليه ،

تفجرت الثورة بينهم ، وتصرفوا مع الضباط البلجيكيين وأسرههم بالطريقة نفسها التي علمهم هؤلاء الضباط أن يتصرفوا بها مع أبناء شعبهم .

✽ حلف فورستر - سميت كيتانو : عقد في برلين ، بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، في الفترة ٢٢ - ٢٥ مايو ١٩٦٨ ، مؤتمر علمي تحت اسم : « ضد العنصرية والاستعمار الجديد - من أجل تحرير الجزء الجنوبي من أفريقيا » . وقد اشترك في هذا المؤتمر علماء من عدد كبير من بلدان أوروبا الاشتراكية ، وزعماء لحركات التحرر الوطني في هذا الجزء من أفريقيا . وبعد تحليلات ومناقشات مستفيضة ، أدان المؤتمر الأنظمة العنصرية الفاشية القائمة في هذه المنطقة ، ودعا إلى التضامن وتأييد المقاتلين من أجل الحرية هناك ، وأعلن استنكاره لذلك التحالف الفاشي المكون من حكومة بالثازار جوهانس فورستر في جمهورية جنوب أفريقيا ، وحكومة إيان سميث في روديسيا الجنوبية ، وحكومة كيتانو في البرتغال .

وكان من بين الأبحاث الهامة التي قدمت للمؤتمر ، ذلك البحث القيم الممتاز الذي أعده دوما نوكوني ، مسكرتير عام « المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا » . ولا بأس من أن نأخذ عن هذا التقرير بضع فقرات تتعلق بذلك الحلف :

« لقد بدأت في أغسطس ١٩٦٧ مرحلة جديدة للنضال المسلح ، بتكوين حلف عسكري من « المؤتمر الوطني الأفريقي » و « الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي » .

« وقد دخل المقاتلون من أجل الحرية ، التابعون لحلف « المؤتمر الوطني الأفريقي » و « الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي » ، في صدام مسلح مع القوات المتحدة التابعة لنظامي سميث وفورستر .

« ومسترداد حرب العصابات حدة بالضرورة ، كما ستواصل جماهير الشعب تلاحمها المستمر في مواجهة القهر المسلح بالثورة المسلحة .

« إن انتصار شعبنا النهائي والحتمي يتوقف أيضاً على الدور الحيوي

اللى تلعبه حكومات وشعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وحركة الطبقة العاملة الدولية ، والاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى .

« ونحن نشن نضالنا لا ضد حكومة فورستر الفاشية فقط ، وإنما نشنه أيضاً ضد الحلف غير المقدس ، حلف فورستر وسميث وسالازار (كيتانو الآن). كما أن الإمبريالية الدولية بدورها ، بقيادة الولايات المتحدة ، تعتبر أن من واجباتها الأساسية حماية حكومة الأقلية البيضاء الفاشية في جنوب أفريقيا ، والمحافظة على هيمنة الإمبريالية على كل الجزء الجنوبي من أفريقيا . »

✽ **الزراعة المتنقلة :** تتميز الزراعة البدائية في أفريقيا باستخدام الفأس ، أو عصا مدببة تسمى عصا الحفر ، وبعدم استخدام المحراث على الإطلاق. وربما نجم ذلك عن عدم إمكانية بقاء الحيوان حياً في هذه المناطق الموبوءة بأمراض الحيوان الفتاكة . ويؤدي ذلك ، إلى جانب عدم معرفة التسميد العضوى ، إلى سرعة إفقار التربة بعد عدد من المحصولات ، ويستغرق هذا عادة ما بين ثلاث وخمس سنوات حسب جودة الأرض . ولذا يضطر الزارع إلى الانتقال إلى قطعة أرض جديدة بعد القطعة الأولى . والغالب أن يعود إلى هذه القطعة ، ثم يتركها إلى غير رجعة . ومن هنا جاءت تسمية هذا الأسلوب **بالزراعة المتنقلة** . بيد أن بدائية الفأس ، أو عصا الحفر ، مع التنقل وقلة التقدم التكنولوجي ، قد أعطى هذا النوع من النشاط الزراعي اسمه المعروف به ، وهو الزراعة البدائية . ونتيجة لهذا التنقل لم تكن للأرض قيمة معينة إلا عند زراعتها . ومن ثم لم تظهر أية قوانين حيازة أو بيع أو وراثة بالصورة التي وجدت بعد ذلك ، حين نهب الأوربيون الأرض ، وأدخلت الوسائل الحديثة في الزراعة . وإن لم يكن هذا يعنى أن الأرض كانت عديمة القيمة إطلاقاً بحيث يمكن الاستغناء عن أى جزء منها . بل إن أرض القبيلة كانت ذات قيمة حيوية بالنسبة لاستمرار النشاط الاقتصادى الزراعى لكل أفرادها . فالأرض التى تكون غير مزروعة في وقت ما ليست سوى احتياطي للأرض الزراعية ، ينتقل إليها الزارعون بعد استهلاك خصب

المساحات المزروعة . وقد ترتب على إجراءات المستعمرين حرمان الزارعين الأفريقيين من الضمان اللازم لهم في مثل هذا النوع من أنواع الزراعة .

✳ **التركيب العضوي لرأس المال :** نشير هنا إلى القضية المعروفة التي تثير كثيراً من الجدل بين الاقتصاديين ، والمتعلقة في الحالة المعنية بأفضلية استخدام أى النوعين من الأساليب : أساليب الإنتاج ذات كثافة رأس المال العالية *Capital intensive methods* ، أى الأساليب ذات التركيب العضوي العالي لرأس المال ، والتي تكون نسبة ما يسمى رأس المال الثابت فيها أعلى من نسبة رأس المال المتغير ، كما هي الحال في محطات توليد الكهرباء والمشروعات الصناعية ذات الآلات الغالية الثمن التي لا تحتاج إدارتها إلى عدد كبير من العمال ؛ أم أساليب الإنتاج ذات كثافة العمل العالية *Labour intensive methods* ، أى الأساليب ذات التركيب العضوي المنخفض لرأس المال ، والتي تكون نسبة رأس المال الثابت فيها أقل من نسبة رأس المال المتغير ، كما هي الحال في مشروعات شق الطرق وحفر الترع والمشروعات الزراعية ، وغيرها من المشروعات التي تتطلب مقادير كبيرة من العمل ، وبخاصة في البلاد المتخلفة ذات مستوى المعيشة المنخفض .

وثمة من ينادى بأفضلية النوع الثاني من المشروعات إذا ما تعلق توفير مقادير كافية من رأس المال ، وأمكن ضمان مورد ضخم ثابت من العمل الرخيص ، كما هي الحال في أفريقيا . بيد أن ذلك يقضى بطبيعة الحال باستبعاد أية محاولة جادة للتصنيع .

✳ **قوانين المرور :** من أبشع صور الممارسات العنصرية والتعسفية في جنوب أفريقيا . وقد ظلت هذه القوانين لسنوات كثيرة مثار صهخط السكان الأهالي وحقدهم الشديد . وطبقاً لهذه القوانين يتعين على كل أفريقي أن يحمل تصريحاً للمرور ، وأن يبرزه حين يطلب إليه ذلك ، وإذا نسيه توقع به عقوبات قاسية . وعلى ظهر كل تصريح تعليمات مطبوعة بحروف دقيقة

لا يستطيع أن يقرأها سوى قلة من الأفريقيين . وبالرغم من ذلك تكون نتيجة مخالفة هذه القوانين أن يلتقي رجال الشرطة القبض على المخالف دون سابق إنذار . والعقوبة في هذه الحالة هي الغرامة أو الحبس . ولما كان من النادر توافر المال اللازم لأداء الغرامة ، يزج بالمخالف في السجن ، ويفرض عليه العمل الإجباري : وكثيراً ما يخشى الناس دون أن يعلم ذوهم أين ذهبوا ؟

وقد كانت هذه القوانين شاغلا أساسياً لحزب « المؤتمر الوطني الأفريقي » لجنوب أفريقيا ، وقد استعرضها الحزب في مؤتمره القومي الذي عقده في ديسمبر ١٩٥٨ ، وقرر أن يخوض معركة جماهيرية حاسمة ضدها . وفي ٢١ مارس ١٩٦٠ ، جاءت جماهير غفيرة إلى بلدة شارپفيل لتسليم تصاريحها للشرطة احتجاجاً على قوانين المرور ، فأطلق رجال الشرطة النار عليها ، ووقعت المذبحة الشهيرة التي عرفت بمذبحة شارپفيل . وكرد فعل لهذه المذبحة ، قام حزب « المؤتمر الوطني » بتعبئة كل قواه المحلية والعالمية للقيام بهجوم ساحق على الحكومة المستولة عن المذبحة ، فدعا إلى إضراب عام في كل أنحاء البلاد في ٢٨ مارس ١٩٦٠ ، وإعلان ذلك اليوم « يوماً للحداد الوطني » ، واستجاب الأفريقيون بالإجماع لندائهم ، وأحرق الآلاف من أبناء الشعب ، في خلال الإضراب ، تصاريح مرورهم بناء على توجيه منه . وكانت نتيجة هذا الإضراب إلقاء القبض على ألفين من القادة السياسيين ، ١٨,٠٠٠ من رجال ونساء الشعب الأفريقي ، كما أعلنت الحكومة حظر كل من « المؤتمر الوطني الأفريقي » و « مؤتمر الجامعة الأفريقية » .

❖ **دوران العمل :** يقصد بدوران العمل تلك التغيرات التي تطرأ على قوة العمل بمشروع ما . ويمكن بإحصاء أعداد الأفراد الذين يتركون خدمة المشروع ويتضمنون إليها في خلال مدة معينة حساب رقم قياسي يدل على مدى احتفاظ المشروع بمستخدميه . ومعدل دوران العمل هو نسبة المستخدمين الذين يتركون الخدمة في فترة معينة إلى متوسط عدد المستخدمين في تلك الفترة . وبحسب هذا المعدل عادة في خلال فترة

« سنة » ، وعند حدوث التقلبات بسرعة ، لأسباب موسمية أو غيرها ، قد تفضل بعض المنشآت حساب النسبة شهرياً . ويدل معدل دوران العمل بشكل عام على مدى رضا المستخدمين عن خدمتهم بالمشروع ، وعلى حالتهم المعنوية ، كما يكون ارتفاع هذا المعدل مؤشراً للمدى التبيدي في نشاط المشروع .

✳ البانتوستان : كلمة من مقطعين (على غرار باكستان ، وأفغانستان ، وأوزبكستان ، إلخ) : المقطع الأول بانتو Bantu ، وهم أفراد قبائل البانتو ، أعظم القبائل الأفريقية وأكثرها انتشاراً (انظر ، ص ٥٧٦) ؛ والمقطع الثاني ستان Stan ، بمعنى بلاد ، ولعل هذه الكلمة فارسية الأصل . وبذلك يكون المعنى اللفظي لكلمة بانتوستان هو بلاد البانتو . وثمة نظرية قديمة تقول بإيجاد أرض أو موطن أو منطقة خاصة يتجمع فيها كل البانتو ، وهي نظرية توحى في مظهرها بأنها تخدم البانتو ، ولكنها في حقيقتها نظرية استعمارية لا تختلف في شيء عن النظرية التي تستند إليها الحكومات الاستعمارية في إنشاء معازل للأفريقيين بالبلاد الأفريقية . وقد تقوضت هذه النظرية بطبيعة الحال على ضوء التقسيمات السياسية المختلفة التي انتهت إليها القارة الأفريقية ، فالبانتو اليوم موزعون بين عدد كبير من الوحدات السياسية ، وهم يعيشون في جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وزامبيا ومالاوي وكينيا إلخ .

✳ قانون تعليم البانتو : صدر هذا القانون في عهد فير فورس ، وقد تغير نظام التدريس بمقتضاه في مدارس جنوب أفريقيا . وهو يقضى بأن يتعلم أطفال البانتو لغتهم وتاريخهم وثقافتهم بدلاً من اللغة الانجليزية أو الأفريقانو Afrikaan (لغة البوير) ، وبذا يحرمون من تعلم ما يؤهلهم لمنافسة الأوروبيين . وقد يكون هذا حقاً وعدلاً إذا كان البانتو يحكمون بلادهم ويتولون أمورهم بأنفسهم ، أما في بلد يحكمه الأوروبيون فإن هذا النوع من التعليم يحصر البانتو في إطار عالمهم الضيق المتخلف ، ويحول بينهم وبين الآفاق

الرحبة للثقافة العالمية . ولا يؤهلهم مثل هذا التعليم إلا لأن يكونوا خدماً أو عمالاً غير مهرة لدى السادة الأوروبيين . وقبل صدور هذا القانون كان بإمكان الأفريقي ، ممن توافرت لديهم المؤهلات اللازمة - على قلتهم الشديدة - أن يلتحقوا بالكليات جنباً إلى جنب مع البيض . أما الآن فهو لا يستطيع الالتحاق بغير الكليات المخصصة للبانو ، بل إن هذه الكليات مقسمة إلى وحدات قبلية . والفكرة من وراء ذلك أن يتعام شباب الزولو على يد مدرّس من الزولو ، وفي كلية للزولو ، وبلغة الزولو ، وهكذا . ولا تضم مثل هذه الكليات العدد الكافي من المدرّسين أو الطلاب ، ويظل مستوى التعليم فيها على درجة كبيرة من الانخفاض .

* اتحاد مناجم كاتانجا العليا : تكوّن في عام ١٩٠٦ ، وتساهم في هذا الاتحاد الشركة العامة (انظر ، ص ٦٠٧) ، وحكومة الكونغو ، واللجنة الخاصة لكاتانجا Comité Spécial du Katanga ، وشركة امتيازات تنجانيقا البريطانية (روبرت وليامز) . وتنضوي تحته الشركات الآتية : الشركة الصناعية والتعدينية في كاتانجا (SIMKAT) Soc. Industrielle et Minière du Katanga ؛ شركة البحث والاستغلال المعدني في كاتانجا Soc. d'Exploitation et de Recherches Minières du Katanga (SERMIKAT) ؛ شركة الإنشاءات الخرسانية في كاتانجا Soc. d'Entreprises de Travaux en Béton au Katanga (TRABEKA) ؛ الشركة العامة للقوى الكهربائية في كاتانجا Soc. Générale des Forces Hydro-Electriques du Katanga (SOGFLOR) ؛ شركة أسمنت كاتانجا Ciments du Katanga (CIMENKAT) ؛ الشركة الأفريقية العامة للكهرباء Soc. Générale Africaine d'Electricité (SOGELIEC) .

* عمل الأتقان وعمل العبيد (الرقيق) : يتسبب عمل العبيد (الرقيق) ، كما هو معروف ، إلى المجتمع العبودي Slave Society الذي قام على

أنقاض المجتمع المشاعى البدائى ، وكان أول مجتمع فى تاريخ البشرية يقوم على التنازع الطبقي . وكان هذا المجتمع يتقسم إلى ملاك للعبيد (الرقيق) يشكلون الطبقة الحاكمة ، ويتكونون أساساً من ملاك أراضى كبار ، أو أصحاب ورش كبيرة ، أو تجار أو مقرضى نقود ، والعبيد (الرقيق) المستغلين الذين كانوا يقومون بالعمل كله . وكانت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والعبيد تشكل أساس علاقات الاستغلال والإنتاج فى هذا المجتمع ، وهى علاقات قامت على قهر اقتصادى مفرط اتخذ أبعاداً رهيبة بشعة . وكرد فعل لهذا القهر وهذا الاستغلال كان العبيد يظهرون إنتاجية عمل منخفضة ، ويدمرون أدوات الانتاج ، كما كان الناتج الفائض الذى يحققونه قليلاً للغاية ، بيد أنه كان كبيراً نسبياً بالمقارنة برخصهم المتناهى .

أما عمل الأقتان فينتسب إلى المجتمع الإقطاعى Feudal Society الذى قام فى أعقاب تحلل وسقوط النظام العبودى . وكان الأمراء الإقطاعيون والفلاحون (الأقتان) هم الطبقتان الرئيسيتان فى هذا المجتمع . وكانت علاقات الاستغلال الرئيسية فيه تقوم على ملكية الأمراء الإقطاعيين لوسائل الانتاج ، وهى الأرض فى المقام الأول ، وكذلك على تبعية الأقتان الشخصية للأمير الإقطاعى . وكان للأقتان مزارعهم الصغيرة الخاصة التى يوجهون إليها جزءاً محدوداً من قوة عملهم ، على حين يوجهون الجزء الأكبر منها إلى أرض الغير ، كما كان لديهم أيضاً أدواتهم الخاصة القليلة ، وكان لهم اهتمام مادى معين بعملهم .

✱ **قوانين الأراضى المسورة :** عندما ازدهرت صناعة الصوف فى هولندا والفلاندر (بلجيكا) فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وعندما أخذت الصناعة تزدهر فى بريطانيا ، ومن بينها صناعة الصوف ، واشتدت الحاجة إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، بدأت فى انجلترا فى ذلك الوقت حركة قوية ترمى إلى تشجيع تملك البورجوازية للأراضى الزراعية وتسويرها

(إحاطتها بالسياجات والأسوار) ، وطردها أصحابها وتخصيصها لكبار الملاك البورجوازيين .

وكانت هذه الحركة تستهدف تحقيق عاملين : ١ - استخدام الأراضي المحوطة في رعى الأغنام للاستفادة بصوفها في صناعة الصوف التي ظهرت وقتئذ في إنجلترا بدورها ، وللإفادة من ارتفاع أثمان الصوف الذي ترتب على تقدم هذه الصناعة ؛ ٢ - استخدام أساليب الزراعة الموسعة المتطورة تقنياً ، وهي الأساليب التي تسمح بالاستغناء عن أعداد كبيرة من الفلاحين ، وطردهم من الأرض ، وإرغامهم على التحول إلى المدن للعمل في المصانع التي كانت تتزايد عدداً ، وتشتد حاجتها إلى جموع ضخمة من العمال .

وقد سمي هذا النظام الذي استمر إلى عام ١٨٦٩ بنظام ربط الزمام عن طريق تسوير الأرض وإحاطتها بالسياجات . وكانت تستلزم حمايته قوانين متتابعة من البرلمان الإنجليزي ، عرفت بقوانين الأراضي المسورة . وكانت هذه القوانين تلقى معارضة قوية من الرأي العام البريطاني ، وحاول مراراً الثورة عليها ، بيد أن حركاته قمعت بعنف ، وتم تسوير مساحة تبلغ حوالي ربع الأراضي المزروعة .

وترتب على ذلك بالفعل طرد أعداد كبيرة من صغار أصحاب الأراضي ، وتسريح جموع ضخمة من الفلاحين ، وخلق جيش من العاطلين في الريف ، الذين أصبح عليهم أن يتوجهوا إلى المدن لكسب يومهم ، بالعمل في المصانع . وبذا خلقت البورجوازية البريطانية النامية لنفسها جيشاً احتياطياً من العاطلين ، المستعدين لبيع قوة عملهم في سوق العمل بأبخس الأثمان .

وفي أول الأمر كان يصدر قانون خاص بكل مساحة تتجه النية إلى تسويرها . وصدر أول قانون من هذا النوع في عام ١٧٠٩ ، ثم أخذت القوانين تتتابع ، ولكن في ببطء ، إلى أن كان منتصف القرن الثامن عشر ، عندما أخذ عدد القوانين يتضاعف . ووصل المعدل إلى ذروته في الفترة ٦٥ - ١٧٨٥ ، حيث بلغ متوسط عدد القوانين التي تصدر كل عام ٤٧ قانوناً . بيد أن إصدار

القوانين بدأ يتباطأ من جديد ، إلى أن صدر في عام ١٨٠١ أول قانون عام سمي Enclosure Clauses Act ، وكان القانون العام يختلف عن القوانين السابقة في أنه يسمح بالتطبيق على عدد من المساحات تصدر مراسيم بتحديداتها فيما بعد . وكان من شأن القوانين العامة زيادة سرعة تسوير الأراضي من جديد . ففي عام صدور القانون العام الأول (١٨٠١) بلغ عدد المراسيم التي صدرت تنفيذاً له ١١٩ مرسوماً ، تم بمقتضاها تسوير أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ أكر .

ومرة أخرى أخذ المعدل يهبط ، إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في عام ١٨٤٥ ، عندما حقق قفزة أخرى في ذلك العام ، وبلغ ما تم تسويره في الفترة ٤٥ - ١٨٦٩ حوالي ٦٠٠,٠٠٠ أكر . وأخيراً توقفت الموجة في عام ١٨٦٩ .

* الشركة العامة : تعد الشركة العامة أضخم المجموعات الائتلافية الكبرى في الكونغو البلجيكي وأكثرها تعقيداً ، إذ ينضوي تحت لوائها عدد كبير من الشركات المنبثة في أرجاء الكونغو ، وفي كل جوانب الإنتاج فيه . وقد بدأت الشركة العامة ممارسة إشرافها الفعلي على اقتصاديات الكونغو منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك بعد أن أصبحت تمتلك بنك ما وراء البحار الذي كان يشرف بدوره على « شركة الكونغو للتجارة والصناعة » Compagnie du Congo pour le Commerce et l'Industrie ، التي تأسست في عام ١٨٨٦ ، بعد دخول الملك ليوبولد الكونغو .

والتقدير المتواضع لرأسمال الشركة العامة هو حوالي ٣٣ مليار فرنك بلجيكي (أي أكثر من مائتي مليون جنيه استرليني) . ويمكن تقسيم الشركات التي تسيطر عليها الشركة العامة إلى المجموعات الثماني التالية : (١) مجموعة البنوك وشركات التمويل ، وتشمل أربع شركات ؛ (٢) مجموعة شركات كاتانجا ، وتتضمن تسع شركات ؛ (٣) مجموعة شركات كاساي وغيرها من أقاليم الكونغو وأفريقيا المدارية ، وتشمل ست شركات ؛ (٤) مجموعة الشركات الزراعية ، وتضم أربع شركات ؛ (٥) مجموعة الشركات المختلفة التخصص ، وتشمل سبع شركات ؛ (٦) مجموعة شركات التعدين ، وتشمل أربع شركات ؛

(٧) مجموعة شركات الأغذية والكيمائيات والأدوية، وتشمل ثلاث شركات؛
(٨) مجموعة شركات النقل ، وتشمل أربع شركات . وبذا يبلغ مجموع
الشركات التي تسيطر عليها الشركة العامة ٤١ شركة يضيق الحيز هنا عن ذكر
أسمائها .

✽ ننقل في هذا الصدد بضع فقرات من كتاب « التاريخ الاسلامي
والحضارة الاسلامية » ، الدكتور أحمد شلبي ، الجزء الأول، ص ٦٢، ٦٣.
« هناك قصة رواها البخاري عن بثر زمزم نوجزها فيما يلي :

« جاء إبراهيم بانه إسماعيل وهو طفل رضيع مع أمه هاجر . ووضعهما
بالقرب من مكان بثر زمزم الحالي ، وترك لهما جراباً فيه تمر وسقاء فيه
ماء . ثم اتجه إبراهيم عائداً ، فنادته أم إسماعيل : يا إبراهيم ، أين تذهب وتركنا
في هذا الوادي ؟ فلم يلتفت إليها إبراهيم . فسألته آله أمرك بهذا ؟ قال : نعم .
قالت : : إذا لن يضئعنا . وبعد أيام نفذ الطعام والماء وجف تبعاً لهذا لبن
أم إسماعيل ، وجعل إسماعيل يبكي ، وأخذت أمه تردد مهرولة بين جبلي
الصفى والمروة سبع مرات . ولذلك يسعى الحجاج بينهما سبع مرات ...

« وجاء إبراهيم بعد حين ليزور ابنه إسماعيل ، ورأى إبراهيم المكانة
التي حظى بها ابنه بين سكان مكة ، كما رأى كثرة الزائرين الذين يفدون من كل
الجهات لرؤية إسماعيل وللتبرك بماء زمزم ؛ فبنى إبراهيم وابنه الكعبة
المشرقة »

*

المراجع

أ - الموسوعات والمعاجم

- ١ - *Encyclopaedia Britannica* ، طبعة عام ١٩٥٨ .
- ٢ - الموسوعة العربية الميسرة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٣ - معجم المصطلحات الفنية ، التدريب المهني للقوات المسلحة ، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ .
- ٤ - قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية ، الجمعية الجغرافية للبلاد العربية ، ترجمة عبد المنعم الشافعي ، حسن محمد حسين ، أحمد عبادة سرحان ، خطاب محمد حسنين ، القاهرة ، غير مؤرخ .
- ٥ - المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات ، المجلد العربي ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، المكتبة العربية ، ٥١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ ؛ ترجمة عبد المنعم الشافعي ، عبد الكريم اليافى .
- ٦ - *Multilingual Demographic Dictionary* ، الأمم المتحدة ، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، دراسات سكانية رقم ٢٩ ، اعداد لجنة القاموس الديموجرافي التابعة للاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان ، نيويورك ، ١٩٥٨ .

ب - مراجع أجنبية متفرقة

- ٧ - رونالد ميشيل سيجال ، *Political Africa (A Who's Who of Personalities and Parties)* ، ستيفنز آند صنز ليمتد ، لندن ، ١٩٦١ .
- ٨ - مجموعة من الكتاب السوفييت والأجانب ، *A History of Africa 1918-1967* ، معهد أفريقيا بموسكو ، دار «نوكا» للنشر ، موسكو ، ١٩٦٨ .
- ٩ - أجوما أوجنجا أودنجا ، *Not yet Uhuru* ، هاينمان ايديوكيشونال بوكس ليمتد ، لندن ، ١٩٦٧ .

* أشير هنا الى المراجع الاساسية التي اعتمدت عليها ، سوء في كتابة المواد الواردة بالملحق ، او في كتابة الحواشي التي أضفتها بديل صفحات المتن - المبرمج .

١٠- جاك ووديس ، *Africa, The Lion Awakes* ، لورانس آند
ويشمارت ، لندن ، ١٩٦١ .

ج - مكتبة بنجوين الأفريقية
Penguin African Library

١١- رونالد ميتشيل سيجال ، *African Profiles* ، الكتاب رقم ١ ،
لندن ، ١٩٦٢ .

١٢- باتريك كيتلي *The Politics of Partnership, The Federation of Rhodesia and Nyasaland* ، الكتاب رقم ٥ ، لندن ، ١٩٦٣ .

١٣- رث فيرست ، *South West Africa* ، الكتاب رقم ٧ ،
لندن ، ١٩٦٣ .

١٤- أ . ج . هيوز ، *East Africa: Kenya, Tanzania, Uganda* ،
الكتاب رقم ١١ ، لندن ، ١٩٦٣ .

١٥- كين بوست *The New States of West Africa* ، الكتاب رقم
١٤ ، لندن ، ١٩٦٤ .

١٦- يوان ديفيز ، *African Trade Unions* ، الكتاب رقم ١٩ ،
لندن ، ١٩٦٦ .

١٧- بازيل دافيدسون ، *The Liberation of Guiné (Aspects of an African Revolution)* ، الكتاب رقم ٢٧ ، لندن ١٩٦٩ .

١٨- ادواردو موندلاني ، *The Struggle of Mozambique* ، الكتاب
رقم ٢٨ ، لندن ، ١٩٦٩ .

ء - مراجع في القبائل والسلالات الأفريقية

١٩- جورج بيتر ميردوك ، *Africa, Its Peoples and Their Cultural History* ، هل بوك كومباني ، نيويورك ، تورنتو ، لندن ، ١٩٥٩ .

٢٠- ك . ج . سلجمان ، *Races of Africa* ، الطبعة الثالثة ،
مطبعة جامعة أكسفورد ، لندن ، ١٩٥٩ .

٢١- *Peoples of Africa* ، اعداد جيمس ل . جيبس الصغير ، هولت ،
راينهارت آند ونستن ، نيويورك ، ١٩٦٥ .

٢٢- دايتريخ وسترمان ، *Languages of West Africa* الجزء الثاني ،
مطبعة جامعة أكسفورد ، لندن ، ١٩٥٢ .

٢٣- محمد عوض محمد ، *الشعوب والسلالات الأفريقية* ، سلسلة دراسات
أفريقية ، الكتاب رقم ١ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
القاهرة ، يونية ١٩٦٥ .

هـ - المراجع القديمة

٢٤- عبد الرحمن السعدى ، تاريخ السودان ، المدرسة الباريزية لتدريس
الأسنة الشرقية ، تحقيق هودا ، باريس ، ١٨٩٨ ، (أخذت عن
الطبعة المصورة التى أصدرتها اليونسكو فى عام ١٩٦٤)

٢٥ - محمود كعت ، تاريخ الفتاش ، المدرسة الباريزية لتدريس
الأسنة الشرقية ، تحقيق هودا وديلافوس ، باريس ، ١٩١٣ ،
(أخذت عن الطبعة المصورة التى أصدرتها اليونسكو فى عام
١٩٦٤)

٢٦- ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، المسماة تحفة الأنظار فى غرائب
الأمصار وعجائب الأسفار ، جزآن ، المطبعة الأزهرية بمصر ،
القاهرة ، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م

٢٧- ياقوت الحموى ، كتاب معجم البلدان ، عشرة مجلدات ، تحقيق
محمد أمين الخانجى ، والشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطى ، دار
أحمد ناجى الجمالى ومحمد أمين الخانجى وأخيه وآخرين ، القاهرة ،
٤ - ١٣٢٥ هـ - ٦ - ١٩٠٧ م

و - مراجع عربية متفرقة

٢٨- محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الاقتصاد الأفريقى ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣

٢٩- جوزى دى كاسترو ، جغرافية الجوع ، ترجمة زكى الرشيدى ،
مراجعة محمود موسى ، الألف كتاب ، رقط ٣٦٦ ، دار الهلال ،
غير مؤرخ

٣٠- أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى ، ١ ، القضايا العامة ، ترجمة
الدكتور راشد البراوى ، مراجعة وتقديم الدكتور اسماعيل صبرى
عبد الله ، دار المعارف بمصر ، سلسلة « المؤلفات الأساسية فى
علم الاقتصاد » ، ١٩٦٦

٣١- ابراهيم هيمى ، ادارة الأعمال الصناعية ، مكتبة عين شمس ،
القاهرة ، ٣ - ١٩٦٤

٣٢- أحمد شلبى ، التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية ، مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٦

٣٣- بول أ . باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد
بليغ ، الألف كتاب ، رقم ٦٢٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧

٣٤- يوجين فارجا ، وأسمالية القرن العشرين ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ،
دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، سلسلة « من الفكر السياسى
والاشتراكى » ، القاهرة ، ١٩٦٧

٣٥- جاك ووديس ، أفريقية على طريق المستقبل ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة « من الشرق والغرب » ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

ى - الدوريات والأرشيفات والوثائق

٣٦- مجلة ذى أفريكان كومونيست (The African Communist) ، ربع سنوية ، يصدرها الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا ، لندن .

٣٧- مجلة تريكونتينتال (Tricontinental) ، كل شهرين ، تصدرها السكرتارية التنفيذية لمنظمة التضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هافانا .

٣٨- مجلة الطليعة القاهرية ، شهرية .

٣٩- أرشيف جريدة الأهرام .

٤٠- وثائق « مؤتمر التضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا » ، معارة من مكتب السيد خالد محيى الدين .

فهرس الجداول

- جدول ١ : تركيب قيمة الصادرات المحلية لمناطق معينة متمتعة
بالحكم الذاتى ، ٥٠ - ١٩٥٤ ، متوسط ٩٦
- جدول ٢ : أهالى بتشوانالاند المستخدمون فى مناطق العمل
باتحاد جنوب أفريقيا ، ١٩١٠ - ١٩٤٠ ١٥٩
- جدول ٣ : عدد الرجال الذين كانوا يهاجرون من بتشوانالاند
جدول ٤ : اصدار بطاقات تحقيق الشخصية للأفريقيين الذين
يغادرون نياسسالاند ١٦٤
- جدول ٥ : عدد السكان ، والجنسيات التى يتكونون منها ،
١٩٥٦ (ألف نسمة) ١٩٨
- جدول ٦ : العمال الأجراء الأفريقيون ٢٠٠
- جدول ٧ : القوة البشرية والعمالة فى أفريقيا ٢٠٢
- جدول ٨ : توزيع العمال الأجراء الأفريقيين حسب المهنة الأساسية ٢٠٦
- جدول ٩ : استخدامات العمل الأفريقى حسب القطاعات الهامة ٢٠٨
- جدول ١٠ : نمو المدن ٢١٢
- جدول ١١ : نمو المدن ٢١٣
- جدول ١٢ : عدد الأفريقيين الذكور فى مدن روديسيا الجنوبية .. ٢١٤
- جدول ١٣ : مجموع السكان الأفريقيين فى مدن روديسيا الجنوبية .. ٢١٥
- جدول ١٤ : موجز التوزيع الحضرى - الريفى للأفريقيين
المستخدمين فى روديسيا الجنوبية : حسب تعدادى
١٩٥١ ، ١٩٥٦ ٢١٥
- جدول ١٥ : الاستقرار فى روديسيا الشمالية ٢٣٠
- جدول ١٦ : عدد الأطفال المقيدين بمدارس روديسيا الشمالية .. ٢٥٧
- جدول ١٧ : أجور العمال الأفريقيين فى مناطق مختارة ٢٩٨
- جدول ١٨ : الأجور والمصروفات فى جوهانسبرج ٣٠٢

- جدول ١٩ : الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد ٣٤٥
- جدول ٢٠ : الصادرات الأساسية ، ١٩٥٧ ٣٤٩
- جدول ٢١ : الأرقام القياسية لتطور ناتج المعادن الأساسية .. ٣٥٠
- جدول ٢٢ : توزيعات أسهم شركات تعدين الذهب في ولاية
أورانج الحرة ٣٥٨
- جدول ٢٣ : الصادرات الى الولايات المتحدة (ألف دولار) .. ٣٦٠
- جدول ٢٤ : قيمة الانتاج المعدني والأجور في اتحاد وسط أفريقيا ٣٦٦
- جدول ٢٥ : انتاج الكهرباء في بلاد ومناطق مختارة من أفريقيا .. ٣٦٨
- جدول ٢٦ : انتاج الكهرباء في الصين وفي أفريقيا (مليون كيلووات
— ساعة) ٣٦٩

فهرس الموضوعات

٣	تقديم
٧	مقدمة المؤلف لطبعة الجمهورية العربية المتحدة
١٠	سنوات التقدم
١٣	الهجوم الامبريالى المضاد
١٤	الانقلابات العسكرية
٢١	أهداف الامبريالية
٢٢	فئات الانقلاب العسكرية
٢٤	العلاقات الطبقية فى أفريقيا
٢٥	الطبقات بعد الاستقلال
٢٧	يد الامبريالية
٢٨	الجيش فى أفريقيا
٣٠	عقلية ساندهرت
٣٢	الخطر قائم
٣٣	الحاجة الى تنظيمات ثورية
٣٤	حروب التحرير الوطنى
٤١	مقدمة

الفصل الأول

٤٥	أعيدوا لنا أرضنا !
٥٤	افقار الفلاحين هو الهدف
٦٣	« اليوم تسلب الأرض من بعض الناس »
٦٨	« لا لمجرد الركود ، وانما للتدهور »
٧٨	« الأرض لا تلد »
٨٥	تحويل الأرض الى سلعة تباع وتشترى
٩٥	المحصولات النقدية
١٠٥	الأرض لمن يفلحها

الفصل الثانى

١١١	» نحن نرفض نظام ضريبة الرؤوس «
١١٦	» سداد الضرائب أولا ، والعيش ثانيا «
١٢٠	الضرائب وهجرة العمل
١٢٢	ضريبة الرؤوس هى ضريبة عمل

الفصل الثالث

١٢٩	» والآن فلنسرق أطرافه «
١٣٥	» لا يكاد يفترق عن الرق نفسه «
١٤٠	٣٧٩٠٠٠ من الرقيق
١٤٦	الباستيل - بوخنفالد ٠٠٠ بيشال

الفصل الرابع

١٥٥	الافريقى التائه
١٥٧	نطاق هائل
١٦٨	لماذا يذهبون
١٧٥	» ٠٠٠ ان حاجتهم لا بد أن تكون ماسة للغاية ٠٠٠ «
١٨٠	دوران العمل
١٨٣	البحث عن الضمان
١٨٤	بين عالمين

الفصل الخامس

١٩٣	اثورة أفريقية ؟
٢٠٠	كم عدد العمال الأجراء الأفريقيين
٢٠٤	طبيعة العمالة
٢١١	التحضر
٢٢٢	خدمة احتياجات الرجل الأبيض
٢٢٥	الاستقرار - الحقيقة والخيال
٢٣١	الحياة الأسرية
٢٣٦	الضمان الاجتماعى
٢٤٠	» فمن يعنيه أين ينسأمون ؟ «

الفصل السادس

٢٤٩	كفاية العمل الأفريقي - الواقع والخيال
٢٥٠	الأيدي الرخيصة
٢٥٥	التعليم والتدريب
٢٦٢	المهارة - والحاجز اللوني في الصناعة
٢٧٠	التصور جوعا
٢٨٢	المرض
٢٨٧	« العلاقات الانسانية »
٢٩١	الانتاجية لمن ؟

الفصل السابع

٢٩٥	أسينا مالي - « ليس لدينا نقود »
٣٠٢	الأجر الأدنى
٣١٤	« المستوى الأفريقي »
٣١٩	الحاجز اللوني في الصناعة - التمييز في الأجر
٣٢٢	مأزق اقتصادي يبعث على اليأس

الفصل الثامن

٣٣٣	أفريقيا - غنية أم فقيرة ؟
٣٣٦	المنظرون المصابون بالفصام العقلي
٣٤٠	أفريقيا كان يمكن تصنيعها
٣٤٧	ملحقات للمواد الأولية
٣٥٣	الثمار الغنية
٣٦١	من استفاد من الكنفو البلجيكي ؟
٣٦٤ ومن اتحاد وسط أفريقيا ؟
٣٦٧	أولويات التنمية

الفصل التاسع

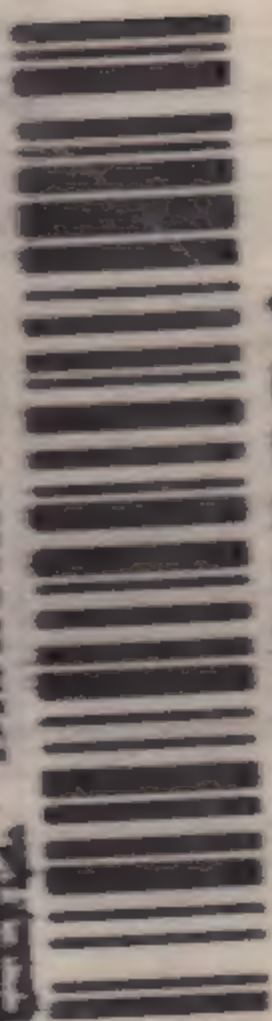
٣٨٣	أفريقيا تنهض على قدميها
٣٩١	العمال الأفريقيون - يمسكون الزمام
٣٩٥	البورجوازية الأفريقية

٤٠٢	الانتلجنسيا الأفريقية
٤٠٧	الأزمة الزراعية
٤٠٩	الرئيس بين نارين
٤٢٠	الشعب الأفريقي ينهض على قدميه

ملحق - اعداد المترجم

٤٢٧	أحزاب وتنظيمات سياسية ، واتحادات نقابية أفريقية
٤٧٣	شخصيات سياسية أفريقية ، وأخرى متعلقة بالدراسات الأفريقية
٥٤٩	بلاد ومدن أفريقية
٥٧٥	قبائل أفريقية
٥٨٥	أحداث أفريقية
٥٩٧	موضوعات متفرقة
٦٠٩	المراجع
٦١٣	خريطة افريقيا
٦١٥	فهرس الجداول

Bibliotheca Alexandrina



0503884



الهيئة المصرية العامة للكتاب

التم ٩٥ قرشا